الإدارة العثمانية في ولاية بغداد

من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني

١٨٦٩ - ١٩١٧م

تأليف

الدكتور جميل موسى النجار

مكتبة مدبولي

القاهرة

الإدارة العثمانية

في

ولاية بغداد

الطبعة الأولى
١٤١١هـ - ١٩٩١م

الناشـــر
مكتبة مدبولى
ميدان طلعت حرب بالقاهرة - ج م ع
تليفون ٧٥٦٤٢١

هذا الكتاب هو بالأصل رسالة جامعية نوقشت في شباط ١٩٨٩
ونال عليها المؤلف درجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف من جامعة القاهرة

الإهـداء

إلى الأعزة ..

وطني

ووالديّ

ورفقاء الرحلة .. زوجتي وأولادي ..

زيد، ومحمّد، وزينة، وهبة ..

حبّاً وعرفاناً .

المختصرات الواردة في حواشي الكتاب

س و ب = سالنامة أو سالنامات ولاية بغداد
س و بص = سالنامة أو سالنامات ولاية البصرة
س و م = سالنامة أو سالنامات ولاية الموصل
س د ع = سالنامة أو سالنامات الدولة العثمانية

وقد استعمل المؤلف كلمة (المصدر) في حواشي الكتاب لجميع المصادر والمراجع التي اعتمد عليها بناءً على أن المراجع هي مصادر ثانوية .

تقديم

للأستاذ الدكتور عبد العزيز سليمان نوار
أستاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب ـ جامعة عين شمس

إن الدراسات التي تتناول تاريخ العراق في القرن التاسع عشر بصورة خاصة ترسي قاعدة علمية يمكن على أساسها فهم أوضاع العراق في ماضيه القريب وتاريخه المعاصر ، خاصة إذا اعتمدت هذه الدراسات على الوثائق والمصادر الأصلية ، وهذا ما قام به فعلاً الدكتور جميل موسى النجار في دراسته للإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، حيث استقى مادته من مصادرها الأصلية ، وبصفة رئيسة الوثائق التركية العثمانية وفي مقدمتها (السالنامات) ، إذ أن السالنامات التركية تعتبر المصدر الأساس إلى جانب الوثائق التركية الأخرى ، وهذا ما لم يقدم عليه أحد من قبله .

والفترة التي تناولها الدكتور جميل موسى النجار هي جزء من فترة تكوين العراق الحديث ، ومشكلاتها أثّرت في سيرة العراق فيما بعد . ولذلك تعتبر هذه الدراسة إضافة علمية جديدة تسهم إسهاماً كبيراً في أي مشروع مقبل لإعداد موسوعة العراق التاريخية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تتناول هذه الدراسة الإدارة[1] العثمانية في ولاية بغداد[2] منذ تعيين الوالي مدحت باشا ، أحد رجال الدولة العثمانية المصلحين ، والياً عليها في عام ١٨٦٩ ، حتى نهاية الحكم العثماني في الولاية سنة ١٩١٧ ، وهي السنة التي احتل الجيش البريطاني في أوائلها مدينة بغداد ، وكان ذلك إبان الحرب العالمية الأولى .

وتمثل سنة ١٨٦٩ أهمية كبيرة في تاريخ بغداد في العصر العثماني ، حيث بدأ فيها ما يمكن اعتباره عهداً متميزاً من عهود العثمانيين وضع أسسه الوالي مدحت باشا بتطبيقه لعدد من الأنظمة والقوانين الإصلاحية التي شرّعتها الدولة خلال عهد الإصلاحات وإعادة البناء الذي أطلق عليه (عهد التنظيمات) .

---

(١) تعرّف (الإدارة العامة) بأنها « تتكون من جميع العمليات التي تستهدف تنفيذ السياسة العامة » ، ويغطي هذا التعريف مختلف أنواع العمليات في جميع الميادين ، ومن ثم فإن « مجال الإدارة العامة يشمل المسائل العسكرية ، والشؤون المدنية وكثيراً من أعمال المحاكم ، كما يتناول كافة أوجه النشاط الحكومي ، كالبوليس ، والتعليم والصحة ، والأشغال العامة ، وكثير غيرها » . انظر :
الطماوي ، سليمان محمد (الدكتور) ، مبادىء علم الإدارة العامة ، ط ٣ ، (القاهرة ، ١٩٦٥) ، ص ٢١ .

(٢) يلاحظ أن الدراسة تختص بولاية بغداد ، وهي أهم الولايات العثمانية الثلاث : بغداد والموصل والبصرة التي كان ينقسم إليها العراق في العهد العثماني الأخير .

واقتضى تطبيق أنظمة وقوانين (التنظيمات) في بغداد تكوين إدارة عثمانية جديدة فيها ، شرع الوالي مدحت باشا بإرساء أركان هيكلها حينما قام بتنظيم الجهاز الإداري للولاية وفقاً لما جاء به نظام الولايات الصادر في عام ١٨٦٤ ـ وهو أحد أنظمة عهد التنظيمات ـ، وأنشأ عدداً من الدوائر الحكومية المختلفة . وقد استمرت هذه الإدارة ، التي كانت تسير دوائرها وفقاً للوائح وتعليمات محددة ومقننة ، محافظة على هيكلها العام منذ أيام مدحت باشا حتى نهاية العهد العثماني في ولاية بغداد .

وتبنّى البحث في تناوله لموضوع الإدارة العثمانية في ولاية بغداد المفهوم الذي يرى بأن الإدارة الحكومية هي مجموع دوائر أجهزة الإدارة المدنية والعسكرية والقضائية ، علاوة على ما قد تمارسه هذه الإدارة من نشاطات خاصة من خلال دوائر رسمية أو شبه رسمية كدائرتي (السنية) ، و (الديون العمومية) اللتين أوجدتا في ولاية بغداد . وفي الوقت الذي درس فيه البحث هيكل الإدارة العامة وأماط اللثام عنه ، فإنه قد تطرق في الوقت نفسه إلى دراسة (نظام الإدارة العامة) الذي يعني مجموعة الأنظمة والقوانين والتعليمات واللوائح التي كانت تسير الإدارة العثمانية للولاية على هديها في تحديد اختصاصاتها وأساليب عملها .

ويستمد هذا البحث أهميته من تناوله لجانب مهم من جوانب تاريخ العراق الحديث الذي لا يزال يفتقر إلى مزيد من الأبحاث والدراسات ، وبخاصة في جوانبه الحضارية ، وذلك لتسليط الضوء عليه وكشف نواحيه المختلفة . كما أن العهد العثماني الأخير في ولاية بغداد ، الذي قاربت مدته نصف القرن وبدأ بتعيين مدحت باشا والياً على الولاية في سنة ١٨٦٩ ، قد كوّن عهداً متميزاً في تاريخ بغداد ، والعراق ، الحديث والمعاصر ، دخلت خلاله هذه البلاد في طور جديد خطت فيه خطواتها الأولى نحو التقدم محاولة مسايرة ركبه . وذلك ما يستدعي دراسة تلك الفترة دراسة علمية فاحصة لجميع نواحيها وأوجهها لأهميتها وارتباطها الوثيق بماضي العراق القريب وحاضره .

ولم يكن موضوع الإدارة العثمانية في ولاية بغداد سوى دراسة لناحية مهمة من تلك النواحي التي تتعلق بتاريخ العراق الحديث ، إذ لا يمكن للمطّلع على هيكل بعض دوائر مؤسسات الإدارة في العراق ، وعلى مسمياتها وأسماء وطبيعة أعمال وواجبات موظفيها ، منذ انتهاء حكم العثمانيين وإلى الآن ، إلا أن يلحظ بصورة واضحة روابطها وجذور امتدادها بالإدارة العثمانية وأنظمتها .

وينقسم هذا البحث إلى تمهيد ومدخل وثمانية فصول ، تناول التمهيد (التنظيمات) العثمانية وأثرها في إدارة إيالة بغداد ـ أصبحت تعرف بولاية بغداد منذ سنة ١٨٦٩ ـ ويقصد بالتنظيمات حركة الإصلاحات التي جرت في الدولة العثمانية منذ صدور المرسوم الإصلاحي المعروف بـ (خط كلخانة) في سنة ١٨٣٩ ، حتى إعلان الدستور العثماني في بداية عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، أي في أواخر سنة ١٨٧٦ . وقد اقتضت طبيعة البحث تقديم دراسة موجزة مركّزة عن فترة التنظيمات وبيان أثرها في الإدارة الحكومية لإيالة بغداد قبل حلول سنة ١٨٦٩ ، ذلك أن تلك (التنظيمات) قد أخرجت الدولة العثمانية من حالة القرون الوسطى التي كانت تعيشها إلى حالة أخرى أصبحت فيها دولة حديثه لها أنظمة وقوانين ودستور ، وبالتالي فقد انعكس ذلك التطور على إيالات الدولة ومنها بغداد التي لم يتوقّف أثر التنظيمات فيها عند عهد مدحت باشا ، بل امتد إلى ما يقرب من نهاية الحكم العثماني في الولاية .

أما (مدخل البحث) فقد تعرض بإيجاز لدراسة الإدارة العثمانية في إيالة بغداد من نهاية حكم المماليك حتى عهد الوالي مدحت باشا (١٨٣١ ـ ١٨٦٩) ، وهي فترة متميزة من تاريخ بغداد العثماني استعادت فيها الدولة العثمانية سيطرتها المباشرة على الإيالة بعد القضاء على حكم الباشوات المماليك الذين كادوا يستقلون بها . وقد انشغلت الدولة في تلك الفترة بتوطيد دعائم حكمها في هذا الجزء من أجزائها ، وبمحاولة إدخال بعض إصلاحات التنظيمات فيه .

وتناول الفصل الأول جغرافية ولاية بغداد وتقسيماتها الإدارية ، فدرس

موقعها وحدودها ، وسطحها ومناخها ، وطرق ووسائل المواصلات فيها ، علاوة على تقسيماتها الإدارية منذ سنة ١٨٦٩ ، ذلك أن الدراسة الجغرافية لها أهميتها وأثرها في عمل الإدارة الحكومية ومستوى كفاءتها .

وتطرق الفصل الثاني إلى دراسة الجهاز الإداري المدني في بغداد ، عاصمة الولاية ، ومراكز الوحدات الإدارية التابعة لها ، وتناولت هذه الدراسة دور مدحت باشا في إصلاح النظام الإداري ، وطبيعة عمل وواجبات رأس الجهاز الإداري في كل وحدة إدارية ، وأهم موظفي الإدارة المدنية فيها ، بدء بالولاية وانتهاء بالقرية .

وخصص الفصل الثالث لدراسة مجالس الإدارة والبلديات التي قامت في مركز الولاية وبقية وحداتها . وكان إنشاء تلك المجالس لغرض مساعدة الوالي ورؤساء الوحدات الإدارية على أداء مهام وأعباء الإدارة الحكومية ، وإضفاء صبغة اللامركزية على الإدارة العثمانية .

ودرس الفصل الرابع الجهاز العسكري والأمني في الولاية دراسة شملت الفيلق (الجيش) السادس العثماني الذي كان يتخذ من بغداد مقراً له ، وما قام به هذا الفيلق من واجبات إدارية جعلت منه ظهيراً وشريكاً أساسياً للإدارة المدنية في الولاية في أداء الواجبات والمهام المناطة بها . كما تطرقت الدراسة إلى الحركات العسكرية للفيلق ، وإلى الخدمة العسكرية الإلزامية وقوانينها ، وإلى دوائر النفوس (الأحوال الشخصية) ، وقوات حفظ الأمن والنظام .

ويحث الفصل الخامس الجهاز القضائي في ولاية بغداد ، متطرقاً إلى المؤسسات والمحاكم ، الشرعية والمدنية ، التي تتبعه ، والقوانين والأنظمة التي سارت عليها ، والأعمال التي كانت تؤديها ، والواجبات الموكلة إلى قضاتها ورؤساء دوائرها الآخرين .

أما الفصل السادس ، فقد خصص لدراسة الإدارة المالية ، ودوائرها المختلفة ، وأنواع الضرائب والرسوم المفروضة على سكان ولاية بغداد ، وطرق جبايتها ، والميزانية السنوية للولاية .

ودرس الفصل السابع الإدارات الحكومية التي تتعلق أعمالها بشؤون الأراضي والعقارات ، وهي : الأوقاف ، وهيئة إدارة الأراضي السنية (أراضي السلطان عبد الحميد الثاني) ، ومديرية الزراعة ، ودائرة البيطرة ، وصندوق تسليف الفلاحين ، ومديرية الدفتر الخاقاني (التسجيل العقاري) .

أما الفصل الثامن ، وهو الفصل الأخير ، فقد قام بدراسة إدارات الخدمات العامة ، التي تنحصر في إدارة المعارف ومديرية مطبعة الولاية ، فيما يخص التعليم والثقافة . وإدارتي ترام الكاظمية والبواخر النهرية التي كان يطلق عليها (إدارة عمان العثماني) والمديرية الرئيسية للبرق والبريد ، فيما يخص المواصلات . ومفتشية صحة الولاية وإدارة مستشفى الغرباء في بغداد ، فيما يتعلق بالخدمات الصحية العامة . علاوة على دائرة النافعة (الأشغال العامة) .

وقد اعتمد البحث على مصادر عديدة ومتنوعة ، كان في مقدمتها الوثائق العثمانية المنشورة باللغة التركية ، وأهم هذه الوثائق :

(سالنامات) ولاية بغداد . وعددها عشرون سالنامة صدرت خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٧٥ و ١٩٠٧ .

(سالنامات) الدولة العثمانية . واعتمد البحث على عشر سالنامات منها ، وهي السالنامات الصادرة في السنوات ١٨٦٩ ـ ١٨٧٤ ، ١٩٠٨ ، ١٩١٠ ـ ١٩١٢ .

وسالنامة بغداد هي تقرير رسمي سنوي ـ لم تكن تصدر سنوياً بصورة منتظمة ـ للولاية ، كانت تصدره إدارتها ، ويقوم بمهمة تنظيمه والإشراف على طبعه وإخراجه (مكتوبجي) الولاية . وكانت تدرج في السالنامة أسماء جميع دوائر الدولة المدنية والعسكرية والقضائية ، والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية والأهلية ، وأسماء رؤسائها ومدرائها والأوسمة الحاصلين عليها ، وأسماء جميع موظفيها ومستخدميها وأعدادهم ، علاوة على ميزانية الولاية وميزانيات بعض دوائرها . كما احتوت السالنامة على معلومات أخرى عن ولاة بغداد ، وتاريخها وجغرافيتها الطبيعية والبشرية ، وصناعتها وتجارتها وزراعتها وثروتها الحيوانية ،

والمراقد والمزارات التي توجد فيها ، وتقسيماتها الإدارية ، وقنصليات الدول الأجنبية المعتمدة في بغداد . وضمت بعض السالنامات معلومات كثيرة عن الدولة العثمانية وسلاطينها وتاريخها ، والألقاب والرتب والأوسمة المدنية والعسكرية للدولة ، ومباحث في تاريخ الدول الإسلامية ، ودول أوروبا وحكامها ، وتاريخ العراق القديم ، وتاريخ دول أخرى . لذلك كان يصل عدد صفحات بعض السالنامات إلى أكثر من (٥٠٠) صفحة .

أما سالنامات الدولة العثمانية فكانت تدرج أسماء دوائر ولاية بغداد المختلفة ، وبقية ولايات الدولة ، وأسماء رؤساء إدارتها .

وقد توفرت للباحث جميع هذه السالنامات في عدد من مكتبات استانبول العامة ، وهي :

— Atatürk Kitapliği (Belediye Kütüphanesi) .
— Başbakanlik Arşivi Kütüphanesi .
— Beyazit Devlet Kütüphanesi .
— Hakki Tarik Us Kütüphanesi .
— Istanbul Üniversitesi Edebiyat Fak., Tarih Semineri Kitapliği Edebiyat Fakültesi .
— Istanbul Üniversitesi Merkez Kütüphanesi .
— Millet Kütüphanesi .
— Tercüman Gazetesi Kütüphanesi .

واعتمد البحث أيضاً على وثائق عثمانية منشورة ، قام بجمعها وتعريبها نوفل نعمة الله نوفل ، ونشرها في سنة ١٨٨٤ بمجلدين تحت عنوان : (الدستور) . وهذه الوثائق عبارة عن مجموعة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي أصدرتها الدولة في عهد التنظيمات .

واستعان البحث بعدد كبير من الدوريات ، أهمها تلك التي كانت تصدر في ولاية بغداد في العهد العثماني ، وأكثرها فائدة جريدة (الزوراء) ، الجريدة الرسمية للولاية التي بدأت بالصدور في سنة ١٨٦٩ واحتجبت عن الظهور قبل الاحتلال البريطاني لبغداد بشهر واحد تقريباً . وضمت هذه الجريدة معلومات

قيّمة عن الولاية وإدارتها الحكومية لا تتوفر في أي مصدر آخر . وقد بذلت ما أستطيع من جهد للحصول على أكبر كمية من أعداد الجريدة التي تفرقت بين عدد من مكتبات بغداد واستانبول العامة والخاصة . وعلى الرغم من أن مجلة (لغة العرب) البغدادية لم تعش في العهد العثماني سوى ثلاثة أعوام (١٩١١ - ١٩١٤) فإنها قد تمتعت بالأهمية نفسها التي مثلتها الزوراء لهذا البحث لاحتوائها على مادة كثيرة تخص موضوع البحث ولا تتوفر إلا فيها . وضمت مثل هذه المادة أيضاً جريدة (الرقيب) البغدادية التي بدأت بالصدور بعيد إعادة إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ .

كما تزود البحث بمادة مهمة من دوريات أخرى صدرت في الولاية إبان العهد العثماني ، أو بعد انتهاء هذا العهد ، ودوريات كانت تصدر في استانبول والقاهرة وبيروت خلال فترة البحث ، وقليل منها بعد تلك الفترة ، كجريدة الجوائب الأستانية والمؤيد القاهرية والمفيد البيروتية .

كذلك اعتمد البحث على بعض الرسائل الجامعية غير المنشورة ، وبعض المخطوطات ، وعدد كبير من الكتب العربية والمعربة ، والكتب الأجنبية . وكان أهم الكتب العربية والمعربة ما تناول منها بصورة مباشرة تاريخ الولاية أو إحدى مدنها خلال فترة البحث مثل كتاب عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع والثامن ، الذي ألف بطريقة الحوليات ، واحتوى على معلومات قيّمة معظمها مأخوذ من مصادره الأصلية ولكنها دون تبويب ، وعرضت بأسلوب غير واضح أحياناً .

ومن الكتب المعربة كتاب ج . ج لوريمر ، دليل الخليج ، الجزء الثالث من القسم الجغرافي والجزء الرابع من القسم التاريخي . ويعد كتاب لوريمر هذا ، بقسميه الجغرافي والتاريخي وأجزائهما الأربعة عشر ، التي قام بتعريبها قسم الترجمة بمكتب أمير دولة قطر ، من الدراسات التفصيلية الوافية لجغرافية وتاريخ بلدان الخليج العربي ووسط الجزيرة العربية وولايتي البصرة وبغداد وجزء كبير من بلاد فارس منذ أوائل القرن السادس عشر حتى السنوات الأولى من القرن الحالي . وقد ألف لوريمر دليله بطلب من حكومة الهند البريطانية

التي عمل فيها ، وكان من بين الوظائف التي أسندتها إليه هذه الحكومة منصب المقيم السياسي والقنصل البريطاني العام في بغداد سنة ١٩١٠ . وقد اعتبر الدليل عند صدوره من الوثائق السرية التي لا يمكن الاطلاع عليها .

أما أهم الكتب الأجنبية التي اعتمد عليها البحث ، فهي :

- كتاب Habib K. Chiha باللغة الفرنسية ، وعنوانه : La Province de Badgad .

ومؤلف الكتاب سوري الأصل عاش في بغداد أربعين سنة . وكتابه هذا ، المطبوع في القاهرة سنة ١٩٠٨ ، تاريخ عام للولاية منذ بناء مدينة بغداد إلى نهاية القرن التاسع عشر . ويستمد هذا الكتاب أهميته من معايشة مؤلفه لبعض الأحداث التي أوردها وقربه الزمني من بعضها الآخر .

- كتاب Stephen Hemsley Longrigg : Iraq, 1900 To 1950 .

وهو كتاب في التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعراق في الفترة ١٩٠٠ - ١٩٥٠ . وقد استفاد البحث من فصليه الأول والثاني اللذين يتحدثان عن بغداد ، والعراق بصورة عامة ، من سنة ١٩٠٠ إلى نهاية العهد العثماني . ومؤلف الكتاب من الإنجليز المهتمين بدراسة تاريخ العراق الحديث ، حيث وضع كتابه هذا تكملة لمؤلف سابق له توقف فيه عند سنة ١٩٠٠ ، وهو معرب من قبل جعفر الخياط بعنوان « أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث » - ط ١ سنة ١٩٤١ ، ط ٦ سنة ١٩٨٥ - .

- كتاب الفرنسي Vital Cuinet : La Turquie D'Asie .

وهو كتاب في الجغرافية الإدارية ، ضم كثيراً من المعلومات في جزئه الثالث المطبوع في باريس سنة ١٨٩٤ ، عن الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، ومعلومات تاريخية وجغرافية واقتصادية كثيرة أخرى تخص الولاية . ومؤلف الكتاب أحد كبار موظفي إدارة الديون العمومية في الدولة العثمانية . وتبرز قيمة

معلوماته في كونها مستمدة من الإحصائيات والتقارير والنشرات التي كانت تصدرها الحكومة العثمانية ونظاراتها .

ـ كتاب Bernard Lewis وعنوانه : The Emergence of Modern Turkey .

ومؤلف الكتاب من أساتذة التاريخ الإنجليز . وقد استفاد البحث من التفصيلات والتحليلات التي وردت في الكتاب عن فترة التنظيمات ، ونشوء المؤسسات الإدارية والعسكرية والقضائية للدولة العثمانية خلال تلك الفترة .

ـ كتاب الباحث الأميركي Roderic H. Davison : Reform in The Ottoman Empire 1856 — 1876 .

وتناول هذا الكتاب بصورة تفصيلية حركة الإصلاحات منذ صدور المرسوم الإصلاحي المعروف بـ « منشور التنظيمات الخيرية » حتى إعلان الدستور العثماني « القانون الأساسي » في عام ١٨٧٦ ، وتأثير هذه الحركة الإصلاحية في إدارة وحكم الولايات ومن بينها ولاية بغداد .

وليس لي أخيراً إلّا أن أتوجه بتقديم شكري وعرفاني لكل من قدّم لي عوناً ساعد في إنجاز هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت به لخدمة وطني وأمتي . ولله الحمد أولاً وآخراً وهو الهادي إلى سواء السبيل .

المؤلف

عمّان ـ كانون الثاني ١٩٩٠ م

تمهيد

«التنظيمات» العثمانية وأثرها في إدارة إيالة بغداد

تمكن باشا حلب علي رضا اللاظ في الثامن من ربيع الآخر سنة ١٢٤٧ هـ ، الموافق للسادس عشر من أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٣١ م من دخول بغداد على رأس جيش أعد لإرجاعها لسيطرة الدولة العثمانية المباشرة ، وإنهاء حكم المماليك شبه المستقل فيها[1] . وقد ساعد الطاعون الذي استشرى في مدينة بغداد ، وفيضان دجلة الذي أغرقها أثناء حصارها من قبل اللاظ وقواته على استسلام واليها داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١) ليكون آخر ولاة المماليك فيها .

وبانتهاء حكم المماليك سيطرت الدولة سيطرة مباشرة على بغداد ، وتقلد علي رضا باشا أمر الإيالة[2] وتوابعها تنفيذاً للإتفاق الذي أبرم بينه وبين

---

(١) عنى حسن باشا الذي تولى حكم إيالة بغداد في عام ١٧٠٤ من قبل الدولة العثمانية بإنشاء قوة عسكرية جديدة لتساعده في بسط نفوذه على مختلف أرجاء العراق ، فاشترى أعداداً كبيرة من المماليك الذين كانوا يجلبون من تفليس والقوقاز ليكوّن منهم هذه القوة . وسار ابنه أحمد باشا الذي خلف أباه في منصبه على نهج أبيه نفسه . وقد نجح سليمان باشا ، الملقب بـ (أبي ليلة) ، وهو أحد مماليك أحمد باشا وصهره في الوقت نفسه ، من الوصول إلى باشوية بغداد في سنة ١٧٤٩ ليبدأ مع توليه الحكم عهداً من عهود العثمانيين في بغداد عرف بـ (عهد المماليك) الذي استمر حتى عام ١٨٣١ . وكان السلطان العثماني خلاله يكتفي بخضوع المماليك الاسمي له ، وقيامهم بإرسال الأموال إلى استانبول في كل سنة . للتفاصيل انظر : نوار ، عبد العزيز سليمان (الدكتور) ، داود باشا والي بغداد ، (القاهرة ، ١٩٦٨) .

(٢) كانت الوحدات الإدارية الكبيرة التي انقسمت إليها الدولة العثمانية تسمى

السلطان[1] ، واستمر في حكمها لأكثر من إحدى عشرة سنة . ثم تتابع بعده عشرة باشوات على حكم الإيالة قبل أن يتولى أمورها مدحت باشا في عام ١٨٦٩ .

وقد تزامن استرجاع بغداد من أيدي الولاة المماليك وإخضاعها للحكم المباشر للعاصمة استانبول مع قيام السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) بحركة إصلاحات واسعة ، كان استرجاع بغداد أحد مظاهرها . تلك الإصلاحات التي كوّنت أساساً لما عرف بـ (عهد التنظيمات) الذي بدأ بإعلان خلفه عبد المجيد (١٨٣٩ ـ ١٨٦١) للمرسوم الإصلاحي (خط شريف كلخانة)[2] في عام ١٨٣٩ . وقد امتدت التنظيمات ، التي شرّعت خلالها الدولة جميع قوانينها وأنظمتها تقريباً بالإعتماد على النظم والقوانين الأوروبية ، لتستغرق سنوات حكم السلطانين : عبد المجيد ، وعبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) . ويمكن القول إن الدولة العثمانية قد تحولت في نهاية عهد التنظيمات من دولة تعيش وضع القرون الوسطى إلى دولة حديثة لها دستور وقوانين وأنظمة تسير على هديها .

على أن الإصلاحات التي بدأها السلطان محمود الثاني في النصف الثاني من سنوات حكمه واستمرت طوال سني عهد التنظيمات قد تسربت شيئاً فشيئاً إلى جميع إيالات الدولة ، ومن بينها إيالة بغداد . ووجدت مجموعة القوانين والأنظمة التي أفرزتها التنظيمات العثمانية طوال العقود الثلاثة التي أعقبت صدور مرسوم كلخانة طريقها للتطبيق في هذه الإيالة ، وفي بقية الإيالات أيضاً ولكن بدرجات متفاوتة .

= بـ (الإيالات) . وقد استبدل نظام الولايات الصادر في عام ١٨٦٤ اسم (الولاية) بـ (الإيالة) ، وأصبحت الايالات تعرف بالولايات .

Davison, Roderic, H., Reform in The Ottoman Empire 1856-1876, (New Jersey, 1963), p. 146.

(١) للتفاصيل انظر : نوار ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .

(٢) ستكون الإشارة إليه فيما بعد باسم : مرسوم كلخانة .

لذلك كان لا بد لدراسة أوضاع الإدارة العثمانية في بغداد من الوقوف على تلك الإصلاحات التي كانت تجرى في عاصمة الدولة ، والتي عرفت في عصر السلطان عبد المجيد بالتنظيمات ، والاطلاع على مدى انعكاسها على إيالة بغداد ، لما لحركة الإصلاح هذه ، والقوانين والتشريعات التي صدرت إبانها، من أثر بالغ في سير الإدارة الحكومية في الإيالة، وأجهزتها وتشكيلاتها، ليس قبل عام ١٨٦٩ فحسب ، بل في كل سنوات الحكم العثماني التي أعقبته .

إن اسم التنظيمات قد أطلق على حركة الإصلاح التي قامت في الدولة العثمانية منذ صدور مرسوم كلخانة في سنة ١٨٣٩ ، وحتى إعلان الدستور العثماني ، الذي عرف بـ (القانون الأساسي) ، في سنة ١٨٧٦[١] . وقد اقترن اسم التنظيمات بمرسومين سلطانيين إصلاحيين ، كان أولهما مرسوم كلخانة ، وثانيهما (خط همايون) الصادر في عام ١٨٥٦[٢] . وقد صدر كلاهما في عهد السلطان عبد المجيد .

ولكن حركة الإصلاح كانت ، في واقع الحال ، أسبق زمناً من التنظيمات ، وترجع في بداياتها إلى أوائل النصف الثاني من القرن الثامن عشر[٣] ، واتجهت قبل عهد التنظيمات إلى التركيز على إصلاح الجيش . فقد

---

(١) الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، (القاهرة ، ١٩٥٧) ، ص ٦٢ .
القيسي ، عبد الوهاب عباس (الدكتور) ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ ـ ١٨٧٧ . مجلة كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، العدد الثالث ، كانون الثاني ١٩٦١ ، ص ١١٢ .

Davison, op. cit., p. 42.

(٢) ستكون الإشارة إليه فيما بعد باسم : مرسوم سنة ١٨٥٦ .
(٣) يرجع أحد الباحثين حركة الإصلاحات العثمانية إلى عهد مبكر من تاريخ الدولة ، لتبدأ في النصف الأول من القرن السابع عشر مع عهد السلطان مراد الرابع (١٦٢٣ ـ ١٦٤٠) . انظر : البحراوي ، محمد عبد اللطيف (دكتور) ، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ ـ ١٨٣٩ ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٩٣ ـ ٩٩ . =

عرف السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧ ـ ١٧٧٤) ، باهتماماته بإصلاح الجيش والمالية . وكان من الطبيعي ، فيما يبدو ، أن تتجه أيدي الإصلاح إلى الجيش أولاً نظراً لما يحتله من مكانة متقدمة في دولة قامت وتوسعت وأرست دعائم كيانها عن طريق الحروب وفي ساحات القتال . كما أن تقدم الجيوش الأوروبية على الجيش العثماني تسليحاً وتنظيماً كان من أسباب هزائم العثمانيين المتكررة ، مما نبّه سلاطين الدولة إلى ضرورة الاهتمام بأمر الجيش وإصلاح أحواله[1] .

وقد سارت حركة الإصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الأول (١٧٧٤ ـ ١٧٨٩) ، الذي خلف مصطفى الثالث ، سيراً وئيداً ، إلا أنها انتعشت إبان حكم السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ ـ ١٨٠٧) الذي لم تقتصر إصلاحاته على الأمور العسكرية التي كانت محور اهتمام أسلافه من السلاطين ، بل امتدت لتشمل مالية الدولة ونظمها الإدارية ، وإن كان أمر إصلاح الجيش وإدخال النظم الأوروبية الحديثة إليه قد تقدم غيره من الأعمال وحظي من هذا السلطان بمزيد من الرعاية مما كلفه عرشه وحياته ثمناً لذلك بما سبب له من نقمة الإنكشارية[2]

= ولعل القول بأن حركة الإصلاحات لم تظهر إلا في عهد السلطان مصطفى الثالث ، أي في سنوات النصف الثاني الأولى من القرن الثامن عشر ، هو أقرب للصحة لإجماع كثير من المصادر على ذلك .

(١) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٦٠ ـ ٦١ .
أنيس ، محمد (الدكتور) ، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ ـ ١٩١٤) ، (القاهرة ، ١٩٨١) ، ص ٢١٤ .
حراز ، السيد رجب (الدكتور) ، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ ـ ١٩٠٩ ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ، ص ١٤ .

(٢) أسس الجيش الإنكشاري السلطان أورخان الأول (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩ م) . والأصل التركي لكلمة الإنكشارية هو : يكيجري (بجيم فارسية) ، وتنطق : ينيجري لأن الحرف ك ينطق نوناً باللغة التركية العثمانية . وتعني : الجند الجديد . إلا أن الكلمة صحفت إلى انكشاري وانكشارية عند استعمالها من قبل العرب . انظر :
فريد ، محمد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، (بيروت ، ١٩٧٧) ، ص ٤٢ .

والمتزمتين من رجال الدولة[1] . كما أن اضطرابات الآستانة ، التي حدثت سنة ١٨٠٨ وكان الإنكشارية أبرز أدوات تأجيجها ، قد أدت إلى أن يلاقي السلطان مصطفى الرابع (١٨٠٧ ـ ١٨٠٨) المصير نفسه الذي آل إليه سلفه سليم الثالث[2].

إن نقمة الإنكشارية على السلطان سليم الثالث وإقدامهم على خلعه ثم قتله[3] لم تكن ، فيما يبدو ، إلا بسبب تلك النظم الحديثة التي أدخلها هذا السلطان إلى الجيش ، وتشكيله لفرق من الجند أسماها (نظامي جديد)[4] ، وهذا ما أضر ، بطبيعة الحال ، بالإمتيازات التي كان يتمتع بها الإنكشارية ، تلك القوة التي كانت تعول عليها الدولة في حروبها ، واعتمدت عليها اعتماداً كلياً في توسعها وبسط نفوذها . إلا أن الفساد كان قد دب شيئاً فشيئاً إلى الإنكشارية وأصبحوا مصدر قلق وإرباك للسلاطين ، وعقبة في وجه كل إصلاح وتجديد للجيش ولأنظمة الدولة .

وقد انتكست حركة الإصلاح ، بطبيعة الحال ، بموت سليم الثالث ، إلا أن السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ ـ ١٨٣٩) استطاع أن يمسك بزمام الأمر ، ويستأنف الإصلاحات العسكرية ، فشكل في ٢٨ مايس (مايو) ١٨٢٦ جيشاً حديثاً وفق الأسلوب ونظام التسليح الأوروبي أسماه : (عساكري منصوري محمدية)[5] ، ثم أقدم بعد أيام قلائل على دك ثكنات الإنكشارية بالمدفعية ، وأصدر في اليوم التالي ـ ١٧ حزيران (يونيه) ١٨٢٦ ـ (فرماناً)[6] سلطانياً بإلغاء الإنكشارية[7] .

---

(١) للتفاصيل انظر : البحراوي ، المصدر السابق ، ص ٩٩ ـ ١٢٩ .

(٢) Miller, William, The Ottoman Empire and Its Successors 1801-1927, (London, 1966), p. 53.

(٣) فريد ، المصدر السابق ، ص ٤٠٦ .

(٤) Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, (London, 1961), p. 77.

(٥) Lewis, op. cit., p. 77.

(٦) (فرمان) كلمة فارسية الأصل بمعنى أمر ، تخصص معناها ليطلق على المرسوم السلطاني فقط .

(٧) فريد ، المصدر السابق ، ص ٤٢٠ .

وكان القضاء على الإنكشارية بداية خطة شاملة للإصلاح أعدها السلطان محمود الثاني [1] ، حيث انطلقت بعد القضاء عليهم عجلة الإصلاح ولم تتوقف عند الإصلاحات العسكرية ، بل سارت لتشمل جوانب أخرى[2] ، كان في مقدمتها طريقة حكم وإدارة الإيالات ، التي شاء لها محمود الثاني أن تكون طريقة مركزية تقوم فيها العاصمة بحكم إيالاتها بصورة مباشرة ، فقام لتنفيذها بالقضاء على الحكم شبه المستقل لبعض تابعيه من وزراء الإيالات الذين ينحدرون من أسرة أو عصبية متنفذة ورثت امتيازاتها ونفوذها المحلي [3] ، مبتدئاً بالعراق[4] منهياً حكم مماليك بغداد سنة ١٨٣١ كما سبق ذكر ذلك ، فحكم أسرة آل عبد الجليل[5] في الموصل سنة ١٨٣٤ ، ثم بالقضاء على بعض الإمارات الكردية في شمال العراق سنة ١٨٣٦[6] . واتبع محمود الثاني تلك السياسة مع بقية إيالات الدولة ، فأنهى حكم الأسرة القرمنلية في طرابلس الغرب سنة ١٨٣٤ ، وتمكن من إنهاء نفوذ كثير من أصحاب المقاطعات

---

(١) Jackh, Ernest, The Rising Crescent... Turkey Yesterday, Today, and Tomorrow, (New York, 1944), pp. 65-66.

(٢) للتفاصيل عن إصلاحات محمود الثاني العسكرية ، وغير العسكرية راجع :
Lewis, op. cit., pp. 77-101.
البحراوي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ٢٣٤ .
أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٣) Layard, Austen H., Discoveries in The Ruins of Nineveh and Babylon, (London, 1853), p. ll.

(٤) غرايبة ، عبد الكريم محمود ، تاريخ العرب الحديث ، (بيروت ، ١٩٨٤) ، ص ١٢٠ .

(٥) أسرة محلية متنفذة حكمت الموصل بموافقة الدولة العثمانية منذ عام ١٧٢٦ . وكان حسن باشا الجليلي أول من حكم من رجالها . للتفاصيل انظر :
رؤوف ، عماد عبد السلام ، الموصل في العهد العثماني .. فترة الحكم المحلي ١٧٢٦ ـ ١٨٣٤ م (النجف ، ١٩٧٥) .

(٦) العزاوي ، عباس ، تاريخ العراق بين احتلالين ، ج ٧ ، (بغداد ، ١٩٥٥) ، ص ٢٨٥ .

والمتنفذين في إيالات الدولة وعاصمتها ، وعدد كبير من أولئك الذين كانوا يقفون حائلاً أمام قوة السلطان وبسط حكمه المباشر على أجزاء الدولة كافة[1] .

ولم تقف الإصلاحات الإدارية للسلطان محمود الثاني عند إخضاع الإيالات للحكم المركزي ، بل تجاوزتها إلى قيامه بتدريب وإعداد الموظفين ، خاصة الإداريين الشبان منهم ، وتعليمهم اللغات الأوروبية والأساليب الإدارية الحديثة[2] . كما أن حركة الإصلاح قد شهدت أواخر عهده تقدماً ملحوظاً عندما شكلت أواخر عام ١٨٣٧ لجنة دائمة تخطط للإصلاح تخطيطاً شاملاً[3] .

إلا أن ذلك كله لم ينعكس على الإدارة الحكومية ومؤسساتها في الإيالات إلا قليلاً ، فقد ظلت تلك الإدارة في عهده على حالها تقريباً دون تغيير كبير أو تقدم ملموس ، ولم تنفع لإصلاحها تلك المركزية التي اتبعها السلطان في حكم الإيالات لأنها كانت أمراً غير عملي عند التطبيق[4] ، خاصة في الإيالات النائية كإيالة بغداد .

ومن ثم فإن إيالة بغداد لم يصبها في عهد السلطان محمود الثاني من الإصلاحات الإدارية سوى قدر يسير . فقد بقي علي رضا باشا اللاظ ، الذي استخلصها من أيدي المماليك سنة ١٨٣١ ، وزيراً لها طيلة عهد السلطان محمود الثاني ، واستمر في حكمها حتى عام ١٨٤٢[5] ، مما يعني أن الإيالة قد أعطيت له كمنحة على قيامه بإرجاعها لحكم الدولة المباشر ، دون أن تأخذ الدولة بعين الاعتبار مدى كفاءة هذا الوزير الذي وصف بأنه « كان حاكماً فاشلاً » على الرغم من أن له « رغبة في عمل الخير الحقيقي ، زيادة على ميوله

---

(١) Lewis, op. cit., p. 78.

(٢) Ibid., p. 88.

(٣) البحراوي ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٤) Lewis, op. cit., p. 379.

(٥) ولم يتفق لأحد من وزراء وولاة العهدين العثمانيين الأخيرين (١٨٣١ - ١٨٦٩ ، ١٨٦٩ - ١٩١٧) أن بقي في منصبه مثل هذه المدة .

الأدبية والعلمية »[1] . فلم يستطع اللاظ إحكام السيطرة على القبائل ، التي كانت تشكل الغالبية العظمى لسكان إيالة بغداد ، و« كانت خطته الوحيدة في حكم القبائل أن يحرك قبيلة على أخرى »[2] ، كذلك فلم يتمكن من ضبط المدن ، والسيطرة حتى على قواته الخاصة غير النظامية .

كما اتصف اللاظ بالتبذير والإفراط في صرف الأموال الحكومية في غير أوجهها الصحيحة[3] ، مما تسبب في خواء خزانة الإيالة ، فاضطر إلى اتباع أسلوب التغريم والمصادرة الذي كان متبعاً فيما مضى ، والإبقاء على نظام الإلتزام في جباية واردات الحكومة[4] ، ذلك النظام الذي يفترض أن الدولة قد قضت عليه حينما شاءت إصلاحات محمود الثاني القضاء على كل واسطة بين الدولة ومواطنيها ، ولم يكن (الملتزمون) إلا واسطة بين دافعي الضرائب وخزينة الدولة .

وخلاصة القول إن إدارة علي رضا باشا اللاظ وصفت بأنها « أضرّ على العراق من إدارة المماليك »[5] . غير أن هناك خطوة على طريق الإصلاح الإداري في إيالة بغداد اتخذت في عهده ، يمكن ، على قلة شأنها ، أن تلاحظ وتتخذ دليلاً على تسرب إصلاحات محمود الثاني إلى الإيالة . وتلك الخطوة هي إدخال نظام (المختارين)[6] الذي كان قد طبق في عاصمة الدولة سنة ١٨٢٩ . ففي عام ١٨٣٥ جرى انتخاب المختارين لمحلات (أحياء) بغداد ،

---

(١) لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، نقله إلى العربية جعفر خياط ، ط ٢ ، (بيروت ، ١٩٤٩) ، ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر والصفحة أنفسهما .

(٣) فائق ، سليمان (بك) ، تاريخ بغداد ، نقله إلى اللغة العربية موسى كاظم نورس ، (بغداد ، ١٩٦٢) ، ص ١٦٤ .

(٤) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

(٦) المختار ممثل شبه رسمي للحكومة في القرى وأحياء المدن .

وانتخب لكل محلة (مختار أول) و (مختار ثان)[1] .

وكانت مهمة هؤلاء المختارين الاحتفاظ بسجلات للأحوال المدنية لسكان المحلة ، تسجل فيها الوقائع والأحوال الشخصية من إثبات وتحويل ملكية العقارات[2] ، وإصدار وثائق حصر الوراثة ، وأمور أخرى مثل عقود الزواج ، ومعاملات الطلاق[3] . وكانت هذه الوظائف مناطة قبل ذلك بأئمة المحلات ، إلا أنها أنيطت سنة ١٨٢٩ بـ (المختارين) حينما أدخل (نظام المختارين) في أحياء الآستانة في تلك السنة تمشياً مع الهدف العام الذي كان يقضي بإحلال سيطرة الدولة المباشرة وتقليل نفوذ علماء الدين . على أن أحد المؤرخين الأتراك يرى أن الهدف من هذا الإجراء هو وضع نهاية لإهمال وعجز وعدم كفاءة الأئمة[4] .

ومهما يكن من أمر حركة الإصلاح في عهد السلطان محمود الثاني ، ومدى انعكاسها على إيالات الدولة ، فإن هناك حقيقة هامة لا بد من الإشارة إليها قبل أن ينتهي الحديث عن حركة الإصلاح في عهده ، وهي أن هذا العهد كان قاعدة صلبة وأساساً قويماً لما عرف بـ (التنظيمات) العثمانية ، التي بدأت مع اعتلاء خلفه السلطان عبد المجيد لعرش الدولة ، وإصداره مرسوم كلخانة الإصلاحي سنة ١٨٣٩ . بل يرى أحد المؤرخين الإنجليز أن محمود الثاني أوشك على إصدار مرسوم شامل للإصلاح كمرسوم كلخانة الذي صدر عقب وفاته ، إلا أن الموت عاجله ولم يمكنه من تحقيق ذلك[5] . ويرى آخرون أن التنظيمات العثمانية التي افتتحت بصدور مرسوم كلخانة لم تكن إلا نتاجاً ووليداً

---

(١) العلاف ، عبد الكريم ، بغداد القديمة ، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ٦٩ .

(٢) Lewis, op. cit., p. 388.

(٣) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

(٤) Lewis, op. cit., p. 388.

(٥) Eversley, Lord, The Turkish Empire.. Its Growth and Decay, (London, 1917), p. 293.

شرعياً لأعمال محمود الثاني الإصلاحية[١] . وذهب مؤرخ آخر إلى القول بأن البرامج الإصلاحية التي وضعها هذا السلطان قد سار على هديها ، في مجالات الإصلاح كافة ، المصلحون من رجال الدولة فيما بعد ، طوال القرن التاسع عشر وحتى أوائل القرن العشرين[٢] . لذلك كله وصف السلطان محمود الثاني بأنه أعظم المصلحين في « تركيا الحديثة »[٣] .

مرسوم كلخانة وبداية عهد التنظيمات :

كان مرسوم كلخانة الصادر سنة ١٨٣٩ أول خطوة من خطوات الإصلاح في عهد التنظيمات ، ووصف بأنه أعظم مرسوم إصلاحي على الإطلاق[٤] صدر إبان حركة الإصلاح في الدولة العثمانية . وقد قصد بلفظ (التنظيمات) إتجاه حركة الإصلاح إلى إعادة ترتيب وتنظيم القوانين والأنظمة الأساسية للدولة على أسس جديدة في جميع الميادين والإتجاهات ، والعمل على تحسين نظم الحكم والإدارة في عاصمة الدولة وإيالاتها في الفترة الممتدة بين صدور مرسوم كلخانة وإعلان الدستور العثماني سنة ١٨٧٦[٥] . وقد سبق القول أن لفظ التنظيمات قد اقترن بمرسوم كلخانة ومرسوم سنة ١٨٥٦ الإصلاحيين ، وذلك لأن هذين المرسومين يشكلان الأساس الذي ارتكزت عليه تلك التنظيمات .

ويبدو أن الباعث على حركة التنظيمات كان حاجة الدولة إلى إصلاح القوانين المدنية وأساليب الحكم وشؤون الإدارة ، تلك الحاجة التي برزت إبان تركيز حركة الإصلاح على الإصلاحات العسكرية في فترة ما قبل التنظيمات ،

---

(١) انظر : Layard, op. cit., p. 11.

Naval Intelligence Division, Iraq and The Persian Gulf, (Oxford, 1944), p. 265.

Davis on, op. cit., p. 36.

(٢) Lewis, op. cit., p. 79.

(٣) Miller, op. cit., p. 53.

(٤) Jackh, op. cit., p. 66.

(٥) Davis on, op. cit., p. 42.

حراز ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

ذلك أن الدولة ، ممثلة في المصلحين من رجالها ، قد أدركت أن الحفاظ على كيانها لا يتوقف على إصلاح الجيش فقط دون إصلاح النظام الإداري وأساليب الحكم . كما أن إنشاء جيش على النظام الحديث أمر لا يمكن تحقيقه أيضاً دون إصلاح النظام المدني وشؤون الإدارة وأجهزتها . فجاء مرسوم كلخانة ليكون اللبنة الأولى في صرح التنظيمات ، وليلبي في الوقت نفسه تلك الحاجة .

على أن بعض الباحثين يرى أن للنزاع بين الدولة وتابعها محمد علي ، باشا مصر ، (خلال السنوات ١٨٣٩ - ١٨٤١) أثراً في إصدار مرسوم كلخانة الإصلاحي ، خطوة التنظيمات الأولى ، ذلك أن الدولة أرادت أن تجذب بريطانيا والدول الأوروبية إلى صفها في تلك الأزمة ، بإظهار عزمها على إصلاح بنيانها الداخلي وأخذها بمبدأ المساواة بين مواطنيها على اختلاف أديانهم[١] .

ويلاحظ أن حركة الإصلاح في عهد التنظيمات قد تميزت عما كانت عليه قبل ذلك العهد بأمور عدة ، أهمها :

أولاً : قيادة المصلحين من رجال الدولة لها بعد أن كان يتبناها سلاطين الدولة منذ ظهور أمر الإصلاح إلى وفاة السلطان محمود الثاني . وكان أبرز أولئك المصلحين مصطفى رشيد باشا وعلي باشا وفؤاد باشا ومدحت باشا[٢] .

ثانياً : تعاظم التأثيرات الغربية في عملية الإصلاح ، حيث كانت الغالبية

---

(١) انظر : Miller, op. cit., p. 151.

صفوت ، محمد مصطفى (الدكتور) ، المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ٥ .

نوار ، عبد العزيز سليمان (الدكتور) ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ، ص ٤٤ .

حراز ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٢) انظر ترجمتهم في : Lewis, op. cit., pp. 103-133.

الدملوجي ، صديق ، مدحت باشا ، (بغداد ، ١٩٥٢ - ١٩٥٣) .

العظمى من القوانين والأنظمة التي صدرت في عهد التنظيمات تستلهم من القوانين والأنظمة الأوروبية مع التوفيق بينها وبين نصوص الشريعة الإسلامية في بعض الأحيان .

ثالثاً : تبني أنظمة وقوانين عهد التنظيمات لنظام الحكم والإدارة المركزية ، والمغالاة في تطبيقها(١) . وقد أدت تلك المركزية الإدارية الشديدة إلى ظهور الإرتباك والفوضى في حكم الإيالات ، وأضعفت من السيطرة الفعلية للدولة عليها(٢) .

صدر مرسوم كلخانة في ٢٦ شعبان ١٢٥٥ هـ (٣ تشرين الثاني « نوفمبر » ١٨٣٩)(٣) في بداية عهد السلطان عبد المجيد كفرمان سلطاني(٤) قرىء في بهو (الكلخانة) في قصر (طوب قابو)(٥) بحضور كبار رجال الدولة وعلماء الدين وسفراء الدول الأجنبية ورؤساء الأقليات الدينية(٦) . وتضمن

---

(١) انظر : الحصري ، ساطع ، حولية الثقافة العربية ، (القاهرة ، ١٩٤٩) ، ص ١٤ .

Sluglett, Peter, Britain in Iraq 1914-1932, (London, 1976), p. 235.

(٢) Lewis, op. cit., p. 383.

(٣) نوفل ، نوفل أفندي نعمة الله (مترجم) ، الدستور ، المجلد الأول ، (بيروت ، ١٣٠١ هـ) ، ص ٢ ـ ٤ .

ستكون الإشارة إلى هذا المصدر فيما بعد باسم : الدستور .

(٤) كان عمر السلطان عبد المجيد ستة عشر عاماً حينما تولى الحكم .

Eversley, op. cit., p. 287.

ولم يكن إصدار مرسوم كلخانة الإصلاحي من نتاج فكر السلطان ، بل إن الذي أعد لإصداره وصاغ بنوده مصطفى رشيد باشا (١٨٠٠ ـ ١٨٥٨) رجل الدولة المصلح الذي كان يتولى الشؤون الخارجية في وزارة خسرو باشا التي شكلت عقب اعتلاء عبد المجيد عرش الدولة . انظر :

Lewis, op. cit., p. 105.

Davis on, op. cit., p. 36.

(٥) استارجيان ، ك . ل . (الدكتور) ، تاريخ الأمة الأرمنية ، (الموصل ، ١٩٥١) ، ص ٢٦٨ .

(٦) نوري ، عثمان ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي ، حيات خصوصية وسياسية سي ،

إعلان السلطان عن رغبته في إجراء الإصلاحات ، لأنه « قد رؤي من الآن فصاعداً أهمية لزوم وضع وتأسيس قوانين جديدة تتحسن بها إدارة ممالك دولتنا العلية المحروسة . . »[1] . وكانت أهم الإصلاحات التي وعد المرسوم بإجرائها هي :

١ ـ العمل على حفظ أرواح وأعراض وأموال مواطني الدولة ، وصيانتها ضد أي اعتداء ، وذلك من خلال إصلاح النظام الإداري والقضائي ، حيث لم يجوّز القانون تنفيذ أحكام الإعدام قبل إجراء محاكمة علنية عادلة بمقتضى القوانين . كما منع مصادرة أموال المحكوم عليهم وحرم ورثتهم منها .

٢ ـ تنظيم عملية جباية الضرائب وإبطال نظام (الإلتزام)[2] في جبايتها .

٣ ـ تنظيم الخدمة على أسس سليمة من حيث إعداد المجندين ، وتحديد مدة خدمتهم .

٤ ـ العمل بمبدأ المساواة في معاملة مواطني الدولة ، وعدم التفريق بينهم بسبب معتقداتهم الدينية .

٥ ـ تحسين أحوال موظفي الدولة وذلك بزيادة رواتبهم ، وصرف رواتب ثابتة للذين لم تخصص لهم رواتب ، لغرض القضاء على الرشوة .

٦ ـ وعد المرسوم بتشريع القوانين لإخراج الإصلاحات التي عزم على إجرائها إلى حيز التنفيذ ، وزيادة أعضاء (مجلس الأحكام العدلية) للقيام بتلك المهمة بالتعاون مع الوكلاء (الوزراء) ورجال الدولة الآخرين . وقد تعهد السلطان بتنفيذ القوانين التي ستشرع بعد عرضها عليه مباشرة .

= جلد أول ، (استانبول ، ١٣٢٧) ، ص ٣٤ .

(١) فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٢) الالتزام هو أن تنيط الدولة عملية جمع ضريبة معينة من المكلفين بدفعها بشخص يسمى (الملتزم) مقابل تعهده بدفع مبلغ محدد لخزينة الدولة . ولا شك أن معظم الملتزمين ، إن لم يكن جميعهم ، كانوا يبتزون الناس ويحاولون استحصال مبالغ أكثر من تلك التي يفترض دفعها .

٧ ـ ولإثبات جدية السلطان ، وعزمه الأكيد على تنفيذ الإصلاحات التي وعد بها ، أوضح أن هذا المرسوم سيبلغ الى أهالي الأستانة ، ولجميع رعايا الدولة في مختلف أجزائها ، ولسفراء الدول الأجنبية في عاصمة الدولة « ليكونوا شهوداً على دوام هذه الإصلاحات الى الأبد إن شاء الله تعالى »[١] .

ومما يجدر ذكره أن المرسوم أقر بأن تدهور الدولة في المائة والخمسين سنة التي سبقت صدوره كان « بسبب عدم الإنقياد والامتثال للشرع الشريف »[٢] ، وأن الدولة لم تصل الى ذروة مجدها إلا لأنها ، من مبدأ ظهورها وهي جارية رعاية الأحكام القرآنية الجليلة والقوانين الشرعية الحنيفة بتمامها . . »[٣] . كما وعد بأن الإصلاحات ستكون وفقاً لـ « القوانين الشرعية » التي « ستوضع لإحياء الدين والدولة والملك والملة »[٤] .

ولكن مرسوم كلخانة ، بالرغم من ذلك كله ، كان قد وضع اللبنة الأولى في الصرح (العلماني)[٥] الرسمي للدولة حينما قرر معاملة المسلمين وغير المسلمين بمساواة تامة « وتمتاز سائر تبعة دولتنا العلية من المسلمين وسائر الملل الأخرى بمساعداتنا هذه الملوكية بدون استثناء »[٦] . فكان ذلك كافياً

---

(١) انظر نص مرسوم كلخانة مترجماً إلى العربية في : الدستور ، م ١ ، ص ٢ ـ ٤ .
فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ـ ٢٥٦ .
(٢) فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .
(٣) المصدر نفسه .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٥٥ .
(٥) العلماني : نسبة إلى العَلْم بمعنى العالم ، وهو خلاف الديني أو الكهنوتي . انظر : مجمع اللغة العربية (القاهرة) ، المعجم الوسيط ، الجزء الثاني ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٦٢٤ .
ستكون الإشارة إليه فيما بعد باسم : الوسيط .
(٦) فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

ليوصف مرسوم كلخانة بـ (المرسوم التغريبي Westernizing)[1] الذي أدى فيما بعد الى الأخذ بالقوانين والنظم الغربية ، الفرنسية منها بصورة خاصة[4] .

الإصلاحات الإدارية التي أعقبت مرسوم كلخانة وأثرها في بغداد :

ظهرت آثار مرسوم كلخانة عقب صدوره مباشرة ، ففي أواخر عام ١٨٣٩ أصدرت الدولة قراراً يقضي بأن يتقاضى باشوات الإيالات ومتصرفو سناجقها[3]، ومن هم دونهم من موظفين إداريين ، رواتب محددة إعتباراً من ١ اذار (مارس) ١٨٤٠ ، وذلك في محاولة لإلغاء نظام الإلتزام كما تقرر في مرسوم كلخانة . كما نص ذلك القرار على أن تعطى الأولوية في التعيين في الوظائف الإدارية لأصحاب الأهلية والكفاءة ، وأوجب على باشوات الإيالات ، في نطاق محاولة إبطال الإلتزام أيضاً ، أن يقوموا بجمع الضرائب القانونية المحددة فقط ، وذلك بواسطة موظفين مدنيين يوظفون لهذا الغرض فحسب[6] .

وقد ظهرت بالفعل في بعض إيالات الدولة بوادر على تطبيق ما ورد بذلك القرار ، حيث أبطل نظام الإلتزام في جباية الضرائب . ولكن ذلك لم يستمر إلاّ لمدة قصيرة جداً ، فقد أعيد العمل بهذا النظام في شباط (فبراير) من عام ١٨٤٢ بعدما انتكست حركة الإصلاح بتنحية مصطفى رشيد باشا ، مهندس الإصلاح ورائده ، عن موقعه أواخر عام ١٨٤١[1] . ولكن ذلك لم يمنع سير حركة الإصلاح ، رغم بطئه ، ففي عام ١٨٤٣ نظم الجيش العثماني وقسم الى خمسة فيالق ، وصدر قانون دائم ومنتظم للخدمة العسكرية[2] .

---

(١) Jackh, op. cit., p. 66.

(٢) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.

(٣) كانت الإيالات تنقسم إلى وحدات إدارية كبيرة تعرف بـ (السناجق) ، تدار من قبل موظف كبير يسمى (المتصرف) .

(٤) للتفاصيل انظر : Lewis, op. cit., p. 379.

(٥) Lewis, op. cit., p. 380.

(٦) للتفاصيل انظر : Creasy, Sir Edward S., History of The Ottoman Turks.., (London, 1878), p. 532.

وعادت عجلة الإصلاح إلى الدوران ثانية بعودة مصطفى رشيد باشا إلى مسؤولياته الرسمية كناظر للشؤون الخارجية عام ١٨٤٥ ، ومن ثم كصدر أعظم (رئيس وزراء) عام ١٨٤٦[1] ، حيث أقدمت الدولة عام ١٨٤٥ على خوض تجربة جديدة في حكم وإدارة إيالاتها وذلك بدعوة ممثلين اثنين من وجهاء كل ايالة للحضور الى العاصمة لتأليف مجلس استشاري ينظر في مشاكل الإيالات واداراتها الحكومية . وعقد الاجتماع الأول لهذا المجلس بالفعل مدة شهرين في العاصمة[2] . كما شكلت في السنة نفسها (١٨٤٥) مجالس إدارية في ثلاث ايالات أوروبية ، وإيالتين آسيويتين على سبيل التجربة . وتألفت تلك المجالس من عدد من الأعضاء من وجهاء سكان الايالة ، المسلمين وغير المسلمين ، ومن أعضاء من كبار موظفيها يعملون جميعاً تحت رئاسة باشا الايالة . وكانت مهمة مجالس الإدارة تلك مراقبة أعمال الإدارة الحكومية والعمل على معالجة مشكلاتها[3] .

وقد أفاد المجلس الاستشاري الذي انعقد في الاستانة عام ١٨٤٥ بحضور ممثلين من إيالات الدولة ، والمجالس الإدارية المحلية التي ألفت في بعض الإيالات في مراقبة أعمال باشوات هذه الإيالات[4] ، فأصبح « من الممكن نظرياً محاكمة الباشوات إذا أساؤا التصرف »[5] . إلا أن مجلس الاستانة الإستشاري لم يستمر في عمله طويلاً ، فألغي بعد عقد اجتماعه

= شوكت ، محمود (فريق) ، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكرية سي ، قسم ثاني - ايكنجي جلد ، (استانبول ، ١٣٢٥) ، ص ١٤ - ١٥ ، ٢٠ .

Lewis, op. cit., pp. 109-110.

(١) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٤٨ .

(٢) Lewis, op. cit., p. 110.

Davis on, op. cit., p. 47.

(٣) Lewis, op. cit., p. 380.

Davis on, op. cit., p 48.

(٤) Davis on, op. cit., p. 136.

(٥) صفوت ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

الأول ، واستعيض عنه بـ (لجان تفتيش) ، حيث أوفدت ، بعد رجوع أعضائه الى ايـالاتهم ، عشـر لجـان من لجـان التفتيش تلك دعيت بـ (المجـالس الإعمارية) ، الى عشر من ايالات الدولة ، تقاسمتها ايـالات الدولـة الأوروبية وايالاتها الآسيوية بالتساوي . ثم توسع عمـل هذه اللجـان في عامي ١٨٥٠ ، ١٨٥١ [١] .

كما أن جهود تحسين الادارة المدنية في ايالات الدولة قد استمرت الى ما قبل اعلان مرسوم سنة ١٨٥٦ ، حيث صدر في ٢٨ تشـرين الثاني (نـوفمبر) ١٨٥٢ مرسوم سلطاني بمنح باشـوات الايالات سلطات أوسـع في ايالاتهم [٢] لمنع رجوعهم المتكرر الى العاصمة في كل صغيرة وكبيرة من الأمور ، ولدفـع عمليـة تحسين الإدارة الحكوميـة في الايالات خـطوة أخرى الى الأمـام . وقد وسعت سلطاتهم أيضـاً سنة ١٨٥٥ بـإضفـاء قـدر آخـر من الـلامـركـزيـة على إدارتهم [٣] .

على أن ذلـك الكم الكبيـر من القـوانين والإجـراءات الإصـلاحيـة التي صـدرت في أعقاب مـرسوم كلخـانة ، وقبـل إصدار مـرسوم سنـة ١٨٥٦ كان ينقصه ، لتنفيذه وتطبيقه ، عزم مماثل لعزم وقوة السلطان محمود الثاني [٤] . إذ ليس من المنطقي الاعتقاد بأن كل تلك القـوانين والاجراءات الإصـلاحية التي صدرت عقب المرسوم ، أو التي وردت فيه ، قد نفذت . وليس من العسير على الملاحظ أن يرى الكثير من المشكلات المتعلقة بحكم وادارة الايالات لاتـزال باقية ، بتفاوت واضح بين ايالة وأخرى ، وهي ، على سبيل المثال ، المتعلقة بالأمن [٥] ـ على النفس والمال والعرض ـ، وجباية الضرائب، والمساواة، وغيرها.

---

(١) للتفاصيل انظر : Davison, op. cit., pp. 47-48.

(٢) Lewis, op. cit., p. 380.

(٣) Davis on, op. cit., p. 137.

(٤) Eversley, op. cit., p. 294.

(٥) انظر ما ورد عن حالة الأمن في الدولة أوائل خمسينات القرن الماضي في :
Layard, op. cit., p. 468.

ويبدو أن قصور الخطوات الإصلاحية التي وردت في مرسوم كلخانة ، والتي اتخذت في اعقابه ، عن بلوغ الأهداف المرسومة لها كان أمراً طبيعياً ، إذ ليس من اليسير إصلاح جهاز إداري ونظام حكم دام على وتيرة واحدة لسنوات طويلة دون علاج الفساد الذي اعتراه شيئاً فشيئاً بمرور الوقت . ومن ثم فقد تسربت تلك الخطوات الإصلاحية ببطء الى ايالة بغداد ، وبدأت في أول الأمر بإبطال نظام الإلتزام في جباية ضرائب الايالة ، حيث عين ، بعد مدة قصيرة من صدور مرسوم كلخانة ، موظفون مختصون بجبايتها دعوا بـ (المحصلين) ، يعملون تحت ادارة موظف يدعى بـ (المستوفي) . إلا أن ذلك الإجراء لم يستمر طويلاً ، فعاد بعده نظام الإلتزام في جباية الضرائب وواردات مقاطعات الدولة الزراعية[1] . ولم تتخذ أية خطوات إصلاحية أخرى في الايالة غير هذه حتى سنة ١٨٤٢ .

ففي أواخر تلك السنة (١٨٤٢) ، بعثت الدولة بوزير جديد[2] ليتولى أمور ايالة بغداد بعد أن عزلت علي رضا باشا اللاظ من منصبه الذي استمر فيه منذ سنة ١٨٣١ . وكان باشا بغداد الجديد (محمد نجيب) ، قبل أن تسند إليه ايالة بغداد ، يشغل منصباً مماثلاً في الشام[3] ، وهو من أسرة استانبولية ذات مقام رفيع[4] ، ومن المقربين للسلطان[5] ، واتصف بالحزم والقسوة[6] الى جانب الذكاء والشجاعة والحيوية[7] . وكل هذا يدل دلالة واضحة على أن الدولة قد عقدت العزم على أن تولي ايالة بغداد قدراً من الاهتمام والرعاية في

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(٢) يطلق علي باشا الايالة اسم الوزير أيضاً .

(٣) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

(٤) الوردي ، علي (الدكتور) ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٩٧١) ، ص ١١٢ .

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٦) الوائلي ، إبراهيم ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر ، ط ٢ ، (بغداد ، ١٩٧٨) ، ص ٧١ .

(٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

محاولة لإعادة صياغة طريقة الحكم وأنظمة الإدارة ومؤسساتها ، تلك المحاولة التي استمرت طيلة فترة ما يسمى بـ (التنظيمات) ، واتصفت بشيء من الجد والإخلاص من خلال ما يلاحظ على بعض باشواتها من مقدرة وكفاءة ، مثل محمد نامق باشا (١٨٥١ ـ ١٨٥٣ ، ١٨٦٢ ـ ١٨٦٧) ومحمد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥٣ ـ ١٨٥٧)[١] .

اتجه محمد نجيب باشا (١٨٤٢ ـ ١٨٤٩) منذ الأيام الأولى لتوليه أمر الايالة الى العمل على إعادة السيطرة المباشرة للدولة على بعض المدن والمناطق التي لا تزال تحت حكم العصبيات المحلية ، وإحلال الحاميات العسكرية والموظفين الاداريين الحكوميين فيها ، كما بذل محاولات نشطة في سبيل وضع حد لاستقلال العشائر عن سلطة الحكومة[٢] . وفي الوقت الذي لم

---

(١) يرى بعض الباحثين أن الدولة كانت تعين منذ مرسوم كلخانة الباشوات من الأكفاء القديرين في إيالة بغداد لإجراء الإصلاحات التي وعدت بها المراسيم والقوانين الإصلاحية . انظر :

القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

محمد حسن ، جاسم ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، أيار ١٩٧٥ ، ص ١٣ .

وانظر أيضاً : فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

إلا أن هذا الرأي غير دقيق تماماً فيما يبدو ، فكثير من الباشوات الذين سبقوا الوالي مدحت باشا لم يؤثر عنهم أي عمل إصلاحي قاموا بتنفيذه ، فضلاً عن قصر مدد حكمهم ، وإجماع عدد من المصادر على وجود كثير من هؤلاء الباشوات الخاملين قبل تعيين الوالي المصلح مدحت باشا سنة ١٨٦٩ ، منهم ، على سبيل المثال ، عبد الكريم نادر باشا (١٨٤٩ ـ ١٨٥٠) ، ومحمد وجيه باشا (١٨٥٠ ـ ١٨٥١) ، ومصطفى نوري باشا (١٨٦٠ ـ ١٨٦١) ، وأحمد توفيق باشا (١٨٦١ ـ ١٨٦٢) .

انظر : فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

Chiha, Habib K., La Province de Bagdad, (Le Caire 1908), pp. 51-52.

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٢) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.

تحرز فيه سياسة إخضاع العشائر لسيطرة الحكومة أي تقدم في عهد نجيب باشا ، كانت سياسة اخضاع المدن قد أحرزت في عهده تقدماً ملحوظاً ، وخطت خطواتها الأولى ، حيث تمكن الباشا في ١٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٣ من دخول مدينة كربلاء ، بعد حصارها لما يقرب من شهر ، وبدء عملية تنظيم الادارة الحكومية فيها بتعيين قاض وإمام[١] وحامية من الجند[٢] . كما أخضع نجيب باشا سنة ١٨٤٧ أيضاً ، إحدى محلات مدينة بغداد التي كانت متمردة على سلطة الحكومة[٣] . أما جهوده للسيطرة على العشائر فلم تتعد تلك المحاولات اليائسة التى بذلها سنة ١٨٤٨ لإلغاء مشيخة المنتفق[٤] .

وقد استمرت المحاولات لبسط سيطرة الحكومة على المدن ومناطق التجمعات العشائرية بعد عهد نجيب باشا وقبل إعلان المرسوم الإصلاحي التالي (مرسوم سنة ١٨٥٦) ومنها تلك المحاولات التي بذلت في عامي ١٨٥٢ ، ١٨٥٤ للسيطرة على مدينة النجف[٥] .

= آل طعمة ، السيد عبد الحسين الكليدار ، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء ، حققه عادل الكليدار ، (بغداد ، ١٩٦٦) ، ص ٣٢ .

(١) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٩١ - ٩٢ .

(٢) تمكن نجيب باشا ، بعد أخذ موافقة الباب العالي نظراً للوضع الخاص لمدينة كربلاء لكونها من المدن المقدسة ، من إخضاع المدينة بعد تسليط مدافعه عليها . وقد استباحها لجنده بعد تمكنهم من دخولها ، فنشبت نتيجة لعمله هذا أزمة سياسية بين الدولتين العثمانية والإيرانية ، اشترك فيها السفيران الإنجليزي والروسي في الآستانة . للتفاصيل انظر :
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .
نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٨٨ - ٩٣ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

(٤) سركيس ، يعقوب ، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد إلخ ، القسم الأول ، (بغداد ، ١٩٤٨) ، ص ٨٠ .

(٥) للتفاصيل انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .
نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٩٣ - ٩٦ .

وعلاوة على جهود نجيب باشا في بسط سيطرة الحكومة ، فقد اهتم هذا الباشا ، أيضاً ، بإنشاء بعض الأبنية للدوائر الرسمية في بعض مدن الايالة عقب توليه أمورها مباشرة[1] . وجرت في أيامه محاولة لتنظيم ماليتها ، حيث تعين سنة ١٨٤٥ أول (دفتردار)[2] لايالة بغداد[3] . كما أن (لجان التفتيش) الادارية التي شكلت في أعقاب الغاء مجلس الاستانة الإستشاري عام ١٨٤٥ ، تلك اللجان التي دعيت بـ (المجالس الإعمارية) والتي سبق القول بأن تشكيلها كان من ضمن الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة العثمانية لتحسين إداراتها في الايالات ، قد وصلت واحدة منها عام ١٨٤٧ الى ايالة بغداد برئاسة راغب باشا ، أحد رجال الدولة ، وبدأت كتابة تقاريرها عن الوسائل اللازمة لتحسين أوضاع الايالة ، وكيفية زيادة الايرادات المحلية[4] . وفي عام ١٨٤٨ رابط ما دعي بـ (الفيلق السادس) العثماني لأول مرة في مدينة بغداد متخذاً منها مقراً له[5] ، وذلك تطبيقاً لتلك الإصلاحات العسكرية التي تقررت في عاصمة الدولة عام ١٨٤٣ ، والتي سبقت الإشارة إليها .

وقد سبق القول أيضاً أن الدولة بدأت منذ عام ١٨٤٥ بتشكيل مجالس إدارة في خمس من ايالاتها وذلك ضمن خطة لتحسين الإدارة في الايالات ، حيث كانت مهمة تلك المجالس مراقبة أعمال الإدارة الحكومية والعمل على معالجة مشكلاتها . إلا أن مثل هذه المجالس لم يشرع في إنشائها في بغداد إلا

---

(١) العطية ، وادي ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، (النجف ، ١٩٥٤) ، ص ٣٣ .

(٢) الدفتردار : أكبر موظف مالي في الايالة .

(٣) لوريمر ، ج . ج ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الرابع ، طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، (الدوحة ، بدون تاريخ) ، ص ٢٠٢٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢١ .

(٥) انظر : بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكرمنجي دفعه در ، سنة هجرية ١٣٢٤ ، رومية ١٣٢١ ـ ١٣٢٢ ، مطبعهٔ ولايتده طبع أولنمشدر . ستكون الإشارة إليها ، وإلى جميع سالنامات ولاية بغداد ، فيما بعد بالرمز : س و ب .
شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . . ، ص ١٤ .

في عـام ١٨٥١ ، حيث تشكـل المجلس الكبيـر (مجلس إدارة الايـالـة) في رمضان سنة ١٢٦٧ (آذار ـ مارس ـ ١٨٥١)[١] .

إن جميع محاولات الإصلاح التي جرت في ايـالة بغـداد عقب مرسـوم كلخـانة ولغـاية السنـوات الأولى من خمسينات القـرن المـاضي لـم تحـل دون استمرار تلك الصعوبات والمشاكل التي كانت عليها الإدارة العثمانية في الايالة قبـل صدور مـرسوم كلخـانة الإصـلاحي . بـل يـرى بعض المؤرخين أن تلك المحـاولات قد فشـل بعضها[٢] ، وأدى بعضهـا الآخـر الى نتـائـج معكـوسـة تماماً[٣] . وليس أدل على ذلك من تلك المشكلات التي برزت للوجود أو التي استمرت فيه في تلك الفترة . فكان من المشكـلات الجديـدة ظهور طبقـة من المـوظفين الحكوميين نتيجـة توسـع الحكومـة في نشر أجهـزتهـا ومؤسسـاتهـا الإدارية . وكان أولئك الموظفون بعيدين « بالكلية عن روح الخدمة العامة ، ولا يعـرفون النـاس ولا يتعاملون معهم إلا بمقـاييس طبقتهم ، وكذلـك يحتقـرون القبـائل والفـلاحين ويتكلمون التـركية دومـاً ولو كـانوا بين العـرب . . . كانـوا متفسخين بالكلية ويمكن شراؤهم بالمال . . »[٤] .

أما المشكلات التي لـم تستطع محاولات الإصلاح تلك القضاء عليهـا ، حيث استمـرت تنخر في جسـد الإدارة وجهاز الحكـم ، فمنهـا استمرار عمليـة الإلتزام ـ التي أكد على إلغائها مرسوم كلخانة ـ بدء بمنصب باشا الايالة الذي كان يسند بالإلتزام ومروراً بمنصب المتصرف وانتهاء بجباية أقل أنواع الضرائب

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٤ .
سركيس ، المصدر السابق ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

(٢) Davis on, op. cit., p. 160.

(٣) لـوتسكي ، تاريـخ الأقطار العـربية الحـديث ، تـرجمـة الـدكتـورة عفيفـة البستـاني ، (موسكو ، ١٩٧١) ، ص ١٧١ .

(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ . وانظر أيضاً عن صفات أولئك الموظفين :
Davis on, op. cit., p. 160.
Sluglett, op. cit., p. 234.

التي كانت تفرض على الناس . فباشا بغداد محمد نجيب كان « ملتزم الخطة البغدادية . . . مقطوعاً ببدل هو خمسون ألف كيس »[1] . أي أن الباشا يجب أن يدفع سنوياً مبلغاً مقطوعاً للدولة مقداره (٥٠) ألف كيس مقابل احتفاظه بمنصبه . وهذا يعني أن الخطوة الإصلاحية الأولى التي اتخذتها الدولة عقب صدور مرسوم كلخانة ، والتي أوجبت أن يتقاضى باشوات الايالات ومتصرفو سناجقها رواتب محددة ، كما سبق ذكر ذلك ، إعتباراً من آذار (مارس) ١٨٤١ لم تطبق في بغداد أوانية ، بل تأخر تطبيقها الى السنوات الأولى من خمسينات القرن الماضي ، حيث أشار أحد الرحالة الغربيين المارين ببغداد الى أن محمد رشيد الكوزلكي باشا بغداد كان يتقاضى راتباً محدداً ابان وجوده في الايالة[2] . فكان ذلك سبباً في تفشي الرشوة على المستويات كافة من باشا الايالة فما دون . وقد اتهم محمد نجيب باشا فعلاً بالقسوة في جباية الضرائب ، وبالرشوة بالرغم من غطرسته التركية التي اشتهر بها[3] .

وحتى عام ١٨٥٤ كان منصب المتصرف يسند بالالتزام أيضاً . كما أن واردات الطرق العامة ، والجمارك ، وغيرها من الضرائب كانت تجبى بطريقة الإلتزام نفسها[4] ، تلك الطريقة التي لازمت الإدارة العثمانية حتى أيامها الأخيرة في بغداد .

مرسوم سنة ١٨٥٦ والإصلاحات التي تلته :

صدر هذا المرسوم في ١١جمادى الآخرة سنة ١٢٧٢ هـ ، ٨ شباط

---

(١) سركيس ، المصدر السابق ، ص ٧٣ .

(٢) العمري ، سعاد هادي (مترجم) ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة ، (بغداد ، ١٩٥٤) ، ص ١٠٥ .

(٣) انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٤) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٦ .

العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، (بغداد ، ١٩٥٦) ، ص ٣١٢ .

Sluglett, op. cit., p. 235.

(فبراير) ١٨٥٦ م[١] كمرسوم سلطاني موجه من السلطان عبد المجيد لصدره الأعظم محمد أمين عالي باشا ، وقرىء في الباب العالي بحضور وكلاء الدولة وأركانها ، ورؤساء مختلف الطوائف الدينية العثمانية[٢] . وقد شكل هذا المرسوم مع مرسوم كلخانة الأساس الذي استندت عليه حركة (التنظيمات) الإصلاحية .

ومما لا شك فيه أن هذا المرسوم كان حلقة في سلسلة الإصلاحات التي عزم على السير في طريقها المصلحون من سلاطين الدولة ورجالها قبل التنظيمات وبعدها ، رغبة في انتشال دولتهم من حالة الضعف التي وصلت إليها والحفاظ على كيانها وممتلكاتها من دسائس الدول الأوروبية وأطماعها . إلاّ أن تفاعلات حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) التي خاضتها الدولة العثمانية مع روسيا كان لها أثر ، فيما يبدو ، في إصدار مرسوم سنة ١٨٥٦ الإصلاحي ، إذ أن تلك الحرب التي شنتها روسيا نشبت حينما امتنع السلطان عبد المجيد الموافقة على طلب هذه الدولة حماية طائفة المسيحيين الأرثوذكس من رعايا الدولة العثمانية[٣] .

ولما كانت مصالح كل من بريطانيا وفرنسا لا تتفق ورغبة روسيا في تمزيق شمل الدولة العثمانية والقضاء عليها ، وقفت هاتان الدولتان إلى جانب العثمانيين في تلك الحرب ، وكانت النتيجة هزيمة روسيا . وما كادت الحرب تضع أوزارها حتى أعربت بريطانيا وفرنسا لحكومة الدولة العثمانية ، وعلى رأسها الصدر الأعظم محمد أمين عالي باشا ، عن رغبتهما في إزالة التمييز الذي كانت تتبعه الدولة العثمانية ـ حسب مفهومهما ـ في معاملة مواطنيها ، وتطبيق مبدأ المساواة عليهم في المجالات كافة قطعاً للطريق على روسيا في

---

(١) فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ .

(٢) Davis on, op. cit., p. 3.

(٣) مجمع اللغة العربية (القاهرة) ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، مصطلحات في علم التاريخ الحديث والمعاصر ، المجلد الثالث عشر ، سنة ١٩٧١ ، (القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ٩٩ .

تدخلاتها بشؤون الدولة العثمانية الداخلية[١] . وقد انطلت تلك الخدعة على الدولة العثمانية[٢] كما انطلى عليها غيرها من خدع ودسائس الدول الأوروبية التي لا يمكن أن تكون ناصحة بأي حال من الأحوال لأكبر دولة إسلامية في ذلك الوقت . فلاقت تلك الرغبة استجابة لدى الصدر الأعظم وناظر خارجيته فؤاد باشا ، اللذين تم بجهودهما إصدار مرسوم سنة ١٨٥٦[٣] ، المرسوم الذي ركز أكثر من غيره على عزم الدولة على الأخذ بمفهوم المساواة وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين .

إن ما ورد في مرسوم سنة ١٨٥٦ عن المساواة لا يعني هذا البحث كثيراً ، رغم أن أغلب مواده قد ركزت عليها[٤] . بل إن الأمر الأهم هو معرفة ما ورد في

---

(١) جحا ، شفيق ، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦ - ١٨٧٦ ، مجلة الأبحاث ، الجامعة الأميركية في بيروت ، السنة ١٨ ، ج ٢ ، حزيران ١٩٦٥ ، ص ١١٠ .

(٢) لم تكن المسألة في واقع الحال مسألة مساواة بين المسلمين وغير المسلمين ، بل كانت لعبة سياسية أريد بها فك ارتباط الدولة العثمانية بالإسلام شيئاً فشيئاً ، وإحلال النظم الأوروبية الوضعية محل مبادىء الشريعة الإسلامية . ففي الوقت الذي أشارت فيه المادة التاسعة[أ] من معاهدة باريس[ب] بارتياح إلى مرسوم سنة ١٨٥٦ ، وما ورد به عن المساواة ، وتعهدت الدول الأوروبية الموقعة على تلك المعاهدة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية مستقبلاً بحجة حماية المسيحيين ، فإن هذه الدول لم تحترم التزامها ولم تكف عن التدخل في شؤون الدولة العثمانية بتلك الحجة حينما كانت مصالحها السياسية تتطلب ذلك[ج] .

(أ) انظرها في : فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٨ .

(ب) عقد مؤتمر باريس باشتراك الدول الأوروبية والدولة العثمانية في نطاق ما يعرف بـ (الاتفاق الأوروبي Concert of Europe) انظر عنه :

فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٧٥ - ٢٨٢ .

Lewis, Op. cit., p. 114.

(جـ) جحا ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

(٣) جحا ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .

(٤) انظر تعريب نص المرسوم في : فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ - ٢٦٠ .

المرسوم عن الخطوات الإصلاحية التي عزمت الدولة على تنفيذها في مجال أنظمة الحكم وأجهزة الإدارة ومؤسساتها ، ومقدار ما تحقق منها ، وما تسرب إلى إيالة بغداد . وكان أهم ما ورد في المرسوم عنها :

١ ـ التأكيد على ما ورد في مرسوم كلخانة بخصوص رغبة الدولة في حفظ أرواح وأموال وأعراض مواطنيها . كما يلاحظ أن أغلب الأمور التي تناولها مرسوم سنة ١٨٥٦ كانت تأكيداً وتفصيلاً لتلك التي وردت في مرسوم كلخانة[1] مع توسع كبير في تناول قضية المساواة بين مواطني الدولة المسلمين وغير المسلمين .

٢ ـ تنظيم أعمال المحاكم ، وتقاضي المسلمين وغير المسلمين أمام محاكم واحدة في الدعاوى التجارية والجنائية .

٣ ـ وعد بتنظيم وإصلاح السجون ، ورفع المظالم ، وإعادة ترتيب أعمال دوائر الأمن (الضبطية) .

٤ ـ وضع قوانين خاصة ببيع الأملاك والعقارات والتصرف بها . والسماح للأجانب بتملك العقارات في الدولة وفق ترتيبات خاصة تعقد مع دولهم .

٥ ـ إصلاح نظام جباية الضرائب ، خاصة العشور (ضرائب الأراضي الزراعية) منها ، وحظر طريقة الإلتزام في جبايتها ، ومعاقبة المخالفين لذلك .

٦ ـ العمل على إصلاح الدولة وتنظيم سجلات سنوية بوارداتها ومصروفاتها .

٧ ـ إعادة النظر برواتب موظفي الدولة وتحسينها ، وتنظيم طرق اختيار الموظفين ، وسن قوانين لمعاقبة المتهمين منهم بالفساد والرشوة والظلم .

٨ ـ تحسين الزراعة والتجارة وتنشيطها بشق الجداول وفتح وتحسين الطرق .

٩ ـ العمل على الاستفادة من « العلوم والمعارف الأجنبية ووضعها على التعاقب في موضع الإجراء »[2] .

---

(١) Miller, op. cit., p. 298.
نوري ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي . . ، جلد أول ، ص ٣٦ .

(٢) انظر : فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٠ .

ظهرت آثار مرسوم ١٨٥٦ في مجال تنظيم الإدارة الحكومية ومؤسساتها من خلال سلسلة من القوانين والأنظمة التي دأبت الدولة على اصدارها عقب اعلان ذلك المرسوم وحتى منتصف سبعينات القرن الماضي . وقد وصلت حركة التنظيمات إلى ذروتها وتكاملت تقريباً مع اعتلاء السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ ـ ١٩٠٩) لعرش الدولة[1] ، وإعلانه للدستور العثماني سنة ١٨٧٦ بعيد تنصيبه سلطاناً للبلاد .

ويمكن القول بأن أواخر خمسينات القرن الماضي ، والنصف الأول من عقد ستيناته كانت أخصب فترة شهدها تشريع القوانين والأنظمة الإصلاحية في عهد التنظيمات ، حيث صدر فيها عدد كبير من القوانين والأنظمة التي تتعلق بمختلف فروع الإدارة الحكومية ، كان أهمها :

- قانون الأراضي ، الصادر في ٧ رمضان ١٢٧٤هـ[2] ، (٢١ ابريل ١٨٥٨) .
- قانون الجزاء (العقوبات) ، الصادر في ٢٨ ذي القعدة ١٢٧٤هـ[3] ، (١٠ يونيه ١٨٥٨) .
- نظام الطابو (التسجيل العقاري) ، الصادر في ٨ جمادى الأولى ١٢٧٥هـ[4] ، (١٤ ديسمبر ١٨٥٨) .
- مجموعة قوانين أخرى صدرت بين سنتي ١٨٥٩ و ١٨٦٤ تتعلق بالمحاكم الشرعية ، والقانون التجاري ، والضرائب ، والجمارك ، والأوقاف ، والزراعة ، والبلديات ، والمطبوعات[5] .

---

(١) Lewis, op. cit., pp. 174-175.

(٢) الدستور ، م ١ ، ص ١٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٢٣ .

(٤) طابو نظامنامة سي ، صورت خط همايون ، تقويمخانة عامرة ده طبع أولنمشدر ، استانبول .

(٥) انظر : الدستور ، م ١ ، ص ١٣٠ ، ١٤٩ .
المجلد الثاني ، (بيروت ، ١٣٠١ هـ) ، ص ١٩ ، ٣٤ ، ٤٣ ، ٤٨ ، ١٢٤ ، ٣٨١ ، ٤٢١ ، ٤٣٩ ، ٤٤١ ، ٥٥٤ .

- نظام الولايات ، وصدر في ٧ جمادى الآخر ١٢٨١هـ[١] ، (٧ نوفمبر ١٨٦٤) .

كما صدرت منذ ذلك الحين وحتى السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي عدة قوانين وأنظمة ، منها :

- قانون الجنسية ، الصادر سنة ١٨٦٨ .
- مجموعة أنظمة قوة الضابطة (الأمن) ، والجزء الأول من (المجلة) ، وهي القانون المدني العثماني المستمد من نصوص الشريعة الإسلامية والقوانين الأوروبية معاً ، ونظام البريد ، ونظام المعارف . وصدرت هذه الأنظمة والقوانين كلها عام ١٨٦٩[٢] .
- قانون المحاكم النظامية ، الصادر سنة ١٨٧١[٣] .
- نظام (إدارة الولايات العمومية) ، الصادر في ٢٩ شوال ١٢٨٧هـ[٤] ، (٢٢ يناير ١٨٧١) .

وبهذا القدر من القوانين والأنظمة المتعلقة بمختلف المجالات ، التي صدرت بعد مرسوم ١٨٥٦ ، في مدة تقل عن عشر سنوات تكون الدولة قد خطت خطواتها الأولى على طريق تنفيذ تلك الوعود الإصلاحية التي جاء بها مرسوم سنة ١٨٥٦ .

وكان نظام الولايات الصادر أواخر عام ١٨٦٤ أهم ما صدر من تشريعات في مجال تنظيم وتحسين الإدارة الحكومية في الايالات ، وتأكيد سيطرة الدولة عليها[٥] . ولم يكن إقدام الدولة على إصدار هذا النظام البادرة الأولى في

---

(١) جحا ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
(٢) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ١٥٦ ، ٣٦٨ ، ٦٤٧ .
جحا ، المصدر السابق ، ص ١١٥ .
(٣) انظر : الدستور ، م ١ ، ص ١٧٣ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٢١ .
(٥) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.

إصلاح الإدارة في الايالات بعد مرسوم ١٨٥٦ ، فقد سبق وأن اتخذت عدة إجراءات بهذا الصدد ، كان منها تلك التعليمات التي نشرت سنة ١٨٥٨ لتمنح باشوات الايالات مزيداً من المسؤولية والهيمنة على جميع دوائر الحكومة ورؤسائها في ايالاتهم ، ولتجعل من باشا الايالة ممثلاً في ايالته لكل الدوائر المختصة في الحكومة المركزية . وهذا ما حقق شيئاً من اللامركزية الإدارية في الايالات[١] .

كما أن (لجان تفتيش) الايالات التي سبق القول بأنها شكلت عقب إصدار مرسوم كلخانة ، ودعيت بـ (المجالس الاعمارية) كانت قد توسعت في أعمالها عام ١٨٦٠ والأعوام التي تلته[٢] . وقبيل عام ١٨٦٤ كانت تقارير تلك اللجان قد تجمعت لدى الباب العالي ، وشكلت لجنة خاصة برئاسة جودت باشا ، رئيس إحدى لجان التفتيش ورجل الدولة القانوني ذي الاطلاع الواسع بشؤون الايالات ، لفحص ودراسة تلك التقارير وتقديم توصية بشأنها[٣] . وعندما عاد فؤاد باشا إلى الصدارة العظمى عام ١٨٦٤ استدعى مدحت باشا ، الذي كان آنذاك باشا ولاية نيش (في البلقان) ، وعملا سوياً ، في ضوء التقرير الذي أعد من قبل جودت باشا وتجربة مدحت باشا في إدارة ايالة نيش[٤] ، على وضع مسودة (نظام الولايات)[٥] الذي نشر بعد مصادقة (مجلس الوزراء) عليه بالإجماع[٦] في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٦٤ .

---

(١) برو ، توفيق علي ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٠) ، ص ١٠ .

Davis on, op. cit., p. 137.

(٢) Ibid., p. 48.

(٣) Lewis, op. cit., p. 381.

(٤) Zeine, Zeine N., Arab-Turkish Relations and The Emergence of Arab Nationalism, (Beirut, 1958), p. 23.

(٥) Lewis, op. cit., p. 181.

(٦) Davis on, op. cit., p. 146.

وقد سار نظام الولايات على النمط الفرنسي في إدارة المقاطعات ، مستعيراً ، مع تعديل طفيف ، النظام الإداري الفرنسي القائم على أسس جغرافية[١] ، مع منح والي الولاية[٢] حرية أكبر في التصرف من تلك التي منحها لمثيله القانون الفرنسي[٣]. ووفق هذا النظام قسمت إيالات الدولة التي كان يتراوح عددها بين (٣٢) إلى (٤٠) إيالة[٤] إلى وحدات إدارية أكبر بلغ مجموعها (٢٧) ولاية[٥] . على رأس كل ولاية منها (وال) . وتنقسم كل ولاية بدورها إلى وحدات أصغر تعرف بـ (السناجق) ، يحكم كل سنجق منها من قبل (متصرف) . وهذه السناجق تنقسم أيضاً إلى (أقضية) كل قضاء منها تحت رئاسة موظف إداري يدعى بـ (القائمقام) . ويتكون القضاء من مجموعة من النواحي والقرى ، لكل قرية منها (مختار) أو (مختاران) بحسب عدد نفوس القرية .

ويعين الوالي والمتصرف بموجب إدارة سلطانية . أما القائمقام فيعين من قبل الحكومة المركزية في عاصمة الدولة التي تكون مسؤولة أيضاً عن تعيين رؤساء دوائر مركز الولاية الذين تتبع دوائرهم الوزارات المختصة في العاصمة ، وتكون لهؤلاء مسؤولية مشتركة تجاه والي الولاية والوزارة التي يتبعونها في استانبول[٦] . أما المختار ، فينتخب من قبل السكان المحليين وفق طريقة خاصة حددها النظام .

وقد حدد نظام الولايات وظائف واختصاصات كل من الولاة والمتصرفين والقائمقامين والمختارين ، ورؤساء الدوائر القضائية والمالية ومختلف دوائر

---

(١) Zeine, op. cit., p. 23.

(٢) سمي الباشوات أو الوزراء في هذا النظام بـ (الولاة) ، وسميت الإيالات بـ (الولايات) .

(٣) Lewis, op. cit., p. 382.

(٤) Davis on, op. cit., p. 159.

(٥) Lewis, op. cit., p. 381.

(٦) Davis on, op. cit., p. 147.

الدولة الأخرى في مركز الولاية وسنجاقها وأقضيتها وقراها . وتطرق إلى كيفية تشكيل مجالس الإدارة في الوحدات الإدارية الأربع التي تتألف منها الولاية ، وطريقة انتخاب أعضائها[1] .

ولم يطبق نظام الولايات على جميع ايالات الدولة حال صدوره ، بل طبق أول الأمر على بعض ايالات البلقان ، حيث أنشئت ، بغرض تجربة تطبيقه ، ولاية جديدة أواخر السنة التي صدر فيها ، أطلق عليها اسم (الطونة) أو (الدانوب) ، وهي مجموع الايالات القديمة : سلستره ، وويدين ، ونيش[2] . وكان وجود مدحت باشا ، الإداري المقتدر المعروف ، في البلقان من بين الأسباب التي دعت لاختيارها لتطبيق نظام الولايات فيها . وعلى الرغم من أن مدحت باشا لم يستمر في تطبيق هذه التجربة طويلاً ، حيث أعيد إلى العاصمة بعد مدة قصيرة من ذهابه إلى الطونة ، فإنه تمكن خلالها من أن يحرز نجاحاً كبيراً في تطبيق مواد نظام الولايات فيها . وقد دفع هذا النجاح الذي أحرزه مدحت باشا إلى أن تشرع الدولة بتعميم النظام في بقية ايالاتها شيئاً فشيئاً ، وأن تعمل في الوقت نفسه على إدخال بعض التعديلات عليه ليظهر أكثر قبولاً وملائمة لأحوال الايالات[3] ، وقد جاء (نظام إدارة الولايات العمومية) الصادر في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ ليخرج تلك التعديلات إلى حيز التنفيذ الفعلي .

وقد تناول إدارة الولايات العمومية التقسيمات الإدارية للولاية التي جاء بها نظام الولايات لسنة ١٨٦٤ بشيء من التفصيل . فقسمت الولاية بموجبه إلى : سناجق ، وأقضية ، ونواح ، وقرى . وأعطى هذا النظام شكلاً محدداً للوحدة الإدارية المعروفة باسم (الناحية) بعد أن أهمل ذلك النظام السابق . فجعل القضاء ينقسم إلى عدد من النواحي ، يرأس كل ناحية منها (مدير) ، وتتألف

---

(١) انظر (نظام الولايات) معرباً في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ - ٣٩٦ .

(٢) Davis on, op. cit., p. 151.

(٣) Lewis, op. cit., pp. 383-384.

إحداها من مجموعة من القرى . وتطرق النظام ، بتحديد وشمول فاق ما جاء به نظام ١٨٦٤ ، إلى واجبات ووظائف رؤساء الوحدات الإدارية من الوالي إلى المختار ، وواجبات ووظائف رؤساء الدوائر ومجالس الإدارة في مركز الولاية ، وجميع وحداتها الإدارية . كما تقرر فيه إنشاء مجالس بلدية في المدن والقرى . وأضاف إلى واجبات الوالي نصاً يقضي بخروجه في جولات تفتيشية في ولايته مرة أو مرتين في السنة في مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر في كل جولة تفتيشية ، ووسع من سلطة الوالي على جميع موظفي ودوائر ولايته ، بما فيها الدوائر العسكرية(١) .

ولا بد من تقرير حقيقة هامة في نهاية الحديث عن مرسوم ١٨٥٦ ، والاجراءات الإصلاحية التي أتخذت في أعقابه ، متمثلة في تلك القوانين والأنظمة التي أصدرتها الدولة ضمن محاولاتها الهادفة إلى إعادة بناء كيانها ونظمها ، وإصلاح حكمها وإدارتها في العاصمة وفي الإيالات وفق النظم والأساليب الغربية لعل ذلك يدفع عنها خطر الدول الأوروبية المتربصة بها ، ويقوّي من إحكام قبضتها على ايالاتها ، تلك الايالات التي هدد شبح انفصال معظمها كيان الدولة ، لما كان يتجاذبها من صراعات قومية ودينية غذتها مطامع الدول الأوروبية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية ، وكان لسوء إدارة الدولة فيها دور لا يقل خطورة عن دور المطامع الأوروبية .

تلك الحقيقة هي أن الدولة لم تستطع أن تضع تلك القوانين الإصلاحية في موضع التنفيذ في ايالاتها كافة على حد سواء . فبقيت معظم تلك الايالات ، خاصة النائية منها ، بعيدة عن روح الإصلاح الحقيقي ، ربما بسبب المركزية التي فرضتها قوانين التنظيمات ، أو بسبب عدم اهتمام الدولة بإيجاد الوسائل اللازمة لتنفيذ هذه القوانين . فالمشكلة ليست مشكلة قوانين وأنظمة بقدر ما هي مشكلة إيجاد مخلصين ذوي إرادة صادقة على تنفيذها . وهنا يبرز سؤال تعنى هذا البحث الإجابة عليه ، وهو : ما هي آثار مرسوم ١٨٥٦

---

(١) انظر نص النظام معرباً في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ - ٤٢١ .

والقوانين والأنظمة الإصلاحية التي صدرت بعده في ايالة بغداد ؟

آثار مرسوم ١٨٥٦ والتشريعات الإصلاحية التي أعقبته في ايالة بغداد :

إن آثار مرسوم ١٨٥٦ ، والقوانين الإصلاحية التي صدرت بعده كانت بطيئة التسرب إلى إيالة بغداد ، ولم تظهر تلك الآثار بصورة واضحة قبل عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩ - ١٨٧٢) . وربما كان للوضع الجغرافي والتركيب السكاني لايالة بغداد أثر في بطء ظهور نتائج تلك الإصلاحات فيها . وقد اعتبرت هذه الايالة بسبب امتدادها من الموصل إلى البصرة ، وبسبب التجمعات العشائرية التي تؤلف الغالبية العظمى لسكانها ، من أصعب الايالات العثمانية على الحكم[1] . ونتيجة لذلك فقد كرست الدولة جهودها قبل سنة ١٨٦٩ على محاولات اخضاع عشائر الإيالة ومدنها للسيطرة الحكومية ، تلك المحاولات التي كانت مستمرة منذ عام ١٨٣١ . ولم تشهد الايالة في تلك الفترة سوى إصلاحات يسيرة تهدف في معظمها إلى تحقيق هذه الغاية .

فقد استمرت الجهود الرامية إلى خضد شوكة العشائر والحكام المحليين لبعض المدن عقب صدور مرسوم سنة ١٨٥٦ مباشرة ، وذلك من خلال شروع حكومة الايالة بإعادة بناء قلاعها ودوائرها في بعض المدن ، كما حدث في مدينة الديوانية عام ١٨٥٧ ، بعد أن هدّمت مثل تلك المنشآت في هذه المدينة غارات عشائر الخزاعل وآل شبل[2] . وفي السنة التالية (١٨٥٨) عينت الدولة قائداً حازماً من قوادها في حرب القرم ، عمر باشا (١٨٥٨ - ١٨٥٩) الملقب بـ (سردار أكرم) ، ليتولى شؤون ايالة بغداد ، ويواصل عملية اخضاع العشائر وبسط نفوذ الدولة في أرجاء الولاية ، وتطبيق ما يمكن تطبيقه من القوانين الإصلاحية[3] .

وبدأ عمر باشا أعماله بإعادة تنظيم الوحدات الإدارية الواقعة في المناطق

---

(١) انظر : Davison, op. cit., p. 160.

(٢) العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٣) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

التي كانت تحت سيطرة العشائر[١] أو الحكام المحليين ، فعين شبلي باشا العريان[٢] ، أحد القواد المرافقين له ، متصرفاً لسنجق الحلة بعد أن كانت مدينة الحلة تحكم قبل ذلك من قبل حاكم محلي يدعى شبيب أغا ، وهو رئيس أحد العوائل المتنفذة في المدينة[٣] . وجعلت مدينة الديوانية قضاء تابعاً لهذا السنجق ، تحت إدارة (قائمقام)[٤] . كما يلاحظ أن تلك الفترة شهدت وجود عدة قائمقامين يرأسون الإدارة الحكومية في عدد من مدن الإيالة التي صنفت إدارياً كأقضية ، مثل الهندية[٥] ، وخراسان[٦] .

ولم تقتصر عملية تنظيم الإدارة الحكومية على السناجق والأقضية ، بل شملت المدن الصغيرة التي دعيت ، حسب التصنيف الإداري ، بـ (النواحي) ، حيث عين في زمن عمر باشا موظفون لإدارة عدد من هذه النواحي[٧] . وكان الموظف الذي يرأس الإدارة الحكومية في الناحية يدعى بـ (مدير الناحية) . وقبيل حلول سنة ١٨٦٩ كان عدد كبير من مدن الايالة قد وضع تحت سيطرة موظفين إداريين ، فالقائمقام رئيس للوحدة الإدارية التي تعرف بـ (القضاء) ، ومدير الناحية رئيس للوحدة الإدارية الأصغر التي اصطلح عليها اسم (الناحية)[٨] .

---

(١) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, Issued by The Arab Bureau-Baghdad, July 1918, (Calcutta, 1919), p. 147.

(٢) وهو عربي من أعيان دروز الشام .

(٣) Layard, op. cit., p. 487.

(٤) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٢ ـ ٤٧ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٨ .

(٦) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

وخراسان هي مدينة بعقوبة ، وسميت سابقاً بهذا الاسم لوقوعها على طريق خراسان في إيران .

(٧) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٨) انظر : جريدة الجوائب (الآستانة) ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ . =

وبالإضافة إلى تنظيم الوحدات الإدارية وتعيين الرؤساء لها ، قام عمر باشا بأعمال أخرى كان منها تنظيم عملية جباية الضرائب[1] ، ومحاولة تطبيق قانون الخدمة العسكرية وفرض التجنيد الاجباري على السكان[2] ، مستعملاً الصرامة والقسوة في تنفيذ تلك الأعمال إلى الحد الذي أقدم معه على اعدام سبعة من رجال العشائر دون محاكمة ، ودون استئذان العاصمة مما دفعها إلى اتخاذ قرار بعزله[3] ، غاضة الطرف عن تلك التعليمات التي سبق أن أشير إلى أنها قد منحت سنة ١٨٥٨ قدراً من حرية التصرف لباشوات الايالات بقصد تحسين الإدارة فيها باتباع أسلوب الحكم اللامركزي .

واستمر اهتمام الحكومة المركزية بتحسين الإدارة الحكومية في ايالة بغداد في مطلع الستينات من القرن الماضي بما كانت ترسله من لجان تحقيقية وتفتيشية للوقوف على أعمال الباشوات والتحقق من سلامتها . فبعد عزل عمر باشا تعين لايالة بغداد مصطفى نوري ، الباشا الذي ما أن شمّت العاصمة رائحة تهم ارتشائه حتى سارعت بإرسال لجنة تحقيق برئاسة أحد كبار الضباط العسكريين للوقوف على حقيقة تلك التهم . وحينما ثبت للجنة قيام الباشا ومعاونه بأخذ الرشوة ، سارعت العاصمة بعزله[4] . كما أن (لجان تفتيش) الايالات التي سبق ذكر توسعها في أعمالها منذ سنة ١٨٦٠ كنتيجة لمرسوم ١٨٥٦ ، قد وصلت واحدة منها إلى ايالة بغداد وباشرت أعمالها في أوائل عام ١٨٦٢[5] .

= العطية ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ ، ١٥٣ .

الهيتي ، رشاد الخطيب ، هيت في إطارها القديم والحديث ، الجزء الأول ، ط ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦ م) ، ص ٤٦ .

(١) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٢) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٦ .

(٣) Davis on, op. cit., pp. 137-138.

(٤) انظر : فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٥) انظر : الأنصاري ، أحمد نور (القاضي) ، النصرة في أخبار البصرة ، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٤٤ .

العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٩ .

وعينت الدولة آنذاك (أوائل عام ١٨٦٢) محمد نامق باشا لايالة بغداد ، واستمر في حكمها لأكثر من خمس سنوات أنجز خلالها الكثير من الأعمال التي دعمت سيطرة الحكومة على مختلف مناطق الايالة ، وزادت من نشاط إدارتها ، ووسعت من انتشار مؤسسات تلك الإدارة . فقد واصل نامق باشا الحملات على العشائر[١] بقصد إخضاعها لسيطرة الحكومة وحملها على الانتظام في دفع الضرائب المفروضة عليها[٢] . ولم تسلم منه حتى عشائر شمر المعروفة بشدة مراسها وعدم خضوعها لسلطة الدولة[٣] . وواصل نامق باشا ، بهذا الصدد ، تلك المحاولات التي بذلها أسلافه لتقويض مشيخة المنتفق ، فأسفرت في بادىء الأمر عن استقطاع أجزاء من شمال وجنوب المشيخة ، ضمت الأجزاء الشمالية إلى قضاء الديوانية التابع لسنجق الحلة[٤] . أما الأجزاء الجنوبية فقد كوّن منها سنجق جديد مركزة مدينة البصرة[٥] . ثم أصدر الباشا أمره بإلغاء مشيخة المنتفق عام ١٨٦٣ ، وجعلها سنجقاً مركزه مدينة (سوق الشيوخ) ، وعين لإدارته الشيخ منصور السعدون أحد شيوخ المنتفق ، كقائمقام (متصرف)[٦] رسمي من قبل الدولة ، مع عدد من الموظفين الإداريين . إلا أن ذلك لم يستمر سوى شهرين لعدم موافقة بعض عشائر المنتفق وبعض مشايخها على تحويل المشيخة إلى سنجق تحكمه الدولة بصورة مباشرة . ولم تتمكن الدولة من إلغاء المشيخة إلا في عهد الوالي مدحت باشا[٧] .

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٢) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٣) انظر : العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٤) جريدة الزوراء ، العدد ١١ ، ١٦ جمادى الأول سنة ١٢٨٦ .

(٥) الأنصاري ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٨ .

(٦) كان يطلق على المتصرف أحياناً قبل عام ١٨٦٦ اسم (القائمقام) . انظر :
سركيس ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، (بغداد ، ١٩٥٥) ، ص ٢٥٩ .

(٧) للتفاصيل انظر : سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٦ - ٧٩ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٤٣ - ١٥٠ ، ١٩٤ - ١٩٩ .

وعمل نامق باشا على إحكام سيطرة الدولة على الإيالة باهتمامه بنشر الأمن في ربوعها ، وتقوية الجيش النظامي المرابط فيها . فكان يتعقب الأشقياء واللصوص ، وقام ببناء ثكنة لوحدات الجيش السادس في مدينة بغداد ، وبعث بوحدات أخرى منه لتتخذ لها معسكراً دائماً في مدينة العمارة[١] . وتأسست في عهده ، تمشياً مع تحقيق ذلك الهدف ، عدة إدارات حكومية ، كدائرة الجمرك[٢] ، ودائرة البرق[٣] ، والإدارة النهرية التي كانت تقوم بتسيير البواخر بين بغداد والبصرة . كما شرع بانشاء أبنية لدوائر حكومية أخرى[٤] . وحاول نامق باشا أيضاً تنظيم مالية الايالة بتنظيم طريقة جباية الضرائب ، وإبطاله لعملية الإلتزام في ضرائب بعض المناطق وتشدده في جمعها[٥] . فتمكن نتيجة ذلك من دفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكريين بصورة منتظمة ، وإرسال مبالغ جسيمة إلى العاصمة عمّر بها السلطان عبد العزيز قصراً أطلق عليه اسم بغداد[٦] . ولعل تلك الأموال التي كان يرسلها هذا الباشا إلى العاصمة كانت السبب في بقائه في منصبه لمدة طويلة بالقياس على مدد حكم معظم باشوات ذلك العهد .

ومع كل تلك الأعمال التي قام بها نامق باشا منذ أوائل عام ١٨٦٢ حتى منتصف عام ١٨٦٧ فإن هناك قوانين إصلاحية مهمة كقانوني الأراضي والطابو الصادرين عام ١٨٥٨ لم تجد السبيل إلى تطبيقها في ايالة بغداد إلا في عهد الوالي مدحت باشا . كما أن قانون الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ قد تأخر تطبيقه

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ ، ١٣٨ .
(٢) غنيمة ، يوسف رزق الله ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، (بغداد ، ١٩٢٢) ، ص ١١٢ .
(٣) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٥٢ .
(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٦ ، ١٥٢ .
(٥) مجلة لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .
(٦) Chiha, op. cit., pp. 57-58.

هو الآخر إلى عهد هذا الوالي ، في الوقت الذي كان فيه هذا القانون قد وجد طريقه إلى التطبيق في كل ايالات الدولة بحلول عام ١٨٦٧ عدا ايالتي بغداد واليمن[١] .

ونتيجة لذلك كله يمكن القول بأن الإصلاحات التي كانت تجرى في عهد التنظيمات بصورة عامة ، وتلك التي أعقبت مرسوم ١٨٥٦ بصورة خاصة لم يظهر لها سوى أثر محدود في ايالة بغداد قبل تعيين مدحت باشا والياً عليها[٢] . وظلت الدولة منذ مرسوم كلخانة (١٨٣٩) وحتى عام ١٨٦٩ تركّز على عملية اخضاع مدن وعشائر الايالة لحكمها المباشر ، ولم تقدم على تطبيق قوانين إصلاحات عهد التنظيمات فيها إلا بشكل ضيق لم ينجح في إزالة مساوىء الحكم والإدارة . فبقي ، مثلاً ، نظام الإلتزام ، بكل ما يحمله من عسف وإرهاق للسكان ، هو النظام المتبع في جباية الضرائب . كما ظل مستوى الأمن منخفضاً والعشائر لا تخضع ، رغم كل محاولات إخضاعها ، لسلطة الحكومة[٣] .

واستمر نظام المركزية في الحكم والإدارة ـ الذي كان سمة من سمات الإدارة العثمانية في عهد التنظيمات[٤] ـ رغم عدم جدواه في مناطق الدولة النائية كإيالة بغداد ، ليكون عائقاً أمام سير الإدارة الحكومية[٥] ، وإدخال الإصلاحات عليها . يقول المؤرخ العراقي عباس العزاوي : إن إدارة الدولة العثمانية في العراق ، منذ نهاية حكم المماليك سنة ١٨٣١ وحتى عهد مدحت

---

(١) Davis on, op. cit., p. 158.

(٢) انظر : Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.
القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٧ .

(٣) انظر : Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٨ .
Davison, op. cit., p. 160.

(٤) الحصري ، حولية الثقافة العربية ، ص ١٤ .

(٥) Lewis, op. cit., p. 383.

باشا ، كانت من السوء والتضييق على الناس « بحيث صاروا يترحمون على إدارة المماليك » رغم سوئها وفسادها [1] .

على أن كل مساوىء الإدارة تلك لم تنته مع تطبيق قوانين وأنظمة الإصلاحات ، أو معظمها ، في عهد مدحت باشا ، فقد استمرت كصفة ملازمة للحكم العثماني وإدارته في بغداد حتى زوال هذا الحكم عنها ، وذلك ما ستضطلع بمهمة توضيحه فصول هذه الرسالة .

---

(١) المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٤ .

مُدْخَل

الإدارة العثمانية في إيالة بغداد من نهاية حكم المماليك حتى عهد الوالي مدحت باشا ١٨٣١ - ١٨٦٩

أولاً : الحدود والتقسيمات الإدارية للإيالة

تعرضت حدود إيالة بغداد ، منذ إعادتها لحكم الدولة المباشر عام ١٨٣١ حتى تولية مدحت باشا عليها عام ١٨٦٩ ، إلى تغييرات عدة كانت تضم معها هذه الإيالة البصرة أو الموصل ، أو كلتيهما معاً ، أو كانت هاتان المدينتان أو واحدة منهما تنفصل عن ايالة بغداد لتكوّن ايالة مستقلة تتبع الباب العالي مباشرة . على أن كلاً من بغداد والموصل والبصرة شكلت ايالة قائمة بنفسها عند حلول منتصف القرن الماضي ، ولمدة قصيرة لم تتجاوز السنة الواحدة ، حيث ارتبطت كل واحدة منها بالأستانة مباشرة .

فعند دخول علي رضا باشا اللاظ إلى بغداد عام ١٨٣١ منهياً حكم المماليك فيها ، قام بتعيين (متسلم)[١] للبصرة[٢] . ومنذ ذلك الحين استمرت

---

(١) المتسلم : نائب أو ممثل باشا الايالة في وحدة إدارية تعرف بـ (المتسلمية) ، تكون بمرتبة السنجق . انظر :

Redhouse, Sir James W., A Turkish and English Lexicon, (Constantinople, 1890), p. 1701.

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

(٢) انظر : سالنامة ولايت بصرة ، دفعة ٥ ، ١٣٢٠ سنة هجرية سنة مخصوصدر ، بصره ولايتي مطبعة سنده باصلمشدر .

ستكون الإشارة إليها ، وإلى جميع سالنامات ولاية البصرة ، فيما بعد بالرمز : س ويص . =

البصرة تابعة لباشوية بغداد حتى عام ١٨٥٠ ، حين عين فيها في تلك السنة باشا برتبة (ميرميران)[١] ، لتصبح باشوية مستقلة رغم أنها ظلت تابعة من الناحية المالية والعسكرية لباشوية بغداد[٢] . إلا أن وضع البصرة هذا ، كباشوية شبه مستقلة ، لم يستمر طويلاً ، حيث أنها عادت في سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤) كمتصرفية لإيالة بغداد[٣] ، واستمرت على ذلك إلى ما بعد عام ١٨٦٩ .

ومما هو جدير بالذكر أن البصرة في المدة الواقعة بين سنتي ١٨٣١ و ١٨٦٩ ، وحينما تكون تابعة لايالة بغداد ، كانت تسمى تارة بـ(المتسلمية) ، وأخرى بـ (القائمقامية) ، وثالثة بـ (المتصرفية) أو (السنجقية) . فسميت متسلمية في السنوات (١٨٣١ ـ ١٨٤٧) ، (١٨٦٤ ـ ١٨٦٩) . وقائمقامية في السنوات (١٨٤٧ ـ ١٨٥٠) ، (١٨٦٠ ـ ١٨٦٤) . وأطلق عليها اسم متصرفية في الأعوام (١٨٥٤ ـ ١٨٦٠)[٤] . وكل تلك التسميات هي تسميات

= العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٢ .

(١) س ويص ، ١٣٢٠ هـ ، ص ١٤٥ .
و (الميرميران) : درجة من درجات الباشوات تقع تحت درجة الوزير . انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٤٨ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢٢ .
سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٣ .

(٣) انظر : س وبص ، ١٣١٨ هـ ، ص ١٩٧ . ١٣٢٠ هـ ، ص ١٤٥ .
ولعل من المفيد الإشارة إلى اضطراب المصادر الثانوية بصدد تحديد مدة استقلال البصرة عن بغداد . فبينما يذهب لونكريك إلى أن البصرة كانت إيالة مستقلة منذ سنة ١٨٥٠ وحتى سنة ١٨٦٢ (انظر المصدر السابق ، ص ٢٦٦) يرى سركيس أن البصرة قد استقلت عن بغداد سنة ١٨٥٠ لمدة سنة واحدة فقط (انظر المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٨٥) ، في الوقت الذي يقول فيه لوريمر إنه ليس هناك تاريخ محدد « لإلغاء باشوية البصرة شبه المستقلة التي تشكلت سنة ١٨٥٠ » (المصدر السابق ، ص ٢١٣٠) . ويبدو أن عدم اعتماد هذه المصادر على المصدرين الأصليين المذكورين في بداية هذه الحاشية هو سبب عدم دقتها .

(٤) انظر : س وبص ، ١٣١٨ هـ ، ص ١٩٧ . ١٣٢٠ هـ ، ص ١٤٥ .

مختلفة لشكل إداري واحد تقريباً . وقد استبدل قانـون الولايـات الصادر سنـة ١٨٦٤ ، الذي طبق في بغداد في عام ١٨٦٩ على يد الـوالي مدحت بـاشا ، اسم (السنجق) أو (اللواء) بتلك التسميات المختلفة .

أما الموصل ، فكانت لا تزال تحت الحكم المحلي شبه المستقل للأسرة الجليلية حينما دخل علي رضا باشا الـلاظ بغداد سنة ١٨٣١ . إلا أن الدولـة تمكنت في سنة ١٨٣٤ من إنهاء حكم الوزير يحيى باشا بن نعمان باشا الجليلي ليكون آخر حاكم لأسرة الجليليين في الموصل[١] ، ونصبت في السنـة التاليـة (١٨٣٥) محمـد باشـا اينجه بيـرقدار وزيـراً على المـوصـل[٢] . واستمـرت الموصل ايالة مستقلة يحكمها الوزراء أو الباشوات المعنيين من قبـل الاستانـة حتى سنـة ١٢٦٧هـ (١٨٥١) ، حيث عين فيهـا في تلك السنـة متصـرف وأصبحت سنجقاً تابعاً لايالة بغداد[٣] . وظلت على ذلك الوضع إلى ما بعد عام ١٨٦٩ .

يستخلص ممـا تقـدم أن المـوصـل والبصـرة كـانتـا متصـرفتين (أو قائمقاميتين)[٤] تابعتين لايالة بغداد منـذ منتصف خمسينات القـرن الماضي ، واستمر وضعهما الإداري هذا إلى ما بعد ولاية مدحت باشا سنة ١٨٦٩ .

ويبدو هنا أن من الضروري ذكر علاقة الموصل والبصرة ببغداد بعـد عام

---

(١) انظر : موصل ولايتي سالنامة وسميسدر ، ١٣٢٥ سنة هجرية سنة مخصوص ، دردنجي دفعه أوله رق ، موصل مطبعة سنده طبع أولنمشدر ، ص ٨٧ .
ستكون الإشارة إليهـا ، وإلى جميع سـالنامـات ولاية المـوصل ، فيمـا بعد بـالرمز : س و م .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٨ .

(٢) س و م ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٧ .

(٣) ومما يجدر ذكره أن الموصـل حينما كـانت تابعـة لبغداد منـذ عام ١٨٥١ كـانت تسمى بـ (المتصرفية) أو (السنجقيـة) ، عدا بضـع سنوات تقـع بين عامي ١٨٦١ و١٨٦٧ سميت خلالها بـ (القائمقامية) . انظر : س و م ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٧ .

(٤) وأطلق على البصرة أيضاً اسم المتسلمية كما سبق ذكر ذلك .

١٨٦٩[١] . فحينما عين مدحت باشا والياً على ولاية بغداد[٢] في تلك السنة أطلق اسم السنجق على كل من الموصل والبصرة . وكان هذان السنجقان من ضمن السناجق التي قسمت إليها ولاية بغداد . وبقيت الموصل على وضعها الإداري هذا ، كسنجق تابع لولاية بغداد ، حتى عام ١٨٧٩ لتفصل آنذاك عن ولاية بغداد وتكوّن ولاية مستقلة تتبع الباب العالي إلى نهاية الحكم العثماني فيها عام ١٩١٨ . أما البصرة فقد ظلت سنجقاً تابعاً لبغداد حتى عام ١٨٧٥ ، حيث شكلت ولاية مستقلة منها في السنوات ١٨٧٥ - ١٨٨٠ . ثم أرجعت إلى درجة سنجق تابع لولاية بغداد في المدة الواقعة بين سنتي ١٨٨٠ و ١٨٨٤ لكنها أضحت في نهاية عام ١٨٨٤ وحتى انتهاء حكم العثمانيين فيها سنة ١٩١٤ ، ولاية منفصلة عن بغداد ، تابعة للباب العالي مباشرة[٣] .

ونتيجة لعدم استمرار الموصل والبصرة في تابعيتهما لايالة بغداد قبل عام ١٨٦٩ ، وانفصالهما انفصالاً نهائياً عن ولاية بغداد في الثلث الأول من الفترة ١٨٦٩ - ١٩١٧ ، فإن الكلام التالي عن الإدارة العثمانية قبل سنة ١٨٦٩ سيركز على دراسة تلك الإدارة في ايالة بغداد دون غيرها . هذا إضافة لما في ذلك من

---

(١) رغم أن ذلك يخالف المنهج السليم للبحث لتجاوزه التاريخ المحدد الذي يتوقف عنده مدخل الدراسة وهو سنة ١٨٦٩ . ولكن ما يترتب على ذكر تلك العلاقة من فائدة ونتائج تخص دراسة الإدارة العثمانية في إيالة بغداد قبل سنة ١٨٦٩ كان السبب في ذلك التجاوز المنهجي .

(٢) قام مدحت باشا حين وروده بغداد بتطبيق نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ فيها .
وبموجب هذا النظام أصبح باشا الايالة أو وزيرها يدعى بـ (الوالي) ، ودعيت الايالة بـ (الولاية) .

(٣) انظر : س وبص ، ١٣١٨ هـ ، ص ١٩٧ - ١٩٨ .
س و م ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٨ .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ - ر٢٩٩ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ٢٦ ، ٧١ .
العباسي ، الشيخ عبد القادر باش أعيان ، البصرة في أدوارها التاريخية ، (بغداد ، ١٩٦١) ، ص ٥٨ .

توافق مع عنوان البحث الرئيسي الذي يقصر دراسة الإدارة العثمانية منذ عام ١٨٦٩ على ولاية بغداد فقط .

أما التقسيمات الإدارية لايالة بغداد ، فقد ظهرت إلى الوجود شيئاً فشيئاً بعد عام ١٨٣١ ، وذلك عقب كل اخضاع لمدينة من مدنها كانت تحت حكم العصبيات المحلية ، وعقب كل سيطرة مباشرة للدولة على مناطق تحكّم بها النفوذ العشائري . فمنذ السنوات الأولى من خمسينات القرن الماضي أمكن ملاحظة وجود عدد من (السناجق) التي انقسمت إليها الايالة ، وهي : سنجق مركز الايالة (بغداد) ، وسنجق الحلة ، وسنجق كربلاء[1] . وهذه السناجق انقسمت إلى عدة وحدات إدارية عرفت بـ (الأقضية) ، والأقضية بدورها انقسمت إلى وحدات أصغر دعيت بـ (النواحي) . وفي الوقت الذي كان السنجق فيه تحت إدارة موظف يدعى بـ (المتصرف)[2] ، كان القضاء يدار من قبل (القائمقام) ، والناحية من قبل (المدير)[3] .

ثانياً : الجهاز الإداري ومؤسساته

اتسمت الفترة الواقعة بين سنتي ١٨٣١ و ١٨٦٩ بسمات خاصة جعلت منها عهداً مميزاً من عهود الدولة العثمانية في العراق يختلف عن سابقه ، ويختلف عنه لاحقه[4] . وكان أهم ما تميز به هذا العهد هو سيطرة الدولة

---

(١) Chiha, op. cit., p. 53.

(٢) وكان يدعى أحياناً بـ (القائمقام) . انظر : العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٥ .
سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٨٦ ، ق ٢ ، ص ٢٥٩ .

(٣) انظر : الجوائب ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ .
فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٣١ ، ٤٢ - ٤٩ .
آل طعمة ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

(٤) يمكن تقسيم الحكم العثماني في بغداد إلى خمسة عهود مختلفة ، لكل واحد منها طابع

المباشرة على باشوات بغداد وقيامها بتعيينهم وعزلهم وقتما تشاء ، ومحاولتها إعادة الحكم المباشر إلى مناطق الايالة كافة ، وتثبيت أركان سلطة الحكومة بالقضاء على تلك الزعامات المحلية التي كانت تحكم بعض المدن ، وتسيطر على بعض المناطق مكونة منها إمارات ومشيخات ، وإحلال المؤسسات الإدارية الرسمية شيئاً فشيئاً في محلها ، وتطبيق قوانين الإصلاحات والتنظيمات فيها . وكان الجهاز الإداري ومؤسساته في تلك الفترة يتألف من :

(أ) الباشا :

تعاقب على حكم ايالة بغداد منذ عام ١٨٦٩ أحد عشر من الباشوات الذين كانوا يدعون بـ (الوزراء)[١] . وكانت مدة حكم معظمهم قصيرة ، حيث تراوحت تلك المدة لسبعة منهم بين بضعة أشهر وأقل من سنتين . أما الأربعة الباقون فكانت مدد حكمهم بين أربع سنوات إلى إحدى عشرة سنة[٢] . وكان تعيين هؤلاء الباشوات يتم من قبل العاصمة بموجب فرمان سلطاني[٣] .

= خاص به :

الأول : من دخول السلطان سليمان القانوني بغداد إلى دخول الصفويين إليها . ٩٤١ ـ ١٠٣٢ هـ (١٥٣٤ ـ ١٦٢٢ م) .

الثاني : من استعادة السلطان مراد الرابع لبغداد إلى بداية حكم المماليك ١٠٤٨ ـ ١١٦٢ هـ (١٦٣٨ ـ ١٧٤٩ م) .

الثالث : عهد المماليك ١١٦٢ ـ ١٢٤٧ هـ (١٧٤٩ ـ ١٨٣١ م) .

الرابع : عهد إعادة الحكم المباشر ١٢٤٧ ـ ١٢٨٦ هـ (١٨٣١ ـ ١٨٦٩ م) .

الخامس : العهد الأخير ، منذ تعيين مدحت باشا والياً على بغداد حتى نهاية الحكم العثماني ١٢٨٦ ـ ١٣٣٦ هـ (١٨٦٩ ـ ١٩١٧ م) . وفي بداية هذا العهد تغير اسم الايالة ، وأصبحت بغداد تعرف بـ (ولاية بغداد) .

(١) الأعظمي ، علي ظريف ، مختصر تاريخ بغداد ، (بغداد ، ١٩٢٦) ، ص ٢٣٨ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٨٥ .

(٢) انظر الملحق (٢) .

(٣) Sluglett, op. cit., p. 234.

أما مهام الباشا ، الذي اعتبر ممثلاً للسلطان في الايالة[1] ، فكانت كثيرة ومتشعبة ، وشملت الإشراف على جميع الدوائر الرسمية في الإيالة بما فيها الدوائر العسكرية والقضائية والمالية[2] ، وتعيين الموظفين لها[3] . فهو الممثل المحلي لكل إدارات العاصمة التي لها دوائر فرعية في بغداد[4] . كذلك اشتملت تلك المهام على التعامل مع قناصل الدول الأجنبية ، وشيوخ العشائر[5] ورؤساء الأقليات الدينية .

ويبدو أن صلاحيات الباشا ومهامه قد أخذت بالتقلص تدريجياً منذ صدور مرسوم كلخانة سنة ١٨٣٩ ، وطوال عهد التنظيمات لما قامت به القوانين والأنظمة التي صدرت في ذلك العهد من تنظيم وتحديد لمهام مختلف الإدارات الحكومية وإناطتها بموظفين مختصين . كما أن « الحكم الاستبدادي المطلق »[6] للباشا قد بدأ بالزوال تقريباً منذ أوائل خمسينات القرن الماضي ، وذلك بعد تأسيس مجلس إدارة الايالة في ذلك الوقت ، ومساهمته بعلاج مشاكل الإدارة الحكومية[7] .

واضطلع معظم الباشوات بمهمة قيادة الفيلق السادس الذي تشكل واتخذ من بغداد مقراً له في سنة ١٨٤٨ ، وذلك إضافة إلى واجباتهم الأصلية . وكان محمد نامق باشا أول من جمعت له الباشوية وقيادة الفيلق في أواخر عام ١٨٥١ [8] . وأنيطت بجميع الباشوات الذين أعقبوه المهمة نفسها . على أن

---

(١) أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧١

(٣) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٨٩ ، ١٣٥ .

(٤) Davis on, op. cit., p. 137.

(٥) أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٥ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

بعض هؤلاء كان من ضباط الجيش ، وبعضهم الآخر من المدنيين[1] . ويبدو أن جمع مهام الباشوية وقيادة الفيلق وإناطتها بباشا الايالة كان له دواع منها تلك الاختلافات التي وقعت بين بعض الباشوات والقادة[2] ، إضافة لما تطلبته محاولات إخضاع عشائر الايالة ومدنها لسيطرة الدولة المباشرة آنذاك من اتخاذ خطوة مثل هذه يتمكن الباشا معها من الهيمنة على الجيش وتوجيهه بسرعة ودون عوائق لتحقيق هذا الهدف[3] .

وبلغ راتب الباشا في خمسينات القرن الماضي (١٢٠,٠٠٠) قرش شهرياً ، عدا المخصصات الإضافية[4] . وقد ارتفع في العقد التالي ليصل إلى (١٥٠,٠٠٠) قرش[5] . على أن الباشوات كانوا حتى عهد نجيب باشا يلتزمون مناصبهم ببدل مقطوع يدفع للحكومة المركزية ، ولا يقبضون تبعاً لذلك رواتب محددة[6] .

ولم يخلف باشوات بغداد ، عدا اثنين أو ثلاثة باشوات ، أي ذكر حسن في الإيالة ، أو أية أعمال من شأنها إصلاح ما فسد من أمورها . فكان همّ فئة منهم جمع الأموال بأية طريقة كانت وإرسالها للعاصمة برغم ما كان يتبع هذا من

---

(١) الباشوات المدنيون ، الذين لا يحملون رتباً عسكرية ، هم : محمد رشيد باشا الكوزلكي ، ومصطفى نوري باشا ، وتقي الدين باشا (١٨٦٧ ـ ١٨٦٩) . أما الباقون فكان جميعهم ضباطاً برتبة (مشير) . انظر :
س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٨٩ ، ١٢٦ ، ١٣٣ ـ ١٣٥ ، ١٥٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .
نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ١٧٢ .

(٣) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(٤) العمري ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .

(٥) Chiha, op. cit., p. 159

(٦) انظر : سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٣ .

قسوة وإرهاق للناس في جمع الضرائب[١] ، واتهمت فئة أخرى من هؤلاء بأخذ الرشوة[٢] . ووجد بينهم الجاهل الذي لا يتمكن حتى من كتابة اسمه[٣] ، رغم أن أحد هؤلاء كان يحمل لقب (سر كاتبي)[٤] أي رئيس الكتاب. واتصف معظمهم بالغطرسة والقسوة والتعصب لقوميتهم[٥]. على أنه قد وجدت بين هؤلاء قلة من الباشوات الأكفاء[٦] ، مثل نجيب باشا[٧] ، ومحمد رشيد باشا الذي قام بإنجاز بعض المشاريع العمرانية ، وشق الترع ، ومنع اختلاس الموظفين[٨] ، ونظم مالية الايالة وضبط الأمن فيها[٩] . ومحمد نامق باشا الذي شيد بعض الأبنية

---

(١) انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

Chiha, op. cit., pp. 58-59.

الكرملي ، أنستاس ماري ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا ، (البصرة ، ١٩١٩) ، ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧ .

الأعظمي ، المصدر السابق ، ٢٣٨ .

(٢) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ، ١٧١ .

(٤) انظر : س وب ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٨٨ .

(٥) انظر : فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ـ ١٦٦ .

دي فوصيل ، بيير ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ ـ ١٩١٤ ، ترجمة الدكتور أكرم فاضل ، (بغداد ، ١٩٦٨) ، ص ٨٥ ـ ٨٦ .

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٦) Layard, op. cit., p. 480.

Davison, op. cit., p. 160.

(٧) Chiha, op. cit., p. 50.

(٨) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(٩) دي فوصيل ، المصدر أعلاه ، ص ٨٥ .

العامة ، وأدخل الإصلاحات على عدد من دوائر الحكومة[1] خلال سنوات باشويته الثانية .

ولعل قصر حكم معظم باشوات هذا العهد كان سبباً من الأسباب التي حالت دون قيامهم بأعمال إصلاحية ، فكانت الدولة تقوم بعزل الباشا حينما يكون قد اطلع على حالة الإيالة وسبر غور حاجاتها وأحوال سكانها وفكّر بعد ذلك ، أو شرع فعلاً ، بتنفيذ بعض الأعمال العامة[1] . ذلك أن الدولة كانت تخشى فيما يبدو من ابقاء بعض الباشوات في مناصبهم لمدة طويلة حتى لا يتمكن الباشا من ترسيخ أقدامه في الايالة ، ويكون مصدر تهديد لها[2] . وقد اتضح أن الباشوات الذين بقوا في مناصبهم مدة أطول من غيرهم تمكنوا من إنجاز أعمال لم يتمكن الآخرون من إنجازها .

ومما يجدر ذكره أن أعمال الباشوات ، والجهاز الإداري للايالة بصورة عامة ، كانت عرضة للتفتيش من قبل الحكومة المركزية في الأستانة منذ أواخر أربعينات القرن الماضي ، حيث وصلت إلى بغداد منذ ذلك الحين أكثر من لجنة تفتيشية[3] . وكان يرسل أحياناً مفتش إداري واحد[4] .

(ب) الكهية :

كان منصب الكهية[5] من المناصب الإدارية المهمة ، وهو يأتي بعد

---

(١) Chiha, op. cit., pp. 57-59, 63.

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٧٠ .

(١) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٠ .

(٢) انظر : Sluglett, op. cit., p. 234.

(٣) راجع ص ٤١ .

(٤) انظر : الترياق الفاروقي ، ديوان عبد الباقي العمري ، (القاهرة ، ١٣١٦ هـ) ، ص ٤٣٠ .

(٥) الكهية : استعمال تركي مصحّف للكلمة الفارسية المركبة (كتخدا) ، وتعني صاحب البيت واستعملت في أول الأمر بمعنى الموظف الكبير أو الأمين . انظر :

Redhouse, op. cit., p. 1524.

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .

منصب الباشا مباشرة[١] ، حيث اضطلع الكهية بوظائف عدة ، أبرزها معاونة الباشا[٢] في جميع أعماله وواجباته ، فهو الوزير الأول في حكومة الايالة[٣] . ولأهمية هذا المنصب كان يعين فيه بعض الأشخاص الذين يحملون لقب باشا بدرجة (ميرميران)[٤] .

وكان باشا الايالة يقوم بتعيين الكهية[٥] . وقد اختير لهذا المنصب بعض العراقيين ، منهم الشاعر عبد الباقي العمري (ت ١٢٧٨هـ ـ ١٨٦١م) الذي عينه علي رضا باشا اللاظ كهية له[٦] ، وشغله لمرات عديدة من بعده آخرها في زمن عمر باشا (١٨٥٨)[٧] . ومنهم محمد أشعد النائب ، ومحمد أمين المفتي الذي كان كهية نامق باشا في مدة باشويته الثانية[٨] .

(ج) الدفتردار :

هو أكبر موظف في إدارة الايالة المالية[٩] ، يعمل تحت اشراف الباشا وتوجيهه[١٠] . وكان منصب الدفتردار موجوداً منذ السنوات الأولى لعهد علي رضا

---

(١) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٦٣ .
(٢) مردم بك ، خليل ، أعيان القرن الثالث عشر ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٦٦ .
(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٤٧ .
(٤) انظر : فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٢٨ .
(٥) انظر : مردم بك ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٤ .
(٦) مردم بك ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
(٧) الترياق الفاروقي ، ص ٤٣٠ .
(٨) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢١ ، ١٣٤ .
(٩) ليلى عبد اللطيف أحمد (الدكتورة) ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، (القاهرة ، ١٩٧٨) ، ص ٤٤٦ .
(١٠) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٧٨ .
أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢١٩ .

باشا اللاظ ، حيث قام هذا الباشا بتعيين دفتردار للايالة سنة ١٨٣٢[(١)] . إلا أنه منذ سنة ١٨٤٥ ، اضطلعت الحكومة المركزية في الأستانة بمهمة تعيينه ، إذ ورد إلى بغداد في تلك السنة أول دفتردار للايالة يعين من قبلها[(٢)] . واستمر تعيين الدفترذار مناطاً بالأستانة . وكان آخر من وجهت له العاصمة هذا المنصب ، في الفترة التي تنتهي بحلول عام ١٨٦٩ ، هو (آصف أفندي) الذي عين في أواسط عام ١٨٦٨[(٣)] . وكان الموظف المالي الذي يمثل الدفتردار في مراكز السناجق الملحقة بالايالة يدعى بـ (المحاسب)[(٤)] .

ويبدو أن دوائر الإدارة المالية وموظفيها خارج حدود مركز الايالة كانت تقتصر على عدد قليل من الموظفين الذين اتخذوا من مراكز السناجق والأقضية مقرات لأعمالهم ، أو الذين كانوا يجوبون القرى ومناطق تجمع العشائر الريفية والبدوية في مواسم الحصاد ، وفي مواسم معينة من السنة لجمع الضرائب ، ذلك أن نظام الإلتزام في جباية الضرائب قد استمر ، في واقع الحال ، إلى ما بعد عام ١٨٦٩ وحتى نهاية الحكم العثماني مما أخر ظهور دوائر مالية مختصة في مدن الايالة قبل عام ١٨٦٩ لعدم وجود حاجة إليها من جهة ، ولعدم شروع الدولة بتنظيم الإدارة الحكومية بصورة عامة إلا في عهد الوالي مدحت باشا من جهة أخرى .

فكان كثير من المقاطعات الزراعية التي تقطنها العشائر تمنح بالإلتزام[(٥)] لشخص معين يقوم بدفع مبلغ سنوي مقطوع من المال لخزينة الايالة في

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢١ .
نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٦٣ .
(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢٠ .
(٣) الجوائب ، العدد ٣٣٩ ، ١٩ محرم الحرام ١٢٨٥ .
(٤) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٤٣ .
(٥) انظر : الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٥١ ، ٢٧٨ .
آل بازركان ، علي ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، (بغداد ، ١٩٥٤) ، ص ١٩ - ٢٠ .

بغـداد ، ويتـولى هـو جمـع الضـرائب الـزراعيـة المفـروضـة على الفـلاحين والمزارعين[1] . وغالبـاً ما كـان الملتزم يجحـف بحقـوق هؤلاء ويفرض عليهم مبالغ كبيرة[2] ، لعدم وجـود قاعـدة معينة تحـدد مقدار الضـريبة سـوى قاعـدة (التخمين)[3] التي أبطلت « لسنين معدودة »[4] بالنسبة لضـريبة النخيـل فقط إبـان عهـد علي رضـا بـاشـا ونجيب بـاشـا ، وحلت محلهـا طـريقـة (تعـداد الأشجار)[5] .

كما أن أراضي (المنتفق) التي تقطنها مجموعة كبيرة من عشائر الايالة ، وشكلت فيها اتحاداً عشائرياً عرف بهذا الاسم ، كانت تعـطى بالإلتـزام ، عن طـريق مـزايـدة تجـرى لهـذا الغـرض ، لأحـد كبـار شيـوخ المنتفق من آل (السعـدون) ببـدل سنـوي محـدد[6] تـطلق معـه يـد الشيـخ السعـدوني في (مشيختـه) ليجمع من أفـرادها مختلف أنـواع الضرائب[7] حتى تلك التي لا تقرها الشريعة ولا القوانين الوضعية .

وفيما عدا المقاطعات الزراعية ومشيخة المنتفق ، فقد كانت تفرض آنذاك ضرائب أخرى متعددة ، كان بعضها يجبى بطريقة الإلتزام أيضـاً كرسـوم عبور الجسور والطرق والبضائع التي تمـر بها ، والمنتـوجات المحليـة التي تباع في

---

(١) ظل (وادي الشفلح) شيخ عشائر زبيد حتى منتصف القرن الماضي ممثلاً لباشا الايالة و (ملتزماً) لمساحة كبيرة من أراضيها تمتـد من جنوب مـدينة بغـداد إلى جنوب مـدينة السماوة وكان هذا الشيخ هو نفسه يمنح أجواء من مقاطعته (للملتزمين) . انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ـ ٤٣ .

(٢) Davison, op. cit., p. 137.

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ١٣ ، ١ جمادى الآخر ١٢٨٦ .

(٤) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .

(٥) المصدر نفسه .

(٦) الطاهر ، عبد الجليل (الدكتور) ، العشـائر العـراقية ، ج ١ ، (بيـروت ، ١٩٧٢) ، ص ٦٤ .

(٧) للتفاصيل انظر : الزوراء ، العدد ١١ ، ١٦ جمادى الأولى ١٢٨٦ .

الأسواق ، وغيرها[1] . أما بعضها الآخر فكان يجبى مباشرة بواسطة موظفين مختصين ، مثل ضريبة (الكودة) وهي ضريبة المواشي والأغنام ، وضريبة (البيتية) المفروضة على بيوت العشائر وخيامها[2] . كذلك كانت تجبى أحياناً (الإعانات) المادية للدولة حينما تمر بها أزمة مالية تسببها ظروف كظروف الحرب[4] . على أن الضرائب كانت غالباً ما تجبى بقسوة وشدة[3] .

كما أن واردات الجمارك كانت تجبى أيضاً عن طريق الإلتزام حتى منتصف القرن الماضي ، فيقوم (الضامن) ، بعد دفع المبلغ السنوي المتفق عليه لخزينة الايالة ، بجباية رسم مقداره ٥٪ من قيمة البضائع الواردة إلى الايالة . ولم تؤسس دوائر رسمية للجمارك في الايالة حتى عام ١٨٦٤ . وحددت رسوم البضائع الواردة بـ ٨٪ من قيمتها[5] ، و١٪ من قيمة بضائع (الترانسيت) رسوماً عليها[6] .

(د) باب العرب :

تولى منصب باب العرب بعض الوجهاء من أبناء البلاد ، مثل محمد أمين العمري . ومهمة من يتولى هذا المنصب أن يكون حلقة اتصال بين حكومة الايالة وعشائرها لمعالجة ما قد يحدث من مشكلات بين الحكومة والعشائر . وكان يسمى باب العرب أيضاً بـ (باب المشايخ)[7] .

---

(١) Layard, op. cit., p. 468.

(٢) للتفاصيل انظر : العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٤٩ ، ٢٧٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ .

(٤) Layard, op. cit., p. 468.

فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

الواعظ ، مصطفى نور الدين ، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر ، (الموصل ، ١٩٤٨) ، ص ٨٥ .

(٥) غنيمة ، المصدر السابق ، ص ١١١ - ١١٢ .

(٦) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٧) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ - ص ١٢٠ ، ١٤٥ ، ٢٨٤ .

(هـ) المجلس الكبير :

تشكل المجلس الكبير ، أو (مجلس الإدارة) في ايالة بغداد ، كما سبق ذكر ذلك ، في شهر آذار (مارس) من عام ١٨٥١ وذلك في نطاق الإصلاحات التي أعقبت صدور مرسوم كلخانة ، وشروع الدولة في سنة ١٨٤٥ بتأسيس مجالس إدارة في خمس من ايالاتها لتنظيم عمل الإدارة الحكومية فيها .

وتألف مجلس الإدارة في بغداد من عدد الأعضاء ، كان من بينهم بعض كبار موظفي الايالة ، وبعض وجهائها . فقد كان من بين أعضائه سنة ١٨٦٣ منصور بك السعدون أحد أمراء المنتفق[١] . واضطلعت الحكومة المركزية بمهمة تعيين رئيس مجلس بغداد ، وكان المدعو سالك أفندي أول رئيس له[٢] . أما آخر رئيس لهذا المجلس قبل حلول سنة ١٨٦٩ فكان المدعو نزهت أفندي[٣] . إلا أن أعمال المجلس كانت لا تتم إلا بإشراف باشا الإيالة .

أما مهام المجلس ، فكانت تنحصر في مراقبة أعمال الباشا ، ومناقشة مشاكل الايالة المدنية والمالية والقضائية ووضع الحلول لها[٤] غير أن سطوة الباشا كانت تؤثر في عمل المجلس[٥] ، فقد كان أعضاؤه يمضون بعض التقارير دون أن يعلموا شيئاً عن محتوياتها[٦] ، لذلك فإن أعمال المجلس كانت عديمة الجدوى تقريباً قبل وصول مدحت باشا إلى بغداد سنة ١٨٦٩[٧] .

ويروى أن (هنري رولنسن) القنصل البريطاني في بغداد في المدة ١٨٤٠ ـ ١٨٥٢ ، كان يحضر جلسات المجلس ، مصطحباً سكرتيره الذي يقوم

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٤٣ .

(٢) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٧٤ .

(٣) الجوائب ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٥ .

Davis on, op. cit., p. 48.

(٥) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٨٢ .

(٦) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

(٧) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٦١ .

بتدوين ما يمليه عليه سيده ، ويستمع إلى المناقشات التي كانت تدور بين أعضائه « لكنه كان يمنعهم من القيام بما لا يصادف رضاه السابغ . . . »[1] .

ولم يقتصر اشتراك الأهالي في مراقبة أعمال الإدارة الحكومية ومناقشتها ووضع السبل الكفيلة بحل مشكلاتها على المجلس الكبير فقط ، حيث كان مجلس البلدية ، الذي تأسس في مدينة بغداد سنة ١٨٦٨ ، مجالاً آخر لاشتراكهم في مثل هذه الأعمال[2] .

(و) قائمقامية النواحي :

وهي دائرة يرأسها موظف يدعى بـ (قائمقام النواحي) ، وتنحصر مهمتها بالإشراف على أعمال رؤساء الوحدات الإدارية التابعة للايالة[3] ، وهم :

١ ـ **متصرفو السناجق** : والمتصرف أكبر موظف إداري في وحدته المسماة بـ (السنجق) . وكان بعض هؤلاء المتصرفون يتقلد منصبه عن طريق (الإلتزام) حتى أواسط القرن المنصرم[4] . أيْ أن المتصرف يتعهد عند تعيينه بتقديم مبلغ محدد من المال سنوياً لخزينة الايالة مقابل قيامه بجمع واردات السنجق . وقد قضى بعض متصرفي ذلك العهد مدة طويلة في منصبه جاوزت السنوات العشر[5] .

٢ ـ **قائمقامو الأقضية** : وانقسمت السناجق إلى عدد من الوحدات الأصغر التي عرفت بالأقضية . وكان القائمقام أكبر موظف إداري في القضاء . وقد عين في هذا المنصب بعض البارزين من رجال العشائر قبل أن تقوم الدولة بإحكام سيطرتها على الأقضية التي تقع في مناطق نفوذ عشائر أولئك

---

(١) بدج ، سر وليس ، رحلات إلى العراق ، ترجمة فؤاد جميل ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٦٦) ، ص ١٠٣ .

(٢) الجوائب ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ .

(٣) الجوائب ، العدد ٣٣٨ ، ١٢ محرم الحرام ١٢٨٥ .
العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١٣ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٦ .

(٥) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

الـرجال . فكـان أول قـائمقـام لقضـاء الشـاميـة التـابع لسنجق الحلة هـو (حطاب بن شلال) ابن عم (وادي الشفلح) شيخ عشائـر زبيد ، الـذي عين في وظيفته سنة ١٨٤٤ . كما قامت ايالة بغداد سنة ١٨٥٣ بتعيين أحد وجهاء عشيرة (البـوطبيخ) كـأول قائمقـام لقضاء السمـاوة التابـع للسنجق نفسه . ويلاحظ أن بعض قائمقامي ذلك العهد كان يقوم بـ (التزام) وحدته الإدارية ، فيقوم بجباية واردات القضـاء « على أن يدفـع رواتب الموظفين والجند من عنده ويدفع للحكومة شيئاً معيناً بعد الاتفاق . . عليه »[1] .

٣ ـ **مديرو النواحي** : مدير الناحية هو الموظف الذي يرأس الوحدة الإدارية التي عـرفت بـ (الناحية) ، وهي أصغر من القضـاء ، حيث انقسم القضاء إلى عدد من النواحي . وكان متصرفو السناجق يقـومون بتعيين مـدراء للنواحي التابعة لأقضية سناجقهم[2] .

٤ ـ **مختـارو القرى والمحـلات** : وكان المختـار ممثلاً شبـه رسمي للدولة في القرى ـ كانت الناحية تضم عدداً من القرى ـ ومحلات المدن . وكـان في كل من القرية والمحلة مختاران (مختار أول) و (مختار ثان) . وقد سبق القول أن مهام المختار هي الاحتفاظ بسجلات للأحوال المدنية للسكان ، تسجل فيها الوقائع والأحوال الشخصية من إثبات وتحويل ملكية العقارات ، وإصدار وثائق حصر الوراثـة ، وأمور أخـرى مثل عقـود الزواج ومعـاملات الطلاق[3] .

(ز) قوات الأمن والجيش :

أنيطت مهمة حماية الأمن الداخلي في الايالة بقوات غيـر نظاميـة دعيت بـ (الهايته) أو (الباشبوزق)[4] . وكانت هذه القـوات تقوم بتلك المهمـة منذ عهد الوالي علي رضا باشا اللاظ حتى إلغـائها من قبـل مدحت بـاشا في عـام

---

(١) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ، ٤٧ ـ ٤٨ ، ١٥٣ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٦ .

(٣) راجع ص ٢٩.

(٤) الزوراء ، العدد ٦٢ ، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

١٨٦٩[١] . ولكن قوات الهايتة لم تقم بأداء تلك المهمة بشكل مرض ، ربما لعدم تنظيمها[٢] وقلة كفاءتها ، وعدم اخلاصها في أداء واجباتها بسبب تأخر دفع رواتب أفرادها لمدة طويلة[٣] . فظل انعدام الأمن ظاهرة من أبرز ظواهر ذلك العهد ، حيث لم يكن الإنسان ليأمن على نفسه من السلب في وضح النهار إلا داخل أبواب المدن[٤] .

ولم تتوقف مساوىء قوات الهايتة عند حد عدم قيامها بأداء مهامها بوجه صحيح ، بل تعدته إلى أن تكون هذه القوات نفسها مصدر قلق وإزعاج للناس[٥] ، وتعد على حقوقهم ، وابتزاز أموالهم[٦] . ولم تفلح في إصلاح قوات الهايتة تلك المحاولات التي بذلها في هذا السبيل بعض باشوات الايالة مثل محمد رشيد باشا الكوزلكي وعدد من الباشوات الذين أعقبوه[٧] .

أما بالنسبة للجيش، فلم تكن توجد في الإيالة قوات جيش نظامية قبل تأسيس الفيلق السادس ومرابطته في مدينة بغداد سنة ١٨٤٨ . وقبل تلك السنة كانت قوة الجيش تتألف من قوة الهايته غير النظامية ، التي كانت تضطلع أيضاً بمهمة حفظ الأمن[٨] ، وقوة غير نظامية أخرى هي القوة المشكلة من أفراد بعض العشائر ، الذين عرفوا بـ (المسكتية)[٩] . وكانوا يعدون من أكثر جنود باشا

---

(١) الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .

(٢) لا تزال تستعمل كلمة (هايته) أو (هيته) في اللهجة العامية العراقية للدلالة على الاضطراب والفوضى .

(٣) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

(٤) Layard, op. cit., pp. 467, 476, 489.
العمري ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٥) الأرحيم ، فيصل محمد ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨ - ١٩١٤ م ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ ، ص ١٦ .

(٦) الزوراء ، العدد ٦٢ ، ٢٤ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٨٩ .

(٩) Layard, op. cit., p. 489.

بغداد نفعاً لما يتمتعون به من شجاعة ونشاط . وقد دأب (المسكتية) ورؤساؤهم على تناول رواتب ضئيلة ، إلا أنها كانت تدفع لهم بصورة منتظمة من خزينة الإيالة[1] .

وفي سنة ١٨٤٨ ، أدخلت الدولة تعديلاً على فيالق جيشها النظامي ومراكز قيادات تلك الفيالق ومناطق انتشارها ، فأضاف ذلك التعديل فيلقاً سادساً لفيالق الجيش الخمسة ، سمي (آلتنجي أردوى همايون) ، وجعلت مدينة بغداد مركزاً له ، ونطاق عمله جميع أراضي العراق[2] بما فيها ايالة الموصل التي كانت مستقلة عن ايالة بغداد آنذاك .

وقد تألف الفيلق السادس عند تشكيله من أربع فرق مشاة ، وفرقتين من الخيالة ، وفرقة مدفعية ، وأربع كتائب طليعة[3] . وقد ضم الفيلق آنذاك عدداً من المتطوعين العراقيين . إلا أن معظم أفراده كانوا من غير هؤلاء ، وكذلك أغلب ضباطه[4] . وقد شرع ببناء ثكنة[5] لوحدات الفيلق في مدينة بغداد في السنة التالية (١٨٤٩) لتشكيله .

= وقد سمي هؤلاء بالمسكتية لاستخدامهم بنادق المسكت (Musket) ، وهي طراز قديم من البنادق .

(١) Layard, op cit., p. 489.

(٢) شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . . ، ص ١٤ .

ولعل من المفيد ذكر بقية فيالق الجيش ومراكز قياداتها ومناطق أعمالها ، وهي :

الفيلق الأول (فيلق الخاصة) ، ومقره استانبول ونطاقه العاصمة وغرب الأناضول .

الفيلق الثاني ، ومقره (شمني) ونطاقه حوض نهر الطونة .

الفيلق الثالث ، ومقره (مناستر) ونطاقه إيالتي البوسنة والهرسك .

الفيلق الرابع ، ومقره (أرزنجان) ونطاقه شرق الأناضول .

الفيلق الخامس ، ومقره (الشام) ونطاقه إيالتي الشام وحلب .

(٣) شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . . ، ص ١٥ .

(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٥) أرخ عام بنائها الشاعر عبد الباقي العمري بأبيات جاء في نهايتها : =

وتعاقب على قيادة الفيلق السادس ، منذ تأسيسه وحتى سنة ١٨٦٩ ، تسعة قادة ، كان الاثنان الأولان منهم قادة فقط ، بينما كان الباقون ، منذ عهد محمد نامق باشا (١٨٥١) ، يتولون القيادة وباشوية الإيالة في وقت واحد[١].

ويبدو أن بسط سيطرة الدولة على المناطق العشائرية ، وإخماد ثورات بعض العشائر وتمردها على الدولة بسبب الضرائب الباهظة التي تفرض وقساوة أساليب جمعها ، كانت من أبرز واجبات الجيش النظامي الممثل بالفيلق السادس[٢] . إلا أن هذا الجيش كان في منتصف خمسينات القرن المنصرم لا يتمكن من أداء تلك المهمة بكفاءة ومقدرة ، ربما لقلة عدده[٣] ، أو لسوء أسلحته وتجهيزاته العسكرية وتدريباته[٤] .

وقد ارتفع عدد أفراد الجيش النظامي في ايالة بغداد إلى عشرة آلاف جندي في زمن محمد رشيد باشا الكوزلكي ، وذلك إبان حرب القرم بين الدولة العثمانية وروسيا . ويعتقد أن زيادة عدد الجيش جاءت نتيجة المخاوف من تحالف شاه إيران مع روسيا في حربها ضد الدولة وقيامه بمهاجمة حدودها الشرقية التي تفصل بين ايالة بغداد وبلاد فارس[٥] .

وعلى الرغم من تلك الزيادة التي حصلت في أعداد الجيش النظامي فإن قدرته على مواجهة ثورات العشائر وتمرداتها كانت محدودة . ولذلك استمرت حكومة الايالة في اعتمادها على القوات غير النظامية من (الهايته) و

= وبنو أعلا (كذا) رباط بمزيد الاحتكام
فزهت بغداد أرخ برباط للنظام

١٢٦٥ هـ (١٨٤٩ م) .

انظر : الترياق الفاروقي ، ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(٢) انظر : نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٣) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠١٦ .

(٤) انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

(٥) نوار ، المصدر السابق ، ص ٣٤٤ .

(المسكتية) حتى أواخر ستينات القرن الماضي[١] . واستمرت معها محاولات فرض التجنيد الإجباري على سكان الايالة لزيادة أعداد أفراد الفيلق وتحسين كفاءته . وكانت محاولة تحسين كفاءة وأداء الجيش قد بدأت مع بدء تولي محمد نامق باشا أمور الايالة في عام ١٨٦٢ ، حيث شرع هذا الباشا خلال مدة حكمه ببناء ثكنة للجيش ، ومصنع للأسلحة عرف بـ (الدميرخانة) في مدينة بغداد[٢] ، وأنشأ معسكراً له على نهر دجلة جنوب هذه المدينة[٣] .

ولم تنجح محاولات بعض باشوات بغداد لتطبيق قانون الخدمة العسكرية[٤] حتى عهد مدحت باشا ، تلك المحاولات التي بدأت مع وصول عمر باشا إلى بغداد وضغوطه على مدن الايالة ، وحملاته على عشائرها بغرض فرض قانون الخدمة العسكرية[٥] ، واستمرت في عهد نامق باشا الذي تساهل في تنفيذ القانون على الرغم من ضغوط الآستانة عليه ، واكتفى بتجنيد المدانين بأعمال السرقة وشرب الخمر ، وبأمثال تلك الجنح دون غيرهم[٦] .

(ح) دوائر أخرى :

إن ضآلة اهتمام الدولة بتنظيم دوائر وأجهزة الإدارة الحكومية في إيالة

---

(١) انظر : العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٩ .

(٢) Chiha, op. cit., pp. 58-59.

(٣) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٦ .

(٤) حدد القانون الصادر سنة ١٨٤٣ الخدمة العسكرية الإجبارية باثنتي عشرة سنة ، خمس سنوات منها خدمة فعلية في الجيش سميت بـ (النظام) ، والسنوات السبع الباقية كخدمة احتياط دعيت بـ (الرديف) . كما أصبح التجنيد الإجباري بموجب هذا القانون حسب طريقة (القرعة) . انظر :

Creasy, op. cit., p. 532.

شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . . ، ص ٢٠ .

(٥) للتفاصيل انظر :

فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ - ١٦٨ .

العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٨ ، ١٢٠ - ١٢٣ .

(٦) Chiha, op. cit., pp. 59-60.

بغداد قبل سنة ١٨٦٩ ، وتركيزها منذ اخضاع هذه الايالة سنة ١٨٣١ لحكمها المباشر على مد نفوذها ونشر سيطرتها على جميع أجزائها قد أثر بشكل واضح على عملية تأسيس ونشر الدوائر الرسمية وأجهزة الإدارة الحكومية وانتظامها في أعمالها إبان تلك الفترة . وقد سبق القول أن الدولة لم تتجه اتجاهاً جدياً نحو تحقيق هذا العمل، ولم تطبق قوانين عهد التنظيمات وأنظمته بهمة وعزم إلا منذ تعيينها لمدحت باشا والياً على ولاية بغداد سنة ١٨٦٩ ، تلك القوانين والأنظمة التي كانت قاعدة صلبة وأساساً قويماً لصرح الإدارة الحكومية وكيانها .

ومن ثم فإن دوائر وأجهزة الدولة لم يكتمل بناء هيكلها ، ولم تتضح وتتحدد أبعاد اختصاصاتها قبل سنة ١٨٦٩ . **فالجهاز القضائي** كان يقتصر على وجود عدد من المحاكم الشرعية في مدينة بغداد وبعض المدن الكبيرة كمراكز السناجق(١) . ثم انتشرت مثل هذه المحاكم في عدد من المدن الصغيرة والنواحي في أواخر ستينات القرن الماضي(٢) . تلك المحاكم التي كانت تمارس أعمالها على وتيرة واحدة منذ ما يقرب من قرن ونصف أو أكثر من الزمان(٣) . ورأس المحكمة الشرعية (قاض) يعين من قبل (شيخ الإسلام) في الآستانة بالنسبة لقضاة المدن الكبيرة مثل مدينة بغداد(٤) ، في الوقت الذي كان يقوم فيه باشا الايالة بتعيين قضاة المدن الصغيرة(٥) . وكان من جملة واجبات المحاكم الشرعية ، غير تلك الواجبات التي عرف عنها القيام بها ،

---

(١) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، مقابل ص ١٢ .

(٢) انظر : الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٣) ورد في كتاب (البغداديون . . أخبارهم ومجالسهم) لإبراهيم الدروبي ، المطبوع في بغداد سنة ١٩٥٨ ، ذكر (وقفية) صادرة من محكمة شرعية ببغداد بتاريخ ١٤ جمادى الأولى ١١١٧ هـ (١٧٠٥ م) ، انظر ص ١٤٧ .

(٤) انظر : الترياق الفاروقي ، ص ٢٧١ .

وللإطلاع على أسماء بعض قضاة بغداد في ذلك العهد . انظر : الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٧ ، ٣٦٤ .

(٥) انظر : الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ ـ ٤٧ .

تسجيل معاملات بيع وشراء ورهن العقارات ، وتزويد مالكيها بوثائق تثبت ملكيتهم لها[1] .

أما المحاكم المدنية ، غير الشرعية ، فلم تظهر إلى الوجود بصورة واضحة قبل عام ١٨٦٩ ، واقتصر القضاء غير الشرعي قبل عهد مدحت باشا على وجود عدد من حكام (قضاة) الجزاء والتجارة[2] ، وذلك على الرغم من أن قانوني الجزاء والتجارة قد وضعا ، منذ صدورهما في عامي ١٨٥٨ و ١٨٥٩ على التوالي ، أسس إنشاء محاكم للجزاء والتجارة ، ونظّما طرق أداء مثل هذه المحاكم لأعمالها . ولكن هيكل المحاكم المدنية بصورة عامة لم يكتمل بناؤه قبل صدور قانون (المحاكم النظامية) سنة ١٨٧٢ [3] .

وكانت (**مديرية أوقاف ايالة بغداد**) من الدوائر الرسمية التي وجدت منذ منتصف القرن التاسع عشر[4] . وكان يرأسها مدير يعتبر من موظفي الحكومة البارزين في مركز الايالة[5] . أمّا مهام هذه الدائرة فكانت الإشراف على المساجد والجوامع والمدارس الدينية والمزارات والعقارات الوقفية وإدارة أمورها المالية ، وتعيين الأئمة والمدرسين والخطباء والوعاظ لها . والإشراف كذلك على عملية ترشيح وتعيين (المفتين) بعد أخذ موافقة (المشيخة الإسلامية) في استانبول [6] .

أما الدوائر الحكومية الأخرى التي وجدت في ايالة بغداد قبل حلول عام ١٨٦٩ ، فكانت لا تتعدى الدوائر التالية :

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٨ ، ص ١١ .
العلاف ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .
(٢) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ٢٨١ .
(٣) انظر : الدستور ، م ١ ، ص ١٧٣ - ١٧٦ ، ٢٤٩ - ٢٦٥ ، ٣٢٣ - ٣٧٣ .
(٤) انظر : الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .
(٥) الجوائب ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ .
وانظر أيضاً : الترياق الفاروقي ، ص ٤٣٤ - ٤٣٥ .
(٦) الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٧ - ٣٦٨ .

دوائر الصحة والحجر الصحي : واقتصرت هذه على دائرة صغيرة للصحة كانت تزاول أعمالها في مدينة بغداد منذ عهد رشيد باشا الكوزلكي (١٨٥٣ ـ ١٨٥٧) ، ويرأسها طبيب يعرف بـ (رئيس صحة الايالة)(١) ، بالإضافة إلى وجود عدد قليل من دوائر الحجر الصحي (الكرنتينة) بثت في بعض المراكز الحدودية للايالة(٢) .

إدارة البواخر النهرية : وكانت تعرف بـ (إدارة عمان ـ العثماني)(٣) ، وقام بإنشائها محمد نامق باشا في أوائل باشويته الثانية ، وذلك لإدارة أعمال الباخرتين اللتين كان قد أوصى ببنائها في بلجيكا سلفه محمد رشيد باشا الكوزلكي(٤) وكانت هاتان الباخرتان تستخدمان في نقل الركاب والبضائع بين بغداد والبصرة . وأناط الباشا رئاسة هذه الدائرة في بداية تأسيسها بكبير أطباء الفيلق السادس(٥) .

دائرة البرق : تأسست هذه الدائرة في مدينة بغداد سنة ١٨٦٥ (٦) ، وذلك على الرغم من أن خطوط البرق كانت قد مدت بين بغداد والآستانة منذ منتصف عام ١٨٦١ (٧) . وبحلول عام ١٨٦٤ كانت بغداد تتصل بخط برقي مع طهران والهند والبصرة ، إضافة إلى العاصمة العثمانية(٨) . إلا أن تلك الخطوط البرقية

---

(١) العمري ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٩ .

(٣) Chiha, op. cit., p. 104.

(٤) Ibid., pp. 54, 58.

العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١١٤ .

(٥) Chiha, op. cit., p. 58.

(٦) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٥٣ .

(٧) الماريني ، نابليون ، تنزه العباد في مدينة بغداد ، (بيروت ، ١٨٨٧) ، ص ٥٦ .

(٨) Issawi, Charles, The Economic History of The Middle East 1800-1914, (Chicago, 1966), p. 131.

لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

لم تبدأ عملها إلا في عام ١٨٦٥ مع بدء عمل دائرة البرق[١] .

وتجدر الإشارة ، قبل إنهاء الحديث عن الإدارة الحكومية في تلك الفترة ، إلى حقيقة هامة ، هي أن وجود معظم مؤسسات الإدارة الحكومية وأجهزتها كان يقتصر آنذاك تقريباً على مركز الايالة وبعض مراكز وحداتها الإدارية الكبيرة ، ذلك أن سلطة الحكومة الفعلية كانت لا تتعدى حدود تلك المراكز ، وكانت معظم المناطق العشائرية ، الريفية منها والبدوية ، وبعض المدن أيضاً تحت نفوذ الشيوخ والزعماء المحليين . ذلك النفوذ الذي كان يقره باشا الايالة في مناطق واسعة من أراضيها تضم مدناً مهمة وكبيرة مقابل قيام الشيخ أو الزعيم المتنفذ بحفظ الأمن في تلك المناطق ، وتسديد ما يفرض عليها من ضرائب . وحتى بعد أن اتجهت الدولة بعد منتصف القرن التاسع عشر إلى تقليص نفوذ الشيوخ والزعماء وإنهائه ، وإحلال إدارة حكومية منظمة في محله[٢] ، فإنها لم تتمكن تماماً من السيطرة على جميع أراضي الايالة ، فظلت بعض أجزائها خارج نطاق هيمنتها كمشيخة المنتفق . وبالتالي فإن أجهزة ومؤسسات الإدارة قبل عام ١٨٦٩ كانت تعمل في بعض مناطق الايالة دون بعضها الآخر .

إن ما يسمى بـ (منطقة الفرات الأوسط) التي كانت تضم سنجقي الحلة وكربلاء كانت حتى السنوات الأولى من عقد خمسينات القرن الماضي تحت زعامة بعض الشيوخ والمتنفذين المحليين في المدن . فقد اختار علي رضا باشا اللاظ سنة ١٨٣٦ زعيم عشائر زبيد (وادي الشفلح) وأناط به حكم هذه المنطقة حكماً مطلقاً ، وجعله ممثلاً له في جميع صلاحياته في الأراضي الممتدة من جنوب مدينة بغداد حتى جنوب مدينة السماوة . فكان وادي الشفلح وكاتبه ، وشيوخ العشائر الذين منحهم وادي الأراضي بالإلتزام هم السلطة الحاكمة حتى سنة ١٨٥١[٣] . تلك السلطة التي كانت تمثلها في منطقة

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، ج ٧ ، ص ١٣٢ .

(٢) انظر : Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.

(٣) العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ـ ٤٢ .

الديوانية عشائر الخزعل التي مارست سلطة تشبه سلطة الحكومة ، فأصدرت أحكام الإعدام على الأشخاص ، وقطع الأيدي ، وجدع الأنوف[1] .

كذلك كانت بعض المدن المهمة في هذه المنطقة تحت الحكم المطلق لزعمائها ، فمدينة الحلة كانت إلى ما بعد عام ١٨٥٠ تحكم من قبل أحد وجهائها الذي يدعى شبيب أغا[2] . ومدينة النجف كان يحكمها آنذاك (الكليدار)[3] الملا يوسف[4] . ومدينة كربلاء ظلت إلى ما بعد سنة ١٨٦٠ شبه مستقلة عن حكم باشا بغداد[5] .

إلا أن باشوية بغداد اتجهت منذ سنة ١٨٥٤ إلى إنهاء تلك الأوضاع ، فاعتبرت الحلة سنجقاً تابعاً لمركز الايالة ، والديوانية قضاء تابعاً له[6] ، وعينت موظفاً إدارياً يرأس كل مدينة منهما ، ثم أنهت تقريباً سلطة الخزاعل في مدينة الديوانية في عام ١٨٥٧[7] ، وبدأت في تصفية نفوذهم في بقية مناطق الديوانية مع حلول العام التالي[8] ، وصنفت المدن التي كانت تحت قبضتهم في تلك المناطق إلى أقضية ونواح بحسب أهمية المدينة وحجمها[9] .

وعلى الرغم من كل تلك الجهود ، فقد ظلت بعض أجزاء الايالة تحت الحكم شبه المستقل لزعمائها حتى مجيء الوالي مدحت باشا الذي أفلحت جهوده في تقويض أركان مشيخة المنتفق التي تعتبر آخر وأهم تلك الكيانات شبه المستقلة .

---

(١) آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٢) Layard, op. cit., p. 487.

(٣) سادن مرقد الإمام علي ـ كرم الله وجهه ـ .

(٤) آل بازركان . المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ١٩٨٥ .

(٦) آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٧) العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(٨) انظر : Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.

(٩) العطية ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

الفَصل الأوَّل

جغرافية ولاية بغداد وتقسيماتها الإدارية

مدخل :

يتناول الفصل الأول دراسة جغرافية ولاية بغداد ، وبيان تقسيماتها الإدارية . واشتملت الدراسة الجغرافية على أربع نقاط رئيسة تناولت : الموقع والحدود ، والظواهر الطبيعية لسطح الأرض وطبيعة المناخ ، وطرق المواصلات ، والسكان . وكل هذه عوامل ذوات أثر بارز ومهم في طبيعة عمل الإدارة الحكومية وكفاءتها . وقد اصطلح عليها المتخصصون في علم الإدارة بـ (أيكولوجية الإدارة) ، وهذا المصطلح يعني عندهم بيئة الإدارة التي تحيط « بالسلطة الإدارية أو الجهاز الحكومي »[1] ، وهي « اعتبارات الزمان والمكان والجغرافية والسكان »[2] ، وعدّوا الاهتمام بدراستها « محاولة موضوعية لفهم الإدارة في إطارها الصحيح »[3] .

كما لم يغفل المؤرخون بيان أهمية هذه العوامل في دراسة الإدارة الحكومية ، خاصة في تلك المناطق التي كانت لها ، تحت ظل الحكم العثماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ظروف خاصة تتعلق

---

(١) عبد الله ، الهادي عبد الصمد (دكتور) ، السلطة الإدارية بين التركيز والتخويل ، ط ١ ، (أم درمان ، ١٤٠٥ هـ) ، ص ٢٩ .

(٢) المصدر والصفحة أنفسهما .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

بسكانها ومناخها وطرق مواصلاتها كولاية بغداد[1] . فالمجتمعات العشائرية التي كانت تؤلف غالبية سكان الولاية حالت ، بشكل أو بآخر ، دون بسط الإدارة العثمانية لنفوذها على أجزاء الولاية كافة ، وأعاقت سير أعمالها ، وقللت من كفاءتها في أداء واجباتها .

وكان عامل المناخ ذا أثر في الإدارة أيضاً ، فمناخ ولاية بغداد الذي اتصف بالقسوة ، خاصة في فصل الصيف ، جعل الموظفين الأتراك ينفرون من الخدمة في هذه الولاية[2] . ويعتبرون عملهم فيها نوعاً من أنواع العقاب والنفي لهم[3] . كما أن عدم العناية بطرق المواصلات ، وتلك الوسائل البدائية التي كانت تعتمد عليها قد أضافت عاملاً آخر إلى العوامل المؤثرة في سير عمل الإدارة العثمانية في ولاية بغداد[4] ، فالموظف القادم إلى الولاية يكابد المشاق والمتاعب لأسابيع حتى يصل إليها . واتصال دوائر الولاية المستمر بالدوائر المتخصصة في عاصمة الدولة ، الذي أملته ظروف الاتجاه المركزي في الإدارة ، كان لصعوبته يعوق ، دون شك ، حركة ونشاط تلك الدوائر .

أولاً : الموقع والحدود

تقع ولاية بغداد عند خط طول ٤٠ ,٣٨ إلى ٤٦ شرقاً ، وخط عرض ٥ ,٣٠ إلى ٥ ,٣٥ شمالاً[5] . وتحدها من الشمال ولاية الموصل ، وتكوّن سلسلة جبال حمرين حداً طبيعياً فاصلاً بين الولايتين . أما من جهة الشرق فتحدها بلاد فارس ، ومن الجنوب ولاية البصرة وبادية الشام ، ومن الغرب

---

(١) انظر : أنيس ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٢) Longrigg, Stephen Hemsley, Iraq, 1900 to 1950, (London, 1956), p. 2.

(٣) Ireland, Philp Willard, Iraq... A Study in Political Development, (London, 1937), p. 78.

(٤) Longrigg, op. cit., p. 2.

(٥) Cuinet, Vital, La Turquie D'Asie, Tome Troisieme, (Paris, 1894), p. 4.

متصرفية دير الزور وبادية الشام أيضاً[1] . وبلغت مساحة الولاية (١٤١,٢٠٠ كم٢)[2] .

ثانياً : السطح والمناخ

تتكون معظم أراضي الولاية من سهول مستوية ترتفع عن سطح البحر بمقدار يتراوح بين (٥٠) و(١٠٠) متر . ويزداد الارتفاع تدريجياً بالتقدم من الجنوب إلى الشمال ، وبالاتجاه من الوسط نحو الشرق والغرب[3] .

وشغلت بعض الروابي والسلاسل الجبلية مساحة ضئيلة من أراضي الولاية الواقعة في الجهة الشرقية ، والشمالية الشرقية منها . وأغلب تلك الروابي والجبالَ متوسطة الارتفاع ، حيث يتراوح ارتفاعها بين (٧٥٠) و (٧٠٠٠) قدم عن مستوى سطح البحر ، وتعتبر امتداداً لجبال ولاية الموصل وبلاد إيران[4] .

ويخترق نهرا دجلة والفرات أراضي ولاية بغداد من شمالها إلى جنوبها . فيجتاز نهر دجلة حدود الولاية مع ولاية الموصل إلى الشمال من مدينة تكريت . ثم يمر من شرق هذه المدينة ويسير بعدها إلى الغرب من مدينتي الدور وسامراء ، وإلى الشرق من مدن : بلد وسميكة والكاظمية ، ليصل إلى بغداد التي يربض جانبها الأكبر ، المسمى بـ (الرصافة) ، على ضفته الشرقية .

---

(١) س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ٢١٨ . ١٣١٨ هـ ، ص ٤١٠ . ١٣٢٥ هـ ، ص ١٨٤ .
Cuinet, op. cit., p. 4.

(٢) س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٨٤ .
ولمعرفة مساحة كل سنجق من سناجق الولاية الثلاث ، وكل قضاء من أقضيتها انظر :
Cuinet, op. cit., p. 5.

(٣) Ibid., p. 60.
الهاشمي ، طه ، مفصل جغرافية العراق ، ط ١ ، (بغداد ، ١٩٣٠) ، ص ٣٤ ، ٣٦ .

(٤) انظر الخارطة رقم (١) .

وتكثر التواءات النهر بعد أن يترك مدينة بغداد إلى أن يصل حدود ولاية بغداد مع ولاية البصرة ، ماراً بعدة مدن تقع على ضفتيه الشرقية والغربية ، آخرها مدينة شيخ سعد . وتتصف الأراضي التي يجتازها نهر دجلة في ولاية بغداد بكونها أراض سهلية تعلو مستوى مياه النهر في بعض أقسامها ، وتكون بمستوى تلك المياه في أقسامها الأخرى مما يتسبب في غرقها بمياه الفيضانات[١] .

ولنهر دجلة ، في جزئه الواقع في ولاية بغداد ، رافدان ينبعان من المناطق الجبلية الإيرانية[٢] ، وهما : (العُظَيم) الذي يلتقي بدجلة جنوب مدينة بلد ، و (ديالي) الذي يصب فيه جنوب مدينة بغداد . وتتفرع من هذه الروافد عدة جداول ، كما يتفرع من نهر دجلة بالقرب من مدينة الكوت فرع يسمى (شط الغرّاف) يصب في هور الحمّار في ولاية البصرة[٣] .

أما نهر الفرات ، فيدخل أراضي الولاية من الجهة الشمالية الغربية قادماً من متصرفية دير الزور ، ويمر بعدة مدن وقرى مجتازاً بعض الأراضي الوعرة والكلسية حتى يصل إلى قضاء الدليم . ثم يجري في أراض سهلية إلى أن يجتاز حدود الولاية الجنوبية[٤] . وبعد قضاء الدليم يمر الفرات بالفلوجة والإسكندرية والمسيب . ويتفرع جنوب المسيب إلى فرعين ، يسمى الغربي منهما (شط الهندية) ، والشرقي (شط الحلة) . ويمر شط الهندية ، الذي يمثل المجرى الرئيسي للفرات ، بمدينة الهندية ، ثم يتفرع قبل أن يصل إلى

---

(١) الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٣٦ .

(٢) س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٨٨ .

(٣) انظر الخارطة رقم (١) . وللتفاصيل عن دجلة وروافده وفروعها انظر :

البغدادي ، يوسف رزق الله غنيمة ، الزراعة في العراق ، (مقال) ، مجلة المشرق ، العدد ٨ ، س ١١ ، آب سنة ١٩٠٨ ، ص ٦١٢ .

الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، ١٣٥ ـ ١٤٠ .

صالح ، زكي (الدكتور) ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، (بغداد ، ١٩٥٣) ، ص ١٧٤ ـ ١٧٩ .

(٤) الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ .

ناحية الكفل إلى فرعين ، هما : (شط الشامية) و (شط الكوفة) ، وبعد أن يمر الأخير بنواحي الكفل والكوفة وأبي صخير يلتقي بشط الشامية شمال ناحية الشنافية . أما شط الحلة فتقع عليه عدة مدن أهمها : الحلة والديوانية والرمثية ، قبل أن يلتقي بشط الهندية بالقرب من قضاء السماوة[1] .

وتزداد مياه النهرين ، دجلة والفرات ، في مواسم سقوط الأمطار على منابعها ، وعلى منابع روافدهما في منطقة كردستان وآسيا الصغرى . وتحدث تلك الزيادة بين شهر كانون الأول (ديسمبر) ونهاية شهر حزيران (يونيه) ، وتصل إلى ذروتها بعد منتصف شهر آذار (مارس) حين تذوب الثلوج المتراكمة على الجبال ، ويزداد سقوط الأمطار في موسم الربيع على منطقة المنابع[2] ، فيتسبب ذلك في فيضان مياه النهرين في الولاية ، حيث تغمر تلك المياه الأراضي المنخفضة مكونة البحيرات والمستنقعات فيها ، وتؤدي إلى إغراق الأراضي الزراعية ، وتلف المزروعات ، وتدمير طرق المواصلات ، وإحداث أضرار كبيرة بالمدن والقرى الكثيرة التي تنتشر على ضفاف النهرين ، وعلى ضفاف فروعهما[3] . وكان بالإمكان ، على ما يبدو ، تلافي أضرار الفيضان أو تقليلها بشق الترع والجداول ، كما كان يحدث في العصر العباسي ، وتوجيه

---

(١) انظر الخارطة رقم (١) ، وللتفاصيل عن مجرى نهر الفرات وفروعه في الولاية انظر :
البغدادي ، المصدر السابق ، ص ٦١٢ .
الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ ـ ١٤٨ .
صالح ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ .

(٢) الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٦١ ، ١٦٤ .

(٣) للاطلاع على تفاصيل ما سببته الفيضانات الكبيرة من أضرار بالمدن وطرق المواصلات والأراضي الزراعية ، تلك الفيضانات التي حدثت في السنوات : ١٨٦٧ ، ١٨٧٧ ، ١٨٨٤ ، ١٨٨٧ ، ١٨٩٢ ، ١٨٩٤ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٨ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٤ ـ ١٩١٥ ، راجع :
سوسة ، أحمد (الدكتور) ، فيضانات بغداد في التاريخ ، القسم الثاني ، (بغداد ، ١٩٦٥) ، ص ٣٧٦ ـ ٣٨٦ ، ٤٠٢ ـ ٤٠٥ ، ٤١٧ .

المياه الزائدة نحوها لتقليلها في المجاري الرئيسية ، وتوزيعها على مساحة أكبر من الأراضي في الوقت نفسه . إلا أن الدولة العثمانية لم تهتم بتنفيذ مثل هذه المشروعات النافعة .

وقد أدى عدم السيطرة على مياه الفياضانات إلى أن تكوّن هذه المياة كثيراً من الأهوار والمستنقعات خاصة في حوض نهر الفرات ، كهور عقرقوف وأبي دبس والشامية وعفاع والشنافية والمستنقعات الواقعة بين شط الحلة وشط الهندية ، وغيرها . أما أهم أهوار ومستنقعات حوض نهر دجلة ، فهي هور الشويجة الذي يتزود بالمياه أيضاً من رافدين ينبعان من جبال (بشت كوه) الإيرانية ، يعرفان بـ (باغ شاهي) و (كلال) ، والمستنقعات الواقعة بين ناحية شيخ سعد وقضاء العزيزية[1] .

أما مناخ الولاية ، فهو يماثل مناخ المناطق الحارة على الرغم من وقوع أراضيها في المنطقة المعتدلة الشمالية بين خطي عرض ٣٠,٥ و ٣٥,٥ . وأسباب ذلك تنحصر في بعدها عن البحار أولاً ، ومحاذاة الصحراء لها من الجهة الغربية والجنوبية الغربية ثانياً ، وحيلولة جبال كردستان والأناضول دون هبوب الرياح الباردة عليها ثالثاً . ولذا عرف مناخ الولاية بأنه (قاري) أو (بري) ، وهو المناخ الذي يتصف بالاختلاف الكبير بين درجة حرارة الصيف والشتاء من ناحية ، وبين درجة حرارة النهار والليل من ناحية أخرى . كما يتصف أيضاً بقلة نسبة الرطوبة في الهواء ، وقلة الأمطار .

وتنخفض درجات الحرارة إلى أدنى مستوى لها في شهر كانون الثاني (يناير) لتصل إلى ما تحت الصفر المئوي ببضع درجات . ولا ترتفع هذه الدرجة إلى أكثر من (١٧) مئوية في الشهر نفسه . على أن التفاوت الكبير بين هاتين الدرجتين ، الذي يصل إلى حوالي عشرين درجة مئوية ، يمثل غالباً

---

(١) الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .
الخياط ، هاشم ، دليل الرافدين ، (بغداد ، ١٩٤٦) ، ص ٣ ـ ٤ .
وانظر الخارطة رقم (١) للاطلاع على أماكن وجود الأهوار والمستنقعات .

الفرق بين أوطأ درجة تصل إليها الحرارة ليلاً ، وأعلى درجة تصل إليها في الظهيرة ، وما يجدر ذكره أن الثلوج كانت تسقط على الولاية في بعض السنوات التي تنخفض فيها درجة الحرارة بصورة كبيرة ، وذلك ما حدث في السنوات : ١٨٨٨ ، ١٨٩٨ ، ١٩٠٧ ، ١٩١١[١] .

ويصل ارتفاع درجات الحرارة إلى ذروته في شهر تموز (يوليه) ، حيث يبلغ معدل الحد الأعظم لدرجة الحرارة في هذا الشهر (٤٤) درجة مئوية . وهذا يعني أن درجة الحرارة في بعض أيام شهر تموز تتجاوز ذلك المعدل بعدة درجات . ولا تنخفض درجة الحرارة في هذا الشهر إلى أقل من (٢٤) درجة مئوية . والفرق الكبير بين معدل الحرارة العظمى ، وأقل درجة حرارة يصل إليها مناخ هذا الشهر يمثل عادة التفاوت بين درجة حرارة الليل والنهار[٢] .

وتخفف الرياح الشمالية الغربية التي تهب في فصل الصيف ـ وهو أطول فصول السنة ويمتد من أوائل شهر مايس (مايو) إلى بداية شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ـ من قسوة مناخ هذا الفصل وشدة حرارته ، ولو أن تلك الرياح تحمل معها أحياناً الغبار والأتربة[٣] ، وتتسبب لشدتها في بعض الأوقات في حدوث عواصف ترابية تعرقل المواصلات البرية والنهرية ، وتخفض مدى الرؤية إلى خمس عشرة أو عشرين متراً[٤] . أما اتجاهات الرياح في موسم الشتاء ، فتكون

---

(١) الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ ، ٦٤ ـ ٦٥ .
صالح ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٢) انظر ما ورد عن درجات الحرارة من جداول وأرقام في : دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .
الهاشمي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .
عقراوي ، متى ، العراق الحديث ، تعريب المؤلف ومجيد خدوري ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ٨ .
الهاشمي ، طه (العميد) ، حرب العراق ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ٩ ـ ١٢ .
صالح ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ ـ ١٧٠ .

(٣) انظر : دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٤) عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٨ .

متغيرة . إلا أنها عادة ما تكون شمالية غربية أيضاً، أو جنوبية شرقية[1] فيها نسبة مرتفعة من الرطوبة لقدومها من مناطق الخليج العربي .

أما الأمطار التي تسقط ، في فصلي الشتاء والربيع فقط ، على الولاية ، فتعتبر قليلة نسبياً ، حيث يبلغ المعدل السنوي لسقوطها ست عقد[2] . إلا أن كمية الأمطار تتفاوت تفاوتاً كبيراً بين سنة وأخرى . فقد بلغت تلك الكمية ، مثلاً ، سنة ١٨٩٠ (١٧,٣) عقدة ، بينما لم تزد على العقدتين فقط سنة ١٩٠٩ . كما أن تلك الكمية كانت تختلف من منطقة إلى أخرى من مناطق الولاية ، ففي الوقت الذي بلغت فيه كمية الأمطار الساقطة على قضاء الدليم في إحدى السنوات (٤,٥) عقدة ، كان فيه مقدار الأمطار الساقطة على مدينة بغداد (١٢,٧٢) عقدة في السنة نفسها[3] . ونظراً لقلة كمية الأمطار ، وعدم انتظام سقوطها ، فإن الزراعة كانت تعتمد بالدرجة الأولى على مياه النهرين وفروعهما .

ثالثاً : طرق المواصلات ووسائلها

لم تحظ طرق المواصلات في ولاية بغداد باهتمام وعناية الدولة العثمانية حتى السنوات الأخيرة من حكمها في هذه الولاية . فقد ظلت تلك الطرق تقتصر على المسالك البرية ، والأنهار وفروعها في ربط مدن الولاية ببعضها ، وربط الولاية ببقية ولايات الدولة ، وعاصمتها ، وبالبلدان الأجنبية .

ولم تكن المسالك البرية ، خاصة الخارجية منها ، طرقاً بالمعنى

---

(١) صالح ، المصدر السابق ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .
(٢) الخياط ، المصدر السابق ، ص ٣ .
عقراوي ، المصدر السابق ، ص ٨ .
(٣) انظر : الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

الصحيح[١] ، فهي مغطاة بالتراب ومطموسة المعالم في فصل الصيف ، ومغمورة بالأوحال من جراء الأمطار في فصل الشتاء ، أوبسبب الفيضانات[٢] . أما الخارجية منها فلا معالم تدل عليها على الإطلاق ، ولا يمكن اجتيازها إلا بواسطة الأدلاء ، خاصة تلك الطرق التي تخترق الصحراء[٣] .

وقد ربطت الطرق البرية الداخلية مدينة بغداد ، مركز الولاية ، بأهم المدن المحيطة بها كمدينتي كربلاء والحلة[٤] ، واتصلت تلك المدن ببقية مدن الولاية من خلال شبكة من الطرق المماثلة . أما الطرق الخارجية التي كانت تربط الولاية بالولايات والبلدان المجاورة ، فهي :

أ ـ طريقا بغداد ـ البصرة . ويحاذي الأول منهما نهر دجلة . أما الثاني ، فبعد أن يوصل بغداد بمدينة الحلة ، يسير بمحاذاة شط الحلة ، ويستمر في السير الى الجانب الغربي من نهر الفرات بعد مدينة السماوة حتى يصل البصرة[٥] . وقد اتصلت البصرة بنجد وسواحل الخليج العربي بطرق برية كانت تصلح أوائل القرن الحالي لسير العربات التي تجرها الخيول[٦] .

ب ـ طريقا بغداد ـ الموصل . ويسير أولهما الى جانب دجلة حتى يصل مدينة الموصل[٧] . أما الثاني فيتجه الى الشمال الشرقي ماراً بمدينتي بعقوبة

---

(١) Lanzoni, Adriano, La Mesopotamia Economica, Bolletino della Societa Geografica Italiana (Rome), XLVII (1910), pp. 23-37.

Quoted by Issawi, op. cit., p. 182.

(٢) Longrigg, op. cit., p. 32.

(٣) حسين ، عبد الرزاق عباس (الدكتور) ، نشأة مدن العراق وتطورها ، (القاهرة ، ١٩٧٣) ، ص ٥٦ .

(٤) جريدة الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢٨ .

Chiha, op. cit., p. 202.

(٥) حسين ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .

(٦) Lanzoni, op. cit., pp. 23-37, Quoted by Issawi, op. cit., p. 181.

(٧) Layard, op. cit., pp. 468-469.

وقزلرباط من مدن ولاية بغداد ، ثم يصل الى مدينة كركوك ، مركز سنجق كركوك التابع لولاية الموصل[١] .

جـ ـ الطرق الموصلة بين الولاية وبلاد فارس . وكانت هناك عدة طرق تربط ولاية بغداد ببلاد فارس ، أهمها : طريق بغداد ـ قضاء خراسان ـ شهربان ـ خانقين ـ فمدينة كرمنشاه الفارسية[٢] . وطريق بغداد ـ قضاء خراسان ـ مندلي ـ كرمنشاه . وطريق قضاء الكوت ـ جصان ـ بدرة ـ زرباطية ـ فالأراضي الفارسية[٣] .

د ـ الطرق الموصلة بين الولاية وشبه الجزيرة العربية . وأهمها الطرق التي تربط مدينة النجف ، عبر أراضي ولاية البصرة ، بمدن الحجاز ونجد كحائل[٤] ومكة المكرمة والمدينة المنورة والرياض وبريدة . وتلك التي تصل مدينة السماوة بمدن الحجاز[٥] . وعادة ما تسلك قوافل الحجيج هذه الطرق ، وكان من بينها تلك القوافل القادمة من جنوب الأناضول ومن بلاد فارس[٦] .

هـ ـ طريق بغداد ـ حلب . ويسير ، بعد أن يوصل بغداد بمدينة الفلوجة ، أقرب نقطة على الفرات الى بغداد ، بمحاذاة نهر الفرات ماراً بأغلب المدن الواقعة عليه حتى يصل مدينة دير الزور ، ومنها الى حلب[٧] .

---

(١) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ٢٠٩ .

(٢) غنيمة ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ص ١٠٥ .

حسين ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٣) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٢١٥ .

(٤) انظر : Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell, Vol. 1, (London, 1927), p. 346.

(٥) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٢١٩ .

حسين ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٦) انظر : Layard, op. cit., p. 540.

(٧) Chiha, op. cit., pp. 55, 202.

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

و ـ طريق بغداد ـ دمشق عبر بادية الشام[1] .

ز ـ وقد ارتبطت بغداد بالآستانة ، عاصمة الدولة العثمانية ، بواسطة الطرق المؤدية الى ولايتي الموصل وحلب ومنهما الى الأناضول . فكانت هناك عدة طرق توصل الموصل بولاية ديار بكر ومن ثم بالآستانة ، أهمها : طريق الموصل ـ زاخو ـ جزيرة ابن عمر ـ ديار بكر ، وطريق الموصل ـ كسيك كوبرى ـ رميلان ـ نصيبين ـ ماردين ـ ديار بكر[2] . أما ولاية حلب ، فقد ارتبطت كذلك بالأناضول بالطرق البرية . وكان الاتصال بينها وبين الآستانة يتم أيضاً عن طريق حلب ـ بيروت البري ، ومن بيروت الى عاصمة الدولة العثمانية بواسطة البحر[3] .

وانتشرت الخانات[4] في الطرق البرية الداخلية لتوفر قدراً من الراحة للمسافرين ، حيث كانت تحتوي على آبار للمياه ، وما يلزم لراحة المارين بها ومبيتهم[5] . وكانت الخانات التي تقع في الطرق المؤدية الى العتبات المقدسة[6] من أكثر الخانات فخامة من حيث البناء والتجهيزات[7] . وهي كثيرة بحيث يستطيع المسافرون ، حتى أولئك الذين يمتطون منهم دواباً بطيئة

---

(١) المارينى ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٢) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ١٩٣ .

(٣) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٤) الخانات جمع (خان) ، وهي كلمة معربة ـ استعملها الأتراك أيضاً ـ عن الأصل الفارسي (خانة) ، ومن معاني هذه الكلمة : الفندق والنُزُل . انظر :
حسنين ، عبد النعيم محمد (الدكتور) ، قاموس الفارسية ، (القاهرة ، ١٩٨٢) ، ص ٢١٣ . الوسيط ، ج ١ ، (القاهرة ، ١٩٨٠) ، ص ٢٦٣ .
Redhouse, op. cit., 826.

(٥) انظر ٤ Lady Bell, op. cit., p. 289.

(٦) يطلق اسم (العتبات المقدسة) على المدن التي ضمت مراقد أئمة المسلمين، وهي : النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء .

(٧) Layard, op. cit., p. 478.

الحركة ، من التوقف كل ليلة في أحد الخانات المنتشرة في تلك الطرق[١] . وكان يقوم بإنشاء هذه الخانات بعض المحسنين من الأثرياء[٢] ، وبعض كبار علماء الدين[٣] . على أن الدولة العثمانية كانت تنشىء مثل هذه الخانات على الطرق البرية الخارجية لتكون نقاط خفر ، علاوة على قيامها بخدمة المسافرين [٤] .

وقد اعتمدت الطرق البرية الداخلية والخارجية على وسائل بدائية في حركة نقل المسافرين والبضائع حتى أواخر القرن الماضي . واقتصرت تلك الوسائل قبل مطلع القرن الحالي على قوافل الجمال وغيرها من الحيوانات . وكان بعض قوافل الجمال يختلف عن بعضها الآخر من حيث الحجم والتنظيم . فهناك قوافل صغيرة تتكون من (٨٠) الى (٢٠٠) جمل تعمل على الطرق الداخلية للولاية ، وتقوم بنقل البضائع والمسافرين بين مدنها[٥] . وهناك قوافل كبيرة كانت تعمل على الطرق الخارجية لنقل المسافرين والحجاج والبضائع ، وعادة ما تضم مثل هذه القوافل عدة آلاف من الجمال ، وتحتاج لتسييرها الى

---

(١) Stevens, E. S., By Tigris and Euphrates, (London, 1923), p. 25.

وقد بالغ أحد المصادر ، على ما يبدو ، في بيان كثرة عدد تلك الخانات فذكر أن المسافة بين خان وآخر كانت تبلغ ستة أميال (١٠ كيلو مترات) تقريباً . انظر :

Layard, op. cit., p. 478.

(٢) انظر : الخليلي ، جعفر ، موسوعة العتبات المقدسة ، قسم كربلاء ، الجزء الأول ، (بيروت ، ١٩٦٦) ، ص ٣٠٥ . ستكون الإشارة إلى هذا المصدر فيما بعد باسم (موسوعة العتبات) .

(٣) آل محبوبة ، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها ، ج ٢ ، (النجف ، ١٩٥٥) ، ص ٢٢٨ .

(٤) أنشأت الحكومة خان (القائم) سنة ١٩٠٧ ، وخان (البغدادي) سنة ١٩٠٨ على الطريق البري المؤدي إلى بلاد الشام .

Longrigg, op. cit., p. 55.

(٥) حسين ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

ترتيبات وتنظيمات كثيرة تتم قبل انطلاقها لضمان سلامة وصولها[1] . وكانت تلك القوافل تستغرق وقتاً طويلاً في رحلاتها بطبيعة الحال ، فقد تطلب سفرها من بغداد الى دمشق مدة تراوحت بين عشرين وأربعين يوماً[2] ، وكانت تستغرق في رحلتها الى حلب ثلاثة أسابيع الى شهر واحد[3] . وقدر عدد القوافل التي كانت تنطلق من بغداد إلى دمشق وحلب في أواخر ثمانينات القرن الماضي باثنتي عشرة قافلة[4] . على أن نشاط القوافل الكبيرة كان قد تقلص شيئاً فشيئاً منذ فتح قناة السويس وحتى نهاية القرن الماضي ، حيث كانت البضائع المتجهة إلى أوروبا ترسل بالبواخر النهرية من ولاية بغداد إلى البصرة لتسلك سبيل البحر إلى هناك . كما كانت البضائع الواردة منها تتبع الطريق نفسه .

وكانت القوافل التي تعمل على الطرق الداخلية في الولاية ، أو على الطرق التي توصل بينها وبين ولايتي الموصل والبصرة القريبتين منها تعتمد أيضاً على الخيول والبغال والحمير ، حيث تتألف كل قافلة منها من حوالي خمسين دابة من دواب الركوب تلك[5] ، توضع عليها ، في بعض الأحيان ، معدات بدائية لتخفيف مشاق السفر ووعثاء الطريق عن المسافرين ، مثل (التخت

---

(١) للتفاصيل عن إجراءات تنظيم القوافل الكبيرة راجع :

Chiha, op. cit., pp. 201-202.

(٢) انظر : المارييني ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

Chiha, op. cit., p. 55.

Jamali, Mohammed Fadhed, The New Iraq: Its Problems of Bedouin Education, (New york, 1934), p. 5.

(٣) انظر : Chiha, op. cit., p. 202.

Lanzoni, op. cit., pp. 23-37, Quoted by Issawi, op. cit., p. 182.

ويلسون ، سر أرنلد تي ، بلاد ما بين لنهرين بين ولاءين ، نقله إلى العربية فؤاد جميل ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ٢٤٧ .

(٤) الماريني ، المصدر السابق ، ص ٥٦ .

(٥) Chiha, op. cit., p. 202.

روان)[1] ، والهودج ، والمحمل[2] . وكانت رحلة هذه القوافل من مدينة بغداد تستغرق سبعة أيام إلى عشرة للوصول إلى مدينة الموصل ، وثلاثة أيام إلى مدينة الحلة ، وبين أربعة أيام وخمسة لبلوغ مدينة خانقين الواقعة على الحدود الفارسية[3] .

على أن ولاية بغداد لم تشهد استعمال العربات التي تجرها الدواب ، كواسطة من وسائط النقل البري حتى مطلع القرن الحالي . وجاء ، فيما يبدو ، تأخر استعمال هذه الواسطة ، التي كانت تعتبر من وسائل النقل المتقدمة آنذاك ، نتيجة لعدم صلاحية طرق المواصلات لسيرها[4] ، وعدم عناية الدولة بإصلاح وتسوية هذه الطرق ، وإنشاء الجسور والقناطر على الترع والسواقي الكثيرة التي تقطعها . ففي عام ١٨٩٠ ظهرت في بغداد عربات خشبية تجرها الخيول ، استوردت من ألمانيا ، وكانت في بداية الأمر خاصة بالوالي وبعض كبار الموظفين والوجهاء ، ثم شاع استعمالها فيما بعد[5] ، حيث قام الوالي نامق باشا (١٨٩٩ ـ ١٩٠٢) بتأسيس شركة عربات تجرها الخيول كانت تعمل في نقل المسافرين بين بغداد وبعض المدن القريبة منها . واشترك في تأسيسها بعض سراة بغداد وكبار تجارها[6] .

---

(١) وهو عريش خشبي على هيئة غرفة صغيرة يوضع بداخلها فراش يمكّن المسافر من الجلوس والإستلقاء . وله ذراعان من الأمام ومثلهما من الخلف ، وتحمله دابتان ، واحدة من كل طرف . ويتسع (التخت روان) لمسافرين اثنين . انظر :
الوسيط ، ج ١ ، ص ٨٢ .
العلاف ، المصدر السابق ، ص ١٩ .

(٢) وهو هودج غير مغطى . انظر : الوسيط ، ج ١ ، ص ١٩٩ .
العلاف ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٣) Chiha, op. cit., p. 203.
Lazoni, op. cit., pp. 23-37, Quoted by Issawi, op. cit., 181.

(٤) انظر : لغة العرب ، ج ٣ ، س ١ ، رمضان ١٣٢٩ ـ أيلول ١٩١١ ، ص ١٠٥ .

(٥) الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، (بغداد ، ١٩٧٢) ، ص ٢٣٩ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٩ .

وكانت عربات (شركة العجلات العثمانية) ، التي أنشئت سنة ١٩٠٧ ، تقوم بنقل المسافرين في تلك السنة من بغداد الى حلب ، وبالعكس ، قاطعة المسافة بينهما في مدة ثمانية أيام[١] . كما كانت هناك شركة عربات أهلية سنة ١٩١٠ ، تنقل المسافرين بين مدينة بغداد والمدن القريبة منها مثل الحلة وكربلاء والنجف[٢] .

واستخدمت مثل تلك العربات سنة ١٩١٣ في قطع جزء من الطريق الموصل بين بغداد وعاصمة الدولة العثمانية استانبول[٣] . إلا أن السفر بين هاتين المدينتين كان حتى زوال الحكم العثماني عن ولاية بغداد أمراً محفوفاً بالمخاطر[٤] والمشاق ، ويتطلب مدة طويلة تتراوح بين شهر وشهر ونصف[٥] .

أما الوسائل العصرية في النقل البري ، كالسيارات والقطارات ، فلم تستخدم إلا في سنة ١٩٠٨ ، حين ظهرت في تلك السنة أول سيارة في الولاية ، قدمت إليها من حلب[٦] . وقبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان هناك عدد قليل جداً[٧] من السيارات يعمل في نقل المسافرين بين بغداد وكل

---

(١) مجلة المشرق ، السنة الحادية عشرة ، العدد ١ ، كانون الثاني سنة ١٩٠٨ ، ص ٤٣ .

(٢) انظر : الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادي الآخرة ١٣٢٨ .

وللاطلاع على الأجور التي كانت تتقاضاها هذه العربات عن المسافر من بغداد إلى تلك المدن . انظر المصدر نفسه .

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن العربة الواحدة كانت تتسع لثمانية ركاب . انظر :

Lanzoni, op. cit., pp. 23-37, Quoted by Issawi, op. cit., p. 182.

(٣) انظر : لغة العرب ، ج ٣ ، س ٣ ، شوال ١٣٣١ ـ أيلول ١٩١٣ ، ص ١٥٦ .

(٤) انظر المصدر والصفحة أنفسهما .

(٥) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠ .

ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٦) Longrigg, op. cit., p. 64.

(٧) بلغ عدد السيارات في ولايات العراق الثلاث : بغداد والموصل والبصرة مع حلول عام ١٩١٤ اثنتي عشرة سيارة ، منها بعض السيارات الخاصة بالأعيان . انظر :

Longrigg, op. cit., p. 64.

من : كربلاء والحلة والنجف وبعقوبة[1] ، بالإضافة الى قطار واحد ، انطلق من مدينة بغداد الى مدينة سميكة الواقعة الى الشمال منها في الأول من شهر حزيران (يونيه) ١٩١٤ ، ليكون أول قطار يعمل في ولاية بغداد[2] على خط السكة الحديد الموصل بين تلك المدينتين ، الذي بلغ طوله (٦٥) كم . وقد أوصل الخط الى مدينة سامراء بعد أسابيع قليلة من إعلان نشوب الحرب الأولى ، ليبلغ مجموع طول السكة الحديد التي وجدت في الولاية حتى نهاية الحكم العثماني (١٣٠) كم ، وهي الجزء الوحيد الذي نفذ من مشروع سكة حديد بغداد[3] الذي أعطي إمتيازه سنة ١٨٩٩ لـ (شركة سكة حديد الأناضول) الألمانية [4] التي تعهدت بتنفيذه في ثمان سنين [5] .

ومما هو جدير بالذكر أن الدولة العثمانية قد أهملت ولاية بغداد إهمالاً ملحوظاً في مجال إنشاء خطوط للسكة الحديد فيها ، ولم تشرع بمدّ مثل هذه الخطوط إلا بعد مرور ما يقرب من نصف قرن على مدها في ولايات الأناضول ، إذ أن أول خط للسكة الحديد كان قد تم فتحه سنة ١٨٦٦ ليوصل مدينتي أزمير وإيدين ببعضها[6] . وانتشرت بعده عملية مدّ طرق السكة الحديد في مختلف ولايات الدولة ، حتى أن ولاية سورية قد شهدت سير أول قطار فيها قبل ولاية بغداد باثنتين وعشرين سنة ، حينما فتح عام ١٨٩٢ طريق يافا ـ

---

(١) انظر : لغة العرب ، ج ٥ ، س ٢ ، ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ ـ تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ٢١١ .

Chiha, op. cit., pp. 114, 202.

(٢) غنيمة ، المصدر السابق ، ص ٩١ .

(٣) Longrigg, op. cit., p. 61.

(٤) Jackh, op. cit., p. 62.

(٥) مجلة المنار ، العدد ٣٩ ، السنة الثانية ، السبت ٦ شعبان ١٣١٧ ، ٩ ديسمبر ١٨٩٩ ، ص ٦٢٣ .

(٦) Lewis, op. cit., p. 180.

القدس[1] . على أن خط بغداد ـ سامراء الذي أنجز أواخر عام ١٩١٤ كان لايمثل عند افتتاحه سوى ٢,٠٦٪ من مجموع أطوال خطوط السكة الحديد المنتشرة في الدولة ، الذي بلغ آنذاك (٣٨٨٢) ميل[2] (٦٢٨٨) كم تقريباً .

أما الطرق النهرية ، فقد ربطت أجزاء الولاية ببعضها ، وأوصلتها بالولايات المجاورة والعالم الخارجي من خلال نهري دجلة والفرات اللذين يمتدان من الجهة الشمالية الغربية الى الجهة الجنوبية الشرقية ، ويكونان ، وفروعهما وروافدهما ، شبكة من الطرق النهرية تغطي معظم مساحة الولاية .

واختلفت أهمية بعض أجزاء الطرق النهرية عن بعضها الآخر نتيجة لعدة عوامل ، منها عمق المياه في بعض الأماكن ، وضحالتها في أماكن أخرى ، وعرض النهر ، ومدى تعرجه ، واتجاه مجراه ، والعوائق الطبيعية الموجودة في المجرى ، وزيادة ونقص منسوب المياه في مواسم الفيضان والنقصان ، الى غير ذلك من العوامل التي أضحت بتأثيرها بعض أجزاء الأنهار صالحة لسير السفن البخارية الكبيرة نسبياً ، بينما كانت لا تسمح أجزاء أخرى إلا بسير البواخر والسفن الشراعية الصغيرة . وكان قسم ثالث منها يصلح فقط لسير القوارب الصغيرة ووسائط النقل النهرية البدائية .

فطريق دجلة بين بغداد والبصرة كان يصلح لملاحة السفن البخارية الكبيرة في جميع أوقات السنة تقريباً ، تلك السفن التي كانت تعد آنذاك الواسطة الوحيدة من وسائط النقل الحديث الموجودة في الولاية حتى إنشاء السكة الحديد فيها قبيل الحرب العالمية الأولى التي اندلعت عام ١٩١٤[3] .

---

(١) عوض ، عبد العزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٢٧٦ .

(٢) Lewis, op. cit., p. 180.

(٣) The Story of The Euphrates Company, The Near East and India, XLI (1935), pp. 948-54. Quoted by Issawi, op. cit., p. 147.

ويعتبر هذا الطريق ، الطريق الوحيد الذي يربط بغداد بالعالم الخارجي ، وإذا اتفق وحدث ما يعيق الملاحة فيه ، فإن بغداد كانت تعيش في عزلة تـامة[1] . وكانت بواخر الإدارة النهرية العثمانية في ولاية بغداد تقطع المسافة بين بغـداد والبصرة في مدة تتراوح بين ثلاثة الى خمسة أيام[2] . وفي رحلة العودة ، حيث يكون السير بعكس مجرى الماء ، كانت تلك البواخر تستغرق وقتاً أطول ، ربما بلغ في موسم قلة المياه عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً[3] لكثرة جنوحها . لكن بـواخر شـركة (لينتش) الانجليـزية كـانت في ستينات القـرن الماضي تقـطع المسافة نفسها في رحلة الذهاب في مدة تتراوح بين (٥٢) الى (٦٠) ساعة ، وفي العودة تستغرق رحلتها من أربعة أيام الى خمسة[4] .

ومن الـطريق النهري المـوصل الى البصـرة كانت بغـداد ترتبط بـالعـالم الخـارجي ، حيث تنطلق بـواخر الإدارة النهـرية الى مـوانىء الخليـج العـربي وميناثي عدن والحديدة حتى تصل الى جدة حاملة الحجيج في رحلة تستغـرق خمسة عشر يوماً[5] . وكانت تلك البواخر تمر بالموانىء المصـرية : السـويس وبور سعيد والإسكندرية ، وبموانىء البحر المتـوسط كمينائي يـافا وبيـروت ، وبميناء أزمير في طريقها الى استانبول عاصمة الدولة العثمانية[6] . ومنها ما كان ينـطلق الى لندن مـاراً بموانىء الخليـج العربي وبحـر العرب والبحـر الأحمـر والموانىء الأوروبية[7] . وكانت البواخر الأجنبية تشارك بواخر الإدارة النهرية في

---

(١) ويلكوكس ، السير ويليم ، تقرير عن ري العراق ، ج ١ ، عنيت بتعريبه ونشره مديريـة الري العامة ، (بغداد ، ١٩٣٧) ، ص ٤٣ .

(٢) انظر : Chiha, op. cit., p. 209.

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠ .

(٣) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ١٣٨ ، ٢٢٥ .

(٤) The Story of The Euphrates Company, op. cit.

(٥) الزوراء ، العدد ٣١ ، ١٦ شوال المكرم ١٢٨٦ .

(٦) الزوراء ، العدد ٦٧ ، ١١ جمادى الأولى ، ١٢٨٧ .

(٧) الزوراء ، العدد ٦٠ ، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

ربط بغداد ، عن طريق البصرة ، بالموانىء سالفة الذكر ، وبموانىء الهند[١] ، خاصة بعد تقلص نشاط النقل الخارجي لبواخر الإدارة النهرية وانحساره في السنوات التي أعقبت عهد الوالي مدحت باشا .

أما طريق دجلة شمال مدينة بغداد ، فكان يربط هذه المدينة بمركز ولاية الموصل ومركز ولاية ديار بكر الواقعة شمالها ، وبجميع مدن هاتين الولايتين الواقعة على نهر دجلة ، فضلاً عن مدن ولاية بغداد التي يمر بها النهر ، من مركز الولاية الى حدودها الشمالية . إلا أن النهر كان يصلح لسير السفن البخارية الصغيرة في جزئه الواقع في ولاية بغداد فقط ، حيث تتمكن مثل هذه السفن من الوصول إلى مدينة سامراء ، وإلى مدينة تكريت[٢] الواقعة بالقرب من حدود ولاية الموصل . بينما كان جزء النهر الذي يجري في ولايتي ديار بكر والموصل لايصلح لملاحة مثل تلك السفن لارتفاع وانخفاض قاع النهر وتكوّن الشلالات نتيجة ذلك ، ولوجود الصخور في مجراه في بعض المناطق . فاعتمدت حركة النقل النهري بين هاتين الولايتين وبين ولاية بغداد على مراكب بدائية صغيرة تعرف بـ (الأكلاك)[٣] لاتستطيع السير إلا باتجاه مجرى الماء منحدرة الى بغداد[٤] . وكانت الأكلاك تقطع المسافة من مدينة الموصل الى مدينة بغداد ، وهي تبلغ (٣٠٠) ميل ، في مدة تتراوح بين ستة أيام وسبعة[٥] .

---

(١) Lanzoni, op. cit., pp. 23-37, Quoted by Issawi, op. cit., p. 181.

(٢) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ١٣٠ .

(٣) Layard, op. cit., p. 465.

و (الكلك) : مجموعة من الأخشاب تربط إلى بعضها مكونة مساحة مسطحة تطفو على مجموعة قرب منفوخة توضع تحتها وتشد بها .

(٤) وكانت الأكلاك تفك حين وصولها إلى بغداد وتباع أخشابها ، وتقفل القرب راجعة على ظهور الحيوانات إلى الموصل لتعمل منها أكلاك جديدة . وبيع خشب الأكلاك في بغداد كان يتم فيما يبدو لصعوبة إعادته ، ولوجود الأخشاب بكثرة في الموصل وديار بكر اللتين تغطي الغابات قسماً من أراضيهما .

(٥) انظر : Chiha, op. cit., p. 209.

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠ .

كذلك كوّن الفرات طريقاً نهرياً أوصل مدن الأناضول الجنوبية ، وولاية حلب ومتصرفية دير الزور بمدن ولاية بغداد الواقعة على مجراه . وكانت حركة النقل من مدينة مسكنة القريبة من حلب الى مدينة الفلوجة ، أقرب نقطة على الفرات من مدينة بغداد ، تعتمد بالدرجة الأولى على (الشخاتير)[١] التي تسير باتجاه مجرى الماء ، وتقطع المسافة من مسكنة الى الفلوجة في خمسة أيام[٢] ، ذلك لأن السير بعكس الإتجاه كانت تعوقه الصخور الموجودة في مجرى النهر ، وشدة تيار الماء في بعض أماكنه الضيقة شمال مدينة هيت . إلا أن البواخر الصغيرة التابعة للإدارة النهرية الحكومية قد تمكنت من السير بعكس تيار المياه ، والعمل بين مدينة المسيب ، الواقعة الى جنوب الفلوجة ، ومدينة مسكنة خلال سنوات حكم الوالي مدحت باشا على الرغم من تلك العوائق التي لم تمكنها من العمل إلا في موسم زيادة المياه[٣] . ولكن هذه البواخر توقفت عن عملها بعد عهد الوالي مدحت باشا ، ولم ترجع الى السير في هذا الطريق إلا في سنة ١٩١١ حينما سيرت باخرتان في تلك السنة من بغداد الى مسكنة[٤] عبر قناة (الكنعانية) التي أوصلت مدينة بغداد بالفرات بالقرب من الفلوجة .

وامتد طريق الفرات النهري جنوب مدينة الفلوجة ليوصل مدن ولاية بغداد التي تقع على النهر وفروعه ببعضها[٥] ، وبمدن ولاية البصرة . وكانت تستعمل

---

(١) الشخاتير جمع (شختور) ، وهو قارب صغير من الخشب مستوي القعر . وعادة ما تربط عدة شخاتير إلى جانب بعضها ، ويقوم تيار الماء بدفعها وتسييرها . وتصنع الشخاتير في مدينتي (بيرة جك) و (جرابلس) التركيتين . انظر :
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .
الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ١٤٦ .

(٢) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ١٤٦ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٦١ ، ٢٠ ربيع الثاني ١٢٨٧ . العدد ٨٣ ، ٩ رجب الفرد ١٢٨٧ .

(٤) لغة العرب ، ج ١ ، س ١ ، رجب ١٣٢٩ ـ تموز ١٩١١ ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٥) انظر : موسوعة العتبات ، قسم كربلاء ، ج ١ ، ص ٣٠٩ .

البواخر الصغيرة والسفن الشراعية والقوارب في الملاحة في هذا الجزء من الفرات[1] .

يتضح مما تقدم أن اهتمام الإدارة الحكومية في ولاية بغداد بشبكة طرق المواصلات البرية والنهرية كان محدوداً ، فقد ظلت تلك الطرق ، خاصة البرية منها ، تعاني حتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني من الإهمال وعدم العناية ، مما جعل سير وسائط النقل البرية ذات العجلات فيها ، كالعربات والسيارات ، أمراً عسيراً[2] . ولم تكلل الجهود التي بذلها الوالي مدحت باشا في إصلاح بعض الطرق البرية[3] ، وفتح طرق برية جديدة[4] بالنجاح لعدم تعقب الولاة الذين جاءوا بعده للخطوات التي اتخذها في هذا المجال . فقد عنى مدحت باشا بتأمين طرق المواصلات البرية والنهرية التي تربط ولاية بغداد ببلاد الشام ، وتلك التي توصلها بولاية البصرة في محاولة لإيجاد طرق للتجارة الدولية تنافس طريق قناة السويس[5] ، فأقام الكثير من الحصون ومراكز الحراسة في المدن والنقاط المهمة الواقعة على طريق الفرات[6] .

على أن أي إشارة الى إصلاح طرق المواصلات والاهتمام بها بعد عهد الوالي مدحت باشا لم ترد في أي من المصادر التي بين أيدينا حتى حلول سنة ١٩١١ ،حيث أشارت مجلة لغة العرب الى « توثير الطريق الواصل بغداد بالحلة

---

(١) للتفاصيل انظر : الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٢) انظر : لغة العرب ، ج ٥ ، س ٢ ، ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ ـ تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ٢١١ .

(٣) انظر : موسوعة العتبات ، قسم الكاظمية ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٦٧) ، ص ٢٥٣ .

(٤) أصفر ، جبرائيل حنوش ، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد (مخطوط) ، الورقة ١٥٥ .

(٥) نوار ، عبد العزيز سليمان (دكتور) ، آل محمد . . بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الخامس عشر ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ١٥٥ .

(٦) حسين ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

وتمهيده »[1] في تلك السنة مما « أثار في أهل الوطن الغيرة على خير العموم فأنشأوا شركة عجلات »[2] لنقل المسافرين بين المدينتين .

إلا أن الدولة لم تتخذ ، حتى نهاية حكمها في ولاية بغداد ، أية إجراءات فعالة من شأنها حماية طرق المواصلات الداخلية من أخطار الفيضانات التي كانت تتسبب في تخريبها[3] وغلقها في أوجه العابرين والقوافل لمدد طويلة[4] . كما أن هذه الطرق كانت تعاني أيضاً من فقدان الأمن فيها ، إذ لم يعن الولاة الذين أعقبوا مدحت باشا بحمايتها من سطوة الذعّار من أبناء بعض العشائر ، واللصوص الذين كانوا يتعرضون لسالكيها في البر والأنهار على حد سواء .

وفي حقيقة الأمر أن الطرق البرية الخارجية لم تسلم حتى في عهد مدحت باشا من غارات القبائل البدوية عليها . ففي أواخر عام ١٨٧٠ كانت قبيلة شمر تقوم بسلب القوافل في الطرق البرية التي تمر بسنجق الدليم وتؤدي الى دمشق وحلب[5] ، إلا أن عدم تهاون هذا الوالي مع هؤلاء وأمثالهم ، ودأبه على إرسال قوات من خيالة (الضبطية) لتعقبهم[6] قد أوجد نوعاً من الأمان في طرق المواصلات ابان مدة حكمه .

ولكن مثل هذا القدر من الأمان لم يتوفر بعد مغادرة مدحت باشا لولاية بغداد ، فظلت طرق المواصلات المؤدية الى الشام ونجد والحجاز[7] تحت رحمة وسيطرة القبائل والعشائر البدوية مثل شمر وعنزة والجبور والدليم ،

---

(١) ج ٣ ، س ١ ، رمضان ١٣٢٩ ـ أيلول ١٩١١ ، ص ١٠٥ .

(٢) المصدر والصفحة أنفسهما .

(٣) انظر : سوسة ، المصدر السابق ، ص ٣٨٠ ـ ٣٨٣ .

(٤) انظر : موسوعة العتبات ، ق كربلاء ، ج ١ ، ص ٣١٥ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٥ .

(٥) الزوراء ، العدد ٨٣ ، ٩ رجب الفرد ١٢٨٧ .

(٦) المصدر نفسه .

(٧) انظر : Lady Bell, op. cit., p. 346.

وغيرها ، فهي تقوم بسلب من لم يدفع لها (الأتاوة)[1] . كما ظلت الطرق البرية الداخلية أيضاً عرضة لعبث قطاع الطرق واللصوص[2] . أما الطرق النهرية ، فلم تكن حالة الأمن فيها بأحسن من حالة الأمن في الطرق البرية ، فكانت بعض العشائر تفرض (التسيار)[3] على المارين بالطرق النهرية الفرعية ، أو تقوم بسلبهم عند امتناعهم عن دفعه[4] . في الوقت الذي كانت تقوم فيه القبائل الكبيرة مثل شمر وربيعة بالعمل نفسه على طريق دجلة الرئيسي شمال وجنوب مدينة بغداد ، المؤدي الى الموصل والبصرة[5] .

وقد حاولت الدولة في أواخر عهدها في الولاية تأمين طرق المواصلات فيها ، فأنشئت المخافر ونقاط الحراسة في مطلع القرن الحالي[6] ، وعنى بعض ولاتها في العهد الدستوري باستتباب الأمن في تلك الطرق ، فجهز الوالي ناظم باشا (١٩١٠ ـ ١٩١١) الحملات العسكرية لمنع قبيلة شمر من فرض الأتاوات على المسافرين عن طريق البر والأنهار[7] .

ولما لم تأت كل تلك الإجراءات بنتيجة طيبة ، اضطر الولاة الى دفع رواتب شهرية لكثير من رؤساء القبائل والعشائر مقابل امتناعهم عن قطع الطرق

---

(١) انظر : بدج ، المصدر السابق ، ص ٣٧٧ .
Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 14.

(٢) انظر : موسوعة العتبات ، قسم النجف ، ج ١ ، (بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ٢٤١ .
الشرقي ، علي ، الأحلام ، (بغداد ، ١٩٦٣) ، ص ٩٦ .

(٣) التسيار نوع من أنواع الأتاوة .

(٤) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., pp. 100-102.

(٥) انظر : Superintendent of Government Press, The Arab of Mesopotamia, (Basrah, 1916), p. 9. Hereafter cited as: The Arab of Mesopotamia.
Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op cit., p. 194.
دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٦) Longrigg, op. cit., p. 55.

(٧) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., 194.

وقيامهم بالحفاظ على الأمن فيها[1] . ومع ذلك كله فقد بقيت طرق المواصلات مهددة ليس من قبل تلك العشائر الصغيرة التي لم تخصص رواتب لرؤسائها فحسب ، بل من قبل بعض الشيوخ الذين كانوا يقبضون الرواتب ، وذلك حينما تتأزم علاقاتهم بالحكومة أحياناً[2] ، ومن قبل قوات (الضبطية) في أحيان أخرى[3] ، تلك القوات التي أنيطت بها مهمة حماية الأمن ، فلم تتمكن من حمايته حتى في ضواحي بغداد والطرق القريبة منها في السنوات القليلة التي سبقت سقوط بغداد بيد الانجليز[4] .

رابعاً : السكان

استوطنت أرض العراق أقوام مختلفة منذ أزمنة بعيدة ترجع إلى ما قبل الميلاد بآلاف السنين ، وتعاقبت عليها حضارات عديدة خلفتها تلك الأقوام التي هاجرت إلى هذه البلاد من مواطنها الأصلية كالسومريين والأكاديين والآشوريين ، أو التي قدمت إليها غازية متغلبة مثل الفرس والإغريق والرومان[5] .

وقد بدأت هجرة القبائل العربية من شبه جزيرة العرب إلى العراق في القرن الميلادي الأول لتضيف عنصراً جديداً إلى عناصر سكانه ، ولتجعله عند

---

(١) لغة العرب ، ج ٥ ، س ٣ ، ذي الحجة ١٣٣١ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٢٨٠ .

(٢) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٣٣ ـ ٣٤ .

(٣) انظر : موسوعة العتبات ، ق النجف ، ج ١ ، ص ٢٤١ .

(٤) انظر ما أوردته مجلة لغة العرب بهذا الصدد تحت عنوان : (أشقياء الأعراب في جوار بغداد) و (النهب في شمالي بغداد) :

ج ٣ ، س ٣ ، شوال ١٣٣١ ـ أيلول ١٩١٣ ، ص ١٥٦ ، ١٦٢ ـ ١٦٣ .

ج ٥ ، س ٣ ، ذي الحجة ١٣٣١ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٢٧٢ .

(٥) انظر : حاطوم ، نور الدين (وآخرين) ، المدخل إلى التاريخ ، (دمشق ، ١٩٦٥) ، ص ٦٠ .

حلول القرن الميلادي السادس موطناً مشتركاً بين سكانه القدماء وعدد كبير من القبائل العربية .

وفي القرن السابع الميلادي أنهى الفتح العربي الإسلامي سيطرة الفرس على العراق ، ومهد السبل أمام هجرة المسلمين العرب الذين انتشروا في عهد الخلفاء الراشدين والدولة الأموية في معظم أرجائه ، فانصهرت ، شيئاً فشيئاً ، عناصر سكانه في بوتقة العروبة بعد أن انضوت غالبيتها العظمى تحت لواء الدين الإسلامي الحنيف .

على أن عناصر كثيرة من غير العرب من المسلمين ، كالفرس والترك، قد توافدت على هذه البلاد منذ قيام الدولة العباسية ، فشاركت في تأسيسها وإدارة شؤونها في العصر العباسي الأول ، وهيمنت على أمورها هيمنة تامة في بعض الأحيان في العصر العباسي الثاني . كذلك اجتذبت بغداد ، عاصمة العباسيين ، إبان ازدهارها في العصر العباسي الأول عناصر غير عربية من المسلمين من التجار والعلماء وغيرهم . وشهدت منذ سقوطها بيد المغول سنة ٦٥٦هـ - ١٢٥٦م إلى دخول العثمانيين الثاني إليها بقيادة السلطان مراد الرابع سنة ١٦٣٨م[1] قدوم عناصر غير عربية كثيرة من المتغلبين ، المتنازعين فيما بينهم على الحكم والسلطان مثل المغول والجلائريين والتركمان والفرس والأكراد . كما استوطنها في العهد العثماني (١٦٣٨ - ١٩١٧) كثير من العثمانيين الذين لم يكونوا من الأتراك فحسب ، بل كان بينهمَ أناس كثيرون ينتمون إلى قوميات وأجناس مختلفة من الأمم التي خضعت لحكم العثمانيين ، ومن غيرها .

ومن ثم فإن أقواماً كثيرة وأجناساً مختلفة من الناس قد استوطنت ، على امتداد عصور طويلة ، أرض العراق ، الذي كانت بغداد أهم ولاياته العثمانية الثلاث وشغلت مساحة كبيرة توسطت أراضيه ، فكان لها أثر بارز في تركيب

---

(١) كان الفتح العثماني الأول للعراق بقيادة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦) وتم سنة ١٥٣٤ .

المجتمع وتعدد عناصر سكانه[1] . إذ أن سكان ولاية بغداد كانوا ، في الفترة التي يتناولها البحث بالدراسة ، يتألفون من العرب والتركمان والأكراد والفرس ، وجاليات عرقية صغيرة أخرى[2] .

وعلى أن الغالبية العظمى من السكان كانت من العرب[3] الذين انتشروا في جميع أرجاء الولاية ، وأضفوا على ريفها ومدنها طابعاً عربياً[4] على الرغم من أن عدداً كبيراً من هذه المدن كان يضم بين سكانه من ينتمي إلى أصول غير عربية من المتعربين الذين اكتسبوا عادات وطبائع العرب ، واندمجوا بهم . وكانت مدينة بغداد في مقدمة تلك المدن التي ضمت الكثير من العناصر غير العربية بوصفها مركزاً سياسياً ودينياً وتجارياً هاماً[5] .

أما أقليات السكان التي احتفظت بسماتها واعتزت بأصولها ، وكوّنت مجتمعات عرقية مستقلة ، فكان منها (التركمان) الذين انتشروا في مدن وقرى الولاية الشمالية الغربية ، في قزلرباط وخانقين وشهربان والمنصورية ودلّي عباس وقزانية ومندلي[6] . واستوطنت كذلك أسر من وجهائهم في مدينة بغداد[7] .

وكان (الفرس) من بين تلك الأقليات القومية التي عاشت في مدن

---

(١) انظر : Foster, Henry A., The Making of Modern Iraq,(Norman, 1935), p. 26.

(٢) Layard, op. cit., p. 475.

مجلة المقتطف ، ج ٦ ، س ٥ ، تشرين الثاني ١٨٨٠ ، ص ١٤٩ .

(٣) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

Chiha, op. cit., p. 97.

(٤) انظر : آل فرعون ، فريق المزهر ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها ، (بغداد ، ١٩٥٢) ، ص ١١ .

(٥) الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ - ٨٠ .

(٦) كذلك عاش هؤلاء في عدد كبير من مدى وقرى ولاية الموصل . للتفاصيل عنهم انظر : بندر أوغلو ، عبد اللطيف ، التركمان في عراق الثورة ، (بغداد ، ١٩٧٣) ، ص ١٧ .

(٧) Longrigg, op. cit., p. 9.

الولاية ، وبخاصة مدينة بغداد ومدن العتبات المقدسة الأربع : كربلاء والنجف والكاظمية وسامراء[1] . وقد شكّل هؤلاء جالية كبيرة في مدينة كربلاء كوّنت غالبية السكان[2] .

أما الأقلية (الكردية) ، فعلى الرغم من أن مناطق توطنها كانت تتركز في (كردستان)[3] ، فإن كثيراً من الأكراد قد هاجر ، طلباً للرزق ، إلى مدينة بغداد[4] ، وغيرها من مدن الولاية[5] واتخذها موطناً له . كذلك عاش (اللُر)[6] ، الذين عرفوا أيضاً بالأكراد (الفيلية) ، كأقلية عرقية في مركز ولاية بغداد ومدنها الحدودية المجاورة لموطنهم الأصلي في جبال (بشت كوه) الإيرانية ، كمدينتي مندلي وبدرة والقرى المجاورة لهما[7] .

واستوطنت ولاية بغداد أيضاً في تلك الفترة بعض الجاليات الأجنبية التي تنتمي إلى قوميات مختلفة ، مثل الهنود وبعض المسلمين الآسيويين الذين كانوا يفدون كزائرين لمرقد الشيخ عبد القادر الكيلاني والإمام أبي حنيفة في بغداد ، وللعتبات المقدسة أيضاً ، ثم يقيم كثير منهم هناك[8] ، ومثل بعض الأوربيين الذين كان معظمهم من الانجليز[9] .

---

(١) Ibid., p 10.

(٢) Chiha, op. cit., p. 122.

لغة العرب ، ج ٤ ، س ١ ، شوال ١٣٢٩ ـ تشرين أول ١٩١١ ، ص ١٥٨ .

(٣) تمتد كردستان من وراء حدود ولاية بغداد الشمالية الشرقية مباشرة لتشغل مساحة كبيرة من أراضي ولايات الموصل وديار بكر ووان وبتليس ، وغيرها .

(٤) الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ .

(٥) انظر : الارحيم ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

(٦) (اللُر) جنس من الأجناس البشرية ، وقومية قائمة بذاتها ، استوطنت المناطق الجنوبية الغربية من بلاد فارس . ويقال إنهم سلالة من السلالات الكردية . انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٤ ، ص ١٣٩٠ ـ ١٣٩١ .

(٧) Longrigg, op. cit., p. 10.

(٨) Bell, Gertrude Lowthian, Asiatic Turkey, (Bombay, 1917), pp. 126-127.

(٩) انظر : الزوراء ، العدد ٩ ، ٢ جمادى الأولى ١٢٨٦ . Chiha, op cit., p. 97.

وفي الوقت الذي كان فيه العرب يؤلفون أكثرية سكان الولاية ، كان الإسلام في الوقت نفسه ديناً للغالبية العظمى من سكانها ، حيث بلغت في أواخر القرن الماضي نسبة عدد المسلمين إلى مجموع عدد السكان ٩٢,٨٨٪[١] . وكان المسلمون ينقسمون إلى طائفتين كبيرتين هما : الشيعة والسنة[٢] .

وكوّن اليهود والنصارى أقليتين دينتين رئيستين ، تقدم اليهود فيهما على النصارى من ناحية العدد والغنى ، حيث كانت نسبة نفوسهم إلى مجموع نفوس سكان الولاية٦,٣٪[٣] .

قد انتشر هؤلاء في معظم مدن الولاية، ولم يقتصر وجودهم على مدينة بغداد[٤] . وزاولوا مختلف أنواع المهن[٥] ، فكان منهم كبار ملاك الأراضي

---

(١) وذلك وفقاً لإحصائية سكان الولاية لسنة ١٨٩٠ التي أوردها (Cuinet) حيث بلغ بموجبها عدد مسلمي الولاية (٧٨٩,٥٠٠) نسمة من مجموع السكان الكلي البالغ (٨٥٠,٠٠٠) نسمة . انظر :

Op. cit., p. 17.

ومن الجدير بالذكر أن المؤلف أشار إلى أنه استقى هذه الإحصائية من دائرة إحصاء السكان في عاصمة الدولة العثمانية .

(٢) بلغت نسبة الشيعة إلى مجموع عدد المسلمين ٦١٪ ، ونسبة السنة ٣٩٪ وذلك حسب الإحصائية الإجمالية لنفوس ولاية بغداد التي ذكرها (Cuinet) ، وبلغ فيها عدد نفوس المسلمين الشيعة (٤٨٠,٥٠٠) نسمة من مجموع عدد السكان المسلمين البالغ (٧٨٩,٥٠٠) نسمة . أما المسلمون السنة فقد بلغ عددهم فيها (٣٠٩,٠٠٠) نسمة . انظر :

Op. cit., p. 17.

(٣) بلغ عدد يهود ولاية بغداد سنة ١٨٩٠ (٥٣,٥٠٠) نسمة من المجموع الكلي للسكان البالغ (٨٥٠,٠٠٠) نسمة . انظر :

Cuinet, op. cit., p. 17.

(٤) الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٨ .

(٥) غنيمة ، يوسف رزق الله ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، (بغداد ، ١٩٢٤) ، ص ٨٨ .

والتجار الذين سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية [1] ، في الوقت الذي مارس بعضهم مهناً تعارف المجتمع على احتقارها[2] . كما انخرط عدد قليل منهم في سلك الوظائف الحكومية[3] .

أما النصارى فقد تركز وجودهم في مدينة بغداد ، ولم يستوطنوا ، تقريباً ، أية مدينة من مدن الولاية حتى نهاية العهد العثماني وبداية الاحتلال البريطاني سنة ١٩١٧ . وقد شكّلوا نسبة صغيرة من سكان ولاية بغداد ، بلغت ٨٢,٠٪ ، حيث لم يزد عددهم سنة ١٨٩٠ على (٧,٠٠٠) نسمة[4] . ولم يزاول النصارى منها متعددة كتلك التي زاولها اليهود ، ربما بسبب قلتهم ، إلا أن بعضهم اشتغل بالأدب والكتابة[5] والصحافة في حين لم يتصد أي من اليهود إلى هذا المجال[6] .

على أن نصارى ولاية بغداد (انقسموا إلى طوائف كثيرة ، فكان منهم : الأرمن البروتستانت ، والأرمن الأرثوذكس (الغريغوريون) ، واليونان الأرثوذكس ، وطوائف عديدة من الكاثوليك كالكلدان والسريان واليونان والأرمن واللاتين والروم[7] . وكانت طائفتا الأرمن الأرثوذكس والكلدان الكاثوليك أكبر الطوائف المسيحية عدداً ، في الوقت الذي كان فيه اليونان الأرثوذكس

---

(١) Longrigg, op. cit., pp. 10-11.

(٢) معروف ، خلدون ناجي ، الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١ - ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة ، ١٩٧٢) ، ص ٣٨ .

(٣) معروف ، خلدون ناجي ، لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد ، م ٢ ، ع ٤ ، أيلول ١٩٧٣ ، ص ٧٥ .

(٤) من المجموع الكلي البالغ (٨٥٠,٠٠٠) نسمة . انظر :
Cuinet, op. cit., p. 17.

(٥) العلاف ، المصدر السابق ، ص ٤٥ .

(٦) غنيمة ، نزهة المشتاق . . . ، ص ١٨٨ .

(٧) للتفاصيل عن نصارى العراق انظر : Chiha, op. cit., p. 100.
Longrigg, op. cit., p. 11.
أبو إسحق ، رفائيل ، تاريخ نصارى العراق ، (بغداد ، ١٩٤٨) .

والكاثوليك والأرمن البروتستانت أقل تلك الطوائف من حيث العدد[1] .

كما وجد في مدينة بغداد عدد قليل جداً من الصابئة[2] ، وهم أقلية دينية عاش معظم أبنائها في مدن ولاية البصرة الواقعة على الأنهار . ويعرف الصابئة بـ (عبدة النجوم) تارة ، وبـ (نصارى يوحنا المعمدان) تارة أخرى[3] . وهم ليسوا بنصارى في حقيقة الأمر[4] . وقد فرّق القرآن الكريم بينهم وبين النصارى في مواضع عدة[5] . على أن معتقداتهم كانت خليطاً من الوثنية البابلية القديمة ، ومن بعض الأديان السماوية كاليهودية والنصرانية . وهم موجودون في العراق فقط[6] .

ومن الجدير بالذكر أن روح التسامح كانت تسود بين السكان على الرغم من تعدد أديانهم ومذاهبهم ، فعاشوا ، خاصة في الفترة التي يتناولها البحث ، في وئام وألفة شهد بهما بعض المسيحيين الذين مكثوا في ولاية بغداد من الأوروبيين وغيرهم . يقول الضابط البحري الانجليزي (فيلكس جونز)[7] في

---

(١) انظر أعداد طوائف النصارى في :

Cuinet, op. cit., pp. 17, 89.

(٢) Chiha, op. cit., p. 99.

The Arab of Mesopotamia, p. 95.

(٣) فانيس ، جون ، أقدم أصدقائي العرب ، نقله إلى العربية جليل عمسو ، (بغداد ، ١٩٤٩) ، ص ٢٣٢ ، ٢٣٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٢٣٤ .

(٥) انظر : البقرة : ٦٢ ، المائدة : ٦٩ ، الحج : ١٧ .

(٦) The Arab of Mesopotamia, pp. 95-96.

ولتفاصيل أكثر عن الصابئة انظر :

Stevens, op. cit., pp. 204-219.

الحسني ، السيد عبد الرزاق ، الصابئة قديماً وحديثاً ، (مصر ، ١٩٣١) .

(٧) Commander Felix Jones ضابط في بحرية الهند البريطانية ، عمل في مسح أنهار العراق خلال المدة ١٨٣٨ ـ ١٨٥٥ ، ووضع خريطة مفصلة لمدينة بغداد . انظر ما ورد عنه في :
=

تقرير أعده عن الحالة الداخلية في باشوية بغداد عام ١٨٥٤ : « وعلى العموم فالشعب هادىء ، ومظاهر التعصب الديني غير موجودة فيه . وهناك تسامح في معاملة اليهود والمسيحيين حيث أنهم يتمتعون بحصانة لا يتمتع بها اخوانهم في أي مكان آخر »(١) .

ويقول الآثاري الانجليزي السير وليس بدج(٢) : « . . . وبفرض أنهم (أي سكان بغداد) كانوا خليطاً من السنة والشيعة واليهود والأرمن والكلدان الكاثوليك والنصاطرة واليعاقبة والبروتستانت فمن الغريب (كذا)(٣) أن لا يحدث بينهم ما يعكر صفو الحياة والسلام إلا لماما »(٤) .

كما أشار المؤرخ المسيحي العراقي حبيب شيحا(٥) إلى روح التسامح التي تمتعت بها الأغلبية المسلمة ، وعاشت في كنفها الأقليات الدينية ، بقوله : « وقد سارت شؤون الولاية بطريقة اعتيادية ، ولم يقع ما يعكر صفو النظام والسكينة في البلاد ، في حين أن أقاليم أخرى في الدولة العثمانية قد شهدت

= كوك ، ريجارد ، بغداد مدينة السلام ، ترجمة الدكتور مصطفى جواد وفؤاد جميل ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٩٦٧) ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .
صالح ، زكي (الدكتور) ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني ، (القاهرة ، ١٩٦٦) ، ص ٤٨ .

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢٠١٦ - ٢٠١٧ .

(٢) أمضى هذا الآثاري الذي كان يعمل لحساب المتحف البريطاني أربع سنوات (١٨٨٨ - ١٨٩١) في التنقيب عن الآثار في ولايتي بغداد والموصل ، وتحدث عنهما ، وعن ولاية البصرة أيضاً ، في مؤلف عرّبه (بجزءين) فؤاد جميل ، وسبق ذكره في ص ٧٨ .

(٣) وضع كلمة (كذا) معرب هذا النص المقتبس .

(٤) بدج ، المصدر السابق ، ص ٤٤ - ٤٥ .

(٥) Habib K. Chiha : سوري الأصل . عاش في بغداد ، في النصف الثاني من القرن الماضي ، مدة أربعين سنة . انظر :

Chiha, op. cit., p. 3.

وانظر عنه أيضاً : رؤوف ، عماد عبد السلام (الدكتور) ، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني ، (بغداد ، ١٩٨٣) ، ص ٢٥٦ .

أحداثاً مؤلمة ومتلاحقة لا يزال الناس يتذكرونها بألم كمذابح دمشق وجبل لبنان »[1] .

ومن ناحية أخرى ، فقد حظي اليهود والنصارى ، الذين كوّنوا أقليتي ولاية بغداد الدينيتين الرئيستين ، بمعاملة طيبة من قبل الدولة العثمانية ، حيث منحت رؤساءهم الدينيين والمدنيين سلطات واسعة في إدارة مؤسساتهم الدينية والخيرية والتعليمية[2] . وسمحت لهم بالتقاضي أمام هؤلاء الرؤساء ، وبالرجوع إليهم في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية[3] ، فكان لكل أقلية دينية سلطتان : دينية تسمى (المجلس الروحاني) ، ومدنية تدعى (المجلس الجسماني) ، تشرفان على المؤسسات الدينية والمدنية للأقلية[4] . ولعل الواجب الوحيد الذي كان يلقى على عاتق اليهود والنصارى هو قيامهم بدفع (الجزية) ، وهي مبلغ سنوي يسير يستوفى من الأفراد الذكور البالغين منهم[5] .

كما أكدت الدولة في مراسيمها الإصلاحية التي صدرت في عهد التنظيمات على مبدأ المساواة في معاملة رعاياها على اختلاف أديانهم وطوائفهم . فتناولت مواد تلك المراسيم ، خاصة مرسوم سنة ١٨٥٦ ، حقوق الأقليات الدينية وأقرت جميع الامتيازات السابقة التي منحت لها . وأكدت على مبدأ حرية الأديان والمذاهب وإجراء الطقوس الخاصة بها ، وحق بناء الكنائس

---

(١) Chiha, op. cit., p. 56.

(٢) معروف ، الأقلية اليهودية ، ص ٣٦ ، ٤١ .

(٣) معروف ، لمحات عن يهود العراق . . ، ص ٦٤ .

(٤) عبده ، علي إبراهيم (الدكتور) ، وخيرية قاسمية ، يهود البلاد العربية ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٤٩ .
غنيمة ، نزهة المشتاق . . ، ص ١٨٢ .

(٥) لمعرفة مقدار هذا المبلغ في أواسط القرن الماضي ، وفي السنوات الأولى من القرن الحالي ، انظر : لوريمر ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢٠١٧ .
الأرحيم ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

والمعابد والمدارس والمستشفيات الأهلية الطائفية ، وترميم القائم منها ، واشغال الوظائف الحكومية تبعاً لكفاءة الأشخاص لا لانتمائهم الديني أو المذهبي ، وحق تقاضي الأفراد غير المسلمين أمام رؤسائهم الروحيين ، وحق ترشيحهم لعضوية مجالس الولايات ، ومساواتهم مع المسلمين في جميع الحقوق والواجبات[1] .

وقد برّت الدولة بوعود المساواة التي قطعتها على نفسها ، فأشركت اليهود والنصارى في عضوية مجلس إدارة ولاية بغداد ، ومجالس إدارات الوحدات الإدارية التي عاش فيها هؤلاء . كما اختارت من بينهم أعضاء لمختلف محاكم الولاية[2] . ولم تمنع انخراطهم في سلك الوظائف الحكومية ، فكان هناك عدد ليس بالقليل من اليهود والمسحيين يعمل في دوائر الدولة في أواخر عهدها في الولاية[3] .

من جانب آخر ، انقسم سكان الولاية إلى : أهل مدن ، وعشائر . وكانت تلك العشائر تؤلف نسبة كبيرة من السكان ، بلغت سنة ١٩٠٥ (٦٣٪) ، في حين كانت نسبة سكان المدن لا تتجاوز ٣٧٪ إلى المجموع العام في السنة نفسها[4] . ومعظم العشائر كانت عشائر ريفية استقرت في الأراضي الزراعية واشتغلت بزراعتها ، في حين كان قسم قليل منها من العشائر البدوية التي اتجه بعضها ، بعد منتصف القرن الماضي ، نحو الاستقرار والعمل بالزراعة .

---

(١) انظر : فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ ـ ٢٦٠ .

(٢) انظر : سالنامات ولاية بغداد كافة .
غنيمة ، نزهة المشتاق . . ، ص ١٨٨ .

(٣) المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة جعفر الخياط ، (بيروت ، ١٩٧١) ، ص ٣٦ .
عبده ، المصدر السابق ، ص ٢٢٧ .

(٤) حسن ، محمد سلمان (الدكتور) ، التطور الاقتصادي في العراق ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ ، (بيروت ، ١٩٦٥) ، ص ٥٣ .

فقد كانت نسبة العشائر البدوية إلى عدد سكان الولاية سنة ١٨٦٧ (٢٣٪) ، انخفضت سنة ١٨٩٠ لتصل إلى ١١٪ ، ثم تراجعت في عام ١٩٠٥ إلى ٨٪ فقط . وقد صاحب ذلك الانخفاض في نسبة العشائر البدوية ارتفاع في نسبة العشائر الريفية إلى مجموع عدد السكان ، حيث كانت تلك النسبة ٣٥٪ في عام ١٨٦٧ ، ارتفعت إلى ٤٢٪ سنة ١٨٩٠ ، ثم إلى ٥٥٪ سنة ١٩٠٥[١] . وترجع تلك الزيادة في نسبة العشائر الريفية ، فيما يبدو ، إلى المحاولات التي كانت تبذلها الدولة لتوطين العشائر غير المستقرة ، وحملها على الاستقرار لتأمن غاراتها وعبثها بالأمن ، تلك المحاولات التي نتج عنها تحول بطيء لبعض العشائر البدوية نحو الاستقرار والتوطن كعشائر شمر والدليم وزبيد والجبور[٢] .

والعشائر التي كانت تنتشر في معظم أرجاء الولاية[٣] هي وحدات أصغر للقبائل الكبيرة ، حيث كانت القبيلة تنقسم إلى عدة عشائر ، يتراوح حجم العشيرة الواحدة منها بين عشرين ومائتي بيت[٤] . وهذه العشائر تنقسم إلى (بطون) ، والبطون بدورها تنقسم إلى (أفخاذ) . وفي الوقت الذي كان يرأس القبيلة فيه (شيخ المشايخ) ، كان هناك (شيخ) على رأس كل من العشيرة

---

(١) انظر : حسن : المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(٢) انظر : The Arab of Mesopotamia, pp. 3-4.

(٣) للتفاصيل عن العشائر الريفية والبدوية ومناطق انتشارها انظر :

العزاوي ، عباس ، عشائر العراق ، ج ٣ ، (بغداد ، ١٩٥٥) ، ج ٤ ، (بغداد ، ١٩٥٦) .

Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit.

الطاهر ، المصدر السابق (العشائر العراقية) .

الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق .

البرازي ، نوري خليل (الدكتور) ، البداوة والاستقرار في العراق ، (القاهرة ، ١٩٦٩) .

(٤) Jamali, op. cit., p. 27.

والبطن ، و (رئيس) لكل فخذ من الأفخاذ[1] . وعادة ما كان شيخ مشايخ القبيلة هو شيخ أقوى عشائرها[2] .

وقد تمتعت العشائر باستقلال ذاتي في إدارة شؤونها ، وانفردت بنوع خاص من التنظيم الاجتماعي والإداري ، والسياسي والقضائي والاقتصادي . فكان المجتمع العشائري يقوم على نوع من العلاقات والروابط الاجتماعية التي تستمد قوتها من وحدة الأصول العرقية لأبناء العشيرة ، حيث يعتقد هؤلاء بأنهم ينحدرون من جد أعلى واحد[3] ، فجمعت بينهم ، كأحفاد له ، (عصبية) القرابة أو وحدة الدم . ولم تقف تلك العلاقات الاجتماعية العشائرية عند حد عصبية القرابة ، بل تجاوزتها إلى أنواع أخرى من العصبيات كانت تحكم تلك العلاقات ، مثل عصبية التحالف العشائري بين عشيرتين أو أكثر ، وعصبية الجوار ، وعصبية التقاليد[4] . على أن هذه العلاقات والروابط الاجتماعية القائمة على أساس (العصبية) كانت تفرض التزامات معينة على أفراد العشيرة الواحدة ، كما أنهم ، في الوقت نفسه ، كانوا يتمتعون جميعاً بما تجلبه لهم من حقوق وامتيازات .

« وفي ظل العصبية لا يوجد حق فردي بالمعنى المألوف ، إنما الحقوق والواجبات هي ملك العصبية وحدها . يتجلى ذلك في الزواج ، والثأر ، والغزو ، والدخالة[5] ، والجِشَم[6] ، وغيرها من مظاهر المجتمع العشائري . وفي (العصبية) يدخل الأفراد في صلب ضمائرهم الشعور بالمسؤولية ،

---

(١) العطية ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٢) Jamali, op. cit., p. 27.

(٣) Ibid.

(٤) الطاهر ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٥) الدخالة : لجوء فرد أو عدة أفراد إلى عشيرة معينة للاحتماء بها .

(٦) الجِشَم : الغرامة التي تفرض ، حسب العرف العشائري ، على من يقوم بشتم أحد أفراد العشيرة ، أو يتفوه عنه بكلام فاحش .

والوازع الخلقي نحو العصبية ، ويستنكفون عن القيام بما يخالف العصبية ، فالعصبية إذن مصدر للمسؤولية المشتركة ، وأساس لكل فعالية موحدة ، ومتضامنة وجماعية . تستجيب العصبية لحاجات الأفراد ورغباتهم في الزواج ، والثأر ، والفصل[١] ، والنهوة[٢] والنخوة[٣] ، وغيرها . وتحمل العصبية الأفراد على التناصر ، والتعاضد في المدافعة والحماية والمقاتلة »[٤] .

وكانت التقاليد والأعراف العشائرية التي اصطلح عليها بـ (السواني)[٥] هي القوانين التي تحكم حياة أفراد العشيرة ، حيث كان يقضى بموجبها الجرائم والجنح[٦] ، ولها عند أبناء العشائر « نفوذ وسلطان يفوقان القانون في قوته ، والشرع في سطوته »[٧] . ولم تكن العشائر تخضع لقوانين الدولة إلا نادراً[٨] ، ذلك أن تلك الأعراف كانت أساس التقاضي عندها[٩] . وكان يقوم بدور

---

(١) الفصل : دية القتيل ، وغرامة إتلاف عضو من أعضاء الجسم حسب العرف العشائري .

(٢) النهوة : تمكن الشخص ، حسب الأعراف العشائرية ، من منع زواج إحدى بنات عمه من غيره .

(٣) النخوة : أن يهبّ شخص أو مجموعة أشخاص لمعاونة قريب لهم ونجدته عندما يستصرخهم دون تردد ودون معرفة الحادث وأسبابه .

(٤) الطاهر ، عبد الجليل (الدكتور) ، معرّب ، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ٥ .

(٥) جمع (سانية) ، ويراد بها (القاعدة) .

(٦) الشرقي ، المصدر السابق ، ص ١٢٠ .

(٧) العطية ، المصدر السابق ، ص ١١٣ .

(٨) الفياض ، عبد الله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، (بغداد ، ١٩٦٣) ، ص ٢٢١ .

(٩) للتفاصيل عن تقاليد وأعراف العشائر الريفية والبدوية انظر :

آل فرعون ، فريق المزهر ، القضاء العشائري ، (بغداد ، ١٩٤١) .

العزاوي ، عشائر العراق ، ج ٣ ، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧ .

البرازي ، المصدر السابق ، ص ٩٥ ـ ١٠٢ .

ويلاحظ أن كثيراً من تلك الأعراف كان يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، والقوانين الوضعية معاً .

القاضي شيخ العشيرة عند بعض العشائر ، ورجل يطلق عليه اسم (العارفة) عند بعضها الآخر ، وهو شخص ذو خبرة ودراية بأعراف العشائر ، ويتمتع بثقة واحترام أبنائها[1] .

وللكيان العشائري منطقة خاصة تسمى (الديرة) ، حيث تتحرك كل عشيرة في (ديرتها) بحرية ، وقد لا تسمح للعشائر الأخرى باجتيازها إلا باتفاق متبادل لأغراض السقي والعبور . وكان (شيخ العشيرة) على رأس ذلك الكيان ، وقائده الأعلى في السلم والحرب ، والمتحدث باسمه ، وحارس شرفه وهيبته . وسلطة الشيخ هي سلطة مطلقة من الناحية النظرية ، إلا أن أعماله وقراراته كان يحكمها في الواقع الرأي العام لأبناء عشيرته[2] . على أن الكيان العشائري كان له ، علاوة على ذلك ، نوع من التنظيم الاقتصادي ، حيث أن جميع العشائر الريفية كانت تقوم بزراعة المحاصيل التي تكفي لإعاشتها .

ويبدو أن ضعف سيطرة الدولة على المناطق العشائرية ، وتقادم أعراف ونظم العشائر ، قد رسخت الكيان الاجتماعي والسياسي شبه المستقل للعشيرة ، حيث لم يشعر أبناؤها على مر عهود طويلة بالحاجة إلى الخضوع لتنظيم إداري وسياسي آخر غير العشيرة ، فمنحوها اخلاصاً وولاء مطلقين .

ولترسيخ أركان الكيان المستقل ، أو شبه المستقل ، للعشيرة ، وحماية لها من سيطرة الدولة كانت بعض العشائر ترتبط مع بعضها الآخر بأواصر الصداقة ، وتعقد فيما بينها اتحاداً عشائرياً يتمتع بقوة كبيرة . فكان اتحاد (الخزاعل) ، واتحاد (زبيد) أقوى وأكبر اتحادين عشائريين في الولاية[3] . إلا أن العشائر في الوقت نفسه كانت كثيراً ما تتنازع فيما بينها لأسباب مختلفة تتعلق بتوزيع مياه السقي ، واختراق الأراضي دون إذن ، وإتلاف مزروعات

---

(١) Jamali, op. cit., p. 28.

(٢) Ibid., pp. 27-28.

الفياض ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٣) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.

عشيرة من قبل حيوانات عشيرة أخرى ، والاعتداء على الأشخاص أو الأعراض ، أو لأسباب أخرى غيرها يبدو كثير منها تافهاً[1] .

وكانت الحكومة العثمانية تشجع مثل تلك النزاعات ، وتشارك فيها أحياناً بالوقوف إلى جانب أحد طرفي النزاع[2] وذلك لاضعاف قوة العشائر ، ولتتمكن من بسط سيطرة ونفوذ أكبر عليها[3] ، وفي أحسن الأحوال كانت تقف في موقف المتفرج على تلك النزاعات والاقتتال بين العشائر[4] . ولكن العشائر أدركت ، فيما يبدو ، أغراض موقف الحكومة من النزاعات القائمة فيما بينها ، ولو في وقت متأخر من عهد العثمانيين في الولاية . ذلك أن علاقات بعضها بالبعض الآخر قد تحسن إبان الحرب العالمية الأولى على حساب نفوذ الحكومة وسيطرتها على المناطق العشائرية . ووقف ذلك التحسن في العلاقات سداً حائلاً دون تنفيذ السياسة الحكومية التي اعتادت أن تضرب عشيرة بأخرى[5] .

ومن الجدير بالذكر أن الاقتتال ، وتلك النزاعات المستمرة لم تقتصر على ما كان يدور بين العشائر وبعضها ، بل كان كثير من هذه العشائر في صراع دائم وقتال شبه مستمر مع قوات الحكومة ، لأسباب كثيرة مختلفة تتعلق بدفع الضرائب ، وعدم الاذعان لقوانين الدولة ، وقطع طرق المواصلات ، والإغارة على المدن ، وغيرها .

---

(١) انظر أمثلة لتلك النزاعات في : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٩٧ - ١٩٩ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٢) Sluglett, op. cit., p. 247.

(٣) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 83.

(٤) انظر : الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(٥) انظر : Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.

خامساً : التقسيمات الإدارية

أعادت الدولة العثمانية ، حينما أصدرت نظام الولايات سنة ١٨٦٤ ، ترتيب الوحدات الإدارية التي كانت تنقسم إليها رقعتها ، فشكلت بدلاً من (الإيالات) السابقة وحدات أكبر أطلق عليها « النظام » اسم (الولايات) . وشرعت بتطبيق ذلك « النظام » حال صدوره في بعض تلك الولايات التي بلغ عددها وفقاً للترتيب الجديد (٢٧) ولاية[١] ، وذلك لإصلاح وتنظيم الإدارة الحكومية فيها ، وإحكام قبضة الدولة وسيطرتها عليها .

وقد سبق القول أن هذا النظام طبق أول مرة في بعض ايالات البلقان ، وأحرز عند تطبيقه في ولاية (الطونة)[٢] على يد واليها مدحت باشا نجاحاً كبيراً مما شجع الدولة على تطبيقه في بقية ايالاتها شيئاً فشيئاً ، والعمل في الوقت نفسه على إدخال بعض التعديلات عليه ليكون أكثر ملائمة لأحوال أقاليمها المختلفة . وبالفعل فقد وجد هذا النظام طريقه للتطبيق في جميع ولايات الدولة بحلول عام ١٨٦٧ عدا ولايتي بغداد واليمن . وخرجت جهود تعديله إلى حيز التنفيذ بإصدار (نظام إدارة الولايات العمومية) سنة ١٨٧١[٣] .

إلا أن نظام الولايات لم يطلق في ولاية بغداد إلا في سنة ١٨٦٩ على يد الوالي مدحت باشا[٤] ، وذلك بعد أيام قليلة من وصوله إلى مركز الولاية[٥] .

---

(١) وكان عدد (الايالات) السابقة يتراوح بين ٣٢ و ٤٠ إيالة . راجع ص ٥٠ .

(٢) وهي أول ولاية تشكل لتجربة تطبيق النظام فيها .

(٣) راجع ص ٥١ .

(٤) مذكرات مدحت باشا ، تعريب يوسف كمال بك حتاتة ، (مصر ، بدون تاريخ) ، ص ١٦٧ .

(٥) وصل مدحت باشا إلى مدينة بغداد في ١٨ محرم ١٢٨٦ (٣٠ نيسان «أبريل» ١٨٦٩) . وفي ٥ صفر ١٢٨٦ (١٧ مايس «مايو» ١٨٦٩) وجه رسائل إلى القنصليات الأجنبية في مدينة بغداد يعلمها فيها بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية والتقسيمات الإدارية لولاية بغداد وفق نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ ، وذلك أسوة ـ كما جاء في نصوص تلك=

فقد نشرت جريدة الزوراء[1] بأن الولاية ، وفقاً لما ورد في نظام الولايات ، قد قسمت إلى عشرة سناجق ، هي :

١ ـ سنجق بغداد	٢ ـ سنجق شهرزور
٣ ـ سنجق السليمانية	٤ ـ سنجق الموصل
٥ ـ سنجق الدليم	٦ ـ سنجق كربلاء
٧ ـ سنجق الديوانية	٨ ـ سنجق البصرة
٩ ـ سنجق العمارة	١٠ ـ سنجق المنتفك

وذكرت الجريدة بأن هناك إجراءات تتخذ لتقسيم الأقضية والنواحي وتوزيعها على هذه السناجق . وبالفعل ، فقد صنفت بعض المدن في عهد مدحت باشا كأقضية ، وصنف بعضها الآخر كنواح[2] . وحدثت إبان مدة حكمة أيضاً بعض التغييرات التي تخص الوحدات الإدارية . فقد نقل مركز سنجق الديوانية بعد إعلان التشكيلات الإدارية الجديدة بوقت قصير من مدينة الديوانية إلى مدينة الحلة ، وأصبح السنجق يعرف بسنجق الحلة ، وتتبعه الديوانية كقضاء ملحق به[3] . كما ألغي سنجق الدليم بعد أواخر عام ١٨٧٠[4] ،

= الرسائل ـ بباقي ولايات الدولة التي طبق في جميعها ذلك النظام . وذكر في الرسائل تلك أن الولاية قسمت إلى تسعة سناجق بضمنها سنجق المركز (بغداد) .

انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١٣١ ـ ٢١٣٢ .

(١) العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ، ١٢٨٦ .

(٢) انظر : آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

وموسوعة العتبات ، ق الكاظمية ، ج ١ ، ص ٢٥٣ . ق سامراء ، ج ١ ، (بيروت ، بدون تاريخ) ، ص ٣٠٥ .

على أن تقسيم الولاية الإداري إلى سناجق وأقضية ونواح كان معمولاً به ، كما سبق ذكر ذلك ، قبل عهد مدحت باشا ، راجع ص ٧٨ .

(٣) الزوراء ، العدد ٨ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦ . العدد ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ .

(٤) أشارت إلى وجود هذا السنجق في أواخر سنة ١٨٧٠ جريدة الزوراء في عددها المرقم ٨٣ ، الصادر في ٩ رجب الفرد ١٢٨٧ ، الموافق للخامس من شهر تشرين الأول

وأصبح قضاء تابعاً لسنجق بغداد . وقد أضيف إلى سناجق الولاية سنجق جديد هو سنجق نجد ، وذلك في أعقاب نجاح حملة مدحت باشا في الإحساء ونجد ، وتمكنه من إخضاعها لسيطرة الدولة المباشرة ، وقيامه بتأسيس إدارة حكومية فيها أواخر عام ١٨٧١ . وكان هذا السنجق يتكون من أربعة أقضية : قطر والمبرز والقطيف والهفوف[١] .

ويلاحظ أن البصرة والموصل كانتا ، طبقاً لهذا التقسيم الجديد ، سنجقين تابعين لولاية بغداد . وقد سبق القول أن الموصل ظلت سنجقاً تابعاً لبغداد حتى انفصلت عنها في عام ١٨٧٩ ، وأصبحت ولاية قائمة بنفسها ، تابعة للباب العالي في استانبول مباشرة . أمّا البصرة فقد انفصلت عام ١٨٧٥ ، لكنها أعيدت في المدة ١٨٨٠ ـ ١٨٨٤ كسنجق تابع لولاية بغداد ، ثم ما لبثت أن استقلت ثانية في نهاية عام ١٨٨٤ مكونة ولاية تتبع استانبول مباشرة حتى انتهاء الحكم العثماني فيها سنة ١٩١٤ .

ومما هو جدير بالذكر أن بعض الباحثين أشار إلى أن التقسيم الإداري الذي جرى في أوائل عهد مدحت باشا جعل من الموصل ولاية مستقلة تتبعها عدة سناجق كسنجقي شهرزور والسليمانية ، وجعل من بغداد ولاية مستقلة أخرى تحوي عدة سناجق منها سنجق البصرة[٢] . بل ذهب أحدهم إلى أن ذلك التقسيم قد جعل من البصرة أيضاً ولاية منفصلة عن بغداد والموصل ، لتكون هناك ، وفقاً له ، ثلاث ولايات مستقلة عن بعضها ، هي : بغداد والموصل

= (أكتوبر) ١٨٧٠ . إلا أن (سالنامة الدولة العثمانية) الصادرة في السنة التالية (١٨٧١) لم تذكره ضمن سناجق الولاية . انظر :

سالنامة ٨٨ (١٢) ، دفعة ٢٦ ، استانبول ، دار الطباعة العامرة . ستكون الإشارة إليها ، وإلى جميع سالنامات الدولة ، فيما بعد بالرمز : س د ع .

(١) الزوراء ، العدد ٢٠٩ ، ٢١ شوال ١٢٨٨ .

(٢) انظر : نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٨ .

الارحيم ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٣) انظر : القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٨ ـ ١١٩ .

والبصرة[٤] . إلا أن ذلك كله مخالف للواقع فيما يبدو بدليل ما سبق نقله عن جريدة الزوراء ـ وهي مصدر أصلي ـ من أن ولاية بغداد قد قسمت إلى عشرة سناجق بضمنها الموصل والبصرة ، وبدليل ما ورد في مصادر أصلية أخرى ، وهي سالنامات الدولة العثمانية التي ذكرت بأن الموصل والبصرة كانتا سنجقين من سناجق ولاية بغداد سنة ١٨٦٩ والسنوات الخمس التالية لها[١] .

ومن الضروري أن نذكّر هنا بأن البحث يقتصر أساساً على تناول الإدارة الحكومية في ولاية بغداد ، ومن ثم فإن التعرض لذكر التقسيمات الإدارية سوف لا يتجاوز في تفصيلاته هذه الولاية التي كانت تتبعها عند انفصال الموصل والبصرة عنها وحتى نهاية الحكم العثماني فيها سنة ١٩١٧ ثلاثة سناجق فقط ، هي :

سنجق بغداد .
سنجق الديوانية .
سنجق كربلاء .

وقبل تناول التقسيمات الثانوية لهذه السناجق لا بد من إيضاح أمرين .

أولاهما : تنقّل مركز سنجق الديوانية في المدة ١٨٦٩ ـ ١٨٩٣ بين مدينتي الديوانية والحلة ، وتغيّر اسم السنجق وفقاً لاسم إحدى هاتين المدينتين حين يتخذ منها مركزاً له . فقد كان سنجق الديوانية ، ومركزه مدينة الديوانية ، أحد السناجق العشرة التي قسمت إليها ولاية بغداد في بداية عهد مدحت باشا . وقد سبق القول أن السنجق ما لبث أن اتخذ بعد مدة قصيرة من مدينة الحلة مركزاً له ، فأصبح يعرف

(١) انظر : س د ع ، دفعة (٢٤) ١٢٨٦ هـ ، ص ١٤٠ ـ ١٤١ ـ دفعة (٢٥) ١٢٨٧ هـ ، ص ١٥٥ ـ ١٥٦ . دفعة (٢٦) ١٢٨٨ هـ ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ . دفعة (٢٧) ١٢٨٩ هـ ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ . دفعة (٢٨) ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٧ . دفعة (٢٩) ١٢٩١ هـ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ .

بسنجق الحلة . ثم نقل مركز السنجق مرة أخرى في أوائل سنة ١٨٩٣[1] إلى مدينة الديوانية ، وعرف ، حتى نهاية الحكم العثماني ، بسنجق الديوانية .

وثانيهما : تقلص هذه السناجق الثلاث إلى سنجقين اثنين فقط في منتصف سبعينات القرن الماضي ، حيث أدمج عام ١٨٧٥ سنجق كربلاء بسنجق الديوانية ، الذي كان يسمى سنجق الحلة آنذاك ، وأصبحا سنجقاً واحداً ، هو سنجق الحلة . إلا أن ذلك الوضع لم يستمر طويلاً ، حيث أن سالنامة ولاية بغداد الصادرة سنة ١٨٨٢ أشارت إلى انفصالهما ، وأفادت بوجود سنجقين مستقلين عن بعضهما باسم الحلة وكربلاء[2] .

ومن ثم فإن ولاية بغداد كانت تتكون سنة ١٨٧٥ من سنجقين اثنين ، هما : سنجق بغداد ، وسنجق الحلة . وذلك عدا تلك السناجق التي كانت تتبع ولايتي الموصل والبصرة بعد انفصالهما عن بغداد .

وقد تألف سنجق بغداد من الأقضية والنواحي التالية :

١ ـ قضاء خراسان . . وتتبعه ناحيتا شربان والخالص .
٢ ـ قضاء خانقين . . وتتبعه ناحيتا بنكدرة وقزلرباط .
٣ ـ قضاء مندلي .
٤ ـ قضاء الكوت . . وتتبعه ناحية بدرة .
٥ ـ قضاء العزيزية .
٦ ـ قضاء الكاظمية .
٧ ـ قضاء سامْراء . . وتتبعه ناحيتا تكريت والدجيل .

---

(١) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ ـ ٢١٨ ، ٤١٢ .
الحلي ، يوسف كركوش ، مختصر تاريخ الحلة ، (صيدا ، ١٩٣٤) ، ص ٧٦ .
(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٨٤ ، ٩٠ .

٨ ـ قضاء الدليم . . وتتبعه ناحيتا هيت وكبيسة .
٩ ـ قضاء عنة . . وتتبعه نواحي القائم وحديثة وجبة آلوس .

أما سنجق الحلة ، فتألف من الأقضية والنواحي التالية :
١ ـ قضاء كربلاء . . وتتبعه نواحي : المسيب والرحالية والشفاتية (شفاثة) .
٢ ـ قضاء الهندية . . وتتبعه ناحيتا الكفل وطويريج .
٣ ـ قضاء السماوة . . وتتبعه ناحية أبو جوارير .
٤ ـ قضاء النجف . . وتتبعه ناحية الجعارة .
٥ ـ قضاء الشامية . . وتتبعه ناحية الشنافية .
٦ ـ قضاء الديوانية . . وتتبعه ناحيتا الدغارة والبدير[1] .

وفي منتصف عقد الثمانينات ، وبعد انفصال ولاية البصرة انفصالاً نهائياً عن ولاية بغداد سنة ١٨٨٤ ـ وكانت الموصل قد انفصلت مثل هذا الانفصال النهائي عن بغداد منذ عام ١٨٧٩ ـ كانت ولاية بغداد تتألف من السناجق والأقضية والنواحي التالية :

أ ـ **سنجق بغداد** : ويتألف من الأقضية والنواحي التالية :
١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه ناحيتا الأعظمية وديالي .
٢ ـ قضاء خراسان . . وتتبعه ناحيتا شربان والخالص .
٣ ـ قضاء خانقين . . وتتبعه ناحيتا بنكدرة وقزلرباط .
٤ ـ قضاء مندلي .
٥ ـ قضاء كوت الإمارة . . وتتبعه نواحي : فريبة وزرباطية وبدرة وجصان .
٦ ـ قضاء سامراء . . وتتبعه ناحية تكريت .
٧ ـ قضاء عنة . . وتتبعه نواحي : القائم وحديثة وجبة آلوس .
٨ ـ قضاء الكاظمية .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٢ ـ ٧٩ ، ١١٢ ـ ١١٨ .
آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

٩ ـ قضاء الدليم . . وتتبعه نواحي : هيت وكبيسة والصقلاوية .
١٠ ـ قضاء العزيزية . . وتتبعه ناحية سلمان باك أو (المهدية) .
١١ ـ قضاء الجزيرة ، ومركزه مدينة الصويرة ، وتتبعه ناحية البغيلة أو (بقيان) .

ب ـ **سنجق الحلة** : ويتألف من الأقضية والنواحي التالية :
١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه ناحية المدحتية .
٢ ـ قضاء السماوة . . وتتبعه ناحية الرمثية .
٣ ـ قضاء الشامية . . وتتبعه ناحية الشنافية .
٤ ـ قضاء الديوانية . . وتتبعه نواحي : الدغارة وعفك والبدير والفوار .

جـ ـ **سنجق كربلاء** : ويتألف من الأقضية والنواحي التالية :
١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه نواحي : المسيب والرحالية وشفاثه .
٢ ـ قضاء الرزازة .
٣ ـ قضاء الهندية . . وتتبعه ناحية الكفل .
٤ ـ قضاء النجف . . وتتبعه ناحيتا الكوفة والرحبة[١] .

وقد حفل عقد التسعينات من القرن الماضي بالعديد من الأحداث التي تخص التقسيمات الإدارية للولاية ، كان أبرزها نقل مركز سنجق الحلة إلى مدينة الديوانية سنة ١٨٩٣ ، وتبديل اسمه من سنجق الحلة إلى سنجق الديوانية . كما كان من بينها :

١ ـ تغيير اسم ناحية المدحتية ، وهي ناحية من نواحي الحلة ، إلى

---

(١) س و ب ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٣ ، ١٢١ ـ ١٣٥ ، ١٤٥ ـ ١٤٧ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٦١ ـ ١٦٤ . ١٣٠٢ هـ ، ص ٩٦ ـ ١١٠ ، ١١٩ ـ ١٢١ ، ١٢٥ .
١٣٠٣ هـ ، ص ٩٥ ـ ١٠٩ ، ١١٨ ـ ١٢٠ ، ١٣٢ ـ ١٣٥ .

(الممدوحية)[1] . أواخر سنة ١٨٩١[2] .

٢ ـ إلغاء ناحية البغيلة التابعة لقضاء الجزيرة في سنجق بغداد سنة ١٨٩١ ، واتخاذ (الاعيوج) ناحية بدلاً منها ، وجعل البغيلة قرية من قرى هذه الناحية[3] .

٣ ـ إحداث ناحية (خضر الدراجي) سنة ١٨٩١ ، وإلحاقها بقضاء السماوة[4] .

٤ ـ تحويل أربع قرى من قرى الحلة إلى نواح في أواخر سنة ١٨٩٤ ، وهي : بارمانة ، الخواص ، نهر الشاه ، المحاويل[5] .

٥ ـ نقل ناحية (الرحالية) سنة ١٨٩٥ من كربلاء إلى قضاء الدليم[6] .

٦ ـ إحداث ثلاث نواح سنة ١٨٩٦ ، وإلحاقها بقضاء الشامية ، وهي : الصلاحية ، هور الله ، غماس[7] .

٧ ـ فصل ناحية بدرة من قضاء كوت الإمارة التابع لسنجق بغداد ، وتكوين قضاء مستقل منها يتبع هذا السنجق أيضاً ، وإلحاق ناحيتي غريبة وجصان اللتين كانتا من نواحي قضاء كوت الإمارة بها ، وذلك في عام ١٨٩٦[8] .

ولكن التقسيمات الإدارية للولاية لم تتعرض منذ مطلع القرن الحالي

---

(١) لم يكن هناك فيما يبدو مبرر معقول لتغيير اسم الناحية سوى التخلص من اسم (مدحت) الذي تنسب إليه ، والسلطان عبد الحميد الثاني آنذاك في غاية الحنق على مدحت باشا ، رجل الدولة المعروف ووالي بغداد السابق ، الذي لقي حتفه عام ١٨٨٤ .

(٢) انظر : س وب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٤٢ . ١٣١٠ هـ ، ص ١٩٨ .

(٣) س وب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٩٦ .

(٤) انظر : س وب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٤٧ .

(٥) انظر : س وب ، ١٣١٢ هـ ، ص ٢٣٣ ـ ٢٣٤ . ١٣١٤ هـ ، ص ٣٠٦ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٢٤ .

(٦) انظر : س وب ، ١٣١٢ هـ ، ص ٢٢٣ . ١٣١٤ هـ ، ص ٢٧٧ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٢٤ .

(٧) انظر : س وب ، ١٣١٤ هـ ، ص ٣٤٩ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٨١ .

(٨) انظر : س وب ، ١٣١٢ هـ ، ص ٢١٤ . ١٣١٤ هـ ، ص ٢٧٤ .

وحتى نهاية الحكم العثماني إلا لبعض التعديلات اليسيرة التي كان منها : إلغاء ناحية الاعيوج التابعة لقضاء الجزيرة[1] . وإحداث نواح أخرى ، هي : ناحيتا دلي عباس وبلدروز اللتان ألحقتا بقضاء خراسان[2] ، وناحية الرشادي ، وتسمى أيضاً (الشوفة أو المليحة) ، وهي ملحقة بقضاء مركز سنجق الديوانية[3] . كما فصل قضاء عنة من ولاية بغداد في العهد الدستوري[4] . وألحق بمتصرفية دير الزور المستقلة التابعة لعاصمة الدولة العثمانية مباشرة[5] . ومن ثم فالتقسيمات الإدارية للولاية كانت آنذاك كالتالي :

أ ـ **سنجق بغداد** : ويتألف من عدة أقضية ونواح ، هي :

١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه ناحية الأعظمية .
٢ ـ قضاء الكاظمية .
٣ ـ قضاء سامراء . . وتتبعه ناحية تكريت .
٤ ـ قضاء خراسان . . وتتبعه نواحي : شهربان والخالص ودلي عباس وبلدروز .
٥ ـ قضاء خانقين . . وتتبعه ناحيتا بنكدرة وقزلرباط .
٦ ـ قضاء مندلي .
٧ ـ قضاء بدرة . . وتتبعه ناحيتا غربية وجصان .
٨ ـ قضاء كوت الإمارة .
٩ ـ قضاء العزيزية . . وتتبعه ناحية سلمان باك .
١٠ ـ قضاء الجزيرة .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٢١٦ .
(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٥٣ .
(٣) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .
(٤) يطلق على الفترة التي ابتدأت بإعادة إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ ، بجهود جمعية الإتحاد والترقي ، بـ (العهد الدستوري) .
(٥) Longrigg, op. cit., p. 48.

١١ ـ قضاء الدليم . . وتتبعه نواحي : هيت والفلوجة وكبيسة والرحالية .
١٢ ـ قضاء عنة . . وتتبعه نواحي : القائم وحديثة وجبة آلوس .

ب ـ سنجق كربلاء :

ويتألف من عدة أقضية ونواح ، هي :

١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه ناحيتا المسيب وشفاثة .
٢ ـ قضاء الهندية . . وتتبعه ناحية الكفل .
٣ ـ قضاء النجف . . وتتبعه نواحي : الكوفة والرحبة وهور الدخن .
٤ ـ الرزازة .

جـ ـ سنجق الديوانية : ويتألف من عدة أقضية ونواح ، هي :

١ ـ قضاء مركز السنجق . . وتتبعه نواحي : الدغارة والبدير وعفك والفوار .
٢ ـ قضاء الحلة . . وتتبعه نواحي : المحمودية وبارمانة ونهر الشاه والخواص والمحاويل .
٣ ـ قضاء الشامية . . وتتبعه نواحي : الشنافية وهور الله والصلاحية وغماس .
٤ ـ قضاء السماوة . . وتتبعه ناحيتا أبو جوارير (الرمثية) وخضر الدراجي[1] .

وهناك نواح لم تدرج ضمن وحدات الولاية الإدارية ، إذ أنها لم تكن تابعة للإدارة الحكومية لولاية بغداد ، بل كانت تخضع لـ (دائرة السنية) نظراً لوقوعها ضمن الأراضي الزراعية الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني ، التي كانت تدير شؤونها هذه الدائرة . وكانت دائرة السنية تتمتع باستقلال كامل عن الإدارة الحكومية ، حيث تقوم بتعيين المدراء والموظفين الإداريين لهذه النواحي التي كان منها :

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٨ هـ ، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٩ ـ ١٣٢٣ هـ ، ص ١٧٩ ـ ١٨١ . ١٣٢٥ هـ ، ص ١٥٣ ، ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

١ ـ ناحية نهر النيل في قضاء الحلة .
٢ ـ ناحية علاج في قضاء الحلة .
٣ ـ ناحية الجربوعية في قضاء الحلة .
٤ ـ ناحية الشافعية في قضاء الديوانية .
٥ ـ ناحية الجعارة في قضاء الشامية .
٦ ـ ناحية الخناق في قضاء السماوة[١] .

ومما هو جدير بالذكر أن الوحدات الإدارية ، بدء بالولاية وانتهاء بالناحية ، كانت تصنف إلى ثلاث درجات . فكانت ولاية بغداد من الدرجة الأولى . وكان سنجقا بغداد والديوانية سنجقين من الدرجة الأولى ، في الوقت الذي صنف فيه سنجق كربلاء كسنجق من سناجق الدرجة الثانية . أما الأقضية فكانت درجاتها كالتالي :

أقضية الدرجة الأولى	أقضية الدرجة الثانية	أقضية الدرجة الثالثة
خراسان	مندلي	الكاظمية
خانقين	كوت الإمارة	سامراء
الدليم	العزيزية	بدرة
الهندية	الجزيرة	عنة
النجف	السماوة	الرزازة
الحلة		
الشامية		

(١) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ١٤٥ ـ ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ .

وكانت درجات النواحي كما يلي :

نواحي الدرجة الأولى	نواحي الدرجة الثانية	نواحي الدرجة الثالثة
تكريت ، شفاثة	الأعظمية ، الخواص	كبيسة
شهربان ، الكوفة	غربية ، المحاويل	الرحالية
الخالص ، الدغارة	جصان ، الشنافية	جبة آلوس
بنكدرة ، البدير	هيت ، هور الله	حديثة
قزلرباط ، الممدوحية	الفلوجة ، الصلاحية	الكفل
سلمان بك ، خضر	القائم ، غماس	الرحبة(١)
الدراجي ، المسيب	هور الدخن ، أبو جوارير	
	بارمانة ، نهر الشاة	

ويبدو أن مساحة الوحدة الإدارية ، وكثافة سكانها ، وموقعها الجغرافي ، كانت من بين الضوابط التي صنفت بموجبها الواحدات الإدارية إلى درجات ثلاث . كما أن واحداً أو أكثر من تلك العوامل كان كافياً لنقل مركز الإدارة من مدينة لأخرى . فقد نقل مركز سنجق الحلة من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية سنة ١٨٩٣ لسببين رئيسيين هما : هجرة العشائر من المناطق المحيطة بالحلة آنذاك بسبب نقص مياه الفرات (فرع الحلة أو شط الحلة) ، وأهمية موقع الديوانية الجغرافي بسبب إحاطة المناطق المأهولة بالعشائر بها(٢) . وليس بخاف أن قرب الإدارة الحكومية من التجمعات السكانية كان أمراً ضرورياً في ذلك الوقت بسبب بطء وسائل النقل وبدائيتها .

كما أن مركز قضاء الشامية قد تنقّل بين عدة مدن خلال السنوات الواقعة

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٢١٦ ـ ٢١٧ . ١٣٢٥ هـ ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .
لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٣٦ ـ ١٠٣٩ .
(٢) العطية ، المصدر السابق ، ص ٦٨ ـ ٦٩ .

بين سنتي ١٨٦٩ و ١٩١٥ . فقد كانت مدينة الشنافية مركزاً لهذا القضاء سنة ١٨٦٩ ، ثم أصبحت أم البعرور مركزاً له سنة ١٨٧١ . وفي سنة ١٨٩٧ انتقل مركز القضاء إلى مدينة الحميدية ، وبعدها إلى مدينة (أبو صخير) سنة ١٩١٠ ، وعاد سنة ١٩١٥ إلى الحميدية ثانية . وكانت الاضطرابات التي تقع في تلك المناطق بسبب النزاعات المسلحة بين العشائر من بين الأسباب التي دعت إلى تنقل مركز قضاء الشامية من مدينة لأخرى[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن التعديلات التي كانت تجرى على الوحدات الإدارية ، كنقل مركز الوحدة من مدينة إلى مدينة أخرى كانت تقتضي صدور إرادة سلطانية بذلك[2] .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٩ ، ١٥٢ ـ ١٥٣ .
آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٢) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ ؛
العطية ، المصدر السابق ، ص ٦٩ .

الفصل الثاني

الجهاز الإداري

أولاً : مدحت باشا ودوره في إصلاح النظام الإداري

ولد مدحت باشا في الآستانة في شهر صفر من عام ١٢٣٨هـ[١] (١٨٢٢م) لأب من القضاة يدعى الحافظ محمد أشرف . وبعد أن أكمل تعليمه بدراسة اللغة العربية وحفظ القرآن الكريم ، وتعلم اللغة الفارسية ، والخط ، ومبادىء العلوم الأخرى على يد بعض علماء الدين ، انخرط في سلك الوظائف الحكومية[٢] ، فعين كاتباً في إحدى الدوائر الحكومية في العاصمة ، ثم عمل في مثل هذه الوظيفة في دمشق وقونية . وتدرّج في سلم الوظائف ، موثقاً أواصر علاقاته ببعض ذوي الشأن من رجال الدولة لتعهد إليه في عام ١٨٥٢ مهمة رئاسة لجنة تفتيشية في ايالتي دمشق وحلب ، فنجح في مهمته نجاحاً باهراً وحظي بتقدير واحترام رؤسائه . وتقلد بعد ذلك عدة وظائف في البلقان وبروسة ، قضى فيها جميع سنوات عقد الخمسينات[٣] .

---

(١) مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ٤ .
ومما يجدر ذكره أن مدحت باشا توفي في سجن مدينة الطائف مخنوقاً بأمر سري من السلطان عبد الحميد الثاني كما يقال ، وذلك في ١٨ رجب من سنة ١٣٠١ هـ .
انظر : العزاوي ، تاريخ العراق ، ج ٧ ، ص ٢٧١ . ويوافق تاريخ الوفاة الذي أورده العزاوي ١٤ مايس (مايو) سنة ١٨٨٤ م .

(٢) مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ٤ .
العزاوي ، تاريخ العراق... ، ج ٧ ، ص ١٦٥ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

وفي مطلع ستينات القرن الماضي برز اسم مدحت باشا كموظف قدير من موظفي الدولة في ايالاتها الأوروبية[1] ، فعين سنة ١٨٦١ في منصب باشا (نيش) ، فكان ذلك أول منصب لـه من هذا النوع[2] . وبعد أن استمر في وظيفته هذه زهاء ثلاثة أعوام ، استدعي من قبل الصدر الأعظم فؤاد باشا ليشاركه في وضع بنود (نظام الولايات) على ضوء تجاربه الناجحة في إدارة ايالة نيش . وقد نشر هذا النظام في أواخر سنة ١٨٦٤ ، وأرسل مدحت باشا ليتولى شؤون ولاية (الطونة) التي شكلت أوانية بعد صدور نظام الولايات ، ويقوم بتجربة تطبيقه فيها[3] .

وقد تمكن مدحت باشا من تطبيق النظام المذكور بنجاح تام في الولاية الجديدة التي تألفت من مجموع الايالات القديمة : سلسترة ، ويدين ، نيش . وكان وجوده في تلك المنطقة منذ عام ١٨٦١ كباشا لايالة نيش الملغاة أثر في نجاح تطبيق نظام الولايات في الطونة[4] . وقد استمر مدحت في منصبه كوال لولاية الطونة حتى أوائل سنة ١٨٦٨ . وعلى الرغم من قصر المدة التي قضاها هناك فإنه تمكن من إنجاز العديد من الأعمال الإصلاحية التي لم يشاهد مثيل لها في جميع أرجاء الدولة[5] . وغدت هذه الولاية أنموذجاً للإصلاح يحتذى به في الولايات الأخرى[6] ، وذلك ما شجع أولي الأمر في العاصمة على إدخال نظام الولايات في بقية ايالات الدولة ، وتطبيقه فيها بصورة تدريجية ، ثم العمل على تحسينه وإدخال التعديلات ، التي استوحيت من تلك الأعمال الإصلاحية لمدحت باشا في الطونة ، عليه[7] . وقد سبق القول أن جهود تعديل نظام

---

(١) رامزور ، آرنست أ . (الدكتور) ، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي ، (بيروت ، ١٩٦٠) ، ص ٤١ .

(٢) Davis on, op. cit, m o, 145.

(٣) مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

(٤) Lewis, op. cit., p. 384.

(٥) Davis on, op. cit., p. 152.

(٦) مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٧) Lewis, op. cit., p. 384.

الولايات لسنة ١٨٦٤ قد خرجت إلى حيز التنفيذ بإصدار الدولة لـ (نظام إدارة الولايات العمومية) سنة ١٨٧١

ويمكن إيجاز أعمال مدحت باشا في الطونة بما يلي :

أ ـ تنظيم الإدارة المدنية ، وتقسيم الولاية إلى وحدات إدارية هرمية وفقاً لما نص عليه نظام الولايات ، وتعيين رؤساء لتلك الوحدات من المسلمين والمسيحيين . وتشكيل مجالس إدارية ، بمشاركة الأهالي ، في جميع الوحدات الإدارية بدء بأصغرها ، وهي القرية ، وانتهاء بالولاية .

ب ـ تنظيم مالية الولاية وإصلاح إدارتها ، وتأسيس المصارف الزراعية التي كانت تقوم بتسليف المزارعين ، وقد أنشئت هذه المصارف في جميع أقضية الولاية تقريباً .

جـ ـ تشييد أبنية عامة للدوائر الحكومية .

د ـ إعادة الأمن إلى ربوع الولاية من خلال تنظيم قوة الضبطية (الأمن) ، وإشراك أبناء الولاية على اختلاف أديانهم وقومياتهم فيها ، وإصلاح السجون وإنشاء أبنية حديثة لها .

هـ ـ فتح وإصلاح عدد كبير من الطرق والجسور بغرض تنشيط التجارة والزراعة ، وتأسيس شركة عربات لنقل المسافرين والبضائع ، وشركة للبواخر النهرية تعمل في نهر الدانوب .

و ـ إحداث دوائر للبلدية ، وتشكيل مجالس بلديات في المدن .

ز ـ تشييد المستشفيات ، وفتح الملاجىء ومدارس (الصنائع) للأيتام وأبناء الفقراء .

حـ ـ إصدار جريدة باسم (الطونة) في مدينة روسجق مركز ولاية الطونة باللغتين التركية والبلغارية . وكانت هذه أول جريدة حكومية تصدر في ولايات الدولة العثمانية[١] .

ط ـ ونتيجة لجميع تلك الأعمال الإصلاحية ، فقد انتعشت الزراعة والتجارة ،

---

(١) Davis on, op. cit., p. 153.

وزادت موارد الولاية من (٢٦,٠٠٠) كيس إلى أكثر من (٣٠٠,٠٠٠) كيس سنوياً بعد إخراج نفقات المشاريع العامة منها[1] .

وفي أوائل عام ١٨٦٨ استدعي مدحت باشا إلى العاصمة ، وأسندت إليه رئاسة (مجلس شورى الدولة) الذي كان يضطلع بمهمة سن الأنظمة والقوانين ، وتدقيق المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ولوائح الامتيازات ، وتجرى فيه محاكمة كبار موظفي الدولة[2] . فقام خلال فترة رئاسته القصيرة لهذا المجلس ، التي لم تتعد شهوراً قلائل[3] ، بالعمل على تنظيم أعماله ، ووضع عدد من مشاريع الأنظمة والقوانين التي تتماشى مع سياسة الإصلاح التي كانت تنتهجها الدولة .

ولكن مدحت باشا لم يستمر في منصبه كرئيس لمجلس شورى الدولة طويلاً ، حيث اضطر لتقديم استقالته من هذا المنصب حسماً للخلافات التي نشبت بينه وبين الصدر الأعظم عالي باشا بعد وفاة فؤاد باشا ، الصدر السابق في شباط (فبراير) ١٨٦٩ . ثم عين بعد قبول استقالته مباشرة والياً على ولاية بغداد[4] . على أن هناك عدة أقوال تفسر أسباب تلك الخلافات ، منها :

---

(١) للتفاصيل عن أعمال مدحت باشا في ولاية الطونة انظر :
مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ ـ ١٤٦ .
الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٢٩ ـ ٣٠ .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .

Lewis, op. cit., p. 384.

(٢) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٤ .
(٤) صدرت الإرادة السلطانية بتعيين مدحت باشا والياً على بغداد في ٢ ذي القعدة ١٢٨٥ هـ ، (١٣ شباط ـ فبراير ـ ١٨٦٩ م) انظر :
الزوراء ، العدد ١ ، ٥ ربيع الأول ١٢٨٦ .
ونشرت خبر التعيين جريدة (الجوائب) الاستانبولية الأسبوعية في عددها المرقم ٣٧٧ الصادر في ٥ ذي القعدة ١٢٨٥ ـ ١٦ شباط ١٨٦٩ .

وصول مدحت باشا إلى مناصب رفيعة في الدولة جعلت منه منافساً بارزاً لعالي باشا ، بل عدّ أبرز منافس له[1] ، مما دعا الأخير إلى العمل على إعفائه من منصب رئاسة مجلس شورى الدولة وإقصائه عن العاصمة ، ويقال إن عالي باشا كان شديد الكراهية لمدحت منذ أمد بعيد ، إلا أنه لم يظهر ذلك في أيام فؤاد باشا ، صديق مدحت الحميم ، مجاملة له . وبعد وفاة هذا لم يتمكن عالي باشا من كبح جماح كراهته لمدحت ورؤيته إلى جانبه في العاصمة . ولعل تسرع مدحت باشا وعدم رجوعه إلى الباب العالي في بعض القرارات والتدابير التي كان يتخذها في مجلس الدولة كانت من بين الأسباب التي أوغرت صدر عالي باشا عليه[2] . ولم يكن تجاوز مدحت باشا ، فيما يبدو ، للباب العالي في اتخاذ تلك القرارات والتدابير إلا لاعتقاده بأهمية إصدارها في أسرع وقت ، وعدم ضرورة اطلاع الباب العالي عليها[3] .

وصل مدحت باشا إلى مدينة بغداد في ١٨ محرم ١٢٨٦هـ ـ ٣٠ نيسان (أبريل) ١٨٦٩[4] ، مصطحباً معه عدداً من الموظفين الذين اختارهم بنفسه لمساعدته في إدارة شؤون الولاية ، وإصلاح أوضاعها ، وإعادة ترتيب نظامها الإداري[5] . وقد شهدت ولاية بغداد إبان وجود مدحت باشا فيها تقدماً كبيراً في

---

(١) Davison, op. cit., p. 161.

(٢) Ibid., pp. 160, 243-244.

(٣) انظر بعض الأقوال والآراء الأخرى التي تتعلق بظروف استقالة مدحت باشا من رئاسة مجلس شورى الدولة وتعيينه والياً على ولاية بغداد ، في :
نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٣٥٥ .

(٤) لتفاصيل أكثر عن ثقافة مدحت باشا وتدرجه الوظيفي وحياته السياسية قبل أن يعين والياً على بغداد ، راجع :
Davison, op. cit., pp. 144-145, 151-159, 243-244.

(٥) بطي ، رفائيل ، الصحافة في العراق ، (القاهرة ، ١٩٥٥) ، ص ١١ ـ ١٢ .
Davison, op. cit., p. 161.
وانظر بعض هؤلاء الموظفين في :
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٨ .

المجالات كافة ، نظراً لما كان يتمتع به هذا الوالي من صدق وإخلاص وأمانة في أداء أعماله ، ودأب متواصل على انجازها ، فضلاً عن تلك القدرات الإدارية المتميزة والمواهب الشخصية المتعددة التي اتصف بها[1] . ولما كان عهده في ولاية بغداد يعتبر نقطة تحول في تاريخها العثماني ، نظراً لتلك الإنجازات والأعمال الإصلاحية التي قام بها ، فقد وصف مدحت باشا بأنه « أعظم وال عثماني أرسل إلى بغداد »[2] ، وأعظم الولاة العثمانيين في بغداد شهرة وأكثرهم نشاطاً[3] ، وأنه قد أنجز من الأعمال ما لم يتمكن أسلافه من باشوات الدولة العثمانية من إنجازه خلال قرون[4] ، وما لم يستطع هؤلاء الولاة من الذين أخلفوه من تحقيقه مجتمعين حتى نهاية العهد العثماني في الولاية[5] .

وقد شرع مدحت باشا في إدخال الإصلاحات في ولاية بغداد منذ أول يوم لوجوده فيها ، تلك الإصلاحات التي جاء بها عهد التنظيمات[6] ، وكانت مطبقة منذ مدة طويلة من الزمن في كثير من ولايات الدولة الأخرى[7] . وكانت إعادة تنظيم الإدارة الحكومية في مقدمة الأعمال الإصلاحية التي شرع بتنفيذها هذا الوالي ، فقام ، في أول عمل له ، بتطبيق نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ .

---

(١) انظر عنه : الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .
باتريك ، ماري ملز ، سلاطين بني عثمان الخمسة ، تعريب حنا غصن وآخرين ، (بيروت ، ١٩٣٣) ، ص ٥٦ .

(٢) Jamali, op. cit., p. 56.

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٧ .

(٤) عز الدين ، يوسف (الدكتور) ، الشعر العراقي ، أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر ، (القاهرة ، ١٩٧٧) ، ص ١٩ .

(٥) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .
الأثري ، محمد بهجة ، محمود شكري الآلوسي وآراؤه اللغوية ، (القاهرة ، ١٩٥٨) ، ص ١٢ .

(٦) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.

(٧) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

حيث قسّم الولاية إلى سناجق ، والسناجق إلى أقضية ، والأقضية إلى نـواح ، وذلك وفقاً للكيفية التي نص عليها ذلك النظام ، وقد استمر هـذا التقسيم إلى نهاية العهد العثماني في الولاية .

وقـام الـوالي بتعيين مـوظفين إداريين على رأس كـل وحـدة من تلك الـوحدات الإداريـة ، وأنشأ العـديد من الإدارات الحكـومية لاستكمـال شكل الجهاز الإداري الرسمي ، وعين لها الموظفين[١] ، وحـرص على أن يتقاضى جميع موظفي الدولة رواتبهم في مـواعيدهـا المقررة ، وأن لا يـوظف أحد من صنائع الوجهاء في الدوائر الرسمية[٢] . وشيد أبنية لعدد من دوائر الدولة[٣] .

والدوائر الحكومية التي قام بإنشائها هي : دائرة الطابو أو الدفتر الخاقاني (التسجيـل العقاري)[٤] ، وداثـرة النفوس[٥] (الأحـوال المـدنيـة) ، ودائـرة النافعة (الأشغال العامة)[٦] ، ودوائر بلدية في أهم مدن الولاية[٧] ، بالإضافة إلى تشكيله لمجلس المعارف[٨] . كما قام بإعادة تنظيم دوائر أخرى مثل الإدارة

---

(١) موسوعة العتبات ، قسم الكاظمية ، الجزء الأول ، ص ٢٥٣ .

(٢) البستاني ، سليمان ، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، (القـاهرة ، ١٩٠٨) ، ص ٦٦ .

(٣) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٥٥ .
الراوي ، طه ، بغداد مدينة السلام ، (دار المعارف ، مصر) ، ص ٦٦ .

(٤) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 267.

(٥) جـواد ، مصطفى (الـدكتور) ، دليـل خارطـة بغداد المفصـل في خطط بغـداد قديمـاً وحديثاً ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ٢٣١ .
الراوي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٦) انظر : الزوراء ، العدد ٨٨ ، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٧ . العدد ٩١ ، ٨ شعبان المعـظم ١٢٨٧ .

(٧) مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
زيـدان ، جرجي ، تـراجم مشاهيـر الشرق في القـرن التـاسـع عشـر ، ط ٣ ، ج ١ ، (مصر ، ١٩٢٢) ، ص ٢٤٤ .

(٨) Lewis, op. cit., p. 163.

النهرية التي كانت تعرف بـ (إدارة عمان ـ العثماني) ، ومحاكم الولاية[1] . وأعاد أيضاً تنظيم أعمال مجلس إدارة الولاية مؤكداً على أعضائه ضرورة قيامهم بأعمالهم وفق ما تمليه عليهم مصلحة الولاية العليا دون خوف أو مجاملة لأي أحد وإن كان هذا والي الولاية[2] . كذلك أنشأ مجالس إدارة في بقية الوحدات الإدارية وفقاً للترتيب الذي نص عليه نظام الولايات لسنة ١٨٦٤[3] .

وأدخل مدحت باشا نظام الولايات في تلك المناطق التي ضمها إلى ولاية بغداد إبان وجوده فيها ، كمشيخة المنتفق ، ومنطقة الإحساء ونجد وسواحل الخليج العربي . فقد أوجد ، في ٢٥ آب (اغسطس) بعد مرور ما يقرب من أربعة أشهر على وصوله إلى بغداد ، إدارة حكومية في المناطق التي كانت تخضع لمشيخة المنتفق عقب نجاحه في إلغاء هذه المشيخة ، وكوّن منها سنجقاً جديداً ضمه إلى سناجق الولاية باسم (سنجق المنتفق) . وكانت تلك الإدارة تتألف من متصرف ، وهو ناصر باشا السعدون شيخ المنتفق السابق ، ومعاون للمتصرف ، وقاض ، ومحاسب ، وعدد من الموظفين الإداريين الآخرين اللازمين لدوائر السنجق المختلفة . وبنيت مدينة جديدة سميت بـ (الناصرية) لتكون مركزاً للسنجق الذي ضمت إليه أربعة أقضية من بينها قضاءي (الشطرة) و (الجبيلية) ، وعين في كل منها (قائمقام)[4] .

---

(١) راسم ، أحمد ، عثمانلي تاريخي ، برنجي طبع ، دردنجي جلد ، (قسطنطينية ، ١٣٣٠ ـ ١٣٢٨) ، ص ٢١٩٩ .
فيضي ، سليمان ، في غمرة النضال ، (بغداد ، ١٩٥٢) ، ص ٥٩ ـ ٦٠ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٩ .

(٣) Davison, op. cit., p 163.

(٤) للتفاصيل : انظر : الزوراء ، العدد ٣٨ ، ٥ ذي الحجة ١٢٨٦ . العدد ٤٥ ، ٢ صفر الخير ١٢٨٧ .
سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٧٩ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٩٢ ـ ١٩٤ ، ١٩٦ ـ ١٩٧ ، ٢٣٦ ـ ٢٣٩ .

كما أشرف مدحت باشا بنفسه على تنظيم أمور الإدارة في الإحساء ونجد وسواحل الخليج العربي حينما وصلها في أواخر سنة ١٨٧١ عقب نجاح الحملة العسكرية التي أرسلها إلى هناك في إعادة تلك المناطق إلى قبضة الدولة العثمانية ، فكوّن سنجقاً جديداً تابعاً لولاية بغداد باسم (سنجق الإحساء) الذي ضم عدداً من النواحي والأقضية ، كناحيتي الجفر والمبرز التابعتين لمركز السنجق مباشرة، وقضاءي قطر والقطيف . وعين على رأس كل وحدة إدارية من وحدات السنجق ، بما فيها المركز ، موظف لإدارة شؤونها ، مع عدد آخر من الموظفين لتسيير أمور الدوائر الحكومية المختلفة فيها ، وذلك على النسق الذي كان متبعاً في بقية سناجق الولاية[1] . ومما يجدر ذكره أن سنجق الإحساء قد تبدل اسمه إلى سنجق نجد في أواخر سبعينات القرن الماضي ، وجرى تعديل على الأقضية والنواحي التابعة له[2] .

وقد دأب مدحت باشا على التجول في الولاية للوقوف بنفسه على سلامة تنفيذ مواد نظام الولايات ، وحسن سير وأداء الجهاز الإداري الحكومي لأعماله[3] ، وهو الشيء الذي كان يفعله أيضاً في ولاية الطونة . وقد اعتبر المشرعون من رجال الدولة في استانبول تلك الجولات التفتيشية لمدحت في ولايتي الطونة وبغداد عملاً أساسياً للولاة يفترض أن يقوم به كل وال في ولايته ، فأضافوه للتعديلات التي كانت تجرى على نظام الولايات لسنة ١٨٦٤ ، فأصبح مادة هامة من مواد (نظام إدارة الولايات العمومية) الذي نشر في سنة ١٨٧١[4] ، وجاء ليخرج تلك التعديلات إلى حيز الوجود .

---

(١) للتفاصيل انظر : الزوراء ، العدد ٢٠٩ ، ٢١ شوال ١٢٨٨ .
س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٥٩ ـ ٢٦٤ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .

(٤) انظر المادة السابعة من النظام المذكور في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٩ .
وانظر أيضاً : Davison, op. cit., p. 159.

كما كان الوالي يتحقق بنفسه ، أو بواسطة مندوب عنه ، من نزاهة موظفية ، ومدى كفاءتهم في أداء أعمالهم ، وبخاصة رؤساء الوحدات الإدارية كالمتصرفين والقائمقامين ومدراء النواحي ، ويقوم بعزل ومحاكمة كل من يثبت تقصيره في عمله ، أو اختلاسه ، أو تقاضيه الرشوة منهم . فقد عزل مدحت باشا ، وقدم للمحاكمة كلاً من متصرف كربلاء ومتصرف الديوانية ومتصرف البصرة لاختلاسهم وسوء إدارتهم . وأقال قائمقامي راوندوز وخراسان من وظيفتهما بسبب الاختلاس ، ومدير ناحية عنة لتقاضيه الرشوة ، وقدم هؤلاء للمحاكمة أيضاً . كما عزل وحوكم قاضي ناحية عنة لثبوت أخذ الرشوة عليه ، ومحاسب سنجق البصرة وأمين صندوقه لاختلاسهم الأموال العامة ، وثلاثة من أعضاء مجلس إدارة سنجق الديوانية بسبب سوء أعمالهم واستغلالهم لمناصبهم في تحقيق مصالح شخصية . وقد دأبت جريدة الزوراء على نشر أخبار إقالة ومحاكمة هؤلاء المختلسين والمرتشين والمهملين في أداء واجباتهم الرسمية ليكونوا عبرة لغيرهم من موظفي الدولة[1] .

ولغرض تدعيم أسس الإدارة الحكومية وأجهزتها، وتطبيق بقية أنظمة وإصلاحات عهد التنظيمات ، قام مدحت باشا بإخضاع العشائر الثائرة[2] ، كعشائر منطقة الهندية ، وعشائر عفك . وكتب له أن ينتصر على الأخيرة بعد تمرد كبير أعلنته ضد الحكومة بسبب الضرائب ، وقيامها بقتل متصرف سنجق الحلة الذي ذهب لجمع الضرائب المستحقة للدولة منها ، ذلك التمرد الذي

---

(١) انظر : العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .
العدد ٣ ، ١٩ ربيع الأول ١٢٨٦ .
العدد ٤ ، ٢٦ ربيع الأول ١٢٨٦ .
العدد ٨ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦ .
العدد ١٥ ، ١٥ جمادى الآخر ١٢٨٦ .
العدد ٢٥ ، ٢٦ شعبان المعظم ١٢٨٦ .
العدد ٣٥ ، ١٤ ذي القعدة ١٢٨٦ .

(٢) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٥٥ .

اضطر مدحت باشا إلى أن يقود ، لسحقه ، الجيش بنفسه[1] ، في واقعة عرفت بـ (واقعة الدغارة)[2] . أو (ذبحة المتصرف) كما كانت تطلق عليها العشائر[3] .

ولتحقيق الغرض نفسه حاول الوالي القضاء على الأعمال اللصوصية وقطع الطرق[4] ، واهتم بتأمين طرق المواصلات الداخلية والخارجية ، البرية منها والنهرية[5] . وعمل على توطين العشائر بتمليكها الأراضي الزراعية من خلال تطبيق قانون الأراضي ونظام الطابو الصادرين سنة ١٨٥٨[6] .

أما أعمال مدحت باشا الأخرى في ولاية بغداد ، فكان معظمها يدور حول هدف إصلاح الجهاز الإداري ومؤسساته ، وتطبيق الأنظمة والقوانين التي شرعت إبان فترة التنظيمات ، والخروج بالولاية ، بقدر المستطاع ، من عهد القرون الوسطى الذي كانت تعيش فيه قبل توليته عليها إلى عهد الرقي والتقدم الذي وصلت إليه آنذاك ليس فقط دول أوروبا ، بل حتى عاصمة الدولة العثمانية ، وعدد ليس بالقليل من ولاياتها العربية وغير العربية كولاية مصر ، وولايات الشام ، مع الفارق بين تقدم ورقي أوروبا وتقدم عاصمة الدولة العثمانية وبعض ولاياتها ـ ويمكن حصر أهم تلك الأعمال بما يلي :

---

(١) كان مدحت باشا والياً للولاية وقائداً للجيش السادس في الوقت نفسه .

(٢) راسم ، عثمانلي تاريخي ، دردنجي جلد ، ص ٢١٩٨ .
وللتفاصيل عنها انظر : الأعداد ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤ من جريدة الزوراء الصادرة في ٢٢ و ٢٩ جمادى الآخر و ٢٠ و ٢٧ رجب الفرد و ٥ و ١٩ شعبان المعظم من سنة ١٢٨٦ هـ .

(٣) البستاني ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٥١ ـ ٥٣ .

(٤) فيضي ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٥) نوار ، آل محمد ، ص ١٥٥ .

(٦) آمال سعد زغلول مصطفى ، تاريخ العراق السياسي ١٩١٧ ـ ١٩٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ ، ص ٩ . ويلاحظ أن الباحثة قد خلطت بين قانون الأراضي ونظام الطابو واعتبرتهما قانوناً واحداً أسمته « قانون إصلاح الأراضي الذي

أ ـ إصلاح النظام المالي والإدارة المالية للولاية ، وإلغاء بعض الرسوم والضرائب المحلية التي وصفت بأنها « معوقة ومضايقة »[١] ، مثل رسوم الاحتساب[٢] ، وضريبة الطالبية[٣] ، وخمس الحطب[٤] ، وروس البقر[٥] . كما أعلن مدحت باشا في شهر آب (اغسطس) ١٨٧٠ عن إعفاء بذور قصب السكر الواردة إلى الولاية من الرسم الجمركي بغرض تشجيع زراعة وإنتاج السكر[٦] .

ب ـ تقوية الجيش وتنظيمه[٧] ، وتطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية[٨]

= صدر في عام ١٨٥٨ وعرف باسم قانون الطابو » .

انظر أيضاً : Haider, Saleh, Land problems of Iraq, Unpublished Thesis, London University, 1942, pp. 556-660.

Quoted by Issawi, op. cit., p. 163.

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٨ .

(٢) راسم ، عثمانلي تاريخي ، دردنجي جلد ، ص ٢١٩٧ .

والاحتساب رسوم متنوعة منها الرسوم التي تؤخذ عند أبواب المدن على المنتجات التي تدخلها لتباع في أسواقها .

(٣) الطالبية : ضريبة تفرض على المراكب التي تعمل في الأنهار .

(٤) خمس الحطب : ضريبة على الوقود ، مثل الأخشاب والفحم ، الذي تأتي به وسائط النقل النهرية إلى المدن ، ومقدارها ٢٠٪ من القيمة .

(٥) روس البقر : ضريبة على الآلات التي تستعمل لرفع المياه من الأنهار والجداول إلى الأراضي الزراعية ، وتسمى في العراق بـ (النواعير) ، جمع (ناعور) .

انظر بخصوص هذه الرسوم والضرائب : لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٨ ـ ٢١١٩ .

ويلاحظ أن الإدارة الحكومية في الولاية قد عادت إلى استيفاء بعض هذه الضرائب والرسوم بعد نهاية عهد مدحت باشا .

(٦) حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٥٠ .

(٧) قام الوالي ببناء (ثكنة عسكرية) لوحدات الفيلق السادس . انظر :

جواد وسوسة ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٨) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٥٥ .

وقد واجه مدحت باشا صعوبات كبيرة حينما قرر أن يبدأ بتطبيق التجنيد الإجباري على أهالي مدينة بغداد ، فقد ثار هؤلاء بوجهه رافضين هذا الأمر ، ولم يتمكن الوالي من إخماد ثورتهم وسوق من أصابته (قرعة) التجنيد منهم إلى الخدمة العسكرية إلا بعد جهد ومشقة واستعانة بقوات الفيلق السادس(١) . وقد تمكن مدحت باشا بعد نجاحه في فرض قانون الخدمة العسكرية على أهالي مدينة بغداد من تطبيق هذا القانون في بقية أرجاء الولاية(٢) .

جـ ـ الاهتمام بطرق المواصلات ووسائطها ، حيث فتح مدحت باشا عدداً من الطرق البرية(٣) ، ونظم أعمال إدارة البواخر الحكومية التي عرفت بـ (الإدارة النهرية) ، وزاد من عدد بواخرها(٤) ، وأنشأ معملاً لإصلاحها في البصرة(٥) . وطهّر نهري دجلة والفرات(٦) . وكانت هذه البواخر في عهده تصل إلى موانىء الخليج العربي والبحر الأحمر وأوروبا .

د ـ إنشاء المدارس الحديثة ، مثل المدرسة الرشيدية المدنية ، والمدرسة الرشيدية العسكرية ومدرسة الصنائع ، وقد فتحت جميع هذه المدارس في مدينة بغداد . ومن الجدير بالذكر أن المدارس الرسمية الحديثة لم تؤسس في الولاية إلا في عهد مدحت باشا وبجهوده(٧) .

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ .

(٢) للتفاصيل انظر : الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٣) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٥٥ .
فيضي ، المصدر السابق ، ص ٦٠ .

(٤) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٦٥ .

(٥) Davis on, op. cit., p. 161.

(٦) انظر : الزوراء ، العدد ٢٥ ، ١٦ شعبان المعظم ١٢٨٦ .

(٧) للتفاصيل عن المدارس الحكومية الحديثة التي أنشئت في عهد مدحت باشا انظر :
رضا ، جميل موسى ، تاريخ التعليم في العراق منذ عهد الوالي مدحت باشا حتى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩ ـ ١٩١٨ ، رسالة ماجستير ، كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٦٧ ـ ٧٢ .

هـ ـ تأسيس أول مطبعة آلية في بغداد ، وإصدار أول صحيفة فيها باسم (الزوراء)[1] . وقد جاء تأسيس المطبعة في إطار تطبيق بنود نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ في ولاية بغداد ، حيث نصت المادة التاسعة منه على إنشاء مطبعة في مركز كل ولاية[2] .

و ـ بناء مستشفى عام في الجانب الغربي من مدينة بغداد (جانب الكرخ) عن طريق جمع التبرعات من الأهالي . وقد سمي المستشفى بـ (مستشفى الغرباء) ، وهيأ له الوالي الأطباء والأدوات اللازمة[3] .

ز ـ إقامة مصنع للنسيج لإنتاج الملابس والبطانيات لجنود الفيلق السادس ، سمي بـ (العباخانة)[4] .

حـ ـ ربط مدينة بغداد بضاحيتها قضاء الكاظمية بواسطة خط (للترام) الذي كانت تجره الخيول[5] .

ط ـ إنشاء صندوق (الأمنية) ، وهو مؤسسة مصرفية حكومية ، تقبل الودائع المالية وتمنح أصحابها فوائد محددة ، وتقوم بإقراض المزارعين وغيرهم بفائدة معينة أيضاً[6] .

ي ـ العناية بمدينة بغداد وبعض مدن الولاية الأخرى ، حيث عبّد أحد الشوارع الصغيرة في مدينة بغداد في عهد مدحت باشا[7] ، وأضيئت بعض

---

(١) بطي ، المصدر السابق ، ص ٩ ـ ١٠ .

Davison, op. cit., p. 161.

(٢) الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٣) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٧٤ .

جواد وسوسة ، المصدر السابق ، ص ٢٣١ .

(٤) راسم ، عثمانلي تاريخي ، دردنجي جلد ، ص ٢١٩٩ .

(٥) انظر : الزوراء ، العدد ٤٤ ، ٢٥ محرم الحرام ١٢٨٧ .

(٦) الزوراء ، العدد ٦ ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٨٦ .

الجوائب ، العدد ٥٦٣ ـ سلخ رمضان ١٢٨٨ ، ١٢ ديسمبر ـ كانون الأول ١٨٧١ .

(٧) العلاف ، المصدر السابق ، ص ١٤ .

شوارعها[١] ، وفتح الوالي فيها حديقة عامة عرفت بالحديقة الوطنية (ملّت باغجة سي) ، وجلب مضخة لتقوم برفع المياه من النهر وتوزيعها على بيوت المدينة[٢] . وفي إحدى جولاته التفتيشية التي زار فيها مدينة كربلاء ، أمر بتخطيط حي عصري جديد في هذه المدينة ، وصرف الأموال التي تتحصل من بيع قطع أرضه على تسوية وتنظيم طرقها[٣] .

ك ـ تمصير مدينتين في عهد مدحت باشا ، هما : الناصرية والرمادي[٤] .

ومن الجدير بالذكر أن المبالغ التي أنفقها مدحت باشا على الأعمال العامة التي أنجزها خلال مدة حكمه في الولاية قد قدرت بأكثر من ستة ملايين ليرة[٥] .

على أن هناك انتقادات عديدة وجهت إلى سياسة مدحت باشا وأعماله التي قام بها في ولاية بغداد ، كان منها القول بأن تصرفاته وأعماله كانت تتسم بالتسرع ، وإن بعض المشاريع التي أقدم على تنفيذها كانت سيئة التخطيط[٦] . كما ذهب بعض منتقديه إلى القول بأنه « كان يرتكب أخطاء كثيرة من جراء ثقافته الناقصة وشدة شغفه بالحضارة الأوروبية . . كان يعتبر الأوروبيين المثل الأعلى الذي يجب أن يهتدي به كل من يريد إصلاح بلاده من الشرقيين »[٧] ، وأنه « كان في بعض الأحيان كثير الثقة ، حتى الإفراط ، بكل

---

(١) Davison, op. cit., p. 161.

(٢) راسم ، عثمانلي تاريخي ، دردنجي جلد ، ص ٢١٩٩ .

(٣) الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .

(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٥) وهي تعادل آنذاك (١٣٨,٠٠٠,٠٠٠) فرنك فرنسي . انظر : Chiha, op. cit., p. 67-68.

(٦) انظر : Davison, op. cit., p. 162.

(٧) الوردي ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٦ .

ما يسمى تجديداً ، كما أنه كان يفضل في أحيان أخرى الأمور الخلابة على الأمور المعقولة »[1] .

والحق أن تلك الانتقادات كانت على جانب كبير من الصحة ، إن لم تكن صحيحة تمام الصحة ، ذلك أنه في الوقت الذي لا يتطرق الشك فيه إلى إخلاص مدحت باشا ، وأمانته وتفانيه في أداء الأعمال التي قام بها ، وحرصه على النهوض بمستوى الولاية ، فإن دلائل تسرعه في تصرفاته وأعماله ، وسوء تخطيط بعض المشاريع التي نفذها كانت في الوقت نفسه واضحة للمتتبع لتلك الأعمال والمشاريع وللمصير الذي آلت إليه بعد رحيله عن بغداد ، حيث توقف عدد منها ، وأهمل عدد آخر ، ولم يكتب لثالث النجاح المطلوب .

فقد توقفت الرحلات الخارجية لسفن الإدارة النهرية ، على سبيل المثال ، إلى موانىء الخليج العربي والبحر الأحمر ، وإلى استانبول والموانىء الأوروبية بعد مغادرة الوالي لبغداد ، لعدم توفر الوسائل اللازمة لهذه الإدارة فيما يبدو للقيام بتلك الرحلات . ولم تعمل مكائن تزويد مدينة بغداد بالمياه إلا في عام ١٨٨٠ . وأهملت المكائن والآلات التي جلبها لاستخراج البترول . ولم تحقق عملية هدم سور مدينة بغداد التي قام بها تلك النتائج المتوخاة منها، وهي الاستفادة من مبالغ بيع الأنقاض ، وتعمير عدد من الأبنية العامة من مواد البناء الناتجة من الهدم في الوقت نفسه ، فظل بعض الأبنية العامة تحت الإنشاء بعد انقضاء عهد مدحت باشا دون أن يكتمل بناؤه ، وبقيت أكوام الأنقاض الناتجة من هدم السور على حالها[2] .

كما لم يحقق قانون الأراضي الهدف من تطبيقه ، وهو تحسين حالة

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٢) انظر : المصدر نفسه .

وانظر أيضاً :

Longrigg, op. cit., p. 50.

Davison, op. cit., p. 162.

المزارعين ، ومحاولة توطين العشائر ، فلم يتمكن المزارع من تسديد ثمن الأرض التي كان يعمل بزراعتها لتسجل باسمه . فسجلت مساحات كبيرة من تلك الأراضي بأسماء شيوخ العشائر ووجهاء المدن وأغنيائها . وساعد على ذلك تفسخ الإدارة التي وجدت لتطبيق نظام الطابو ، ومهمتها تسجيل الأراضي باسم من يدفع ثمنها ، ذلك أن موظفي هذه الإدارة قد تواطأوا ، في كثير من الأحيان ، مع أولئك الراغبين باستملاك الأراضي الزراعية[1] . وعلى الرغم من محاولة مدحت باشا القضاء على الفساد والرشوة في أجهزة الإدارة الحكومية ، إلا أنه لم يتمكن من تحقيق هذا الأمر . ولم يقتصر على دائرة تسجيل الأراضي تلك ، بل عمّ جميع إدارات الحكومة وأجهزتها من بعده[2] .

وثمة انتقاد وجيه آخر يوجه إلى تصرفات مدحت باشا في ولاية بغداد ، وهو عدم عنايته بإشراك العراقيين في إدارة بلدهم ، فلم يكن ليسمح لهم ، في أفضل الأحوال ، إلا بتقلد الوظائف الصغيرة[3] . وتلك بلا شك عقبة في وجه تقدم الإدارة الحكومية وحسن أدائها لأعمالها ، تلك الإدارة التي ظلت تركية المضمون والشكل حتى نهاية العهد العثماني في الولاية .

ومما يجدر ذكره أن هناك نقد من نوع آخر لمدحت باشا ، مخالف للانتقادات السابقة ، فقد أشار مؤرخ عراقي عاش في النصف الثاني من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن إلى أن مدحت باشا قد أخرج الناس من « القيود الشرعية » الإسلامية ، وجرّأهم على انتهاكها ، وأنه « كان ذا دهاء أعظم من البلاء وفتك أشد من الوباء منهمكاً بالخمور ميالاً إلى الفجور ملتحفاً

---

(١) انظر : Ireland, op. cit., pp. 91-92.

Haider, op. cit., pp. 556-660. Quoted by Issawı, op. cit., p. 164.

Sluglett, op. cit., pp. 231-232.

(٢) انظر : الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٣) نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص ٤٤١ .

لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٧٥ .

ثوب الرياء متلوناً كالحرباء بينما هو في المسجد يتلو القرآن ويمنع المرأة عن سماع الوعظ في رمضان قائلاً أن حضورها في المساجد يقدح من غيرة الأماجد إذ يأمر النساء في حضور الحدائق والاختلاط بكل سافل فاسق . . »(١) . ويبدو أن هذا كان صحيحاً إلى حد بعيد لما عرف عن مدحت باشا من أفكار تحررية ، وميول إلى الحضارة المادية للغرب وشغف شديد بها(٢) .

وعلى الرغم من كل تلك الانتقادات التي وجهت إلى بعض تصرفات مدحت باشا وأعماله فإن من المؤكد أن هذا الوالي قد قام بإنجاز مشاريع وأعمال جليلة لم يتسن لغيره من الولاة القيام بمثلها ، وأن عهده كان يمثل نقطة تحول واضحة في تاريخ ولاية بغداد في العهد العثماني .

وقد حاول مدحت باشا أن يوفق بين الأعمال الإصلاحية والعمرانية التي قام بها وما تتطلبه من أموال للإنفاق عليها وبين طلبات استانبول المستمرة لمزيد من المال ، ولكنه لم ينجح في ذلك إلا لمدة قصيرة تمثل سنوات ولايته الثلاث التي قضاها في بغداد . فقد طلب الصدر الأعظم محمود نديم باشا ، الذي تولى الصدارة بعد وفاة عالي باشا ، من مدحت أن يزيد مبلغ الخمسين ألف كيس الذي كان يرسله سنوياً للعاصمة إلى (٧٤) ألف كيس ، وهذا يعني إلغاء بعض أعمال الإصلاح والتعمير في بغداد ، وتقليل نفقات الإدارة الحكومية ورواتب موظفيها مما يؤثر في حسن أدائها لأعمالها . ولم يوافق مدحت باشا على طلب الصدر الأعظم ، وقدم استقالته ، بعد فشل احتجاجاته البرقية على طلب نديم باشا ، فقبلت على الفور وغادر مدحت مدينة بغداد في ١٣ مايس (مايو) من عام ١٨٧٢ (٣) . على أن هناك من ذهب إلى القول بأن مدحت باشا

---

(١) الشافعي ، السيد عباس بن جواد بن رجب بن عبد الله البغدادي ، نيل المراد في أحوال العراق وبغداد ، (مخطوط) ، الورقتان ٢٨٥ ـ ٢٨٦ .

(٢) انظر ما ورد بهذا الخصوص في خطاب مدحت باشا الذي ألقاه عقب قراءة فرمان تنصيبه والياً على بغداد :
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٦٢ ـ ١٦٤ .

(٣) انظر : مذكرات مدحت باشا ، المصدر السابق ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .
=

قد عزل من منصبه ولم يأت تركه له عن طريق تقديم استقالته وقبول العاصمة لها[1] .

ثانياً : الجهاز الإداري في مركز الولاية

أ ـ الوالي :

يمثل منصب الوالي أكبر وأهم منصب في الجهاز الإداري الحكومي في ولاية بغداد . وهو منصب إداري وسياسي في الوقت نفسه ، حيث كان والي بغداد يمثل حكومة الدولة العثمانية في تعامله مع قناصل الدول الأجنبية ، ورعاياها ، وبقية بعثاتها الأخرى[2] .

ويعين الوالي بموجب (فرمان) سلطاني [3] ، فيأتي إلى الولاية حاملاً معه

= الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(١) الشافعي ، المصدر السابق ، الورقة ٢٨٦ .
الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢٠٧ .
ومما هو جدير بالذكر أن مدحت باشا قد تولى الصدارة العظمى في عهد السلطان عبد العزيز عقب عودته إلى الأستانة من بغداد وذلك في سنة ١٨٧٢ . وكان له دور بارز في إقصاء هذا السلطان عن منصبه وتعيين ابن أخيه مراد الخامس (٣٠ مايس « مايو » ـ ٣١ آب « أغسطس » ١٨٧٦) في مكانه . كما شارك أيضاً في تنصيب السلطان عبد الحميد الثاني بعد ثبوت مرض مراد الخامس وعجزه عن أداء واجباته . وكان له فضل صياغة الدستور العثماني وإعلانه في بداية عهد عبد الحميد الذي عينه صدراً أعظم ، ومن ثم والياً على سوريا ، وبعدها على أزمير ، وذلك ما كان شبه نفي بالنسبة له ، ثم قدمه للمحاكمة التي أدانته بالتخطيط والمشاركة في اغتيال السلطان عبد العزيز ـ والمعروف أن هذا السلطان قد انتحر ـ وسجن في الطائف ، وتوفي في سجنه عام ١٨٨٤ ، ويقال إنه خنق في السجن بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ .
وانظر أيضاً : المادة السادسة من نظام الولايات (١٨٦٤) في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ .

(٣) انظر المادة نفسها من النظام نفسه ، و

Longrigg, op. cit., p. 36.

هذا الفرمان ، أو يصل الفرمان إلى مركز الولاية بعد وصول الوالي إليها ، وذلك حينما يكون تعيينته قد تم وهو خارج العاصمة يباشر وظيفة في إحدى ولاياتها . وعادة ما كان يجرى استقبال رسمي للوالي عند مشارف مدينة بغداد ، يشارك فيه كبار موظفي الولاية ووجهاءها[1] . ثم يعين الوالي ، في أول عمل له ، موعداً لإجراء احتفال رسمي يقرأ فيه فرمان التولية ، حيث يقوم بقراءته أحد موظفي الولاية المعروفين بجرأتهم الأدبية ومقدرتهم على قراءة الخط الديواني الذي كانت تكتب به الفرامين السلطانية . وجرت العادة على دعوة أشراف مدينة بغداد وأعيانها وكبار موظفي الولاية المدنيين والعسكريين لحضور هذا الاحتفال بملابسهم وأوسمتهم الرسمية[٢] .

وكان الفرمان يبتدىء بمخاطبة الوالي بعبارات التعظيم والاحترام ، مثل : « يا أيها الدستور المكرم ، والمشير المفخم ، نظام العالم ، مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب ، متمم مهام الأنام بالرأي الصائب ، ممهد بنيان الدولة والاقبال ، مشيد أركان السعادة والإجلال ، المحفوف بصنوف عواطف الملك الأعلى . . »[٣] . أو « افتخار الأعالي والأعاظم ، مختار الأكابر والأفاخم ، مستجمع جميع المعالي والمكارم ، المختص بمزيد عناية الملك الدائم . . »[٤] . ثم يذكر الأوسمة والرتب التي حصل عليها الوالي ، ومنصبه

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٣٥ .

(٢) العباسي ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .

(٣) من فرمان الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٩ - ١٨٨١) ، والوالي محمد زكي باشا (١٩١٢ - ١٩١٣) ، راجعهما معربين في :
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٤١ - ٤٢ ، ٢٢٦ .
على أن مثل هذه العبارات قد تكررت في فرامين ولاة آخرين غيرهما .

(٤) من فرمان الوالي أبو بكر حازم (١٩٠٧) ، والوالي سليمان نظيف بك (١٩١٥) ، راجعهما معربين في :
العزاوي ، تاريخ العراق . . ج ٨ ، ص ١٥٣ ، ٢٧١ .
وتلك العبارات قد تكررت أيضاً في ف امين ولاة آخرين .

السابق ، والمنصب الجديد الذي عين فيه ، وهو والي ولاية بغداد ، أو والي ولاية بغداد وقائد الفيلق السادس بالنسبة للولاة الذين أنيط بهم المنصبان .

وتضمنت معظم فرامين الولاة بيان أهمية ولاية بغداد ، حيث وصفت بأنها « من أعظم القطع التي تتركب منها ممالك الدولة العلية المحروسة » ، وأن « أرضها وسعتها لها قابلية كلية لكل نوع من الإعمار والترقي » . وطلبت من الوالي أن يبذل غاية جهده في نظر « مصالح العباد والسكنة وتمشيتها توفيقاً على الشرع الشريف و . . . . في تزايد معمورية الولاية وثروتها وفي حصول رفاه كافة السكنة والعشائر ودوام راحتها وأمنيتها واستحصال الأسباب الموجبة لتوسيع دائرة الزراعة وترقي الحرف والصنائع . . وتأليف العشائر والعربان والأهالي الساكنة داخل الولاية وبقائهم بحسن امتزاج البعض مع البعض وإشغالهم بحراثتهم وزراعتهم وأن لا يتعدى أحدهم على الآخر وعدم التجاسر منهم على حوق الغير . . . و . . . الاهتمام والدقة في معاملة تبعة جارتنا دولة إيران . . وفي حق المقيمين والذين يغدون ويرحون منها إلى تلك الحوالي من المترددين والزوار تطبيقاً على العقود المرعية بين الطرفين الجارية تيمناً بالصداقة والمصافاة بين الدولتين . . . »(١) .

وفي الوقت الذي دأبت فيه معظم الفرامين على ذكر مثل تلك الأمور ، فطلبت من الوالي العمل على ترقي وازدهار الولاية واستتباب الأمن فيها والمحافظة على العلاقات الودية للدولة مع إيران ، فإن فرامين بعض الولاة تضمنت توجيهات أخرى للوالي تتعلق ، على سبيل المثال ، ب :

١ ـ إصلاح الجهاز القضائي وذلك بأن ترى وتسوى « بالسرعة الدعاوى الحقوقية على العموم من طرف جميع المأمورين وخصوصاً مأموري المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية . . »(٢) .

---

(١) فرمان تولية رديف باشا (١٨٧٣ ـ ١٨٧٥) ، العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) فرمان الوالي عبد الرحمن باشا (١٨٧٥ ـ ١٨٧٧) . العزاوي ، تاريخ العراق ، ج ٨ ، ص ٢٩ .

٢ ـ خروج الوالي في جولات تفتيشية داخل الولاية « عند اللزوم »[١] .
٣ ـ تنسيق وإصلاح الفيلق السادس ، بالنسبة للولاة الذين أنيطت بهم مهمة قيادته أيضاً ، وذلك بتفحص « أحوال أركان وأمراء وضباط الفيلق » وعزل غير الكفوء منهم .
٤ ـ إصلاح الجهاز الإداري المدني ، وعزل الموظفين الفاسدين وغير الأكفاء[٢] ، وتوظيف آخرين بدلاً منهم وإخبار دوائر العاصمة المختصة بذلك[٣] .
٥ ـ الإشراف على ولايتي الموصل والبصرة في الأمور العسكرية والأمنية .
٦ ـ « تنسيق قوات الجندرمة (الأمن) . . . وإصلاح شؤونها »[٤] .
٧ ـ إصلاح الطرق وتطهير الأنهار[٥] .

وبعد قراءة الفرمان يقوم الوالي بلقاء خطاب يوضح فيه عزمه على تنفيذ ما ورد في الفرمان ، إذ أن « كل ما أمر به أمير المؤمنين فهو واجب الامتثال ودليل سبيل الرشد والهدى . وبالطاعة صلاح الدين والدنيا »[٦] . ويحث فيه موظفي الدولة في الولاية ، ومواطنيها على مساعدته لإنجاز تلك الواجبات والأعمال التي أمر بها السلطان . وتوعد بعض الولاة بـ « مجازاة من يأتي بحركة تخالف المنافع العامة والوطنية » من الموظفين والمواطنين[٧] . وقد يتطرق الوالي في خطابه إلى تذكير العراقيين بماضيهم المجيد حاثاً إياهم على العمل للنهوض ببلادهم[٨] . ويتناول في بعض الأحيان توضيح سياسة الدولة الخارجية

---

(١) فرمان الوالي أبو بكر حازم . المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .
(٢) فرمان الوالي حسين ناظم باشا . المصدر نفسه ، ص ١٩١ .
(٣) فرمان الوالي جمال بك (١٩١١ ـ ١٩١٢) . المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .
(٤) فرماناً حسين ناظم باشا وجمال بك . المصدر نفسه ، ص ١٩١ ، ٢١٠ .
(٥) فرمان الوالي محمد زكي باشا . المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
(٦) خطاب الوالي سري باشا (١٨٩٠ ـ ١٨٩١) . المصدر نفسه ، ص ٩٧ .
(٧) خطاب الوالي محمد زكي باشا . المصدر نفسه ، ص ٢٢٩ .
(٨) خطاب الوالي جمال بك ، المصدر نفسه ، ص ٢١٢ ـ ٢١٣ .

والداخلية وخططها لإصلاح وتقدم البلاد بصورة عامة ، وولاية بغداد بصورة خاصة[1] .

ويعقب خطاب الوالي دعاء يقرأ من قبل المفتي أو القاضي أو أحد موظفي المحاكم الشرعية أو الأوقاف ، ليردد الحضور وراء تلك الدعوات بطول عمر السلطان وحياة الدولة[2] .

وفي بعض الأحيان كان الوالي يقوم ، بعد الانتهاء من الاحتفال بقراءة الفرمان والخطاب والدعاء ، بإرسال برقية إلى العاصمة يضمنها وصوله إلى بغداد ، وشروعه بتنفيذ الأعمال والواجبات التي كلف بها ، وعزمه الأكيد على إنجازها بأحسن وجه . ويبعث أيضاً إلى رؤساء الوحدات الإدارية في الولاية بصورة من فرمان توليته مع كتاب يخبرهم فيه بأن أمور الولاية قد عهدت إليه ، وأنه مطالب من قبل السلطان بتنفيذ العديد من الأعمال ، ويجب عليهم بدورهم مساندته في تحقيق رغبات السلطان وذلك من خلال أدائهم لأعمالهم على الوجه الأكمل[3] .

وقد اصطحب عدد قليل من الولاة بعض الموظفين ، من المدنيين والعسكريين ، معه حين قدومه إلى بغداد وذلك لمساعدته في إدارة الولاية . فاستقدم مدحت باشا معه عدداً من هؤلاء كان بينهم صحفي ومهندس وفني في شؤون الطباعة[4] . وجاء الوالي حسين ناظم باشا ومعه بعض العسكريين الذين يعتمد عليهم ، ويثق بإخلاصهم ، فعين منهم متصرفاً لسنجق الديوانية[5] ، وقائداً للجيش في ولاية البصرة التي كانت تتبع ولاية بغداد من الناحية العسكرية

---

(١) خطاب الوالي حسين جلال بك (١٩١٣) . الزوراء ، العدد ٢٤١٨ ، ٧ شعبان المعظم ١٣٣١ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٣٠ ، ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٨٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٧ .

(٤) بطي ، المصدر السابق ، ص ١١ .

(٥) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٠ .

حيث تقع ضمن نطاق أعمال الفيلق السادس ، وقائداً للجندرمة[1] . وقلد بعضهم وظائف إدارية في سنجق كربلاء وغيره من وحدات الولاية الإدارية[2] .

وكان والي بغداد مرتبطاً بنظارة الداخلية من الناحية الإدارية ، إلا أنه كان يستطيع الاتصال ببقية النظارات في الشؤون التي تتعلق بدوائرها في الولاية[3] . وهو مسؤول مسؤولية مباشرة تجاه الحكومة المركزية في استانبول[4] ، بصفته رئيساً للإدارة العامة في الولاية[5] .

ومهام الوالي ، كما حددها نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ ، تنحصر في :

١ ـ تنفيذ جميع أوامر الدولة وتطبيق قوانينها في الولاية ، والإشراف على جميع دوائر الولاية المدنية والمالية والأمنية .
٢ ـ رئاسة مجلس إدارة الولاية .
٣ ـ الإشراف على إدارة الضابطة (الأمن) .
٤ ـ تنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم الولاية[6] .

إلا أن (نظام إدارة الولايات العمومية) الصادر سنة ١٨٧١ قد تناول مهام وواجبات الوالي بصورة أكثر تفصيلاً ، فقسمها إلى خمسة أقسام رئيسية ، وهي :

---

(١) فيضي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ .
(٢) العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .
(٣) السكري ، محمد أمين صوفي ، سمير الليالي ، الجزء الثاني ، ط ٢ ، (طرابلس الشام ، ١٣٢٨ هجرية) ، ص ٢١٩ .
(٤) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.
Mansfield, Peter, The Ottoman Empire and its Successors, (New York, 1973), p. 15.
(٥) Zeine, op. cit., p. 23.
(٦) انظر المواد :(٦) (١٣) (١٥) (٢١) من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ .

القسم الأول (في الأمور الملكية) : وتناولت مهام الوالي في هذا القسم ثلاث مواد من مواد النظام ، تفرعت أولاها إلى سبعة فروع ، هي :

١ ـ تنفيذ قوانين وأنظمة الدولة .
٢ ـ تنفيذ التعليمات التحريرية الصادرة من مركز الدولة إليه .
٣ ـ مراقبة أعمال متصرفي السناجق ، ورؤساء الدوائر الحكومية في مركز الولاية ، واتخاذ التدابير اللازمة لعزل من يثبت تقصيره في أداء واجبه منهم .
٤ ـ تقديم متصرفي السناجق ورؤساء الدوائر الحكومية المعزولين بسبب « جناية أو جنحة » إلى المحاكم .
٥ ـ تدارك وتصحيح الأخطاء التي لا تستوجب عزل متصرفي السناجق ، ورؤساء الدوائر الحكومية حينما يرتكبها هؤلاء .
٦ ـ للوالي حق تعيين الموظفين الذين يأتون ، من حيث الدرجة ، بعد المتصرفين ورؤساء دوائر مركز الولاية .
٧ ـ ومن واجبات الوالي تحديد مواعيد انعقاد مجلس إدارة الولاية ومجالس إدارة وحداتها الأخرى[١] .

أما المادة الثانية في هذا القسم ، فقد نصت على ضرورة قيام الوالي بأخذ موافقة الباب العالي في الأمور الهامة التي لم تذكر ضمن وظائفه وواجباته ، وذلك من خلال تحريره لـ « أوراق مطالعة » يضمنها الأسباب الموجبة لرأيه في الأمر المعروض . ولكنه منح في الوقت نفسه إمكانية البت في « الأمور الاعتيادية » دون الرجوع إلى الباب العالي[٢] .

وأوجبت المادة الثالثة من هذا القسم على الولاة أن يخرجوا في جولات تفتيشية داخل ولايتهم « مرة أو مرتين في السنة بحيث لا تتجاوز مدة تفتيش دائرة الولاية في كل مرة أكثر من ثلاثة شهور . . أما إذا ألجأتهم بعض الوقائع المهمة

(١) انظر المادة الخامسة من هذا النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٨ .
(٢) انظر المادة السادسة ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٩ .

ورأوا لزوماً إلى التفتيش بصورة فوق العادة فيكون ذلك قضية مستثناة من قيود المدة إنما عندما تقع هكذا حالة يخبرون الباب العالي عقب إجرائها عن درجة لزومها وأهميتها »[١] .

القسم الثاني (في الأمور المالية) : وأوجبت مواد هذا القسم الثلاث على الولاة أن يقدموا لنظارة المالية الميزانية السنوية للولاية متضمنة وارداتها ومصروفاتها وأن يكونوا مسؤولين تجاهها عن أوجه إنفاق المصروفات ، وعن موظفي الواردات المالية . وأعطت للوالي صلاحية البت في التعديلات الجزئية التي يجريها مجلس إدارة الولاية على بعض الضرائب بشرط إخبار نظارة المالية بذلك . ولكن قيدت الوالي بضرورة أخذ موافقة العاصمة على التغييرات الجذرية التي يرام إدخالها على ضريبة من الضرائب العامة ، أو التنازل عن جزء من أموال الضرائب المستحقة أو كلها . كما أوجبت عليه أخذ الموافقة الرسمية على صرف الأموال العامة على الأعمال والمشاريع التي تحتاج إلى « مصروف كلي أوجزئي خارج المبالغ المخصصة لكل ولاية »[٢] .

القسم الثالث (في أمور المعارف والمواد النافعة) : وقد نصت المادة الحادية عشرة التي تتطرق إلى واجبات الولاة فيما يخص التعليم والأشغال العامة والتجارة والزراعة والصناعة والصحة ، وغيرها على ما يلي : « استحصال وسائل ترقي التعليم والتربية العمومية والتجارة والزراعة والصنائع داخل الولاية وإنشاء الطرق العامة وتعميرها وتأسيس المين (كذا . ويراد بها الموانىء) والأرصفة وتنظيمها في المواقع الساحلية وفتح الجداول وتطهير الأنهار والبحيرات ومحافظة الصحة العمومية وتعمير الأراضي المعطلة وتحقيق أحوال المملكة وجمعها وتدوينها حسب قاعدة الاستقصاء وإحداث صناديق للمنافع العمومية والاعتبار والإدخار وفتح بيوت للصحة وللشركات وللمعامل وتكثير منافع المعادن والأحراش والمحافظة على ذلك جميعه محول إلى الولاة في

---

(١) انظر المادة السابعة ، المصدر والصفحة أنفسهما .

(٢) انظر المواد (٨) (٩) (١٠) ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٩ .

الدرجة الأولى بموجب نظاماته الخصوصية وإيفاء كل واحدة من هذه الوظائف يحال إلى الدوائر والإدارات المتعلقة بها في الدرجة الثانية »[1] .

القسم الرابع (في أمور الضابطة) ـ الأمن ـ : ويتناول واجبات الوالي في أمور الأمن ، حيث اعتبرته المادة الثانية عشرة مسؤولاً عن استتباب الأمن العام في الولاية ، وأعطته صلاحية استخدام قوة الضابطة والإشراف على إدارتها[2] . أما المادة الثالثة عشرة من هذا القسم ، فقد ألزمت الوالي بإخبار الباب العالي عن تفاصيل أية حركة تمرد أو عصيان تحدث في الولاية ، وانتظار تعليماته لمعالجتها ، إلا أنها خولته بالتصرف وفقاً لما يراه مناسباً في الحالات التي لا تحتمل الانتظار ، وأعطته حرية صرف الأموال اللازمة لعلاج تلك الحالات دون التقيد بنص المادة العاشرة التي وضعت قيوداً على صرف الأموال العامة[3] . والمادة الأخيرة من هذا القسم ، وهي المادة الرابعة عشرة ، منحت الوالي حق استخدام قوات الجيش التي ترابط في ولايته لقمع حركات التمرد والعصيان التي لا تتمكن منها قوات (الضابطة) ، وذلك بعد توضيح الأسباب الموجبة لذلك بكتاب رسمي يوجه لقائد تلك القوات[4] .

القسم الخامس (في إجراءات الأمور الجزائية والحقوقية) : ويتناول في مادتين تخويل الوالي سلطة تنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم الولاية في القضايا الاعتيادية ، وإخبار الباب العالي بالتنفيذ في القضايا التي تتطلب موافقته ولكنها لا تحتمل التأخير لحين وصول هذه الموافقة على تنفيذها ، مع إعلام العاصمة بالأسباب الموجبة التي دعت إلى سرعة التنفيذ[5] .

وقد امتد العمل بـ (نظام إدارة الولايات العمومية) في ولاية بغداد منذ

---

(١) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٠ .

(٢) المصدر والصفحة أنفسهما .

(٣) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٠ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤٠٠ ـ ٤٠١ .

(٥) انظر المادتين (١٥) (١٦) ، المصدر نفسه ، ص ٤٠١ .

صدوره في سنة ١٨٧١ ، حتى نهاية العهد العثماني في الولاية تقريباً ، ذلك أن قانون الولايات الصادر في ١٧ ربيع الآخر ١٣٣١ هـ - ٢٦ آذار (مارس) ١٩١٣[1] لم يجد الفرصة الكافية لتطبيقه في ولاية بغداد إلا بشكل جزئي وفي بعض جوانبه دون بعضها الآخر ، وذلك بسبب ظروف اندلاع الحرب العالمية الأولى ، ومشاركة الدولة العثمانية فيها بعد وقت قصير من نشوبها ، ومهاجمة القوات البريطانية لولاية البصرة واحتلال مركز الولاية في أواخر عام ١٩١٤ ، وامتداد المعارك بين البريطانيين والعثمانيين إلى أراضي ولاية بغداد منذ منتصف سنة ١٩١٥ وما صاحب ذلك كله من أوضاع استثنائية .

ومن الجدير بالذكر أن قانون ولايات سنة ١٩١٣ قد زاد من صلاحيات الوالي ، واعتبره وكيلاً وممثلاً لكل نظارة[2] ، حيث تقوم كل نظارة من نظارات الحكومة المركزية بإبلاغه بالأنظمة والقوانين الخاصة بها ليقوم رؤساء دوائرها في الولاية بمراجعته للاطلاع عليها وتنفيذ ما يأمر به الوالي بشأن تطبيقها[3] . ونصت المادة (٢٣) من القانون المذكور على « أن جميع دوائر الولاية وشعبها هي تحت تفتيش ونظارة الوالي »[4] . وأوجب هذا القانون على قادة فيالق الجيش الانقياد التام لأوامر الولاة وتحريك قواتهم حالما يطلب هؤلاء منهم ذلك بدون تأخير[5] .

وخول الوالي حق منح الامتيازات للشركات والأفراد بخصوص إنشاء خطوط (الترام) ، وإسالة مياه الشرب ، وتشغيل عربات نقل المسافرين ، وتعمير الأراضي الزراعية ، وغيرها[6] . كما منح القانون الوالي سلطة إعلان

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٦٧ .

Lewis, op. cit., p. 285.

(٢) انظر المادة (٢٠) من القانون في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

(٣) المادة (٢١) ، برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣ .

(٤) انظر : المصدر والصفحة أنفسهما .

(٥) المادتان (٢٦) (٢٧) . المصدر والصفحة أنفسهما .

(٦) المادة (٧٨) . المصدر نفسه ، ص ٤٨٤ .

(الأحكام العرفية) بصورة مؤقتة في الولاية[١] ، والهيمنة على أعمال المجلس العمومي للولاية والاعتراض على قراراته[٢] ، وتأخير انعقاد جلساته ، وحله عند الضرورة بعد استئذان العاصمة[٣] .

ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن تلك الصلاحيات التي منحها للولاة قانون الولايات الصادر سنة ١٩١٣ ، بما فيها هيمنة الوالي على أعمال المجلس العمومي ، والاعتراض على قراراته ، وتمكنه من تأخير جلساته ، وحله عند الضرورة ، كانت تتنافى مع نص المادة (١٠٨) من القانون الأساسي[٤] ـ الذي أعيد العمل به وإعلانه سنة ١٩٠٨[٥] ـ التي دعت إلى إبطال المركزية في إدارة الولايات ، والعمل وفق النظام اللامركزي في حكمها وإدارتها[٦] . وذلك لا

---

(١) المادة (٢٨) ، المصدر نفسه ، ص ٤٨٣ .

(٢) المادة (١٣٥) ، المصدر نفسه ، ص ٤٨٥ .

(٣) المادة (٥٢١) ، المصدر نفسه ، ص ٤٨٤ .

(٤) انظر مواد القانون الأساسي في : فارس ، سليم ، كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، ج ٦ ، (الآستانة ، ١٢٩٥ هـ) ، ص ٥ ـ ٢٧ .
مجلة المشرق ، السنة الحادية عشرة ، العدد ٩ ، أيلول سنة ١٩٠٨ ، ص ٦٤٥ ـ ٦٦١ .

(٥) ولعلَّ من المفيد الإشارة إلى أن تعديلاً لبعض مواد القانون الأساسي قد جرى في سنة ١٩١٢ . انظر :
جريدة العدل (الآستانة) ، العدد ٢١٤ ، ٣ رجب ١٣٣٠ ـ ١٨ يونيه ١٩١٢ .

(٦) عرِّفت المركزية الإدارية Centralization بأنها استئثار « الحكومة المركزية في العاصمة بكافة نواحي الوظيفة الإدارية بحيث لا تشاركها في ذلك سلطات منتخبة في الأقاليم في صورة مجالس محافظات أو (مقاطعات) أو مدن أو قرى . . » . أما اللامركزية الإدارية ، فقد عرفت بأنها « نظام يقوم على أساس توزيع الوظيفة الإدارية بين ممثلي الحكومة المركزية في العاصمة ، وبين سلطات منتخبة في صورة مجالس محافظات ومجالس مدن وقرى » . انظر :
الطماوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
واستئثار حكومة العاصمة المركزية بنواحي الوظيفة الإدارية يقوم به في موضوعنا هذا واليها الذي كان ممثلاً لجميع نظاراتها (وزاراتها) .

يتحقق إلا بتقوية تلك المجالس ومنحها صلاحيات واسعة لا يتمكن الوالي من الحد منها وتعويقها . وهذا ما دعت إليه برامج الأحزاب والجمعيات العربية ، مثل حزب اللامركزية الإدارية العثماني[1] ، والجمعية الإصلاحية في بيروت[2] ، وجمعية البصرة الإصلاحية[3] ، حيث كانت ترى ضرورة « تقوية صلاحيات المجالس العمومية والإدارية واستقلالها في شؤون التشريع الداخلي ، والسيطرة على أمور الإدارة الداخلية للولايات ، بحيث لا يكون الوالي إلا كمأمور تنفيذ لقراراتها ، فلا يستطيع بذلك أن يمارس أي سيطرة استبدادية فردية على شؤون الولاية . وكان القصد من هذا الاتجاه هو الحد من تسلط الولاة الذين يكونون مقيدين بخطة الحكومة المركزية التي تستمد قوتها من أحزابها السياسية التي كثيراً ما تخالف خطتها مصلحة الولايات لا سيما العربية منها »[4] .

وقد مارس ولاة بغداد معظم تلك المهام التي حددت لهم ، وبخاصة ما أورده منها (نظام إدارة الولايات العمومية) الصادر سنة ١٨٧١ ، علاوة على أن هؤلاء ، بصفتهم ممعينين من قبل السلطان ، ويقومون بتمثيله وتمثيل حكومة الدولة العثمانية ، كانوا مرجعاً لرؤساء الأقليات الدينية في الولاية ، وكبار رؤساء

---

(١) انظر المواد : (٢) (٣) (١٠) من نظام الحزب في : شبارو ، عصام محمد (الدكتور) ، (محقق) ، ثورة العرب ضد الأتراك .. بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية ، (بيروت ، ١٩٨٧) ، ص ٨٨ ـ ٩٠ .
وانظر أيضاً : Mansfield, op. cit., p. 28.

(٢) انظر المواد (١ ـ ٥) من لائحة الجمعية المنشورة في سنة ١٩١٣ في :
شبارو ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ـ ٩٦ .
وانظر أيضاً : رامزور ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .
انطونيوس ، جورج ، يقظة العرب ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس ، (بيروت ، ١٩٨٢) ، ص ١٩٠ .

(٣) انظر : العمري ، خيري أمين ، شخصيات عراقية ، (بغداد ، ١٩٥٥) ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٤) برو ، المصدر السابق ، ص ٤٧٩ ـ ٤٨٠ .

العشائر ، واضطلعوا بمهمة تسوية النزاعات العشائرية ، والاستماع إلى الشكاوى المختلفة ، والإشراف على أعمال دوائر البلدية[1] .

ومهام ولاة بغداد تلك قسمت الدوائر الحكومية في الولاية إلى قسمين ، بالنسبة لإشراف الوالي عليها ومسؤوليته عنها : قسم خاضع خضوعاً تاماً ومباشراً للوالي ، كالضبطية (جهاز الأمن) ، والمالية . وقسم خاضع لإشراف وإدارة الوالي والنظارات التي يتبعها في العاصمة معاً ، ويضم هذا القسم الدوائر المتخصصة ، مثل : التعليم والصحة والجمارك والطابو والأوقاف والبريد والبرق والمحاكم ، حيث كانت هذه الدوائر تتلقى معظم الأوامر والتعليمات من دوائرها المركزية في العاصمة ، تلك الدوائر التي كانت ترسل إلى الوالي في الوقت نفسه نسخاً من تلك التعليمات لأجل متابعة تنفيذها وتطبيقها من قبل الدوائر التابعة لها . على أن الوالي كان له حق التحقيق في الشكاوى التي تقدم ضد أي دائرة من دوائر الدولة ، سواء تلك التي كانت تحت إدارته وإشرافه التام والمباشر ، أو التي كانت تشاركه في إدارتها والإشراف عليها دوائر الحكومة المركزية[2] .

وضمن نطاق مهام وواجبات الوالي التي مارسها بعض ولاة بغداد ، قام الوالي عبد الرحمن باشا سنة ١٨٧٥ بالكتابة إلى العاصمة برغبته في عزل متصرف سنجق الحلة شبلي باشا العريان ، مضمناً إياها الأسباب التي دعت إلى ذلك ، وهي سوء تصرفات هذا المتصرف . وقد استجابت العاصمة إليه ، وأرسلت محققين عدليين للتحقيق مع الباشا العريان في المواضيع التي نسبت إليه[3] . كما قام كل من مدحت باشا وحسين ناظم باشا وجمال بك بعزل العديد

---

(١) بدج ، المصدر السابق ، ص٨٨ ـ ٨٩ .

Longrigg, op. cit., p. 36.

(٢) راجع الأقسام الخمسة المتعلقة بواجبات الوالي ، التي وردت في نظام إدارة الولايات العمومية .

وانظر أيضاً : لوريمر ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣ .

(٣) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

من الموظفين بسبب الفساد أو الرشوة أو الإهمال[1] .

ومارس بعض الولاة حقه في تعيين الموظفين الإداريين الصغار كمدراء النواحي[2] ، وغيّر آخرون تنسيب نظارة الداخلية للقائمقامين من قضاء لآخر ، فقد ألغى الوالي عطاء الله باشا (١٨٩٦ ـ ١٨٩٩) ، سنة ١٨٩٨ ، أمر نظارة الداخلية بتعيين قائمقام لقضاء الحلة وقام بإرسال هذا القائمقام إلى قضاء خراسان ، وكتب إلى الداخلية يخبرها بالأسباب الموجبة[3] . ونقل الوالي جمال بك سنة ١٩١١ قائمقام خانقين إلى وظيفة مماثلة في قضاء الحلة[4] .

وقام عدد من الولاة ، تنفيذاً لما ورد في المادة السابعة من نظام إدارة الولايات العمومية ، بجولات تفتيشية في الوحدات الإدارية التابعة للولاية ، كان منهم مدحت باشا[5] ، ومصطفى عاصم باشا (١٨٨٧ ـ ١٨٨٩) ، والحاج حسن رفيق باشا (١٨٩١ ـ ١٨٩٦) ، وجمال بك ، وجاويد باشا (١٩١٤)[6] . ومن الجدير بالذكر أن الوالي كان يترك في مركز الولاية ، كنائب له عند غيابه ، أحد كبار موظفيها كالقاضي مثلاً ، حينما يقوم بجولته التفتيشية[7] ، وذلك حينما يكون منصب معاون الوالي شاغراً ، أو لغياب هذا المعاون .

---

(١) راجع ص ١٥٣ ، وانظر : جريدة العدل (الآستانة) ، السنة الثالثة ، العدد (٧٦) ، ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٨ .

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٤ .

(٢) انظر : حسن ، عبد المجيد فهمي ، تاريخ مشاهير الألوية العراقية ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٤٦) ، ص ٧٠ .

(٣) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(٤) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ١٩٤ .

(٥) راجع ص ١٥٣ .

(٦) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٨٤ ، ١٢٢ ، ٢١٩ ، ٢٥٠ .

(٧) انظر : المصدر نفسه ، ص ٨٤ ، ١٢٢ .

وقد كلف بعض ولاة بغداد بواجبات أخرى تخص ولايتي العراق الأخريين : الموصل والبصرة . ومنح بعضهم الآخر سلطة إشراف على هاتين الولايتين ، أو إحداهما ، من الناحية العسكرية والأمنية . فقد أمرت العاصمة سنة ١٨٨٠ الوالي عبد الرحمن باشا بالتوجه إلى ولاية البصرة للوقوف بنفسه على مهمة إخماد عصيان منصور باشا أحد مشايخ المنتفق ، تلك المهمة التي كانت تقوم بها وحدات من الفيلق السادس الذي يتخذ من بغداد مقراً له[١] . ومنح الوالي حسين ناظم باشا سلطة إشراف على ولايتي الموصل والبصرة من الناحية العسكرية والأمنية ، وأبلغت استانبول كلاً من والي الموصل ووالي البصرة بالانقياد إلى والي بغداد المذكور واتباع أوامره بهذا الشأن[٢] . ويبدو أن من بين الأسباب الموجبة التي دعت إلى منح هذا الوالي مثل تلك السلطات ، تمكينه من إنهاء التمرد والاضطرابات التي أشعلتها عشائر المنتفق آنذاك[٣] . كما فوض فرمان الوالي جمال بك وفرمان الوالي محمد زكي باشا كلاً من هذين الواليين مهمة إجراء الأعمال العمرانية والإصلاحية ، وتنظيم دوائر الضبطية والشرطة في ولايتي بغداد والبصرة معاً ، ومكناهما من استدعاء والي ولاية البصرة عند الضرورة للتشاور معه بهذا الخصوص[٤] .

وعلى الرغم من اضطلاع ولاة بغداد بكل تلك المهام والواجبات التي كانت تمتد لتشمل في بعض الأوقات ولايتي الموصل والبصرة ، فإن سلطة والي بغداد على بعض دوائر ولايته كانت تحدد أحياناً من قبل العاصمة ، وتنعدم بالمرة على دوائر أخرى لها طبيعة خاصة ، وتتقلص في أحيان ثالثة بسبب ظروف استثنائية . فقد حددت سلطة والي بغداد على دوائر ولايته المالية في عام

---

(١) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٤٩ .

(٢) Longrigg, op. cit., p. 51.

وانظر ما ورد في فرمان تولية حسين ناظم باشا بهذا الخصوص . العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٩١ .

(٣) انظر : برو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٤) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٢١٠ ، ٢٢٧ .

١٨٨٥ حين قامت نظارتا الداخلية والمالية بإصدار تعليمات تقضي بحصر شؤون الولاية المالية بـ (الدفتردار)[١] . كما لم تكن لوالي بغداد أية سلطة على (دائرة السنية) والدوائر التابعة لها[٢] . وهي الدائرة التي كانت تقوم بإدارة أملاك السلطان عبد الحميد الثاني ، ومصالحه الأخرى وبضمنها الإدارة النهرية التي اشترتها السنية من الحكومة أوائل القرن الحالي . وأدت ظروف الحرب إلى أن يتجاوز متصرف السنجق والي الولاية ، ويقوم بالاتصال بالعاصمة مباشرة لِيُردّ على أسئلتها وأوامرها الموجهة إليه ، حيث كان عزت باشا متصرف سنجق الديوانية يقوم بمثل هذا العمل في بداية الحرب العالمية الأولى[٣]

على أن اتباع أسلوب المركزية الشديدة في الإدارة في العهد الدستوري[٤] قد قلص من سلطات ولاة بغداد ، فصار الوالي يطلب موافقة العاصمة على إجراء بعض الأعمال العامة الصغيرة ، تلك الأعمال التي فوضت إليه أنظمة الإدارة تنفيذها دون الرجوع إلى مركز الدولة[٥] .

ومن الجدير بالذكر أن العاصمة كانت ترسل إلى ولاية بغداد مفتشاً إدارياً بين آونة وأخرى ، مهمته « مراقبة أعمال الموظفين ومن ضمنهم الولاة ووضع حد لسوء تصرفاتهم »[٦] . فقد وصل مفتش إلى بغداد في عام ١٨٩٢ ، وأعقبه

---

(١) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(٢) بدج ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

Longrigg, op. cit., p. 38.

(٣) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(٤) انظر ما ورد عن هذا الموضوع (المركزية في العهد الدستوري) في : جريدة المؤيد ، العدد ٦٩٣٩ ، السبت ١٤ ربيع الثاني ١٣٣١ ـ ٢٢ مارس ١٩١٣ .

(٥) انظر ما أوردته جريدة الرقيب البغدادية تحت عنوان : (الولاية وأعمال واليها الهمام) بخصوص الطلبات التي لافعها الوالي محمد شوكت باشا (١٩٠٩ ـ ١٩١٠) لأخذ موافقة العاصمة على إنجاز أعمال يسيرة . العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .

(٦) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

مفتش آخر سنة ١٨٩٤[١] . وفي أواخر سنة ١٩٠٧ وصلت إلى بغداد لجنة تفتيشية باسم (اللجنة الإصلاحية) برئاسة ناظم باشا ، أحد رجال الدولة[٢] ، الذي عين في أوائل السنة التالية (١٩٠٨) والياً على ولاية بغداد . وكانت مهمة هذه اللجنة تشمل ولايات العراق الثلاث : بغداد والموصل والبصرة . كما عين في عام ١٩١٢ جلال بك ، متصرف سنجق كربلاء السابق ووالي ولاية البصرة ، « مفتشاً عاماً لإصلاح شؤون العراق »[٣] . على أن بعض تلك اللجان قد وصلت إلى الولاية بغرض التحقيق في الإتهامات التي نسبت للولاة . فقد انتدب الباب العالي لجنة تفتيشية برئاسة علي سيدي بك ، أحد المفتشين الإداريين ، وعضوية عاصم بك عضو محكمة التمييز ، ونشأت بك دفتردار ولاية أنقرة للذهاب إلى بَغداد والتحقيق فيما نسب للوالي حسين ناظم باشا . وقد وصلت هذه اللجنة إلى الولاية في منتصف عام ١٩١١[٤] .

ومن جانب آخر ، اضطلع بعض ولاة بغداد بمهمة قيادة الفيلق السادس إضافة إلى وظيفتهم الأصلية . فكان والياً على بغداد وقائداً للفيلق السادس المرابط فيها ، في الفترة (١٨٦٩ - ١٩١٧) ، كل من :

١ - مدحت باشا .
٢ - محمد رؤوف باشا (١٨٧٢ - ١٨٧٣) .
٣ - رديف باشا .
٤ - عبد الرحمن باشا (في ولايته الأولى) .
٥ - حسين ناظم باشا .
٦ - جاويد باشا .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٨٧ ، ٨٩ .
(٢) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٥٨ .
(٣) لغة العرب ، الجزء الثاني عشر ، س ١ ، جمادى الآخرة ١٣٣٠ - أيار ١٩١٢ ، ص ٤٩٣ .
(٤) المؤيد ، العدد ٦٣٩٢ ، ٢٠ جمادي الثانية ١٣٢٩ - ١٧ يونيه ١٩١١ .

٧ ـ نور الدين بك (١٩١٥) .
٨ ـ خليل باشا (١٩١٦ ـ ١٩١٧)[١] .

ومن الملاحظ أن الدولة قد توقفت منذ سنة ١٨٧٧ ، بعد انفصال الوالي عبد الرحمن باشا عن ولاية بغداد وقيادة الفيلق ، عن إسناد قيادة الفيلق بالولاة وذلك لخوفها ، فيما يبدو ، من قيام من يجمع له المنصبان منهم بحركة عصيانية أو إنفصالية . إلا أن فصل القيادة عن الولاية ، وتعيين قائد مستقل للفيلق السادس كان غالباً ما يخلق نوعاً من الضغينة والنزاع بين الوالي وقائد الفيلق[٢] . ومثل هذا النزاع قد حدث بين القائد عزت باشا والوالي عبد الرحمن باشا سنة ١٨٨٠ ، وتسبب في تأخر إنهاء الاضطرابات التي أحدثتها عشائر المنتفق آنذاك ، حيث لم تتمكن القوات التابعة للفيلق السادس من السيطرة على هذه العشائر إلا في زمن الوالي تقي الدين باشا (١٨٨١ ـ ١٨٨٧) خلف عبد الرحمن باشا[٣] .

ولكن الدولة عادت في سنة ١٩١٠ ، فأناطت الوظيفتين بالوالي حسين ناظم باشا . وأسباب ذلك الجمع بين الوظيفتين جاءت ، كما يقول السلطان محمد رشاد الخامس (١٩٠٩ ـ ١٩١٨) في الفرمان الذي عين بموجبه حسين ناظم باشا والياً على بغداد ، : « بناء على رغبتنا في ترقي عمران الولاية المذكورة وتزييد ثروتها وتوسيع تجارتها وتنسيق وإصلاح فيلقنا السادس واستحصال أسباب تكمله اقتضت إرادتنا ربط الوظيفتين إحداهما

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٣٢ . ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٢٣ .
الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ، ٢٥٣ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٧١ ، ج ٨ ، ص ٢٠ ، ٢٨ ، ٢٨٠ .
الوردي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، (بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ١٣٥ ، ١٥٧ .
ويلسون ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .
(٢) بدج ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

Longrigg, op. cit., p. 49.

(٣) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٤٩ .

بالأخرى . . »[1] . ويبدو أن من بين الأسباب أيضاً هو منح هذا الوالي القوة الكافية التي يتمكن معها من سحق تمرد عشائر المنتفق الذي نشب في ذلك الوقت .

ثم فصلت الوظيفتان بعد عهد حسين ناظم باشا ، ودمجتا ثانية في أوائل عام ١٩١٤ ، حينما عين جاويد باشا والياً على ولاية بغداد وقائداً للجيش في الوقت نفسه . ولا يوجد تفسير واضح لفصل الوظيفتين عن بعضهما بعد عهد حسين ناظم باشا ، ولا لأسباب إعادة دمجهما ثانية في عهد الوالي جاويد باشا . إلا أن توحيدهما ـ في منتصف عام ١٩١٥ تقريباً ـ في عهد الوالي نور الدين بك ، كانت له أسباب من بينها أن سلفه سليمان نظيف بك قد عانى من هيمنة الجيش وقواده على أمور الولاية في ظروف الحرب التي جعلت كلمة هؤلاء تعلو على ما سواها ، فلم يستطع بسبب ذلك من القيام بتأدية واجباته وأعماله على الوجه المقبول . فتم نقله من ولاية بغداد على أثر انتحار قائد الجيش في عهده ، سليمان عسكري بك ، عقب هزيمة قواته أمام الجيش البريطاني في موقعة الشعيبة ، وتعين نور الدين بك والياً على الولاية وقائداً للجيش . وقد اقتضت ظروف الحرب آنذاك عزل الوالي نور الدين بك عن قيادة الجيش بعد حوالي خمسة أشهر من تعيينه لقيادته ، وذلك على أثر تعيين قائد جديد له هو (الفيلد مارشال ـ المشير ـ) الألماني فون در غولتز باشا ، الذي لم يلبث في وظيفته سوى بضعة أشهر توفي بعدها في ١٩ نيسان (أبريل) ١٩١٦ ، فأنيطت قيادة الجيش ثانية بوالي الولاية اللواء خليل باشا ، وكان هذا آخر وال وقائد للجيش معاً قبل انتهاء العهد العثماني في ولاية بغداد[2] .

---

(١) انظر نص الفرمان : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٩٠ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٨٠ .

العسكري ، تحسين ، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى والثورة العراقية ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٣٦) ، ص ١٢٣ .

الوردي ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص ١٥٧ .

وقد تعاقب على ولاية بغداد سبعة وعشرون والياً في المدة الواقعة بين عامي ١٨٦٩ و١٩١٧ . وتراوحت مدة حكم الوالي منهم بين ست سنوات ، وخمسة أشهر . فكانت أطول مدة يقضيها وال في وظيفته من نصيب تقي الدين باشا الذي قضى في ولاية بغداد ست سنوات وثلاثة أشهر تقريباً . أما أقصر مدة ولاية فقضاها الوالي حسين جلال بك الذي امتدت أيامه في بغداد لخمسة أشهر وأربعة أيام فقط . على أن مدة حكم أكثر من نصف ولاة بغداد لم تستمر إلا لأشهر معدودة لا تتجاوز السنة الواحدة ، حيث كانت مدة حكم أربعة عشر والياً أقل من سنة واحدة لكل وال منهم . أما الذين استمرت أيامهم لأكثر من سنة وأقل من سنتين فكانوا ستة ولاة لا غير . ولم يزد عدد الولاة الذين قضوا في المنصب بين سنتين ، وثلاث سنوات على ثلاثة ولاة . وامتدت سنوات حكم وال واحد ، هو مدحت باشا ، إلى ما يزيد على السنوات الثلاث . وقضى وال واحد آخر في منصبه ما يقرب من خمس سنوات ، وهو الحاج حسن رفيق باشا[1] .

ومما لا شك فيه أن قصر مدة حكم معظم الولاة كانت تؤثر تأثيراً كبيراً في حسن سير الإدارة الحكومية وانتظامها في عملها ، وتشل يد الوالي في الوقت نفسه عن إنجاز الأعمال العمرانية والإصلاحية في الولاية . ويرى المؤرخ العراقي عباس العزاوي أن مسألة عدم إبقاء الوالي في منصبه لمدة طويلة كانت سياسة ثابتة للدولة ، فيقول : « وسياسة الدولة مصروفة إلى أن لا تبقي الوالي إلا لبضعة أشهر بحيث لا ينسى مشاق السفر ، ولا يتمكن من معرفة الأهلين واحتياجاتهم ، ودرس أخلاق الشعب عامة وميوله . فتحوله عندما يتبصر بالأمور ، ويحاول المباشرة بالعمل ، وكانت الإدارة المستمرة على هذه الحالة أن يهدم الوالي الجديد ما بناه سلفه ، ويتحرك بعكس نهجه . . . »[2] .

---

(١) انظر الملحق (٣) .

(٢) تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٨٠ .

ولعل السبب الهام الذي ألجأ الدولة إلى اتباع تلك السياسة هو خوفها من قيام الوالي بترسيخ أقدامه في الولاية ، وتمكنه بعد ذلك من العصيان والإنفصال عنها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن عدم رغبة الدولة في إصلاح شؤون الولاية ، وحاجتها المستمرة إلى استنزاف مواردها جعلها تتبع تلك السياسة التي لا يتمكن أي وال معها من إصلاح أحوال الولاية وتعميرها وإنجاز المشاريع العامة وما يتطلبه كل هذا من أموال . وذلك ما ينطبق على العهد الحميدي[1] أكثر مما ينطبق على العهد الدستوري ، العهد الذي أضاف بحلوله سبباً آخر إلى أسباب عدم بقاء الوالي في منصبه لمدة طويلة ، ألا وهو تلك النزاعات السياسية التي كانت تحدث في العاصمة بين الفئات المتصارعة على الحكم كجمعية الاتحاد والترقي وحزب الحرية والإئتلاف ، وما يتبع ذلك من عزل للولاة المحسوبين على هذه الفئة وتنصيب لآخرين معدودين على الأخرى حينما تنتصر هذه على تلك وتفوز بالوزارة أو بأغلبية مقاعد مجلس المبعوثان ـ البرلمان العثماني أو مجلس الشعب ـ ويتجلى هذا واضحاً في ولاة بغداد في العهد الدستوري الذين بلغ عددهم أحد عشر والياً لم يستمر سوى واحد منهم فقط في منصبه لأكثر من سنة ، وهو اللواء خليل باشا آخر ولاة بغداد ، الذي استمرت مدة حكمه سنة وما يقرب من شهرين . ومن الجدير بالذكر أن مجلة لغة العرب البغدادية قد اتخذت من استمرار الوالي جمال بك في منصبه نحواً من سنة واحدة كدليل « على حسن إدارته ودرايته إذ قلّ من يسوس ولاية في هذا العصر وتطول مدته هذا الطول »[2] .

ولم تكتف الدولة بغل يد ولاتها عن العمل بعدم إبقائهم مدة طويلة في الولاية ، بل كانت حينما تعزل بعض الولاة تأمرهم بالبقاء كولاة بالوكالة حتى

---

(١) يطلق على الفترة التي تبدأ بتسنم السلطان عبد الحميد الثاني لعرش الدولة في سنة ١٨٧٦ ، حتى إعادة إعلان الدستور سنة ١٩٠٨ ، قبل خلع هذا السلطان بسنة واحدة ، بـ (العهد الحميدي) .

(٢) ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ ـ تشرين الأول ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .

قيامها بإرسال وال جديد . وفترة الوكالة هـذه كانت تـطول لبضعة أشهـر ، فقد عزل الوالي محمد شوكت باشا في ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٩[١] ، وظل وكيلاً للوالي حوالي ستة أشهر حتى مغادرته لبغداد في ٧ مـايس (مايـو) ١٩١٠ ، بعد يوم واحد من قدوم الوالي الجديد حسين ناظم باشا ، وذلك يعني شل يده عن العمل تماماً خلال تلك المدة .

كما أن بعض قواد الجيش ، وغيرهم من الذين عينوا كولاة لولاية بغـداد بالوكالة قد قضوا مدداً طويلة في مناصبهم هذه . فـالمشير أحمـد فيضي باشـا (١٩٠٢ ـ ١٩٠٤) قـد استمر واليـاً بالـوكالـة لمدة سنتين وشهـرين تقـريبـاً . ويوسف آكاه باشا (١٩١١) قضى في المنصب نفسه أكثر من خمسـة أشهر . ولا ينتظر ، بالضرورة ، أن يقوم مثل هؤلاء الوكلاء بأعمال نافعة للولاية . علاوة على ذلك كله كان منصب الوالي غالباً ما يظل شاغراً لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر تمثل المدة الواقعة بين تاريخ مغادرة أحد الولاة وتاريخ وصول خلفه[٢] .

ومن ناحية أخرى ، كان ولاة بغداد أنماطاً مختلفة من الرجال ، لم يعدوا إعداداً خاصاً لتولي الـوظائف الإدارية ، فوجـد بينهم الضابط العسكـري مثل محمـد شوكت بـاشا وغيـره من ولاة العهد الـدستوري ، والقـاضي كعطاء الله بـاشـا[٣] ، والفقيـه كتقي الـدين بـاشـا[٤] . وفي الـوقت الـذي اتصف فيـه بعضهم بـالنـزاهـة[٥] ، كـان البعض الآخـر مـرتشيـاً[٦] . ووجـد إلى جـانب

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٨٤ .

(٢) انظر الملحق (٣) .

(٣) وكان هذا الوالي قاضياً في بغداد سنة ١٢٧٥ هـ ـ ١٨٥٨ م . انظر :
الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٧ .

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٨٣ .

(٥) مثل عبد الرحمن باشا ونامق باشا الصغير . انظر :
محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٦) وفي مقدمة هؤلاء المرتشين كان : أحمد فيضي باشـا ، وعبد الـوهاب بـاشا (١٩٠٤ـ ١٩٠٥) ، وسري باشا . انظر :
=

الزاهد[1] والمتدين[2] ، العلماني المشكك[3] ، وإلى جانب النشط الغيور على المصلحة العامة والنظامي الصارم[4] ، الخامل وضعيف الشخصية[5] . وعرف عن قسم آخر منهم الاهتمام بالأدب[6] ، والثقافة العالية[7] ، والتعصب لقوميته[8] . على أن كثيراً من هؤلاء كانوا من الأتراك ، أو من الألبانيين والكريتيين والعرب أحياناً[9] .

ومن الجدير بالذكر أن جميع ولاة بغداد العسكريين قد عينوا إبان العهد

= الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٤ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
الوائلي ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(١) مثل نامق باشا . انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

(٢) مثل الحاج حسن رفيق باشا . انظر المصدر نفسه .

(٣) كقدري باشا (١٨٧٨) ، وعاكف باشا (١٨٧٧ - ١٨٧٨) الذي وصفه لونكريك بأنه كان « في غاية من التفسخ الروحي » . المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(٤) مثل رديف باشا ، ونجم الدين منلا (١٩٠٩) . انظر :
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٧٩ - ١٨٠ .

(٥) كمحمد شوكت باشا . انظر : الوردي ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧٠ - ١٧١ .

(٦) مثل سري باشا . لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .

(٧) مثل قدري باشا . انظر : محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .

(٨) كجمال بك . انظر : جريدة العدل ، العدد ٢٤٩ ، ٦ شوال ١٣٣٠ - ١٨ سبتمبر ١٩١٢ .
وجمال بك هذا ، الذي عرف بجمال باشا (السفاح) فيما بعد ، له مواقف معروفة من الشاميين إبان الحرب العالمية الأولى ، في مقدمتها تلك المشانق التي نصبها لهم في ساحات دمشق وبيروت العامة آنذاك .

(٩) انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ - ٢٨٧ .
الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٧٩ - ١٨٠ .
والعربي الوحيد بين هؤلاء هو الوالي عطاء الله باشا الكواكبي السوري العلوي ، أي أن نسبه يرجع إلى الإمام علي (ع) .

الـدستوري وكـان الغرض من تعيينهم ، فيمـا يبدو ، هـو تثبيت دعائم الحكم العثماني وتوطيد أركانه في ولاية بغداد في تلك الفترة المضطربة التي تفاقمت فيها الصراعات السياسية والحزازات العرقية في العـاصمة ، وعمت في أثنـائها القلاقل معظم ولايات الدولة ومن بينها ولاية بغداد ، وذلك بسبب الأحداث التي كان يعيشها مركز الدولة ، والأطماع الأجنبية التي أججت نيران قلاقل الولايات بما كانت تنفخه فيها من روح الفتنة القومية والتمرد على الدولة . وليس هناك من شـك بأن هؤلاء العسكـريين ، أو معظمهم ، لم يتمكن من إدارة الـولاية إدارة سليمة تقتضيها الأصول والقواعد الإدارية ، لعدم خبرته في هذا الأمر ، وابتعاد اختصاصه ووظيفته الأصلية عنها .

وولاة بغـداد العسكـريـون ، وجميعهم قـد تـولى منصبه في العهـد الدستوري ، هم :

١ ـ محمد شوكت باشا . وهو برتبة (فريق مهندس) .
٢ ـ حسين ناظم باشا . (فريق أول) .
٣ ـ جمال بك . (من خريجي الكلية الحربية في استانبول) .
٤ ـ محمد زكي باشا . (مشير متقاعد) .
٥ ـ جاويد باشا . (أمير لواء) .
٦ ـ نور الدين بك . (ميرآلاي ـ عميد ـ) .
٧ ـ خليل باشا (ميرلوا)[1] .

وقد أثرت ، بطبيعة الحـال ، تلك الصفات والمؤهـلات المتفاوتـة لولاة بغداد في نشاطهم في الولاية . فكثيرون منهم لم يقوموا بأيـة أعمال ، أو أنهم قاموا بأعمال يسيرة لم تذكر عنهم لقلة شأنها . وهؤلاء يمثلون معظم الولاة الذين

---

(١) انظر : العسكري ، المصدر السابق ، ص ٤١ ، ١٢٣ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٨٢ ، ١٨٤ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٦٨ ، ٢٨٠ .

قضوا في مناصبهم مدداً قصيرة . أما الولاة الذين أنجزوا بعض الأعمال والمشاريع التي عادت بالفائدة على الولاية فلا يتجاوز عددهم عدد أصابع اليد الواحدة ، وكان في مقدمتهم ، عدا مدحت باشا ، الوالي تقي الدين باشا ، الذي قضى في منصبه أطول مدة يقضيها وال عثماني في ولاية بغداد في الفترة ١٨٦٩ - ١٩١٧ ، حيث اهتم هذا الوالي باستتباب الأمن في ربوع الولاية ، وأخمد ثورات عشائر المنتفق المتكررة ، وأكثر من مراكز قوة (الضبطية) ، وأنشأ بعض الجسور ، ونظم الطرق ، وفتح عدداً من الجداول والترع ، ونظم الأوزان المتعامل بها في الأسواق[١] .

وكان منهم الوالي نامق باشا الصغير الذي فتح عدداً من المدارس الرسمية ، وأنشأ داراً للمعلمين في بغداد[٢] . والحاج حسن رفيق باشا الذي أنجز بعض الأعمال التي عادت بالنفع على الولاية ، وكان منها تأسيس المدارس والعناية بالأمن[٣] ، وذلك على الرغم من أن هذا الوالي قد وصف بأنه « إداري فاشل »[٤] . وحسين ناظم باشا الذي قيل عنه بأنه قد « خلف وراءه شهرة تضاهي الشهرة التي خلفها مدحت باشا »[٥] ، حيث قام بأعمال كثيرة ، فنظم الجيش وزوده بالأسلحة الحديثة والملابس وبنى له ثكنة خارج مدينة بغداد ودفع لأفراده رواتبهم المتأخرة ، واعتنى بدوائر الدولة ونظم أعمالها وبخاصة دوائر المالية والعدل والبريد ، وضرب على أيدي الموظفين المرتشين والفاسدين ، وبنى مستشفى ، وفتح جداول للري ، واهتم بفتح الشوارع في مدينة بغداد وتعبيدها ، وشرع بإنشاء سد حول المدينة لوقايتها من أخطار مياه

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق ، ج ٨ ، ص ٨١ - ٨٣ .

(٢) نوار ، عبد العزيز سليمان (الدكتور) ، تاريخ العرب الحديث ، الجزء الأول ، العراق ، (القاهرة ، ١٩٨٣) ، ص ٢٥٩ .

(٣) Chiha, op. cit., p. 82.

(٤) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٥) كوك ، المصدر السابق ، ص ١٨٣ .

الفيضانات ، وأمن الطرق الخارجية ، وأخضع العشائر وأدخلها في طاعة الدولة[1] . على أن تلك الأعمال التي قام بها حسين ناظم باشا قد أثارت جدلاً كبيراً حولها ، حيث كثر الشاكون منه والمثنون عليه . ويبدو أن ذلك كان بسبب تسرعه في أعماله من جهة ، وعدم تمرنه على الأمور الإدارية من جهة أخرى[2] .

أما فيما يتعلق برواتب ولاة بغداد ، فقد بلغ راتب الوالي منهم في أوائل ثمانينات القرن الماضي (٢٠,٠٠٠) قرش شهرياً ، وارتفع في السنوات الأولى من القرن الحالي الى (٣٠,٠٠٠) قرش في الشهر . على أن بعض الولاة قد منحوا زيادة استثنائية في رواتبهم مكافأة لهم على حسن إدارتهم وأدائهم لواجباتهم[3] .

ويبدو أن عزل الولاة كانت له أسباب متعددة ، منها فشل الوالي في إدارة شؤون الولاية وإخفاقه في وضع حد للاضطرابات التي تقع فيها[4] ، وبخاصة الاضطرابات التي كانت تحدثها العشائر . كما كان للدسائس التي يحيكها خصوم الوالي في الولاية وفي عاصمة الدولة أثر في إقصاء بعض الولاة عن

---

(١) للتفاصيل عن أعماله انظر :

Lady Bell, op. cit., pp. 283-284.

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ .

العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٦ .

برو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

الوردي ، علي (الدكتور) ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، (بغداد ، ١٩٦٥) ، ص ١٢١ .

(٢) انظر : المؤيد ، العدد ٦٨٨٨ ، ١٨ صفر ١٣٣١ - ٢٦ يناير ١٩١٣ .

(٣) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٢ .

العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، ٨٤ ، ١٥٣ .

(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

مناصبهم[1] . وللمداخلات السياسية في أحيان أخرى يد في هذا الإقصاء ، حيث قيل إن الإنجليز نجحوا في عزل الوالي حسين ناظم باشا بسبب قيامه بهدم جزء من قنصليتهم ، وبعض الأبنية العائدة لشركاتهم التجارية في بغداد ، دون رضاهم ، بغرض فتح شوارع جديدة في المدينة[2] . على أن كل هذه الأسباب ، وغيرها ، قد تضافرت مع سياسة الدولة التي سبق القول عنها بأنها كانت تقضي بعدم إبقاء الوالي في منصبه لمدة طويلة .

ومما هو جدير بالذكر أن والي بغداد ـ وكذلك بقية ولاة الدولة ـ كان له ممثل لدي الحكومة المركزية في الآستانة ، يسمى (قبوكتخدا) ، أو (قبو كتخداسى) ، وهو موظف رسمي يقوم بمتابعة أعمال الوالي مع الباب العالي ، ويكون صلة الوصل بينه وبين الحكومة المركزية[3] . ويبدو أن مهمة (القبوكتخدا) قد ألغيت ، فلم يسمع بوجوده بعد منتصف سبعينات القرن الماضي . وكان قبوكتخدا والي بغداد في السنوات ١٨٦٩ ـ ١٨٧١ شخص يدعى (حاجي حسام أفندي) ، حل محله في نيسان (أبريل) من عام ١٨٧١ المدعو (عمر فائز أفندي) الذي وجد في هذا المنصب حتى سنة ١٨٧٤[4] .

ب ـ معاون الوالي

اضطلع (الكهية) ، وكما سبق ذكر ذلك ، بمهمة معاونة الوالي في أداء واجباته حتى عهد مدحت باشا . ولما حلّ هذا الوالي في بغداد أوجد منصباً

---

(١) انظر : المؤيد ، العدد ٦٣٩٢ ، ٢٠ جمادى الثانية ١٣٢٩ ـ ١٧ يونيه ١٩١١ .
العدد ٦٨٨٨ ، ١٨ صفر ١٣٣١ ـ ٢٦ يناير ١٩١٣ .
دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٠ ، ٩٢ .

(٢) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

(٣) انظر : Redhouse, op. cit., pp. 1435, 1525.

(٤) انظر : س د ع ، ١٢٨٦ هـ ، ص ١٤٢ . ١٢٨٧ هـ ، ص ١٥٧ . ١٢٨٨ هـ ، ص ١٧٢ . ١٢٨٩ هـ ، ص ١٦٢ . ١٢٩٠ هـ ، ص ١٣٤ . ١٢٩١ هـ ، ص ١٣٧ .
الجوائب ، العدد ٥١٣ ، ٢٢ محرم ١٢٨٨ ، ١٢ أبريل (نيسان) ١٨٧١ .

مماثلاً لمنصب الكهية سمي بـ (معاون الـوالي)[1] . ويبدو أن رجـال الدولـة العثمانية ومشرعي أنظمتها وقوانينها قد استلهموا كثيراً من الأعمال التي قام بها مدحت باشا في ولايتي الطونة وبغداد ، وأدخلوها في بنود نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر سنة ١٨٧١[2] ، كنظام منقح ومعدل عن نـظام الولايـات السابق ، الصادر سنة ١٨٦٤ ، والذي اشترك مدحت باشا في صياغته ووضـع مـواده ، فكانت تلك الجـولات التفتيشية التي قـام بها في الـولايتين ، ووظيفة معاون الوالي التي أوجـدها في ولايـة بغداد من بين الأعمـال التي أدخلت في النظام المعدل .

ومن ثم جاء نظام إدارة الـولايات العمـومية لينص على إحـداث منصب جديد باسم (معاون الوالي) كواحد من المناصب الإدارية المهمة . وحدد هذا النظام واجبات معاون الوالي بـ :

١ ـ مساعدة الوالي في المهام والـواجبات التي يحـددها لـه ، بشرط أن تكـون ضمن نطاق أعمال وواجبات الوالي التي نص عليها الفصل الأول من نظام ١٨٧١ .

٢ ـ إحالة الأوراق والمكاتبات الرسمية التي ترد الى الوالي من دوائر الولايـة ، وغيرها من المكاتبات التي يخوله الوالي صلاحية النظر فيها ، الى الدوائـر التي تتعلق بها ، وتقديم خلاصة بتلك المكاتبات الى الوالي .

٣ ـ اتخاذ الإجراءات المنـاسبة بشـأن المراسـلات الرسميـة المتعلقة بـالشؤون الداخلية للولاية ، ورفع الذي يحتاج منها الى رأي الوالي إليه[3] .

كما نص النظام أيضـاً على جواز إسنـاد وظيفة إداريـة من وظائف مـركز الولاية الى المعاون إضافة لوظيفته الأصلية[4] . وقد نفّذ هذا النص بالفعل في

---

(١) Chiha, op. cit., p. 65.

(٢) انظر : Davison, op. cit., p. 159.

(٣) انظر : (وظائف معاوني الولاة) . الدستور ، م ١ ، ص ٤٠١ .

(٤) المصدر والصفحة أنفسهما .

ولاية بغداد ، حيث عينت عاصمة الدولة ، في منتصف عام ١٨٧١ ، الشخص المدعو (شاكر بك) معاوناً لوالي بغداد ومديراً لدائرة النافعة (الأشغال العامة) في الوقت نفسه[١] .

إلا أن منصب معاون الوالي لم يستمر في الوجود طويلاً في ولاية بغداد ، فألغي في منتصف عام ١٨٧٢ بعد تعاقب معاونين اثنين عليه[٢]، وأحدث منصب جديد بدلاً منه أطلق عليه اسم (قائمقام الوالي) ليقوم بالواجبات والمهام نفسها التي حددت للمعاون[٣] . ولكن منصب قائمقام الوالي قد ألغي هو الآخر في سنة ١٨٧٤ بعد أن شغله منذ إحداثه وحتى ألغائه قائمقام واحد[٤] .

وأعيد منصب معاون الوالي ثانية في سنة ١٨٨٠ حينما عين عطاء الله أفندي[٥] معاوناً لوالي بغداد في تلك السنة[٦] . ويبدو أن ذلك لم يستمر إلا لمدة قصيرة لخلو المصادر التي بين أيدينا من ذكر وجود مثل هذا المنصب بعد عام ١٨٨٠ وحتى سنة ١٩٠٧ . وفي تلك السنة (١٩٠٧) أصدر السلطان عبد الحميد الثاني ، بناء على توصية من ولاية بغداد[٧] ، فرماناً مؤرخاً في ٢٨ ربيع الآخر ١٣٢٥ هـ[٨] - ١٠ حزيران (يونيه) ١٩٠٧ ، بتعيين معاون والٍ في بغداد . فذكرت وجوده سالنامة ولاية بغداد الصادرة في تلك السنة (١٩٠٧) بعد أن كانت سالنامة سنة ١٩٠٦ ، والسالنامات السابقة لها لا تشير الى وجود معاون والٍ . واستمر معاون والي بغداد يعين بموجب إرادة سلطانية حتى نهاية العهد العثماني في الولاية[٩] .

(١) الجوائب ، العدد ٥٢٨ ، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨ ، ٤ جولاي (تموز) ١٨٧١ .
(٢) انظر الملحق (٤) .
(٣) الزوراء ، العدد ٢٥٨ ، ٢٣ ربيع الآخر ١٢٨٩ .
(٤) انظر : س د ع ، ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٦ . ١٢٩١ هـ ، ص ١٦٣ .
(٥) وهو عطاء الله باشا والي بغداد فيما بعد .
(٦) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٥٠ .
(٧) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٦ - ٢٠٧ .
(٨) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٥٥ .
(٩) انظر المصدر نفسه ، ص ١٥٥ ، ٢٢٦ ، ٢٧٠ .

وغالباً ما كانت تعهد أمور الولاية الى المعاون عند غياب الوالي ، أو في الفترات التي تتخلل عزل الولاة وتعيين آخرين جدد بدلاً منهم[١] ، وذلك تنفيذاً لما نصت عليه المادة الرابعة من نظام إدارة الولايات العمومية[٢] . ويمكن القول بأن معظم معاوني ولاة بغداد قد أصبحوا لمدة من الزمن ، طالت أو قصرت ، ولاة بالوكالة .

وقد شغل منصب معاون والي بغداد ثلاثة عشر معاوناً[٣] ، كان أحدهم ضابطاً برتبة مقدم[٤] . ومنح واحد آخر منهم ، هو شفيق بك ، (ميدالية الحرب) سنة ١٩١٥ تقديراً من الدولة للجهود التي بذلها في جمع الإعانات المالية من الأهالي ، وتسهيل مهام الجيش وتموينه في ظروف الحرب التي كانت تمر بها الولاية آنذاك[٥] .

جـ ـ الدفتردار :

وهو أكبر موظف في الإدارة المالية للولاية[٦] ، ومسؤول عن دوائرها وأعمالها أمام نظارة المالية في العاصمة ، وخاضع في الوقت نفسه لسلطة الوالي وإشرافه[٧] . والدفتردار أحد موظفي الولاية البارزين أطلق عليهم (أركان الولاية) ، وهم ، بالإضافة إليه ، : معاون الوالي ـ في الأوقات التي وجد فيها

---

(١) انظر : لغة العرب ، ج ١٢ ، س ٢ ، رجب ١٣٣١ ـ حزيران ١٩١٣ ، ص ٥٨٥ .
مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع ـ الجزء الأول (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م) ، ص ١٦٢ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٢٦ ، ٢٣٢ ، ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ .

(٢) انظرها في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٨ .

(٣) انظر الملحق (٤) .

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ٣١١ .
Ireland, op. cit., p. 113.

(٧) انظر المادة السابعة من نظام الولايات في : الدستور ـ م ١ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

هذا المنصب ـ ونائب الشرع (القاضي) ، والمكتوبجي . لذلك كان يعين الدفتردار من قبل مركز الدولة ، وله عضوية دائمة في مجلس إدارة الولاية[1] .

وجاء في المادة السابعة من نظام الولايات (١٨٦٤) عن مهام وواجبات الدفتردار مايلي : « أمور مالية الولاية وأمورها الحسابية تحال الى مأمور مالية بعنوان دفتردار الولاية يكون مرجعاً الى كل مصالح الولاية المالية . . »[2] . كما ورد في المادة الثامنة من هذا النظام أن دوائر المالية في مركز الولاية تكون تحت إدارة الدفتردار[3] . أما دوائرها في مراكز السناجق التابعة للولاية فتسير أعمالها وفقاً لتعليماته ، ويكون مرجع رأسها ، المسمى بـ (المحاسبه جي) ، دفتردار الولاية[4] .

وأضاف نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر سنة ١٨٧١ الى مهام وواجبات الدفتردار نصين ، أولهما أوجب على الدفتردار إبلاغ الوالي عن مخالفات موظفي المالية ، وأن يشير عليه بما يجب لإصلاحها . والثاني أن يقترح على الوالي تعيين وعزل (محاسبة جية) السناجق ومديري الأموال في الأقضية[5] .

وقد زادت نظارتا الداخلية والمالية من سلطات الدفتردار في الأمور المالية ، وحدت من إشراف الوالي وهيمنته عليه . فأصبحت ، بموجب تعليمات أصدرتها النظارتان المذكورتان في سنة ١٨٨٥ ، جميع الشؤون المالية للولاية منذ تلك السنة بيد الدفتردار ، وأضحت نظارة المالية في استانبول مرجعه الأول[6] . ولكنه على الرغم من ذلك فإن الدفتردار كان لايتمكن من عزل

---

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : ١٢٩٢ هـ ، ص ٤٩ . ١٣١٢ هـ ، ص ١٤٢ . ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٨ .

(٢) الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٨٣ .

(٤) انظر المادتين (٣١) (٣٢) . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٧ .

(٥) انظر المادة (١٨) . الدستور ، م ١ ، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ .

(٦) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٠٤ .

(محاسبه جية) السناجق إلا بعد أن يأخذ موافقة النظارة في استانبول . وقد طالبت جريدة (الرقيب) البغدادية سنة ١٩٠٩ نظارة المالية بـ « توسيع مأذونية » الدفتردار ليتمكن من عزل (محاسبه جية السناجق) في الوقت المناسب « والمراجعة بعد ذلك للنظارة حماية لأموال الأمة »[١] من المختلسين والفاسدين .

ومن الجدير بالذكر أن معظم دفترداري ولاية بغداد قد قضوا مدة قصيرة في مناصبهم ، وذلك ما كان يؤدي ، بالقطع ، الى ارتباك أعمال دوائر المالية في الولاية ، حيث تعاقب على منصب الدفتردار في السنوات الواقعة بين سنة ١٨٦٩ وسني الحرب العالمية الأولى ، أربعة وعشرون دفترداراً[٢] .

د ـ المكتوبجي :

وهو موظف كبير من الولاية البارزين الذين كان يطلق عليهم (أركان الولاية) ، وعضو دائم في مجلس إدارة الولاية بحكم منصبه الهام . وكان يعين من قبل الحكومة المركزية في استانبول ، وهو مسؤول عن المكاتبات الرسمية التي تجريها الولاية مع جميع الجهات ، وذلك من خلال دائرة قلم المكتوبجي (مكتوبي قلمي أو مكتوبجي قلمي) التابعة له . كما أنه مسؤول عن مهمة حفظ المراسلات الرسمية كلنت تقوم بها دائرة أرشيف خاصة يطلق عليها غرفة الأوراق (أوراق أوطه سي) ، يديرها مدير خاضع لإشراف المكتوبجي . ومن مهام المكتوبجي أيضاً الإشراف على (مطبعة الولاية) التي كانت تحت إدارة مدير خاص بها ، وإصدار تقارير الولاية السنوية المعروفة بـ (السالنامات) ، وتدقيق ومراجعة المواد الرسمية التي تحرر في صحيفة الولاية الحكومية[٣] .

---

(١) العدد ٤٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧ .

(٢) انظر الملحق (٥) .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٤٩ ، ٥٧ ، ٦٣ ، ١٣٠٠ هـ ، صفحة العنوان ، ص ٨٢ ـ ٨٥ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١ ، ١٢٩ ، ١٣١ ـ ١٣٢ ، ١٣٨ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٨ ـ ٨٠ ، ٩٧ . =

وقد تولى منصب (مكتوبجي ولاية بغداد) ، خلال الفترة ١٨٦٩ - ١٩١٧ ، عدد كبير من الموظفين ، بلغ ثمانية وعشرون مكتوبجياً ، حيث كان الواحد منهم لا يمكث في منصبه سوى مدة قصيرة[١] . وذلك ما كان يؤدي بطبيعة الحال الى تقليل كفاءة الجهاز الإداري ، ويدل في الوقت نفسه على مدى ارتباك دوائر الحكم والإدارة في الدولة .

ومما هو جدير بالذكر أن اسم المكتوبجي قد تغير ، فيما يبدو ، في أواخر العهد العثماني ، وأصبح يعرف بـ (مدير التحريرات) ، حيث أن سالنامات الدولة العثمانية الصادرة منذ سنة ١٩١٠ كانت تطلق عليه هذا الاسم[٢] . كما ورد الاسم نفسه (مدير تحريرات الولاية) في مجلة لغة العرب البغدادية الصادرة في أوائل سنة ١٩١٤[٣] .

هـ - مدير الأمور الأجنبية :

ويتم تعيينه من قبل الباب العالي بترشيح من نظارة الخارجية ، ويعتبر من كبار موظفي مركز الولاية . وتنحصر وظيفته في التعامل مع قناصل الدول الأجنبية المعتمدين في ولاية بغداد ، وموظفي قنصليات هذه الدول ، وذلك تحت « رأي الوالي وأمره »[٤] . كما يعتبر مدير الأمور الأجنبية الخبير ،

= وانظر أيضاً : المادتين (٩) (٧٧) من نظام الولايات (١٨٦٤) ، والمواد (١٩) (٢٠) (٢١) من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٢ . والمادتين (٨) (٩) من قانون الولايات (١٩١٣) في :
برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

(١) انظر الملحق (٦) .

(٢) انظر : س دع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٢ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٦ ، ١٣٢٨ مالية ص ٦٠٤ .

(٣) انظر : ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ - شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .

(٤) انظر : المادة (٢٢) من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) ، والمادة (١٠) من نظام الولايات (١٨٦٤) في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ ، ٤٠٢ .
وانظر أيضاً : المادتين (٨) (٩) من قانون الولايات (١٩١٣) في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

والمستشار الخاص للوالي فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانية للدول الأجنبية[1]

وقد تعرض منصب مدير الأمور الأجنبية في ولاية بغداد للتعديل خلال سنوات الحكم العثماني التي يتناولها البحث . فقد وصل الوالي باشا الى بغداد بعد تعيينه والياً عليها وبمعيته عدد من الموظفين ، كان من بينهم مدير للأمور الأجنبية[2] ، يدعى (حمدي بك)[3] . وقد استمر هذا في وظيفته حتى تعيين (نانو أفندي) خلفاً له في منتصف عام ١٨٧١[4] . ويبدو أن تغييراً قد حصل في منصب مدير الأمور الأجنبية بعد انتهاء عهد هذا المدير ، الذي لانعلم المدة التي قضاها في منصبه ، حيث صدرت سالنامة ولاية بغداد سنة ١٨٧٥ ، وهي صامتة عن ذكر وجود مدير للأمور الأجنبية في الولاية ، واقتصرت على الإشارة بوجود دائرة صغيرة تسمى غرفة الترجمة (ترجمة أوطه سي) ، يرأسها ترجمان الولاية المدعو (نيقولايديس أفندي) ، وفيها ثلاثة موظفين يدعى أحدهم (كاتب المحررات الأجنبية)[5] .

ويبدو أن ترجمان الولاية قد اضطلع بالمهام والواجبات نفسها التي كانت مناطة بمدير الأمور الأجنبية[6] ، واستمر ، ودائرته التي كانت لسنوات طويلة تقتصر عليه فقط أو عليه وعلى كاتب واحد في أحيان قليلة ، في الوجود حتى

---

(١) انظر المادة (١٠) من نظام الولايات ، والمادة (٢٢) من نظام إدارة الولايات العمومية ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ ، ٤٠٢ .
(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٨ .
(٣) الزوراء ، العدد ٢٩ ، ٢٤ رمضان المبارك ١٢٨٦ .
(٤) انظر : الجوائب ، العدد ٥٢٨ ، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨ ، ٤ جولاي - تموز ١٨٧١ .
(٥) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٨ .
(٦) انظر : صفوت ، نجدة فتحي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، (بغداد ، ١٩٨٤) ص ٥٨ .

عام ١٩٠٩[١] . وتعاقب على منصب ساسون حسقيل[٢] ، الذي قضى في منصبه حوالي عشرين سنة (من سنة ١٨٨٤ الى سنة ١٩٠٤)[٣] . وفي عام ١٩١٠ أعيد المنصب الى سابق عهده ، حيث كان المدعو (واصف بك) مديراً للأمور الأجنبية في ولاية بغداد في تلك السنة[٤] . وتولاه بعده عدد من المدراء حتى نهاية العهد العثماني[٥] .

ومما هو جدير بالذكر أن مدير الأجنبية في ولاية بغداد كان في مقدمة موظفي الولاية الذين يشتركون في مراسيم استقبال كبار الضيوف الأجانب الذين يفدون على الولاية[٦] .

و ـ رؤساء إدارة الدوائر الحكومية الأخرى :

وهي : الضبطية (الأمن) ، والنفوس ، والأوقاف ، والزراعة والتجارة ، والدفتر الخاقاني ، والمعارف ، والبريد والبرق ، والصحة ، وغيرها . وسوف تتناول فصول الرسالة وظائف هؤلاء ، وطبيعة أعمال دوائرهم ، وهيكلها ، والقوانين والأنظمة التي كانت تسير بموجبها .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٨ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٠ ، وسالنامات الولاية التي صدرت بين تاريخي صدور هاتين السالنامتين .
س د ع ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧١٨ .
الرقيب ، العدد ٢٤ ، ٢ جمادي الآخرة ١٣٢٧ .

(٢) كان نائباً عن ولاية بغداد في مجلس المبعوثان العثماني الذي فتح سنة ١٩٠٩ ، واستوزر للمالية في أول حكومة عراقية مؤقتة تشكلت في ٢٥/ ١٠/ ١٩٢٠ على أثر نشوب الثورة العراقية الكبرى في ٣٠ حزيران ١٩٢٠ في وجه الإحتلال البريطاني .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨٢ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٦٠ ، والسالنامات التي صدرت بين تاريخي صدور هاتين السالنامتين .

(٤) انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٢ .

(٥) انظر الملحق (٧) .

(٦) انظر : مجلة لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٢ ، جمادى الأولى ١٣٣١ ـ نيسان ١٩١٣ ، ص ٤٧٦ .

ومما هو جدير بالذكر أن جميع الدوائر الحكومية كانت تتخذ من مدينة بغداد ، مركز الولاية ، مقراً لإدارتها الرئيسية في الولاية ، وكان لها فروع في سناجقهاوأقضيتها ونواحيها الأخرى . وتختلف بعض هذه الدوائر الفرعية ، من حيث الأهمية والحجم ، عن بعضها الآخر بحسب أهمية ودرجة الوحدة الإدارية التي توجد فيها . وقد يقتصر تمثيل الإدارة الرئيسية لدائرة حكومية معينة على وجود موظف واحد يدير شؤونها في الوحدات الصغيرة كالأقضية من الصف الثاني والثالث ، والنواحي . وستضطلع فصول الرسالة بمهمة التعريف بالدوائر الحكومية الرئيسية ، بما فيها الدوائر العسكرية والقضائية ، وفروع جميع تلك الدوائر التي توجد خارج مركز الولاية ، بالإضافة إلى مجالس الإدارة والبلديات التي وجدت في الولاية .

على أن هناك بعض الدوائر واللجان لا توجد إلا في مركز الولاية ، وليس لها فروع أخرى في بقية أنحائها ، ولم تتناولها فصول البحث ، وهي :

١ ـ **قلم المكتوبجي** : وهي الدائرة التابعة لمكتوبجي الولاية ، وتقوم بإجراء المكاتبات بين الولاية ومختلف الجهات الرسمية وغير الرسمية ، وكان على رأسها موظف يدعى (مميز) ، أي مدقق ، وقد عرف في السنوات ١٨٨٣ ـ ١٨٨٦ فقط بـ (باشكاتب) قلم المكتوبجي[1] . وتراوح عدد موظفي قلم المكتوبجي بين (١٣) و (٢٨) موظفاً ، كان منهم موظف يدعى بـ (كاتب العربية) ، ووجد بينهم في بعض الأحيان (كاتب للفارسية) ، وموظف يسمى (حامل ختم الوالي)[2] .

٢ ـ **غرفة أوراق الولاية (ولايت أوراق أوطه سي)** : ومهمة هذه الدائرة

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ٨٣ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨١ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٣ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٧٧ .

(٢) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٧ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٣ ، ١٣١١ هـ ، ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٣١ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٥٩ ـ ٦٠ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٩ ـ ٨٠ .

حفظ السجلات والمراسلات الرسمية التي تجرى بين الولاية والجهات الأخرى . وكان يرأسها (مدير) تابع للمكتوبجي ، ويعمل فيها عدد من الموظفين لم يزد على عشرة أفراد ، ولم يقل عن أربعة . وقد عين معاون لمدير غرفة أوراق الولاية في سنة ١٨٩٣ . إلا أن منصب المعاون ألغي في السنوات ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨[1] ، وأعيد ثانية في سنة ١٨٩٩ ، وحتى انقضاء الحكم العثماني[2] .

٣ ـ **لجنة سجل أحوال المأمورين (الموظفين)** : أحدثت هذه اللجنة في سنة ١٨٩١[3] ، وكان يرأسها ، حتى نهاية العهد العثماني ، مكتوبجي الولاية . وتألف أعضاؤها من كل من :

مميز قلم المكتوبجي ..
مميز قلم المحاسبة .
مدير غرفة الأوراق .
محاسب دائرة الأوقاف .

وقد استبدل سنة ١٨٩٤ باشكاتب مجلس إدارة ولاية بغداد بمحاسب دائرة الأوقاف[4] . وعين للجنة موظف (كاتب) من قلم المكتوبجي في عام ١٩٠٣[5] . ويبدو أن عمل هذه اللجنة كان ينحصر في الاحتفاظ بسجلات تقيد

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٩٤ ، ١٣١٥ هـ ، ص ١٦٠ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٣٢ .
(٢) جميع سالنامات ولاية بغداد . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٧ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٨٧ ، ١٣١٢ هـ ، ص ٤٥ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٣٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٠ .
(٣) س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٥ .
(٤) س و ب ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٥٨ .
(٥) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٥ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٥٨ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٤٩ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٧٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٨ .

فيها سيرة كل موظف من موظفي الدولة العاملين في الولاية ، وما حصل عليه من مكافآت وعقوبات وذلك لأغراض الترقية والترفيع وزيادة المرتب ، وغيرها من أمور .

٤ ـ **لجنة الإحصاء** : وكانت تتألف من رئيس وعضوين . وكان رئيسها ، منذ تشكيلها وبدء عملها في الولاية سنة ١٨٩٣ وحتى نهاية العهد العثماني ، مدير غرفة أوراق الولاية . أما العضوان فكان أحدهما مستنطق مجلس إدارة الولاية ، والثاني ترجمان الولاية . هذا بالإضافة إلى كاتب واحد يقوم بمهمة تدوين محاضر جلسات اللجنة ، وهو من موظفي قلم المكتوبجي . وفي سنة ١٩٠٦ حل الكاتب الثاني لمجلس الولاية في محل عضو لجنة الإحصاء الأول (مستنطق مجلس إدارة الولاية) ، وأسقطت عضوية ترجمان الولاية ، فأصبحت اللجنة منذ تلك السنة تتكون من مدير غرفة أوراق الولاية كرئيس لها ، وعضو واحد ، وكاتب واحد[١] . ولعل عمل هذه اللجنة كان ينحصر في جمع المعلومات الإحصائية عن الولاية ودوائرها ، وأحوالها ، وتزويد الدوائر المركزية ونظارات الدولة بها .

ثالثاً : الجهاز الإداري خارج مركز الولاية

أ ـ في السنجق :

١ ـ **المتصرف** : كان على رأس الجهاز الإداري في كل سنجق من سناجق الولاية موظف كبير يدعى (المتصرف) ، يعين بموجب (فرمان) يصدره السلطان كما نصت على ذلك المادة التاسعة والعشرون من نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤[٢] . إلا أن نظام إدارة الولايات العمومية الذي

---

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١١ هـ ، ص ١٣٧ ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢١٣ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٥٥ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٨٥ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٨ .

(٢) انظرها في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ .
وانظر أيضاً : بدج ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

Longrigg, op. cit., p. 36.

صدر في عام ١٨٧١ لم يشر إلى أمر تعيين المتصرفين والجهة التي تقوم به[١] ، بينما نص قانون الولايات لعام ١٩١٣ على أن متصرفي السناجق يعينون من قبل مركز الدولة دون بيان ما إذا كان ذلك يتم من قبل السلطان أو الباب العالي أو نظارة الداخلية[٢] . على أن متصرفي سناجق ولاية بغداد كانوا يعينون في الغالب من قبل نظارة الداخلية في استانبول ، ويعزلون أيضاً من قبلها[٣] . وقام بهذه المهمة ، في أحيان قليلة ، بعض ولاة بغداد الذين عرفوا بقوتهم ونفوذهم في دوائر العاصمة ، كمدحت باشا ، وحسين ناظم باشا[٤] ، وكان بعضهم الآخر يستأذن من العاصمة عن رغبته بإقالة أحد المتصرفين[٥] .

والمتصرف مسؤول أمام الوالي عن تنفيذ الأعمال والواجبات التي حددت له[٦] ، فالوالي مرجعه الأول[٧] ، وعليه أن ينفذ جميع الأوامر والتعليمات التي يصدرها له[٨] . إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى التي شهدتها ولاية بغداد ، وكانت أرضها مسرحاً من مسارحها ، قد حدت ببعض متصرفي سناجق ولاية بغداد إلى تجاوز الوالي ، والاتصال بالعاصمة استانبول مباشرة لإخبارها بأمر هام من الأمور ، أو للرد على أسئلتها واستفساراتها[٩] .

---

(١) انظر مواد هذا النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ ـ ٤٢١ .

(٢) انظر المادتين (٨) (٩) من القانون في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

(٣) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ ، ٣٩٨ .

(٤) انظر: الزوراء، العدد ٨ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦ ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ . العطية ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .

(٥) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٥٩ .

(٦) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 265.
Mansfield, op cit., p. 15.

(٧) انظر المادة (٢٩) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ .

(٨) انظر المادة (٣٥) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦ .

(٩) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

ومهام المتصرف في سنجقه ، كما حددتها أنظمة وقوانين الدولة ، هي :

- الإشراف على أمور الإدارة المدنية والمالية والأمنية في السنجق ، وتنفيذ أوامر وتعليمات وقوانين الدولة التي تبلغ له من قبل الوالي .
- تنفيذ الأحكام « الجزائية والحقوقية » التي تصدرها المحاكم في الدوائر القضائية التي تتبعه .
- ترأس مجلس إدارة السنجق ، وتعيين أوقات انعقاده ، وانعقاد مجالس إدارة أقضية ونواحي السنجق . وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس في الأمور الواقعة ضمن نطاق صلاحياته ، والاستئذان من الولاية في إجراء الخارج منها عن هذا النطاق .
- أن يكون مسؤولاً عن الأمن في سنجقه ، وإمرة قوة الضابطة الموجودة فيه ، وله حق سوق هذه القوة وتحريكها من قضاء إلى آخر من أقضية السنجق .
- مشاركة الوالي في الواجبات والمهام الإدارية التي حددت له ، وذلك فيما يتعلق منها بالدوائر الحكومية الموجودة في السنجق . ومراقبة أعمال وتصرفات جميع موظفي هذه الدوائر ، والتفتيش عليها ، وإبلاغ الوالي عن أي تقصير من قبل الموظفين وأي خلل في سير أعمال الدوائر ، وما يراه مناسباً لإصلاحها[١] .

ومن الجدير بالذكر أن سلطة المتصرف على الدوائر الحكومية في السنجق كانت سلطة عامة للتنسيق والانضباط[٢] ، حيث أن هذه الدوائر كانت ترجع إلى فروعها الرئيسية في مركز الولاية ، وتأخذ منها التعليمات الخاصة بطبيعة العمل ، والقوانين والأنظمة التي تسير بموجبها . ولعل مما يحسن ذكره أيضاً أن جميع دوائر سناجق ولاية بغداد ، أو معظمها ، كانت تتجمع ، في مركز

---

(١) انظر المواد (٢٩ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤١) من نظام الولايات (١٨٦٤) ، والمادتين (٣٥ ، ٣٦) من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ ، ٣٨٧ - ٣٨٨ ، ٤٠٥ - ٤٠٦ .
وانظر أيضاً : مذكرات مدحت باشا ، ص ١١٨ .

(٢) Longrigg, op. cit., p. 36.

كل سنجق ، في بناية واحدة يطلق عليها (سراي الحكومة) ، وذلك فيما عدا الدوائر العسكرية التي كانت لها بناية (ثكنة) خاصة أخرى[١] .

وقد اضطلع متصرفو سناجق ولاية بغداد ، وبخاصة متصرف سنجق الديوانية ، بمهام أخرى كان من بينها إمرة القوات العسكرية ، من الجيش والضبطية ، المساقة لتحصيل الضرائب من العشائر . فكان متصرف سنجق الديوانية يخرج ، في كل سنة تقريباً ، حين حلول موسم الحصاد على رأس قوة عسكرية ليجمع الضرائب من عشائر السنجق . وكثيراً ما كانت تقع خلافات ومصادمات بين قوات الحكومة والعشائر نتيجة لذلك ، تزهق فيها أنفس أفراد كثيرين من الجانبين ، كان من بينهم المتصرف نفسه أحياناً[٢] .

ويلاحظ أن المتصرفين الذين توالوا على إدارة سناجق ولاية بغداد كان معظمهم لا يمكث سوى مدة قصيرة في منصبه . فقد تعاقب على منصب متصرف سنجق الديوانية ما يقرب من أربعين متصرفاً خلال السنوات الثماني والأربعين الواقعة بين سنتي ١٨٦٩ و١٩١٧[٣] . وكانت مدة تولي بعضهم لا تتجاوز بضعة أشهر[٤] . أما سنجق كربلاء ، فقد تولى هذا المنصب فيه تسعة وعشرون متصرفاً في المدة نفسها ، وكانت مدة كثير منهم قصيرة أيضاً ، حيث كان يتعاقب في بعض السنوات أكثر من متصرف واحد في السنة الواحدة[٥] . وفي سنجق بغداد عين سبعة متصرفين للسنجق خلال سنوات تقل عن العشرين ، تقع بين سنة ١٨٦٩ وقبيل نهاية ثمانينات القرن الماضي[٦] التي

---

(١) انظر : العطية ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٥١ ـ ٥٣ ، ٧١ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ .

(٣) انظر الملحق (١٠) .

(٤) الملحق (١٠) .
وانظر أيضاً : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٨ .

(٥) انظر الملحق (٩) .

(٦) انظر الملحق (٨) .

ألغي خلالها منصب متصرف سنجق مركز الولاية ، وأنيطت أعماله بالوالي مباشرة[1] .

وكان متصرفو سناجق ولاية بغداد من قوميات مختلفة ، إلا أن غالبيتهم العظمى كانت من الأتراك ، ووجد بينهم عدد قليل من العرب كشبلي باشا وعطاء الله أفندي ، وعدد قليل آخر من العراقيين ، من العرب والأكراد والتركمان والكرج . مثل فهد باشا السعدون ، ومثل رشيد باشا الزهاوي وحمزة بك وغيرهما من الأكراد ، وصالح باشا وغيره من التركمان ، وسليمان فائق أفندي من المماليك الكرج الذين استقروا في العراق[2] . على أن تعيين العراقي العربي الوحيد من بين هؤلاء في منصب متصرف سنجق الديوانية ، وهو فهد باشا السعدون ، جاء نتيجة ظروف خاصة تتعلق بما يعرف بـ (ثورة الدغارة) أو (ذبحة المتصرف) التي حدثت في عهد مدحت باشا بين القوات الحكومية وعلى رأسها هذا الوالي ، وعشائر سنجق الديوانية . حيث قام مدحت باشا ، بعد أن شغر منصب متصرف السنجق بمقتل المتصرف توفيق أفندي نتيجة لتلك الأحداث ، بتعيين فهد باشا متصرفاً للسنجق عقب إخماد تلك الثورة ، وذلك لضمان استمرار استتباب الأمن والنظام في تلك المناطق بوجود أحد شيوخ آل سعدون الأقوياء (فهد باشا) فيها .

واختلف بعض المتصرفين عن بعضهم الآخر من ناحية النشاط والإخلاص في العمل . ففي الوقت الذي ذكرت فيه المصادر بأن كثيراً منهم كانوا من المختلسين والمرتشين ، وضعيفي الشخصية ، وسيئي الإدارة[3] ،

---

(١) Cuinet, op. cit., p. 6.

(٢) انظر : الملاحق (٨) (٩) (١٠) .
آل طعمة ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٧ ، ٤١١ ، ٤٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ .
الحلي ، المصدر السابق ، ص ٧٤ ـ ٧٥ .
الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ١٩٤ .

(٣) للتفاصيل انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٤ ، ٤١٧ ـ ٤١٨ ، ٤٤١ . =

وقدوة غير صالحة لموظفي السنجق[1] . فقد أشارت هذه المصادر نفسها إلى وجود عدد من المتصرفين الأكفاء ، والمتصفين بالنزاهة والإخلاص والنشاط في العمل[2] . إلا أن العزل من المنصب كان جزاء أحد هؤلاء الذين اتصفوا بالعفة والاستقامة والعدل ، وذلك بسبب دسائس موظفيه الذين لم يكونوا ليرتضوا بمثل هذه الصفات لرئيسهم ، فتغل أيديهم معها عن الإختلاس والرشوة . وبسبب جشع الدولة ورغبتها في جمع أكبر مبلغ من المال عن الضرائب الحكومية ، فلم تكن لرتضى مع هذا عن عدل أحد متصرفيها في تقديره للضرائب وعدم إجحافه بدافعيها[3] .

على أن الأسس التي كانت تقوم عليها عملية تعيين وعزل المتصرفين في العهد الدستوري ، وهي الانتماءات الحزبية لهذا الحزب أو ذاك ، قد أثرت في القواعد السليمة التي يفترض أن تبنى عليها تلك العملية ، ومن ثم في كفاءة ونشاط المتصرفين ، حيث أن عزل أحدهم وتعيين آخر في محله كان يتم حينما يأتي خصوم المعزول السياسيين إلى الحكم ، فيقوموا بإقصاء المناوئين لهم وإن كان هؤلاء من الأكفاء والنشطين[4] .

وكان يعين أحد كبار موظفي السنجق ، كالمحاسب أو القاضي أو

= العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٧٢ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٣ ، ٩٢ .

(٢) يذكر أن مدير تحريرات سنجق الديوانية في أواخر العهد العثماني كان يقف أمام متصرف السنجق (رشيد بك الكردي) ، ويقول له : « نحن ننهب كما تريد أنت أن تنهب » .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٤٠ .

(٣) للتفاصيل انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٣ ، ٤٣٠ ، ٤٣٢ .
ديوان السيد حيدر الحلي ، ج ٢ ، (بغداد ، ١٩٦٤) ، ص ٢٦ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٩٧ ـ ٩٨ .

(٤) انظر تفاصيل الواقعة التي رواها العطية عن هذا الموضوع ، المصدر السابق ، ص ٩٢ـ ٩٤ .

(٥) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .

المفتي ، كوكيل للمتصرف وذلك في المدة التي تتخلل نقل أحد المتصرفين ووصول متصرف جديد آخر[1] ، تلك المدة التي كانت تطول في بعض الأحيان ، فيبقى الوكيل دون أن يؤدي عملاً ذا فائدة تذكر سوى عدّ الأيام التي يقضيها في المنصب ، وانتظار الإقالة بين لحظة وأخرى .

أما راتب المتصرف فكان يبلغ في مطلع القرن الحالي (٧,٥٠٠ قرش = ٧٥ ليرة) ، بالنسبة لمتصرف سنجق الديوانية ، وهو سنجق من سناجق الدرجة الأولى ، و (٥,٠٠٠ قرش = ٥٠ ليرة) بالنسبة لمتصرف سنجق كربلاء وهو من سناجق الدرجة الثانية[2] .

وفي أواخر العهد العثماني كان انفصال المتصرف من منصبه يتطلب منه ، قبل مغادرته للسنجق ، أن يستحصل على (براءة ذمة) من مجلس إدارة السنجق[3] ، وذلك لتقديمها لرؤسائه في استانبول تمهيداً للحصول على وظيفة مماثلة ، أو أعلى من التي كان يشغلها . ويبدو أن الحصول على هذه (البراءة) كانت عملية شكلية لا تعبر فيها البراءة عن سلوك المتصرف الحقيقي ، ولا تفصح عن حقيقة الذمم المدنسة لكثير من المتصرفين .

ومما هو جدير بالذكر أن نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ قد نص على وجود موظف يقوم بمساعدة المتصرف في أداء أعماله وواجباته يدعى (معاون المتصرف) ، وهو في الوقت نفسه يشغل منصب قائمقام مركز السنجق[4] ، إذ أن المدينة التي تكون مركزاً للسنجق هي قضاء من الناحية الإدارية . إلا أن نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) قد أغفل ذكر منصب (معاون المتصرف) . على أن هذا المنصب كان موجوداً في ولاية بغداد حتى منتصف

---

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ٢٢٢ ، ٣٧٣ ، ٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٢ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٥ .

(٤) انظر المادة (٣٥) من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٧ .

عام ١٨٧١ ، حيث كان هناك معاون لمتصرف سنجق الحلة ، ومعاون لمتصرف سنجق بغداد آنذاك[١] . ولكنه ألغي ، فيما يبدو ، بعد ذلك التاريخ لعدم تعرض المصادر لذكره ، وبخاصة سالنامات ولاية بغداد ، كذلك فإن قائمقامية مركز السنجق قد ألغيت أيضاً ، وأصبحت وظائف وسلطة قائمقامها مناطة بالمتصرف مباشرة[٢] .

٢ ـ **المحاسبة جي (المحاسب)** : يكون هذا الموظف مسؤولاً عن الأمور المالية للسنجق ، وتنظيم حساباته العامة من واردات ومصروفات ، وإدارة دائرة الحسابات التي توجد فيه ، وذلك وفق التعليمات والأنظمة التي يبلغه بها مرجعه دفتردار الولاية عن طريق الوالي ، فمتصرف السنجق .

ويعين المحاسب من قبل الحكومة المركزية في استانبول بترشيح من نظارة المالية[٣] ، ويعزل أيضاً من قبلها ، ولم يكن بوسع أحد آخر من كبار موظفي الولاية ، مثل الوالي والدفتردار والمتصرف ، أن يقوم بعزله بما فيهم رئيسه ومرجعه دفتردار الولاية[٤] .

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ٢٦ ، ٣ رمضان المبارك ١٢٨٦ . العدد ٥٥ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٨٧ ، العدد ٥٧ ، ١٢ [illegible] ١٢٨٨ .

(٢) انظر : الدستور ، م ١ ، هامش الصفحة ٣٨٧ .
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٢ ، ص ٥٩٤ ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ .

(٣) انظر المادتين (٣٠) (٣٦) من نظام الولايات ، والمادة (٣٧) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ٣٨٧ ، ٤٠٦ .
والمواد (٨ ـ ١٠) من قانون الولايات في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ .
وقد ذكر الدكتور غسان العطية أن متصرف السنجق هو الذي كان يقوم بتعيين المحاسب ومدير التحريرات في كل سنجق من سناجق ولاية بغداد . انظر :
التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى . مجلة دراسات عربية ، س ٨ ، العدد ١٢ ، (بيروت) تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٢ ، ص ٣٢ ـ ٣٣ ، وهذا ينافي ما أوردته المصادر الأصلية .

(٤) انظر : الرقيب ، العدد ٢٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧ .

ومن ضمن الصلاحيات التي منحت للمحاسبين ، صلاحية تعيين بعض الموظفين في دائرة محاسبة السنجق ، وإخبار دفتردارية الولاية بذلك الأمر بعد إنجازه لغرض إعلامها فقط[1] .

وكان المحاسب عضواً دائماً في مجلس إدارة السنجق . وقد اتصف بعض محاسبي سناجق ولاية بغداد بفساد الذمة وأخذ الرشوة[2] ، شأنهم في ذلك شأن بعض رؤسائهم الآخرين .

ومما هو جدير بالذكر أن منصب محاسب سنجق مركز الولاية (سنجق بغداد) قد ألغي في أواخر ثمانينات القرن الماضي مع إلغاء السنجق نفسه ، وإحالة المهام التي كانت تقوم بها دوائره إلى دوائر الولاية الرئيسية . ووفقاً لذلك فقد حولت واجبات محاسب سنجق بغداد إلى دفتردارية الولاية[3] .

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن محاسبي سنجق الولاية كانوا يمكثون في مناصبهم لمدة طويلة نسبياً ، وذلك مما يعود ، بطبيعة الحال ، بنتائج طيبة على استقرار أعمال دوائرهم وانتظامها[4] .

٣ ـ مدير **التحريرات** : وهو الموظف المسؤول عن المكاتبات الرسمية للسنجق ، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها . ويعين من قبل الحكومة في استانبول[5] . وكانت الدائرة التي يديرها تسمى بـ (قلم التحريرات) ، يعمل

---

(١) المصدر نفسه .

(٢) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ ـ ٤١٨ .
العطية ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .

(٣) انظر : الدستور ، م ١ ، هامش الصفحة ٣٨٧ .

(٤) انظر الملحق (١١) .

(٥) انظر المادة (٣٢) من نظام الولايات (١٨٦٤) ، والمادة (٣٨) من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) ، في :
الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٧ ، ٤٠٦ .
وانظر أيضاً المواد (٨ ـ ١٠) من قانون الولايات (١٩١٣) في : =

فيها عدد من الموظفين تراوح ، في الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٩ ونهاية الحكم العثماني ، بين أربعة ، وثمانية موظفين وذلك بالنسبة لقلم تحريرات سنجقي كربلاء والديوانية . وكان يساعد مدير تحريرات هذين السنجقين في أداء أعماله موظف يدعى (معاون مدير التحريرات) ، حيث عين معاون لمدير تحريرات سنجق الديوانية في سنة ١٨٩٢ [١] ، ومعاون لمدير تحريرات سنجق كربلاء في سنة ١٩٠٦[٢] . أما بالنسبة لسنجق بغداد ، قبل الغائه في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر ، فكانت دائرة التحريرات فيه أوسع من مثيلتها في كربلاء والديوانية ، إذ أن هذه الدائرة كانت تنقسم إلى إدارتين رئيسيتين ، هما : (قلم التحريرات) الذي يديره مدير تحريرات السنجق ، ووجد فيه معاون للمدير مع عدد من الموظفين بلغ في إحدى السنوات أربعة عشر موظفاً[٣] ، ولم يقل منذ عام ١٨٧٥ عن سبعة موظفين . و (غرفة الأوراق) ، وهي بمثابة (أرشيف) على رأسه مدير وبضعة موظفين[٤] . ومما هو جدير بالذكر أن مدير التحريرات كان عضواً دائماً في مجلس إدارة السنجق .

٤ - **مديرو دوائر الدولة في السنجق** : وأهم هذه الدوائر كانت : دائرة الدفتر الخاقاني ، والنفوس ، والأوقاف ، والبريد والبرق ، والصحة ، والشرطة ، وغيرها . وستتناول فصول البحث اختصاصات هذه الدوائر ، وطبيعة أعمالها ، وواجبات رؤسائها .

= برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٩٢ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٧٨ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٨٦ .

(٤) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال ، : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٨ ، ١١٠ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٨٦ ، ١١٧ ، ١٣٣ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٩٣ ، ٢٠٢ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٣٠ ، ٢٤٧ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٢٧٢ ، ٣٠٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٤ - ١٦٥ ، ١٧٣ .
الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

ب ـ في القضاء :

١ ـ القائمقام : هو أكبر موظف إداري في الوحدة المعروفة باسم (القضاء) ، ورئيسه المباشر متصرف السنجق[1] ، ويعين من قبل الحكومة المركزية في استانبول[2] . ويكون القائمقام مسؤولاً عن الأمور المدنية والمالية والأمنية ، ودوائرها في قضائه ، وتنفيذ جميع أوامر الدولة وتعليماتها التي ترده من متصرفية السنجق التابع له ، وإجراء الأحكام التي تصدرها محاكم القضاء وذلك في حدود الصلاحيات الممنوحة له ، والاستئذان من المتصرف في تنفيذ ما يقع منها خارج حدود صلاحياته[3] .

ومن ضمن وظائف القائمقام الأخرى ترشيح (مدراء نواح) للوحدات الإدارية الأصغر التابعة لقضائه ، المعروفة بـ (النواحي) ، وترأس مجلس إدارة السنجق ، وتحديد مواعيد انعقاد مجالس إدارة النواحي بعد أخذ الاذن من متصرف السنجق ، وتنفيذ القرارات التي تتخذها تلك المجالس بعد عرضها للمداولة في مجلس إدارة القضاء ، وطلب الموافقة على تنفيذها من متصرفية السنجق حينما يحتاج اجراؤها إلى قوة تفوق قوة القائمقام . كما أن تفتيش دوائر نواحي القضاء كان أيضاً من جملة واجبات القائمقام[4] .

ومن الجدير بالذكر أن سلطة قائمقام القضاء على معظم دوائر قضائه كانت

---

(١) Mansfield, op. cit., p. 15.

(٢) انظر المادة (٤٣) من نظام الولايات ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٩ .

والمادتين (٨) (٩) من قانون الولايات . برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

وانظر أيضاً : الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .

وقد ذكر (Longrigg) ، بما يخالف الواقع ويبتعد عن الصحة ، أن والي ولاية بغداد كان يقوم بتعيين قائمقامي أقضية ولايته . انظر :

Op. cit., p. 36.

(٣) انظر المادتين (٤٣) و (٥٣) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(٤) انظر المادة (٤٤) من نظام إدارة الولايات العمومية في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٧ .

سلطة إشراف عامة للتنسيق والانضباط[1] . إذ أن هذه الدوائر كانت تتلقى تعليماتها ومعظم أوامرها من دوائر السنجق التابعة لها . على أن القائمقامين قد منحوا في أواخر العهد العثماني صلاحية تعيين بعض صغار الموظفين الذين يأتون بعد رؤساء ومأموري دوائر ومأموريات القضاء ، وذلك في مركز القضاء والنواحي التابعة له وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الولايات الصادر سنة ١٩١٣ [٢] . ولكنه يبدو أن قائمقامي أقضية ولاية بغداد لم يتمتعوا بتلك الصلاحيات التي منحت لهم لتأخر تطبيق القانون الذي منحهم اياها في ولاية بغداد .

وكان عدد كبير من القائمقامين الذين تولوا إدارة أقضية ولاية بغداد من غير الأكفاء والمختلسين والمرتشين [٣] . واتصف بعضهم بالعجرفة والفظاظة وسوء الإدارة [٤] ، وبعضهم الآخر بالقسوة وظلم الناس[٥] .

---

(١) Longrigg, op. cit., p. 36.

(٢) انظرها في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨١ ـ ٤٨٢ .
وانظر أيضاً : العطية ، التنظيم الحزبي في العراق . . ، ص ٣٣ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ١٥ ، ١٥ جمادى الآخر ١٢٨٦ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٠٧ .
موسوعة العتبات ، ق كربلاء ، ج ١ ، ص ٣١٢ ـ ٣١٣ .
العطية ، تاريخ الديوانية . . ، ص ٨٣ .

(٤) انظر ما ورد بهذا الخصوص عن قائمقام النجف سنة ١٩١٥ بهجت بك في :
الخاقاني ، علي ، شعراء الغرى ، ج ٩ ، (النجف ، ٩٥٦) ، ص ٢٩٥ ، ٢٩٦ .
محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، (النجف ، ١٩٥٨) ، ص ٣٤٢ .

(٥) انظر ما ورد عن قائمقام الحلة سنة ١٩١١ الحاج نامق أفندي العسكري في : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ .
كما وصف العزاوي فائق بك خورشيد قائمقام قضاء خراسان سنة ١٩١٤ بأنه « سيىء السيرة ، قاس على الأهلين ، لا يبالي بهم ، ويستهين بأمورهم » . انظر :
تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٩٩ .

وقد حاولت الإدارة الحكومية في ولاية بغداد سنة ١٨٧٨ رفع كفاءة قايمقامي أقضية الولاية وذلك بعقد امتحان لهم ، لإبقاء من يصلح منهم للوظيفة في منصبه ، ورفع التوصيات إلى العاصمة استانبول بخصوص إقالة أولئك الذين يخفقون في الامتحان من القائمقامين ولا يصلحون لهذا المنصب الإداري . كما جرت محاولة أخرى من هذا القبيل في السنتين الأخيرتين من القرن الماضي (١٩٩٨ ، ١٨٩٩)[١] . وكل تلك الإجراءات كانت تهدف ، كما يبدو ، إلى تحسين كفاءة الجهاز الإداري للولاية ، وذلك من خلال إعادة النظر في اختيار العناصر التي تضطلع بمهمة رئاسة الجهاز الإداري في الوحدات الإدارية المعروفة بـ (الأقضية) ، والتي كانت تشكل قسماً كبيراً من وحدات الولاية .

وقد انعكست سياسة تحسين كفاءة الجهاز الإداري ، التي يبدو أن الإدارة العثمانية قد سارت عليها منذ أواخر القرن الماضي ومطلع القرن الحالي ، على مدة إبقاء القائميامين في مناصبهم ، إذ يلاحظ أن بعض القائمقامين كانوا ، منذ بداية هذا القرن ، يستمرون لمدة طويلة ـ نسبياً ـ في وظائفهم . فقد ظل ، مثلاً ، راشد باشا قائمقاماً لقضاء النجف طوال خمس سنوات متصلة (١٩٠٠ ـ ١٩٠٥)[٢] ، واستمر عبد العزيز أفندي القصاب في منصبه كقائمقام لقضاء السماوة لمدة ست سنوات تقريباً ، تقع بين سنتي ١٩٠٩ و ١٩١٥[٣] . وذلك على الرغم من أن مدة تولي القائمقام قد حددت في السنوات الأولى من القرن الحالي بسنتين ونصف السنة[٤] . إلا أن أولئك الذين استمروا أكثر من المدة المحددة لبقاء القائمقام في منصبه قد استفادوا من تلك السياسة في تجديد فترات توليتهم ، السياسة التي قضت بإبقاء الكفء الذي يشغل هذا المنصب

(١) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٠٨ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٣٠٤ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٢٩٨ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٣١٢ .

(٣) انظر : الرقيب ، العدد ٢٤ ، ٢ جمادى الآخرة ١٣٢٧ .
الوردي ، لمحات اجتماعية ... ، ج ٤ ـ ص ٢٠٠ .

(٤) موسوعة العتبات ، ق كربلاء ، ج ١ ، ص ٣١٢ .

الإداري لمدة طويلة في وظيفته لضمان استمرار عمل الجهاز الإداري بنجاح وكفاءة باستقرار الموظفين الذين يرأسون إدارته في مواقعهم .

وقد تعاقب على إدارة أقضية ولاية بغداد ، التي ناهزت العشرين قضاء[1] . عدد كبير من القائمقامين ، وجد بينهم في أواخر العهد العثماني كثير من العراقيين ، مثل عارف حكمت أفندي الآلوسي ، الذي كان قائمقاماً لقضاء الحلة في سنة ١٨٩٤[2] ، ولقضاء السماوة في سنة ١٨٩٦[3] . وعاكف أفندي الآلوسي الذي شغل مثل هذا المنصب في أقضية : الديوانية والسماوة والشامية في السنوات ١٨٩١ ، ١٨٩٣ ، ١٨٩٩ على التوالي[4] . وناجي السويدي

---

(١) ومن الجدير بالذكر أن أقضية مراكز السناجق ، أي المدن التي تتخذ مراكز لسناجق الولاية وتصنف من الناحية الإدارية كقضاء يسمى قضاء مركز السنجق ، لم تعين فيها الدولة قائمقاماً لإدارة شؤونها ، بل كان متصرف السنجق يقوم بإداء هذه المهمة . وقد سبق القول أن متصرفية سنجق بغداد قد ألغيت في أواخر ثمانينات القرن الماضي ، وأودعت إدارة مدينة بغداد ، مركز الولاية ومركز سنجق بغداد وهي قضاء من الناحية الإدارية ، إلى والي الولاية . إلا أن تغييراً يخص مدينة بغداد ، قد حدث في العهد الدستوري ، حيث عين قائمقام لقضاء بغداد ، قضاء مركز سنجق بغداد الذي هو مركز الولاية في الوقت نفسه ، فكان هذا القائمقام يدير شؤون مدينة بغداد الإدارية ، وورد أول ذكر لوجود هذا القائمقام سنة ١٩١٤ .

راجع ص ٢٠٤ .

وانظر ما يقوله لوريمر عن عدم وجود قائمقامين لأقضية مراكز السناجق حتى حوالي عام ١٩٠٧ . المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ١ ، ص ٢٥٧ ، ج ٢ ، ص ٥٩٤ ، ج ٣ ، ص ١٢٠٩ .

وانظر مجلة لغة العرب التي أوردت خبر وصول حكمت بك سليمان إلى بغداد في عام ١٩١٤ بمعية الوالي جاويد باشا ليتولى منصب قائمقام قضاء بغداد . ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .

(٢) انظر : س وب ، ١٣١٢ هـ ، ص ٢٣٣ .

(٣) انظر : س وب ، ١٣١٤ هـ ، ص ٣٠٧ .

(٤) انظر : س وب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٤٣ ، ١٣١١ هـ ، ص ٢٠٩ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٦١ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣١٨ .

الذي كان قائمقاماً لقضاء النجف الأشرف سنة ١٩٠٩[1] ، ولقضاء الهندية سنة ١٩١٣[2] . ولا تخفى أهمية تعيين العراقيين في مثل هذه المواقع الإدارية بالنسبة للإدارة الحكومية وحسن انتظامها وأدائها لأعمالها ، ذلك أن وجود هؤلاء في هذه الوظائف يذلل كثيراً من الصعوبات والمشاكل التي قد تنشأ مع وجود غيرهم من الغرباء ، مثل الأتراك وسواهم ، وبخاصة ما يتعلق منها باللغة ، وإدراك مشاكل الناس واحتياجات القضاء وظروفه وعادات أهله .

على أن ظروفاً خاصة قد دعت الدولة ، أحياناً ، إلى تعيين بعض شيوخ العشائر العراقية كقائمقامين أو وكلاء قائمقامين في بعض الأقضية . فقد كان فهد بك الهذال شيخ مشايخ عشائر عنزة البدوية قائمقاماً لقضاء (الرزازة) التابع لسنجق كربلاء منذ أواخر سبعينات القرن الماضي وحتى نهاية العهد العثماني[3] . وذلك لحمله ، فيما يبدو ، وعشائره على الاستقرار ، وأن يكون قريباً من أعين السلطة لضمان هدوءه ، فعين من الناحية الاسمية لقضاء الرزازة القريب من مركز سنجق كربلاء ، والذي استحدث خصيصاً لتعيين هذا الشيخ كقائمقام له ، حيث لم تكن الرزازة سوى واحة على مشارف الصحراء ، لا يعيش فيها سوى فهد بك وبعض أبناء عشائره .

كما أن ظروف الحرب العالمية الأولى ، والحاجة التي أوجدتها إلى هدوء المدن والعشائر خلال تلك الفترة المضطربة ، قد حدت الدولة على تعيين الشيخ (عمران الحاج سعدون) شيخ بني حسن قائمقاماً لقضاء الهندية بالوكالة في منتصف عام ١٩١٥ . وقد استمر هذا الشيخ في منصبه محافظاً على الأمن

---

(١) الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ١٠ ، (النجف ، ١٩٥٦) ، ص ٩٠ .
الشرقي ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٤٩ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٩٢ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٧٢ ، والسالنامات التي صدرت بين تاريخي صدور هاتين السالنامتين .

واستقرار عشيرته في المنطقة التي يتوسطها القضاء حتى سقوط بغداد بيد الانجليز في آذار (مارس) ١٩١٧ [١] .

ومن الجدير بالذكر أن منصب القائمقام ، شأنه في ذلك شأن منصب الوالي والمتصرف ، كان يخلو في بعض الأحيان من وجود من يشغله لمدة قد تطول لسنة أو أكثر ، وذلك في الفترات التي تتخلل اقالة قائمقام وتعيين آخر بدلاً منه ، وفي فترات أخرى لا نعلم الأسباب التي تدعو إلى عدم وجود قائمقام فيها لبعض الأقضية ، والاكتفاء بتعيين أحد الموظفين من الولاية أو السنجق كوكيل للقائمقام . ولا يوجد تفسير لذلك ، فيما يبدو ، سوى التقصير والإهمال من قبل الولاية ونظارة الداخلية في استانبول . وكمثال على ذلك ، فقد تولى أربعة وكلاء للقائمقام أمور إدارة قضاء الشامية في سنجق الديوانية خلال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٩٧ و١٩٠٧ ، وقضى هؤلاء الأربعة ما يقرب من نصف تلك المدة في إدارة القضاء ، إذ استمر كل واحد منهم في وظيفته كوكيل للقائمقام لأكثر من سنة واحدة[٢] .

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن دائرة القائمقام كانت ، في معظم أقضية الولاية ، تقع ضمن مجمّع للدوائر الحكومية يسمى بـ (السراي) . وأن راتب هذا الموظف الإداري كان في مطلع القرن الحالي يبلغ (٢٥٠٠ قرش = ٢٥ ليرة) بالنسبة لقائمقامي أقضية الدرجة الأولى و (١٧٥٠ قرشاً = ١٧,٥ ليرة) بالنسبة لقائمقامي أقضية الدرجة الثانية ، أما قائمقامو أقضية الدرجة الثالثة ، فكانت مرتباتهم الشهرية تبلغ (١٢٥٠ قرشاً = ١٢,٥ ليرة)[٣] .

٢ ـ **مدير المال** : موظف مختص بمالية القضاء وتسوية حساباته الرسمية من واردات ومصروفات . ويكون تابعاً لمحاسب السنجق وملتزماً بتنفيذ تعليماته

---

(١) انظر : الطاهر ، المصدر السابق ، ص ١٧ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٧٩ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٣٤٠ ، ١٣٢١ هـ ص ٣٤٢ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٧٩ .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٢ .

وأوامره التي يبلغها إلى قائمقام القضاء عن طريق المتصرف[1] .

وكان والي الولاية يقوم بتعيين مدير مال القضاء ، وذلك بترشيح من دفتردارية الولاية[2] . ووجد ، أحياناً ، (معاون) لمدراء مال بعض الأقضية الكبيرة في ولاية بغداد ، إضافة إلى أمين للصندوق . وكان مدير المال عضواً دائماً في مجلس إدارة القضاء[3] . وقد وصم بعض مدراء مال أقضية الولاية بالفساد والاختلاس ، ومشاركة الاخرين ، من موظفي الدولة المختلسين والمرتشين الذين سبق ذكرهم ، في هذا العمل[4] .

٣ ـ **كاتب التحريرات** : ووظيفته تولي أمور المكاتبات الرسمية للقضاء ، وحفظ السجلات والأوراق الخاصة بها ، والتقيد بأوامر وتعليمات رئيسه المباشر ، قائمقام القضاء[5] . وكان كتّاب التُحريرات في جميع أقضية ولاية بغداد أعضاء دائمين في مجالس إدارة الأقضية[6] .

٤ ـ **مدراء ومأمورو وكتبة الدوائر الرسمية في القضاء** : وأهمها : البريد والبرق ، والرسومات (الجمرك) ، والنفوس ، والديون العمومية ، والحجر الصحي ، وقوة الضبطية ، والدفتر الخاقاني .

ويلاحظ أن درجة تمثيل دوائر الولاية الرسمية في أقضيتها تختلف من قضاء لآخر تبعاً لأهمية القضاء ، واحتياجه لبعض الدوائر بصورة تفوق حاجته

---

(١) انظر المادة (٤٥) من نظام إدارة الولايات العمومية . لدستور ، م ١ ، ص ٤٠٧ .

(٢) المادة (١٠) من قانون الولايات (١٩١٣) ، برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨١ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٧٨ .

(٤) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ .
العطية ، تاريخ الديوانية ٦٧٧ ص ٨٣ .

(٥) المادة (٤٦) من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٧ .

(٦) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١٢ هـ ، ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ .

لدوائر أخرى . ففي الوقت الذي كانت فيه دائرة البريد والبرق بدرجة مديرية في بعض أقضية الولاية ، كانت في بعضها الآخر في الوقت نفسه بدرجة (مأمورية) ، يصرّف شؤونها مأمور واحد . كما كانت دائرة النفوس (مأمورية) في عدد من الأقضية ، يوجد فيها مأمور مع كاتب واحد لمساعدته . بينما كان لا يمثل هذه الدائرة سوى موظف واحد يدعى (كاتب النفوس) في أقضية أخرى . وستقوم فصول الرسالة ، التي تتناول الدوائر الحكومية الرئيسية في الولاية ، والدوائر الأخرى الفرعية التابعة لها في بقية أنحائها ، بتوضيح اختصاصات دوائر الدولة في الأقضية ، ومهام مدرائها ومأموريها وكتبتها .

جـ ـ في الناحية :

١ ـ مدير الناحية : وهو رأس الجهاز الإداري في الوحدة المسماة بـ (الناحية) ، التي تتبع الوحدة الأكبر المعروفة بـ (القضاء) . ويعين مدير الناحية ، الذي يكون مسؤولاً تجاه رئيسه الأعلى قائمقام القضاء[١] ، من قبل والي الولاية[٢] بعد تصديق نظارة الداخلية في استانبول على التعيين . واشترط في المدير أن لا يكون محكوماً بجناية ، وأن يكون متمتعاً بجميع حقوقه المدنية ، وله إلمام بالقراءة والكتابة ، ومتجاوزاً سن العشرين عاماً من العمر ، وليس معروفاً بسوء السيرة والسلوك[٣] . على أن الإدارة السنية ـ إدارة أراضي السلطان عبد الحميد الثاني وأملاكه في الولاية ـ كانت تقوم بتعيين مدراء للنواحي الواقعة في الأراضي التابعة لها[٤] .

وكانت مهام وواجبات مدير الناحية هي نشر قوانين وأنظمة الدولة وإعلان

---

(١) المادة (٢) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ .

(٢) Longrigg, op. cit., p. 36.

حسن ، تاريخ مشاهير الألوية العراقية ، ج ١ ، ص ٧٠ .

(٣) انظر المادة (٥٥) من نظام إدارة الولايات العمومية في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٨ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠٢ هـ ، ص ١١٠ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ١٠٩ .

العطية ، تاريخ الديوانية . . ، ص ١٥٦ .

أوامرها في ناحيته ، وتبليغ قائمقامية القضاء التابع لها بالمعلومات التي يزوده بها مختارو القرى ، الخاصة بالمواليد والوفيات وقضايا الإرث ودعاوى الأراضي . والإشراف على عملية انتخاب المختارين ومجالس الاختيارية (مجالس إدارة القرى) . ومراقبة أعمال المختارين ، والتحقيق في شكاوى الأهالي التي تقدم ضدهم وضد مجالس الاختيارية ومأموري التحصيل (موظفي جمع الضرائب الحكومية) ، وإبلاغ القائمقامين بنتائج التحقيق . كما تضمنت تلك الواجبات تبليغ أوامر الحجز ، ودعاوى (البروتستو)[1] إلى الأشخاص المرسلة إليهم . وإجراء التحقيقات الأولية في الجنايات واخبار مركز القضاء بها . والتقيد بتعليمات القضاء بالمحافظة على الأمن في الناحية . والإشراف على عملية تحصيل الأموال العامة التي يقوم بها (مأمورو التحصيل) والملتزمون . وجباية أموال الدولة التي يفوّض بجبايتها وإرسالها إلى مركز القضاء .

ولكن مدير الناحية قد منع النظر في الدعاوى الجنائية ، وتوقيع أية عقوبة على الأفراد ، وحبسهم ، وتوقيفهم تطبيقاً لقانون الجزاء (العقوبات) . وحظر عليه التدخل في اختصاصات وواجبات مجالس الاختيارية[2] .

ونظراً لتلك الواجبات الكثيرة التي كانت تقع على عاتق مدراء النواحي ، وما تتطلبه لتنفيذها من تمتع هؤلاء بشيء كبير من المقدرة والمهارة ، فقد أولت الإدارة العثمانية في ولاية بغداد رفع كفاءة مدراء نواحي الولاية قدراً من العناية والاهتمام ، حيث اتخذت قراراً في سنة ١٨٧٨ بإجراء امتحان لمدراء النواحي لتحديد من يصلح منهم للاستمرار في عمله[3] . إذ يبدو أن عدداً كبيراً من هؤلاء كان غير كفء للاضطلاع بأعباء إدارة النواحي . كما كان بينهم في الوقت

---

(١) Protest : دعاوى امتناع المدين عن تسديد الدين الذي بذمته ، أو رفض سنده من كمبيالات أو صكوك أو إيصالات .

(٢) انظر المواد (٥٦ ـ ٥٨) من نظام إدارة الولايات العمومية في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ .

(٣) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

نفسه المختلس والمرتشي[1] ، إلى جانب بعض النشطين والمخلصين في أداء واجباتهم[2] .

وفي الوقت الذي عملت فيه الإدارة العثمانية للولاية على تحسين الجهاز الإداري بمحاولة رفع كفاءة رؤسائه ، فإنها كانت في الوقت نفسه سبباً من أسباب تباطئه في أداء أعماله وقلة كفاءته . فقد كانت هذه الإدارة تعين في بعض الأحيان مديراً واحداً لأكثر من ناحية[3] ، ولا تهتم في أحيان أخرى بتعيين مدراء لبعض النواحي ، فتبقى هذه تدار لمدة طويلة من قبل وكلاء للمدير يتم اختيارهم من بين صغار موظفي القضاء أو السنجق الذي تتبعه الناحية[4] .

وقد وجد عدد من العراقيين بين مدراء نواحي الولاية ، كان منهم محمود بك الربيعي مدير ناحية هيت في سنتي ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ [5] ، ومدير ناحية الكوفة في السنوات ١٨٩٨ ـ ١٩٠١ [6] . وأحمد بك الشاوي الذي كان مديراً لناحية الكوفة في المدة (١٩٠٣ ـ ١٩٠٥) [7] . وصالح أفندي الهنداوي مدير ناحية

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .
العطية ، تاريخ الديوانية . . ، ص ٨٣ .

(٢) انظر : لغة العرب ، ج ٨ ، س ٢ ، ربيع الأول ١٣٣١ ـ شباط ١٩١٣ ، ص ٣٥٨ .

(٣) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٤٤ .

(٤) هناك أمثلة كثيرة لحالات قيام (الوكلاء) بإدارة عدد من نواحي ولاية بغداد ، انظر بعض ما ورد منها في : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٩٩ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٦١ ، ٢٦٥ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٨٢ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٧٧ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٤٨ .

(٦) انظر : س و ب ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٣٩ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٤٥ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٠٩ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٣٠٦ .

(٧) انظر : س و ب ، ١٣٢١ هـ ، ص ٣٠٠ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٣١٣ .
ويقول العزاوي أن أحمد بك الشاوي قد توفي في عام ١٨٩٦ ، وكان في سنة وفاته مديراً لناحية (قزلرباط) . انظر : تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٢٧ .
إلا أن سالنامتي ولاية بغداد المذكورتين في بداية هذه الحاشية تذكر خلاف ذلك وتشير

عفك في السنوات (١٨٩٧ ـ ١٨٩٩)[١] .

أما راتب مدير الناحية ، فكان يبلغ في السنوات الأولى من القرن الحالي (٧٥٠ قرشاً = ٧,٥ ليرة) شهرياً بالنسبة لمدراء نواحي الدرجة الأولى ، و(٥٠٠ قرش = ٥ ليرات) شهرياً بالنسبة لمدراء نواحي الدرجة الثانية ، و (٤٥٠ قرشاً = ٤,٥ ليرة) في الشهر لمدراء نواحي الدرجة الثالثة[٢] .

٢ ـ **كاتب الناحية** : وهو موظف ملازم لمدير الناحية ، يقوم بالأعمال الكتابية الرسمية ، وحفظ سجلات بمراسلات الناحية وأوراقها[٣] .

٣ ـ **مأمور الدوائر الرسمية** : وجد في بعض النواحي تمثيل مبسط للدوائر الرسمية ، يقوم به مأمور ، أو مدير وموظف واحد ، بالنسبة لدائرة البريد والبرق ، ومأمور واحد ، أو أكثر أحياناً ، بالنسبة للديون العمومية ، والضبطية ، والنفوس ، والجمرك ، والحجر الصحي ، ولا توجد سوى هذه الدوائر في النواحي التي وجد فيها تمثيل للإدارة الحكومية[٤] .

د ـ في القرية :

والجهاز الإداري في القرية ، إذا صحت تسميته بهذا الاسم ، كان يتصف بالبساطة الشديدة وعدم التعقيد ، حيث كان يضطلع بمهمة إدارة القرية ـ والمحلة أو الحي في المدينة فهي تعتبر بحكم القرية إذا كان عدد بيوتها لا يقل

= إلى وجوده كمدير لناحية الكوفة في الأعوام ١٩٠٣ ـ ١٩٠٥ .

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٧٦ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥٢ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٥٨ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٢ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها على سبيل المثال : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٤٥ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٦ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨١ ، ١٨٢ .

(٤) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١٩ هـ ، ص ٢١٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٧٨ ، ٢٩٧ .

عن خمسين بيتاً ـ موظفان شبه رسميين يدعى الواحد منهما بـ (المختار) ، يقوم أهالي القرى والمحلات بانتخابهما ، ويصادق على تعيينهما قائمقام القضاء الذي تتبعه القرية أو المحلة ، وكانت مدة تولي المختار لوظيفته سنة واحدة ، إلا أنها قابلة للتجديد لسنوات أخرى دون حد أقصى . وكان بوسع الحكومة إقالة المختار حينما ترغب في ذلك ، أو في حالة رغبة مجلس الاختيارية وطلبه منها عزل المختار[1] .

ويمكن تلخيص واجبات المختار بما يلي :

- نشر قوانين الدولة وأنظمتها وأوامرها في قريته ، والتي تبلّغ له من قبل مدير الناحية .
- تحصيل الضرائب الحكومية .
- تبليغ الأفراد بأوامر الإحضار التي ترسل إليهم من قبل الدوائر الرسمية .
- تبليغ أوامر الحجز ودعاوى (البروتستو) المرسلة إلى الأشخاص المعنيين بها.
- المصادقة على الكفالات التي تطلبها الحكومة من بعض الأفراد بعد التأكد من اقتدار الكفيل وتمكنه من تنفيذ مضمون الكفالة .
- إخبار مدير الناحية بالأحوال الشخصية لسكان القرية أو المحلة ، من مواليد ووفيات وإرث .
- إعلام مدير الناحية بالحوادث التي تحصل في القرية ، وبذل ما يستطيع من أجل القبض على المعتدين ومرتكبي الجرائم وتسليمهم إلى الدوائر المختصة ، ونشر الأمن في قريته .
- تزويد مدير الناحية بالعلومات عن الأراضي ، وأوضاع ملكيتها ، والتعديات عليها ، وإخباره بالمنشآت المخالفة للأنظمة[2] .

---

(١) المواد (٥) (٥٤) (٦٢) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ .

Davison, op. cit., p. 147.

(٢) انظر المادة (٦٠) من نظام إدارة الولايات العمومية في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٩ - ٤١٠ .

Lewis, op. cit., p. 388.

الفصل الثالث

مجالس الإدارة والبلديّات

وجدت في مركز ولاية بغداد ، ومراكز الوحدات التابعة لها مجالس إدارية ، لمساعدة الوالي ، ورئيس الوحدة الإدارية في السنجق والقضاء والناحية والقرية على أداء مهام وأعباء الإدارة الحكومية[1] . وكانت هذه المجالس تعبّر ، ولو بطريقة شكلية ، عن مشاركة أهالي الولاية ، الممثلين في وجهائهم ومتنفذيهم ، للسلطة الرسمية في تسيير دفة الجهاز الإداري الحكومي ومؤسساته[2] . وكان إيجادها محاولة لإضفاء قدر من اللامركزية على الإدارة العثمانية في ولايات الدولة ، والجمع بين النظام المركزي واللامركزي في الإدارة[3] .

أولاً : مجلس إدارة الولاية والمجلس العمومي

سبق القول أن مجلس الإدارة في ولاية بغداد قد أسس قبل عهد الوالي مدحت باشا ، وذلك في أوائل عام ١٨٥١ . ولكن هذا المجلس لم ينتظم في أعماله ، ويضطلع بأداء الواجبات التي أنيطت به على الوجه التام إلا بعد تولي مدحت باشا لأمور ولاية بغداد ، وقيامه بإعادة تنظيم الإدارة الحكومية فيها من

---

(١) Cuinet, op. cit., p. 6.

لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٨ .

(٢) Sluglett, op. cit., p. 2.

(٣) Davison, op. cit., p. 48.

خلال شروعه بتطبيق نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ . حيث أولى مدحت باشا مجلس إدارة الولاية عناية خاصة ، وحثّ أعضاءه على ممارسة واجباتهم ووظائفهم بإخلاص وأمانة(١) . وقرر أن تدفع للأعضاء المنتخبين منهم رواتب شهرية محددة(٢) . وأنشأ عدداً من المجالس الإدارية في وحدات ولاية بغداد(٣) .

وكان والي الولاية يقوم برئاسة مجلس الإدارة ، وله حق توكيل أحد موظفي الولاية للقيام برئاسة المجلس عند غيابه(٤) . أما أعضاؤه ، فكانوا ينقسمون الى قسمين : الأعضاء الدائمون ، والأعضاء المنتخبون . والدائمون ، كما نصت المادة الثالثة عشرة من نظام الولايات لسنة ١٨٦٤ ، هم : قاضي مركز الولاية (ويسمى بالنائب أو نائب الشرع الشريف) ، والدفتردار ، والمكتوبجي ، ومدير الأمور الأجنبية(٥) . وهؤلاء هم كبار موظفي الولاية ، وجاء تعيينهم للعضوية الدائمة لمجلس الإدارة ، كما يرى أحد المؤرخين الغربيين ، لضمان بقاء الأغلبية المطلقة للمسلمين(٦) .

ولكن مدير الأمور الأجنبية لم يكن من بين أعضاء مجلس إدارة ولاية بغداد الدائمين طوال المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٩ ونهاية الحكم العثماني في

---

(١) انظر : فيضي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٩ .
وقد ذكر لوريمر أن ذلك كان بغرض قطع السبل أمام محاولات بعض أعضاء المجلس « للحصول على الأموال بأية وسيلة » ، وذلك ما جعلهم « مصدر فساد وإزعاج » . انظر : المصدر والصفحة أنفسهما . ويبدو أن لوريمر قد فاته أمر هام ، فجاء قوله مجانباً للصواب ، وهو أن جميع الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة الولاية كانوا من الوجهاء والأثرياء ، ولا حاجة بهم للقيام بتلك المحاولات .

(٣) Davison, op. cit., p. 163.

(٤) المادة (١٣) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٥) انظرها في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٦) انظر : Davison, op. cit., p. 147.

الولاية ، وكان الأعضاء الدائمون لهذا المجلس في معظم تلك الفترة ، هم : قاضي مركز الولاية ، والمفتي ، ونقيب الأشراف ، والدفتردار ، والمكتوبجي . وقد انضم إليهم أحياناً ، ولمدة قصيرة ، مفتي الشافعية في بغداد ، ومحاسب دائرة الأوقاف فيها[1] . وفي أحيان أخرى كان متصرف سنجق مركز الولاية عضواً دائماً في المجلس[2] . وعندما أعيد منصب (معاون الوالي) الى ولاية بغداد في سنة ١٩٠٧ ، أصبح هذا المعاون عضواً دائماً في مجلس الإدارة[3] منذ تلك السنة حتى نهاية العهد العثماني ، وذلك إضافة الى أعضائه الدائمين الخمسة .

وقد طرأت حالة إستثنائية واحدة على وضع الأعضاء الدائمين في المجلس ، تمثلت في تعيين ناصر باشا السعدون ، متصرف سنجق المنتفق وأحد شيوخ عشائر المنتفق البارزين ، للعضوية الدائمة لمجلس إدارة الولاية[4] . وذلك بموجب إرادة سنية (سلطانية) صدرت في أوائل عام ١٨٧٤[5] . ولكن تعيين ناصر باشا السعدون في هذا المنصب كانت له ظروف خاصة ، ولم يستمر طويلاً حيث انتهى بانتهاء تلك الظروف .

وكان قاضي الولاية أبرز عضو من هؤلاء الأعضاء ، وكان يصادق بختمه الذي يضعه بعد ختم الوالي مباشرة ، على جميع القرارات التي يصدرها مجلس الإدارة[6] . وقد اتهم بعض الأعضاء الدائمين للمجلس بعدم الجدية في تأدية

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٤٩ .
(٢) وقد استمر متصرف سنجق بغداد عضواً في مجلس إدارة الولاية لمدة سنتين . انظر : س و ب ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٢ . ١٣٠٣ هـ ، ص ٧٦ .
(٣) س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٨ .
(٤) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٤٩ .
(٥) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢٧٠ .
(٦) Cuinet, op. cit., p. 6.

المهام التي تفرضها عليهم عضوية المجلس ، والانقطاع لمدد طويلة عن حضور جلساته[1] .

أما الأعضاء المنتخبون لمجلس إدارة الولاية ، فقد حددت المادة الثالثة عشرة من نظام الولايات لسنة ١٨٦٤ عددهم بأربعة أعضاء ، إثنان من المسلمين ، وإثنان من غير المسلمين من أهالي الولاية[2] . ولكن عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة ولاية بغداد كان لا يتوافق مع ما نصت عليه هذه المادة ، حيث كان يصل في بعض الأوقات الى ستة أعضاء ، وانخفض في سنة من السنين الى ثلاثة فقط . كما لم تقسم مقاعد الأعضاء المنتخبين بالتساوي بين المسلمين وغير المسلمين تمشياً مع نص المادة المشار إليها ، ولعل ذلك كان بسبب قلة نسبة السكان غير المسلمين في ولاية بغداد قياساً على نسبتهم في ولايات الدولة الأخرى ، في البلقان وغيرها . ويوضح الجدول التالي مجموع عدد هؤلاء الأعضاء ، وتوزيعهم الديني في معظم سنوات فترة البحث :

	عدد الأعضاء	المسلمون	اليهود	النصارى
في سنة ١٨٧٥	٤	٢	١	١
في سنتي ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣	٥	٢	١	٢
في سنة ١٨٨٤	٥	٣	١	١
في سنة ١٨٨٥ ولغاية أواخر الثمانينات	٦	٣	١	٢
في سنة ١٨٩١	٤	٤	—	—
في السنوات ١٨٩٢ ـ ١٩٠٣	٦	٤	١	١
في سنة ١٩٠٥	٣	٢	١	—
في سنة ١٩٠٦ وإلى ما يقرب من نهاية العهد العثماني	٤	٢	١	١[3]

(١) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨ .

(٢) انظرها في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ؛

وكانت طريقة انتخاب الأعضاء لمجلس إدارة الولاية تتم بتشكيل مجلس في مركز الـولاية يسمى بـ (مجلس التفـريق) ، يتكون من الأعضـاء الدائمين لمجلس الإدارة ، وفي مقـدمتهم القاضي والمفتي والـدفتردار والمكتـوبجي ، علاوة على موظفين إثنين من دوائر الولاية العدلية ، والرؤساء الروحيين لطوائف الولاية الدينية غير المسلمة . ويرأس (مجلس التفريق) والي الولاية ، ويقـوم هذا المجلس بترشيح عدد من وجهاء الولاية وأعيانها من الذين يدفعون ضرائب سنـويـة مبـاشـرة للدولـة لاتقـل عن (٥٠٠ قـرش) . ولم يشتـرط في هؤلاء المرشحين أن يكونوا من سكان مركز الولاية ، بل يمكن ترشيح أي فرد من بقية مدنها . ولكنه اشترط في المرشح إجادة القراءة والكتابة .

على أن مجلس التفريق ملزم بترشيح ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية مجلس إدارة الـولاية ، وإرسـال قوائم بـأسمـاء المـرشحين الى مجـالس إدارة السناجق ، ليتم التصويت عليهم وإعادة القوائم الى المجلس في مركز الولاية ، فيقوم بإسقاط أسماء ثلث المرشحين الذين حصلوا على أقل الأصوات ، وتقديم أسماء ثلثيهم المتبقي الى الوالي الذي يختار نصفهم ، ويستبعد أسماء النصف الآخر ، وبذلك يحصل انتخاب العدد المطلوب لمجلس إدارة الولاية . ومن ثم يرسل الوالي بأسماء المنتخبين إلى الباب العـالي في استانبـول ليصدر أوامـره التحريرية بتعيينهم [1] .

أمـا مدة عضـوية الأشخـاص الذين ينتخبـون لمجلس الإدارة ، فكـانت سنتين ، على أن تجرى الانتخابات في كل سنة لتبديل نصفهم وانتخاب آخرين بدلاً منهم ، وكان من الجـائز إعـادة ترشيـح وانتخاب الخـارجين من المجلس

= ص ٤٩ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨٠ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١١١ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٤٣ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٨٠ - ٨١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٨ - ٧٩ .

(١) انظر المادة (٧٧) من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٥ .
السكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ - ٢٢١ .

الذين أنهوا مدة السنتين المقررة لهم[1] .

ويلاحظ على طريقة الإنتخاب هذه أنها لم تكن تعبر عن آراء عامة الناس ، ولم تتح لهم فرصة انتخاب ممثلين عنهم للمشاركة في شؤون إدارة الولاية ، فضلاً عن أن الاختيار النهائي للأعضاء كان يرجع إلى الوالي ، وإلى الباب العالي في عاصمة الدولة .

كما أن من مساوئها حصر حق العضوية بالوجهاء والأثرياء وأصحاب النفوذ ، وهؤلاء كانوا يحرصون ، بطبيعة الحال ، على امتيازاتهم بالدرجة الأولى ، وبالتالي موافقة الوالي ، وأعضاء مجلس إدارة الولاية الدائمين على أي قرار يتخذونه وإن كان في غير صالح عامة الناس .

وكانت ثالثة الأثافي التي ارتكز عليها عدم جدوى مجلس إدارة الولاية ، وضآلة أثره في مشاركة أبناء الولاية في إدارة ولايتهم كما هو معلن عن أهداف تأسيس مجالس الإدارة ، كانت ثالثة الأثافي تلك تمثلها ممارسات بعض الولاة الذين منحوا أنفسهم حق فصل أحد الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة الولاية لأسباب ودواع شخصية ، وتعيين عضو آخر بدلاً منه ، والإعلان عن أن هذا العضو الجديد هو ممن جرى انتخابه وفقاً للأصول المرعية[2] .

وانقسمت واجبات ووظائف مجلس إدارة الولاية ، الذي كان في حالة انعقاد دائم[3] إلى قسمين :

القسم الأول - في أمور الإدارة . وهي : أ - عقد المبايعات والمقاولات الحكومية ، وتضمين الواردات العشرية والرسوم والمعادن والحراج الأميرية وإحالتها للملتزمين عن طريق المزايدات ، والإشراف على إبرام عقود إنشاء الأبنية الحكومية .

---

(١) انظر : (مادة مخصوصة) من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٥ - ٣٩٦ .

(٢) انظر الواقعة التي رواها الأثري (محمد بهجة) في كتابه :
أعلام العراق ، (القاهرة ، ١٣٤٥ هـ) ، ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣) انظر المادة (٦١) من نظام إدارة الولايات العمومية في الدستور ، م ١ ، ص ٤١٠ .

ب ـ تفتيش سجلات مخصصات ومصاريف قوة (الضبطية) ، ومخصصات الأفراد الذين يستخدمون فيها بصورة إستثنائية ، وأفراد عساكر الإحتياط المعروفين بـ (المستحفظ) الذين يدعون إلى الخدمة بين آونة وأخرى .

جـ ـ الإشراف على « الإيرادات والمصاريف العمومية والنظارة على أموال الحكومة المنقولة وغير المنقولة كافة والمحافظة عليها » .

د ـ تدقيق قرارات مجالس الدوائر البلدية .

هـ ـ النظر في أوضاع الطرق العامة التي تربط سناجق الولاية ببعضها ، وفي أمور الزراعة والتجارة « وسائر المنافع العمومية » للولاية وترقيها .

و ـ اتخاذ ما يلزم بشأن إلحاق القرى بالأقضية ، وإلحاق الأقضية بسناجق الولاية ، وتغيير تابعية بعض القرى والنواحي للأقضية ، وبعض الأقضية للسناجق إذا وجدت حاجة لذلك .

ز ـ « النظارة على الصحة العمومية » .

ح ـ توزيع الضرائب التي تفرضها الدولة على سناجق الولاية ، وذلك بتحديد المقدار الذي يقع على كل سنجق منها .

ط ـ تخصيص الأماكن لإنشاء دور للأيتام ، والمستشفيات ، ومنازل الغرباء ، والأسواق العامة ، والمقابر .

ى ـ اتخاذ القرارات بشأن بيع الأراضي الحكومية ، واستبدالها ، وتركها بصورة مؤقتة « أو تخصيصها لمنافع عمومية » .

ك ـ تدقيق القرارات التي تتخذها ، بصورة مبدئية ، مجالس إدارة سناجق الولاية .

ل ـ مناقشة جميع القضايا الإدارية التي يحولها الوالي إلى المجلس ، ورفع التوصيات إلى الولاية بشأنها(١) .

---

(١) انظر المادة (٧٧) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٢ .

وقد اضطلع مجلس إدارة ولاية بغداد بتأدية واجبات ومهام أخرى ، كان من بينها ترشيح (مفتين) لسناجق الولاية ، وتأييد ترشيحات مجالس إدارة السناجق للذين يتولون منصب الإفتاء ، وإبلاغ المشيخة الإسلامية في استانبول بذلك لأخذ تصديقها وموافقتها[1] . كما كان هذا المجلس يقوم بمنح إجازات بتأسيس المعامل والمصانع الأهلية[2] .

ومن الجدير بالذكر أن مجالس الإدارة قد منحت صلاحية تعديل بعض الواجبات المكلفة بها[3] لكي يمكنها التعامل مع ما يستجد من أعمال وقضايا . ولكن مجلس إدارة ولاية بغداد كان ، على الرغم من تمتعه بهذه الصلاحية ، يرجع في بعض الأوقات الى عاصمة الدولة لأخذ موافقتها بشأن قرار يروم اتخاذه في أمر من الأمور يبدو يسيراً. وكمثال على ذلك، تقدم مجلس بلدية بغداد بطلب إلى مجلس إدارة الولاية في أوائل عام ١٩١٣ لاستصدار أمر بمنع تصدير التمور من الولاية في تلك السنة نظراً لشحة المواد الغذائية آنذاك ، ولكن مجلس الإدارة لم يقم بتلبية طلب مجلس البلدية إلا بعد أن رجع إلى نظارة الداخلية في استانبول ، وأخذ موافقتها ـ التي وردت إلى بغداد بعد ثلاثة أشهر ـ على منع تصدير التمور[4] .

وقد وصف مجلس إدارة ولاية بغداد بالإهمال في تأدية واجباته ، وموافقته في كل الأحوال على تلبية رغبات الدولة ممثلة في والي ولاية بغداد[5] .

القسم الثاني ـ في دعاوى الإدارة . وهي :

أ ـ استجواب موظفي الولاية في التهم التي توجه إليهم ، المتعلقة بوظائفهم ،

---

(١) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ١٧٧ ، ٣٧٠ ، ٣٩١ .

(٢) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٢٤ .

(٣) انظر المادة (٨٠) من نظام إدارة الولايات العمومية ، الدستور ، م ١ ، ص ٤١٣ .

(٤) انظر : لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٢ ، جمادى الأولى ١٣٣١ ـ نيسان ١٩١٣ ، ص ٤٧٢ .

(٥) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٧٤ .

والقيام بمحاكمتهم إدارياً وفقاً لأحكام النظام الخاص بهم .

ب ـ النظر في قضايا الخلاف على الاختصاصات التي قد تحدث بين دوائر الولاية ومجالسها وموظفيها ، أو تلك التي قد تحدث « بين المحاكم وإدارة هيئتها ومأموريها » .

جـ ـ التحقيق في الشكاوى التي تقدم من الأهالي ضد موظفي الحكومة ، أو التي ترفع من قبل بعض الموظفين ضد بعضهم الآخر .

د ـ النظر في دعاوى ملتزمي جمع الأموال الأميرية ، ومتعهدي المقاولات الحكومية[1] .

وقد حُظر على المجلس التدخل في شؤون المحاكمات الشرعية والقانونية المتعلقة بالحقوق الشخصية ، التي تجريها المحاكم المختصة[2] . ولم يسمح له بتنفيذ قراراته التي تتطلب صدور إرادة سنية ، إلا بعد صدور هذه الإرادة ، وذلك عن طريق الوالي فالباب العالي فالسلطان الذي يقوم بإصدارها[3] .

كما لا يحق لمجلس إدارة الولاية التداول في الأمور التي يترتب عليها إصدار عقوبات ما لم يحضر هذه المداولات خمسة من أعضائه في الأقل . ولا يحق له أيضاً مناقشة الأمور الأخرى بدون حضور نصف أعضائه[4] . وتطلب إصدار أوامر العقوبات موافقة ثلثي أعضاء المجلس عليها . وفي حالة تساوي الأصوات المعارضة والمؤيدة يؤخذ برأي الجهة التي يكون الوالي ، أو من ينوب عنه ، فيها[5] .

---

(١) انظر المادة (٧٨) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٢ ـ ٤١٣ .

(٢) انظر المادة (٧٩) من النظام نفسه . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٣ .

(٣) انظر المادة (٨١) في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٤) انظر المادة (٨٢) في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٥) انظر المادة (٨٣) في المصدر والصفحة أنفسهما .

وقد تطلب القيام بواجبات مجلس إدارة الولاية التي تتعلق بدعاوى الإدارة إنشاء هيئات ودوائر قضائية تابعة له . ولكن مجلس إدارة ولاية بغداد لم يقم بتكوين مثل هذه الهيئات والدوائر إلا في أواخر ثمانينات القرن الماضي ، ولم تتبلور تلك الهيئات والدوائر إلا في مطلع تسعيناته ، حيث وجدت محكمة خاصة بالمجلس في سنة ١٨٩١ ، سميت بـ (محكمة مجلس الإدارة) ، وكانت هيئتها تتألف من (المدعي العمومي) ، وهو محاسب دائرة الأوقاف و (المستنطق) ، وهو من كتبة دوائر الولاية . وهناك هيئة قضائية أخرى إلى جانب المحكمة تدعى (هيئة الإتهام) ، وهي تتكون من رئيس وعضوين وكاتب للضبط . وكان رئيسها في تلك السنة (١٨٩١) قاضي الولاية ، وعضواها عضوين من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين[١] . وفي السنة التالية (١٨٩٢) تغير شكل الدوائر القضائية التابعة لمجلس الإدارة ، فأصبحت تضم هيئتين فقط ، هما (الهيئة التحقيقية) ، وتتكون من مكتوبجي الولاية كمدع عمومي ، ومن مستنطق . و (الهيئة الإتهامية) ، ولها رئيس وعضوان ، وثلاثتهم كانوا من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، وكاتب للضبط[٢] .

وبحلول عام ١٨٩٣ اتخذت تلك الدوائر تشكيلاً جديداً لنفسها ، واستمرت فيه حتى نهاية العهد العثماني ، حيث كانت تتألف طوال تلك الفترة من :

- المدعي العمومي .
- المستنطق .
- الهيئة الاتهامية ، وتتألف من رئيس وعضوين وكاتب ضبط[٣] .

وكان يتولى منصب المدعي العمومي أحد كبار موظفي الولاية ، كان منهم

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١١١ - ١١٢ .
(٢) المصدر نفسه ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٠٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ١٣١١ هـ ، ص ١١٩ .

باشكاتب مجلس الإدارة في السنوات ١٨٩٣ ـ ١٩٠١[١] ، ومكتوبجي الولاية[٢] ، ومحاسب دائرة الأوقاف[٣] ، ومدير الدفتر الخاقاني[٤] . أما رئاسة الهيئة الاتهامية ، فقد تعاقب عليها بعض كبار الموظفين كالدفتردار[٥] ، والمكتوبجي[٦] . كما رأسها في أحيان قليلة نقيب أشراف بغداد ، وهو من أعضاء مجلس إدارة الولاية الدائمين[٧] ، ورأسها كذلك لمدة قصيرة عضو من أعضاء مجلس الإدارة المنتخبين[٨] . ولكن الهيئة الاتهامية كانت تخلو أحياناً من وجود رئيس لها ، فيرتفع حينذاك عدد أعضائها إلى ثلاثة أعضاء[٩] . وقد وجد من بين أعضاء الهيئة الاتهامية هؤلاء أفراد من النصارى واليهود الذين هم بالأساس من الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة ولاية بغداد[١٠] .

وطبقاً لما نصت عليه المادة الخامسة والثمانون من نظام إدارة الولايات العمومية (١٨٧١) بخصوص تفويض « أمور المجلس التحريرية .. إلى باشكاتب يوجد بمعيته رفقاء بقدر اللزوم .. »[١١]، فقد كانت لمجلس إدارة

(١) انظر : س و ب ، ١٣١١ هـ ، ص ١١٩ . ١٣١٩ هـ ، ص ٨١ ، وسالنامات ولاية بغداد الست التي صدرت بين تاريخي صدورها هاتين السالنامتين .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢١ هـ ، ص ٥٩ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٥٨ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٨٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٩ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٩٢ ، ١٣١٥ هـ ، ص ١٥٨ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٣٠ .

(٦) انظر المصدر نفسه ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٣٢ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢١٢ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٨٩ .

(٧) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٩ .

(٨) انظر المصدر نفسه ، ١٣١١ هـ ، ص ١١٩ .

(٩) انظر المصدر نفسه ، ١٣١٩ هـ ، ص ٨١ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٥٩ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٥٩ .

(١٠) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢١ هـ ، ص ٥٩ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٥٩ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٨٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٩ .

(١١) انظرها في الدستور ، م ١ ، ص ٤١٣ .

ولاية بغداد دائرة خاصة تسمى (قلم مجلس الإدارة) ، يشرف عليها ويرأسها موظف عنوانه (باشكاتب) ، ويعمل فيها عدد من الموظفين ، تراوح ، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي إلى ما يقرب من نهاية العقد الأول من القرن الحالي ، بين أربعة موظفين وثمانية[1] ، باستثناء سنة واحدة من تلك الفترة انخفض فيها عدد موظفي قلم مجلس الإدارة إلى موظفين اثنين فقط[2] . ووجد في بعض الأحيان موظف يقوم بمساعدة الباشكاتب في أداء أعماله يسمى (المعاون)[3] .

وتقوم دائرة قلم مجلس الإدارة بتدقيق وتلخيص الأوراق التي تحول إليها من قبل رئيس المجلس ، وهو والي الولاية ، أو من ينوب عنه ، ومن ثم عرضها للمناقشة عند انعقاد مجلس الإدارة . وألزم قلم مجلس الإدارة بتخصيص ورقة مستقلة لكل موضوع يطرح على المجلس وتدوين تاريخ جلسة انعقاد المجلس فيها ، وكذلك أسماء الأعضاء الذين حضروا الجلسة ، والقرار الذي اتخذ بشأن الموضوع المطروح للمداولة ، وبيان ما إذا كان هذا القرار قد اتخذ باتفاق الآراء أو بالأكثرية ، مع ذكر وجهات نظر الأعضاء المخالفين في القرارات التي يصوت عليها وتحوز على أكثرية الأصوات لإقرارها . ويجب على الباشكاتب مراجعة أوراق الضبط ، تلك التي يقوم موظفو دائرته بتحريرها ، وتدارك ما قد يوجد فيها من خطأ أو نقص ، ومن ثم تجميعها وطبعها على شكل جريدة تسمى (مضبطة المذاكرة) ، ويصادق عليها رئيس المجلس والأعضاء الذين حضروا جلسات القضايا المدونة بها ، والباشكاتب نفسه[4] .

---

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٧ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨١ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٢٠ ، ١٣١٥ هـ ، ص ١٦٠ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٨٢ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٠ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ٨٣ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨١ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٣ ـ ٥٤ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٩٠ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٠ .

(٤) المادتان (٨٧ ، ٨٨) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٤ .

المجلس العمومي : نصت المادة الخامسة والعشرون من نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ ، على إنشاء (مجلس عمومي) في كل ولاية من ولايات الدولة . وهو ما يمكن اعتباره بمثابة مجلس نيابي واستشاري لكل ولاية ، حيث ورد في هذا النظام أن المجلس يتألف من عدد من الأعضاء يمثلون سناجق الولاية بمعدل أربعة أعضاء منتخبين عن كل سنجق من هذه السناجق ، يكون اثنان منهم من المسلمين ، واثنان من غير المسلمين . ويقوم والي الولاية برئاسة المجلس العمومي ، وهناك رئاسة ثانية للمجلس يختار لها الوالي أحد أعضاء المجلس[١] .

وانتخاب أعضاء المجلس العمومي يتم في مراكز سناجق الولاية باجتماع الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة كل قضاء من أقضية كل سنجق في مركزه ، وقيام هؤلاء بانتخاب العدد المطلوب من الأعضاء لتمثيل السنجق في المجلس العمومي ، ومن ثم يرسل المنتخبون ، بعد تصديق متصرف السنجق على انتخابهم ، إلى مركز الولاية حيث مقر المجلس العمومي[٢] .

على أن عملية الانتخابات لعضوية المجلس قد حدد لها أن تتم قبل شهر من انعقاد دورة المجلس[٣] السنوية ، وهي دورة اشترط في مدة انعقادها أن لا تتجاوز الأربعين يوماً[٤] . وبناء على ذلك ، فإن الأعضاء كانوا يتجددون في كل سنة ، إلا أنه قد سمح بإعادة انتخاب الذين سبق لهم أن شغلوا عضوية المجلس العمومي[٥] .

وكانت واجبات الأعضاء تتلخص في عرض مطالب السناجق التي

---

(١) انظر المادة (٢٥) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٥ - ٣٨٦ .
(٢) انظر المادة (٧٨) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٥ .
Davison, op. cit., p. 150.
(٣) المادة (٧٨) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٥ .
(٤) المادة (٢٦) من النظام نفسه . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ .
(٥) انظر (مادة مخصوصة) من النظام نفسه . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٦ .

يمثلونها ، وذلك من خلال تبليغها للوالي أولاً ، ومن ثم يقوم هذا بالموافقة على طرح المطالب التي تحظى بقبوله للمناقشة واتخاذ ما يلزم بشأنها . كما أن للوالي في الوقت نفسه حق اقتراح بعض القضايا التي تخص الولاية على المجلس للتداول فيها . وكان رأي المجلس في الأمور التي تعرض عليه استشارياً فحسب ، ويرجع للدولة فقط أمر تنفيذ آراء المجلس واقتراحاته وقراراته أو عدم تنفيذها . حيث ورد في المادة (٢٨) من النظام سالف الذكر ما يلي : « والمجلس العمومي هو مأمور بإظهار رأيه فقط أما إجرآت (كذا) ذلك حسبما أنها تعود إلى الحكومة السنية تعرض بمضابط المجلس العمومي المتضمنة قرارات الخصوصات (كذا) التي يؤمر بمذاكرتها وتتبلغ إلى مركز الحكومة السنية من طرف الوالي وتوضع في موقع الإجراء بحسب الأمر والإرادة السنية التي تتعلق بذلك »(١) .

أما الأمور التي أنيطت بالمجلس العمومي مهمة مناقشتها ، كما نص على ذلك نظام الولايات ، فتتلخص في :

أ ـ بحث سبل العناية بالطرق العامة للولاية وتحسينها ، ومناقشة أمور أخرى تتعلق بإنشاء وصيانة الأبنية الحكومية ، والنظر في مطالب الأهالي التي تخص الطرق والمشاريع العامة .
ب ـ مناقشة الوسائل التي تكفل ترقي الزراعة والتجارة .
جـ ـ تدقيق ضرائب السناجق والأقضية والنواحي والقرى وتقديم المقترحات بشأن تعديلها عند وجود حاجة لذلك(٢) .

وقد جاء نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر في سنة ١٨٧١ ليتناول بشيء من التفصيل تلك القضايا التي أوكل بالمجلس واجب مناقشتها(٣) ،

---

(١) انظر هذه المادة في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ .

(٢) انظر : المادة (٢٧) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٦ .

Davison, op. cit., p. 150.

(٣) انظر المواد (٦٢) (٦٣) (٦٥) من هذا النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٤١٠ ـ ٤١١ .

وأضاف إليها أموراً أخرى منها المصادقة على بعض القرارات التي يتخذها مجلس إدارة الولاية[1] ، ومناقشة المشاكل التي يحولها والي الولاية والباب العالي في استانبول إلى المجلس[2] ، والتذاكر في أعمال الإدارة الحكومية للولاية وأمورها العامة ، على أن تقدم الدوائر المعنية في مركز الولاية للمجلس خلاصة بالاستيضاحات التي يطلبها منها ، وأن يحضر مديرها جلسات المجلس التي تناقش فيها الأمور المتعلقة بدائرته ليرد على الأسئلة التي توجه إليه من الأعضاء بهذا الشأن[3] .

ولم يجوّز هذا النظام انعقاد جلسات المجلس للتداول في مسألة من المسائل بدون حضور ثلث أعضائه . وأوجب أن تعمل مضابط تدون فيها وقائع جلساته ، وذلك على غرار ما هو معمول به في مجلس إدارة الولاية[4] .

على أن المجلس العمومي لولاية بغداد لم يؤسس إلاَّ في أواخر عام ١٩١٣ ، بعد صدور قانون الولايات في أوائل تلك السنة . ويبدو أن عدداً قليلاً من المجالس العمومية كان قد أنشىء في بعض الولايات الأوروبية التابعة للدولة العثمانية في أواخر ستينات وأوائل سبعينات القرن الماضي ، وذلك بعد صدور نظام الولايات في عام ١٨٦٤ ، ونظام إدارة الولايات العمومية في عام ١٨٧١ . ولكن السلطان عبد الحميد الثاني قد قام في السنوات الأولى من حكمه بإلغاء تلك المجالس التي أنشئت في بعض ولايات الدولة[5] . ولعلَّ ذلك كان عقب قيامه بتعطيل الدستور وحل مجلس المبعوثان في سنة ١٨٧٧ ، ذلك أن المجالس العمومية كانت تماثل في كثير من اختصاصاتها المجالس النيابية التي

---

(١) انظر المادة (٦٤) من النظام في : المصدر نفسه ، ص ٤١١ .

(٢) انظر المادة (٦٦) من النظام نفسه في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٣) انظر المادتين (٧٣ ـ ٧٤) من النظام في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٤) المادتان (٧٠) و (٧٥) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١١ ، ٤١٢ .

(٥) Lewis, op. cit., 382.

لم يشأ لها السلطان عبد الحميد الثاني أن تحيا في الدولة ، فألغى مجلس نواب الدولة العثمانية (مجلس المبعوثان) وأعقبه بإلغاء المجالس العمومية في الولايات .

ومما هو جدير بالذكر أن بعض الباحثين قد اعتقد بأن مثل هذه المجالس (المجالس العمومية للولايات) كانت موجودة في ولاية بغداد ، وغيرها من الولايات كولاية سوريا ، في عهد السلطان عبد الحميد الثاني[1] . ولكن هذا مما يخالف الواقع ويبتعد عن الصحة ، إذ أن المجالس العمومية في الولايات ، وكما تؤكد بعض الدلائل والمصادر[2] ، لم تؤسس في معظم ولايات الدولة ، ولم يشرع بإعادة تأسيسها في تلك الولايات الأوروبية التي أنشئت فيها مثل هذه المجالس قبل العهد الحميدي ، إلا في العهد الدستوري بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني .

وقد وسع قانون الولايات الصادر في أوائل عام ١٩١٣ ، الذي تشكل في أعقاب صدوره المجلس العمومي لولاية بغداد ، من صلاحيات المجالس العمومية للولايات ، حيث منح المجلس العمومي ، علاوة على الصلاحيات السابقة الممنوحة له ، حق النظر في المسائل التي تخص الحكومة المركزية ، كاقتراح تعديل طرق توزيع الضرائب الحكومية العامة في الولاية وكيفية تحصيلها ، وطلب تعديل الأحكام القانونية التي لا تلائم أوضاع الولاية ، وذلك بهدف تحقيق زيادة وارداتها[3] . وألزم هذا القانون والي الولاية بتأدية

---

(١) انظر : محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ .
عوض ، المصدر السابق ، ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٢) انظر : Lewis, op. cit., p. 382.
ومن هذه الدلائل عدم إشارة المصادر إطلاقاً إلى وجود مجالس عمومية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ، في ولاية بغداد بصورة خاصة وفي بقية ولايات الدولة بصورة عامة .

(٣) انظر المادة (١٣٤) من القانون في : برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٥ .

« الخدمات المحلية المخولة للولاية » بالاستناد إلى قرارات المجلس العمومي[1] . ومنح عضو المجلس حق اقتراح أي موضوع للمداولة بشرط التصويت على إدخاله في جدول الأعمال (الروزنامة)[2] ، بعد أن كان هذا الأمر خاضعاً لرغبة الوالي وموافقته فحسب .

ولكن القانون قد منح الولاة في الوقت نفسه سلطات كبيرة على المجلس ، فقرارات المجلس لا تكتسب الدرجة القطعية إلا بعد تصديق الوالي عليها ، « وللوالي حق الاعتراض على القرارات المتخذة خلال عشرين يوماً » من تاريخ صدور القرار ، وفي حالة عدم موافقة المجلس على الاعتراض يرفع الأمر إلى مجلس شورى الدولة في استانبول[3] . كما خول الوالي صلاحية تأخير جلسات المجلس ، وحله في حالات الضرورة القصوى وإخبار نظارة الداخلية بذلك[4] .

على أن تلك السلطات التي منحها القانون للولاة كانت تتعارض مع أهداف وبرامج الجمعيات العربية التي كانت تعمل آنذاك على استخلاص حقوق الولايات العربية من أيدي رجال الاتحاد والترقي الذين سيطروا على مقاليد الأمور في الدولة منذ سنة ١٩٠٨ ، وعرفوا بتعصبهم لقوميتهم التركية . ولم يكن توسيع هذا القانون لبعض صلاحيات المجالس العمومية في الولايات ليرضي أيضاً تلك الجمعيات ، حيث طالبت اللوائح التي أصدرتها ، مثلاً ، الجمعية الإصلاحية في بيروت وجمعية البصرة الإصلاحيةَ بقدر واسع من الصلاحيات لمجلس الولاية العمومي ، بحيث يقوم المجلس بوضع الأنظمة الداخلية للولاية ، وتكون له سلطة واسعة على الوالي وجميع موظفي الدولة الآخرين ، وأن تكون قراراته نافذة دون تصديق الوالي أو عاصمة الدولة عليها .

---

(١) انظر المادة (٨٧) من القانون في : برو ، لمصدر السابق ، ص ٤٨٤ .

(٢) المادة (١٢٣) من القانون نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٤٨٤ ـ ٤٨٥ .

(٣) المادة (١٣٥) من قانون الولايات . المصدر نفسه ، ص ٤٨٥ .

(٤) المادة (٥٢١) من القانون نفسه . المصدر نفسه ، ص ٤٨٤ .

إلى غير ذلك مما يضمن المشاركة الفعلية لأبناء الولاية في إدارة ولايتهم من خلال مقاعد عضوية المجلس العمومي(١) .

وعقب صدور قانون الولايات في آذار (مارس) ١٩١٣ ، جرت أول انتخابات لأعضاء أول مجلس عمومي في ولاية بغداد ، وذلك في الثامن من أيلول (سبتمبر) من تلك السنة . وفي ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها عقد المجلس جلسته الأولى . وكان أعضاؤه يمثلون جميع أقضية الولاية ومركزها . وقد مثّل مدينة بغداد سبعة أعضاء ، ومثل كل قضاء من الأقضية ، بما فيها مراكز السناجق التي تعتبر كأقضية من الناحية الإدارية ، بين عضو واحد وثلاثة أعضاء بحسب أهمية القضاء وسعته(٢) .

على أن فرع جمعية الاتحاد والترقي في ولاية بغداد قد حاول التدخل في سير عملية الانتخابات بغرض إنجاح أعضاء الجمعية والموالين لها في الانتخابات ، ولكن تلك المحاولة قد باءت بالفشل كما يبدو(٣) .

وجدير بالذكر أن معظم أعضاء المجلس العمومي لولاية بغداد كانوا من المتنفذين وشيوخ العشائر ، ووجد بينهم عدد من غير المسلمين(٤) .

---

(١) للتفاصيل انظر : لائحة الجمعية الإصلاحية في بيروت المؤلفة من خمس عشرة مادة ، والصادرة في أوائل عام ١٩١٣ ، في :
شبارو ، المصدر السابق ، ص ٩٣ ـ ١٠١ .
ولائحة جمعية البصرة الإصلاحية التي صدرت بعد لائحة جمعية بيروت ، في : برو ، المصدر السابق ، ص ٥٠٠ ـ ٥٠١ .

(٢) انظر : لغة العرب ، ج ٥ ، س ٣ ، ذي الحجة ١٣٣١ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٢٧٩ .

(٣) انظر : المصدر والصفحة أنفسهما .

(٤) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 83.
سركيس المصدر السابق ، ق ٢ ، الصفحة (هـ) من المقدمة .
الفياض ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .

ثانياً : مجالس الإدارة في وحدات الولاية

أ ـ مجلس إدارة السنجق :

وجد على غرار مجلس إدارة الولاية مجلس إدارة في كل مركز من مراكز سناجق الولاية ، يطلق عليه (مجلس إدارة السنجق) . وكان قد بدء بإنشاء مثل هـذه المجالس في عهـد الوالي مـدحت باشـا[١] ، وذلك لمسـاعدة متصـرفي السنـاجق في شؤون إدارة سناجقهم ، وإضفـاء صبغة الـلامركـزية على الإدارة الحكومية في الوقت نفسه .

وكان المتصرف يرأس مجلس الإدارة ، وله حق توكيل من ينوب عنه في رئاسة المجلس عند غيابه[٢] . أما أعضاؤه الدائمون ، فهم : قاضي السنجق ، والمحـاسب ، ومديـر التحريـرات ، ومفتي السنجق ، وذلك بـالنسبة لسنجقي بغداد والديوانية اللذين وجد فيهما منصب المفتي طوال الفترة الواقعة بين سنـة ١٨٦٩ ونهاية الحكم العثماني[٣] . أما سنجق كربلاء ، فكان المفتي فيه عضواً في مجلس إدارة السنجق خلال مدة السنوات السبع التي عينت الدولة فيها مفتياً لكربلاء ، وذلك في السنوات ١٨٩١ ـ ١٨٩٧[٤] .

وكان لمجلس إدارة السنجق ، إضافة لأولئك الأعضاء الدائمين ، أربعة أعضاء[٥] ينتخبون من بين أهالي السنجق . وطريقة الانتخاب كـانت تشبه إلى

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٥ .

(٢) المادة (٣٣) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٧ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منهـا ، على سبيل المثـال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٧ ، ١٠٩ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٨١ ، ٢٩٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٤ ، ١٧٣ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢١٦ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٥٣ ، والسـالنامات الأربع التي صدرت بين تاريخي صدور هاتين السالنامتين .

(٥) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منهـا ، على سبيل المثـال : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦١ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٩٣ ، =

حد كبير تلك الطريقة المتبعة في انتخاب أعضاء مجلس إدارة الولاية . حيث تؤلف في مركز السنجق لجنة تدعى بـ (لجنة التفريق) ، مكونة من المتصرف والقاضي والمفتي والمحاسب ومدير التحريرات والرؤساء الروحيين للأقليات غير المسلمة التي قد توجد في السنجق . وتقوم بترشيح اثني عشر شخصاً من سكان السنجق لعضوية مجلس إدارته ، سواء كان أولئك من أبناء مركز السنجق أو من بقية أنحائه . وهذا العدد من المرشحين يمثل ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية المجلس . ثم ترسل قوائم بأسماء المرشحين إلى جميع أقضية السنجق ليقوم مجلس إدارة كل قضاء بالتصويت عليها وإرجاعها للمركز حيث تطرح اللجنة أسماء ثلث المرشحين الذين حصلوا على أقل الأصوات في الأقضية ، وترفع أسماء ثلثي المرشحين التي تبقت إلى والي الولاية ، فيشطب هذا بدوره على ثلث أسماء الأشخاص الذين لا يرغب هو فيهم ويستبقي الثلث الآخر الذي يمثل العدد المطلوب لأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين ، ويصدر (بيورلديا) ، أي أمراً سامياً ، لكل عضو من الأعضاء الذين تم انتخابهم ، ينهي إليه فيه بأمر تعيينه ، كعضو منتخب ، في مجلس إدارة السنجق ، ويقوم متصرف السنجق بتسليم تلك الأوامر السامية الصادرة من والي الولاية إلى الأعضاء[1] .

ولم تكن طريقة الانتخاب تلك لتعبر ، بطبيعة الحال ، عن رغبات الأهالي في انتخاب ممثلين عنهم ليشاركوا في إدارة سنجقهم ، حيث كان أولئك المشاركون في إدارة السنجق من الذين تنتقبهم الدولة ممثلة بكبار موظفيها في لجنة التفريق . وهم في معظم الأحيان كانوا من الوجهاء والأثرياء الممالئين للسلطة ، الخائفين على مصالحهم وامتيازاتهم منها حينما يبدر منهم ما يخالف رغباتها وأوامرها وإن كانت تتعارض مع مصالح عموم الناس . إلا أن ذلك لا

= ٢٠٢ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٢٩ ، ٢٤٧ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ ، ٣١٤ ـ ٣١٥ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٧٨ ، ١٨٧ .

(١) المواد (٧٣ ـ ٧٦) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥ . السكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

يعني عـدم وجود أعضـاء آثروا المصلحـة العامـة على مصالحهم الشخصيـة ، وتصـدوا في المجلس للرغبـات التي تضـر بمصـالـح النـاس ، وتتعـدى على حقوقهم[1] ، ولو أن أمثال هؤلاء كانوا قلة بين أقرانهم الآخرين .

ومما هو جدير بالذكر أن أعضاء مجالس السناجق قد وجد فيهم عدد من غير المسلمين ، وبخاصـة في سنجق بغداد الـذي كان مجلس إدارتـه في سنة ١٨٧٥ ، مثلاً ، يضم عضواً منتخبـاً يهوديـاً ، وآخر نصـرانياً من بين أعضـائه المنتخبين الأربعة[2] . وسنجق الحلة الذي عاش فيه بعض اليهود ، فمثّلهم في مجلس إدارة السنجق في معظم سنوات الفترة ١٨٦٩ ـ ١٩١٧ ، عضو منتخب منهم[3] .

وقد حدد نظام إدارة الولايات العمومية الصادر في عام ١٨٧١ ، واجبات مجلس إدارة السنجق ، وهي :

١ ـ الإشراف على واردات ومصروفات السنجق ، وجميع الأموال العامة المنقولة وغير المنقولة .
٢ ـ إجراء المحاكمات الإدارية لموظفي السنجق .
٣ ـ النظر في أمر احتياج السنجق إلى الطرق التي تربط بين مدنه .
٤ ـ الإشـراف على الأعمال التي تنـاط بـالمتصـرف مهمـة القيـام بهـا ، وهي المزايدات والمبـايعات والمقاولات الحكوميـة ، والمصروفـات التي يتولى المتصرف صرفها مباشرة .

---

(١) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ١٩١ .
(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٧ .
(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منهـا ، على سبيل المثـال : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٨٤ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١٤٠ .
ومن الجدير بالذكر أن سنجق الحلة قد أصبح يعرف منذ سنة ١٨٩٣ بسنجق الديوانيـة بعد نقل مركز السنجق من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانيـة في تلك السنة كمـا مر ذكـر ذلك .

٥ ـ لمجلس الإدارة حق طلب التحقيقات الأولية للقضايا العامة التي تكون خارجة عن صلاحياته وذلك للنظر فيها وتدقيقها .
٦ ـ مناقشة « المواد العائدة لتسهيل الزراعة والتجارة والمعارف والمنافع العمومية والتأسيسات النافعة والصحة العمومية » .
٧ ـ النظر في أمر توزيع الضرائب على الأقضية وطرق تحصيلها ، تلك الضرائب التي يقوم مجلس إدارة الولاية بتحديد مقدارها لكل سنجق من السناجق .
٨ ـ تدقيق الأوراق الخاصة بجميع الأعمال التي ذكرت آنفاً ، التي ترد من أقضية السنجق[١] .

وعلاوة على تلك الواجبات التي أوكل أمر القيام بها بمجلس إدارة السنجق ، فقد كانت مجالس إدارة سناجق ولاية بغداد تقوم بمهام أخرى ، منها : حل المنازعات التي تجرى على ملكية وحقوق الأراضي الزراعية ، وإنفاذ لجان تحقيقية إلى المناطق التي تنشب فيها مثل هذه النزاعات . ففي عام ١٩١١ قام مجلس إدارة سنجق الديوانية بتشكيل لجنة تحقيق برئاسة مفتي السنجق ، وعضوية مدير الأملاك المدورة ـ أملاك السلطان عبد الحميد الثاني التي آلت إلى الدولة بعد عزله ـ واثنين من أعضاء مجلس إدارة السنجق ، وذلك للذهاب إلى ناحية (الجعارة) للتحقيق في خلافات نشبت بين بعض عشائر الناحية وبعضها الآخر حول حقوق وملكية الأراضي . وكانت تدفع لرئيس اللجنة وأعضائها (بدلات سفر) عن كل يوم يقضونه في مهمتهم[٢] .

كما كانت مجالس إدارة السناجق تقوم بنظر التظلمات التي يقدمها الأفراد ، وشكاواهم من القرارات التي تصدرها ضدهم بعض مجالس إدارة الأقضية التابعة للسنجق ، وتتخذ أحياناً ما ينقض إجراءات وقرارات تلك المجالس[٣] .

---

(١) انظر المادة (٩٠) من هذا النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٤١٤ ـ ٤١٥ .
(٢) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٤١ ـ ٤٤٢ .

على أن أعمال مجالس سناجق ولاية بغداد ومهامها كانت تتعرض في بعض الأوقات للتدخل من قبل المتصرفين ، وضغوطهم على الأعضاء لحملهم على إصدار ما يرتأونه من قرارات . كما أن مثل هذا التدخل في أعمال هذه المجالس كان يقوم به الوالي أيضاً ، خاصة حينما يكون موجوداً في أحد السناجق لأمر من الأمور[1] .

ويتبع مجلس إدارة السنجق ما ورد عن مجلس إدارة الولاية بخصوص ضبط وقائع الجلسات ، والنصاب القانوني اللازم لعقدها ، وعدم حق المجلس في التدخل بدعاوى الحقوق الشخصية ، وتصديق المراجع العليا على قراراته ، واقتراع الأعضاء على القرارات[2] .

ولتنفيذ مهمة إجراء المحاكمات الإدارية التي أسندت بالمجلس ، فقد وجدت هيئة قضائية تابعة لمجلس إدارة سنجق كربلاء ، كانت تتألف من (مستنطق) ، وغالباً ما كان هذا موظفاً من موظفي قلم تحريرات السنجق ، ومن (مدع عمومي) ، وهو مدير تحريرات السنجق أو معاونه[3] . على أن هذه الهيئة لم تنشأ في سنجق كربلاء إلا في عام ١٨٩٢[4] . ولم تؤسس لمجلس إدارة سنجق الديوانية مثل هذه الهيئة على الإطلاق . كذلك فإن مجلس إدارة سنجق بغداد لم تكن له ، قبل إلغائه في عام ١٨٨٣[5] ، هيئة قضائية كتلك التي وجدت في سنجق كربلاء .

على أن الأعمال الكتابية لمجلس إدارة السنجق كان يقوم بها موظف من موظفي قلم تحريرات السنجق ، يطلق عليه (كاتب المجلس) ، وذلك بالنسبة

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٠٨ ، ٤٤٢ .

(٢) انظر المادة (٩١) من نظام إدارة الولايات العمومية ، الدستور ، م ١ ، ص ٤١٥ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٨٢ . ١٣١٦ هـ ، ص ٢٢٩ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٢٧١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٤ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٨٢ ، والسالنامات التي سبقتها في الصدور .

(٥) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦١ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١١ .
وقد سبق القول أن السنجق نفسه قد ألغي في أواخر ثمانينات القرن الماضي .

لسناجق ولاية بغداد الثلاث[1] . وقد وجد موظف آخر لمساعدة كاتب المجلس يدعى (رفيق كاتبي)[2] .

ب ـ مجلس إدارة القضاء :

تشكل في كل قضاء من أقضية سناجق ولاية بغداد مجلس إدارة على النمط نفسه الذي تشكلت وفقاً له مجالس إدارة السناجق وأوكلت مهمة رئاسة المجلس بمقائمقام القضاء . وقد نصت المادة السابعة والأربعون من نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ على أن أعضاء مجلس إدارة القضاء الدائمين ، هم : القاضي والمفتي وكاتب التحريرات والرؤساء الروحيون للأقليات غير المسلمة الموجودة في القضاء[3] .

ولكن الأعضاء الدائمين لمجلس إدارة أقضية ولاية بغداد كانوا ، طوال المدة التي تمتد من عهد مدحت باشا حتى نهاية العهد العثماني ، يتألفون من القاضي ومدير المال وكاتب التحريرات[4] ، باستثناء مجلس إدارة قضاء (عنة) التابع لسنجق مركز الولاية ، الذي كان يضم أحياناً المفتي[5] ، ونقيب الأشراف بين أعضائه الدائمين إضافة للقاضي ومدير المال وكاتب تحريرات القضاء[6] .

---

(١) سالنامات ولاية بغداد . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٢ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١٤٣ ، ١٦٠ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٣٠ ، ٢٤٨ ، ١٣١٧ هـ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٧٨ ، ١٨٧ .

(٢) انظر : الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

(٣) انظرها في الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٩ .

(٤) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، مثلاً : س و ب ، ١٣١١ هـ ، ص ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ـ ١٩٩ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

(٥) لم يعين مفتون في أقضية الولاية إلا في هذا القضاء ، وقضاء الحلة أحياناً .

(٦) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٩ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٤٩ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٢٦٣ .

كما كان مفتي قضاء الحلة التابع لسنجق الديوانية عضواً دائماً ، في بعض الأحيان ، في مجلس إدارة القضاء[1] .

أما الأعضاء المنتخبون ، فقد حدد عددهم بثلاثة أعضاء ، واشترط لترشيحهم للعضوية أن يكونوا من « تبعة الدولة » ، أي من مواطنيها ، ومن الذين يقومون بدفع ضرائب لها لا تقل عن مائة وخمسين قرشاً في السنة ، مع تفضيل الذي يجيد القراءة والكتابة على غيره في الترشيح . ولم يشترط في هؤلاء أن يكونوا من مركز القضاء ، بل يجوز ترشيح أي فرد جامع لهذه الشروط من أية منطقة كانت من مناطق القضاء[2] .

إلا أن تحديد عدد أعضاء المجلس المنتخبين بثلاثة أعضاء فقط لم يطبق ، فيما يبدو ، في مجالس إدارة أقضية ولاية بغداد . أو أن تعديلاً لاحقاً قد جرى على المادة السابعة والستين من نظام الولايات لسنة ١٨٦٤ ، التي حددت عدد الأعضاء المنتخبين لمجلس إدارة القضاء بثلاثة فقط[3] حيث أن مجالس أقضية بغداد كانت تضم في معظم الأحيان أربعة أعضاء منتخبين . وقد وصلوا ، في أحيان قليلة ، إلى خمسة أعضاء في بعض الأقضية الكبيرة كقضاء الحلة[4] ، وانخفض عددهم ، في أحيان أخرى ، إلى ثلاثة أعضاء ، وحتى إلى عضوين فقط بالنسبة لعدد من الأقضية[5] .

وقد شارك غير المسلمين ، من اليهود والنصارى ، في عضوية مجلس الإدارة لبعض الأقضية التي وجدت فيها أقليات غير مسلمة ، كأعضاء منتخبين

---

(١) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٩٠ .

(٢) المادة (٦٧) من نظام الولايات . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٣ .

(٣) انظر المادة نفسها في المصدر والصفحة أنفسهما .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥٣ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٥٩ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣١٦ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٧ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ١٠٩ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٢٥ .

في المجلس ، وبخاصة مجلس إدارة قضاء عنة ، ومجلس إدارة قضاء الحلة[1] .

على أن طريقة انتخاب الأعضاء كانت تشبه إلى حد بعيد تلك الطريقة التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس إدارة الولاية ، ومجلس إدارة السنجق ، حيث كانت هناك (لجنة تفريق) في القضاء تقوم كل سنتين بترشيح ثلاثة أمثال العدد المطلوب لعضوية المجلس ، وتبعث بأسمائهم لمجلس الاختيارية في القرى ، وبعد أن تكتمل الخطوات عينها التي اتبعت في طريقة انتخابات مجلس الولاية والسنجق ، يقوم متصرف السنجق بانتقاء الأعضاء المطلوبين لعضوية مجلس إدارة القضاء ، ويحرر لكل واحد منهم (بيورلديا) يسلم إلى العضو من قبل قائمقام القضاء[2] .

ويمكن أن توجه إلى انتخابات مجالس إدارة الأقضية الانتقادات نفسها التي وجهت إلى انتخابات مجالس إدارة السناجق ، وذلك من ناحية طريقة الانتخابات ، التي لم تكن لتعبر عن آراء السكان ، ومن ناحية اختيار الدولة لبعض الوجهاء والمتنفذين وجعلهم أعضاء في مجالس الإدارة .

أما الواجبات والمهام التي كلف بها مجلس إدارة القضاء ، فكانت تماثل مهام مجلس إدارة السنجق ، مع فارق واحد هو اختصاصها بالقضاء ، وعدم تجاوزها لحدوده[3] . على أن الأعمال الكتابية لمجلس القضاء كان يقوم بها

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٨٤ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٠٣ ، ١٣١٤ هـ ، ص ٣٠٤ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٥٣ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٥٩ ، ١٣١٨ هـ ، ٣١٦ .

(٢) للتفاصيل انظر المواد (٦٧ - ٧٢) من نظام الولايات في :
الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٢ - ٣٩٤ .
وانظر أيضاً : Davison, op. cit., p. 148.

(٣) للتفاصيل عن وظائف مجالس إدارة الأقضية انظر المادتين (٩٢ ، ٩٣) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٥ .

كاتب تحريرات القضاء ، أو كاتب خاص يعين لهذا الغرض في بعض الأحيان[1] .

جـ ـ مجلس إدارة الناحية :

تألف مجلس إدارة الناحية من مدير الناحية كرئيس للمجلس ، ومن عدد من الأعضاء يمثلون مجالس اختيارية القرى التابعة للناحية ، بما لا يزيد عن أربعة أعضاء من كل قرية[2] .

وكان مجلس الناحية يجتمع أربع مرات في السنة ، في مواعيد يحددها والي الولاية ويتم إبلاغها للناحية عن طريق متصرف السنجق وقائمقام القضاء الذي تتبعه الناحية ، على أن لا تتجاوز مدة الإجتماع في كل مرة عن أسبوع واحد[3] .

أما واجبات المجلس ووظائفه فكانت تنحصر في مناقشة كل ما يخص الناحية من المشاريع العامة ، وإبداء الرأي بشأن الضرائب الحكومية واقتراح تعديلها ، والإشراف على صرف المبالغ التي تخصصها الدولة للأعمال العامة ، والمبالغ التي تجمع عن طريق الإعانات والتبرعات لهذا الغرض[4] .

وكانت قرارات المجلس وتوصياته تتخذ عن طريق موافقة أغلبية الأعضاء عليها ، وفي حالة تساوي الأصوات ، كان يؤخذ برأي الجهة التي فيها رئيس

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١١٦ .

(٢) انظر المادتين (٩٤) (٩٥) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٥ ـ ٤١٦ .

Davison, op. cit., p. 160.

(٣) المادتان (٩٥) (٩٦) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٦ .
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ .

(٤) انظر المادتين (١٠٠) (١٠٤) من نظام إدارة الولايات العمومية في : الدستور ، م ١ ، ص ٤١٦ ، ٤١٧ .

المجلس[1] . ولم تكن قرارات المجلس قطعية ، بل كان ينفذ منها فقط ما كان داخلاً ضمن صلاحيات مدير الناحية ، وتعرض على قائمقام القضاء ومجلس إدارته قرارات مجلس الناحية وتوصياته التي يقع تنفيذها خارج صلاحيات المدير[2] . ولم يسمح للمجلس بالنظر في الدعاوى التي ينحصر أمر النظر فيها بالهيئات القضائية ، وحظر عليه أيضاً استيفاء الغرامات النقدية[3] .

على أن مجالس إدارة النواحي لم يشرع بتأسيسها في ولاية بغداد إلا بعد منتصف تسعينات القرن الماضي ، حيث وجد في سنة ١٨٩٦ مجلس إدارة في كل من ناحيتي شهربان والخالص التابعتين لقضاء خراسان ، وهو من أقضية مركز الولاية ، وكان عدد أعضاء كل مجلس من هذين المجلسين أربعة أعضاء[4] . وقبل نهاية العقد الأول من القرن الحالي أنشيء عدد من مجالس الإدارة في نواحي : تكريت ، وبنكدرة ، وقزلرباط ، ودلى عباس ، ويلدروز التابعة لأقضية مركز الولاية[5] .

د ـ مجالس (اختيارية)[6] القرى :

وجد في كل قرية من القرى مجلس يضم وجهاء القرية وأعيانها يسمى بـ (مجلس الاختيارية) ، ويتم انتخاب أعضائه من قبل أهالي القرية الذكور

---

(١) المادة (٩٨) من النظام نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .

(٢) المادتان (١٠١) (١٠٢) من النظام نفسه ، المصدر نفسه ، ص ٤١٦ ـ ٤١٧ .

(٣) المادة (١٠٣) من النظام نفسه . المصدر نفسه ، ص ٤١٧ .

(٤) س و ب ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وسالنامات الولاية التي صدرت بعدها انظر منها مثلاً : ١٣١٦ هـ ، ص ٢١٥ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٢٣٦ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٤٥ ، ١٥٢ ـ ١٥٤ .

(٦) « الاختيار » هو الرجل المسن باللغة التركية ، وقد خصص معنى الكلمة ليطلق على الرجل الكبير الذي يتمتع بمنزلة اجتماعية رفيعة .
انظر : Redhouse, op. cit., p. 43.

الذين لا تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً ، والـذين يدفعـون ضرائب سنـوية للدولة لا تقل عن خمسين قرشاً . أما المرشحـون للعضويـة فقد اشترط فيهم إكمال سن الثلاثين عاماً من العمر ، وأن يكونوا من دافعي الضرائب ، بحيث لا يقل مبلغ الضريبة الذي يقوم المرشح بدفعه للدولة عن مائة قـرش في السنة . وكانت انتخابات أعضاء مجلس الاختيارية تجرى في كل عـام ، ويجوز للفـرد الذي شغل عضوية المجلس أن يرشح نفسه للعضوية ثانيـة في كل مـرة تجرى فيهـا عملية الانتخـابات[1] . وقـد نصت المادة الثـامنـة والخمسـون من نـظام الولايات (١٨٦٤) على أن عدد أعضاء مجلس الاختيارية في القرية يكون بين ثلاثة واثني عشر عضواً ، بضمنهم « أيمة أهالي الإسلام والرؤساء الروحـانيون لـلأهالي غيـر المسلمة »[2] كـأعضاء دائمين . وتكـون رئاسـة المجلس لأكبـر مختاري القرية سناً[3] .

وتتخلص واجبات ومهام مجلس الاختيارية في :

١ ـ نظر الدعاوى والمنازعات الجزائية التي تحصل بين الأفراد وتسويتها .

٢ ـ تنظيم عملية توزيع الضرائب العامة على السكان والإشراف على جمعها .

٣ ـ يكون المجلس مسؤولاً عن نظافة القرية ، وتسهيل أمـور الزراعـة والتجارة فيها .

٤ ـ الإشـراف على استتباب الأمن في القـرية ، وتـرشيـح الحـراس الليليين ، وإخبـار السلطات المختصة عن تحـركات المـطلوبين للعدالـة بعد إجـراء التحقيقات الأولية معهم .

٥ ـ يتولى المجلس عملية جمع التبرعات وإنفاقها في الأوجه المحددة لها .

---

(١) انـظر المـواد (٦٢ ـ ٦٤) (٦٦) من نـظام الـولايـات في : الـدستـور ، م ١ ، ص ٣٩١ ـ ٣٩٢ .
وانظر أيضاً . Davison, op. cit., p. 148.

(٢) الدستور ، م ١ ، ص ٣٩١ .

(٣) المادة (٦٠) من نظام الولايات ، المصدر والصفحة أنفسهما .

٦ - الإشراف على أموال الأيتام والمحافظة عليها « وأموال وأملاك الذين يتوفون ولهم ورثة غائبون » .
٧ - إعلام مدير الناحية التي تتبعها القرية عن الأراضي المتروكة الصالحة للزراعة .
٨ - الإشراف على مدارس القرية والعمل على صيانة الآثار الموجودة فيها .
٩ - اختيار الأعداد المطلوبة من سكان القرية لأداء الأعمال العامة عن طريق (السخرة) .
١٠ - إخبار قائمقام القضاء ، عن طريق مدير الناحية التي تتبعها القرية ، عن سوء تصرفات المختارين ، وإخلالهم بتأدية واجباتهم(١) .

ثالثاً : البلديات

يرجع اهتمام الدولة بأمر البلديات إلى عام ١٨٥٤ ، حين اتخذ المجلس الأعلى للإصلاح في تلك السنة قراراً بتشكيل لجنة خاصة تتولى دراسة إمكانية استحداث دوائر بلدية في مدن الدولة . وقد أبلغ المجلس تلك اللجنة بأن تبني دراستها على الأسس التي تتبعها الدول الأوروبية في بلديات مدنها . وقد استغرق عمل اللجنة أربع سنوات ، قدمت في نهايتها تقريراً إلى المجلس الأعلى للإصلاح يوصي بتشكيل بلديات في مدن الدولة العثمانية ، لتقوم بتقديم خدمات عامة لأهالي المدن ، وتفرض ضرائب خاصة لسد النفقات التي تتطلبها عملية تقديم هذه الخدمات ، وأوصى التقرير بأن تكون للبلديات ذمة مالية مستقلة(٢) .

ولغرض تجربة تنفيذ توصيات اللجنة ، صدر الفرمان السلطاني في ٧

---

(١) انظر : المادة (٥٩) من نظام الولايات ، والمواد ؛ (١٠٧ - ١٠٩) من نظام إدارة الولايات العمومية ، في :
الدستور ، م ١ ، ص ٣٩١ ، ٤١٧ - ٤١٨ .

(٢) Lewis, op. cit., pp. 389-390.

تموز (يوليه) سنة ١٨٥٨ ليعلن عن إنشاء بلدية في المنطقة السادسة للعاصمة استانبول ، التي تضم الحيين (غلطة وبيره) . وكانت هذه أول بلدية تؤسس في الدولة[١] ، وقد وضع لها نظام خاص[٢] .

وبعد حوالي تسع سنوات من صدور قرار إنشاء بلدية المنطقة السادسة في استانبول ونظامها ، صدرت تعليمات بتنظيم دوائر ومجالس بلدية في مدن الولايات ، وأعقبتها تعليمات مؤرخة في ٢٣ ربيع الأول ١٢٨٤هـ (٢٥ تموز ـ يوليو ـ ١٨٦٧) ، حددت بموجبها وظائف وأعمال مجالس البلدية تلك[٣] ، كما صدر في السنة التالية (١٨٦٨) قانون بإنشاء بلدية كبرى للعاصمة استانبول[٤] .

وفي ولاية بغداد أنشأت الدولة ، تطبيقاً لتلك التعليمات التي أصدرتها سنة ١٨٦٧ ، أول دائرة بلدية في مدينة بغداد ، وكان ذلك في سنة ١٨٦٨[٥] ، وهي أول دائرة بلدية على مستوى الولاية كلها ، وكان رئيسها في أواخر تلك

---

(١) Ibid., p. 391.
غرايبة ، المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

(٢) انظر : (نظام الدائرة البلدية السادسة) في : الدستور ، م ٢ ، ص ٤٠٩ .

(٣) انظر : (صورة ترتيب مجالس الدوائر البلدية التي تتشكل في المدن والقصبات داخل الولاية ووظائف مأموريها) و (تعليمات بحق عموم وظائف مجالس الدوائر البلدية) . الدستور ، م ٢ ، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٨ .

(٤) Lewis, op. cit., p. 392.
وانظر : (نظام بلدية دار السعادة وذيله) ، الدستور ، م ٢ ، ص ٣٩٥ .

(٥) جواد وسوسة ، المصدر السابق ، ص ٣٣٤ .
ومن الجدير بالذكر أن المؤلفين سبق وأن ذكرا في كتابهما هذا نفسه أن مدحت باشا هو الذي قام بتأسيس دائرة البلدية في بغداد . انظر : ص ٢٣١ ، ثم عادا ليقولا في الصفحة (٣٣٤) أن دائرة البلدية قد أسست في بغداد في سنة ١٢٨٥ هـ ـ ١٨٦٨ م ، أي في السنة التي سبقت سنة قدوم مدحت إلى بغداد . وقولهما الأخير هو الصواب بدليل ما أشارت إليه جريدة الجوائب الاستانية التي سيرد ذكرها في الحاشية التالية .

السنة إبراهيم أفندي الدفتري[1] ، وهو من أبناء مدينة بغداد . وعند تولي مدحت باشا لأمور الولاية في عام ١٨٦٩ ، شرع بإنشاء دوائر بلدية في أهم مدنها[2] ، وشيد بناية خاصة لدائرة بلدية مدينة بغداد[3] .

وواصلت الدولة اهتمامها بنشر البلديات في جميع مدن ولاياتها في مطلع سبعينات القرن الماضي ، حيث احتوى نظام إدارة الولايات العمومية الذي صدر في عام ١٨٧١ فصلاً خاصاً عن المجالس البلدية في الولايات ، وكيفية تشكيلها ، والشروط التي يجب أن تتوفر بأعضائها ، والموانع التي تمنع ترشيح وانتخاب الأفراد ، ووظائف وواجبات موظفي الدوائر البلدية ومجالسها ، وواردات البلدية ومصروفاتها ، وغير ذلك من أمور . وقد نصت (مادة مخصوصة) ، ألحقت بمواد هذا الفصل ، التي بلغت تسع عشرة مادة ، على أن ما جاء فيه يلغي ما يخالفه من تلك التعليمات التي تتعلق بتنظيم دوائر

---

(١) الجوائب ، العدد ٣٦٨ ، ١٧ شعبان ١٢٨٥ ـ كانون الأول ١٨٦٨ .

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن كثيراً من الباحثين والكتاب قد ذكر ، خلافاً للحقيقة بأن مدحت باشا هو الذي قام بتأسيس بلدية بغداد لتكون أول بلدية في الولاية .

انظر : Davison, op. cit., p. 163.

محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

كوك ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

لويد ، سيتن ، الرافدان ، نقله إلى العربية طه باقر وبشير فرنسيس ، (بغداد ، ١٩٤٣) ، ص ٢٥٥ .

الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

الهلالي ، عبد الرزاق ، معجم العراق ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٥٣) ، ص ٨٠ .

(٢) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٦٨ .

زيدان ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

وانظر أيضاً : الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٢٤٩ .

(٣) الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .

جواد وسوسة ، المصدر السابق ، ص ٣١ .

ومجالس بلديات مدن الولايات الصادرة في سنة ١٨٦٧[١] .

وتتويجاً لذلك الاهتمام بأمر بلديات مدن الولايات أصدرت الدولة في عام ١٨٧٧ قانوناً خاصاً بالبلديات ، مؤرخاً في ٢٧ رمضان ١٢٩٤هـ[٢] . ويرى بعض الباحثين أن الدولة لم تتجه اتجاهاً جاداً إلى نشر البلديات في مدن ولاياتها إلا بعد صدور هذا القانون[٣] الذي أوجب إنشاء بلدية ومجلس بلدي في مدن ولايات الدولة كافة[٤] . وكانت البلدية تتألف بموجبه من دائرة ، ومجلس بلدي يتكون من أعضاء منتخبين يتراوح عددهم بين ستة أعضاء ، واثني عشر عضواً ، وتقوم الحكومة بتعيين أحد هؤلاء الأعضاء كرئيس للبلدية وللمجلس البلدي[٥] .

وقد شغل منصب الرئيس في جميع بلديات مدن ولاية بغداد ، بما فيها بلديات مدينة بغداد نفسها ، أشخاص من أبناء الولاية[٦] . وجاء ذلك ، فيما

---

(١) انظر (الفصل السابع) من نظام إدارة الولايات العمومية في :
الدستور ، م ١ ، ص ٤١٨ ـ ٤٢١ .

(٢) الهلالي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .
وانظر : وزارة الداخلية ، قانون بلدية الإيالات وقوانين أخرى ، بغداد ، مطبعة الحكومة ١٩٢٥ ، نقلاً عن : محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ .
ستكون الإشارة إلى هذا المصدر فيما بعد بـ : قانون البلدية (١٨٧٧) .

(٣) Lewis, op. cit., p. 392.
Davison, op. cit., p. 160.

(٤) Lewis, op. cit., p. 392

(٥) قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٣ .
Lewis, op. cit., pp. 392-393.
وقد نصت المادة (١١٨) من نظام إدارة الولايات العمومية على أن متصرف السنجق هو الذي يقوم بتعيين رؤساء لبلديات المدن التابعة للسنجق ، على أن يصادق الوالي على تعيينهم . انظر : الدستور ، م ١ ، ص ٤١٩ .

(٦) انظر الملحق (١٣) ، وانظر أيضاً سالنامات ولاية بغداد كافة ، منها مثلاً : س و ب ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ٢١٠ ، ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٠ ، ٢٦٤ .

يبدو ، نتيجة سياسة خاصة اتبعتها الدولة لإشراك أهـالي الولايـات ، ولو بقـدر محدود ، في تصريف شؤون إدارة مدن ولاياتهم . على أن مدة رئاسـة البلدية كانت أربع سنوات[1] ، يتقاضى خلالها الرئيس راتباً شهرياً عن قيامه بأداء مهام وظيفتـه ، وهي تتلخص في رئاسـة المجلس البلدي ، وتنفيـذ قـراراتـه وإدارة شؤون دائرة البلدية وتصريف أعمالها ، بما فيها تعيين الموظفين والمستخدمين لها بعد استحصال موافقة مجلس البلدية[2] .

واشتـرط في المـرشـح لعضـويـة المجلس البلدي أن يكـون من مـلاّك الأراضي ، ومتجاوزاً لسن الثلاثين عاماً من العمر ، وقادراً على التكلم بـاللغة التركية ، وليس له ارتباط بخدمة أية دولة أجنبية حتى وان كان ارتباطاً مؤقتاً ، وأن لا يكـون من العاملين في سلك الجيش وقـوات الأمن (الضبطيـة) ، والجهاز القضائي[3] . أما الشروط اللازم توفرها في الناخبين ، فكانت التمتع بالجنسية العثمانية ، وتجاوز سن الخامسة والعشرين عاماً من العمر ، وأن يكون الناخب من أصحاب الأراضي التي لا يقل مقدار الضريبة السنوية التي تدفـع عنها عن خمسين قرشاً ، وغير محكوم عليه جنائياً ، ويتمتع بحقوقه المدنية والشخصية كاملة[4] .

وكـانت مـدة العضـويـة في المجلس البلدي أربـع سنـوات ، وتجـرى انتخـابات في كـل سنتين ، بين شهر كـانـون الأول (ديسمبـر) وشهـر شبـاط (فبراير) ، لتغيير نصف الأعضاء وإحـلال آخرين جـدد بدلاً منهم[5] . وكـان

---

(١) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٢) قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٨ .

بونيه ، أ ، الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط ، ترجمة دكتور راشد البراوي ، (القاهرة ، ١٩٥٠) ، ص ٥٠ .

(٣) قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٤ ـ ٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٤ .

بونيه ، المصدر أعلاه ، ص ٥١ .

(٥) قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٣ ، ٥ .

كوك ، المصدر السابق ، ص ١٨٥ .

الوالي يقوم بالتصديق على انتخاب الأعضاء[1] بعد أن تصل قوائم بأسمائهم عن طريق رؤساء الوحدات الإدارية . ولم يكن أعضاء المجلس البلدي يتقاضون رواتب عن عضويتهم في المجلس ، إذ أن عملهم فيه يعد أمراً شرفياً[2] .

على أن حصر حق الانتخاب والترشيح لعضوية المجلس البلدي بملاك الأراضي يعني حرمان كثير من أبناء الولاية من المشاركة في انتخابات المجالس البلدية فضلاً عن الترشيح لعضويتها . ويعني أيضاً هيمنة طبقة الأغنياء والوجهاء على الانتخابات ، وعلى مقاعد عضوية هذه المجالس . لذلك اعتبر أحد المؤرخين أن عضوية مجالس البلدية في ولاية بغداد كان يحظى بها بعض الأفراد بطريقة هي أقرب للتعيين الحكومي منها إلى الانتخاب[3] . وترتب على ذلك ، فيما يبدو ، إنصراف كثير من هؤلاء الأعضاء إلى تحقيق مكاسب شخصية خلال فترة عضويتهم ، وعدم الاهتمام بالأعمال العامة التي تعود على المدن وأهلها بالنفع والفائدة . وقد دعت جريدة الرقيب البغدادية الناخبين إلى « لزوم انتخاب من يعلمون فيه الكفاءة والهمة (من المرشحين لعضوية المجالس البلدية) للقيام بمهام البلدية المتوقف إصلاح الولاية وإعمارها ونظافتها عليه . . »[4] .

وقد اضطلع المجلس البلدي بمهام وواجبات عديدة ، منها :

الإشراف على الأبنية التي تنشأ في المدينة ، وإزالة الآيل للسقوط منها ، أو التي يوجد خلل في بنائها .

٢ ـ تسوية طرق المدينة وإصلاحها ومنع التجاوز عليها . ويكون المجلس البلدي مسؤولاً أيضاً عن الجسور التي قد توجد في المدن ، وعن صيانتها .

---

(١) Cuinet, op. cit., p. 98.

(٢) بونيه ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ـ ٥١ .

المادة (١١٧) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٩ .

(٣) انظر : Longrigg, op. cit., p. 19.

(٤) العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الآخرة ، ١٣٢٨ .

٣ ـ تنوير الطرق والأزقة ، وإيصال المياه إلى البيوت .

٤ ـ العناية بالنظافة ، خاصة في الأماكن العامة ، ومراقبة الحالة الصحية والإشراف على المستشفيات .

٥ ـ مراقبة الأسواق ، والأوزان والمقاييس المستعملة فيها .

٦ ـ تسجيل المواليد والوفيات .

٧ ـ إنشاء المؤسسات الخيرية ، كدور الأيتام وغيرها .

٨ ـ تعيين الحراس الليليين لحراسة المدينة .

٩ ـ يكون المجلس مسؤولاً عن إطفاء الحرائق التي تنشب في المدينة ، وذلك بتجهيز « طلمبات حريق » خاصة ، وتعهدها بالصيانة .

١٠ ـ مناقشة ما تحتاجه المدينة من ساحات ومشاريع عامة أخرى .

١١ ـ اتخاذ التدابير اللازمة بشأن تسهيل المرور والنقل في البلدة ، ومراقبة وسائط النقل التي تعمل فيها والأجور التي تتقاضاها .

١٢ ـ يتولى المجلس تسوية واردات ومصاريف البلدية ، وتنظيم جداول شهرية بها ليصادق عليها المتصرف والوالي . وفي آخر كل سنة مالية ينظم المجلس جداول سنوية بميزانية البلدية ويرسلها إلى نظارة الداخلية في استانبول[١] .

وجرت عادة المجالس البلدية أن تعقد اجتماعين في كل أسبوع ، إلا أن رئيس المجلس كان مخولاً بدعوة الأعضاء للاجتماع في الحالات التي تتطلب انعقاد المجلس[٢] . واشترط لعقد اجتماع المجلس حضور أكثر من نصف

---

(١) انظر : المادتين (١٢٤) (١٢٨) من نظام إدارة الولايات العمومية ، في :
الدستور ، م ١ ، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ .
قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ١ ـ ٣ .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .
بونيه ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

(٢) المادة (١٢٠) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤١٩ .
بونيه ، المصدر السابق ، ص ٥١ .

الأعضاء ، ويعتبر العضو الذي يتخلف عن حضور ثلاثة اجتماعات متتالية مستقيلاً من المجلس[1] . على أن القرارات تتخذ بموافقة أغلبية الأعضاء عليها ، وعند تساوي الأصوات يؤخذ برأي الجهة التي يكون فيها الرئيس[2] . وعلى الرغم من أن المجلس البلدي قد تمتع بشبه استقلال عن الجهاز الإداري[3] ، فإن قراراته كانت تخضع في كثير من الأحيان إلى تأثير وسيطرة رئيس الوحدة الإدارية في جميع سناجق وأقضية ولاية بغداد ، وبعض نواحيها التي وجدت بها مجالس بلدية[4] .

أما دائرة البلدية ، فكان يدير شؤونها عدد من الموظفين ، منهم بعض الذين يقومون بالأعمال الكتابية ، وأمين للصندوق ، وواجباته استلام واردات البلدية وتسليمها إلى الرئيس يومياً مع تقديم خلاصة بالواردات والمصروفات إليه . وكان مهندس البلدية من بين أولئك الموظفين ، ووظيفته تنحصر في الإشراف على الأعمال والمشاريع المتعلقة بالطرق والمباني التي تنشأ في المدينة . وكان من بينهم أيضاً مراقبو ومفتشو البلدية ، وواجباتهم مراقبة تنفيذ القوانين والأنظمة التي تضعها البلدية ، واشترط في المفتش أن يكون متمكناً من القراءة والكتابة ، ومتمتعاً باللياقة البدنية ، وغير محكوم عليه بجناية . وذلك إضافة إلى طبيبين ، بشري وبيطري ، كعضوين استشاريين للمجلس البلدي[5] .

---

(١) قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٣ ، ٤ .

(٢) المادة (١٢٢) من نظام إدارة الولايات العمومية ، الدستور ، م ١ ، ص ٤٢٠ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٤) Longrigg, op. cit., p. 19.

(٥) المواد : (١١٢) (١١٧) (١١٩) من نظام إدارة الولايات العمومية ، الدستور ، م ١ ، ص ٤١٩ .

قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٣ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ .

Lewis, op. cit., p. 392.

ولكي تقوم دوائر البلديات ومجالسها بالوظائف والواجبات التي عهدت إليها ، فقد خصصت لها موارد مالية ، هي :

١ ـ رسوم البلدية ، وهي رسوم حصر أمر جمعها والاستفادة منها بالبلديات فقط ، مثل رسوم الكيل ، والقبانية ، والعقود ، وذبح وبيع الحيوانات ، وغيرها .
٢ ـ الضرائب التي خصصت للبلديات ، كضريبة الاحتساب والطمغا .
٣ ـ المبالغ المتحصلة من بيع بعض قطع الأراضي الواقعة داخل المدن .
٤ ـ المبالغ التي تتحصل من الغرامات النقدية التي تفرض على المخالفين لأوامر وتعليمات البلدية[1] .

أ ـ بلديات مدينة بغداد :

أنشئت في عام ١٨٦٨ أول بلدية في مدينة بغداد ، وقد سبق القول بأنها كانت البلدية الأولى التي تؤسس في ولاية بغداد كلها . واستمرت هذه البلدية ، التي كانت تقع في الجانب الشرقي من المدينة المعروف بـ (الرصافة) ، في عملها إلى ما بعد صدور قانون البلديات ـ الذي صدر في عام ١٨٧٧ ـ بسنة واحدة . وهو القانون الذي تقرر فيه نشر البلديات في جميع مدن الدولة ، وتوسيع خدمات ومهام الدوائر البلدية ، وذلك ما تطلب زيادة عدد بلديات مدينة بغداد ، نظراً لسعة المدينة ووقوعها على جانبي نهر دجلة ، فأنشئت في عام ١٨٧٨ بلدية أخرى في جانب الرصافة ، وبلدية ثالثة في الجانب الغربي من المدينة ، الذي يعرف بجانب (الكرخ) . وفي السنة التالية (١٨٧٩) ، جرت انتخابات لعضوية مجالس الدوائر الثلاث ، وعين رئيس لكل دائرة منها[2] .

على أن هذه الدوائر الثلاث قد توحدت لبعض الوقت قبيل نهاية العقد

---

(١) المادتان (١٢٥ ، ١٢٦) من نظام إدارة الولايات العمومية . الدستور ، م ١ ، ص ٤٢٠ ـ ٤٢١ .
قانون البلدية (١٨٧٧) ، ص ٧ .
(٢) العزاوي ، تاريخ العراق ، ج ٨ ، ص ٤٠ ، ٤٥ .

الأول من القرن الحالي ، فقد كانت هناك بلدية واحدة في سنة ١٩٠٧ لمدينة بغداد كلها[1] ، تقع في الجانب الشرقي (الرصافة) ، وهو جانب المدينة الأكبر . إلا أن توحّد البلديات الثلاث في دائرة بلدية واحدة لم يستمر طويلاً ، حيث أعيد في سنة ١٩٠٩ إنشاء الدوائر الثلاث ثانية[2] . لتستمر في العمل مستقلة عن بعضها حتى نهاية العهد العثماني . ولعل توحيد بلديات المدينة ، الذي جرى بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٩ كان نتيجة للضائقة المالية التي كانت تمر بها البلديات الثلاث ، ومحاولة إدارة الولاية اجتيازها بتقليص النفقات من خلال دمج الدوائر الثلاث وجعلها دائرة واحدة[3] .

وقد عين لرئاسة بلديات بغداد رؤساء عراقيون ، منذ تأسيس أول بلدية في بغداد سنة ١٨٦٨ ، وحتى نهاية العهد العثماني[4] ، ويلاحظ أن معظم هؤلاء الرؤساء كان يمكث لمدة طويلة في منصبه[5] ، حيث يعاد تعيين الرئيس بعد أن يقضي الفترة المحددة له .

أما عدد أعضاء المجلس البلدي ، فكان يتراوح بين خمسة أعضاء ، وثمانية بالنسبة لمجلس البلدية الأولى ، وبين أربعة أعضاء وثمانية أيضاً وذلك بالنسبة لمجلس البلدية الثانية . وكان عدد أعضاء مجلس البلدية الثالثة يتراوح

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ .
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ١ ، ص ٢٥٤ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٥٥ .
(٢) انظر : الرقيب ، العدد ٤٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧ .
Longrigg, op. cit., p. 48.
(٣) انظر : محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦٢ .
(٤) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٨ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٤٤ ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ .
وانظر أيضاً الملحق (١٣) .
(٥) انظر الملحق (١٣) .

بين أربعة أعضاء ، وسبعة[1] . وعندما توحدت هذه البلديات في سنة ١٩٠٧ كان المجلس البلدي في تلك السنة يضم عدداً من الأعضاء بلغ مقداره عشرة أعضاء[2] وقد وجد أحياناً ، من بين أعضاء مجالس بلديات مدينة بغداد واحد من اليهود من أبناء المدينة[3] .

واستخدمت دوائر بلدية مدينة بغداد الثلاث عدداً من الموظفين الإداريين والفنيين ، وغيرهم ليقوموا بأداء الأعمال والمهام التي رسمتها قوانين الدولة وأنظمتها وتعليماتها للدوائر البلدية ، وهم :

١ ـ الطبيب البشري : عينت دائرة البلدية الأولى طبيباً بشرياً لها منذ مطلع سبعينات القرن الماضي . وقد خدم أحد الأطباء الأوروبيين في هذه الدائرة لمدة تقرب من عشرين عاماً ، وهو المدعو (الدكتور لازار أفندي) ، الذي كان طبيباً للبلدية الأولى منذ سنة ١٨٨٠ تقريباً وحتى سنة ١٨٩٩ . ومن الجدير بالذكر أن هذه الدائرة قد استخدمت جراحاً للعمل فيها سنة ١٨٧٥ ، ولكنها استغنت عن خدماته فيما بعد ، كما يبدو ، إذ أن سالنامات ولاية بغداد لم تشر إلى وجوده منذ عام ١٨٨٢ . أما الدائرتان الأخريان ، دائرة البلدية الثانية ودائرة البلدية الثالثة ، فقد عين في كل منهما طبيب بشري منذ عام ١٨٩٢ . إلا أن الدائرة الثالثة قد استغنت عن خدمات الطبيب البشري في سنة ١٨٩٩ ، بينما استمر طبيب الدائرة الثانية في عمله حتى نهاية العهد العثماني .

---

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، مثلاً : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٤ ـ ١١٥ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٤٠ ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٣٤ ، ١٣١٩ هـ ، ص ١١٣ ، ١١٥ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ .

(٣) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢١ هـ ، ص ٩٣ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ .

٢ ـ مهندس البلدية : استخدمت دائرة البلدية الأولى أحد المهندسين الأوروبيين للعمل فيها منذ أواخر سبعينات القرن الماضي وحتى أوائل العهد الدستوري ، وهو المدعو (المسيو موزل) . وقد ارتفع عدد مهندسي هذه الدائرة من مهندس واحد قبل العهد الدستوري إلى بضعة مهندسين بعد حلول هذا العهد ، حيث كان يرأس مهندسي البلدية الأولى في سنة ١٩١٢ مهندس أوروبي أيضاً يدعى (المسيو فيوله) ، واستمر مهندسان فرنسيان بالعمل فيها إبان سنوات الحرب العالمية الأولى ، حتى احتلال بغداد من قبل الانجليز في عام ١٩١٧ وانتهاء الحكم العثماني . ولم تستخدم دائرتا البلدية الثانية والثالثة أي مهندس للعمل فيهما .

٣ ـ موظفو الأقلام : وجدت في كل دائرة من دوائر البلدية الثلاث شعبة للأعمال الكتابية والحسابية دعيت بـ (قلم البلدية) . وكان كل (قلم) من أقلام البلدية الثلاث يضم : الباشكاتب ، ومعاون الباشكاتب ، وأمين الصندوق ، ومساعد محاسب ، إضافة إلى كاتب واحد بالنسبة للدائرتين الثانية والثالثة ، وعدد من الكتاب بلغ ، أحياناً ، أربعة كتاب بالنسبة لدائرة البلدية الأولى .

٤ ـ المفتشون والمراقبون والحراس الليليون : وكانت كل دائرة من الدوائر الثلاث تستخدم عدداً من المفتشين ، والمراقبين ، والحراس الليليين ، ولم يزد عدد المفتشين الذين استخدمتهم كل دائرة من هذه الدوائر عن ثلاثة مفتشين ، بينما تراوح عدد المراقبين الذين استخدموا فيها بين تسعة مراقبين وثلاثة وعشرين مراقباً بالنسبة لكل دائرة منها . أما الحراس الليليون ، فلم يقل عددهم عن (٤٩) حارساً ، ولم يزد عن (١٥٠) في أي من الدوائر الثلاث . على أن الدائرة الأولى قد عينت في السنة الأخيرة من القرن الماضي موظفاً للإشراف على عملية مراقبة الأسواق ، وموظفاً آخر للغرض نفسه بالنسبة للمحلات (الأحياء) . كما وجد في سنة ١٩٠٣ (مأمور) لشؤون تنوير وتنظيف مناطق البلديات الثلاث ، اتخذ من البلدية الأولى مقراً

له ، وكان يشرف على المستخدمين الذين يعملون في تنظيف الشوارع ، وإنارة المصابيح فيها[1] .

وتولت بلديات مدينة بغداد الثلاث مهمة القيام بالعديد من الأعمال العامة ، التي كان منها :

١ ـ إضاءة بعض شوارع المدينة وأحيائها بالمصابيح الزيتية . وقد بدء بهذا العمل في سنة ١٨٧٩[2] ، وأدخلت عليه تحسينات كثيرة في العهد الدستوري[3] .

٢ ـ تعهد أعمال النظافة العامة ، حيث كان يقوم عمال النظافة التابعون للبلدية بتنظيف شوارع وأزقة مدينة بغداد يومياً . وقد شرعت الدوائر البلدية في سنة ١٨٩٩ بفرض غرامة نقدية على الذين لا يتقيدون بتعليمات النظافة ، واتخذت بعض الإجراءات التي تحد من إهمال وتقاعس عمال النظافة عن

---

(١) انظر بخصوص جميع ما ورد عن موظفي ومستخدمي بلديات مدينة بغداد :
س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٨ ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦٣ ـ ٦٥ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٤ ـ ١١٦ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٨٨ ـ ٩٠ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٩٢ ـ ٩٤ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٣٨ ـ ١٤١ ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٣٢ ـ ١٣٤ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٤٣ ـ ١٤٥ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٦٨ ـ ١٧٠ ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢ ، ١٣١٥ هـ ، ص ١٨٧ ـ ١٨٩ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٥٩ ـ ١٦١ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٦٣ ـ ١٦٥ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ ، ١٣١٩ هـ ، ص ١١٣ ـ ١١٥ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٩٣ ـ ٩٦ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٩٤ ـ ٩٧ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١١٦ ـ ١١٨ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .
الزوراء ، العدد ١٣٠ ، ٧ محرم ١٢٨٨ .
الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .
لغة العرب ، ج ١ ، س ٢ ، رجب ١٣٣٠ ـ تموز ١٩١٢ ، ص ٤٠ .
كوك ، المصدر السابق ، ص ١٩٣ .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ج ٨ ، ص ٤٦ .

(٣) Longrigg, op. cit., p. 53.

أداء واجباتهم ، إذ خصصت مفتشاً في كل حي من أحياء المدينة لمراقبة أولئك العمال ، ومنحته صلاحية خصم جزء من مرتب العامل الذي لا يقوم بإنجاز عمله على الوجه المطلوب ، بل والاستغناء عن خدمات من لا تنفع معه هذه العقوبة[1] . وقد أولت البلديات أمر نظافة المدينة عناية كبيرة في عهود بعض الولاة الحازمين مثل الوالي حسين ناظم باشا[2] .

٣ ـ تعبيد وإصلاح وفتح بعض الشوارع في مدينة بغداد[3] .

٤ ـ إنشاء بعض الأبنية العامة ، التي كان منها داران للمطالعة شرعت البلدية الأولى بتأسيسهما في عام ١٨٨٥ ، وقامت البلدية الثانية بإنشاء محلين أحدهما خاص ببيع الخضروات والآخر ببيع الوقود[4] . كما شيدت الدائرة الثالثة مسرحاً عاماً في سنة ١٩١٣[5] .

٥ ـ الإشراف على مستشفى الغرباء ، وهو المستشفى المدني الوحيد ، الذي وجد في مدينة بغداد حتى نهاية العهد العثماني فيها . وكانت إدارته تابعة ، منذ تأسيسه في عهد مدحت باشا ، لدائرة البلدية الأولى ، ومن ثم أصبحت منذ عام ١٨٨٣ تابعة للدائرة الثالثة[6] . وكانت هاتان الدائرتان تتوليان أمر الإنفاق المالي على المستشفى[7] . وسيتطرق الفصل الثامن الذي يبحث في دوائر الخدمات العامة في ولاية بغداد إلى ذكر إدارة المستشفى وطبيعة أعمالها .

---

(١) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٥ .

(٢) انظر : العلاف ، المصدر السابق ، ص ١٧٩ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٤ ، ١٧٩ .
محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٤ .

(٥) العلاف ، عبد الكريم ، قيان بغداد في العصر العباسي والعثماني الأخير ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ١٩٦ .

(٦) انظر : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١٥ .

(٧) الوتري ، هاشم (الدكتور) والشابندر ، معمر خالد ، تاريخ الطب في العراق ، بغداد ، ١٩٣٩) ، ص ٥٦ .

٦ ـ فتح وإدارة عدد من الصيدليات[١] .
٧ ـ القيام بخدمة اطفاء الحرائق التي تنشب في المدينة[٢] .
٨ ـ الإشراف على إدارة مدرسة الصنائع ، وذلك باعتبارها من المؤسسات الخيرية التي تتولى رعاية الأطفال الأيتام وتدريبهم على اتقان مهنة من المهن . وكانت إدارة هذه المدرسة تتألف من مدير ، وكاتب ، وعدد من المدرسين ، و« مأمور » للمخزن ومشرف للقسم الداخلي الموجود فيها ، وأمين للصندوق[٣] .

٩ ـ ايصال المياه إلى دور المدينة . وكان الوالي مدحت باشا قد استورد إبان وجوده في ولاية بغداد مضخة لسحب مياه النهر وتوزيعها على البيوت[٤] . إلا أن هذا العمل لم يشرع به إلا في حوالي سنة ١٨٨٠ ، حيث كانت دائرة البلدية الأولى تقوم منذ تلك السنة بإدارة مشروع إسالة الماء[٥] الذي لم يغط سوى حي واحد من أحياء المدينة[٦] . وقد توسع هذا المشروع في سنة ١٩٠٧ حينما قامت هذه الدائرة بايصال مواسير المياه إلى ما يقرب من ثلاثمائة بيت من بيوت بغداد ، ولكن تلك المياه لم تكن مرشحة ومعقمة[٧] .

وكان هناك قسم خاص بإدارة مضخة الماء ، تابع لدائرة البلدية الأولى . وقد تألف في سنة ١٨٩١ من مشغّل للمضخة وعامل واحد فقط . ثم ازداد عدد

---

(١) لغة العرب ، ج ١٢ ، س ٢ ، رجب ١٣٣١ ـ حزيران ١٩١٣ ، ص ٥٨٧ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ج ٢ ، س ٢ ، شعبان ١٣٣٠ ـ آب ١٩١٢ ، ص ٧٨ ، ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ ـ تشرين الأول ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .
(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ١٦٣ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١٤ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٥ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٨٩ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٩٣ .
(٤) الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٠ .
(٥) مجلة المقتطف ، ج ٦ ، س ٥ ، تشرين الثاني ١٨٨٠ ، ص ١٤٩ .
(٦) Longrigg, op. cit., p. 19.
(٧) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ١ ، ص ٢٥٠ .

العمال في السنة التالية (١٨٩٢) ليبلغ أربعة عمال إضافة إلى المشغّل ، وعين موظف آخر بعنوان (محصّل) يقوم باستيفاء أجور المياه من أصحاب الدور التي توصل إليها . وفي عام ١٩٠٧ أصبح قسم إدارة مضخة الماء يتكون من (مأمور) للإشراف عليه وإدارة شؤونه ، و (محصّل) ، ومشغّل ، ومعاون له ، ورئيس عمال ، وأربعة عمال ، وحارس واحد[1] .

وقد قامت دائرة البلدية الثانية ، في أواخر عام ١٩١١ وأوائل عام ١٩١٢ بتشغيل مضخة ماء أخرى لتزويد الأحياء الجنوبية من جانب الرصافة من المدينة بالماء[2] . على أن الأجور التي كانت تستوفى آنذاك عن ايصال الماء كانت أجوراً مقطوعة بلغت عشرة قروش شهرياً عن كل بيت من البيوت[3] .

على أن هناك عدة انتقادات يمكن توجيهها إلى بلدية مدينة بغداد ، والأعمال التي قامت بها ، منها : قلة اهتمام البلديات بفتح شوارع منتظمة ومستقيمة في المدينة ، وعدم عنايتها بتوسيع وإصلاح بقية أزقتها وشوارعها الضيقة ، فلم يكن في نهاية العهد العثماني في المدينة سوى بضعة شوارع وأزقة منتظمة ومستقيمة وعريضة بعض الشيء ، وكانت تتخلل معظم المناطق الأخرى للمدينة الأزقة المتعرجة الضيقة ، وغير المعبدة[4] . كما أن إضاءة تلك الشوارع والأزقة كانت لا تفي بالغرض المطلوب ، حيث أنها لم تكن لتوجد ، حتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني ، إلا في عدد قليل من الشوارع

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٣٩ ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٣٣ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٦٣ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٤ .

(٢) (الألوسي) ، محمود شكري البغدادي ، أخبار بغداد وما جاورها من البلاد ، المجلد الأول ، (مخطوط) ، الورقة ١١٥ .

(٣) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٧ - ٣٧٨ .
العلاف ، بغداد القديمة ، ص ٧٥ .

(٤) انظر : الألوسي ، المصدر السابق ، الورقتين ١١٨ ، ٢٧٥ .
الماريني ، المصدر السابق ، ص ٥٢ - ٥٣ .
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ١ ، ص ٢٤٩ .

والأزقة[1] ، وكانت تعتمد على مصابيح زيتية لا يكاد المصباح منها يضيء سوى حيز صغير حوله[2] .

كذلك لم تول بلديات المدينة أمر نظافة الشوارع والأسواق عناية كافية ، واتصف عمال النظافة التابعون لها بالإهمال وعدم الإخلاص في أداء واجبهم ، لذلك حاولت بلدية بغداد في عهد الوالي الحازم مدحت باشا معالجة هذا الموضوع وذلك من خلال منح عملية تنظيف مدينة بغداد لمتعهد خاص يتولى انجازها على الوجه المطلوب ، والاستغناء عن خدمات عمال النظافة[3] . ولكن تلك المحاولة لم يكتب لها النجاح فيما يبدو ، وانتهت بعد رحيل مدحت باشا عن بغداد ليستمر عمال النظافة في إهمالهم لأعمالهم حتى نهاية العهد العثماني[4] .

كما أن مفتشي ومراقبي البلدية لم يقوموا بأداء وظائفهم بشكل مرض ، حيث لم يمنعوا بعض التجاوزات التي كانت تحصل من قبل بعض أصحاب الدور والمحلات على الطرق العامة والأسواق . وقد ذكرت جريدة الرقيب البغدادية ، بهذا الصدد ، في عددها الصادر في ١٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٠٩ تحت عنوان : (أعندنا بلدية فنخاطبها) ، أن البلدية قد أهملت أعمالها حيث أن تجاوزات أصحاب المحلات في الأسواق على الطريق العام كثيرة ، إذ يخرج هؤلاء بضائعهم وحاجاتهم ويضعونها خارج محلاتهم على قارعة الطريق ، حتى ظن نتيجة هذا الإهمال أن البلدية لا وجود لهالولا وجود « جملة من المأمورين والحراس . . » يتقاضون رواتبهم الشهرية في أول كل شهر ، « ويلحق بهم من خصصت لهم الدائرة معاشات أوفر باسم (مفتشين) فهذه

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ ، العدد ٧٩ ، ٢٧ ذي الحجة ١٣٢٧ .

(٢) الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، ص ١٢١ ـ ١٢٢ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ١٣٠ ، ٧ محرم ١٢٨٨ .

(٤) انظر : الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .

الأبنية تبنى والطرق تغصب . . . . ولا يخبرون الدائرة النائمة (كذا) . . »[1] .

وأهمل هؤلاء المفتشون والمراقبين أيضاً متابعة الأبنية القديمة في المدينة ، وملاحظتها بين حين وآخر ، واخبار دوائرهم بحالة الآيل منها للسقوط لإخلائه ، مما أدى إلى تهدم بعض تلك الأبنية وتسببها في حدوث خسائر في أرواح الناس . وقد دفع ذلك إدارة الولاية إلى انذار رؤساء بلديات بغداد في سنة ١٨٨٥ بإنزال عقوبات شديدة بهم في حالة اهمالهم مراقبة الأبنية القديمة وإزالة المشرف منها على الانهيار[2] .

وشمل تقصير البلديات في تأدية الواجبات المناطة بها مجالات أخرى ، منها الصحة العامة ، حيث كانت تحتاج مدينة بغداد باستمرار ، والولاية كلها بصورة عامة ، الأوبئة والأمراض الفتاكة كالهيضة والطاعون نتيجة لعدم العناية بأمر الصحة[3] . وكان من تلك المجالات أيضاً ايصال الماء الصالح للشرب إلى بيوت ومحلات المدينة . فقد تمثل تقصير البلديات في هذا المجال في قصر تلك الخدمة على عدد قليل من بيوت المدينة ، علاوة على أن المياه التي كانت تصل إلى هذه البيوت كانت محملة بالطمي وغير معالجة لتكون صالحة للشرب .

ولعل مما زاد في بطء تنفيذ الواجبات الموكلة ببلديات مدينة بغداد ، وتقصيرها أحياناً في أداء هذه الواجبات ، هو تلك القيود التي فرضت على الأعمال التي تعتزم دوائر البلدية القيام بها . إذ كانت هذه الدوائر ومجالسها لا تستطيع البت في اليسير من القضايا إلا بعد الرجوع إلى الدوائر المتخصصة ، ومجلس إدارة الولاية[4] .

---

(١) انظر العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .

(٢) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٤) انظر : لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٢ ، جمادى الأولى ١٣٣١ ـ نيسان ١٩١٣ ، ص ٤٧٢ .

أما واردات بلديات بغداد ، فكان معظمها يتحصّل من الضرائب والرسوم التي خصصت للبلدية ، أو خصص قسم منها لها ، مثل :

- رسوم البناء : وهي الرسوم التي تفرض على المنشآت الجديدة[1] .
- رسوم الذبح : وكانت تتراوح في مطلع القرن الحالي بين ٢,٥ و ٤٥ قرشاً عن كل رأس من الحيوانات بحسب حجم الحيوان[2] .
- رسوم العبور : تؤخذ من عابري الجسور[3] .
- رسوم خيوط الشعر التي تنسج وتصبح قماشاً يعرف بـ (الأغباني) ، وكان مقدارها في مطلع القرن الحالي ٨٪ .
- الطمغة : تؤخذ عن جميع البضائع القطنية والصوفية التي تصنع أو تطرز محلياً ، والأواني النحاسية ، والمعمولات الفضية والذهبية التي تباع في الأسواق .
- الباسبانية : وهي رسوم على محلات الحرفيين وأصحاب المهن . وألغيت في العهد الدستوري .
- الأصنافية : وكان مقدارها في أوائل هذا القرن ٠,٢٥ إلى ٠,٥ مجيدي[4] ، تؤخذ سنوياً من كل تاجر[5] .

على أن البلديات كانت لها ميزانية خاصة لا شأن للولاية بها . وكانت واردات بلديات مدينة بغداد الثلاث تسد مصروفاتها طوال الفترة ١٨٩٧ - ١٩٠٧ ، وتفيض قليلاً في بعض الأحيان . ونادراً ما كانت الواردات تقصر عن

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ .

(٢) لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٣ ، جمادى الأولى ١٣٣٢ - نيسان ١٩١٤ ، ص ٥٥٥ .

(٣) Chiha, op. cit., p. 165.

(٤) المجيدي = ٢٠ قرشاً تقريباً .

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٢ - ١٠٦٣ .

الوفاء بمصروفات البلديات بمقدار يسير ، ويوضح هذا ميزانية بلديات بغداد في السنتين ١٨٩٦ ، ١٩٠٦ على سبيل المثال[١] .

ب ـ بلديات بقية مدن الولاية :

بدأت عملية إنشاء البلديات في مدن ولاية بغداد في عهد الوالي مدحت باشا ، وتوسعت شيئاً فشيئاً بعد صدور قانون البلديات في سنة ١٨٧٧ لتشمل جميع مراكز أقضية الولاية تقريباً مع حلول العام الأول من العقد الأخير من القرن الماضي . ففي الوقت الذي خلت فيه ستة أقضية من وجود بلدية فيها سنة ١٨٧٥ ، وهي : خراسان ، الكوت ، العزيزية ، الدليم ، عنة ، الشامية[٢] ، كانت هناك ثلاثة أقضية فقط من أقضية الولاية في عام ١٨٩١ لم تنشأ فيها دوائر

---

(١) وكانت كالتالي :

سنة ١٨٩٦	الواردات (بالقروش)	المصروفات (بالقروش)
البلدية الأولى	٧٤٠٨٠٦	٧٣٩٧٧٠
البلدية الثانية	٣٤٨٥٠٠	٣٣٤٥٣١
البلدية الثالثة	٢٨٣٥٣٠	٢٥٤٦٣٢
سنة ١٩٠٦		
البلدية الأولى	٨٧٨٨٤٠	٨٢٥٤٠٢
البلدية الثانية	٣٢٣٨٢٢	٣٣٨٤٦٠
البلدية الثالثة	٢٤٦٢٤٢	٢٠٤٩٧٥

وحينما توحدت البلديات الثلاث في بلدية واحدة سنة ١٩٠٧ كانت ميزانية بلدية بغداد في تلك السنة :

الواردات (بالقروش) ١٤٤,٨٩٠,٤ .

المصروفات (بالقروش) ١٣٦,٨٨٣,٧ .

انظر : س و ب ، ١٣١٥ هـ ، ص ٣١٥ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٧ ، ١٣١٧ ، ص ٢٩٩ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠٣ ـ ٥٠٤ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٨ ـ ٤٠٩ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٧ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٤ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٢ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ١١٧ .

بلدية[1] ، وتقلصت إلى قضاء واحد في سنة ١٩٠٦ ، حيث لم تؤسس حتى تلك السنة بلدية في قضاء العزيزية التابع لسنجق مركز الولاية[2] .

ومما هو جدير بالذكر أن بلديات مدن ولاية بغداد قد اقتصر تأسيسها على مراكز السناجق ومراكز الأقضية تقريباً ، ولم تكن توجد بلديات في النواحي التابعة لأقضية السناجق إلا في ناحية (المسيب)[3] ، وفي ناحية (البغيلة) التي أنشئت فيها بلدية في أواخر العهد العثماني[4] ، وذلك على الرغم من أن الحكومة العثمانية كانت قد أدخلت في عام ١٨٨٦ ، تعديلاً على قانون البلديات يقضي بتأسيس دوائر بلدية في النواحي والقرى الكبيرة[5] ، ولكن هذا التعديل لم يطبق ، فيما يبدو ، في ولاية بغداد إلا في نطاق ضيق[6] .

وفيما يخص السناجق ، كانت بلدية مدينة كربلاء ، مركز سنجق كربلاء ، تتألف من رئيس للبلدية وللمجلس البلدي ، وعدد من الأعضاء لهذا المجلس ، كان يتقلص إلى عضوين فقط في بعض الأحيان ، ويرتفع ليصل إلى

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٩٤ ، ١٩٦ ، ٢٤٢ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٦٧ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد الصادرة في الفترة ١٨٩١ ـ ١٩٠٧ . انظر منها ، مثلاً : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٢٢ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٤٠ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٨ .

(٤) لغة العرب ، ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ ـ تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .

(٥) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .

(٦) ومما يجدر ذكره أن أحد المصادر قد ذهب إلى القول بوجود بلدية في كل مدينة وقرية من مدن وقرى ولاية بغداد مهما كان حجمها . انظر :

Naval Intelligence Division, op. cit., p. 395.

كما ذكر لونكريك أن كل قرية من قرى ولاية بغداد كانت بها دائرة بلدية بحلول عام ١٩٠٠ ، انظر :

المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

ويبدو أن كلا القولين بعيدان عن الصحة لعدم إشارة جميع المصادر التي بين أيدينا ، وفي مقدمتها سالنامات ولاية بغداد ، إلى ذلك .

خمسة أعضاء في أحيان أخرى . وضمت دائرة بلدية كربلاء عدداً من الموظفين ، هم : باشكاتب البلدية ، وكان يساعده أحياناً (كاتب ثان) ، وأمين الصندوق ، إضافة إلى طبيب البلدية ، الذي عين في أواخر ثمانينات القرن الماضي ، وجراح البلدية ، الذي ألغيت وظيفته في عام ١٨٩٨ ، وملقح الجدري .

أما بلدية سنجق الديوانية ، فكانت تتألف ، في السنوات الأولى من تسعينات القرن الماضي قبل انتقال مركز السنجق من مدينة الحلة إلى مدينة الديوانية في عام ١٨٩٣ ، من رئيس للبلدية وثمانية أعضاء للمجلس وكاتب وأمين للصندوق وطبيب ، وهو طبيب عسكري من وحدات الفيلق السادس المرابطة في ضواحي مدينة الحلة . وكان أحد اليهود من أبناء مدينة الحلة من بين أعضاء المجلس البلدي سنة ١٨٨٣ . ولكن بلدية مدينة الديوانية ، مركز سنجق الديوانية منذ سنة ١٨٩٣ ، كانت تضم إضافة إلى الرئيس ، عدد من الأعضاء تراوح بين ثلاثة ، وستة أعضاء ، وكاتب واحد فقط[١] .

أما بلديات أقضية الولاية ، فكانت تتألف من رئيس وعدد من الأعضاء ، بلغ معدله أربعة أعضاء ، مع ارتفاع هذا العدد إلى خمسة أعضاء أحياناً ، وانخفاضه إلى عضوين اثنين فقط في أحيان أخرى بالنسبة لبعض الأقضية ، مع كاتب واحد لكل بلدية كان يقوم بمهمة أمانة الصندوق في الوقت نفسه . وقد عين لبعض بلديات الأقضية الكبيرة ، كقضاء النجف ، كاتب ثان مع الكاتب الأول وأمين الصندوق .

على أن بلدية قضاء الحلة كان فيها طبيب وصيدلي منذ عام ١٨٩٦ ،

---

(١) انظر بخصوص بلديتي مركز سنجق كربلاء ومركز سنجق الديوانية : سالنامات ولاية بغداد كافة ، منها ، مثلاً : س وب ، ١٢٩٢ هـ ؛ ص ١١١ ، ١١٢ ، ١٣٠٩ هـ ؛ ص ٢٢١ ، ٢٤١ ، ١٣١٢ هـ ؛ ص ٢٢٢ ، ٢٣١ ، ١٣١٦ هـ ؛ ص ٢٣٤ ، ٢٤٩ ، ١٣١٩ هـ ؛ ص ٢٩٧ ، ٣١٧ ، ١٣٢٥ هـ ؛ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، ١٧٦ .

ووجد جراح في بلدية قضاء الهندية في سنة ١٨٩٩ ، وكان هناك طبيب في بلدية قضاء خانقين منذ سنة ١٩٠٦ ، وضمت بلديات بعض الأقضية مراقب أو مراقبين اثنين ، مثل بلدية سامراء وبلدية عنة وبلدية الدليم ، وكانت مجالس بلديات بعض الأقضية التي عاش فيها سكان من غير المسلمين تضم أحد هؤلاء كعضو في المجلس البلدي ، وهذا ما يلاحظ في بلديتي قضائي عنة والحلة .

ومما هو جدير بالذكر أن إنشاء بلدية في قضاء الجزيرة التابع لسنجق مركز الولاية قد تأخر إلى عام ١٩٠٠ ، وفي قضاء الشامية التابع لسنجق الديوانية حتى عام ١٩٠٦[١] . وأن الأنظمة التي كانت تتبعها بلديات مدينة بغداد ، والواجبات التي حدد لها القيام بها ، وما يخص وارداتها وميزانياتها ، كانت متبعة نفسها أيضاً من قبل بلديات مدن الولاية الأخرى .

---

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١١ هـ ، ص ١٧٦ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢١٠ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ .

الفَصْل الرَّابِع

الجهاز العسكري والأمني

أولاً : الفيلق السادس

سبق القول أن الدولة العثمانية قد أجرت تعديلاً على فيالق جيشها النظامي ومراكز قيادات تلك الفيالق ومناطق انتشار وحداتها في عام ١٨٤٨ . وتقرر في التعديل هذا نفسه إضافة فيلق سادس إلى فيالق الجيش العثماني الخمسة ، دعي بالفيلق أو الجيش السادس السلطاني (آلتنجي أردوي همايوني) ، وجعلت مدينة بغداد ، مركز ولاية بغداد ، مقراً للفيلق الجديد ، ونطاق عمله جميع أراضي العراق بما فيها ايالة الموصل التي كانت مستقلة عن ايالة بغداد انذاك[١] .

وجدير بالذكر أن الجيش العثماني ، ممثلاً في فيلقه السادس في ولاية بغداد ، كان ظهيراً أساسياً للإدارة المدنية الحكومية في الولاية ، وشريكاً لها في أعمالها وواجباتها ، تلك الأعمال التي اضطلع الجيش بمهمة تأدية جزء ليس بالقليل منها ، بحيث اعتبرت الإدارة العثمانية « ثنائية بين السلطة العسكرية والسلطة المدنية »[٢] . بل ذهب المؤرخ العراقي عباس العزاوي إلى القول بأن « الوالي لا يستطيع القيام بالتشكيلات الإدارية مالم تدعمه القوة العسكرية ،

---

(١) راجع ص ٤٨ .

(٢) بطي ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

وإلا ذهبت أتعابه هباء ، والإدارة يحرسها الجيش ، والإجراءات الملكية والمالية إنما تقوم به . . . »[1] .

والمهام الإدارية التي قام بها الجيش كثيرة ، منها مهمة جمع الضرائب التي كانت لا تتم في كثير من المناطق إلا به ، ومهمة نشر الأمن والاستقرار في ربوع الولاية التي كانت لا تقوم إلا بالتلويح بقوته ، وبعملياته الميدانية في كثير من الأحيان ، وذلك لكي تتمكن عجلة الإدارة الحكومية المدنية من السير والاستمرار دون توقف في ولاية من ولايات الدولة العثمانية عدت من أصعب ولاياتها على الحكم والإدارة . علاوة على ذلك كله فإن كثيراً من قواد الفيلق السادس قد عينوا لإدارة الولاية كولاة أو كولاة بالوكالة في بعض الأوقات التي كان يشغر فيها منصب الوالي ، ومن هؤلاء الوكلاء المشير أحمد فيضي باشا ، ومحمد فاضل باشا الداغستاني ، وغيرهما[2] . ومن خلال ما تقدم كله تتضح أهمية تناول الجهاز العسكري بالبحث ضمن موضوع الإدارة العثمانية في ولاية بغداد .

وكان الفيلق السادس جيشاً قائماً بنفسه ، له قائد عام أعلى برتبة (مشير)[3]، وأركان حرب، وأمراء وقواد لوحداته المختلفة، وعدد كبير من الظباط والمراتب والجنود . ويتبع الفيلق (باب السر عسكر) في استانبول ، الذي يقوم بتعيين قائده الأعلى وبقية كبار أمرائه وقواده . وفيه دائرة مستقلة لكل فيلق من فيالق الجيش العثماني ، ومن ضمنها الفيلق السادس ، تقوم بمتابعة عملياته وإدارة شؤونه . وقد تحول (باب السر عسكر) إلى نظارة للحربية في سنة ١٩٠٠ وكانت هذه النظارة تؤدي الأعمال نفسها التي كان يضطلع باب السرعسكر بأدائها[4] .

---

(١) تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٠٠ .

(٢) انظر الملحق (٣) .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، في الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٤ .

(٤) Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw, History or the Ottoman Empire and Modern Turkey,Vol.2, (New York, 1977), P.75.

وقد تعاقب على قيادة الفيلق السادس ، في الفترة ١٨٦٩ ـ ١٩١٧ ، إثنان وعشرون قائداً كان ثمانية منهم قواداً وولاة للولاية في الوقت نفسه . ولم يكن كل الولاة القادة من العسكريين بل كان أربعة منهم ، في السنوات ١٨٦٩ ـ ١٨٧٧ ، من المدنيين . كما أن القادة العسكريين لم يحمل جميعهم رتبة (مشير) كما كانت تقضي بذلك القواعد المرعية في الجيش العثماني ، بل كان كثير منهم برتبة (فريق) ، ووجد بينهم من يحمل رتبة (أمير لواء) ، و (ميرآلاي) ـ عميد ـ وكان واحد منهم برتبة (بكباشي) ـ مقدم ـ[1] ، وهي رتبة صغيرة لا تتناسب مع قيادة الفيلق . ويبدو أن الظروف الخاصة التي فرضتها الحرب العالمية الأولى كانت سبباً في تعيين ضابط بهذه الرتبة لقيادة الجيش. على أن فصل منصبي القيادة والولاية عن بعضهما ، ووجود والٍ للولاية وشخص آخر لقيادة الفيلق كان يحدث أحياناً نوعاً من المشاحنات والنزاع بين الوالي والقائد[2] .

وسبق القول أن الفيلق السادس حينما تشكل في ولاية بغداد في عام ١٨٤٨ كان يتكون من أربع فرق مشاة ، وفرقتين من الخيالة ، وفرقة مدفعية ،

---

(١) انظر الملحق (١٤) .
ويبدو أن من المفيد ذكر الرتب العسكرية التي كانت مستعملة آنذاك ، وما يقابلها في الوقت الحاضر وهي :
بوزباشي = نقيب .
قول أغاسي أو آلاي أميني = رائد .
بيكباشي وتنطق بينباشي = مقدم .
قائمقام = عقيد .
ميرآلاي = عميد .
ميرالوا = لواء .
انظر : الهراوي ، عبد السميع سالم ، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، (القاهرة ١٩٦٣) ، ص ٢٤٠ .
(٢) راجع ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .

وأربع كتائب (طليعة) . إلا أن دوائر ووحدات هذا الفيلق قد توسعت شيئاً فشيئاً وأصبحت في سنة ١٨٧٥ تتكون من الدوائر والوحدات التالية ، إضافة لمجلس الفيلق والمدرسة الإعدادية التابعة له ، وهي :

- مجلس الفيلق السادس . ويرأسه قائد الفيلق ، ويضم في عضويته خمسة من كبار الضباط ورئيس أطباء الفيلق ومحاسب وباشكاتب للمجلس .

- دائرة أركان الفيلق . وفيها ضابطان برتبة فريق ، وثلاثة ضباط برتبة ميرلوا ، وضابط خيالة برتبة ميرألآي ، وضابط مدفعية .

- ضباط أركان حرب الفيلق . وهم ضابطان برتبة قائمقام وضابط برتبة قول أغاسي .

- مساعدو ضباط أركان حرب الفيلق . ضابط برتبة بيكباشي وضابطان برتبة يوزباشي وملازم أول .

- أقلام دوائر أركان الحرب . يرأسها (باشكاتب التحريرات) وفيها عدد من الموظفين الكتّاب .

- خمسة فرق مشاة . كل فرقة منها بقيادة ميرألاي ، وفيها عدد من الضباط لإمرة وحداتها ، ومن بينهم ضباط أطباء .

  الفرقة الأولى : وتنتشر وحداتها في بغداد وراوندوز وكركوك والسليمانية .
  الفرقة الثانية : وتنتشر وحداتها في بغداد والديوانية والسماوة .
  الفرقة الثالثة : وتنتشر وحداتها في بغداد والناصرية والعمارة ونجد .
  الفرقة الرابعة : وتنتشر وحداتها في بغداد والحلة والهندية وكربلاء .
  الفرقة الخامسة : وجميع وحداتها في مدينة بغداد مركز الولاية .

- خمسة كتائب طليعة (حرس حدود) . وكل كتيبة منها بإمرة بيكباشي ، وتتمركز الأولى في نجد ، والثانية في خانقين ، والثالثة والرابعة والخامسة في بغداد .

- فرقتان خيالة . ويقود كل فرقة منهما ضابط برتبة ميرألاي ، ومقر الأولى في الحلة ، والثانية في كركوك .
- فرقة مدفعية . وهي بقيادة ميرألآي مدفعي ، وتنتشر وحداتها في مركز الولاية وفي سنجق كركوك .
- دائرة صحة الفيلق . فيها عدد من الأطباء والصيادلة الضباط تحت إمرة طبيب عسكري برتبة ميرألآي ، ولها فرع في مدينة الحلة بإمرة طبيب ضابط برتبة قائمقام .
- ضباط عسكر الرديف . وهم آمر لرديف (احتياط) مشاة الفرقة الأولى وهو ميرألآي وأربعة أمراء برتبة بيكباشي لرديف فرق المشاة الأربع الباقية .
- المكتب الإعدادي العسكري . وهو مدرسة ثانوية يديرها ضابط برتبة بيكباشي ، ويدرّس فيها عدد من الضباط والمدرسين المدنيين .
- قوة البصرة البحرية . ويقودها ضابط بحري برتبة ميرألآي[1] .

وفي سنة ١٩٠٧ كانت دوائر ووحدات الفيلق السادس تتكون من :

- ياوران (مرافقو) قائد الفيلق . وهم ثلاثة ضباط يرأسهم (سرياور) بيكباشي ، والآخران برتبة قول أغاسي وملازم ثان .
- دائرة الأركان الحربية . رئيس أركان الفيلق ضابط برتبة ميرلوا ، ويعمل معه ثلاثة ضباط برتب قائمقام وبيكباشي وقول أغاسي . ولهذه الدائرة شعبتان ، تضم الشعبة الأولى منهما ثلاثة ملازمين وباشكاتباً وثلاثة كتاب . وتحتوي الشعبة الثانية على مدير الأركان الحربية وهو ضابط برتبة قائمقام ، ورئيس ضباط كل من أطباء وصيادلة وبياطرة الفيلق ، وثلاثة وعشرين موظفاً منهم عشرة ضباط برتبة ملازم .
- دائرة التجهيزات العسكرية . يرأسها ميرلوا ، وفيها خمس شعب ، وقسم للوزن ، وقلم للأوراق .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٥١ ـ ٥٥ .

ـ دائرة الأشغال العسكرية . تضم عـدداً من الفنيين العسكريين والمستخـدمين المدنيين من العمال المهرة . وللأشغال العسكرية لجنة يرأسها بيكباشي .

ـ فوج النقلية . بإمرة بيكباشي .
ـ فوج الصنائع . بإمرة بيكباشي .
ـ المستشفى العسكـري في بغـداد . وهـو تحت إدارة طبيب عسكـري بـرتبـة ميرألآي ، ويعمل فيه عدد من الأطبـاء الضباط من اختصـاصات مختلفـة ، وعدد من الصيادلة والجراحين وضباط الصف المتخصصين ، وما يقرب من مائة وخمسين جندي .

ـ مستشفى كركوك العسكري . وهو تحت إدارة طبيب برتبة بيكباشي ، ويعمل فيه أيضاً عدد من الأطباء والصيادلة والجراحين الضباط ولكن عددهم كان أقل من عدد أولئك الذين كانوا يعملون في مستشفى بغداد .

ـ فرقة المشاة الحادية عشرة . يقودها ضابط برتبة فريق ، ويعمل بمعيته عدد من ضباط أركان الحرب . ومقر الفرقة في مدينة بغـداد ، وتتألف من لـواءين : اللواء (٢١) يقوده ضابط برتبة ميرلوا ، ومقره مدينة بغداد ، وتتبعه كتيبتان : الكتيبة (٤١) وهي بإمرة ميرألآي ، وفيها أربعة أفواج ، مقر الأول والثـاني والرابع منها في نجد في ولاية البصرة ، ومقر الثالث في مدينة سوق الشيوخ في الولاية نفسها . والكتيبة (٤٢) وهي بإمرة ميرألآي أيضاً ، وفيهـا أربعة أفواج ، الأول مقره في بغـداد والثاني في نجـد والثالث في مـدينة البصـرة والرابع في مدينة الناصرية التابعة لولاية البصرة . أما اللواء الثاني التابع لهذه الفرقة فهو اللواء (٢٢) ، ومقره في مدينة الحلة ، ويقـوده ميرلـوا ، وتتبعه الكتيبتـان (٤٣) و (٤٤) ، وللكتيبـة (٤٣) ، أربعـة أفـواج ، الأول في قضاء قطر التابع لولاية البصرة ، والأفواج الثلاثة الباقية في منطقة الأحساء . أما الكتيبة (٤٤) فثلاثة من أفواجها في نجد ، والرابع في مدينة الناصرية .

ـ فرقة المشاة الثانية عشرة . وهي بقيادة ضابط برتبة فريق ، ومقر جميع وحداتها في ولاية الموصل ، وتتألف من اللواء (٢٣) الذي يضم الكتيبتين (٤٥) و

(٤٦) ، واللواء (٢٤) ويضم الكتيبتين (٤٧) (٤٨) . وكل كتيبة من هذه الكتائب الأربعة كانت تحتوي على أربعة أفواج . على أن رتب قادة وأمراء وحدات هذه الفرقة كانت تماثل رتب نظرائهم في الفرقة السابقة .

- فرقة الخيالة السادسة . بقيادة ضابط برتبة فريق ، وفيها ثلاثة ألوية ، هي : اللواء (١٦) واللواء (١٧) واللواء (١٨) ، يقود كل واحد منها ميرلوا . هذا إضافة إلى ست كتائب كل واحدة منها بإمرة قائمقام ، وهي : الكتيبة (٣١) ومقرها في بغداد ، والكتيبة (٣٢) ومقرها في الحلة ، والكتيبة (٣٣) ومقرها في الموصل ، والكتيبة (٣٤) ومقرها في خانقين ، والكتيبة (٣٥) ومقرها في بغداد ونجد ، والكتيبة (٣٦) ومقرها في كركوك .

- لواء المدفعية السادس عشر . يقوده ميرلوا ، وتتبعه كتيبة المدفعية (٣٠) وهي تتألف من أربعة أفواج ، الأول منها في بغداد ، والأخرى في البصرة .

- فرقة الرديف الحادية والعشرون . وتتألف من اللواء (٤١) ، ومقره في مدينة بغداد ، وتتبعه كتيبتان : الكتيبة (٨١) التي مقرها في بغداد أيضاً ، وفيها أربعة أفواج في المدينة نفسها ، والكتيبة (٨٢) التي مقرها في قضاء خراسان ، وفوجها الأول في القضاء نفسه ، وأفواجها الثلاثة الباقية في خانقين ومندلي ودلتاوه . واللواء الثاني الذي تتألف منه هذه الفرقة هو اللواء (٤٢) ، ومقر قيادته في مدينة الكاظمية وتتبعه الكتيبتان (٨٣) و (٨٤) ، ومقر الكتيبة الأولى منهما في الكاظمية أيضاً ، وأفواجها الأربعة تتوزع في مدن الكاظمية وكركوك وسامراء والدليم . أما الكتيبة (٨٤) فمقرها في مدينة الحلة ، وأفواجها في الحلة وكربلاء والنجف والهندية .

- فرقة الرديف الثانية والعشرون . ومقرها في مدينة البصرة ، ويتبعها اللواء (٤٣) ، الذي مقره في البصرة أيضاً ، ويتألف هذا اللواء من كتيبتين ، الكتيبة (٨٥) ومقرها في المدينة نفسها ، وأفواجها الثلاثة تتوزع على مدن البصرة والفاو والعمارة . والكتيبة (٨٦) ومقرها في سنجق المنتفق ، والأفواج الثلاثة التابعة لها توجد في مدن الناصرية والكوت والديوانية .

- فرقة الرديف الثالثة والعشرون . ومقرها في مدينة كركوك ، ويتبعها اللواءان (٤٥) ، في كركوك و (٤٦) في السليمانية . وكتيبتا اللواء (٤٥) هما الكتيبة المرقمة (٨٩) في مدينة كركوك ، والكتيبة (٩٠) في كويسنجق . أما اللواء (٤٦) فيضم الكتيبتين (٩١) في السليمانية ، و (٩٢) ومقرها في مدينة الصلاحية . ولكل كتيبة من هذه الكتائب الأربع أربعة أفواج .

- فرقة الرديف الرابعة والعشرون . وتتخذ من مدينة الموصل مقراً لها ، ويتبعها اللواءان (٤٧) و (٤٨) . مقر الأول منهما في الموصل ، والثاني في راوندوز . وتتبع اللواء (٤٧) الكتيبتان (٩٣) في مدينة الموصل ، و (٩٤) في بعشيقة . وكتيبتا اللواء (٤٨) هما : الكتيبة (٩٥) في راوندوز ، والكتيبة (٩٦) في دهوك . ولكل كتيبة من هذه الكتائب أربعة أفواج . وجدير بالذكر أن رتب قادة وأمراء وحدات فرق الرديف وفرقة الخيالة ولواء المدفعية كانت تماثل رتب نظرائهم في وحدات فرقة المشاة .

- دائرة الانضباط العسكري (الشرطة العسكرية) . أنشئت قبل حلول العهد الدستوري في عام ١٩٠٨ . وكانت تتألف من عدد صغير من الجنود في كل مدينة من مدن الولاية التي توجد فيها معسكرات للجيش ، وذلك لمراقبة سلوك الجنود في الشوارع والأماكن العامة . ويتميز الشرطي العسكري بلباس خاص للرأس ، وعلامة نحاسية توضع عليه مكتوب عليها كلمة (قانون) .

- المدرسة الإعدادية العسكرية السلطانية . وهي مدرسة عسكرية تحت إدارة الفيلق السادس ، وكان مديرها ضابطاً برتبة بيكباشي ، وفيها عدد من المدرسين ، من الضباط العسكريين ، ومن المدنيين .

- المدرسة الرشدية العسكرية . وهي مدرسة متوسطة (إعدادية) تابعة للفيلق ، يديرها ضابط برتبة قول أغاسي ، ويقوم بالتدريس فيها عدد من المدرسين العسكريين والمدنيين[١] .

---

(١) للتفاصيل عن المدارس العسكرية انظر : رضا ، المصدر السابق ، ص ١١٦ - ١٢٧ ، ٢٨٧ - ٢٨٨ .

وقد جرت تعديلات كثيرة على وحدات الفيلق السادس ، وأماكن توزيعها ، وتسمياتها ، بما فيها تسمية الفيلق ، وذلك منذ سنة ١٩٠٨ حتى نهاية العهد العثماني في الولاية . وكان لذلك عدة أسباب منها : التغييرات التي حصلت في مجمل أوضاع الدولة وإداراتها وجيشها منذ حلول العهد الدستوري الذي سيطرت فيه جمعية الإتحاد والترقي على مقاليد الأمور في الدولة العثمانية وعزلت السلطان عبد الحميد الثاني . ومن تلك الأسباب استقلال بعض ولايات الدولة العثمانية الواقعة في أوروبا عقب (الحرب البلقانية) التي وقعت في عام ١٩١٢ ، وما أعقب ذلك من إعادة توزيع وترتيب الجيش العثماني . ومن ثم الأوضاع الخاصة التي أوجدتها الحرب العالمية الأولى منذ دخول الدولة العثمانية فيها في أواخر سنة ١٩١٤ ، وما فرضته من تغييرات في مواقع الفيالق ، وتقسيماتها ، وتشكيل فيالق جديدة لمواجهة متطلبات الحرب .

فقد أفضت حركة إعادة تنظيم الجيش العثماني التي جرت في عام ١٩١١ بمشورة القائد الألماني فون در غولتز باشا إلى تكوين فيلقين بدلاً من الفيلق السادس ، هما : الفيلق الثاني عشر ، ومقره في ولاية الموصل ، والفيلق الثالث عشر ، ومقره في ولاية بغداد[١] . وقد استمر هذا الوضع إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى[٢] ، ليتبدل اسم فيلق ولاية بغداد قبيل نشوبها إلى الفيلق الرابع عشر[٣] . ثم أصبح للجيش العثماني الموجود في الولاية قبل نهاية الحكم العثماني فيلقان هما : الفيلق الثالث عشر ، ويضم الفرقتين (٣٥)

= وانظر بخصوص جميع ما ورد عن دوائر ووحدات الفيلق :
س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ١٠٨ ـ ١٢٨ .
لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٨ ، ١٠٧٤ ـ ١٠٧٦ ، ١٠٧٩ .

(١) Longrigg, op. cit., p.49.

(٢) Ireland, op. cit., p.235.

(٣) لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٨ .

(٣٦) . والفيلق الثامن عشر الذي كان يتألف من الفرق (٤٥) (٥١) (٥٢)[١] .

على أن بعض مقرات وحدات الجيش كان يتغير بين آونة وأخرى تبعاً للحركات التي كانت تقوم بها تلك الوحدات ضد عشائر الولاية[٢] . وقد ازدادت حركة تبديل أماكن مرابطة وحدات الجيش ، وتنقلها من موقع لآخر إبان سنوات الحرب العالمية الأولى وذلك وفقاً لاحتياجات العمليات العسكرية[٣] . وجدير بالذكر أن بعض وحدات الجيش التي رابطت في مدن الولاية كانت لها أبنية (ثكنات) خاصة بها . ففي مدينة بغداد كانت هناك ثكنة لوحدات المشاة عرفت بـ (قشلة البيادة) ، وثكنة لوحدات المدفعية سميت بـ (القلعة)[٤] . كما وجدت ثكنات في بعض مدن الولاية التي اتخذت منها مقرات لبعض وحدات الفيلق ، مثل مدينة الحلة والديوانية والنجف[٥] .

أما بالنسبة لعدد جنود وحدات الفيلق ، فبلغ حوالي (٥٠٠) جندي لكل فوج من أفواج المشاة في وقت السلم ، ويرتفع هذا العدد إلى ما يقرب من (١٠٠٠) جندي عند الحرب[٦] . ويتراوح عدد جنود فوج الرديف في وقت

---

(١) Longrigg, op. cit., pp.86, 87.

لويد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(٢) Longrigg, op. cit., p.38.

(٣) العمري ، محمد أمين (الزعيم) ، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ ، المجلد الثاني ، (بغداد ، ١٩٣٥) ص ٤٥ .

(٤) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٢٧ ، ٢٤٢ .

(٥) انظر : موسوعة العتبات ، ق النجف ، ج ١ ، ص ٢٤٨ .

العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ٣٧ .

(٦) العظم ، حقي ، تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان ، (مصر ، ١٩٠٢) ، ص ٢٢ .

السكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٢ .

فيضي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

الحرب بين (٧٥٠) و (١٠٠٠) جندي[1] . أما عدد جنود فوج الخيالة فهو بين (١٠٠) و (١٢٠) جندياً ، يزداد في حالة الحرب إلى ما بين (٣٠٠) و (٥٠٠) جندي[2] . وكان مجمل عدد أفراد الفيلق السادس عند تولي مدحت باشا لأمور الولاية حوالي سبعة الآف فرد[3] ، ارتفع إلى (١٢,٠٠٠)[4] بعد تطبيق هذا الوالي لقانون الخدمة العسكرية الإلزامية . ووصل في نهاية عهده إلى (١٣,٠٠٠) فرد[5] . وفي أوائل تسعينات القرن الماضي قدر هذا العدد بـ (٢٤,٠٠٠)[6] ، وازداد عدد جنود الفيلق في نهاية السنوات الخمس الأولى من القرن الحالي إلى ما يقرب من (٣٤) جندي موزعين كالتالي :

المشاة ١٥,٥٧٨ جندياً .

الرديف ١٣,٥٠٠ جندي

الخيالة ٢,٧٢٠ جندياً

المدفعية ٢,٠٣٥ جندياً[7] .

وكان عدد كبير من جنود الفيلق من العراقيين ، من ولاية بغداد وولايتي العراق الأخريين : الموصل والبصرة ، وقد ذهب (لوريمر) إلى القول بأن أكثر من نصف رجال الفيلق السادس كانوا من العرب في أوائل القرن الحالي ، ومعظم النصف الباقي من الأكراد[8] . وذلك بعد أن كان الأكراد يشكلون ثلاثة

---

(١) السكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢٣ .

(٢) المصدر والصفحة أنفسهما .

العظم ، المصدر السابق ، ص ٢٥ .

(٣) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٦٩ .

(٤) انظر : الجوائب ، العدد ٥١٣ ، ٢٢ محرم ١٢٨٨ ، ١٢ أبريل - نيسان ١٨٧١ .

(٥) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٨٤ .

الزوراء ، العدد ٣٧ ، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ .

(٦) Cuinet, op. cit., p.5.

(٧) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٨ ، ١٠٨٠ .

(٨) المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٨٠ .

أرباع جنود الفيلق في سنة ١٨٧٠[١] . ولكن أقدام العرب على التطوع بشكل متزايد في الجيش منذ عهد مدحت باشا[٢] ، وصرامة تنفيذ الخدمة العسكرية الإجبارية على مدن ولايتي بغداد والبصرة قد أدى ، فيما يبدو ، إلى زيادة نسبة العرب في الفيلق السادس في السنوات الأولى من القرن العشرين .

وقد عانى الجنود من سوء معاملة الضباط لهم[٣] ، ومن تأخير دفع مرتباتهم[٤] ، حتى اعتبر من يحصل منهم على راتبه « كمن يحصل على معروف نادر »[٥] ، بل ذكر أحدهم بأن راتب الجندي كان ينظر إليه على أنه نوع من الترفيه أكثر منه ضرورة ، ولم تكن تدفع للجنود نتيجة لذلك أية مرتبات ، ولكن الجندي كان يتسلم مرتباته عن جميع مدة خدمته على شكل سندات لايمكنه الإستفادة منها إلا لدفع الضرائب الحكومية[٦] . ويبدو أن هذا الأمر ، في حالة صحته ، كان ينطبق على الجنود المكلفين بالخدمة الإلزامية لا على الجنود المتطوعين . وقد أدى عدم انتظام دفع الرواتب أو عدم دفعها بالمرة إلى فرار كثير من الجنود من وحداتهم ، واضطرارهم إلى ارتكاب جرائم السرقة والقتل ، وهجوم آخرين منهم في مواسم الأعياد على أسواق المدن لنهبها[٧] . كما أن قلة المستشفيات العسكرية ، وعدم الاهتمام بأمر صحة منتسبي الجيش ، وبخاصة الجنود منهم ، قد جعل هؤلاء عرضة للأمراض والأوبئة التي كانت تكتسح بعض وحدات الجيش بين حين وآخر[٨] .

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ٣٨ ، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٧٧ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(٤) ميجرسون « ميرزا غلام حسين شيرازي » ، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، نقله إلى العربية فؤاد جميل ، ج ١ ، (بغداد ١٩٧٠) ص ٢٣٢ .
دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٨١ .

(٧) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٧٧ .

(٨) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ - ٣٠١ .

أما بالنسبة لضباط الفيلق ، فقد كان معظمهم من الغرباء على البلاد ، ينتسبون إلى شتى الأمم والقوميات التي تألفت منها الدولة العثمانية . ووجد بينهم عدد من غير المسلمين ، وبخاصة الأطباء والصيادلة والأطباء البيطريين[١] ، وكان كثير منهم يتصف بقلة الكفاءة والفساد وعدم الأمانة[٢] . على أن ضباط الفيلق قد عانوا من بعض الصعوبات التي عانى منها جنوده ، وبخاصة تلك التي تتعلق بقلة العناية الصحية بهم ، والتي تتعلق برواتبهم ، إذ كثيراً ما كان يتأخر دفع هذه الرواتب عن موعده المقرر[٣] . ومما هو جدير بالذكر أن رواتب الضباط السنوية كانت تبلغ مقاديرها كما يلي :

المشير ١٧٥٠ ليرة .
الفريق ٧٠٠ ليرة .
الميرلوا ٤٦٤ ليرة .
الميرألآي ٢٣٢ ليرة .
القائمقام ١٤٦ ليرة .
البيكباشي ١١٦ ليرة .
القول أغاسي ٧٠ ليرة .
اليوزباشي ٤٦ ليرة .
الملازم الأول ٣٥ ليرة .
الملازم الثاني ٢٩ ليرة[٤] .

= محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٤ .

(١) حفلت جميع سالنامات ولاية بغداد بذكر أسماء أمثال هؤلاء وذلك عند حديثها عن الفيلق السادس ، انظر منها ، مثلاً :
س وب ، ١٣١٤هـ ، ص ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٠ ، ١٣١٩هـ ، ص ١٣٦ ، ١٣٨ .

(٢) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٨٠ .
الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ٩٠ .

(٣) Longrigg, op. cit., p 49.

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٨١ . =

وكان الفيلق السادس يعتمد في تسليحه على البنادق والمدافع والسيوف ، وكانت البنادق المستعملة في عهد مدحت باشا من النوع القديم المسمى (شيشخانلي تفنك) ، وقد أضيف إليها بعد حين طراز قديم آخر من البنادق يعرف بـ (القباقلي)[١] . ومنذ مطلع ثمانينات القرن الماضي تقريباً اعتمد الفيلق على بنادق (المارتيني)[٢] . التي ظلت تشكل معظم البنادق المستعملة فيه حتى نهاية العهد العثماني في الولاية . ولم تستعمل البنادق الحديثة في وحدات الفيلق إلاّ بعد حلول العهد الدستوري وقيام الوالي حسين ناظم باشا بجلب (١٠٠٠) بندقية حديثة من طراز (ماوزر) إلى الولاية[٣] . أما مدافع الفيلق فكان معظمها من الطراز القديم ، بلغ عددها في سنة ١٩٠٥ (١٣٧) مدفعاً من ضمنها عدد قليل من المدافع الحديثة من نوع (كروب)[٤] . ووصفت تجهيزات الفيلق الأخرى بأنها سيئة ، بما فيها وسائط النقل المستعملة فيه من حيوانات وغيرها[٥] .

ومما هو جدير بالذكر أن الفيلق كان يمتلك عدداً من المعامل ، هي : معمل نسيج للألبسة يسمى بـ (العباخانه) ، ومعمل لدباغة الجلود وصناعة الأحذية ، ومطحن للدقيق ، ومعمل لإنتاج الخبز يعرف بـ (الأكمكخانة)[٦] وذلك لتوفير احتياجاته من إنتاجها .

= على أن لوريمر قد ذكر مقادير الرواتب السنوية للضباط بالجنيه (الاسترليني) . وقد قمنا بتحويلها إلى الليرة العثمانية بناء على أن (الاسترليني) الواحد كان يساوي آنذاك ١,١٠٥٢٦ ليرة كما استنتجنا مما ورد في المصدر نفسه ، ص ١٠٦٦ .

(١) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٤٥ .

(٢) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٣١١ .

(٣) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٩٠ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٧ .

(٥) انظر : Longrigg, op. cit., p. 48.

(٦) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٨ .
الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤١ .

كما كانت للفيلق مطبعة حجرية تسمى (مطبعة الفيلق) ، أنشئت في عهد مدحت باشا وكانت تقوم بطباعة ما يحتاجه الجيش من منشورات وأوامر وتعليمات . ولا يطّلع على مطبوعاتها إلا كبار الضباط خوفاً من تسرب الأسرار العسكرية . وقد قام الجيش بإصدار صحيفة في بغداد في بداية سنوات الحرب العالمية الأولى أسماها (صدى الإسلام) باللغتين العربية والتركية . وكان يشرف على إصدارها القائد العام للجيش العثماني في العراق[1] . وكان الهدف من إصدارها ، على ما يبدو ، هو دحض الدعايات المعادية التي يبثها الحلفاء ، والتأثير على الرأي العام في ولاية بغداد ، بل في جميع ولايات العراق وذلك بمخاطبته باسم الإسلام ، واستدرار عواطفه نحو الدولة ، واستثارة هممه للوقوف إلى جانبها والدفاع عنها ضد عدو المسلمين المشترك .

على أن سنوات الحرب العالمية الأولى قد استلزمت أن يقوم الجيش العثماني المرابط في الولاية ببعض الإجراءات التي تطلبتها الحالة آنذاك ، كان منها فتح دورات تدريبية لطلاب المدارس الإعدادية ـ كانت المدارس الثانوية آنذاك تسمى بالمدارس الإعدادية ـ المدنية تمهيداً لتخريجهم كضباط (احتياط)[2] . كما نظمت دورات أخرى لضباط الصف ، يتخرج منها هؤلاء برتبة (وكيل ضابط) في وحدات الجيش[3] . ووجد في تلك الفترة في مدينة بغداد ، مركز قيادة الجيش العثماني ، ما يعرف بـ (ديوان الحرب العرفي)[4] . ويبدو أن هذا الديوان كان يعالج القضايا المتعددة التي أفرزتها ظروف الحرب آنذاك ، ومنها محاكمة بعض الذين يشك في ولائهم التام للدولة ، والذين اعتبروا خطرين على أمنها وسلامتها . كما نشطت إبان سنوات الحرب العالمية شعبة الإستخبارات العسكرية ، وعرفت بـ (الدائرة الخاصة) ،

---

(١) بطي ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٣٩ .

(٢) مشتاق ، طالب ، أوراق أيامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ ، (بيروت ، ١٩٦٨) ص ١٤ .
السهروردي ، محمد صالح ، لب الألباب ، ج ٢ ، (بغداد ١٩٣٣) ، ص ٣٠٠ .

(٣) العسكري ، المصدر السابق ، ص ٨٩ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١١٨ .

وكانت مهمتها ترصّد حركات العدو وكشف جواسيسه[1] .

ثانياً : أعمال الفيلق السادس وحركاته العسكرية

شارك الفيلق السادس الإدارة المدنية لولاية بغداد في العديد من واجباتها وأعمالها . وقد سبق القول أن أنظمة الدولة وقوانينها قد مكّنت والي الولاية من استخدام قوات الجيش المرابطة في ولايته ، والاستعانة بها على تصريف أمور الحكم والإدارة ، وأوجبت على قائد الفيلق الانقياد التام لأوامر الوالي ، وتحريك قواته حالما يطلب منه الوالي ذلك[2] .

وكانت مهمة جمع الضرائب الحكومية من عشائر الولاية من بين المهام التي شارك الفيلق الإدارة المدنية في أدائها ، حيث أن عملية جمع الضرائب من العشائر ، وبخاصة عشائر سنجق الديوانية ، كانت لا تتم إلا بسوق قطعات من الجيش على مواطنها عند حلول مواعيد دفع هذه الضرائب . وغالباً ما كان يؤدي سوق الجيش على العشائر لتحصيل الضرائب منها إلى مصادمات ومعارك بين الجانبين ، كان من أشهرها (واقعة الدغارة) التي حدثت في عهد الوالي مدحت باشا بعد أن قامت عشائر عفك والهندية بقتل متصرف سنجق الديوانية الذي ذهب لتحصيل الضرائب منها ، وتشتيت قوات الجيش التي كانت بصحبته ، التي بلغ عددها ثلاثة آلاف جندي[3] . وقد حفلت معظم سنوات الحكم العثماني التي أعقبت عهد مدحت باشا بأمثال هذه الحادثة . يعلّق مفتي سنجق الديوانية على خبر أورده ، كشاهد له ولكثير من نظرائه ، عن تجهيز حملة في عام ١٨٩٧ بقيادة طاهر باشا أحد كبار ضباط الفيلق السادس لتحصيل الضرائب من العشائر ، بقوله : « . . . كما هي العادة الجارية في زمن الحكومة

---

(١) انظر : العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ١٠٥ .

(٢) راجع ص ١٧١ ، وانظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٣ .

(٣) راجع ص ١٥٤ ، وانظر : العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ٥١ .

العثمانية وفي كل سنة لابد وأن تتكبد المصارف لتجهيز الجيش لتحصيل أموالها . . . »[1] . وقد اضطلع الجيش بأداء هذه المهمة حتى السنوات الأخيرة من حكم العثمانيين في الولاية[2] .

كما كانت الإدارة المدنية تستعين بقوة الجيش في كثير من الأحيان لفرض الأمن ، وإخماد الثورات والاضطرابات التي تثيرها العشائر في ظروف شتى ، ولأسباب مختلفة يعزى كثير منها إلى سوء إدارة الولاة ، واتباعهم لأساليب الظلم والقمع مع العشائر[3] . وقد شهدت الفترة الواقعة بين سنة ١٨٦٩ ونهاية الحكم العثماني العديد من المعارك والمصادمات بين وحدات الفيلق السادس وعشائر ولاية بغداد[4] . على أن قوة الجيش مع ذلك كله لم تستطع احتواء تلك التمردات العشائرية ، وبخاصة في بعض مناطق الولاية[5] . ولم تنجح الإدارة العثمانية ، بعض النجاح ، في فرض سيطرتها على أرجاء ولاية بغداد في أواخر القرن التاسع عشر إلا بما ساعدها من تحولات كانت تجري آنذاك في طبيعة المجتمع العشائري وأوضاعه الإقتصادية[6] . وجدير بالذكر أن الجيش قد تدخل أحياناً إبان سنوات العهد الدستوري في النزاعات المسلحة التي كانت تحدث بين بعض العشائر وبين بعضها الآخر[7] وذلك في إطار مهمة بسط الأمن والنظام في مختلف مناطق الولاية .

---

(١) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٧ ، وانظر ص ٤١٤ من المصدر نفسه .

وعن موضوع قيام الجيش بتحصيل الضرائب ، والمعارك التي كان يخوضها مع العشائر من أجل ذلك انظر : آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) انظر : لغة العرب ، ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ - تشرين الأول ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .

(٣) الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٧ .

(٤) انظر : الزوراء ، العدد ١٦ ، ٢٢ جمادى الآخر ١٢٨٦ . العدد ١٨٩ ، ٢ شعبان ١٢٨٨ .

لغة العرب ، ج ٦ ، س ٣ ، محرم ١٣٣٢ - تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٣٤ .

(٥) Longrigg, op. cit., p.48.

(٦) Sluglett, op. cit., p. 1.

(٧) انظر : آل بازركان ، المصدر السابق ص ٣١ - ٣٣ .

كذلك فإن الإدارة العثمانية للولاية قد استعانت بوحدات الفيلق السادس لتسكين الاضطرابات التي كانت تحدث في مدن الولاية ، مثل تمرد أهالي مدينة بغداد وعصيانهم المسلح الذي واجهوا به أوامر الوالي مدحت باشا بتطبيق قانون الخدمة العسكرية عليهم[١] . والعصيان المسلح المشابه الذي حدث في مدينة كربلاء عقب إعلان الحكومة العثمانية للنفير العام في سنة ١٨٧٧ بسبب الحرب الروسية ـ العثمانية التي نشبت في أوائل تلك السنة . وقد قاد والي بغداد عاكف باشا وقائد الفيلق السادس المشير حسين فوزي باشا قوات الجيش إلى كربلاء لإخماد اضطراباتها[٢] .

كما قامت قوات الجيش في مرات عديدة ، خلال الفترة التي يتناولها البحث ، بتسكين النزاعات التي تجري في مدينة النجف بين فرقتين انقسم إليهما أهالي المدينة ، عرفتا بـ (الشمرت) و (الزقرت)[٣] . واضطلعت تلك القوات بالقيام بمثل هذه المهمة في كثير من مدن الولاية الأخرى وبخاصة المدن المحاطة بالعشائر ، والتي يعتبر أهاليها أن الحكومة هي الجيش ، وأنها تذهب بذهابه[٤] . على أن ظروف الحرب العالمية الأولى قد زادت من الحاجة إلى الجيش لإخماد الثورات التي نشبت في كثير من مدن الولاية بوجه الحكم العثماني آنذاك بسبب تلك الظروف[٥] .

إضافة إلى ذلك كله قام الجيش بإنجاز بعض الأعمال العامة[٦] التي كان

---

(١) للتفاصيل انظر : الزوراء ، العدد ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ .
الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٢) للتفاصيل انظر : آل طعمة ، المصدر السابق ، ص ٤٥ ـ ٤٦ .

(٣) للتفاصيل انظر : محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

(٤) انظر : الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٣ ، ص ١٧٨ ـ ١٧٩ . وانظر أيضاً :
الرقيب ، العدد ١٢٧ ، ١٣ جمادى الآخرة ١٣٢٨ .

(٥) انظر : ويلسون ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .

Ireland, op. cit., pp. 239—240.

(٦) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

منها إنشاء جسر عائم بين الكاظمية والأعظمية ، ضاحيتي بغداد ، في سنة ١٨٨٤[١] ، وتولى مراراً أعمال حفظ بغداد من خطر فيضان نهر دجلة ، وذلك بصيانة السداد الواقية من الغرق وتعهدها بالحماية[٢] .

ولعل من المفيد ذكر العمليات التي قام بها الفيلق السادس خارج ولاية بغداد ، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين : الأول عملياته في ولايتي العراق الأخريين ، الموصل والبصرة ، وكانت هذه تنحصر في إطار حفظ الأمن في هاتين الولايتين ، وتثبيت أركان السلطة العثمانية فيهما ، ومنها حملات الجيش في ولاية الموصل على اليزيدية[٣] ، وعلى عشائر (الهماوند) الكردية[٤] . وحملاته في ولاية البصرة على عشائرها ، وبخاصة تلك التي شنها على عشائر المنتفق[٥] .

أما العمليات العسكرية التي قام بها الفيلق السادس في خارج العراق وولاياته الثلاث : بغداد والموصل والبصرة ، فكان منها اشتراكه في الحرب

---

(١) موسوعة العتبات ، ق الكاظمية ، ج ١ ، ص ٢٦٢ .

(٢) سوسة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٢ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .

واليزيدية هم : أقلية دينية شديدة التكتم في إظهار معتقداتها الغريبة ، التي أساسها عبادة الشيطان ، وهم يسمون لذلك أحياناً بـ (عبدة الشيطان) . ويبلغ عدد نفوس اليزيديين في أواخر القرن التاسع عشر (١٤,٩٠٠) نسمة . للتفاصيل انظر :

الحسني ، السيد عبد الرزاق ، اليزيديون في حاضرهم وماضيهم ، ط ٦ ، (بغداد ، ١٩٧٤) .

الدملوجي ، صديق ، اليزيدية ، (الموصل ، ١٩٤٩) .

Cuinet, op. cit., Tome Deuxieme, (Paris, 1892), P. 765.

(٤) انظر : الزوراء ، العدد ٦ ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٨٦ .

(٥) انظر : الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧هـ .

الطاهر ، العشائر العراقية ، ج ١ ، ص ٣٦٥ ، ٣٦٧ - ٣٦٨ ، ٣٧٧ .

الروسية ـ العثمانية التي قامت في أوائل سنة ١٨٧٧[١] ، وذلك ضمن قوات أخرى من بقية فيالق الدولة[٢] . وكانت قوات الفيلق السادس التي توجهت إلى أرض المعارك في قفقاسيا تضم كثيراً من الجنود العراقيين ، بينهم عدد من المتطوعين[٣] ، وعدد آخر من الذين أجبروا على التجنيد والإلتحاق بوحدات الجيش[٤] بعد أن أعلن النفير العام في الولاية . وقد قدرت خسائر الفيلق السادس من الأرواح في تلك المعارك بـ ٨٠٪ حيث هلك معظم الجنود من الجوع والبرد ، ولم يرجع من الجنود العراقيين إلى بغداد سوى عدد صغير[٥] .

كما شارك الفيلق في المعارك التي خاضها في نجد (ابن رشيد) ، حليف الدولة العثمانية ، مع عبد العزيز آل سعود . وجهز حملتين من قواته أرسلت إلى تلك المنطقة في آذار (مارس) ، وتشرين الأول (أكتوبر) من عام ١٩٠٤ ، وكان معظم جنود تلك القوة من العراقيين الذين هلك أكثرهم في المعارك خاصة بعد اندحار الحملة الأولى ومقتل قائدها (شكري بك)[٦] .

كذلك فإن قوات فيلق بغداد قد سيقت ، منذ دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى[٧] ، إلى ساحات الحرب ، فشاركت في المعارك التي

---

(١) انظر : باتريك ، المصدر السابق ، ص ٩٢ .
(٢) نوري ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي ، جلد أول ، ص ٢٣٥ .
(٣) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٣٤ .
(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
(٥) الأعظمي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٥ .
(٦) للتفاصيل انظر Longrigg, op. cit., pp. 70—71.
فيضي ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .
الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٣ ، ص ٦٦ ـ ٦٩ .
(٧) أعلنت الدولة التعبئة العامة في شهر آب (أغسطس) من عام ١٩١٤ . انظر :
أنطونيوس ، المصدر السابق ، ص ٢١٦ .
وأعلنت الحرب على الحلفاء في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام نفسه . انظر :
Mansfield, op. cit., p. 34.

دارت ضد الحلفاء في أرضـروم على الجبهة الروسية بعدد من الجنود والضباط بلغ ما يقرب من عشرين ألف مقاتل ، رجع منهم بعد نهاية الحرب حوالي مائتا جنـدي معظمهم من المعـوقين[1] . كما أرسلت بقيـة قوات الفيلق إلى ولايـة البصـرة لصد الهجوم البـريـطاني عليهـا[2] . واستمـرت هـذه القـوات ، مـع الإمدادات التي ألحقت بها ، في محاربة البريطانيين حتى احتل مدينة بغداد في آذار (مارس) ١٩١٧ .

ثالثاً : الخدمة العسكرية الإلزامية

باءت محاولات فرض الخدمة العسكرية الإلزامية على سكان ولاية بغداد قبل عهد مدحت باشا بالفشل ، ولم تنجح تلك المحاولات التي جرت ، منـذ أواخر خمسينات القرن الماضي ، على يد الواليين عمرباشا ومحمد نامق باشـا في فرض قوانين الخدمة العسكرية وتطبيقها في الولاية ، ولم تفلح إلا في تجنيد عدد قليل من الأشخاص معظمهم من المدانين بأعمال السرقـة وشرب الخمـر والخروج على القوانين والأنظمة .

ولما تولى مدحت باشا مقاليد الأمور في الولاية عزم على تطبيق (القرعة العسكرية)[3] . وتنفيذ قانون الخدمة الإلزاميـة في مدينـة بغداد أولاً ، ثم في بقيـة مدن الـولاية . ولكنـه لما قـام بإجـراء (القرعـة) بين المكلفين وأصابت ثلاثمائة فرد منهم إمتنع هؤلاء عن سوقهم للخدمة العسكرية ، ورفعوا ، مع عدد

---

(١) الغصين ، فائز ، المظالم في سوريا والعراق والحجاز ، (١٣٣٦هـ-١٩١٨م ، بدون ذكر مكان الطبع) ، ص ٤٢ .
العلاف ، بغداد القديمة ، ص ٢٣١ .

(٢) الأعظمي ، علي ظريف ، مختصر تاريخ البصرة ، (بغداد ، ١٣٢٧) ، ص ١٥٦ .

(٣) انظر : أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٥٥ .
والقـرعة العسكـرية هي أخـذ نسبة معينـة للتجنيد الإلـزامي سنـوياً من مجمـوع عـدد الأشخاص الذين بلغوا سن الخدمة العسكرية ، وذلك عن طـريق إجراء عمليـة القرعـة بينهم .

كبير من أهالي مدينة بغداد من أحياء (قنبر علي) و (باب الشيخ) و (محمد الفضل) ، راية العصيان بوجه الوالي ، وألفوا عصابات مسلحة كانت تطوف الشوارع وتطلق الأعيرة النارية ، وتنشد الأهازيج منادية بالتمرد ورفض الإنخراط في (الجندية) ، وقامت ببعض أعمال السلب والنهب والشغب ، وتأهبت للهجوم على أحياء اليهود والنصارى . ولكن مدحت باشا قد تمكن من إخماد هذه الفتنة بالإستعانة بقوة الجيش ، وألقى القبض على أكثر من مائة وخمسين شخصاً من المشاركين فيها وزجهم في السجن ، ثم دعا المكلفين الذين أصابتهم القرعة إلى الخدمة العسكرية فاستجابوا لدعوته[1] . وقد طبق بعد ذلك نظام القرعة العسكرية في بعض مدن الولاية مثل النجف ، إبان عهد هذا الوالي[2] ، واستمرت جهود تطبيقه في بقية مدنها بعد انقضاء عهده[3] . وشكلت (لجان) للتجنيد في كل قضاء من أقضية الولاية ، وتألفت كل لجنة منها من عدد من ضباط الجيش ، وقائمقام القضاء ، وأعضاء آخرين من بينهم القاضي ، وحاكم محكمة القضاء ، ويرأسها ضابط برتبة بيكباشي . وكانت هذه اللجان تتبع (شعبة التجنيد) في الفيلق السادس الذي مقره في مدينة بغداد[4] .

وكان استدعاء الأفراد لأداء الخدمة العسكرية يتم حين بلوغهم سن التاسعة عشرة من العمر[5] قبل العهد الدستوري . وبعد حلول هذا العهد

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ١٢ ، ٢٣ جمادي الأول ١٢٨٦ ، العدد ١٤ ، ٨ جمادى الآخر ١٢٨٦ .

الدملوجي ، مدحت باشا ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(٢) محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣ .

وانظر أيضاً : القيسي ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٣) انظر : الحلي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ .

(٤) فيضي ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٦ .

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٣ .

وصدور قانون (الجندية الجديد) أصبحت سن الإستدعاء للخدمة (سن المكلفية) هي سن العشرين عاماً من العمر . أي أن كل فرد ملزم بتقديم نفسه لدوائر التجنيد حينما يبلغ عمره عشرين سنة(١) . وكانت تجرى للمكلفين بالخدمة العسكرية عملية (القرعة) في كل سنة لفرز العدد المطلوب منهم لأدائها . وكان هذا العدد يمثل نسبة ١ : ١٣ من مجموع المكلفين(٢) ، أو ٧,٦٩٪ منهم . ولكن هذه النسبة كانت تزداد في بعض الأحيان نظراً لرغبة بعض المكلفين في أداء الخدمة العسكرية بدون إدراج أسمائهم ضمن قوائم المكلفين التي عليها الإقتراع وذلك كما تقول جريدة الزوراء(٣) . على أن عملية القرعة كانت تتعرض أحياناً للتلاعب من قبل مختاري القرى وأحياء المدن في كشوف أسماء المكلفين(٤) .

أما مدة الخدمة العسكرية فقد تعرضت للتعديل عدة مرات منذ عهد مدحت باشا وحتى نهاية العهد العثماني . فبينما كانت هذه المدة تبلغ اثنتي عشرة سنة قبل عهد مدحت باشا وفي بداية عهده ، منها خمس سنوات خدمة فعلية في الجيش تسمى (نظامية) وسبع سنوات كخدمة احتياط تعرف بـ (الرديف)(٥) ، أصبحت مدة هذه الخدمة عشرين سنة بموجب فرمان سلطاني صدر في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦ (١٠ أيلول ـ سبتمبر ـ ١٨٦٩) ، وقرىء في ولاية بغداد بحضور بعض تشكيلات من صنوف الفيلق السادس وضباطه وعدد من كبار موظفي الولاية المدنيين ، ووجهائها وذلك في ٢٨ شعبان

---

(١) العظم ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ـ ٢١ .

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ٥٣ ، ٢١ ربيع الأول ١٢٨٧ . العدد ٥٧ ، ٦ ربيع الثاني ١٢٨٧ ، العدد ٦٠ ، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

(٣) انظر العدد ٥٥ ، ٢٨ ربيع الأول ١٢٨٧ . العدد ٥٦ ، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٥) شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . ، قسم ثاني ، ايكنجي جلد ، ص ٢٠ .
Lewis, op. cit., pp. 109— 110.

١٢٨٦ المصادف ٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦٩[1] . وقد قسمت السنوات العشرون إلى :

- النظامية . ومدتها أربع سنوات من الخدمة الفعلية « تحت السلاح » .
- الإحتياط . ومدته سنتان ، يرجع فيهما من أكمل الخدمة النظامية إلى منطقة سكنه ، ويكون جاهزاً خلالهما لتلبية طلب دعوته إلى الخدمة عند الحاجة .
- الرديف . ومدته ست سنوات ، وهو خدمة إحتياط يستدعى المشمولون به ، الذين أنهوا (النظامية) و (الاحتياط) ، بموجب فرمان سلطاني عند وجود حاجة ماسة إلى الجنود تقتضيها ظروف إخماد حالات التمرد ، أو لتكثير أعداد جنود معسكر من المعسكرات عندما يكون بحاجة ضرورية إلى ذلك . وفرض على الخاضعين لخدمة الرديف عدم مغادرة محال سكناهم لمدة تزيد على الشهر الواحد . وكانوا يستدعون للتدريب مرة في كل سنتين[2] .
- المستحفظ . ومدته ثمانية أعوام للذين أنهوا سنوات النظامية والإحتياط والرديف . وكان الخاضع لخدمة المستحفظ لا يدعى إلى الخدمة العسكرية إلا عند الحاجة القصوى وتعرض سلامة الدولة العثمانية وأمنها للخطر[3] .

وبموجب (التنسيقات) التي أجريت في سنة ١٨٧٩ خفضت مدة الخدمة (النظامية) إلى ثلاث سنوات في صنف المشاة فقط ، وزيدت مدة خدمة الإحتياط للمشاة من سنتين إلى ثلاث سنوات . أما قانون الخدمة العسكرية الذي صدر في عام ١٨٨٦ ، فقد زاد سنوات الرديف إلى ثماني سنوات على حساب سنوات المستحفظ التي غدت بموجبه ست سنوات بعد أن كانت ثمانية[4] . وقد زاد قانون (الجندية) الذي نشر في شهر رجب من عام ١٣٢٧

---

(١) الزوراء ، العدد ٢٦ ، ٣ رمضان المبارك ١٢٨٦ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٢٦ ، ٣ رمضان المبارك ١٢٨٦ .

(٤) شوكت ، عثمانلي تشكيلات . . ، قسم ثاني ، ايكنجي جلد ، ص ٢٥ ـ ٢٦ ، ٢٨ ـ ٢٩ .

هـ، (١٩٠٩) مدة الخدمة العسكرية إلى خمسة وعشرين عاماً ، هي : (النظامية) ثلاثة أعوام ، (الإحتياط) خمسة أعوام ، (الرديف) إثنا عشر عاماً ، (المستحفظ) خمسة أعوام[1] .

وقد أعفي من أداء الخدمة العسكرية كل من :

- المرضى وأصحاب العاهات بشرط إجراء فحص طبي سنوي عليهم لخمس مرات متتالية للتثبت من عجزهم التام عن أداء الخدمة[2] .
- المكلفون من ذوي العوائل التي ليس لها معين سواهم[3] .
- طلاب العلوم الدينية . وكان يجرى لهؤلاء امتحان سنوي في بغداد أربع مرات متتالية يعفى بعدها الطالب من أداء الخدمة[4] .
- فلاحو الأراضي السنية . وهي الأراضي المملوكة للسلطان عبد الحميد الثاني[5] .
- أبناء القبائل البدوية المترحلة[6] .
- الأشراف الكيلانيون الذين منهم نقيب أشراف بغداد[7] .
- مشايخ الطرق الصوفية ، ومنتسبو الطريقة الرفاعية ، والأشراف الرفاعيون . وهؤلاء قد أعفوا من أداء الخدمة قبيل عزل السلطان عبد الحميد الثاني[8] .

---

(١) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٨١ .

(٢) العظم ، المصدر السابق ، ص ٢٠ .

(٣) الزوراء ، العدد ٥٣ ، ٢١ ربيع الأول ، ١٢٨٧ .

(٤) محبوبة ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ ، ج ٣ ، (النجف ، ١٩٥٧) ا ص ٨٦ ، ٨٩ ، ١٢٨ ، ١٧٣ .

الجلبي ، داود (الدكتور) ، مخطوطات الموصل (بغداد ، ١٩٢٧) ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٥) انظر : البستاني ، المصدر السابق ، ص ١٥١ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٣ .

(٧) انظر : العزاوي ، عشائر العراق ، ج ٤ ، ص ٢٤١ .

(٨) فيضي ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .

وقد فرض على القادرين من هؤلاء الذين أعفوا من أداء الخدمة العسكرية التدريب في كل يوم جمعه بعد انتهاء صلاة الجمعة ، حتى المغرب لمدة ثمانية أشهر[1] .

وكان في وسع الأشخاص المكلفين بالخدمة العسكرية دفع البدل النقدي مقابل إعفائهم منها . وكانت قيمة بدل الخدمة النظامية مائة ليرة من الذهب ، خفضت بموجب الفرمان الصادر في ١٥ ذي القعدة ١٢٩٢ (١٤ كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٨٧٤) إلى خمسين ليرة فقط[2] . ويقوم المكلف بعد دفعها بالتدريب العسكري لمدة ثلاثة أشهر[3] في محل إقامته[4] ، أو في أقرب مركز عسكري للتدريب منه [5] . وقد ارتفع مبلغ بدل الخدمة النظامية إلى ستين ليرة في عام ١٩١٢ ، وذلك بموجب قانون مؤقت ، نصت الإرادة السنية التي صدر بموجبها هذا القانون على أن لا تزيد مدة العمل به عن ثلاثة أعوام ، وشرّع بسبب ظروف الحرب الطرابلسية التي كانت تخوضها الدولة ضد القوات الإيطالية الغازية في ولاية طرابلس الغرب[6] . على أن المكلف الذي يتخلف عن تقديم نفسه لأداء الخدمة العسكرية أو دفع البدل عنها عند حلول السن القانونية لالتحاقه بالخدمة العسكرية كان عليه أن يدفع بدلاً مضاعفاً عند رغبته في عدم الإنخراط في سلك الجندية[7] .

واقتصر الإعفاء من الخدمة العسكرية بسبب دفع البدل النقدي عنها على

---

(١) المصدر نفسه ، ص ٢٣٥ .

(٢) انظر : فارس ، المصدر السابق ، ج ٥ ، (الأستانة ، ١٢٩٤هـ) ، ص ٢٦٠ ، ٢٦٧ .

(٣) انظر : الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ١٢ ، (النجف ، ١٩٥٦) ، ص ٤٩٤ .

(٤) العمري ، خيري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، (القاهرة ، ١٩٦٩) ، ص ٢٣ .

(٥) العظم ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

(٦) جريدة المفيد (بيروت) ، العدد ١٠٧٣ ، ٢٣ رمضان ١٣٣٠هـ ـ ٥ أيلول ١٩١٢ .

(٧) انظر : الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ١٢ ، ص ٤٩٤ .

خدمة (النظامية) دون خدمتي الاحتياط والرديف . إلا أن الدولة بدأت في السنوات الأولى من القرن الحالي بقبول البدل النقدي عن هاتين الخدمتين ، وكان مقداره ثلاثين ليرة ، ارتفع بموجب القانون المؤقت الذي صدر إبان الحرب الطرابلسية في سنة ١٩١٢ إلى أربعين ليرة تدفع عند دفع البدل الأصلي عن خدمة النظامية[١] وذلك لحاجة الدولة إلى الأموال آنذاك . وقد استمرت الدولة بأخذ البدل النقدي عن خدمتي الاحتياط والرديف في ولاية بغداد منذ إعلان التعبئة العامة في شهر آب (أغسطس) ١٩١٤ ، وطوال سنوات الحرب[٢] .

على أن واجب أداء الخدمة العسكرية كان يقتصر على المسلمين فقط ، ولم يشمل غيرهم حتى سنة ١٩٠٩ . وكان يستوفى من غير المسلمين (بدل العسكرية) لقاء إعفائهم من أداء هذا الواجب . وبلغ مقدار بدل العسكرية لغير المسلمين بموجب قانون سنة ١٨٨٦ ، (٢٧ قرشاً و ٣٢ بارة)[٣] سنوياً لكل رجل يتراوح عمره بين عشرين سنة وأربعين . واستثني من دفع البدل المرضى والعاجزون عن العمل[٤] ورجال الدين وأبناؤهم[٥] . وقد ارتفع مقدار بدل العسكرية إلى أربعين قرشاً في السنة منذ مطلع القرن الحالي[٦] . إلا أن قانون الجندية الذي صدر في سنة ١٩٠٩ ، عقب تولي جمعية الإتحاد والترقي لمقاليد الأمور في الدولة وقيامها بعزل السلطان عبد الحميد الثاني ، قد ساوى بين المسلمين وغيرهم في أداء الخدمة العسكرية ، وفرض على غير المسلمين

---

(١) المفيد ، العدد ١٠٧٣ ، ٢٣ رمضان ١٣٣٠ هـ ـ ٥ أيلول ١٩١٢ .

(٢) انظر : غنيمة ، تجارة العراق . . ، ص ١١٥ .

العمري الموصلي ، محمد طاهر ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المجلد الأول ، (بغداد ، ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م) ، ص ١٣٢ .

(٣) البارة جزء من أربعين جزء من القرش .

(٤) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .

(٥) معروف ، لمحات عن يهود العراق . . ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٧٣ .

واجب أدائها أسوة بالمسلمين . وقد طبق هذا القانون على يهود ونصارى ولاية بغداد بعد صدوره مباشرة[1] .

ومما هو جدير الذكر أن أهالي ولاية بغداد قد عدوا الخدمة العسكرية عبئاً ثقيلاً ، وكانوا يحاولون التملص منها بأي شكل من الأشكال[2] . وقد وصف الشعب العراقي بصورة عامة إبان الحكم العثماني بأنه « من أشد الشعوب بغضاً للتجنيد الإجباري . . »[3] ، وأن العراقيين « . . قد اعتادوا على معاداة الدولة وهم يعتبرون التجنيد كالضريبة يجب التهرب منه بكل وسيلة تقع في أيديهم »[4] ، وذلك لأن أهالي العراق ، كما يقول المؤرخ العراقي عباس العزاوي ، قد « ملّوا الظلم ، ولا يريدون أن يخدموا في دولة لا علاقة لها بالشعب ، ولا يرغبون في تقوية ظلمها عليهم »[5] . وقد اتخذت أساليب التملص من أداء الخدمة العسكرية أشكالاً متعددة منها الالتحاق بالمدارس الدينية نظراً لأن طلابها كانوا يعفون من أداء هذه الخدمة، وادعاء الجنسية الإيرانية أو التجنس بها فعلاً في مدن العتبات المقدسة ، وبعض مدن الولاية الأخرى[6] .

---

(١) انظر : Longrigg, op. cit., p. 52.

العمري ، حكايات سياسية . . ، ص ٢٣ .

(٢) انظر : Lady Bell, op. cit., p. 350.

اليعقوبي ، محمد علي (جامع ومعلق) ، ديوان الشيخ يعقوب الحاج جعفر ، (النجف ، ١٩٦٢) ، ص ٨ .

(٣) الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ٩١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٨٤ .

(٥) تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٢٠ .

(٦) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١١٣ .

موسوعة العتبات ، ق الكاظمية ، ج ١ ، ص ٢٦٩ - ٢٧٠ .

وقد أشار أحد الشعراء إلى هذه الناحية بقوله :

فقيل من أنت فارتاعت فرائصه ... وقد كسا الخد ثوب الحمرة الخجل

فقال للفرس أنمى فامتلوا غضبا ... فقال أشهد من شئتم فما قبلوا =

ولعل كره التجنيد الإجباري كان بسبب أمور عديدة ، منها طول مدة الخدمة العسكرية ، واحتمال إرسال المكلف بأدائها إلى مناطق نائية مثل الأناضول والحجاز واليمن[1] . وعدم دفع رواتب للجنود[2] ، وإرسال الجنود للعمل ببعض الأعمال الشاقة في المناطق البعيدة[3] . ويبدو أن النظام الصادر في سنة ١٩١٣ ، والقاضي باستخدام قسم من الجنود المكلفين الذين يلتحقون في كل سنة بالخدمة العسكرية في قوات (الجاندرمة)[4] ، كان سبباً آخر من أسباب النفرة من الخدمة العسكرية لما يتسم به العمل في هذه القوات من مشقة وصعوبة .

وقد تشددت الحكومة العثمانية في فرض الخدمة العسكرية على مواطني الولاية منذ إعلان التعبئة العامة الذي سبق دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى ، وطبقت بعض القوانين الاستثنائية الخاصة بالتجنيد عليها ، ومنها قانون يقضي بإلغاء الإعفاءات الممنوحة لطلاب العلوم الدينية ، ولذوي العوائل التي ليس لها معين[5] ، ولبعض الفئات الأخرى التي كانت معفاة من التجنيد قبل نشوب الحرب[6] . وقامت بفتح دورات تدريبية لطلاب مدارس ولاية بغداد الإعدادية (الثانوية) تمهيداً لتخريجهم كضباط احتياط وإلحاقهم بوحدات الجيش ، وسيق لأداء الخدمة كل من يتمكن من حمل السلاح من

= انظر : الحمادي ، حمود عبد الأمير ، الشبيبي الكبير ، (النجف ، ١٩٧٢) ، ص ٦٥ .

(١) Longrigg, op. cit,. p.44.

(٢) انظر : دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٦-٩٧ .

(٣) أرسل عدد كبير من الجنود العراقيين في مطلع القرن الحالي إلى الشام للعمل في إنشاء سكة حديد الشام ـ الحجاز . انظر :
الرقيب ، العدد ٥٥ ، ٢٥ رمضان ١٣٢٧ .

(٤) انظر مواد هذا النظام في : الزوراء ، العدد ٢٤١٨ ، ٧ شعبان المعظم ١٣٣١ .

(٥) فيضي ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ - ١٦١ .

(٦) Longrigg, op. cit., p. 84.

الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين (٢٦) و (٦٠) سنة[1] .

كما ازدادت عمليات الإعدام للفارين من الخدمة العسكرية[2] ، حيث أصدر أنور باشا ناظر الحربية أوامره للولاة وضباط التجنيد والمجالس العسكرية بإعدام نصف الهاربين المقبوض عليهم وسوق نصفهم الآخر إلى جبهات الحرب ، فكانت هذه وسيلة من الوسائل التي اتخذها بعض ضباط التجنيد لابتزاز الأموال ، إذ كانوا يتقاضون مبالغ مالية ضخمة من بعض المقبوض عليهم لقاء إنقاذهم من الإعدام[3] . كما أن هؤلاء الضباط قد تقاضوا رشاوى كبيرة لإعفاء وتأجيل بعض المكلفين ، وبخاصة أبناء الأسر الموسرة منهم ، من أداء الخدمة العسكرية[4] . تلك الأسر التي نجحت في تخليص أبنائها من مخاطر الجندية بطرق أخرى منها تهريبهم إلى الصحراء ، أو تعيينهم في المخازن والدوائر العسكرية[5] .

رابعاً : دوائر النفوس (الأحوال المدنية)

ارتبط تأسيس دوائر النفوس (الأحوال المدنية أو الشخصية) بعمليات التجنيد الإجباري ومحاولة تطبيق قوانين الخدمة الإلزامية التي شرعت الدولة بإصدارها قبيل حلول منتصف القرن الماضي . ذلك أن مهمة هذه الدوائر كانت تنحصر في تسجيل المواليد والوفيات ، وتثبيت البيانات العائلية والشخصية

---

(١) انظر : ويلسون ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ .
الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ٩ ، ص ٥٠٣ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٧٧ ، ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، ٢٩٤ ـ ٢٩٥ .
الغصين ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

(٣) العمري الموصلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

(٤) العمري الموصلي ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ .
Bell, op. cit., p. 120.

(٥) كوك ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .

لمواطني الدولة ، التي تخص الزواج والطلاق ، ومحل السكن وتاريخ الميلاد ، وغيرها من أمور ذوات أهمية في حصر وتحديد الأفراد المكلفين بالخدمة العسكرية سنوياً .

وحينما تولى مدحت باشا مقاليد الأمور في ولاية بغداد ، كوال للولاية ، وعزم على تطبيق قانون الخدمة العسكرية الإلزامية على مواطنيها ، بدأ باتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية تسجيل النفوس في مدينة بغداد تمهيداً لتطبيق القانون المذكور . ولكنه جوبه بمعارضة سكان المدينة ، وعلى رأسهم بعض وجهائها مثل عبد الغني الجميل ، على إجراء عملية تسجيل النفوس لما فيها ، حسب اعتقادهم ، من هتك للحرمات وفضح لأسماء النساء . كما سبق القول أن قيام مدحت باشا بإجراء (القرعة) العسكرية بين المكلفين بأداء الخدمة قد واجه معارضة من قبل سكان المدينة ، وتمرداً منهم على التجنيد ، ولكن الوالي تمكن من سوق الذين أصابتهم القرعة للخدمة ، بعد إخماد تمرد الأهالي ، وشرع بتسجيل نفوس أبناء مدينة بغداد[1] في دائرة خاصة سميت بـ (دائرة النفوس)[2] . وبعد ذلك سجلت نفوس بقية مدن الولاية الواحدة تلو الأخرى[3] .

ولكنه يبدو أن دوائر النفوس لم تنتظم في أعمالها إلا بعد مغادرة مدحت باشا لولاية بغداد بعدة أعوام ، وذلك على الرغم من أن نظام إدارة الولايات العمومية الصادر سنة ١٨٧١ قد نص على أن (مدير دائرة النفوس) في الولاية هو أحد رؤساء دوائر الإدارة المدنية البارزين الذين تتكون منهم « هيئة المأمورين الإجرائيين التي تؤلف شعبات إدارة الولاية »[4] . حيث أن دائرة النفوس كانت

---

(١) انظر : الأعظمي ، مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤١ - ٢٤٢ ، ٢٤٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٤٠ .

الراوي ، المصدر السابق ، ص ٦٥ .

(٣) انظر : محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٣ .

(٤) انظر المادة الثالثة من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ .

حتى عام ١٨٨٣ دائرة صغيرة عنوانها (قلم النفوس) تابعة للشعبة الثانية من دائرة أركان حرب الفيلق السادس ، فيها عدد صغير من الموظفين ، علاوة على كاتب واحد للنفوس في كل بلدية من بلديات مدينة بغداد الثلاث[١] .

ولكن دائرة النفوس أصبحت منذ عام ١٨٨٤ دائرة مستقلة يرأسها باشكاتب يعين من قبل عاصمة الدولة[٢] ، وتتبعها دوائر صغيرة في كثير من أقضية الولاية ، فيها موظفان هما : كاتب النفوس ومأمور النفوس[٣] . ومن ثم أصبحت هذه الدائرة تعرف بـ (نظارة النفوس) منذ عام ١٨٨٦ ، يديرها موظف عنوانه (ناظر النفوس)[٤] ، ولها دوائر فرعية في معظم أقضية الولاية ومراكز السناجق التابعة لها في أواخر العهد العثماني[٥] .

وكان من بين الأعمال التي قامت بها دوائر النفوس ، إصدار (دفتر نفوس) لكل مواطن[٦] ، وهو بمثابة (بطاقة شخصية) أو (هوية أحوال مدنية) . ومنح جوازات سفر للراغبين في الحصول عليها ، وتزويد المواطنين بـ (تذاكر مرور) تمكنهم من اجتياز حدود ولاية بغداد إلى ولاية أخرى من ولايات الدولة بموجب النظام الذي كان معمولاً به آنذاك ، والذي لم يكن يتقيد به معظم الناس[٧] .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٩هـ ، ص٥٣ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ١٣٠٠هـ ، ص٩٨ ، ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) المادتان (٨ ، ٩) من قانون الولايات (١٩١٣) ، برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٠١هـ ، ص ١١٠ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠٣هـ ، ص ٨٩ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٦ ! ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ـ ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٨ ، ١٨٢ .

(٦) انظر : فيضي ، المصدر السابق ، ص١٠٣ .

(٧) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٨ ـ ١٠٤٩ .

خامساً : قوات حفظ الأمن والنظام

أ ـ الجاندرمة (الضبطية)[1] : نصت المادة الخامسة عشرة من نظام الولايات (١٨٦٤) على تشكيل قوة (ضابطة) في مركز كل ولاية من ولايات الدولة ، بقيادة ضابط كبير برتبة ميرألآي يسمى (ألآي بكي) ، وتكون لهذه القوة وحدات في مراكز سناجق الولاية وأقضيتها[2] . ولكن مثل هذه القوة لم تشكل في ولاية بغداد إلا بعد مجيء الوالي مدحت باشا إليها ، فقام بإلغاء قوات الهايتة أو الباشبوزق غير النظامية ، التي كانت تربو أعدادها على الثمانية آلاف فرد[3] ، وشكل بدلاً منها (ألآيا) من الضبطية وفقاً لما نص عليه نظام الولايات . وكان هذا الألآي يتألف من أفواج للمشاة والخيالة ، بلغ عدد رجالها حوالي (٦,٤٠٠) رجل[4] ، وازداد في السنة التالية (١٨٧٠) إلى (٧,٠٠٠) رجل[5] .

وفي عام ١٨٧٥ كان (ألآي عساكر الضبطية) يتألف من مجلس الألآي ،

---

(١) كانت سالنامات ولاية بغداد تطلق على هذه القوات أحياناً اسم (الضابطة) إضافة إلى اسم (الضبطية) . انظر من هذه السالنامات مثلاً :
س و ب ، ١٣١٤هـ ، ص ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٣ ، ٢٧٦ ، ٢٨٤ ، ٣٠١ .
كما أن بعض المصادر كانت تسميها بـ (الدرك) انظر منها :
لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .
برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٣ .
العسكري ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .
ومن ثم فإن أسماء : الضبطية ، الضابطة ، الجاندرمة ، الدرك هي أسماء لمسمى واحد .

(٢) الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٤ .

(٣) الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ .

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٧٧ .

(٥) الجوائب ، العدد ٥١٣ ، ٢٢ محرم ١٢٨٨ ، ١٢ أبريل ـ نيسان ١٨٧١ .

الذي يرأسه الألآي بكي ، ويضم في عضويته عدداً من ضباط الجاندرمة ، ومن ثلاثة عشر فوجاً موزعة على سناجق الولاية كالتالي :

الفوج الأول ـ وهو ضمن المقر الرئيسي لألآي الضبطية في مدينة بغداد ، ويضم هذا المقر الألآي بكي ، وأمين الإدارة ، ومعاونين له ، وعدد من الكتاب . أما الفوج فيتألف من سريتين : سرية مشاة ، وسرية خيالة . وهو تحت إمرة طابور أغاسي (رائد) . وبلغ عدد أفراد وضباط هذا الفوج في تلك السنة (١٣١٣) فرداً وضابطاً .

الفوج الثاني إلى الفوج الثالث عشر ـ وهي موزعة على بقية سناجق الولاية .وكان منها فوجان في سنجق نجد ، وفوجان في سنجق السليمانية ، أحدهما يتمركز على الحدود الشرقية للسنجق ، وفوج واحد مقره حدود سنجق بغداد مع بلاد فارس . وكانت جميع هذه الأفواج تضم سرايا للمشاة والخيالة عدا فوج حدود بغداد الخامس ، وفوج سنجق البصرة العاشر ، وفوج حدود سنجق السليمانية الحادي عشر ، التي لم تكن تضم سوى المشاة . وكل فوج من الأفواج الثلاثة عشر كان بإمرة طابور أغاسي[١] .

وبعد انفصال ولاية الموصل عن ولاية بغداد في سنة ١٨٧٩ ، ومن ثم انفصال ولاية البصرة عن بغداد انفصالاً نهائياً في عام ١٨٨٤ ، أصبح ألآي عساكر ضبطية ولاية بغداد يتألف في عام ١٨٨٥ ، علاوة على مجلس الألآي وقلم الألآي ، من :

- فوج بغداد الأول : ويضم أربع سرايا للمشاة ، ومثلها للخيالة . وكل سرية من السرايا كانت تحت إمرة بلوك أغاسي ، وهو ضابط برتبة نقيب .
- فوج بغداد الثاني . ويضم ثلاث سرايا للمشاة ، وست سرايا للخيالة .

---

(١) لتفاصيل أخرى عن هذه الأفواج وأعداد أفرادها وضباطها انظر :
س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٥٩ ـ ٦٢ .

ـ فوج بغداد السيّار الثالث . ويضم ثماني سرايا من الخيالة فقط .
ـ فوج سنجق كربلاء الرابع . وفيه سريتان لكل من المشاة والخيالة .
ـ فوج سنجق الديوانية الخامس . ومقره مدينة الحلة ، ويضم ثلاث سرايا للمشاة ، وأربع سرايا للخيالة .
ـ فوج حدود خانقين السادس . وفيه ثلاث سرايا للمشاة وسرية واحدة للخيالة(١) .

وقد تبدل اسم (ألآي عساكر ضبطية) ولاية بغداد في عام ١٩٠٦ إلى (دائرة الجاندرمة) التي كانت تضم في السنة التالية (١٩٠٧) :

ـ قوماندان (قائد) الجاندرمة .
ـ أمين الإدارة .
ـ مجلس ألآي الجاندرمة . ويرأسه القوماندان ، وأعضاؤه عدد من ضباط الجاندرمة وأمين إدارة الدائرة .
ـ فوج مركز الولاية الأول . يضم أربع سرايا مشاة عدد أفرادها (٣٠٠) ، وست سرايا خيالة عدد أفرادها (٢٧٠) ، وعدد ضباط الفوج (٣٢) ضابطاً .
ـ فوج خراسان الثاني . يضم ثلاث سرايا مشاة عدد أفرادها (١٧٤) ، وسبع سرايا خيالة عدد أفرادها (٢٨٠) ، وعدد ضباط الفوج (٣٢) ضابطاً .
ـ فوج الاسترسوار (البغّالة) الثالث . يضم سبع سرايا من راكبي البغال عدد أفرادها (٣٣٦) ، وعدد ضباط الفوج (٢٠) ضابطاً .
ـ فوج كربلاء الرابع . يضم سريتين مشاة عدد أفرادهما (١٣٨) ، وسريتين خيالة عدد أفرادهما (٩٥) ، وعدد ضباط الفوج (١٤) ضابطاً .
ـ فوج الديوانية الخامس . يضم ثلاث سرايا مشاة عدد أفرادها (٢٠٧) ، وأربع سرايا خيالة عدد أفرادها (١٨٠) ، وعدد ضباط الفوج (٢٣) ضابطاً .
ـ فوج خانقين السادس . يضم ثلاث سرايا مشاة عدد أفرادها (١٨٣) ، وسرية

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٢هـ ، ص ٦٧ ـ ٦٨ ، ٩١ ـ ٩٤ ، ١٢٢ ، ١٣٨ .

خيالة واحدة عدد أفرادها (٥٤) ، وعدد ضباط الفوج (١٤) ضابطاً .

- فوج الاسترسوار السابع . يضم خمس سرايا عدد أفرادها (٢٨٠) ، وعدد ضباط الفوج (١٧) ضابطاً .
- مدير سجني السراي والقلعة .

وكان كل فوج من هذه الأفواج بإمرة ضابط برتبة بيكباشي ، وكل سرية من سرايا المشاة والخيالة كانت بإمرة يوزباشي . وكان مدير سجني السراي والقلعة ضابطاً برتبة بيكباشي .

وقد وجدت في كل قضاء من أقضية الولاية قوة جاندرمة تتبع أحد أفواج الجاندرمة القريب من القضاء . ويتفاوت حجم هذه القوة من قضاء لآخر بحسب أهمية القضاء وموقعه بالنسبة للمناطق العشائرية ولحدود الولاية . ففي الوقت الذي كانت فيه قوة الجاندرمة لا تزيد على ضابط واحد برتبة ملازم ثانٍ في قضاء العزيزية ، كانت هذه القوة تتألف في قضاءي الكوت والدليم مثلاً من يوزباشي وملازمين : أول وثان لكل من المشاة والخيالة . كما أن بعض النواحي الكبيرة كالخالص ودلّي عباس والمسيب قد وجدت فيها قوة جاندرمة يقودها ضابط برتبة يوزباشي أو ملازم أول[١] .

وكانت قوات جاندرمة ولاية بغداد تابعة لدائرة الجاندرمة المركزية (جاندرمة دائرة سي) ، وهي إحدى دوائر نظارة الحربية في استانبول[٢] . ولكنها ألحقت منذ سنة ١٩١٢ ، بموجب قانون صدر في شباط (فبراير) من تلك السنة ، بنظارة الداخلية[٣] . وكان قائد قوات الجاندرمة يعين من قبل مركز الدولة ، وهو خاضع لإشراف الوالي الذي جعلته أنظمة وقوانين الدولة قائداً

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ٩٠ - ٩٥ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٤ .

(٣) Lewis, op. cit., p. 224.

أعلى للجاندرمة في ولايته ، وأعطته صلاحية سوق هذه القوات ونقلها من منطقة لأخرى ، والإشراف على الأعمال المناطة بقائدها مثل عزل الضباط عند الوجوب ، ونقلهم من وحدة لأخرى[1] . كما منح رؤساء الوحدات الإدارية في سناجق وأقضية الولاية سلطة مماثلة لسلطة الوالي من ناحية الإشراف على قوات الجاندرمة الموجودة في وحداتهم[2] .

واستخدمت قوة الجاندرمة ضباط الجيش للعمل فيها ، وأطلقت على ذوي الرتب الكبيرة منهم أسماء خاصة بهذه القوة ، حيث أطلق على :

الميرآلآي (العميد) اسم ألآي بكي .
وعلى القول أغاسي (الرائد) اسم طابور أغاسي .
وعلى اليوزباشي (النقيب) اسم بلوك أغاسي .
ويلغ معدل مرتبات ضباط الجاندرمة كما يلي :

ألآي بكس ١٩٠٠ قرش في الشهر .
طابور أغاسي ٩٥٠ قرشاً في الشهر .
بلوك أغاسي ٤٧٠ قرشاً في الشهر .
ملازم الخيالة ٢٨٠ قرشاً في الشهر .
ملازم المشاة ٢٣٧ قرشاً في الشهر[3] .

أما أفراد الجاندرمة ، فكان معظمهم ينتمي إلى قوات احتياط ورديف الجيش النظامي[4] . وكان بينهم عدد من الجنود المكلفين بالخدمة الإلزامية

---

(١) انظر المادة (١٥) من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٤ .
والمواد (٨ ، ٩ إ ١٦ ، ٢٥) من قانون الولايات في :
برو المصدر السابق ، ص ٤٨٠ ـ ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ .
(٢) انظر المادتين (٣٦) (٤٩) من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٧ ، ٣٨٩ .
(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٤ ـ ١٠٤٥ .
(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٥ .

(النظامية) . وقد صدر (نظام) في منتصف عام ١٩١٣ حددت بموجبه عملية استخدام المكلفين في قوات الجاندرمة والأعداد السنوية التي تؤخذ منهم عند إجراء (القرعة العسكرية) للاستخدام في تلك القوات[١] . وكان من بين مشاة الجاندرمة صنف يسمى بـ (الشبانة)[٢] ، وهم لا يرتدون الملابس العسكرية[٣] ، وتنحصر مهمتهم ، فيما يبدو ، في حفظ الأمن أثناء الليل . على أن راتب الفرد من المشاة كان يبلغ (٨٠) قرشاً في الشهر . وراتب الفرد الراكب ، من الخيالة والاسترسوار ، بلغ (١٨٠) قرشاً بضمنه تكاليف إطعام وتجهيز الحيوان الذي يستخدمه الفرد الراكب[٤] .

وكانت أسلحة قوات الجاندرمة ، من المشاة والخيالة والاسترسوار ، طرزاً مختلفة من البنادق القديمة[٥] التي حلّت بمحلها ، منذ أواخر القرن التاسع عشر ، البنادق الحديثة المعروفة باسم (المارتيني)[٦] .

أما المهام التي أدتها قوات الجاندرمة في ولاية بغداد[٧] فكان في مقدمتها جمع الضرائب الحكومية من بعض عشائر الولاية ، ونشر الأمن وتطبيق القوانين في ربوعها ، وتعقب الأشقياء والخارجين على القانون وإلقاء القبض عليهم ،

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ٢٤١٨ ، ٧ شعبان المعظم ١٣٣١ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ١٧٠ ، ١٨٢ .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٤ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ١٠٤٥ .

(٥) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٤٥ .
سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٣١١ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٥ .

(٧) ومن الجدير بالذكر أن هناك الكثير من الأنظمة والتعليمات التي تناولت واجبات ومهام قوات الضبطية (الجاندرمة) بصورة عامة ، وتنظيم وتقسيم وحداتها ، وما يتعلق بأفرادها وضباطها وأسلحتها ، وكيفية توزيع هذه القوات على الوحدات الإدارية لكل ولاية من ولايات الدولة العثمانية ، وغيرها من أمور . وقد نشرت معظم تلك الأنظمة والتعليمات خلال عامي ١٨٦٩ ، ١٨٧٠ . للاطلاع عليها انظر :
الدستور ، م٢ ، ص ٦٤٧ - ٦٨٥ .

والقيام بأعمال الحراسة التي تحتاج إليها مصالح الدولة وإداراتها[١] . علاوة على أن هذه القوات قد شاركت قوات الجيش إبان سنوات الحرب العالمية الأولى في صد العدوان البريطاني على ولايات العراق[٢] .

ولكن قوات جاندرمة الولاية وصفت بأنها قوات غير منظمة ، ولم تكن تدرب التدريب اللائق ليتسنى لها القيام بواجباتها على الوجه الأكمل ، وأن رواتب أفرادها كانت ضئيلة بحيث دفعتهم إلى الجشع وتقاضي الرشوة وعدم التهذيب[٣] . على أن هناك محاولة قد جرت لإصلاح هذه القوات ورفع كفاءتها في العهد الدستوري ، وذلك حينما فتحت في سنة ١٩١٠ (مدرسة الجاندرمة) في مدينة بغداد[٤] . وكانت هذه المدرسة تقوم بتدريب وإعداد أفراد الجاندرمة ، وتستعين بعدد من ضباط الجيش ، الذين تعار خدماتهم إليها ، للقيام بهذه المهمة[٥] .

ولم تتمكن هذه القوات حتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني في ولاية بغداد من حفظ الأمن في داخل مدن الولاية ، وفي ضواحيها فضلاً عن الطرق الخارجية والمناطق الأخرى[٦] . بل كانت هذه القوات تعمد بنفسها أحياناً إلى إرباك الأمن وسلب عابري الطرق وبخاصة الغرباء منهم[٧] . ويبدو

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ٧٩ ، ٢٧ ذو الحجة ١٣٢٧ .
لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٩٩ .
لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٥ .
Longrigg, op. cit., p. 36.

(٢) العسكري ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ ، ١٥٣ .

(٣) Longrigg, op. cit., p.36.
Naval Intelligence Division, op. cit., p. 266.

(٤) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٢٠٥ .

(٥) العسكري ، المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٦) انظر : الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ ، العدد ٤٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧ .
لغة العرب ، ج ٣ ، س ٣ ، شوال ١٣٣١ ـ أيلول ١٩١٣ ، ص ١٥٦ .

(٧) يقول الأميركي جون بيترز رئيس بعثة جامعة بنسلفانيا للتنقيب عن الآثار في منطقة عفك

أن سهولة تداول واقتناء الأسلحة ، وتوفر مختلف أنواعها في أسواق مدن الولاية[٢] ، وتساهل الإدارة الحكومية في تطبيق قانون تنظيم استخدامها[١] كانت من بين أسباب كثرة الجرائم وعدم استقرار الأمن . على أن تحسنا نسبياً قد طرأ على الأمن في الولاية إبان العهد الدستوري [٣] ، وبخاصة في أيام بعض الولاة الحازمين مثل حسين ناظم باشا[٤] . إلا أن السجون ، التي كانت خاضعة لإدارة الجاندرمة ، قد وصفت بالسوء ، وانعدام الشروط الصحية فيها[٥] ، وأن حراسها ، وهم من أفراد الجاندرمة ، كانوا من المرتشين والفاسدين [٦] .

ب ـ البوليس :

تشكلت قوة البوليس في ولاية بغداد في أواخر ثمانينات القرن الماضي . وهي قوة شرطة خاصة بالمدن [٧] . وكانت إدارتها في سنة ١٨٩١ إدارة بسيطة تقتصر على مركز الولاية ، وتتألف من قوميسير ثان (مفوض شرطة من الدرجة الثانية) ، وقوميسير ثالث (مفوض شرطة من الدرجة الثالثة) ، وسبعة أفراد من

= في سنجق الديوانية ، أنه كان سنة ١٨٩٠ في زيارة لقائمقام قضاء السماوة التابع للسنجق نفسه فدخل عليهما « رجل من زوار الهنود وهو نصف عاري [كذا] وأخذ يشكو بتوسل وخضوع ما فعل له رجال الأمن (الضابطية) فقد مسكوه في قارعة الطريقة وسلبوا منه جميع ما كان عنده من مال ومعظم ألبسته وحاجاته . . » ، انظر :
موسوعة العتبات ، ق النجف ، ج ١ ، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١ .

(١) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٤٥ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ٩٨٥ .

(٣) انظر : الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢٨ .
لغة العرب ، ج ٥ ، س ٢ ، ذي القعدة وذي الحجة ١٣٣٠ ـ تشرين الثاني ١٩١٢ ، ص ٢١٦ .

(٤) انظر : Lady Bell, op. cit., pp. 283—284.

(٥) الخياط ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٦) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(٧) Longrigg, op. cit., p. 48.

البوليس (الشرطة)[1] . وقد ازداد حجم هـذه القوة ، وأصبحت دائـرة بوليس الولاية في عام ١٩٠٧ تتألف من :

- السرقوميسير (مفوض شرطة من الدرجة الأولى) . وهو مدير دائرة البوليس .
- قوميسيرية وأفراد بوليس سراي الحكومة . وهم ، علاوة على السرقـوميسير ، اثنان برتبة قوميسير ثان ، واثنان برتبة قوميسير ثالث ، وأربعة أفراد بوليس .
- دورية دائرة بوليس المركز . وفيها سبعة أفراد بوليس .
- مخفر بوليس المركز . وفيه قومسير ثالث ، واثنان من أفراد البوليس .
- مخفر بوليس منطقة الشورجة . وفيه أيضاً قوميسير ثالث وفردان من البوليس .
- مأمور مخافر بوليس محلات مدينة بغداد . وهم من أفراد البوليس ، وعدد هذه المخافر اثنا عشر مخفراً .

أما قوة البوليس في بقية أنحاء الولاية ، فكانت في تلك السنة (١٩٠٧) تشمل على وجود قوميسير ثان وفردان من البوليس في كل من مركز سنجقي كربلاء والـديوانيـة ، وفي قضاءي الكـاظمية والحلة . وقـوميسير ثـالث وفرد من أفـراد البوليس في كل من أقضيـة : خراسـان والكوت والـدليم . وبوليس واحـد في أقضية : النجف وسامراء وخانقين وبدرة والشاميـة ومندلي . وقـد خلت أقضية العزيزية وعنة والهندية والسماوة من وجود قوة بوليس فيها[2] .

وكانت دائرة بوليس الولاية خاضعة لإشراف الوالي الذي كان يقوم بتعيين وعزل مديرها وبقية منتسبيها ، وتـوزيعهم على مدن الـولاية[3] . إلا أن قـانون الولايات الصادر في عام ١٩١٣ قد حصر أمر تعيين وعزل مدير هذه الدائرة فقط بنظارة الداخلية[4] .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩هـ ، ص ١٣٧ - ١٣٨ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٤هـ ، ص ١٩٠ ، ١٣٢٥هـ ، ص ٩٦ - ٩٧ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٣) انظر : جريدة صدى بابل ، العدد ٥٥ ، ٢٧ شعبان المعظم ١٣٢٨ .

(٤) المادة (١٥) من القانون . برو ، المصدر السابق ، ص ٤٨٢ .

وقد شارك البوليس قوات الجاندرمة في مخافرها ومقراتها[1] ، وأعمالها التي كان منها المحافظة على الأمن العام ، والقبض على الفارين من وجه العدالة ، والجناة في اعتداءات الضرب ، وإطلاق الرصاص ، وإشهار السلاح بوجه الآخرين ، واللصوص[2] .

أما الرواتب الشهرية لقوميسيري وأفراد البوليس ، فهي :

سر قوميسير ۱۰۰۰ قرش .

قوميسير ثان ٥٠٠ قرش .

قوميسير ثالث ۳۰۰ قرش .

بوليس ۲۰۰ قرش[3] .

جـ ـ دائرة الموانيء (ليمان دائرة سي) :

وكان يرأسها ضابط من قوة الجاندرمة برتبة صول قول أغاسي (رائد) . وفيها عدد من أفراد الجاندرمة إضافة إلى قوميسير ثالث من البوليس واثنان من أفراد البوليس . ولهذه الدائرة فروع في مدن الولاية التي تقع على الأنهار ، وهي : الكوت والحلة والمسيب والسماوة والهندية والكوفة والشنافية والديوانية . ومن مهامها الحفاظ على أمن طرق المواصلات النهرية والعناية بصيانة مجاري الأنهار ، والإشراف على الجسور المقامة عليها ، وجمع رسوم الشحن من المراكب النهرية[4] .

---

(۱) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ۱۳۲ .

(۲) الرقيب ، العدد ۱۰ ، ۱۰ ربيع الأول ۱۳۲۷ ، العدد ۷۹ ، ۲۷ ذو الحجة ۱۳۲۷
صدى بابل ، العدد ٥٥ ، ۲۷ شعبان المعظم ۱۳۲۸ .

(۳) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ۳ ، ص ۱۰٤۸ .

(٤) انظر : س وب ، ۱۳۲٥هـ ، ص ۹٦ ، ۱۰۳ ، ۱٥۷ ، ۱۸۲ .
لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ۳ ، ص ۱۰۸۲ ـ ۱۰۸۳ .

الفصل الخامس

الجهاز القضائي

اتجهت الدولة العثمانية في عهد التنظيمات إلى الأخذ بالنظم والقوانين الغربية محاولة مجاراة الدول الأوروبية في نهضتها وتقدمها ، والتمكن من الوقوف بوجه أطماع هذه الدول التي كانت تروم القضاء على الدولة العثمانية والاستيلاء على الأراضي الواسعة التابعة لها في أوروبا وغربي آسيا وشمال أفريقيا . حيث اعتقد أولي الأمر في الدولة أن التصدي لتلك الأطماع لن يتم إلا بالتسلح بسلاح العلم والتقدم المدني الذي كانت تتسلح به نفسه دول أوروبا .

وكان النظام القضائي للدولة العثمانية من بين الأنظمة التي أعربت مراسيم عهد التنظيمات عن الرغبة في تحديثها ، وإعادة بنائها على الأسس الغربية وقوانينها الوضعية . فتعهد مرسوم (كلخانة) بمساواة مواطني الدولة أمام القانون ، ووعد بدعم (مجلس الأحكام العدلية) وزيادة عدد أعضائه ليتمكن من تشريع القوانين (الإصلاحية) ، والقيام بالأعمال القضائية المدنية التي كانت تعد من ضمن واجباته . كما نص مرسوم سنة ١٨٥٦ على إعادة النظر في تنظيم محاكم الدولة ، والشروع بإنشاء محاكم مدنية مختلطة تنظر في الدعاوى الجنائية والتجارية للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء[١] .

وقد بدأت الدولة بعد سنتين من صدور المرسوم الأخير بتنفيذ ما عزت عليه من تحديث نظامها القضائي وفقاً للمفاهيم الغربية ، فأصدرت (قانون

(١) راجع ص ٤٦ .

الجزاء الهمايوني) في ٢٨ ذي القعدة ١٢٧٤[١] - ١٠ حزيران (يونيه) ١٨٥٨ ليكون اللبنة الأولى في صرح النظام القضائي المدني . وأعقبته بإصدار (قانون التجارة البرية) ، ومن ثم ذيل له يبين أصول تشكيل المحاكم التجارية في ٩ شوال ١٢٧٦[٢] - ١ مايس (مايو) ١٨٦٠ . ثم نشر قانون للتجارة البحرية بتاريخ ٦ ربيع الأول ١٢٨٠[٣] - ٢١ آب (اغسطس) ١٨٦٣ . وكانت جميع هذه القوانين مستمدة من القوانين الفرنسية[٤] . وفي سنة ١٨٦٤ صدر (نظام الولايات) الذي نص على تشكيل مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية[٥] . وقد استمرت هذه المؤسسات بالعمل في الولايات التي طبق فيها هذا النظام حتى صدور (نظام المحاكم النظامية) في سلخ شوال ١٢٨٨[٦] - ١١ كانون الثاني (يناير) ١٨٧٢ ، حيث شرع ، بعد صدوره ، بإنشاء محاكم مدنية إلى جانب محاكم الشرع التي كانت قائمة منذ زمن بعيد ، وأصبح النظام القضائي العثماني في الولايات ، ومن بينها ولاية بغداد ، ذا شقين : شرعي ، ومدني .

أولاً : القضاء الشرعي

مثّل النظام القضائي في الدولة العثمانية منذ بداية ظهورها نظام القضاء الإسلامي وهو النظام الذي يستند على وجود القضاة الذين يقومون بالفصل بين المتخاصمين استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية . واتصف نظام القضاء الشرعي في الدولة في أول الأمر باليسر وعدم التعقيد . فقد كان القضاة

---

(١) انظر مواد هذا القانون في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٢٣ - ٣٧٤ .

(٢) انظر (قانون التجارة البرية) و (ذيل للقانون التجاري الهمايوني) في : الدستور ، م ١ ، ص ١٩٢ - ٢٦٥ .

(٣) انظر مواده في : الدستور ، م ١ ، ص ٢٦٦ - ٣٢٢ .

(٤) Lewis, op. cit., p. 116.

(٥) انظر : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٤ - ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠ .

(٦) انظر مواد النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ١٧٣ - ١٧٦ .

يجلسون في المساجد أو في بيوتهم للاستماع إلى المتخاصمين وإلى شهودهم ، والنظر في القضايا المعروضة عليهم وإصدار الأحكام فيها وتنفيذها في جلسة واحدة . ثم أصبحت المحاكم الشرعية بعد ذلك مكاناً يمارس فيه القضاة أعمالهم . وكانت مثل هذه المحاكم موجودة في ولاية بغداد منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر(١) .

وكانت دائرة (شيخ الإسلام) أو (المشيخة الإسلامية) في العاصمة استانبول تشرف على المحاكم الشرعية في ولاية بغداد(٢) ، وتصادق على الأحكام الهامة التي تصدرها المحكمة الشرعية في مركز الولاية(٣) ، وتستأنف أحكام هذه المحكمة فيها . أما أحكام محاكم أقضية الولاية فكانت تستأنف في محاكم السناجق ، وأحكام محاكم السناجق في المحكمة الشرعية لمركز الولاية(٤) . على أن الإشراف على المحاكم الشرعية في عموم ولايات الدولة قد نقل من دائرة شيخ الإسلام إلى نظارة العدلية في مطلع عام ١٩١٦(٥) .

ولم تكن للمحاكم الشرعية اختصاصات محلية حيث كان المدعي حر في اختيار المحكمة التي يروم تقديم دعواه لها ، وإن كانت بعيدة عن مكان حدوث القضية(٦) . أما الأمور التي خولت هذه المحاكم حق النظر فيها ، فهي قضايا الإرث والوصايا والزواج والطلاق والعلاقات الزوجية والعائلية(٧) ، وتوثيق وتصديق المستندات التي تدرج فيها نصوص الوقف والحكم بصحته(٨) ،

---

(١) انظر : الدروبي ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .

(٢) Shaw, op. cit., p. 74.

(٣) الآلوسي ، السيد محمود شكري ، تاريخ مساجد بغداد وآثارها ، (بغداد ، ١٣٤٦هـ) ، ص ٩٩ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٩ .

(٥) الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ٥٧ .

(٦) غرايبة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٠ .

(٧) The Arab of Mesopotamia, p. 14.

(٨) الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٥٣ .

وتسجيل وتوثيق معاملات ملكية العقارات والأراضي . وانتقال هذه الملكية من مالك لآخر وإصدار (الحجج الشرعية) التي تثبت ذلك . وقد استمرت المحاكم الشرعية بالقيام بهذه المهمة حتى عام ١٩٠٢ حينما قامت الدولة في ذلك العام بحصر إجراء هذه المعاملات بدوائر الدفتر الخاقاني (التسجيل العقاري)[١] .

وقد رأس كل محكمة من المحاكم الشرعية في مركز الولاية ومراكز سناجقها وأقضيتها (قاض) كان يدعى أحياناً بـ (حاكم الشرع)[٢] ، أو (نائب الشرع) أو (النائب) اختصاراً ، ويتم تعيينه من قبل المشيخة الإسلامية[٣] ، حيث كانت تقوم هذه الدائرة بترشيح أحد المؤهلين لتولي منصب قاضي مركز ولاية بغداد ، وترفع اسمه إلى المابين الهمايوني (القصر السلطاني) ليقوم السلطان بإصدار فرمان بتعيينه . وكان هذا الفرمان يحمل الكثير من عبارات الاحترام والتبجيل ، مثل : « أقضى قضاة المسلمين وأولى ولاة الموحدين معدن الفضل واليقين رافع أعلام الشريعة والدين وارث علوم الأنبياء والمرسلين المختص بمزيد عناية الملك المعين مولانا . . . . زيدت فضائله »[٤] . ويقوم القاضي بعد وصوله إلى بغداد ومباشرته لوظيفته بتعيين نائب له كان يعرف

---

(١) الخالد ، خليل إبراهيم والأزري ، مهدي محمد ، تاريخ أحكام الأراضي في العراق ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٦٠ .
وانظر عن واجبات المحاكم الشرعية ما ورد تحت عنوان (تحديد مأمورية المحاكم الشرعية) في (نظام بحق عموم المحاكم الشرعية) الصادر في ١٦ صفر ١٢٧٦ ـ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٨٥٩ ، المنشور في الدستور ، م ١ ، ص ١٣٠ ـ ١٤١ .

(٢) انظر : مجلة (العلم) ، العدد الأول ، السنة الثانية ، النجف الأشرف أول رجب ١٣٢٩ ـ ٢٨ يونيو ١٩١١ ، ص ٤٧ .

(٣) Shaw, op. cit., p.74.

(٤) الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .

بـ (نـائب الباب) ليقـوم بمساعـدته في إجـراء الأحكام الشـرعيـة والنـظر في الدعاوى التي يحيلها إليه .

وجرت العادة على أن يفتح القاضي فور التحاقه بعمله سجل الدعاوى ، وسجل الحجج الشرعية ويحرر في أول صفحة فيهما بخطة ما يفيد ببدء شروعه في أداء واجبه مبيناً أهمية هذا الواجب وضرورة الحكم بالعدل . وقد دون أحد قضـاة بغداد النص الآتي : « بسم الله الـرحمن الرحيم . . . الحمـد لله الذي أحكم الشرع الشريف بالقلم وجعل نظام العالم بكتب الصكوك والسجلات بين الأمم والصلاة والسلام على من بعث رحمة بالعلوم والحكم وبعد . . فقد وقع الابتـداء والتحريـر باستعـانة الملك القـديـر في هـذه المجلدة التي بهـا صـور الصكوك والوثـائق لمساس الحـاجة إلى صيـانة الأمـوال وقطع المنـازعات بين الخلائق . اللهم يسر لنا الانتظام في جميـع أمورنـا الدينيـة والدنيـوية واجعـل مقصودنا مقروناً بالخير والسعادة الأبدية قال الله الملك العلام ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام . وأمرنا أن نحكم بين الناس بـالعدل حيث قال سيد الأنام عدل ساعة خير من عبادة سبعين سنة . والقضاء بالحق من أقوى الفرائض وأفضل العبادات خصوصاً في زماننا هذا هو زمان جور الجبابرة وأهل البغي والفساد وعلى الله توكلنا »(1) .

وكانت المحكمة الشرعية في مركز الـولاية تضم ، عـلاوة على القاضي ونائبه (نائب الباب) ، عدداً من الموظفين يـرأسهم باشكـاتب ، وهم : كاتب الواردات ، وكاتب الضبط ، وكاتب النفقات ، وكاتبان (للقسّامات الشـرعية) والتركة ، وثلاثة موظفين للوكالات ، وكاتب (للاذننامة والـدعوتيـة) ، ومديـر للايتام يعمل بمعيته موظفان(2) .

---

(1) الدروبي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٠ .

(2) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، انظر منهـا ، مثلاً : س و ب ، ١٣٠٩هـ ، ص ١١٧ ، ١٣١٧هـ ، ص ١٣٨ ، ١٣٢١هـ ، ص ٦٥ ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٢ - ٨٣ .

أما قضاة سناجق الولاية وأقضيتها ، فكانت المشيخة الإسلامية تقوم بإجراء امتحان لهم قبل تعيينهم في مناصبهم . ولها سلطة عزلهم من هذه المناصب حينما تبدر منهم مخالفات توجب ذلك[1] . وقد شارك والي ولاية بغداد المشيخة الإسلامية في مهمة تعيين قضاة للأقضية . حيث كان يرشح أحياناً لهذا المنصب بعض القضاة ويرفع أسماءهم إليها لتصدر أمرها بتعيينهم[2] . وفي مطلع القرن الحالي شرعت المشيخة بتعيين قضاة لبعض الوحدات الصغيرة المعروفة بـ (النواحي)[3] ، وكان هؤلاء يتبعون قضاة الأقضية ، ويتبع قضاة الأقضية قاضي السنجق الذي يكون تابعاً بدوره لقاضي بغداد[4] .

وقد أولت الدولة القضاة ونوابهم عناية واهتماماً فأصدرت في ١٧ رجب ١٢٧١ ـ ٥ نيسان (أبريل) ١٨٥٥ نظامين تطرق أحدهما ، وهو (نظام توجيهات مناصب القضاء) إلى تنظيم مواعيد انعقاد مجلس امتحان وتعيين القضاة في « مقام المشيخة الإسلامية » ، وضوابط اختيار القضاة ، ومدد تعيينهم في مناصبهم ، وتصنيفهم إلى عدة أصناف ودرجات بحسب أهمية الوحدة الإدارية التي يعينون فيها ، وتناول الثاني (نظام بحق النواب) الأمور نفسها التي تناولها النظام الأول وذلك فيما يخص نواب القضاة[5] .

ولضمان حسن سير القضاة في أعمالهم وانتظام أعمال المحاكم الشرعية

---

(١) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢١٧ ، ٣٨٨ ، ٣٩١ ، ٤٣٠ .
السامرائي ، يونس الشيخ إبراهيم ، تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري ، (بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ٤٤ .

(٢) انظر الواعظ ، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .

(٣) انظر : الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٩ ـ ٥٠ .
السامرائي ، المصدر السابق ، ص ٣٧٨ ، ٥٨٦ .

(٤) Chiha, op. cit., p. 110.

(٥) انظر نصي هذين النظامين في : الدستور ، م ١ ، ص ١٤٢ ـ ١٤٩ .

تقرر في نظام الولايات الصادر في سنة ١٨٦٤ تعيين موظف بعنوان (مفتش الحكام الشرعيين) في مركز كل ولاية من ولايات الدولة ، ويتم تعيينه بموجب فرمان سلطاني بعد ترشيح المشيخة الإسلامية له ، « ليكون مفتشاً لجميع المحاكم الشرعية ومميزاً للإعلامات وسائر الوثائق الشرعية التي يلزم تقديمها لمركز الحكومية السنية »(١) وقد وجد مثل هذا المفتش في ولاية بغداد في السنوات ١٨٦٩ - ١٨٧١ (٢) قبل أن يتقرر إلغاء هذه الوظيفة وتكليف قاضي مركز الولاية بواجباتها(٣) . وفي ١٣ محرم ١٢٩٠ - ١٣ آذار (مارس) ١٨٧٣ صدر (نظام الحكام الشرعيين) الذي بقي مفعوله سارياً حتى نهاية الحكم العثماني . وقد تطرق هذا النظام ، الذي ألغى ما يخالفه من أحكام الأنظمة السابقة ، إلى تحديد درجات وأصناف القضاة ، وذكر طريقة الامتحانات التي تجرى لتحديد مستوياتهم ، ومعاشاتهم ، ومدد بقائهم في مناصبهم ، والعقوبات التي تقع على المخالفين والمرتشين منهم(٤) .

وقد كلف القضاة في ولاية بغداد بمهام رئاسة بعض المؤسسات القضائية المدنية . فكان قاضي بغداد في سنة ١٨٧٥ رئيساً لـ (مجلس تمييز حقوق وجنايات سنجق بغداد) ، وقاضي سنجق الديوانية رئيساً لمثل هذا المجلس الذي وجد في سنجقه في العام نفسه(٥) ، وذلك عملاً بنص المادة (٣٩) من نظام الولايات (١٨٦٤) (٦) . ورأس قاضي مركز الولاية اللجنة العدلية للولاية

---

(١) انظر المادة السادسة عشرة من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٤ .

(٢) انظر : س د ع ، ١٢٨٦هـ ، ص ١٢٨ ، ١٢٨٧هـ ، ص ١٤٣ ، ١٢٨٨هـ ، ص ١٥٦ .

(٣) انظر هامش الصفحة ٣٨٤ من المجلد الأول من الدستور .

(٤) للاطلاع على مواد هذا النظام انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٦٤٢ - ٦٤٦ .
وقد أوردت جريدة الزوراء البغدادية ترجمة معظم مواد هذا النظام في عددها المرقم ٢٥٥ الصادر في ١٤ ربيع الآخر ١٢٨٩ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٥٠ ، ١٠٩ .

(٦) انظرها في الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٨ .

(أنجمن عدلية) في سنتي ١٨٩١ ـ ١٨٩٢ [١] . كما كان قاضي كل قضاء من أقضية الولاية يرأس (مجلس دعاوى القضاء) في عام ١٨٧٥ [٢] وفقاً لنص المادة (٥١) من نظام الولايات نفسه [٣] .

وعند صدور (نظام المحاكم النظامية) وتطبيقه في ولاية بغداد في سنة ١٨٧٩ بإنشاء (دائرة العدلية) في الولاية كان قضاة الشرع يشغلون مناصب هامة في المحاكم المدنية التابعة لهذه الدائرة إضافة لأعمالهم الأصلية . فكان قاضي مركز الولاية رئيساً لقسم الحقوق في (محكمة استئناف الولاية) منذ إنشائها حتى نهاية العهد العثماني . وكان قاضي كل من سنجقي الديوانية وكربلاء يشغل منصب الرئيس الأول (لمحكمة بداية السنجق) . وحينما قسمت محاكم بداية مراكز السناجق في سنة ١٨٨٥ إلى قسمين هما : الحقوق والجزاء أصبح قاضي السنجق رئيساً لقسم الحقوق فيها . كما كان قاضي كل قضاء من أقضية الولاية رئيساً لمحكمة البداية فيه ، واستمر ذلك إلى انتهاء حكم العثمانيين في الولاية [٤] .

وتمتع قضاة الولاية بامتيازات كثيرة ، وشاركوا في المؤسسات الإدارية القائمة فيها كأعضاء بارزين في مجالس الإدارة ، في مركز الولاية وفي السناجق والأقضية التابعة لها ، وعدَّ قاضي مركز ولاية بغداد من (أركان الولاية) ، وذكر بأنه كان يجلس إلى جانب الوالي في مجلس الإدارة ، ويرقع بعده مباشرة بختمه على القرارات التي يصدرها المجلس [٥] . كما أن هذا القاضي كان يرأس ،

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩هـ ، ص ١٢٢ ، ١٣١٠هـ ، ص ١١٧ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٧٢ ـ ٧٩ ، ١١٢ ـ ١١٨ .

(٣) انظرها في الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٠ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٢٩٩هـ ، ص ٤٤ ، ٧١ ـ ٧٩ ، ٨٥ ـ ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ ، ١٣٠٢هـ ص ١١٨ ، ١٣٣ ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٣ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧٤ ، ١٧٧ .

(٥) Cuinet, op. cit., Tome 3, P. 6.

أحياناً ، (مجلس معارف الولاية)[1] . وقد أناب بعض ولاة بغداد قاضي مركز الولاية ليحل في محله عند غيابه عن بغداد وتجوله في مدن الولاية وأنحائها الأخرى . وعهدت عاصمة الدولة بمنصب الوالي بالوكالة في أحيان أخرى إلى هذا القاضي حينما كان يشغر في المدة التي تتخلل عزل وال وتعيين آخر بدلاً منه[2] .

ومن الجدير بالذكر أن قضاة الولاية كان فيهم عدد كبير من العراقيين ، من الأكراد ، ومن العرب[3] الذين اشتهر من بينهم قضاة من عائلة (الآلوسي) البغدادية[4] . وكان آخر قاضي لمركز ولاية بغداد في العهد العثماني من هذه العائلة ، وهو علي علاء الدين بن نعمان الآلوسي[5] . على أن بعض القضاة العراقيين قد شغل منصب القضاء في عدد من ولايات الدولة الأخرى غير ولاية بغداد[6] .

وفي الوقت الذي وجد فيه من بين قضاة الولاية بعض العلماء والفقهاء البارعين ، وبعض المتخرجين في (مدرسة القضاة الشرعيين) في العاصمة استانبول[7] ، وجد في الوقت نفسه من بين هؤلاء عدد من الذين وصفوا بالجهل والأمية وعدم التمكن من البت في القضايا المعروضة عليهم كقضايا الإرث وتقسيم التركة[8] .

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ٤٦٦ ، ١٧ جمادي الثاني ١٢٩١ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٨٤ ، ١٢٢ ، ١٤٧ .

(٣) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ١ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ ، ١٣٢ ، ٤٢٩ ، ٤٤٤ ، ٤٩٣ .
السهروردي ، المصدر السابق ، ص ٤٠٦ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢٧ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ .

(٤) الأثري ، أعلام العراق ، ص ٦٨ ، ٧٣ ، ٨٣ .

(٥) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٧٨ .

(٦) انظر : الأثري ، أعلام العراق ، ص ٤٥ ـ ٤٦ ، ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٣ ، ٨٣ .

(٧) انظر : حسن ، تاريخ مشاهير الألوية العراقية ، ج ١ ، ص ١٥٠ .
الأثري ، أعلام العراق ، ص ٧٣ .

(٨) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٠ .

وقد حدد (نظام الحكام الشرعيين) مدة تولي منصب القضاء في سناجق وأقضية الولاية بسنتين ونصف السنة[1] ، واستمر ذلك سارياً على قضاة سناجق وأقضية ولاية بغداد حتى نهاية العهد العثماني فيها[2] . ولكن هذه المدة كانت تجدد أحياناً لمرة واحدة ، أو لأكثر من مرة حينما يقوم السكان برفع (استرحام) إلى دائرة شيخ الإسلام يطلبون فيه الموافقة على تجديد مدة وظيفة قاضيهم[3] .

على أن معظم قضاة مدن الولاية كانوا يمكثون في مناصبهم دون أن ينظروا في أية قضية إلا في القليل النادر من الأحوال مما كان يجبر عليه البعض من الناس[4] . وقد نقل عن أحد قضاة مدينة كربلاء أنه مكث في منصبه تسعة أعوام « لم ير فيها ولا دعوى واحدة »[5] . وكان ذلك بسبب قيام الدولة بفرض مذهبها الرسمي ، وهو المذهب الحنفي ، على بقية أتباع المذاهب الأخرى من سكان الولاية من الشيعة ، والسنة المالكيين والشافعيين والحنابلة[6] . وهذا ما أدى إلى ابتعاد غالبية الناس العظمى عن المحاكم الشرعية التي كانت تقضي وفقاً لمذهب يخالف مذاهبهم في بعض الآراء الفقهية التي يتبناها .

أما بالنسبة لرواتب القضاة ، فقد حددت وفقاً لتصنيف هؤلاء إلى خمسة أصناف وكانت مقاديرها ، كما أوردها نظام الحكام الشرعيين الصادر في سنة ١٨٧٣ ، كما يلي :

الصنف الأول (٥٠٠٠) قرش فما فوق شهرياً .
الصنف الثاني من (٤٠٠٠) إلى (٥٠٠٠) قرش شهرياً .
الصنف الثالث من (٣٠٠٠) إلى (٤٠٠٠) قرش شهرياً .

---

(١) انظر المادة التاسعة من النظام في : الزوراء ، العدد٣٤٤ ، ٦ ربيع الأول : ١٢٩ .
(٢) انظر : الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .
(٣) الحمادي ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ ـ ١٨٨ .
(٤) Ireland, op. cit., p. 130.
(٥) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٣٠ .
(٦) The Arab of Mesopotamia, p. 14.

الصنف الرابع من (٢٠٠٠) إلى (٣٠٠٠) قرش شهرياً .
الصنف الخامس أقل من (٢٠٠٠) قرش شهرياً[١] .

ويبدو أن هذه الرواتب قد ظلت على حالها تقريباً حتى السنوات الأولى من القرن الحالي . فقد ذكر أن قاضي مركز ولاية بغداد ، وهو من قضاة الصنف الأول ، كان يتقاضى آنذاك راتباً شهرياً مقداره (٦٠) ليرة[٢] ، أي (٦٠٠٠) قرش تقريباً .

الإفتاء : وجد المفتون في مراكز ولايات الدولة وبعض مدنها الكبيرة . وكان مفتي بغداد يعين بموجب (فرمان سلطاني) بترشيح من دائرة شيخ الإسلام[٣] ليقوم ، فيما يبدو ، بمساعدة قاضي مركز الولاية في أداء أعماله ، وذلك من خلال قيامه بإصدار الفتاوى في بعض القضايا الشرعية التي تعرض على المحاكم . وكان مفتي ولاية بغداد يعتبر من (أركان الولاية) ، وهو عضو دائم في مجلس إدارتها . وقد توسعت الدولة في العهد الدستوري في تعيين المفتين ، فأصدرت قراراً بتعيين موظفين للفتيا في جميع السناجق والأقضية[٤] ، وشمل ذلك أقضية وسناجق ولاية بغداد التي وجد في كل منها تقريباً بنهاية العهد العثماني موظف يقوم بمهمة الإفتاء[٥] .

ثانياً : القضاء المدني ومؤسساته

سبق القول أن الدولة العثمانية قد اتجهت في عهد التنظيمات إلى إعادة بناء نظامها القضائي على الأسس والقوانين الغربية ، فقامت ، سيراً على هذا النهج ، بإصدار عدة قوانين مدنية مستمدة من القوانين الفرنسية ، وهي : قانون

---

(١) انظر المادة السابعة من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٦٤٣ .
(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٤٩ .
(٣) الدرويي المصدر السابق ، ص ٣٦٧ .
(٤) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧١ ، ٣٩٠ .
(٥) انظر : السهروردي ، المصدر السابق ص ٢٥٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٣٨٤ ، ٤١٩ - ٤٢٠ ، ٤٢٧ .

الجزاء الهمايوني (١٨٥٨) ، وقانون التجارة البرية ، وذيله (١٨٦٠)، وقانون التجارة البحرية (١٨٦٣) . ثم أصدرت في عام ١٨٦٤ نظام الولايات ، فنص على تشكيل مؤسسات قضائية مدنية في مدن الولايات إلى جانب المحاكم الشرعية . وكانت هذه المؤسسات هي :

- ديوان التمييز (في مركز الولاية) . ووظيفته النظر في الدعاوى الحقوقية المتعلقة بالأموال والأملاك ، والدعاوى الجنائية بعد أن تنظرها مجالس تمييز حقوق السناجق . ويتألف هذا الديوان من رئيس وستة أعضاء نصفهم من المسلمين ونصفهم الآخر من غير المسلمين ، ويسمى العضو منهم بـ (المميز) .

- مجلس التجارة (في مركز الولاية) . ويرأسه رئيس من القضاة المدنيين ، وفيه عدد من الأعضاء بحسب حاجة كل ولاية . وتستأنف في هذا المجلس القضايا التي يحكم فيها في مجالس تجارة السناجق . - مجلس تمييز السنجق . ويوجد في مركز كل سنجق من السناجق ، ووظيفته النظر في الدعاوى الحقوقية والجنائية التي ترده من مجالس دعاوى الأقضية استئنافاً . ويرأسه حاكم (قاض) مدني ، وفيه ستة أعضاء (مميزون) يكون ثلاثة منهم من غير المسلمين .

- مجلس تجارة السنجق . ويوجد في مركز كل سنجق ، وله رئيس من القضاة المدنيين وعدد من الأعضاء .

- مجلس دعاوى القضاء . ويوجد في كل قضاء من الأقضية ، ويرأسه قاضي الشرع ، وعدد أعضائه ثلاثة[1] .

وفي مطلع عام ١٨٧٢ أصدرت الدولة (نظام المحاكم النظامية) الذي نص على أن مؤسسات القضاء المدني في الولايات تتألف من درجتين من

---

(١) انظر المواد ١٨ ـ ٤٢ ، ٣٧ ـ ٤٢ ، ٥٠ ـ ٥٣ من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٤ ـ ٣٨٥ ، ٣٨٨ ـ ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

المحاكم ، هي محاكم البداية ، ومحاكم الإستئناف[1] . إلا أن التنظيم الذي جاء به نظام الولايات (١٨٦٤) للمؤسسات القضائية المدنية قد ظل سارياً في ولاية بغداد منذ أن شرع مدحت باشا بوضع لبناته الأولى في عام ١٨٦٩[2] ، حتى أواخر سبعينات القرن الماضي ، وكانت تلك المؤسسات في الولاية تتألف آنذاك من :

- ديوان تمييز ولاية بغداد . ويرأسه أحد القضاة المدنيين ، وأعضاؤه ستة من المميزين بينهم مميز يهودي ومميز نصراني . وتتبع الديوان دائرة عنوانها (قلم ديوان التمييز) يرأسها سر كاتب (رئيس كتاب) ، وفيها : معاون له ، وباش مستنطق ، وأحد عشر موظفاً .
- مجلس تمييز حقوق وجنايات سنجق بغداد . وله رئيسان ، الرئيس الأول هو نائب الشرع (قاضي الشرع) ، والرئيس الثاني من القضاة المدنيين . وفيه أربعة من المميزين منهم واحد يهودي وواحد نصراني ، وكاتب للجنايات ، وكاتب للحقوق ، ومستنطق ، وثلاثة كتاب .
- محكمة تجارة سنجق بغداد . يرأسها قاضٍ من القضاة المدنيين ، ولها عضوان دائمان ، وثلاثة أعضاء منتخبين أحدهم من اليهود ، إضافة إلى ثلاثة كتّاب .
- مجلس تمييز حقوق وجنايات سنجق الديوانية[3] . ويرأسه قاضي الشرع في السنجق ، ويضم أربعة مميزين ، وكاتب أول ، ومعاون له .
- محكمة تجارة سنجق الديوانية ، يرأسها قاضٍ مدني ، ولها ستة أعضاء ، وكاتب .

---

(١) انظر مقدمة النظام في الدستور ، م ١ ، ص ١٧٣ .

(٢) انظر : Chiha, op. cit., p.65.

السهروردي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

(٣) كان هذا السنجق يسمى قبل عام ١٨٩٣ بسنجق الحلة .

- مجلس تمييز حقوق وجنايات سنجق كربلاء . ويشبه في تشكيله مثيله في الديوانية .

- مجالس دعاوى الأقضية . وجدت في كل قضاء من أقضية الولاية ، عدا قضاءي العزيزية والجزيرة ، مؤسسة قضائية مدنية تدعى بـ (مجلس الدعاوى) وكان يرأس هذا المجلس قاضي الشرع ، ويضم ثلاثة أعضاء وكاتب واحد[1] .

ولكن المؤسسات القضائية المدنية في ولاية بغداد قد أعيد ترتيبها وفقاً لنظام المحاكم في أواخر سبعينات القرن الماضي ، وذلك حينما أنشئت في مركز الولاية في تلك السنة (دائرة العدلية)[2] لتقوم بالإشراف على محاكم الولاية المدنية وأعمالها . وكانت هذه المؤسسات تضم في مطلع ثمانينات القرن التاسع عشر محكمة للإستئناف في مركز الولاية ، فيها قسم للحقوق وقسم للجزاء ، ومحكمة للتجارة في المركز نفسه ، ومحاكم بداية في مركز كل سنجق وقضاء من أقضية الولاية[3] . وفي السنوات الأولى من عقد القرن الماضي الأخير تبلور شكل الجهاز القضائي المدني في ولاية بغداد ، واتخذ الشكل الذي ظل محتفظاً به حتى نهاية الحكم العثماني في الولاية ، حيث كانت (دائرة عدلية الولاية) تضم المحاكم والدوائر التالية :

- مفتش الدوائر العدلية لولايات بغداد والموصل والبصرة . ويعمل بمعيته كاتب واحد .

---

(١) انظر : س د ع ، ١٢٩٠هـ ، ص ١٥٦ ؛ ١٢٩١هـ ، ص ١٦٣ .
س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٥٠ ، ٥٨ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٢ - ٧٩ ، ١٠٩ ، ١١٠ - ١١٨ .

(٢) الأعظمي ، مختصر تاريخ بغداد ، ص ٢٤٥ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٩هـ ، ص ٤٤ ، ٤٥ ، ٦٢ ، ٧١ - ٧٩ ، ٨٥ - ٨٨ ، ٩١ ، ٩٣ .

أ ـ محاكم ودوائر مركز الولاية :

ـ محكمة إستئناف الحقوق . ويرأسها قاضي شرع مركز الولاية ، وفيها أربعة أعضاء فيهم عضو يهودي وعضو نصراني ، إضافة إلى موظف عنوانه (ملازم العضوية) .

ـ محكمة إستئناف الجزاء . ويرأسها قاضٍ مدني ، وأعضاؤها أربعة من بينهم عضو يهودي وعضو نصراني ، مع (ملازم العضوية) .

ـ قلم محكمتي الإستئناف . ويديره (باشكاتب) يعمل بمعيته أربعة كتاب للضبط ، وبضعة موظفين آخرين .

ـ المدعي العمومي لمحكمة إستئناف الجزاء . ويعمل معه كاتبان . وكانت وظيفته ، هو ومعاوني الإدعاء العام ، تنحصر في جمع الأدلة وترتيبها للنظر بها في المحكمة .

ـ الهيئة الإتهامية . ويرأسها قاضٍ مدني ، وتضم عضوين ، وكاتبين للضبط ، ووظيفتها فحص الأوراق الخاصة بالجنايات التي تحول إليها من الإدعاء العام ودائرة الإستنطاق (التحقيق) .

ـ محكمة بداية الحقوق . يرأسها قاضٍ مدني ، وتضم عضوين أحدهما من غير المسلمين ، إضافة إلى (ملازم العضوية) .

ـ محكمة بداية الجزاء ، يرأسها قاضٍ مدني ، وتضم عضوين أحدهما من غير المسلمين ، و (ملازم العضوية) ، ومعاون مدع عمومي .

ـ دائرة الإستنطاق (التحقيق) . فيها محقق أول ، ومحقق ثانٍ ، ومعاون لكل منهما . ووظيفة هذه الدائرة هي أن يقوم المحقق فيها بإجراء الإستفسارات القضائية بهدف تقرير الإفراج عن المتهمين الموقوفين ، أو عدم الإفراج عنهم وتقديمهم للمحاكم المختصة . وتقوم الدائرة بذلك بطلب من المدعي العمومي الذي يشرف عليها .

ـ دائرة الإجراء (التنفيذ) . فيها مأمور للإجراء ومحصل للرسوم . وأنيطت بهذه

الدائرة مهمة القيام بتنفيذ ، ومتابعة تنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم .

- قلم محكمتي البداية . يديره باشكاتب ، ويعمل فيه عدد من الكتاب وكتاب الضبط .

- دائرة توثيق العقود (مقاولات محرر لكي دائرة سي) . يعمل فيها بضعة موظفين يرأسهم موظف يدعى (مقاولات محرري) .

- محكمة التجارة . ويرأسها قاضٍ مدني ، وتضم عضوين دائمين ، وعضوين منتخبين ، إضافة إلى دائرة كتابية تدعى (قلم محكمة التجارة) ، يديرها باشكاتب ، ويعمل فيها أربعة كتاب للضبط .

- اللجنة العدلية (أنجمن عدليه) . وكان يرأسها رئيس محكمة إستئناف الحقوق ، أو مفتش الدوائر العدلية ، وتألف أعضاؤها من : رئيس محكمة إستئناف الجزاء ، والمدعي العمومي لمحكمة إستئناف الجزاء ، ورئيس كل من محكمتي البداية ، ورئيس محكمة التجارة ، ومعاون المدعي العمومي ، وباشكاتب قلم الإستئناف .

ب - محاكم سناجق وأقضية الولاية :

- محكمة بداية سنجق كربلاء . وفيها دائرتان : (دائرة الحقوق) و (دائرة الجزاء) . وكانت الدائرة الأولى تتألف من الرئيس ، وهو قاضي السنجق ، ومن عضوين ، وملازم عضوية ، ومعاون مدع عمومي ، ومستنطق ، ومحرر عقود . أما دائرة الجزاء فتألفت من رئيس من القضاة المدنيين ، وعضوين ، وملازم عضوية ، ومأمور للإجراء . أما قلم المحكمة فقد كان يدار من قبل باشكاتب ، يعمل معه أربعة كتاب للضبط .

- محكمة بداية مركز سنجق الديوانية . وهي تماثل في تشكيلها المحكمة السابقة .

- محاكم بداية الأقضية . وجدت محكمة إبتدائية عرفت بـ (محكمة البداية) في كل قضاء من أقضية الولاية ، وكان يرأسها قاضي شرع القضاء ، وفيها ،

غالباً ، عضوين وعدد صغير من الكتاب ومستنطق ومحرر للعقـود في بعض الأحيان[1] .

وقد قسم قانون الجزاء الهمايوني ، الذي كان مستمداً من قانـون الجزاء الفرنسي[2] ، الجرائم إلى ثلاثة أنواع ، هي :

القباحة ـ وهي مخـالفات الأفـراد التي لا تتجاوز عقـوبتها السجن لمـدة أسبوع واحد أو الغرامة بمبلغ لا يتجاوز المائة قرش .

الجنحة ـ وهي المخالفـة التي يعاقب عليهـا الأفراد لمـدة تتجاوز الأسبـوع الواحد ، أو بـالنفي المؤقت ، أو بالـطرد من الخدمـة الحكوميـة ، أو الغرامـة النقدية التي تتجاوز قيمتها مائة قرش .

الجناية ـ وهي الجريمة التي يعاقب مرتكبها بالحبس المؤبد أو المؤقت مع التشهير ، أو بالنفي المؤبد ، أو بالحرمان من الرتب والوظائف الحكوميـة ، أو بإسقاط الحقوق المدنية بصورة نهائية[3] .

وكان المدعي العمومي ومعاونوه يرسلون قضايا (القباحة) إلى محـاكم

---

(١) انظر عن كل ما ورد عن محاكم الولاية ودوائـرها العـدلية سـالنامـات ولاية بغـداد التي صدرت منذ سنة ١٨٩١ ، منها مثلاً :
س و ب ، ١٣٠٩هـ ، ص ١١٩ ـ ١٢٣ ، ١٨٠ ـ ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٣ ، ٢١٨ ـ ٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٣٨ ـ ٢٣٩ ، ٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ١٣٢٣هـ ، ص ٦٨ ـ ٧١ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٥٣ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٣٠٣ ، ٣٢٤ ـ ٣٢٥ ـ ٣٢٥ ، ٣٣٨ ، ٣٥٨ ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٣ ـ ٨٦ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٥ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨١ .
لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٠ .

(٢) The Arab of Mesopotamia, p. 13.
Irland, op. cit., p. 131.

(٣) انظر المواد (٢ ـ ٥) من القانون في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٢٣ .

البداية . أما قضايا الجنح فكان يحولها الإدعاء العام إلى (دائرة الإستنطاق) لتقوم بالتحقيق فيها ، حيث يمثل المتهم أمام المحكمة بعد أن تسلم هذه الدائرة تقريرها إليها . وفي الجنايات كان المدعي العمومي يرفع قضاياها إلى دائرة الإستنطاق فتقوم هذه الدائرة بإعداد تقرير عنها يعرض على (الهيئة الإتهامية) التي تتولى فحص الأوراق وتحديد الجناية تمهيداً لرفعها إلى المحكمة .

على أن الأحكام التي تصدرها المحاكم في قضايا الجنح والجنايات كان يمكن استئنافها أمام محكمتي الإستئناف في مركز الولاية . أما أحكام قضايا القباحة فكانت قطعية ولا يمكن استئنافها إلا إذا زادت قيمتها عن خمسين ليرة فيجوز حينئذ استئنافها أمام محكمتي الإستئناف[١] . ومن ثم يمكن تمييز أحكام الاستئناف في محكمة التمييز في العاصمة استانبول[٢] . ولا تنقض أحكام محكمة التمييز هذه إلا إرادة سلطانية . وكان الممثلون الدبلوماسيون الأجانب المعتمدون في ولاية بغداد يحضرون جلسات المحاكم التي تنظر في القضايا الجنائية المرفوعة ضد مواطنيهم ، إذ لا تنظر مثل هذه القضايا إلا بحضورهم ، ولا تنفذ الأحكام الصادرة بحق الأجانب إلا بموافقة هؤلاء الممثلين[٣] .

وكانت محكمة تجارة الولاية تنظر في القضايا التجارية من ديون و (كمبيالات) وعقود بشرط أن تزيد قيمة القضية المرفوعة إليها عن عشر ليرات . أما إذا قلت قيمتها عن هذا المبلغ فتعرض على محاكم البداية . ولرئيس المحكمة وكل عضو فيها صوت واحد عند التصويت على إصدار الأحكام ، الذي أوجب القانون أن يكون بأغلبية الأصوات[٤] . على أن هذا الإجراء كان يعدل حينما يكون أحد الطرفين ، المدعي والمدعى عليه ، من

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٠ - ١٠٥١ .

(٢) Irzland, op. cit., pp. 129 - 130.

(٣) لرويرمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥١ .

(٤) انظر المادة الثامنة من (ذيل للقانون التجاري الهمايوني) في : الدستور ، م ١ ، ص ٢٥٠ .

رعايا دولة أجنبية حيث يضاف إلى أعضاء المحكمة في هذه الحالة عضو أو عضوان يحملان جنسية الطرف الأجنبي نفسها إن أمكن ذلك[١] . وكانت أحكام محكمة تجارة الولاية تستأنف في محكمة الاستئناف التجارية العليا في العاصمة استانبول[٢] . وقد ألغيت محكمة تجارة ولاية بغداد في عام ١٩١٤ ، وعين رئيسها رئيساً لـ (محكمة الصلح) التي تشكلت عند إلغاء محكمة التجارة[٣] تنفيذاً لقانون الدعاوى الصلحية الصادر في ١١ نيسان (أبريل) ١٩١٤[٤] ، الذي شرّع لتسهيل حسم القضايا الحقوقية اليسيرة ، وأوجب إنشاء محاكم خاصة لهذا الغرض تسمى بـ (محاكم الصلح) .

ومسؤولية الإشراف العام على الدوائر العدلية ، وتنفيذ الأحكام التي تصدرها المحاكم المدنية في الولاية كانت تقع على عاتق الولاة ورؤساء الوحدات الإدارية[٥] . فوالي الولاية ومتصرف السنجق وقائمقام القضاء مسؤولون ، في حدود صلاحيات كل واحد منهم ، عن وضع أحكام المحاكم في موضع التنفيذ[٦] . ولكن الأحكام الهامة كانت تتطلب لإجرائها موافقة العاصمة استانبول ، وصدور إرادة سلطانية لتنفيذ بعضها مثل أحكام الإعدام[٧] .

وكان قضاة المحاكم المدنية ، وبعض كبار موظفي دائرة العدلية في الولاية كالمدعي العمومي ومأمور تحقيق دائرة الإستنطاق ، يعينون في مناصبهم

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٢ .
(٢) فيضي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
(٣) لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٣ ، جمادى الأولى ١٣٣٢ ـ نيسان ١٩١٤ ، ص ٥٥٥
(٤) الارحيم ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .
(٥) مذكرات مدحت باشا ، ص ١١٨ .

Longrigg, op. cit., p.36.

(٦) انظر المواد (٦ ، ٩ ، ٤٣) من نظام الولايات في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٢ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ .
(٧) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق .. ، ج ٨ ، ص ٨٠ .

بموجب (فرمان سلطاني)[1] . ومعظم هؤلاء القضاة كان من الغرباء عن الولاية ، إلا أنه قد وجد فيهم بعض العراقيين ، من ذوي الثقافة الدينية ، ومن المتخرجين في مدرسة الحقوق في بغداد بعد تأسيسها في سنة ١٩٠٨ [2] .

ويبدو أن جهل القضاة المدنيين الغرباء ، الذين كانوا يشكلون غالبية قضاة المحاكم المدنية ، باللغة العربية كان سبباً من أسباب ضعف فاعلية الجهاز القضائي في الولاية ، وانصراف كثير من الناس عن تقديم الشكاوى إلى المحاكم لاحتمال ضياع حقوقهم في مثل هذه المحاكم التي تجرى فيها المرافعات باللغة التركية التي لا يفهمها سوى عدد صغير جداً من سكان الولاية[3] . وقد كرس الإتحاديون عند مجيئهم للسلطة في سنة ١٩٠٨ سياسة استعمال اللغة الرسمية ، وهي اللغة التركية ، في مرافعات المحاكم في الولايات العربية[4] ومن بينها ولاية بغداد . إلا أنهم تراجعوا عن تلك السياسة بعد اشتداد ضغط الجمعيات العربية عليهم ، ووقوف نواب مجلس المبعوثان العرب ومن بينهم نواب العراق كجميل صدقي الزهاوي [5] ، وسليمان فيضي [6] بوجههم ، فأصدرت الوزارة الاتحادية في ١٨ آب (اغسطس) ١٩١٤ قراراً يقضي بجواز المرافعة في محاكم الولايات العربية باللغة العربية [7] . ولكن هذا القرار لم يطبق في ولاية بغداد فور صدوره ،

---

(١) انظر : فيضي ، المصدر السابق ، ص ٥٤ .
السهروردي ، المصدر السابق ، ص ١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٢٨ ، ١٦٣ ـ ١٦٤ ، ١٦٧ ، ٤٠٣ .

(٣) التكريتي ، منير بكر ، الصحافة العراقية واتجاهاتها السياسية والاجتماعية والثقافية ، (بغداد ، ١٩٦٩) ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ .

(٤) المنار ، المجلد الثاني عشر ، سلخ ذي الحجة ١٣٢٧ ـ ١١ يناير ١٩١٠ ، ص ٩١٧ .

(٥) انظر : العمري ، شخصيات عراقية ، ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٦) شبارو ، المصدر السابق ، ص ١٦٠ ـ ١٦١ هـ .

(٧) العمري الموصلي ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

=

واستلزم وقتاً طويلاً لكي يجد طريقه للتطبيق شيئاً فشيئاً فيها وذلك بحجة عدم تمكن نظارة العدلية من إيجاد العدد الكافي من القضاة المدنيين الذين يحسنون اللغة العربية ليحلوا محل غيرهم من القضاة الذين لا يحسنون التكلم بها .

أما أعضاء المحاكم فكانوا ينتخبون من بين أعيان ووجهاء السكان من المسلمين وغير المسلمين بالطريقة نفسها التي كان ينتخب وفقاً لها أعضاء مجالس الإدارة[١] . وكان الوالي يصادق على انتخاب أعضاء المحاكم ، الذين كانوا يمكثون في مناصبهم لمدة سنتين ، ويتقاضى العضو منهم راتباً بلغ مقداره (٢٠٠) قرش في الشهر في أواخر القرن الماضي[٢] .

وعلى أن الجهاز القضائي في الولاية كان يتعرض أحياناً لنوع من الضغوط والتأثيرات من قبل بعض رؤساء الوحدات الإدارية أو بعض ذوي النفوذ والوجاهة[٣] ، واتهم عدد من قضاته بعدم الاستقامة وتقاضي الرشوة ، وبيع « أحكام تخليص المجرمين للمجرمين » ، وإطلاق سراحهم « بحجة عدم وجود شهود »[٤] .

ومما هو جدير بالذكر أن مهنة وكالة الدعاوى (المحاماة) قد وجدت في الولاية منذ أوائل سبعينات القرن الماضي عند إنشاء المؤسسات القضائية المدنية فيها[٥] . ولم تكن مزاولة هذه المهنة لتحتاج إلى شهادة أكاديمية حتى أواخر

= لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٤١٢ .

(١) Cuinet, op. cit., Tome 3, p.7.

وانظر بشأن طريقة الانتخاب : السكري ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ .

(٢) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤١٥ .

(٣) انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٩٦ - ٣٩٧ .

فيضي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

الارحيم ، المصدر السابق ، ص ٣٨ .

(٤) دي فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .

(٥) انظر : سركيس ، المصدر السابق ، ق ١ ، ص ٨٦ .

العهد العثماني[1] . وقد بلغ عدد وكلاء الدعاوى في مركز الولاية في عام ١٩٠٧ عشرة وكلاء معظمهم من غير المسلمين[2] .

---

(١) انظر : فيضي ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
(٢) انظر : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٦ .

الفصل السادس

الإدارة المالية

أولت الدولة العثمانية الناحية المالية اهتماماً خاصاً لما لها من أثر في الإصلاح الذي كانت تنشده وتسعى إلى تحقيقه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر . وكان الإصلاح المالي ملازماً للخطوات التي بدأت بها الدولة منذ ذلك الوقت لإصلاح جيشها ، إذ لا يمكن بناء جيش حديث ، كما كانت ترغب في ذلك الدولة ، وتسليحه بالأسلحة المتطورة دون توفير الأموال اللازمة ، وتنظيم شؤون جمعها وأمور تحصيلها ومواضع صرفها .

وقد سبق القول أن إصلاحات السلطان سليم الثالث ، الذي حكم إلى مطلع القرن التاسع عشر ، قد امتدت لتشمل ، علاوة على الجيش ، مالية الدولة . وإن السلطان محمود الثاني قد شرع منذ توليه الحكم في سنة ١٨٠٨ بحركة إصلاحات واسعة شملت الجيش والأنظمة الإدارية والمالية ، وكان من تلك الإصلاحات المالية تشكيل نظارة خاصة بالمالية في سنة ١٢٥٢هـ - ١٨٣٦م ، وإصدار تعليمات لإدارة كل ولاية من الولايات بتنظيم دفتر خاص بميزانيتها ، تسجل فيه مصروفات الولاية من رواتب ونفقات أخرى ، ويصدق من قبل محكمة الولاية سنوياً ويرسل إلى العاصمة لتدقيقه[1] .

وشهد عهد التنظيمات ، الذي بدأ بإعلان مرسوم كلخانة في عام ١٨٣٩ ، صدور سلسلة من الأنظمة والقوانين التي تتعلق بتنظيم الإدارات المالية في الولايات ، وطرق جباية الضرائب والرسوم ومقاديرها وأنواعها ، وتتناول أسلوب تسوية ميزانية الولاية[2] . وقد انعكس هذا الإصلاح المالي على ولاية بغداد في السنوات الأولى من هذا العهد ، حيث قامت الدولة في سنة ١٨٤٥ ، بعد ست سنوات من صدور مرسوم كلخانة ، بتنظيم الإدارة المالية في بغداد ، وتعيين دفتردار للولاية ، وهو موظف مسؤول عن إدارة ماليتها ، وكان يتبعه قبل عام ١٨٦٩ عدد من الموظفين المنتشرين في مراكز سناجق وأقضية الولاية .

---

(١) عوض ، المصدر السابق ، ص ١٩٧ .

(٢) انظر هذه الأنظمة والقوانين في : الدستور ، م ٢ ، ص ٤ - ١١٥ ، ٤٨٦ - ٤٨٩ ، ٥٥٤ - ٥٦٨ ، ٦٣٢ - ٦٤١ .

وحينما أصدرت الدولة نظام الولايات في عام١٨٦٤ قامت بتحديد أعمال وواجبات الدفتردار من خلال مواد هذا النظام التي نصت أيضاً على أنه أكبر موظف في الإدارة المالية للولاية ، ومسؤول عن دوائرها وأعمالها أمام نظارة المالية في العاصمة ، وخاضع في الوقت نفسه لسلطة والي الولاية وإشرافه ، وأن الدوائر المالية في مركز الولاية تكون تحت إدارته . أما دوائرها في مراكز السناجق فيديرها (محاسب) يخضع لتعليمات الدفتردار ، ويكون المحاسب مرجعاً لـ (مدير مال) كل قضاء من أقضية السنجق ، حيث يضطلع هذا المدير بمهمة إدارة مالية القضاء[1] .

وكان دفتردار ولاية بغداد يدير دائر مالية الولاية التي تقع في مركزها ، وتسمى بـ (محاسبة الولاية) ، وتتولى قبض واردات الولاية ، ودفع مصروفاتها ، وتنظيم حسابات الوارد والمصروف وتسوية الميزانية السنوية ، والإشراف على بقية دوائر المالية في السناجق والأقضية وتبليغها بتعليمات نظارة المالية التي تحدد أسلوب العمل وطريقته وفقاً للأنظمة والقوانين المالية . وكانت دوائر المالية الموجودة خارج مركز الولاية تتمثل في (قلم المحاسبة) في مركز كل سنجق من السناجق ، ودائرة مدير المال في كل قضاء .

على أن دوائر المحاسبة والمال كانت تتفرع منها أحياناً بعض الدوائر التي تتخصص في جباية نوع معين من أنواع الضرائب كدائرة (الويركو)[2] ، و (نظارة الأعشار والأغنام) . وهناك دوائر مالية أخرى لا شأن للدفتردار والمحاسب ومدير المال ودوائر المحاسبة والمال التي يرأسونها بها ، إذ تتبع هذه الدوائر مراكزها الرئيسية في العاصمة استانبول ، ولوالي بغداد سلطة الإشراف

---

(١) سبق ذكر واجبات ومهام كل من الدفتردار والمحاسبة جي ومدير المال . راجع ص ١٤٧ ، ١٦١ ، ١٦٨ .

(٢) الويركو : كلمة تركية تعني الرسم أو الضريبة ، وقد خصص استعمالها لنوع معين من الضرائب ، هو ضريبة البيوت ، وسيأتي ذكر هذه الضريبة تفصيلاً فيما بعد .

عليها بغرض التنسيق والإطلاع . وهذه الدوائر هي : الرسومات (الجمارك) ، والديون العمومية ، والريجي (حصر التبغ) ، والبنك العثماني .

أولاً : الدوائر المالية

أ ـ دوائر المحاسبة والمال :

وهي دائرة (محاسبة الولاية) في مركز ولاية بغداد ، التي يشرف عليها الدفتردار ، و (أقلام محاسبة) مراكز سناجق الولاية ، ويدير كل دائرة منها محاسب السنجق ، و (دوائر المال) في الأقضية ؛ وكل واحدة منها تحت إدارة مدير مال القضاء .

وكانت دائرة محاسبة الولاية تضم في أواسط سبعينات القرن الماضي (مميزاً) لإدارة شؤونها يعمل تحت إشراف الدفتردار ، إضافة إلى أحد عشر موظفاً ، وكاتب ومعاون لكل سنجق من سناجق الولاية وذلك لمتابعة أعماله المالية وحساباته[1] . وقد حددت اختصاصات موظفي هذه الدائرة في أوائل ثمانينات القرن الماضي ، فوجد فيها سنة ١٨٨٢ موظف خاص بشؤون الواردات ، وآخر بالمصروفات ، وثالث بـ (المصالح الجارية) ، ومأمور للأوراق . كما أنشئت في تلك الفترة أيضاً دائرة تابعة لمحاسبة الولاية سميت بـ (نظارة الأعشار والأغنام) ، وتخصصت في جباية واردات الأراضي الزراعية وضرائب الحيوانات . إلا أن هذه النظارة قد ألغيت بعد بضع سنوات من إنشائها[2] .

وفي عام ١٨٩٣ أسست دائرة أخرى خاصة بجباية ضرائب البيوت ، دعيت بدائرة (الويركو) ، وتعمل تحت إشراف دائرة محاسبة الولاية . وأصبحت محاسبة الولاية ، منذ تلك السنة وحتى نهاية العهد العثماني ، تتألف من مميز وعدة شعب ، هي :

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٥٦ .

(٢) المصدر نفسه ص ٤٢ ، ٤٤ .

ـ شعبة الواردات . يرأسها باشكاتب ، ويعمل فيها موظفان ، إضافة إلى عدد من الموظفين المختصين بتحصيل الأعشار وضرائب الحيوانات الذين يعملون بإشراف موظف يدعى بـ (رئيس التحصيل) .

ـ شعبة المصروفات . فيها باشكاتب وستة موظفين .
ـ شعبة المصالح الجارية . فيها باشكاتب واثنا عشر موظفاً .
ـ شعبة الحقوق . فيها كاتب ومعاون له .
ـ شعبة الوقف النبوي . فيها كاتب ومحصل وموظفان .
ـ كاتب الحسابات القديمة .
ـ أمين الصندوق .
ـ وكيلا دعاوى[1] خزينة الدولة[2] .

وكل دائرة من دوائر أقلام محاسبة السناجق كانت تدار من قبل محاسب السنجق ، وتضم : باشكاتباً ، وكاتباً واحداً لكل من الواردات والمصروفات والمصالح الجارية ، علاوة على أمين للصندوق ، وعدد قليل آخر من الموظفين لمساعدة الكتاب ، ووكيل دعاوى خزينة الدولة في السنجق . أما بالنسبة للأقضية فكان مدير المال في كل قضاء يرأس دائرة صغيرة تضم غالباً ، بالإضافة إليه ، كاتباً واحداً وأميناً للصندوق[3] .

وكانت دوائر المحاسبة والمال في ولاية بغداد تسير وفقاً لما جاء به (نظام الأمور المالية) الذي صدر خلال عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ ـ ١٨٧٦) ، وتناول الأسس التي تعمل بموجبها دوائر المالية في مركز الولاية ، والوحدات التابعة لها ، وطرق جباية الأموال العامة وصرفها ، وتنظيم حساباتها ،

---

(١) وكيل الدعوى هو المحامي كما كان يسمى آنذاك .
(٢) انظر : س و ب ، ١٣٠٩هـ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ ، ١٣١١هـ ، ص ١٢٣ ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٠ ـ ٨٢ .
(٣) انظر : المصدر نفسه ، ١٢٩٢هـ ، ص ١١٠ ، ١٢٩٩هـ ، ص ٦١ ، ٨٤ ، ٩٠ ، ١٣٠٩هـ ، ص ٢١٧ ، ٢٣٧ ، ص ١٦٥ ، ١٧٤ .

واختصاصات رؤساء وبعض موظفي هذه الدوائر ، وواجبات رؤساء الوحدات الإدارية فيما يتعلق بالأموال العامة وإداراتها . وقسم هذا النظام إلى أربعة أبواب ، هي :

الباب الأول : وتطرق الفصل الأول منه إلى ذكر « صورة تحصيل أموال الدولة في القرى » ، فحددت مواده واردات الدولة في القرى بثلاثة أنواع ، هي : الويركو ، والبدلات العسكرية ، والأعشار والواردات الرسومية . ويقسّم الويركو على الأهالي بحسب المقدرة المالية لكل فرد منهم ، أما البدلات العسكرية فعرفت بأنها الأموال التي تؤخذ من غير المسلمين لقاء إعفائهم من الخدمة العسكرِية . ونص النظام على إمكانية تحصيل النوع الثالث من هذه الموارد بواسطة الملتزمين ، أو من قبل الدولة مباشرة . وقد فرضت المادتان التاسعة والعاشرة من النظام على مختاري القرى مهمة متابعة تحصيل أموال الويركو من الأهالي وتزويدهم بإيصالات تشعر باستلامها . أما المادة الحادية عشرة فأوجبت على هؤلاء تسليم الأموال التي يستحصلونها إلى صندوق مال القضاء الذي تتبعه القرية في ظرف ثلاثة أيام من تسلمهم إياها . ونص الفصل الثاني من الباب الأول ، في مادة واحدة ، على عدم جواز صرف أية أموال عامة من قبل الإدارة الحكومية في القرية .

الباب الثاني : (إدارة أموال الدولة في الأقضية) . وجاء هذا الباب في ثلاثة فصول .

= الفصل الأول (تحصيل أموال الدولة وقبضها) . ونصت أهم مواده على :

- أن القائمقام مأمور بتحصيل أموال الدولة في القضاء، ومدير المال مسؤول عن تنظيم حساباتها ، والاثنان معاً مسؤولان مسؤولية مشتركة عن إدارة أموال الدولة في القضاء ، وتنظيم حساباتها والمحافظة عليها . ويتم صرف الأموال العامة بانضمام رأييهما .

- أن ميزانية القضاء تدرج في سجل خاص يرسل من قبل محاسبة السنجق الذي

يتبعه القضاء في أول كل سنة مالية ، حيث تدون فيه الواردات والمصروفات .

- أن مهمة أمين صندوق القضاء هي استلام الأموال الحكومية وتسليم إيصالات لدافعيها ويجب أن يكون هذا الموظف من الذين يحسنون اللغة التركية .
- وجوب تنظيم سجلات يومية (روزنامجه) لواردات القضاء .
- ضرورة قيام مدير مال القضاء بتقديم خلاصة بحساباته اليومية في أول كل شهر إلى مجلس إدارة القضاء ليقوم بتصديقها وإرسالها إلى السنجق .

= الفصل الثاني (صورة صرف أموال الدولة في الأقضية) . وقد بينت مواد هذا الفصل أن الأموال المصروفة من صندوق القضاء يجب أن تأخذ موافقة تحريرية من مدير المال والقائمقام . وأن مدير المال مسؤول عن تقديم خلاصة شهرية بالمصروفات اليومية ، كما في الواردات ، إلى مجلس الإدارة .

= الفصل الثالث (صورة تسليم الأموال من الأقضية وإعطاء محاسبتها إلى رأس السنجق) . ونصت أهم مواد الفصل على :

- وجوب إرسال أموال صندوق القضاء إسبوعياً إلى صندوق مال السنجق بشرط أن يزيد المبلغ المرسل على (١٥,٧٧٧) قرش ، أما إذا كان المبلغ الأسبوعي أقل من هذا المقدار فلا يرسل ويضم إلى مبالغ الأسبوع التالي .
- أن يقوم مدير المال بتقديم خلاصة شهرية عن ميزانية القضاء من واردات ومصروفات إلى مجلس إدارة القضاء .
- تنظيم دفتر ميزانية سنوي من الخلاصات الشهرية ، توضح فيه الواردات والمصروفات وأوجه صرفها ، ومقدار المبالغ المتبقية التي لم تتحصل عن السنة المالية ، وأوجه الصرف التي لم يتم فيها الصرف الفعلي . ويصادق مجلس الإدارة على هذه الميزانية لتقديمها إلى السنجق في موعد أقصاه منتصف شهر آذار (مارس) . وقد نصت المادة الثالثة والثلاثون على عزل وتبديل مدير المال الذي لا يقوم بتقديم الخلاصة الشهرية والميزانية السنوية في موعديهما المقررين .

الباب الثالث (إدارة أموال الدولة في السناجق) . وجاء هذا الباب في ثلاثة فصول .

= الفصل الأول (تحصيل أموال الدولة وقبضها) . وأهم مواد هذا الفصل نصت على :

- أن المتصرف مأمور بتحصيل أموال الدولة في السنجق ، والمحاسب مسؤول عن تنظيمها وحساباتها ، وهما مسؤولان مسؤولية مشتركة عن إدارة أموال الدولة في السنجق ، وتنظيم حساباتها والمحافظة عليها . وتتم الموافقة على صرف الأموال العامة بانضمام رأييهما .

- أن يكون المتصرف والمحاسب مسؤولين عن تنظيم سجلين سنويين بميزانية السنجق تقوم بإرسالهما الإدارة المالية في مركز الولاية في بداية السنة المالية . وتتحرر في أحدهما الواردات والمصروفات ، وتسجل في الثاني الأموال التي بذمة الأفراد عن السنوات السابقة وما على السنجق من ديون .

- وجود صندوق للأموال العامة في السنجق ، يديره (أمين الصندوق) الذي يشترط فيه إجادة اللغة التركية قراءة وكتابة .

- وجوب قيام أمين الصندوق باعطاء إيصالات مصادق عليها من المحاسب والمتصرف لمسلّمي الأموال من موظفي مالية ومختاري القرى والأفراد الذين يقومون بتسليمها في مركز السنجق .

- إلزام أمين الصندوق بتنظيم سجل يومي (روزنامجه) للواردات . ويكون المحاسب مسؤولاً عن عمل خلاصة يومية بهذه الواردات ليقوم المتصرف بالمصادقة عليها ، وهو مكلف أيضاً بعمل خلاصة شهرية بواردات السنجق وتقديمها لمجلس الإدارة .

= الفصل الثاني (صورة صرف أموال الدولة في السناجق) . وأوجبت مواد هذا الفصل تصديق المحاسب والمتصرف ودرج موافقتهما التحريرية على مستندات صرف الأموال العامة . ونصت على أن المحاسب وأمين الصندوق ملزمان

بتحرير سجل يومي بالمصروفات التي تعمل بها خلاصة شهرية تقدم إلى مجلس الإدارة .

= الفصل الثالث (صورة تسليم أموال السناجق وإعطاء محاسباتها) . ونصت مواد هذا الفصل على أن الإدارة المالية للسنجق ملزمة بصرف فائض الموازنة السنوية إلى الجهة التي تحددها لها الإدارة المالية للولاية بتعليمات من نظارة المالية . وأن إدارة السنجق المالية ملزمة بتدقيق حسابات ومالية الأقضية التابعة للسنجق ، وأنها مسؤولة عن تقديم سجلاتها شهرياً إلى الإدارة المالية في مركز الولاية بعد تصديق مجلس إدارة السنجق عليها ، وأوجبت المادة (٥٠) تقديم سجلات سنوية على هذا النمط أيضاً ، ونصت على عزل المحاسب في حالة إخلاله بالمواعيد المقررة لتقديم السجلات الشهرية والسنوية .

الباب الرابع (إدارة أموال الدولة في الولاية) . وقد تطرقت مواد هذا الباب إلى عدة أمور ، أهمها :

- إن الإشراف على تحصيل أموال الدولة في الولاية وحفظها وإرسالها وصرفها راجع إلى الوالي والدفتردار معاً .
- إن الدفتردار هو « مأمور أمور الولاية الحسابية » ولكنه لا يستطيع صرف الأموال العامة إلا بانضمام أمر الوالي وتصديقه ، كما أنه « لا تجوز إدارة أموال الولاية إلا بانضمام رأي الدفتردار . . . وعلى هذه الجهة يكون الوالي والدفتردار مسؤولين بالاشتراك عن الأمور المالية لدى خزينة الدولة »[1] .
- لصرف الأموال العامة ثلاثة أوجه : الأول بموجب أوامر تصدر من نظارة المالية ، والثاني صرف الأموال في المواضع التي خولت بها الإدارة المالية للولاية ، والثالث الصرف في أحوال استثنائية تتطلب أخذ الإذن من النظارة .
- نظارة المالية مكلفة بإرسال سجل سنوي لميزانية الولاية تدرج فيه إيراداتها ومصروفاتها .

---

(١) المادة الثالثة والخمسون ، الدستور ، م ٢ ، ص ١٤ .

- الإدارة المالية للولاية ملزمة بتبليغ أوامر نظارة المالية إلى دوائر مالية السناجق .
- دائرة محاسبة الولاية مسؤولة عن تدقيق دفاتر وسجلات الحسابات الشهرية لسناجق الولاية وتقديمها لمجلس إدارة الولاية لتدقيقها أيضاً .
- تقوم محاسبة الولاية بتنظيم سجلات بالإيرادات والمصروفات الشهرية لكل سنجق من السناجق ليقوم الدفتردار بتقديمها إلى مجلس إدارة الولاية لتدقيقها ، ومن ثم إرسالها إلى نظارة المالية في استانبول[1] .

ومما لا شك فيه أن نظام الأمور المالية هذا كان نظاماً متكاملاً ، اتبعته الإدارة المالية في مركز ولاية بغداد والوحدات الإدارية التابعة لها ، حيث تناول تنظيم أساليب العمل التي تنتهجها دوائر هذه الإدارة ، ونظم طرق جباية الأموال العامة ومواطن صرفها ، وترتيب سجلات بحسابات الوارد والمصروف ، وحدد اختصاصات رؤساء إدارة الدوائر المالية وموظفيها . وقد شارك رؤساء الوحدات الإدارية التابعة لولاية بغداد ، كما جاء في هذا النظام ، في مسؤولية إدارة أموال الدولة وطرق صرفها .

ب ـ نظارة الأعشار والأغنام :

أنشئت هذه النظارة في أواخر سبعينات القرن الماضي ، واستمرت في عملها كدائرة تابعة لمحاسبة ولاية بغداد لمدة عشر سنوات تقريباً . وتخصصت هذه الدائرة في جباية ضرائب إنتاج الأراضي الزراعية ، وجزء من ضريبة الحيوانات التي كانت تعرف آنذاك بـ (الكودة)[2] ، وهو الجزء الخاص بضرائب الأغنام . وقد تولت دوائر المحاسبة في مركز الولاية ومراكز سناجقها ودوائر مديري المال في الأقضية مهمة جمع الضرائب التي كانت تجمعها نظارة الأعشار والأغنام قبل إلغائها .

---

(١) انظر : (نظام الأمور المالية) في الدستور ، م ٢ ، ص ٤ ـ ١٨ .

(٢) كوده أو كوكدة: كلمة تركية تعني الجسد الكامل للذبيحة، أي الحيوان الذي يذبح ليأكله الإنسان . وقد تخصص معناها ليطلق على الضريبة السنوية المفروضة على هذه الحيوانات وغيرها .
انظر : Redhouse, op. cit., pp. 1585, 1597.

وكان المركز الرئيسي لهذه النظارة ، الذي يقع في مدينة بغداد ، يتألف من ناظر وباشكاتب وبضعة موظفين آخرين . وتتبعه ثلاث مديريات في مركز كل سنجق من سناجق الولاية الثلاث ، يدير كل واحدة منها مدير ، وفيها باشكاتب وعدد صغير من الكتاب . كما كانت تتبع مديرية أعشار السنجق دائرة تعرف بـ (رئاسة التحصيل) فيها رئيس تحصيل وثلاثة محصلين ، اثنان منهم من الخيالة الذين يجوبون المناطق العشائرية لجمع الضرائب . أما بالنسبة لأقضية الولاية ، فقد وجد كل قضاء منها مأمور أعشار يعمل معه كاتبان أو ثلاثة كتاب[1] .

جـ ـ مديرية الويركو (ضريبة البيوت) :

أسست هذه الدائرة في سنة ١٨٩٣ ، وكانت مهمتها استيفاء ضريبة البيوت المسماة آنذاك بـ (الويركو) ، وهي ضريبة تفرض على البيوت والأكواخ وبيوت الشعر العائدة للعشائر البدوية . وكانت دائرة الويركو خاضعة لإشراف محاسبة الولاية ، ويدير مقرها الرئيسي في مركز الولاية موظف يعرف بـ (مدير الويركو) ، يعمل معه ثمانية أفراد من (المحررين) و (المقيدين) . ولها محصل في بعض أقضية الولاية[2] . وقد ألغيت هذه الدائرة[3] لمدة خمس سنوات تقع بين سنتي ١٩٠٥ و ١٩١٠ ، واستعيض عنها خلال تلك المدة بشعبة خاصة في محاسبة ولاية بغداد سميت بـ (شعبة الويركو) التي كان يرأسها (مأمور) ويعمل فيها بضعة موظفين[4] . وبعد أن أعيد تأسيس هذه الدائرة في

---

(١) سالنامات ولاية بغداد الصادرة في المدة ١٨٨٢ ـ ١٨٩١ ، انظر منها ، مثلاً : س و ب ، ١٣٠٠هـ ، ص ٨٦ ، ١١٣ ، ١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٣ .

(٢) سالنامات ولاية بغداد الصادرة خلال السنوات ١٨٩٣ ـ ١٩٠٥ ، انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٣١١هـ ، ص ١٢٣ ، ١٧٧ ، ١٨٥ ، ١٣٢٣هـ ، ص ٦٤ .

(٣) انظر : الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ٨٢ .

عام : ١٩١ أصبح يديرها منذ تلك السنة موظف يدعى بـ (المميز)[١] .

د ـ نظارة الرسومات (الجمارك) :

أعادت الدولة العثمانية في سنة ١٨٦١ تنظيم دائرة الجمارك ـ التي كانت قد أنشأتها منذ سنة ١٨٤١ ـ وأسمتها بـ (أمانة الرسوم) ، وفصلتها عن نظارة المالية[٢] ، وشرعت بإنشاء فروع لها في الولايات ، فقامت في عام ١٨٦٤ بتأسيس دائرة للجمارك في ولاية بغداد[٣] . وكانت هذه الدائرة تعرف عند حلول مدحت باشا في بغداد باسم (نظارة رسومات ولاية بغداد)[٤] ، وهي دائرة تابعة لأمانة الرسوم في العاصمة استانبول ، ومسؤولة أمامها بصورة مباشرة ، وتجمع الرسوم لحسابها وتقوم بتحويلها إليها بعد استقطاع مصروفات الدائرة ورواتب موظفيها منها[٥] . وليس للوالي على نظارة رسومات بغداد سوى الإشراف الشكلي باعتبارها إدارة من الإدارات المدنية الحكومية .

وكانت تتبع نظارة رسومات الولاية قبل حلول العهد الدستوري في عام ١٩٠٨ جميع دوائر الرسومات في ولاية البصرة . وضمت دوائرها في ولاية بغداد في أواسط سبعينات القرن التاسع عشر المقر الرئيسي في مركز الولاية وعدة مديريات ومأموريات في عدد من مدن الولاية الأخرى . وكان يدير (نظارة الرسومات) في مركز الولاية ناظر ، يساعده (معاون) في أداء أعماله ، ووجد في الدائرة باشكاتب للتحريرات ، ومحاسب ، وواحد وعشرون موظفاً آخر . أما الدوائر الواقعة خارج مدينة بغداد فكانت تشتمل على أربع مديريات في أقضية الديوانية والكاظمية ، وخانقين ومندلي على الحدود مع بلاد إيران ،

---

(١) انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٣ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٧ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٥ .

(٢) غرايبة ، المصدر السابق ، ص ٢٧٤ .

(٣) حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٣٤٢ .

(٤) انظر : الزوراء ، العدد ٤٦ ، ٩ صفر الخير ١٢٨٧ ، العدد ٩٥ ، ٢٢ شعبان ١٢٨٧ .

(٥) حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٣٤٢ ، ٤١٠ .
سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢١٧ .

وخمس مأموريات في أقضية خراسان وكربلاء والنجف والسماوة والكوت[1] .

ومما هو جدير بالذكر أن نظارة الرسومات كانت تقوم حتى أواخر السبعينات من القرن المنصرم بجمع الرسوم الجمركية علاوة على بعض الرسوم الأخرى كرسوم استخراج وبيع الملح ، ورسوم المشروبات الكحولية[2] . إلا أنه قد أنشئت آنذاك نظارة خاصة دعيت بـ (نظارة الرسوم الستة) ، وكانت مهمتها جباية الرسوم غير الجمركية التي كانت تقوم بجمعها نظارة الرسومات التي اختصت بعد انشاء الرسوم الستة بجباية الرسوم الجمركية فقط . ومن ثم أصبحت نظارة رسومات الولاية تتألف بعد هذا التعديل ، حتى السنوات الأولى من العهد الدستوري ، من الدوائر التالية .

- مركز نظارة رسومات الولاية . ويضم الناظر ، وقسمي المحاسبة والتحريرات ، ويضم كل واحد منهما باشكاتب وبضعة موظفين .
- مديرية رسومات مركز الولاية . وفيها مدير وباشكاتب للتحريرات وأمين للصندوق وعدد من الموظفين تجاوز غالباً العشرين موظفاً .
- مديرية الرسومات في كل من أقضية الكاظمية ومندلي وخانقين . وفي كل واحدة منها مدير وكاتب وموظفان إلى ثلاثة موظفين .
- مأموريات رسومات أقضية الجزيرة والكوت وبدرة وناحية قزلرباط وقرية الشيخ سعد . ووجد في كل دائرة منها مأمور وكاتب[3] .

وقد تبدل اسم نظارة رسومات ولاية بغداد في أوائل العهد الدستوري ، وأصبحت هذه الدائرة تسمى بـ (باش مديرية رسومات ولاية بغداد) التي تتبع

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٦٩ ، ٧٢ - ٧٦ ، ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ .

(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٢هـ ، ص ٦٩ .

الجوائب ، العدد ٥١٣ ، ٢٢ محرم ١٢٨٨ ، ١٢ أبريل - نيسان ١٨٧١ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد الصادرة خلال الفترة ١٨٨٢ - ١٩٠٧ ، انظر منها ، مثلاً :
س و ب ، ١٢٩٩هـ ، ص ٤٥ - ٤٦ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٧ ، ١٨١ ، ١٨٥ - ١٨٦ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ١٣٢٥هـ ، ص ١٠٠ - ١٠١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ .

المديرية العامة في استانبول (رسومات مديريت عمومية سي) ، وهي إحدى دوائر نظارة المالية[1] . وكانت دوائر باش مديرية الرسومات لا تقتصر آنذاك على ولاية بغداد ، بل امتدت لتشمل ولايتي العراق الأخريين : الموصل والبصرة . إذ أن جميع دوائر الجمارك في هاتين الولايتين ، وعددها اثنتان وعشرون دائرة ، وكانت تابعة لباش مديرية رسومات ولاية بغداد[2] ، أما دوائرها في ولاية بغداد ، فهي :

- باش مديرية رسومات ولاية بغداد (المركز الرئيسي) ، وكان فيها سنة ١٩١٤ باش مدير ، وباشكاتب للتحريرات ، وآخر للمحاسبة ، وأمين للصندوق ، وعشرة موظفين .
- مديرية رسومات مركز الولاية : وتضم مدير الرسومات ، وباشكاتباً للتحريرات ، ومحاسبين اثنين ، وأمينين للصندوق ، وتسعة وثلاثين موظفاً .
- مديرية (ترانزيت) بغداد . ويعمل فيها أربعة عشر موظفاً بإشراف (مدير) .
- مديرية رسومات قضاء خانقين . وفيها مدير وباشكاتب وأحد عشر موظفاً .
- مأموريات رسومات أقضية الكوت ومندلي وبدرة وناحية قزلرباط . وفي كل دائرة منها يوجد مأمور وعدد صغير من الموظفين[3] .

وجدير بالذكر أن راتب باش مدير رسومات ولاية بغداد كان يتراوح ، في أواخر العهد العثماني ، بين (٤,٠٠٠) و (٥,٠٠٠) قرش في الشهر . أما راتب مدير رسومات مركز الولاية آنذاك ، فكان لا يزيد على (٣,٠٠٠) قرش ولا يقل عن (٩,٠٠٠) قرش بحسب درجة صنف المدير ، حيث قسم مديرو رسومات مراكز الولايات إلى أربعة أصناف : الصنف الأول يتقاضى راتباً شهرياً مقداره من (٢,٥٠٠) إلى (٣,٠٠٠) قرش ، والصنف الثاني من (٢,٠٠٠) إلى (٢,٥٠٠) ، والصنف الثالث من (١,٣٠٠) إلى

---

(١) انظر : رسومات سالنامة سي ، برنجي دفعة أوله رق ١٣٣٠ سنة سنده نشر أولنمشدر ، ص ٢٤ ، ٨٨ ، ١٤٤ .

(٢) انظر : رسومات سالنامة سي ، ص ٩٠ ـ ٩٥ .

(٣) انظر : رسومات سالنامة سي ، ص ٨٨ ـ ٩١ .

(١,٨٠٠) ، والصنف الرابع من (٩٠٠) إلى (١,٢٠٠)[١] .

وقد وصف موظفو الرسومات (الجمارك) في ولاية بغداد بالفساد وتقاضي الرشوة[٢] ، بل ذهب لونكريك إلى القول بأنهم « أنحس الموظفين الموجودين في دوائر الدولة وأكثرهم فساداً وتفسخاً . فكانت ضريبة الاستيراد الاعتيادية المقدرة بثمانية في المائة وضريبة الإصدار المقدرة بواحد في المائة يغض النظر عنها أو تخفف بحسب السخاء الذي يبديه الشاحن أو رئيس القافلة لموظف الكمرك . وإلا فتصيب البخيل في هذا الشأن متاعب التأخير والحجر الصحي والتقدير المفرط . . »[٣] .

وسبق القول أن هذه الدائرة كانت تقوم بإرسال وارداتها إلى مركزها الرئيسي في العاصمة استانبول ، ولا شأن للإدارة المالية للولاية بهذه الواردات وكانت للرسومات ميزانية سنوية مستقلة عن ميزانية الولاية . وتوضح الأرقام المدرجة أدناه ميزانية دائرة الرسومات (بالقروش) لأربع سنوات متفرقة كأمثلة تغطي الفترة التي تتناولها الدراسة :

السنة	الواردات	المصروفات
١٨٨٣	١٣,١٢٧,٤٩١	١,٧٠٩,٤٥٩
١٨٩٦	١٤,٠٥٥,٢٣٩	١,٥٨١,١٦٣
١٩٠٧	٢١,٩٢٧,٤٣٥	١,٨٠٤,٨٠٠
١٩١٣	٣٦,٩٠٠,٩٤١	٢,١٨٩,٥٤٦[٤]

(١) انظر : المصدر نفسه ، ص ٥٤ .
وللإطلاع على مقادير رواتب جميع موظفي دائرة الرسومات ، والوظائف المكلفين بأدائها بما فيهم الباش مدير والمدير انظر المصدر نفسه أيضاً ، ص ١٥٤ ، ١٥٩ .

(٢) حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٦٨٣ .

(٣) المصدر السابق ، ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦ .
وانظر أيضاً : Longrigg, op. cit., p.13.

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠٣هـ ، ص ٢٠٤ ، ١٣١٤هـ ، ص ٣٤٩ ، ١٣٢٥هـ ، ص

هـ ـ نظارة الرسوم الستة :

أنشئت في أواخر سبعينات القرن الماضي دائرة دعيت بـ (نظارة الرسوم الستة) لتقوم بمهمة جباية الرسوم غير الجمركية التي كانت تتولى جمعها نظارة الرسومات (الجمارك) . وأصبحت نظارة الرسومات بعد إنشاء النظارة الجديدة مختصة بجمع الرسوم الجمركية فقط على البضائع المستوردة ، والبضائع المحلية المصدرة من الولاية ، والبضائع المارة بها (الترانزيت) . أما النظارة الجديدة فتولت مهمة جباية رسوم : استخراج وبيع الملح ، وبيع المشروبات الكحولية ، والتبغ ، وصيد الأسماك ، والطمغة ، والأحراش .

وكانت نظارة الرسوم الستة في مركز الولاية تتألف من ناظر لإدارة شؤونها ، وباشكاتب للتحريرات ، وآخر للمحاسبة ، وأمين للصندوق ، وعدد من الموظفين كان يتراوح في السنوات الأولى من عقد ثمانينات القرن الماضي بين عشرة موظفين وعشرين موظفاً . وقد وجدت في مدينة بغداد أيضاً دائرة تابعة لهذه النظارة دعيت بـ (مديرية مركز الولاية للرسوم الستة) ، ضمت مديراً ، وباشكاتباً ، وأميناً للصندوق ، وبضعة موظفين . أما دوائر نظارة الرسوم خارج مركز الولاية ، فهي : مديرية الرسوم الستة في مركز سنجق الديوانية ، وفيها مدير وباشكاتب وأمين للصندوق وكاتب واحد ، ومأمورية الرسوم الستة في مركز سنجق كربلاء ، ومأمور واحد في معظم أقضية الولاية . وقد ألغيت هذه النظارة في سنة ١٨٨٥ بعد أن أسست في تلك السنة (نظارة الديون العمومية) التي كانت تقوم بجمع الرسوم التي كانت تجبيها النظارة الملغاة لصالح الدائنين الأوروبيين[١] .

= ٣٤٤ . رسومات سالنامة سي ، ص ١٣٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه المصادر ، وبخاصة (رسومات سالنامة سي) قد ذكرت تفاصيل الواردات والمصروفات ، ويمكن مراجعتها للإطلاع على هذه التفاصيل . كما يلاحظ أن الميزانية السنوية للرسومات تشتمل على واردات ومصروفات الدوائر التابعة لها كافة بما فيها دوائر ولايتي الموصل والبصرة .

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٩هـ ، ص ٤٦ ، ٤٧ ، ١٣٠٠هـ ، ص ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ،

و ـ نظارة الديون العمومية :

أدت ظروف حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) التي نشبت بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية إلى اضطرار الدولة لاستدانة الأموال من الأسواق المالية في بريطانيا وفرنسا ، فأصدرت في ١٥ آب (أغسطس) ١٨٥٤ فرماناً سلطانياً يقضي بالموافقة على استقراض ثلاثة ملايين من الجنيهات (الاسترلينية) بفائدة سنوية مقدارها ٦٪ . ثم قامت الدولة بعد مرور أقل من عام واحد على عقد قرضها الأول بعقد قرض آخر بضمان الحكومتين البريطانية والفرنسية مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني لتمويل نفقات الحرب مع روسيا . وأقدمت في سنة ١٨٥٨ ، بعد انتهاء الحرب، على الاستقراض للمرة الثالثة ، وأعقب ذلك سلسلة من القروض التي تمت في عهد السلطان عبد العزيز[١] الذي اتصف بالتبذير والإسراف المفرط[٢] مما تسبب في أن يصل مجموع ديون الدولة في أواخر عهده إلى ما يقرب من (٢٤٠) مليون جنيه استرليني ، تعادل أكثر من خمسة مليارات وربع المليار من الفرنكات الفرنسية[٣] . وذلك ما أدى إلى أن تعلن الخزانة العامة عن إفلاسها في عام ١٨٧٥ وعجزها عن سداد أقساط الديون وفوائدها كاملة ، وأصدرت الدولة بعد مماطلات ومفاوضات مع الدائنين قراراً ، مؤرخاً في ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٨١ ـ ٢٨ محرم ١٢٩٩ ، عرف بـ (مرسوم محرم)[٤] ، يقضي بإنشاء مجلس لإدارة الديون العامة ليقوم بتحصيل بعض الواردات والرسوم العائدة للدولة سداداً لديونها .

= ١٣١ ، ١٣٣ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٠ ، ١٦٣ ، ١٣٠١هـ ، ص ٨٩ ـ ٩٠ ، ١٢٦ .

(١) Lewis, op. cit., p. 446.

(٢) للتفاصيل عن مظاهر بذخ وإسراف هذا السلطان انظر : باتريك ، المصدر السابق ، ص ٥٨ ـ ٥٩ .

(٣) نوري ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي ، جلد ثاني ، ص ٧٠٢ .

(٤) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٤ .

وكان يسيطر على هذا المجلس ويشرف عليه ممثلو الدائنين الأجانب ، وله جهاز إداري خاص[1] ، بلغ عدد العاملين فيه سنة ١٩١١ (٨٩٣١) فرداً ، في الوقت الذي كان فيه عدد موظفي نظارة المالية لا يتجاوز في تلك السنة (٥٤٧٢) موظفاً[2] ، ولو أن هذه المؤسسة المالية ودوائرها كانت تعتبر من الناحية الشكلية تابعة لنظارة المالية [3] ، ولكن إدارة الديون العمومية نظراً لقوتها ، وحسن تنظيمها ، وهيمنة الأوروبيين عليها وصفت بأنها كانت « تشكل ، بحق ، دولة قوية مصونة داخل دولة هزيلة منحلة » [4] .

وقد أنشأت الديون العمومية فرعاً لها في ولاية بغداد في عام ١٨٨٥ دعي بـ (نظارة الديون العمومية لولاية بغداد) ، وكان يديره (ناظر) ، ويعمل فيه عدد من (المفتشين) وجد بينهم بعض الأجانب ، وذلك إضافة لباشكاتب للتحريرات ، وباشكاتب للمحاسبة ، مع بضعة موظفين للتحريرات والحسابات [5] . على أن دوائر نظارة الديون العمومية لم تقتصر على ولاية بغداد بل شملت ولايتي الموصل والبصرة [6] . وكانت دوائرها في ولاية بغداد ، هي :

- إدارة معاملات مركز الولاية ، وتضم مأموراً وباشكاتباً وبضعة موظفين .
- مديرية الديون العمومية في مركز سنجق كربلاء ، وفيها مدير وباشكاتب وموظف واحد وأمين للصندوق .

---

(١) أحمد ، كمال مظهر (الدكتور) ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمه من الكردية محمد الملا عبد الكريم ، (بغداد ، ١٩٧٧) ، ص ٨٢ .

(٢) Lewis, op. cit., p. 447.

(٣) انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، الصفحة الثالثة من صفحات الفهرست غير المرقمة .

(٤) أحمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ص ٨٢ .

(٥) سالنامات ولاية بغداد الصادرة منذ سنة ١٨٨٥ ، انظر منها ، مثلاً : س و ب ، ١٣٠٢هـ ، ص ٦٢ - ٦٣ ، ١٣٠٩هـ ، ص ١٢٨ - ١٢٩ ، ١٣٢٥هـ ، ص ١٠١ .

(٦) انظر : Cuinet, op. cit., Tome 3, p.8.

سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢٠١ .

- إدارة الديون العمومية في مركز سنجق الديوانية . وكان يديرها موظف بعنوان (مأمور) يعمل معه عدد صغير من الموظفين .
- إدارة الديون العمومية . وجدت مثل هذه الإدارة ، التي كانت تضم مأموراً وباشكاتباً وموظفاً واحداً ، في أقضية خراسان والكوت والحلة .
- مأمور الديون العمومية ، وهو موظف للديون العمومية وجد في كل قضاء من أقضية الولاية الأخرى ، وفي عدد من النواحي الكبيرة ، مثل تكريت وقزلرباط ومندلي والخالص وهيت والمسيب[١] .

نظارة الديون العمومية لولاية بغداد تستوفي رسوم بيع المشروبات الروحية ومنح الرخص لمحلات بيعها[٢] ، ورسوم صيد الأسماك ، واستخراج وبيع الملح ، وموارد طوابع البريد ، وقسماً من رسوم إنتاج واستهلاك التبغ[٣] ، وقسماً من واردات الجمارك[٤] ، ورسوم الحرير[٥] .

ومما هو جدير بالذكر أن هذه النظارة كانت مستقلة في إدارة شؤونها فيما عدا الإشراف الشكلي لوالي بغداد عليها . ولها ميزانية خاصة لا علاقة لها بميزانية الولاية . وقد بلغت واردات نظارة الديون العمومية في عام ١٩٠٥ (٤,٣٨٣,٤٠٨) قروش ، أما مصروفاتها فكانت في تلك السنة (١,٨٣٠,٩٩٣) قرشاً بضمنها واردات ومصروفات الدوائر التابعة لها في ولايتي الموصل والبصرة[٦] .

ولعل مما يحسن ذكره أيضاً أن العراق بولاياته العثمانية الثلاث : بغداد

---

(١) سالنامات ولاية بغداد الصادرة منذ سنة ١٨٨٥ ، انظر منها مثلاً : س و ب ، ١٣٢٥هـ ، ص ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٢ .

(٢) الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ .

(٣) Cuinet, op. cit., tome3, p.8.

(٤) Ireland, op. cit., p. 114.

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٤ .

(٦) انظر : س و ب ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٤٢٥ .

والموصل والبصرة قد قام بعد نهاية الحكم العثماني وقيام الحكم الوطني فيه سنة ١٩٢١ ، في أعقاب الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني ، بسداد الحصة التي فرضت عليه من الديون العامة العثمانية ، والتي بلغ مقدارها (٨٣٨,٨١٢,٧٠٠) قرش عثماني[1] .

ز ـ نظارة (الريجي) :

منحت الدولة العثمانية في سنة ١٨٨٤ احتكار شراء ومعالجة وبيع التبغ المنتج في أراضيها ، واستيفاء ضرائب إنتاجه ، والمتاجرة فيه لشركة فرنسية ـ نمساوية مساهمة[2] عرفت باسم : Régie Cointeressée des tabacs Ottomans وكانت تسمى اختصاراً بـ (الريجي) [3] . وفي عام ١٨٨٦ قامت هذه الشركة ، التي كانت لها إدارة مركزية في العاصمة استانبول ، بفتح فرع لها في ولاية بغداد دعي بـ (نظارة الريجي) ، وكان يتبع هذه النظارة عدد من الدوائر في ولاية بغداد وولايتي الموصل والبصرة . واضطلع بإدارة مركزها الرئيسي في بغداد ناظر أجنبي كان يساعده (معاون) في أداء أعماله . ووجد في مركز النظارة (قلم للمحاسبة) فيه عدد من المحاسبين وأمين للصندوق ، و (قلم للتحريرات) يعمل فيه باشكاتب وعدد من الكتاب للتحرير باللغتين الفرنسية والتركية . وكان جميع هؤلاء من العثمانيين غير المسلمين .

وهناك دوائر أخرى للنظارة في مدينة بغداد ، هي :

ـ مديرية مركز الولاية . وفيها مدير وباشكاتب وبضعة موظفين .
ـ قلم التفتيش . فيه مفتش أجنبي متجول ، وعدد صغير من الموظفين .
ـ مخزن بعهدة مأمور ومعاون مأمور مخزن . أما دوائر النظارة في خارج مدينة بغداد ، فهي :
ـ مديرية في كل من مركز سنجق كربلاء وقضاء خراسان . ويعمل فيها ،

---

(١) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 485.

(٢) Lewis, op. cit., p. 447.

(٣) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٨٥ .

بالإضافة إلى المدير ، باشكاتب وموظف واحد .

ـ مأمور في كل من أقضية : سامراء ومندلي وخانقين والكوت وبدرة والدليم وعنة والهندية والنجف والحلة ، وفي كل من نواحي : تكريت وشهربان والمسيب[1] .

وقد بلغت واردات نظارة الريجي في ولاية بغداد في عام ١٨٩١ ، مثلاً ، (٤,٤٧٠,٠٠) قرش[2] .

ومما هو جدير بالذكر أن نظارة الريجي قد سيطرت على تجارة استيراد وتوزيع التبوغ الأجنبية ، فأسست لذلك شركة خاصة باستيراد التبغ المعروف بـ (التنباك) من إيران في أواخر القرن الماضي ، هي :

ـ شركة التنباك : وكانت تدار منذ تأسيسها من قبل موظف يعرف بـ (الناظر) ، يعمل معه محاسب وعدد من الموظفين بلغ عددهم في سنة ١٩٠٧ ستة موظفين . وكان للشركة مأموران على الحدود الإيرانية ، في قضاء خانقين وناحية شهربان ، للإشراف على دخول التنباك إلى الولاية[3] .

حـ ـ (البنك) العثماني :

قامت الدولة العثمانية ، في إطار نهج الإصلاح الذي سارت عليه بإنشاء بنك (مصرف) في عاصمتها سنة ١٨٥٦ برؤوس أموال إنجليزية[4] . ودعي هذا البنك بـ (البنك العثماني) ، وكان الغرض من إنشائه ، فيما يبدو ، هو

---

(١) سالنامات ولاية بغداد الصادرة منذ سنة ١٨٨٦ ، انظر منها مثلاً : س و ب ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٨٧ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٩ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٢ ـ ١٠٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٧٨ .

(٢) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 9.

(٣) انظر : س و ب ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٦٦ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٤٣ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ١٠١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ ، ١٤٨ ، ١٥٢ .

(٤) جحا ، المصدر السابق ، ص ١١١ .

مواجهة المشاكل المالية التي كانت تتعرض لها الدولة باستمرار ، وذلك بضمان وجود مؤسسة مالية تلبي احتياجاتها من الأموال عند الضرورة . وفي عام ١٨٦٣ تحول هذا البنك إلى بنك انجليزي ـ فرنسي بعد أن وقعت الدولة اتفاقاً مع عدد من أصحاب رؤوس الأموال الانجليز والفرنسيين ، وكثير منهم كان من اليهود ، يقضي بأن يصبح البنك العثماني بنكاً دولياً مساهماً تقوم الدولة بحمايته والمحافظة على امتيازاته على أن يخضع لتفتيش واحد من نظّار الحكومة العثمانية . وأناطت الدولة مهمة إجراء المعاملات المالية لخزينتها في مركز الدولة وفي الولايات بهذا البنك ، حيث يقوم بإيداع إيراداتها في خزائنه ، ويصرف التحويلات المسحوبة عليه من نظارة المالية ودوائرها[١] .

وقد أسس البنك العثماني فرعه في ولاية بغداد في سنة ١٨٩٣ ليساهم في أعمال الإدارة المالية للولاية ، حيث كانت تودع فيه الواردات ، وتصرف منه المبالغ اللازمة للإنفاق العام . وكانت إدارته في الولاية في أواخر القرن الماضي والسنوات الأولى من القرن الحالي تتألف من مدير ومعاون للمدير ، وهما أجنبيان ، ومن خمس شعب ، هي :

ـ قلم المحاسبة . وفيه خمسة محاسبين .
ـ قلم الصندوق . فيه أمين للصندوق وثلاثة موظفين .
ـ قلم التحريرات . باشكاتب وموظفان .
ـ قلم القطع (الكامبيو) . باشكاتب وموظفان .
ـ قلم البضاعة . ثلاثة موظفين . وكان جميع هؤلاء الموظفين من غير المسلمين ، من الأجانب وبعض أبناء الولاية[٢] .

---

(١) انظر (نظام وامتياز البنك) في : الدستور ، م ٢ ، ص ٨٨٣ ـ ٨٨٩ .

(٢) سالنامات ولاية بغداد الصادرة منذ سنة ١٨٩٨ ، انظر منها مثلاً : س و ب ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٦٢ ، ١٣١٩ هـ ، ص ١١٦ ـ ١١٧ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ١٠٠ ـ ١٠١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

على أن هذا البنك كان يعتبر في أوائل القرن الحالي من الدوائر التابعة لنظارة المالية في الدولة العثمانية[1] .

ط ـ دائرة المحاسبة الخصوصية :

وهي دائرة مالية أنشئت بموجب القانون المؤقت الذي نشرته الدولة في آذار (مارس) من عام ١٩١٣ ، والقاضي بفصل بعض مبالغ وارداتها في الولايات عن الميزانية العامة ، وصرفها داخل هذه الولايات بمعرفة مجالسها العمومية[2] . وكانت دائرة المحاسبة الخصوصية في ولاية بغداد تستوفي عائدات الجسور ، ونصف موارد رسوم الذبح في المجازر[3] ، وحصة المعارف والأشغال العامة المفروضة على واردات إنتاج الأراضي ، و٥٪ من ضريبة الكودة ، و١٠٪ من ضريبة التمتع (الدخل) ، ونصف الواردات المخصصة للمعارف[4] .

---

(١) انظر : س د ع ، ١٣٢٦مالية ، الصفحة الثالثة من صفحات الفهرست غير المرقمة .
ولعل من المفيد هنا ذكر البنوك الأجنبية التي أسست في الولاية خلال الفترة التي يتناولها البحث ، وهي :
١ ـ البنك الشاهي الإيراني . أسس في بغداد في عام ١٨٩٠ ، وأنهى أعماله في سنة ١٨٩٣ ، بموجب إتفاق جرى بينه وبين البنك العثماني .
٢ ـ بنك الشرق الألماني . فتح في سنة ١٩٠٨ .
٣ ـ البنك الشرقي الإنجليزي . فتح في سنة ١٩١٢ .
٤ ـ دوتش بنك الألماني . افتتحه الألمان بعد سقوط البصرة بيد الإنجليز في أواخر عام ١٩١٤ . انظر :
نوري ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي ، جلد ثالث ، ص ١٠٥٠ .
غنيمة ، تجارة العراق ، ص ١١٠ ـ ١١١ ، ١١٨ .
خدوري ، مجيد ، أسباب الإحتلال البريطاني للعراق ، (الموصل ، ١٩٣٣) ، ص ٦٩ .

(٢) المؤيد ، عدد ٦٩٣٩ ، ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٣١ ـ ٢٢ مارس ١٩١٣ .

(٣) لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٣ ، جمادى الأولى ١٣٣٢ ـ نيسان ١٩١٤ ، ص ٥٥٥ .

(٤) Ireland, op. cit., p. 114.

ثانياً : الضرائب والرسوم

كانت الدوائر والمؤسسات المختلفة للإدارة المالية في ولاية بغداد تستوفي أنواعاً كثيرة من الضرائب والرسوم ، هي :

أ ـ ضرائب الأراضي الزراعية (الأعشار) :

تنوعت ملكية الأراضي الزراعية في ولاية بغداد ، فكان قسم منها عائداً إلى الدولة ويدعى بـ (الأراضي الأميرية) ، وقسم مملوك للأهالي يسمى بـ (أراضي الطابو) ، أي الأراضي التي فوضت الدولة الأفراد بالتصرف بها لقاء بدل مالي ، وهي مسجلة بدوائر الطابو أو الدفتر الخاقاني بأسماء الذين فوضت إليهم وهم يحملون سندات بها . كما كانت هناك أراضٍ عائدة للسلطان عبد الحميد الثاني تدعى بـ (الأراضي السنية) . والقسم الرابع من الأراضي الزراعية هو (الأراضي الوقفية) التي حبس أصحابها ملكيتها على أعمال البر والإحسان .

وكانت الأراضي الوقفية التي تديرها دائرة الأوقاف ، وبعض أراضي الطابو العائدة لبعض المالكين كنقيب أشراف بغداد ، معفاة من الضرائب التي تستوفى من إنتاج الأراضي الزراعية[1] . أما بقية الأراضي فتؤخذ على حاصلاتها ضريبة سنوية تسمى بـ (ضريبة الأعشار) ، وكانت مقاديرها تتفاوت تبعاً لنوع المحصول ، وطريقة السقي ، وغيرهما من أمور ، وتراوحت نسبة هذه الضريبة بين عشر الإنتاج ونصفه[2] .

فالقاعدة العامة تقضي باستيفاء الخمس من الأراضي السيحية ، التي تسقى من الأنهار ، إذا كانت مفوضة بالطابو . وتصل ضرائب هذه الأراضي إلى نصف الإنتاج إذا كانت أميرية ، باعتبار أن الدولة تستوفي مع ضريبة الإنتاج ضريبة إيجار الأرض العائدة لها[3] . أما أراضي الديم ، التي تعتمد على المطر

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٥ .

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ٣٨ ، ٥ ذي الحجة ١٢٨٦ .

(٣) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .

في إروائها ، فيؤخذ عشر إنتاجها السنوي كضريبة رسمية وفقاً للقاعدة العامة التي لم تطبق أحياناً على بعض أراضي الديم التي كان يستوفى منها خمس الإنتاج[1] ، وتتضاعف ضريبة أراضي الديم حينما تكون من الأراضي الأميرية[2] . على أن ضريبة بعض المحاصيل كانت تحدد بنسبة معينة دون الأخذ باعتبارات ملكية الأرض أو طريقة السقي ، فكان يستوفى ، مثلاً ، العشر فقط من محصول القطن بغض النظر عما إذا كانت الأرض التي يزرع فيها أميرية أو مفوضة بالطابو[3] .

أما ضريبة إنتاج بساتين النخيل والأشجار المثمرة فكانت تستوفى عن طريق تعداد الأشجار . وبلغ مقدار الضريبة السنوية لكل نخلة في أوائل القرن الحالي سبعة قروش ، وبين قرشين وأربعة قروش عن كل شجرة برتقال[4] . وغالباً ما كان يخمن عدد النخيل والأشجار من قبل أشخاص معروفين بالثقة والأمانة من قبل الدولة وأصحاب المزارع[5] لصعوبة عملية عدها . كذلك فإن معظم ضرائب الحاصلات الأخرى كان غالباً ما يجرى استيفاؤه بطريقة التخمين نفسها[6] .

وكانت ضريبة الأعشار تشكل مورداً مهماً من الموارد العامة للولاية ، بلغ مقداره ، في معظم سنوات الفترة التي يتناولها البحث ، ما يقرب من ثلثي مجموع وارداتها . فقد كانت نسبة ضريبة الأعشار إلى مجموع ميزانية الولاية ، على سبيل المثال ، ٦٦ ٪ ، ٦٤٪ ، ٦٣٪ ، ٦١٪ في السنوات : ١٨٧٥ ،

العزاوي ، عباس ، تاريخ الضرائب العراقية ، (بغداد ، ١٩٥٨) ، ص ١١٠ .

(١) حلمي إبراهيم ، العشائر القاطنة بين بغداد وسامراء ، مجلة لغة العرب ، ج ٣ ، س ٢ ، رمضان ١٣٣٠ ـ أيلول ١٩١٢ ، ص ٨٧ .

(٢) Ireland, op. cit., p. 115.

(٣) الزوراء ، العدد ٣٨ ، ٥ ذي الحجة ١٢٨٦ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦١ .

(٥) انظر : الخليلي ، جعفر ، هكذا عرفتهم ، ج ٦ ، (بيروت ، ١٩٨٢) ص ٦٢ .

(٦) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 479.

١٨٨٦ ، ١٨٩٨ ، ١٩٠٦ على التوالي[1] . ويبدو أن ارتفاع مقدار ضريبة الأعشار ، الذي وصل أحياناً إلى ٥٠٪ أو أكثر[2] من إنتاج الأراضي الزراعية ، كان سبباً رئيسياً من الأسباب التي أدت إلى أن تؤلف هذه الضريبة نسبة مرتفعة من الواردات ، وتحتل الموقع الأول في قائمة الموارد العامة للولاية . وقد حدا ارتفاع مقدار ضريبة الأعشار بأحد الباحثين إلى القول بأنه ربما لم يحصل آنذاك في أية بقعة من بقاع الأرض أن استوفيت ضرائب باهظة على الإنتاج الزراعي كتلك التي كانت تستوفى عليه في ولاية بغداد وبخاصة على إنتاج الأراضي السيحية التي لا تعتمد على المطر في إروائها[3] .

ب ـ الويركو :

وتسمى أيضاً بضريبة (البيتية) ، وهي ضريبة سنوية مقطوعة بلغ مقدارها خمسين قرشاً[4] . وتفرض على بيوت العشائر المستقرة وشبه المستقرة من الأكواخ والخيام . والويركو في واقع الأمر ضريبة على الأسر أكثر منها عن المنازل ، لأنها تفرض على كل رجل متزوج ، فإذا كان هناك رجلان متزوجان في بيت واحد فتوخذ ضريبة الويركو من كل واحد منهما[5] . على أن هذه الضريبة كانت تخفض للأشخاص غير المقتدرين على دفعها كاملة ، أو تقسط لهم ، أو تلغى بالنسبة لبعض الأفراد الذين لا يستطيعون دفع أي مبلغ من المال لفقرهم[6] .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٢٦ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٠١ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٥ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٥٢ .

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ٣٨ ، ٥ ذي الحجة ١٢٨٦ .

(٣) انظر : Haider, op. cit., p. 171.

(٤) الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦ .

(٦) انظر : (نظام الويركو) و (تعليمات في تقاسيط الويركو والبدلات العسكرية) في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٩ ـ ٢٦ .

جـ ـ بدل العسكرية :

وهو ضريبة إعفاء غير المسلمين من الخدمة العسكرية . وبلغ مقداره في أواخر العهد العثماني أربعين قرشاً للفرد الواحد[1] .

د ـ الكودة :

وتعني الضرائب المفروضة على جميع أنواع الحيوانات من غنم وجمال وبقر وجاموس وخنازير وبغال وحمير . وهي ضريبة سنوية كان مقدارها على كل رأس من الأغنام قرشين ونصف القرش في أواسط سبعينات القرن الماضي[2] ، ثم ارتفع إلى أربعة قروش قبيل نهاية الحكم العثماني[3] . وكانت هذه الضريبة تؤخذ عيناً في بعض الأحيان بالنسبة للجمال والبغال[4] .

هـ ـ ضريبة الغابات :

ضريبة تفرض على ما يجلب من الغابات من حطب يستعمل كوقود ، ومن أخشاب تستعمل في البناء .

و ـ ضريبة المعادن :

ويتراوح مقدارها بين ٥٪ ، ١٥٪ من ثمن المعدن المستخرج .

ز ـ الطوابع المالية :

يضاف على كل إيصال مشعر باستلام أموال لخزينة الدولة طابع مالي كانت قيمته في مطلع القرن الحالي عشر بارات (٠,٢٥ قرش) ، ثم ارتفعت إلى عشرين بارة في أواخر العهد العثماني . كما كان يضاف منذ عام ١٩٠٠ تقريباً طابع مالي باسم (سكة حديد الحجاز) على الإيصالات والطلبات الحكومية والأوراق التجارية ، وقيمته قرش واحد[5] .

---

(١) راجع ص ٢٤٢ .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ج ٨ ، ص ٢٤ .

(٣) حلمي ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق . . . ج ٨ ، ص ٦١ ، ٦٥ .

(٥) انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦١ ـ ١٠٦٢ .الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .

حـ ـ رسوم الاحتساب :

وكانت تستوفى عدة رسوم بهذا الاسم ، هي : رسوم القبانية أو الوزن ، والدلالية ، وأحمال الدواب ومقدارها ٧٪ من قيمة المنتجات المحلية الداخلة إلى المدن التي تخلو من وجود دوائر للجمارك فيها ، والأرضية وقيمتها ١٪ من ثمن الحاجيات التي تباع في الميادين العامة ، والباج وهو ضريبة تؤخذ على بضائع العشائر البدوية ومنتجاتها وحيواناتها التي تباع في أسواق المدن . وقد ألغيت جميع هذه الرسوم في سنة ١٩١٠ [١] .

ط ـ رسوم الشريعة :

والشريعة هي شاطىء النهر . وكانت تستوفى رسوم من كل واسطة من وسائط النقل النهرية المحملة بالبضائع والتي تقوم بتفريغ حمولتها على شواطىء المدن التي تقع على الأنهار . وتراوح مقدار هذه الضريبة في سنة ١٩٠٩ بين عشر بارات وخمسة قروش بحسب حجم ونوع الواسطة وحمولتها [٢] .

ي ـ ضريبة التمتع :

وكانت تفرض على دخول الأفراد من أصحاب الحرف والصناعات والمزارعين [٣] . وقد زيدت هذه الضريبة بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩١٢ بموجب قانون مؤقت صدر في تلك السنة لمواجهة الأعباء المالية المتزايدة للدولة بسبب الحرب التي كانت دائرة بينها وبين إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب [٤] .

ك ـ رسوم المحاكم :

وهي الرسوم التي كانت تستوفيها المحاكم الشرعية والمدنية عن

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٢) الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

(٣) الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

Longrigg, op. cit., p. 48.

(٤) انظر : المفيد ، العدد ١٠٧٣ ، ٢٣ رمضان ١٣٣٠ هـ ـ ٥ أيلول ١٩١٢ .

المعاملات والدعاوى التي تجرى فيها ، وشكلت جزء أساسياً من واردات الولاية ، دخلت ضمن ميزانيتها(١) . وقد نظمت طريقة استيفاء هذه الرسوم بموجب أنظمة وتعليمات خاصة(٢) .

ل ـ رسوم الطابو :

وهي الرسوم التي تتقاضاها دوائر الدفتر الخاقاني عن معاملات نقل ملكية الأراضي والعقارات . وكانت هذه الرسوم تدخل في ميزانية الولاية .

م ـ ضرائب مؤقتة واستثنائية :

وهناك عدة ضرائب كانت تتقاضاها الدولة بسبب ظروف خاصة كحاجتها إلى الأموال في حالة الحرب . ومنها الضريبة التي فرضتها في سنة ١٨٧٧ خلال معاركها مع روسيا . وضريبة مقدارها ٣٪ من رواتب الموظفين في عام ١٩١٢ إبان الحرب الطرابلسية . وما فرضته خلال الحرب العالمية الأولى على كل فرد من مواطنيها بتقديم ربع ما عنده من المواشي والحبوب باسم (التكاليف الحربية) ، كما فرضت على الأغنياء والتجار دفع مبالغ مالية معينة للتكاليف الحربية(٣) .

وكان من الضرائب الاستثنائية ما يسمى بـ (ضريبة الشهرية) التي كانت تؤخذ من أصحاب المحلات في مدينة كربلاء ، وهي ضريبة شهرية مقطوعة فرضتها الدولة لمدة ثلاثين عاماً ، منذ سنة ١٨٧٦ ، عقاباً لأهالي المدينة على عصيانهم لأوامر التجنيد والتعبئة العامة التي نادت بها في تلك السنة عند نشوب حربها مع روسيا ، واستمرت باستيفائها بعد انتهاء المدة مما تسبب في اضطرابات حدثت في المدينة في عام ١٩٠٦(٤) . ومن الضرائب الاستثنائية أيضاً (بدل السدانة) وهو مبلغ كبير يصل إلى (١٠٠٠) ليرة تتقاضاه الدولة من

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٥ .

(٢) للتفاصيل انظر : الدستور ، م ١ ، ص ١٣٠ ـ ١٤١ ، ١٨٣ ـ ١٨٨ ، ٥٧٥ .

(٣) الغصين ، المصدر السابق ، ص ١٢ ، ٨٥ .

(٤) للتفاصيل انظر : اليعقوبي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

سدنة العتبات المقدسة عند إصدارها لفرمانات تعيينهم للسدانة[1] .

على أن جميع الضرائب والرسوم التي مر ذكرها كانت تتقاضاها دوائر المحاسبة والمال والدوائر التابعة لها ، وتدخل ضمن الميزانية السنوية للولاية . أما بقية الضرائب والرسوم الأخرى فكانت تستوفى من قبل بقية الدوائر المالية كدوائر الرسومات (الجمارك) والديون العمومية وبعض دوائر الدولة الأخرى ، وجميعها لها ميزانيات خاصة ، وتتبع إداراتها المركزية في العاصمة استانبول ، وهذه الرسوم والضرائب هي :

ن ـ الرسوم الجمركية :

كانت تستوفى عند إنشاء دوائر الجمارك في ولاية بغداد رسوم جمركية على البضائع الواردة إلى الولاية مقدارها ٨٪ من قيمتها[2] ، ويستوفى ١٪ من قيمة البضائع المحلية المصدرة كرسم عليها[3] . أما بضائع الترانزيت التي تمر بالولاية وتمكث فيها لمدة تقل عن ستة أشهر فيستوفى منها رسم مقداره ١٪ أيضاً . ولكن هذه البضائع تخضع لرسم الواردات البالغ ٨٪ حينما لا تصدر بعد مضي ستة أشهر من دخولها[4] . وفي منتصف عام ١٩٠٧ رفعت الدولة الرسوم الجمركية على البضائع الواردة لتبلغ ١١٪ من قيمتها ، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى ١٥٪ في عام ١٩١٤ ، وضوعفت خلال سنوات الحرب العالمية الأولى إلا أن هذه الزيادة لم تطبق في ولاية بغداد[5] .

س ـ رسوم الديون العمومية والريجي :

وتستوفي دائرة الديون العمومية رسوماً على بيع المشروبات الروحية ،

---

(١) انظر : آل كليدار ، محمد حسن مصطفى ، مدينة الحسين ، (بغداد ، ١٩٤٧) ، ص ٨٣ .

(٢) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢١٧ .

(٣) غنيمة ، تجارة العراق . . . ، ص ١٠٥ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٣ .

(٥) حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٣٤٣ ـ ٣٤٤ .

وصيد الأسماك ، واستخراج وبيع الملح ، وعوائد بيع طوابع البريد ، والحرير . أما دائرة الريجي فقد تخصصت في تقاضي ضرائب إنتاج التبغ والمتاجرة فيه .

ع ـ الضرائب والرسوم التي تتقاضاها أو تتقاضى قسماً منها دوائر البلديات :

سبق القول أن الضرائب والرسوم التي كان يذهب جزء منها ، أو تعود كلها إلى البلديات ، هي رسوم ذبح الحيوانات في المجازر لاستهلاك لحومها ، ورسوم عبور الجسور ، ورسم الطمغة ، والباسبانية ، والأصنافية ، والأغباني[1] .

ف ـ الرسوم التي تتقاضاها الدوائر غير المالية :

وأهمها رسوم (الكرنتينة) التي تسوفيها دوائر الحجر الصحي المنتشرة في المدن الحدودية من الزوار القادمين إلى الولاية ، ومقدارها عشرة قروش عن كل زائر[2] . على أن هذا المورد كان ينقطع تقريباً حينما تحظر الحكومة الإيرانية على مواطنيها زيارة العتبات المقدسة في ولاية بغداد بسبب سوء يطرأ على علاقاتها مع الدولة العثمانية ، أو بسبب المعاملة غير الحسنة التي يلقاها هؤلاء أحياناً من قبل سلطات الولاية[3] . كما كانت دوائر الحجر الصحي تتقاضى رسماً عن تفتيش كل جثمان يدخل إلى الولاية ليدفن في مدن العتبات المقدسة[4] . وتستوفي دائرة الصحة في كل مدينة من هذه المدن خمسين قرشاً عن الجنازة التي تدخل المدينة لتدفن فيها بغض النظر عن كونها من الولاية أو من خارجها . وقد ألغيت رسوم الدفن بالنسبة لأبناء ولاية بغداد في عام ١٩١١[5] . على أن دوائر الأوقاف في مدن العتبات المقدسة كانت تتقاضى

---

(١) راجع ص ٢٧٢ .

(٢) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 12.

(٣) انظر : جريدة الحقائق ، الآستانة ، العدد ١٩ ، س ٢ ، ٢٥ ذي الحجة ١٣٠٣ .

(٤) مجلة العلم ، العدد الثالث ، م ٢ ، أول رمضان ١٣٢٩ ـ ٢٦ أغستوس ١٩١١ ، ص ١٢٠ .

(٥) لغة العرب ، ج ٦ ، س ٢ ، محرم ١٣٣١ ـ كانون الأول ١٩١٢ ، ص ٢٤٣ ، ٢٤٥ .

بالإضافة لذلك كله رسماً آخر على الدفن يتراوح مقداره بين واحد وثلاثين قرشاً ونصف القرش، وبين خمسة آلاف قرش بحسب قداسة وأهمية مكان الدفن(١).

ص ـ الضرائب المضافة على الضرائب والرسوم المقررة :

وهذه ثلاثة أنواع من الضرائب هي : إعانة التجهيزات العسكرية ، وفرضتها الدولة في سنة ١٨٩٧ عند نشوب حربها مع اليونان . وحصة المعارف ، وحصة المنافع (الأشغال العامة) . وكانت هذه الضرائب تضاف على ضريبة الويركو وضريبة الأعشار(٢) ، والرسوم الجمركية(٣) .

ويلاحظ مما تقدم أن الدولة قد فرضت عدداً كبيراً من الضرائب والرسوم على سكان الولاية ، كان بعضها لا يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية كرسوم المشروبات الروحية(٤) ، وضريبة الكودة على الخنازير ، والفائض الذي كانت تستوفيه على تأخير سداد الضرائب التي تفرضها(٥) .

كما اشتملت الضرائب والرسوم الحكومية على كثير من الضرائب الاستثنائية والمجحفة ، فكانت الدولة تلجأ في كل حرب لها إلى الضغط على الناس وإكراههم على جمع الإعانات المالية ، أو تقوم بفرض زيادات على

---

(١) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 13.
المؤيد ، عدد ٥٤٤٤ ، ١٧ ربيع الأول ١٣٢٦ ـ ٨ أبريل ١٩٠٨ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٠ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٤ .

(٤) أصدرت الدولة نظامين ، أحدهما يتعلق بطريقة استيفاء رسوم صناعة الخمور ومقاديرها وصيغ في أربعة عشر بنداً ، والثاني صدر في سنة ١٨٦٧ ونظم أساليب استيفاء رسوم بيع الخمور ومنح الرخص لمحلات بيعها وغيرها من أمور تتعلق بهذا الخصوص ، وهو في خمس وعشرين مادة . انظر هذين النظامين في :
الدستور ، م ٢ ، ص ٦٣٢ ـ ٦٤١ .

(٥) انظر الحادثة التي وردت عن تقاضي فوائد مالية على مبالغ الضرائب المتأخرة في :
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٠٧ ـ ٤٠٨ .

الضرائب المقررة وتستعمل القوة والقسوة معهم لتحصيلها[1] . كما أنها كانت تستعمل مثل هذه الأساليب في الظروف الاعتيادية لجباية بقية الضرائب وبخاصة الأعشار ، فتجرد الحملات على العشائر ، وتقوم بضرب وتعذيب المتأخرين عن سداد هذه الضريبة[2] التي قد تكون ، شأنها شأن معظم الضرائب الأخرى ، غير واقعية ولا يمثل مقدارها المطلوب المبلغ الحقيقي لها للاعتماد في تحديد الضرائب في كثير من الأحيان على التخمين والتقدير الذي لا يصدق غالباً في تحديد المبلغ المطلوب ، والذي قد تلعب به أهواء المرتشين والفاسدين من موظفي الإدارة المالية .

وهناك عدة أمثلة أخرى للرسوم والضرائب المجحفة ، منها رسوم الدفن الباهظة في مدن العتبات المقدسة التي تؤخذ من ذوي موتى أبناء الولاية . ولم تتخل الدولة عن أخذ هذه الرسوم إلا في أواخر عهدها في بغداد بعد مناشدات بعض وجهاء الولاية لها[3] . كما أن ضريبة (الشهرية)[4] التي فرضت على أصحاب المحلات في مدينة كربلاء لمدة ثلاثين سنة كعقاب لأهالي هذه المدينة واستمرار الدولة في أخذها بعد انتهاء المدة التي حددتها لها ، هي مثال آخر للضرائب الثقيلة وغير المبررة .

ولم تحقق الضرائب والرسوم التي فرضتها الدولة في ولاية بغداد فائدة ملموسة للولاية وأهلها[5] ، فالرسوم التي كانت تجمعها دوائر الصحة والحجر الصحي ، مثلاً ، لم يكن لها أثر في تحسين الوضع الصحي للسكان . وضريبة

---

(١) انظر : الغصين ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

(٢) العطية ، تاريخ الديوانية ، ص ٩٤ ـ ٩٥ .

(٣) الدرّاجي ، عبد الرزاق عبد ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، ط ٢ ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ٢٩ .

(٤) راجع ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤ .

(٥) كوتلوف ، ل . ن ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، (بغداد ، ١٩٨٥) ، ص ٧٣ ـ ٧٤ .

المعارف لم تحقق للتعليم وللمستوى الثقافي في الولاية شيئاً يذكر ، بل إن الدولة كانت تتقاضى هذه الضريبة من أهالي بعض المدن دون أن تكلف نفسها مشقة فتح مدرسة ابتدائية واحدة في كل مدينة منها[١] .

لذلك كله اعتبر أهالي ولاية بغداد ، من سكان المدن وأبناء العشائر ، أن معظم الضرائب والرسوم الحكومية التي تجبى منهم غير شرعية وغير عادلة[٢] ، فتمرد هؤلاء وأولئك على دفعها ، وحاولوا ، حينما لم يتمكنوا من الخلاص منها ، التملص من سدادها بشتى السبل والوسائل[٣] ، مما دعا الإدارة الحكومية إلى استعمال قوة الجيش والجاندرمة لجمع الضرائب والرسوم من الناس حتى نهاية عهدها في الولاية[٤] .

ومما هو جدير بالذكر أن مناخ الحرية الذي تهيأ في العهد الدستوري قد مكّن المجلس العمومي للولاية ، ونوابها في (مجلس المبعوثان) العثماني من المطالبة بإلغاء بعض الضرائب[٥] ، وإعادة النظر بمجمل نظم الضرائب والرسوم المتبعة في ولاية بغداد وطرق جبايتها التي اعتبرها أحد نواب بغداد « مخالفة للقانون والشريعة ، وبأنها قد ألحقت أضراراً كبيرة بالمواطنين »[٦] .

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ٢٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(٢) Jamali, op. cit., p. 56.

(٣) انظر : موسوعة العتبات ، ق كربلاء ، ج ١ ، ص ٩٩ .
لغة العرب ، ج ٢ ، س ١ ، شعبان ١٣٢٩ ـ آب ١٩١١ ، ص ٨٠ .
Lady Bell, op. cit., p. 291.
Sluglett, op. cit., p. 233.

(٤) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٠٧ .
لغة العرب ، ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ ـ تشرين الأول ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٤٩ .

(٥) انظر : الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٦) محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١٣٣ .

ثالثاً : جباية الضرائب

شرعت الدولة العثمانية ، منذ أن فرضت سيطرتها المباشرة على بغداد وأنهت حكم الولاة المماليك فيها ، ببناء هيكل إدارتها المدنية في الولاية شيئاً فشيئاً ، لترسيخ دعائم حكمها وتثبيت أركانه . وكانت دوائر ومؤسسات الإدارة المالية من بين تلك الإدارات التي عملت الدولة على إيجادها لتقوم بأعباء الأمور المالية من جمع للواردات وتنظيم لصرف النفقات ، ولتحل هذه الدوائر في محل الملتزمين والمتعهدين بجمع الضرائب والرسوم الحكومية ، وتتولى بنفسها هذه المهمة بدلاً منهم .

وقد سبق القول أن الإدارة المدنية في بغداد قد خطت خطوتها الأولى في طريق إبطال نظام الإلتزام عقب صدور مرسوم كلخانة الإصلاحي ، إلا أنها لم تتمكن من السير طويلاً في هذا السبيل للصعبات التي كانت تكتنف قيام موظفي الدولة ودوائرها المالية بجمع الضرائب والرسوم ، فعادت إلى الاعتماد على الملتزمين في جباية بعضها ، وتولت دوائرها المالية جمع ما تتمكن من جمعه منها بصورة مباشرة . وعندما حل الوالي مدحت باشا في بغداد سنة ١٨٦٩ كانت الإدارة الحكومية تستوفي الضرائب والرسوم في الولاية بطريقتين : الأولى دعيت بـ (الأمانة) ، والثانية بـ (الإلتزام) .

أ ـ الأمانة :

وهي أن تقوم دوائر الدولة باستيفاء أموال بعض الضرائب والرسوم مباشرة من المكلفين بدفعها . وكانت تكتنف هذه الطريقة جملة صعوبات منها (التخمين) وما ينتج عنه من مشكلات بين دافع الضريبة وموظفي الدولة الذين كثيراً ما كانوا يبالغون في تقدير قيمة الضرائب والرسوم في حالة عدم دفع الرشوة لهم[١] . كما أن تخمين حاصلات منطقة من المناطق في سنة من السنين كان

---

(١) رفيق ، أحمد ، الذرعة ، مقال ، لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ هـ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤١٩ .

يعتبر أساساً لاستيفاء ضريبة الأعشار لتلك السنة ، ولعدة سنوات تليها دون الأخذ بنظر الاعتبار احتمال انخفاض هذه الحاصلات بسبب الآفات الزراعية والأحوال الجوية ومياه الري وحالة الأمن[١] ، وذلك ما كان يحدث خلافات بين المزارعين والإدارة المالية[٢] .

إضافة إلى ذلك كله فإن استيفاء الضرائب والرسوم بطريقة الأمانة كان غالباً ما يكلف إدارة الولاية مبالغ كبيرة تنفقها على سوق قوات الجاندرمة والجيش إلى المناطق العشائرية لتحقيق هذه المهمة . وكان يحدث أحياناً أن المبالغ المالية التي تجمع كضرائب ورسوم لا تفي بمصاريف تجهيز وإعاشة القوات التي سيقت لجمعها خلال مدة قيامها بأداء هذا العمل[٣] .

واشترك أيضاً في مهمة جباية الضرائب الموظفون الإداريون من رؤساء الوحدات الإدارية ، وغيرهم واقتضت هذه المهمة قيام مجالس إدارة بعض السناجق بتشكيل هيئات خاصة من هؤلاء تصرف لها بدلات مالية لقاء توجهها لتقدير حاصلات الأراضي الزراعية وتحديد مبالغ ضريبة الأعشار المفروضة عليها[٤] .

ب ـ الإلتزام :

ويعني نظام الإلتزام في جباية الضرائب قيام الدولة بمنح أحد الأشخاص ، الذي يسمى بـ (الملتزم) ، حق جباية ضريبة من الضرائب لقاء مبلغ معين متفق عليه يقوم بدفعه لها سنوياً . وقد اتبعت الدولة هذا النظام منذ زمن بعيد ، وحاولت إبطاله نهائياً في عهد التنظيمات ولكنها لم تفلح إلا في إلغائه بالنسبة لبعض الضرائب والرسوم ، واستمر بعضها الآخر يستوفى بطريقة الإلتزام . ثم اتجهت الدولة نحو تنظيم هذه الطريقة ، فأصدرت في ١١ ربيع

---

(١) Ireland, op. cit., p. 116.

(٢) انظر : العطية ، تاريخ الديوانية . . . ، ص ٩١ .

(٣) انظر : الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣ ـ ٤٣٥ .

(٤) انظر : المصدر نفسه ، ص ٣٧٣ ، ٤١٧ ، ٤٣١ ، ٤٤٠ .

الأول ١٢٧٢ ـ ١٨٥٥ نظاماً خاصاً عالجت فيه إحالة وإدارة الضرائب والرسوم على الملتزمين . وكانت أهم مواده تنص على أن الضرائب والرسوم تفوض إلى الملتزمين عن طريق مزايدة علنية ، وأن مزايدات التزام ضرائب ورسوم القرى تجرى في مراكز الأقضية ، والتزام ضرائب ورسوم الأقضية في مراكز السناجق ، وما يخص الأخيرة في مركز الولاية .

ونص النظام على أنه يجوز للملتزم الواحد أن يلتزم ضرائب ورسوم أكثر من قضاء ، ولكنه لا يجوز له ذلك لأكثر من سنجق . وأن مدة الإلتزام سنة واحدة بالنسبة لبعض الضرائب والرسوم ، وسنتان لبعضها الآخر ، وجواز جعلها لمدة خمس سنوات بالنسبة لصنف ثالث منها . كما تطرق النظام إلى تحديد المواعيد السنوية لإجراء المزايدات ، وضرورة ربط الملتزم بكفالة مالية ، وفرض فوائد مالية على مبالغ الإلتزام التي لا تدفع في مواعيدها المقررة[1] .

وصدر نظام آخر في ٢ ذي الحجة ١٢٧٤ ـ ١٨٥٧ عالج ، في ثماني عشرة مادة ، طريقة تعامل الملتزمين مع خزينة الدولة فيما يتعلق بتقديم ضامن لها ، ومواعيد دفع الأقساط ، وطرق استيفاء الخزينة لأموالها عند إفلاس المتعهد أو تباطئه في الدفع أو موته ، وغيرها من أمور[2] . ونظّم نظام ثالث ، صادر في ٩ شعبان ١٢٧٧ ـ ١٨٦٠ ، كيفية قيام الملتزمين باستيفاء الضرائب والرسوم التي التزموها[3] .

وقد طبقت هذه الأنظمة ، التي تتعلق بجباية الضرائب عن طريق الإلتزام ، في ولاية بغداد حتى نهاية الحكم العثماني فيها ، فكانت الإدارة المدنية في الولاية تضع بصورة دورية بعض الضرائب والرسوم بالمزايدة

---

(١) انظر : (نظام إحالة وإدارة ومزايدة الأعشار والرسومات) ، في الدستور ، م ٢ ، ص ٣٦ ـ ٤٠ .

(٢) انظر (نظام تأدية المتعهدين للواردات العشرية والرسومية) في : الدستور ، م ٢ ، ص ٤٣ ـ ٤٧ .

(٣) للتفاصيل عنه انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

العلنية[1] ، وتعلن عنها أحياناً في الصحف المحلية[2] ، وتعهد بجباية كل ضريبة منها بالملتزم الذي يقدم أعلى مبلغ لها . ولكن عملية إحالة الضرائب إلى الملتزمين كانت تتعرض أحياناً للتلاعب ، حيث يجبر الموظفون المكلفون بإحالتها على منحها لبعض المزايدين دون بعضهم الآخر[3] بضغوط من السلطات العليا . كما أن التنافس على المزايدة كان يؤدي ببعض المزايدين إلى رفع بدل الإلتزام إلى مبلغ كبير لا يمثل المبلغ الحقيقي للضريبة المزايد عليها[4] ، ومن ثم يعجز عن سداده ، أو يشترط في جمعه من المكلفين بأداء الضريبة . على أن معظم الملتزمين كانوا ، حتى في غير هذه الحالة ، يحاولون جمع أكبر قدر ممكن من المال بقسر الناس على دفع مبلغ أكثر من المبلغ المقرر[5] .

وكانت ولاية بغداد تمنح عدة ضرائب ورسوم للملتزمين ، منها : رسوم الذبح ، والأرضية ، وعبور الجسور ، والشريعة ، والاحتساب ، والطمغة[6] ، وضريبة الأعشار في بعض الأراضي ، وبخاصة في الأراضي الأميرية ـ غير المفوضة بالطابو ـ العائدة للدولة . حيث كانت إدارة الولاية تمنح هذه الأراضي بالإلتزام لشيوخ العشائر ووجهاء ومتنفذي المدن لمدة طويلة تتراوح عادة بين ثلاث وعشر سنوات ، وذلك بغرض ضمان سداد بدلات الإلتزام من قبل هؤلاء الذين يكونون بحكم مراكزهم على اتصال دائم بها ولا يمكنهم التملص من دفع

---

(١) Sluglett, op. cit., p. 235.

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ٣٩ ، ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٦ ، العدد ٤٦٦ ، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١ .

الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

(٣) Ireland, op. cit., p. 117.

(٤) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٤٩ .

(٥) Naval Intelligence Division, op. cit., p. 479.

(٦) انظر : الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ .

العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٧ .

بدل الإلتزام ، ولكي يقوموا ، بموجب شروط توضع في عقد الإلتزام ، بالحفاظ على الأمن والأنهر والجداول وخطوط البرق في الأراضي الملتزمة[1] . على أن قسماً من بدل التزام بعض الأراضي الزراعية كان يدفع بصورة عينية من حاصلات الأراضي ، والقسم الآخر يدفع نقداً[2] . وتضاف فائدة على المبالغ التي يتأخر الملتزم عن تسديها في مواعيدها المقررة .

رابعاً : ميزانية الولاية

أقدمت الدولة على تنظيم ميزانيتها وفقاً لنظام خاص وضعته لذلك وأسمته بـ (نظام البودجة)[3] . وقد تناول هذا النظام ، في ثلاث عشرة مادة ، إجراءات ترتيب دفتر الميزانية السنوية المقترحة للدولة ، وخطوات وضعها في موضع التنفيذ بعد مصادقة السلطان عليها[4] . ثم أصدرت بعد ذلك تعليمات تتعلق بميزانية الولايات مؤرخة في ٥ صفر ١٢٨٨ ـ ١٨٧١ ، وكانت هذه التعليمات على قسمين ، تناول القسم الأول منهما ، وهو في تسعة بنود ، تحديد مجالات إنفاق أموال الدولة في الولاية ، وقسمها إلى ستة أقسام ، هي : الدخلية ، والمالية ، والشرعية ، والمعارف ، والتجارة ، والنافعة . وقد فصلت موارد إنفاق كل قسم منها[5] . أما القسم الثاني من التعليمات التي تتعلق بميزانية الولايات فقد تطرق إلى تنظيم دفتر ميزانية الولاية ، وصيغ في عشرة بنود تناولت أسلوب ترتيب الموارد والنفقات العامة في هذا الدفتر[6] .

---

(١) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٣٢٣ ، ٣٢٧ .
الطاهر ، عبد الجليل (الدكتور) ، التقدم الاجتماعي في العراق ، (بغداد ، ١٩٥٤) ، ص ١ .

(٢) آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٣) البودجة : تعني الميزانية ، وهي مأخوذة من المعنى الإنجليزي لكلمة (Budget) .

(٤) للتفاصيل انظر نظام البودجة في : الدستور ، م ٢ ، ص ٦٢ ـ ٦٥ .

(٥) للتفاصيل انظر (تعليمات في مصارف الولايات العمومية) ، الدستور ، م ٢ ، ص ٦٦ ـ ٧٠ .

(٦) انظر (تعرفة دفتر الميزانية) ، الدستور ، م ٢ ، ص ٧١ ـ ٧٣ .

ويبدو أن الدولة لم تول مسألة تنظيم الميزانية في ولاية بغداد ، وفي بقية ولاياتها الأخرى ، عناية كبيرة قبل إصدارهـا لنظام البـودجة وتعليمـات ميزانيـة الولايات في سنة ١٨٧١ وكانت تكتفي بما يرسله ولاة بغداد إليها من أمـوال . وأفضل الولاة من يبعث بأكبر مبلغ من المال إلى العاصمة في كل سنة . وكان يحدث أحيانـاً أن يتفق مع الـوالي على إرسال مبلغ معين إلى الخـزينة العـامة سنوياً ، أو أن يتعهد هو بإرسال مثل هذا المبلغ .

وكان الوالي مـدحت باشـا ، الذي عين في عـام ١٨٦٩ لولايـة بغداد ، سائراً على هذا النهج ، حيث كان يرسل إلى استانبول مائتين وخمسين ألف ليرة سنوياً تنفيذاً للتعهد الذي قطعه على نفسه للعاصمة[١] . ولكن مدحت باشا قد اضطر ، قبل صدور تعليمات ميزانية الولايات وتـطبيقها في ولايـة بغداد ، إلى إرسال كشوف للباب العالي في استانبول بالميزانية السنوية للولاية موضحاً فيها مفردات مواردها ومصروفاتها ، وذلك لكي يتفادى ، فيما يبدو ، الضغوط التي كان يتعرض لها بإرسال مزيد من الأموال . كما يبدو أن هذا الوالي قـد حرص على نشر ميزانية الولاية في صحف استانبول المحلية بغرض إيضاح مقدار نمو وزيادة الموارد في عهده ، وبيان مواضع صرفها وبالتالي عدم تمكنه من إرسال المزيد من الأموال .

فقد نشرت جريدة الجوائب[٢] الآستانية ميزانية ولاية بغداد للعام المالي ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ ، وكانت كالتالي :

الواردات (بالكيس) :

المبلغ	البند
١٤٥,٠٠٠	إيرادات الأعشار والضرائب الأخرى .
٢٠,٠٠٠	إيرادات الطابو .
١٥,٠٠٠	الايرادات المتأخرة .
١٨٠,٠٠٠	

(١) مذكرات مدحت باشا ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٢) العدد ٥١٣ ، ٢٢ محرم ١٢٨٨ ، ١٢ أبريل ـ نيسان ١٨٧١ .

المصروفات (بالكيس) :

٣٢,٠٠٠	رواتب الموظفين والحكام وأعضاء مجلس الإدارة .
٣٠,٠٠٠	رواتب عساكر الضبطية .
٥٣,٠٠٠	رواتب عساكر الفيلق .
١,٠٠٠	شهريات المتقاعدين .
٤,٠٠٠	شهريات بحرية الترسانة والبصرة .
٢٠,٠٠٠	ثمن حبوب أرسلت إلى عساكر الحجاز مع مصروف نقلها .
١٥,٠٠٠	للمصالح النافعة .
٥,٠٠٠	مصاريف شتى .
٢٠,٠٠٠	مرسلة إلى الخزينة العامرة في استانبول .
١٨٠,٠٠٠	

وقد دأب مدحت باشا في السنتين الماليتين المتبقيتين من عهده في بغداد على إرسال دفاتر إيرادات ومصروفات الولاية السنوية إلى العاصمة[١] ، وذلك قبل أن تطبق تعليمات ميزانية الولاية في بغداد . وحين طبقت هذه التعليمات قبيل منتصف سبعينات القرن الماضي ، بعد رحيله ، كانت ميزانية الولاية في عام ١٨٧٥[٢] على النحو التالي[٣] :

(١) انظر : مذكرات مدحت باشا ، ص ١٨٤ .

(٢) وهي تسوي في أول السنة المالية التي كانت تبدأ في شهر آذار (مارس) . انظر : الكرملي ، انستاس (الأب) ، حالة بغداد التجارية والزراعية للسنة المالية ١٩٠٣ - ١٩٠٤ ، (مقال) ، مجلة المشرق ، س ٨ ، ع ٦ ، ١٥ آذار ١٩٠٥ ، ص ٢٤١ ٧

(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٢٦ .

الواردات

قرش	كيس	
٣٨٩	١٠٩٠٦	ويركو العشائر والأهالي المتوطنة .
٤٤٤	١١٠٣	البدلات العسكرية .
٣٩٥	٨٥٤٧١	الأعشار وضرائب أخرى .
٤٠٤	١٣٣٩٢	كودة الأغنام .
٣٦٠	٤٩٧	كودة البقر والجاموس .
٢٤١	١٨٣٨٨	واردات متفرقة .
٢٣٣	١٢٩٦٩١	

المعاشات والمصروفات

قرش	كيس	
٣٥٧	٤٢١٦١	القسم الأول الأمور الداخلية .
٣٣٥	١٠٧٠٢	القسم الثاني الأمور المالية .
٢٠٠	٣٤٥٨	القسم الثالث الأمور الشرعية والدعاوى .
٤٨٨	٢٠١	القسم الرابع المعارف العمومية .
١٤٤	٦٥٤	القسم السادس الأمور النافعة .
٠٢٤	٥٧١٧٩	

ويلاحظ أن فائض الموازنة كان يرسل إلى الخزينة العامة في استانبول ، وأن نفقات المعارف (التعليم) في هذه الميزانية كانت أقل بند في بنود المصروفات ، وتأتي بعدها من حيث الضآلة نفقات النافعة (الأشغال العامة) .

وقد سارت ميزانية الولاية على وتيرة واحدة تقريباً حتى نهاية العهد العثماني في بغداد ، فكانت هذه الميزانية في سنة ١٩٠٣ ، على سبيل المثال ، تتألف من الموارد والنفقات التالي ذكرها[1] :

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٦ ، ومن الجدير بالذكر أن جميع سالنامات ولاية

قرش	الواردات
٧٥٣٦٠٠	ضريبة ويركو الخيام والأكواخ .
٥٧٣٧٥١	بدل العسكرية .
٣٤٠٥٨١١	كودة الأغنام .
١٠٢١٨٨	كودة البقر والجاموس .
٤٥٩٨٠٠	كودة الجمال .
٦٥٦١٣٠٣	الأعشار المقطوعة .
٧١٧٠٠٥٣	أمانة الأعشار .
٢١٦٠٧	ايجارات .
٣٣٢٧٥٠٢	رسومات .
٥٤٨٢١	غابات .
١٩٧٠٠	معادن .
٥٢٩٧٢٥	عائدات الطابو والأملاك .
٢٢٢٢٩١	رسوم المحاكم .
١٠٧٨٦٨	رسوم متفرقة .
٢٣,٣٠٩,٩٢٠	

قرش	المصروفات
٤٥٦٥٢٦	رواتب موظفي المحاكم الشرعية .
١٩٧٢٧٧٣٥	رواتب موظفي الداخلية .
٩٢٢٤٩٨	رواتب موظفي العدلية .
١٣٥٦٩٩٠	رواتب موظفي المالية .
٥٠٧٣٠٩	رواتب أخرى .
١١٨٨٩٣١٤	نفقات الجيش .
٦٥٨٧٠٩٠	الجاندرمة .

= بغداد قد أدرجت في صفحاتها الأخيرة ميزانية الولاية أو وارداتها السنوية .

٢٠٠٤٧٨	البوليس .
٢٧٣٢٠	الشؤون الصحية .
١٣٠٠٠٠٠	معاشات المتقاعدين والأيتام .
٢٥,٢٢٠,٢٦٠	

على أن دوائر المعارف[١] ، والأوقاف ، والديون العمومية ، والبريد ، والبرق ، والبلديات ، والرسومات ، والحجر الصحي كانت لها ميزانيات خاصة لا علاقة لميزانية الولاية بها .

(١) استقلت ميزانية دائرة المعارف عن ميزانية الولاية في ثمانينات القرن الماضي .

الفصل السابع

إدارات الأوقاف وشؤون الأراضي

أولاً : الأوقاف

يعرف الوقف بأنه حبس العين عن التملك ، والتصدق بمنفعتها في أوجه البر والإحسان . وقد احتلت معاملات الوقف ، وأحكامه في الشريعة الإسلامية جزءاً كبيراً من كتب الفقهاء . ويرجع تكوين أول إدارة للوقف في بغداد إلى أوائل عهد المغول الايلخانيين ، حيث قام هؤلاء في أواخر القرن السابع الهجري بتعيين موظف مختص بأمر الأوقاف دعي بـ (صدر الوقوف) . وكانت مهمة الأوقاف ، منذ ذلك الحين ، تنحصر في صيانة الأملاك والأراضي الوقفية ، والموقوفات بصورة عامة ، والإشراف عليها وإدارتها وفقاً لشروط الواقفين . ولم يتعرض العثمانيون حينما سيطروا على بغداد لإدارة الأوقاف وشؤونها ، فاستمرت لذلك في أداء أعمالها حتى حلول عهد الوالي مدحت باشا[1] .

وكانت دائرة الأوقاف ، عند تولي مدحت باشا لمنصب والي بغداد ، تمثل إحدى دوائر الإدارة المدنية الحكومية الرئيسية في الولاية . وكان يضطلع بأمر إدارتها (مدير)[2] معين من قبل العاصمة استانبول . وقد انتظمت أعمال هذه

(١) انظر : العمر ، محمد أحمد ، الدليل لإصلاح الأوقاف ، (بغداد ، ١٩٤٨) ، الصفحات م ، ن ، س ، ع ، ف من مقدمة عباس العزاوي للكتاب .

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ٤٩ ، ٣٠ صفر الخير ١٢٨٧ .

الدائرة قبيل عهد هذا الوالي ، وذلك بعد صدور نظام إدارة الأوقاف في الولايات وواجبات مديريها في ١٩ جمادى الآخر ١٢٨٠[١] ـ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦٣ ، الذي تناول ، في تسعة فصول تضم ستاً وخمسين بنداً ، ترتيب وتنظيم أعمال دوائر أوقاف الولايات ، ومهام وواجبات مديريها .

فنص الفصل الأول من النظام على ضرورة المحافظة على أموال الأوقاف وذلك بقيام أمين صندوق الأوقاف بتسلم الواردات المالية للدائرة ، وعدم السماح لأي موظف آخر ، وإن كان هذا مدير الأوقاف نفسه ، بالقيام بهذا العمل . وأوجب تنظيم دفتر بنسختين ، واحدة عند المدير والأخرى عند أمين الصندوق ، لتدرج فيه الواردات والمصروفات وأوجه صرفها ، ويجري تدقيقه من قبل مجلس إدارة الأوقاف كل ثلاثة أشهر .

وتطرق الفصل الثاني إلى كيفية استلام المدير الجديد الذي يعين لدائرة الأوقاف لمهام أعماله من سلفه ، وقيام المجلس المحلي للأوقاف بنظر وتدقيق حسابات المدير السابق « من ابتداء مأموريته لحد يوم انفصاله »[٢] . أما الفصل الثالث فقد تناول ما يتعلق بـ« رؤية محاسبات متولي الأوقاف » ، فأوجب النظر في حسابات هؤلاء المتولين في أول كل سنة مالية . واختص الفصل الرابع بـ« تعميرات ومبايعات » الأوقاف ، ففصّل طريقة إنشاء العقارات الوقفية ، وترميم القائم منها .

وعالج الفصل الخامس من نظام إدارة الأوقاف طريقة إدارة موقوفات الواقف المتوفى في حالة عدم وجود شروط وموارد للوقف . واشترط البند الخامس والثلاثون من هذا الفصل على الواقفين مراعاة مدى فائدة المنشآت الوقفية التي يرومون بناءها للأهالي ، وأن يكون الواقف من أصحاب الثروة ، وأن يحبس ما يكفي من الموارد لتغطية نفقات القائمين على إدارة الوقف الجديد ، وذلك لوضع حد لزيادة تحويل الأملاك إلى موقوفات فيما يبدو .

---

(١) انظر نص النظام في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٢٤ ـ ١٤٤ .

(٢) البند الثامن من النظام ، الدستور ، م ٢ ، ص ١٢٧ .

الدائرة قبيل عهد هذا الوالي ، وذلك بعد صدور نظام إدارة الأوقاف في الولايات وواجبات مديريها في ١٩ جمادى الآخر ١٢٨٠[1] ـ ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٦٣ ، الذي تناول ، في تسعة فصول تضم ستاً وخمسين بنداً ، ترتيب وتنظيم أعمال دوائر أوقاف الولايات ، ومهام وواجبات مديريها .

فنص الفصل الأول من النظام على ضرورة المحافظة على أموال الأوقاف وذلك بقيام أمين صندوق الأوقاف بتسلم الواردات المالية للدائرة ، وعدم السماح لأي موظف آخر ، وإن كان هذا مدير الأوقاف نفسه ، بالقيام بهذا العمل . وأوجب تنظيم دفتر بنسختين ، واحدة عند المدير والأخرى عند أمين الصندوق ، لتدرج فيه الواردات والمصروفات وأوجه صرفها ، ويجري تدقيقه من قبل مجلس إدارة الأوقاف كل ثلاثة أشهر .

وتطرق الفصل الثاني إلى كيفية استلام المدير الجديد الذي يعين لدائرة الأوقاف لمهام أعماله من سلفه ، وقيام المجلس المحلي للأوقاف بنظر وتدقيق حسابات المدير السابق « من ابتداء مأموريته لحد يوم انفصاله »[2] . أما الفصل الثالث فقد تناول ما يتعلق بـ « رؤية محاسبات متولي الأوقاف » ، فأوجب النظر في حسابات هؤلاء المتولين في أول كل سنة مالية . واختص الفصل الرابع بـ « تعميرات ومبايعات » الأوقاف ، ففصّل طريقة إنشاء العقارات الوقفية ، وترميم القائم منها .

وعالج الفصل الخامس من نظام إدارة الأوقاف طريقة إدارة موقوفات الواقف المتوفى في حالة عدم وجود شروط وموارد للوقف . واشترط البند الخامس والثلاثون من هذا الفصل على الواقفين مراعاة مدى فائدة المنشات الوقفية التي يرومون بناءها للأهالي ، وأن يكون الواقف من أصحاب الثروة ، وأن يحبس ما يكفي من الموارد لتغطية نفقات القائمين على إدارة الوقف الجديد ، وذلك لوضع حد لزيادة تحويل الأملاك إلى موقوفات فيما يبدو .

---

(١) انظر نص النظام في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٢٤ ـ ١٤٤ .

(٢) البند الثامن من النظام ، الدستور ، م ٢ ، ص ١٢٧ .

الديوانية[1] ، ومأمور للأوقاف في كل من قضاءي خراسان ومندلي[2] . وفي عام ١٨٨٦ أسست مديرية للأوقاف في سنجق كربلاء، وعينت العاصمة مفتشاً لأملاك وأراضي الأوقاف في ولايات العراق الثلاث : بغداد والموصل والبصرة ، ويكون مقره في مركز الولاية الأولى[3] . وقد أعادت نظارة الأوقاف في أوائل العهد الدستوري ترتيب تقسيم ولايات الدولة إلى مناطق تفتيشة[4] ، ولكنها أبقت على تفتيش «ديار العراق»[5] . . الذي ضم الولايات الثلاث ، والمقر السابق للمفتش وهو مدينة بغداد على حالته السابقة .

وفي أواخر ثمانينات القرن الماضي أحدثت لجنة للأوقاف (أوقاف قومسيوني) في ولاية بغداد ، لتكون مهمتها مناقشة شؤون أوقاف الولاية وحل مشكلاتها ، ووضع السبل الكفيلة بتحسين أداء دوائر الأوقاف لواجباتها . وكان يرأس هذه اللجنة قاضي الولاية أو مفتيها ، وضمت في عضويتها ، غالباً ، نقيب أشراف بغداد ، ومحاسب الأوقاف ، ومدير معارف الولاية ، وواحداً أو اثنين من مدرسي المدارس الدينية[6] . كما وجدت في سنجق كربلاء أيضاً لجنة للأوقاف رأسها قاضي كربلاء ، وتألف أعضاؤها من مدير أوقاف السنجق ، وثلاثة من وجهاء المدينة[7] .

وكانت مهام إدارة الأوقاف تنحصر في الإشراف على المساجد والمدارس الدينية والمؤسسات الوقفية الأخرى ، وتعيين الأئمة والمدرسين والخطباء والمؤذنين والقيمين والمتولين ومحافظي الكتب والخدم لها ، وذلك وفقاً لنظام

---

(١) كان يدعى قبل سنة ١٨٩٣ بسنجق الحلة .

(٢) انظر : س و ب ، ١٣٠١ هـ ، ص ١٢٣ ، ١٤٤ ؛ ١٣٠٢ هـ ، ص ١٠١ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٨٠ ، ١٣٢ .

(٤) مجلة لسان العرب ، ج ٣ ، م ١ ، الآستانة جمادى الثاني سنة ١٣٣١ ، ص ١١٥ .

(٥) لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .

(٦) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٢٥ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٥٨ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٢٧ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٨ .

(٧) انظر المصدر نفسه ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢١٧ .

(توجيه الجهات)[١] الصادر في ٨ ذي القعدة ١٢٨٦[٢] ـ ٩ شباط (فبراير) ١٨٧٠ ، الذي صيغ في خمس عشرة مادة ، وتناول وظائف موظفي الأوقاف من تدريس وخطابة وإمامة وغيرها ، وكيفية انتقالها إلى أبناء شاغليها المتوفين إن توفرت فيهم الأهلية والاقتدار . وأوضح أنه لا يجوز توجيه جهتين (وظيفتين) مستقلتين إلى أحد الأشخاص في وقت واحد ، وأن الجهات العلمية مثل وظيفة التدريس أو الخطابة أو الإمامة لا تحال إلا بإجراء الامتحان للمتقدمين لشغلها . أما الوظائف الأخرى كوظيفة المؤذن والقيّم وخادم المسجد « فيكون تحقيقها باقتدار البنية »[٣] ، أي باللياقة البدنية والصحية للمتقدم . واستثنى النظام من هذه الشروط ما يخالفها من شروط الواقفين . وفي أواخر العهد العثماني نشر نظام آخر هو (نظام توجيه الجهات) وذلك في ٢ رمضان ١٣٣١ ـ ٥ آب (أغسطس) ١٩١٣ ، وتناول ، في اثنتين وستين مادة ، ما تطرق إليه النظام السابق بتوسع وتفصيل أكثر ، وبخاصة ما يتعلق بطريقة وكيفية إجراء الامتحانات للمرشحين للوظائف العلمية[٤] .

كما كانت هذه الدائرة تشرف على الأمور المالية للعتبات المقدسة[٥] ، وأعمال سدنتها الذين كانوا يتقاضون رواتب شهرية منها[٦] . وتتولى أيضاً الإشراف على عملية ترشيح وتعيين مفتي ولاية بغداد .

كذلك اضطلعت دائرة أوقاف بغداد أيضاً إدارة شؤون الأراضي والعقارات الموقوفة وتحصيل وارداتها بموجب الأسس والقواعد التي وضعها (نظام معاملات أوقاف المستغلات والمسقفات) الذي صدر في شهر جمادى الأخرى

---

(١) انظر : السهروردي ، المصدر السابق ، ص ٣١٥ ، ٣٩١ ، ٤٣٠ .
(٢) انظر نص النظام في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٥١ ـ ١٥٣ .
(٣) المادة الثامنة من النظام ، الدستور ، م ٢ ، ص ١٥٢ .
(٤) للتفاصيل انظر مواد النظام في : العمر ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ ـ ١٤٥ .
(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٧ .
(٦) محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

من عام ١٢٨٧ (١٨٧٠) ، في خمس فصول احتوت خمساً وثلاثين مادة . وقد قسم هذا النظام الأوقاف إلى : أوقاف (مضبوطة) وهي الأوقاف التي تدار من قبل نظارة الأوقاف ودوائرها وأوقاف (غير مضبوطة) وهي الأوقاف المدارة من طرف المتولين ، مع إشراف دائرة الأوقاف عليها ، وأوضح النظام أن المستغلات تعني الأراضي الزراعية ، أما المسقفات فيراد بها العقارات والأراضي المعدة لبناء منشآت عليها . كما تناول أساليب تنظيم الأوقاف ، وتأجير الأملاك الوقفية ، وجباية أموال الوقف ، وكتابة سنداته وشؤون التولية ، وغيرها من أمور[1] .

وقد قدرت مساحة الأراضي الزراعية التي تديرها دائرة أوقاف الولاية في مطلع القرن الحالي بما يقرب من ٢٠٪ من مجموع مساحات الأراضي الزراعية في ولاية بغداد[2] . وكانت حاصلات هذه الأراضي معفاة من ضريبة الأعشار ، وذلك ما وفر لخزينة الدائرة مبالغ مالية كبيرة .

وعلى الرغم من تعرض أراضي الأوقاف للاغتصاب[3] ، وإنفاق دائرة أوقاف الولاية بين آونة وأخرى لمبالغ مالية على ترميم أبنية العتبات المقدسة وبعض المساجد والمؤسسات التي تخضع لإشرافها[4] ، وتقديمها أحياناً للمساعدات المالية لبعض المؤسسات الحكومية[5] ، على الرغم من ذلك كله فإن موارد دائرة الأوقاف كانت تفيض كثيراً على مصروفاتها ونفقاتها ، فيرسل

---

(١) انظر مواد النظام في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٤٥ ـ ١٥٠ .

(٢) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٣١ .
مجلة المشرق ، العدد ٨ ، آب سنة ١٩٠٨ ، ص ٦١٧ .

(٣) انظر : محبوبة ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ٨٥ .
الألوسي ، تاريخ مساجد بغداد ، ص ٩٨ .

(٤) انظر : الخاقاني ، المصدر السابق ، ج ١١ ، (النجف ، ١٩٥٦) ، ص ٢٥٣ ـ ٢٥٤ .
الألوسي ، تاريخ مساجد بغداد ، ص ٣٨ ـ ٣٩ ، ٦٢ .

(٥) انظر : الوتري والشابندر ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .

فائض الأموال هذه إلى العاصمة استانبول في كل سنة(١) .

ثانياً : هيئة إدارة الأراضي السنية

الأراضي السنية هي الأراضي الزراعية المملوكة للسلطان عبد الحميد الثاني في ولاية بغداد ، والتي كانت تدير شؤونها هيئة خاصة تتبعها عدة دوائر وعدد كبير من الموظفين ، وترتبط هذه الهيئة مباشرة بنظارة الخزينة السلطانية الخاصة في استانبول . ولم يكن بوسع والي بغداد التدخل في أمور الإدارة السنية وأعمالها(٢) .

وقد بدأ السلطان عبد الحميد الثاني باستملاك الأراضي في ولاية بغداد في أوائل عقد ثمانينات القرن الماضي(٣)، وذلك بطرق شتى كان كثير منها مشروعاً فيما يبدو، حيث كان وكلاء الخزينة الخاصة يبتاعون هذه الأراضي من الإدارة الحكومية في الولاية ولو أن شبهة محاباة هؤلاء أو الخوف منهم وبالتالي منحهم الأراضي بأسعار زهيدة قد تطرقت إلى عملية الشراء هذه . كما أشارت بعض المصادر إلى أن إدارة السنية قد قامت أيضاً بالاستحواذ على الأراضي الزراعية أحياناً بطريقة استبدادية(٤) ، أو اغتصبتها من أصحابها أو من الدولة(٥) . وقد استمرت السنية في استملاك وضم الأراضي الزراعية إليها حتى بلغت نسبة هذه الأراضي ٣٠٪ من مجموع الأراضي الزراعية في ولاية بغداد في عام ١٨٩٠(٦) .

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٢) Longrigg, op. cit., p. 38.

(٣) Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 188.

(٤) انظر : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .

Haider, op. cit., p. 168.

(٥) انظر : البستاني ، المصدر السابق ، ص ١٤٩ .

Arab Tribes of The Baghdad Wilayat, op. cit., p. 147.

(٦) حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، ص ٤١١ .

وصاحبت عملية قيام الخزينة الخاصة بشراء الأراضي الزراعية في ولاية بغداد ، والاستحواذ عليها أحياناً بسبل شتى ، إنشاء لجنة خاصة ، وذلك في عام ١٨٨٢ ، لإدارة شؤون هذه الأراضي . وكان يرأس هذه اللجنة في تلك السنة قائد الفيلق السادس المرابط في مركز الولاية ، وضمت لعضويتها نقيب أشراف بغداد ، ودفتردار الولاية . وذلك علاوة على دائرة ، دعيت بـ (قلم الإدارة السنية) ، تضم كاتباً من الواردات والمصروفات والتحريرات ، وأميناً للصندوق ، وعدداً من الموظفين للحسابات والأوراق ومخازن الغلال ، كما وجد للإدارة مأمور ، أو وكيل من وجهاء الأهالي في كل مقاطعة من مقاطعاتها المنتشرة في ربوع الولاية[1] .

وقد توسعت لجنة هيئة الأراضي السنية وإدارتها في ولاية بغداد في أواخر القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن ، فأصبحت منذ ذلك الحين وحتى حلها في عام ١٩٠٩ بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني تتكون من :

- ناظر لجان الأراضي السنية في ولايات العراق الثلاث . وهو قائد الفيلق السادس .
- رئيس لجنة الهيئة . وكان رئيسها قبل إحداث وظيفة الناظر في سنة ١٩٠٤ قائد الفيلق السادس . وقد عين لها منذ تلك السنة ، بعد أن اضطلع القائد بمهمة النظارة على لجان الولايات الثلاث ، رئيس خاص ، وهو المدعو (ضيا باشا) الذي استمر في رئاستها حتى حلّ الهيئة .
- مدير الإدارة .
- مدير الكشف . وهو من ضباط أركان حرب الفيلق .
- قلم المحاسبة . ويرأسه محاسب يعمل معه عدد من الكتاب والموظفين للواردات والمصروفات والمصالح الجارية .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٤٠ - ٤١ .

ـ قلم التحريرات . بإدارة (مدير التحريرات) ، ويعمل في هذه الدائـرة بضعة موظفين .

ـ قلم الأوراق . وهـو بمثابـة (أرشيف) للهيئـة يـدار من قبـل مـوظف يـدعى بـ (مأمور الأوراق) .

ـ وكيل دعاوى (محامي) الهيئة .

ـ مأمورية المخازن .

ـ مأمورية التحصيل .

ـ أمانة الصندوق .

ـ كاتب معاملات الطابو . وهو موظف مختص بمتابعة معاملات السنية في دائرة الطابو (التسجيل العقاري) .

ـ كاتب الكشف .

وهناك إدارة للسنية في مناطق الولاية التي وجدت فيها أراض مملوكة لهيئة السنية ، وتسمى كل إدارة منها بـ (الشعبة) . ويدير الشعبـة مأمـور ، أو وكيل بالنسبة للشعب التي تشرف على أراض واسعة . ويوجد في كل شعبة منها عدد من المـوظفين والمستخدمين فيهم الكـاتب وإمام المسجـد والمؤذن والحارس والفراش ومعلم المدرسة الابتدائية التي توجد ضمن أراضي الشعبة . والشعب التي كان يديرها مأمور هي : شعبة أبي غريب ، وشعبة منطقة الحجر ، وشعبة المحمـودية ، وشعبـة البغيلة ، وشعبة منطقة شـادي في العـزيـزيـة ، وشعبة علياوة ، وشعبة مهروت ، وشعبة الخناق ، أما الشعب التي اضطلع (الوكيل) بمهمة إدارتها فهي :

ـ شعبـة الدجيـل . لها وكيـل في مركـز الدجيـل . وتتبعهـا مقـاطعتـا سميكـة والطارمية ، ويدير كل مقاطعة منهما مأمور .

ـ شعبة الحلة . لها وكيل في مركز الحلة ، وتتبعها مقاطعة أبي غرق .

ـ شعبة الجربوعية . تتبعها مقاطعة الشافعية .

ـ شعبة الجعارة (الحيرة) .

ـ شعبة المسيب . تتبعها مقاطعة الاسكندرية ومأمورية مزارع كربلاء[1] .

وقد قامت نظارة الخزينة الخاصة ، بعد سنة واحدة من إنشاء الإدارة السنية في ولاية بغداد، بإصدار نظام خاص بهذه الإدارة. وتألف هذا النظام، الذي نشر بتاريخ ١٨ ذي الحجة ١٣٠٠ ـ ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٨٣ ، من أربعين مادة تناولت طبيعة عمل وواجبات لجنة هيئة الأراضي السنية ، ومدير إدارتها ، وبقية موظفيها ، وما يتعلق بأمورها المالية ، وتنظيم أعمالها بصورة عامة[2] . كما أن الإدارة السنية كانت معرضة بين حين وآخر للتفتيش الذي كان يقوم به موظفو نظارة الخزينة الذين يوفدون إلى الولاية ويمكثون فيها ، لهذا الغرض ، وقتاً طويلاً[3] .

وكانت الإدارة السنية تشرف إشرافاً كاملاً على الأراضي التابعة لها ، وتقوم بتعيين رؤساء للوحدات الإدارية الصغيرة المعروفة بـ (النواحي) ، التي تقع ضمن تلك الأراضي ، وليس للإدارة المدنية الحكومية في الولاية أية سلطة إدارية أو قضائية في المناطق التابعة للإدارة السنية[4] .

أما طريقة تعامل الإدارة السنية مع الفلاحين الذين يعملون في أراضيها فتتلخص في حصولها على نسبة $\frac{2}{5}$ (٤٠٪) من الحاصلات الزراعية[5] ، وهي تمثل أجرة الأرض ، أو ما يعرف بـ (الملاّكيّة) ، وضريبة أعشار

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٧ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٤٤ ـ ١٤٩ .
١٣٢٥ هـ ، ص ١٣٠ ـ ١٣٦ .
س د ع ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧١٦ .

(٢) انظر : بغداد ولايتي داخلندة بولنان بالجملة أراضيء سنية ملوكانة نك صورت إدارة سي حقندة بالاستيذان مرعيت أحكامنة إراده' سنيه' جناب شهنشاهي شرف متعلق بيوريلان نظامنامه در . درعليه دة مطبعة عثمانية ده طبع أولنمشدر ، ١٣٠٠ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢١ هـ ، ص ٧٢ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٧٢ .

(٤) أنظر : آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .
العطية ، تاريخ الديوانية . . ، ص ١٤٣ ـ ١٤٤ .

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٥ .

المحصول التي لم تكن لتدفعها السنية للإدارة المالية للولاية وتحتفظ بها لنفسها فيما يبدو وذلك على أن وارداتها كانت معفاة من الضرائب والرسوم[1] . كما كانت هذه الإدارة تتقاضى ، لحسابها أيضاً ، ضرائب حيوانات ـ الكودة ـ الفلاحين العاملين في أراضيها[2] . إلا أن فلاحي السنية كانوا يتمتعون بامتيازات عديدة منها الإعفاء من الخدمة العسكرية ، وإمكانية حصولهم على البذور والسلف المالية وسدادها عند بيع المحصول[3] ، وذلك علاوة على المعونات النقدية التي كانت تقدم لهم في بعض الأحيان[4] .

ولكنه يبدو أن معاملة الإدارة السنية للفلاحين قد تغيرت في المدة الواقعة بين إعادة إعلان الدستور العثماني في تموز (يوليه) ١٩٠٨ ، وخلع السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ ، حيث كانت هذه الدائرة تضغط آنذاك على فلاحي بعض مقاطعاتها للحصول على جزء من حصتها المالية من المحصول قبل الحصاد ، مما اضطر هؤلاء إلى بيع محاصيلهم قبل حصادها إلى التجار بأسعار تقل عن أسعارها الحقيقية[5] ، وهو ماكان يعرف باصطلاحهم (على الأخضر) .

ولم يقتصر حسن تعامل الإدارة السنية على فلاحي أراضيها الزراعية ، بل امتد ليشمل موظفيها ومستخدميها أيضاً ، إذ كان هؤلاء يتقاضون رواتب مرتفعة قياساً على المرتبات التي كان يتقاضاها نظراؤهم من موظفي الإدارة العثمانية في الولاية . كما أن الدائرة كانت تدفع للضباط الذين تنتدبهم من الفيلق السادس للعمل فيها رواتب خاصة غير تلك التي كانوا يتسلمونها من الجيش[6] .

---

(١) انظر : الواثلي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .
(٢) سركيس ، المصدر السابق ، ق ٢ ، ص ٢٠٨ .
(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٥ .
(٤) الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق ، ص ٣٢٤ .
(٥) انظر : الفياض ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .
(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٧ ـ ١٠٦٨ .

وقد أقدمت الإدارة السنية على توسيع نشاطها الإقتصادي في السنوات الأولى من القرن الحالي ، فقامت في عام ١٩٠٤ بابتياع إدارة العمان ـ العثماني[١] ، وهي إدارة البواخر النهرية الحكومية التي تعمل في مجال النقل النهري بين بغداد والبصرة ، وذلك مقابل مبلغ زهيد مقداره (٩,٥٠٠) ليرة . وكانت هذه المؤسسة تضم عند شرائها من قبل السنية أربع بواخر تدعى : الفرات ، وبغداد ، والرصافة ، والموصل ، إضافة إلى عدد آخر من السفن الصغيرة والمعدات الأخرى . وقد أضافت الإدارة الجديدة ، التي دعيت بـ (إدارة البواخر الحميدية) ، باخرتين جديدتين فخمتين إلى أسطول البواخر النهرية ، هما : الباخرة (برهانية) ، والباخرة (حميدية) . واضطلعت هذه الإدارة بأداء مهامها بكفاءة عالية ، وبشكل جيد جعل بواخرها تنافس بواخر شركة (لنج) الإنجليزية العاملة بين بغداد والبصرة[٢] .

وكانت إدارة الحميدية التابعة لهيئة السنية تتألف ، في السنوات الخمس التي عاشتها قبل مصادرة أملاك السلطان عبد الحميد الثاني في عام ١٩٠٩ ، من :

- مدير الإدارة .
- قلم التحريرات . يديره باشكاتب .
- قلم المحاسبة ، يديره محاسب .
- إدارة تمثيل في كل من البصرة والكوت والعمارة .
- إدارة المعمل (فابريقه إداره سي) . وكان يديره ضابط بحرية برتبة يوزباشي .

---

(١) The Story of The Euphrates Company, op. cit., p. 150.

(٢) لتفاصيل أكثر انظر :

Longrigg, op. cit., p. 61.

لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٦٦ - ١٠٦٧ ، ١٠٧١ ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢٢٦٧ .

- كما ضمت كل باخرة من البواخر الست العائدة لإدارة الحميدية رباناً ، ومساعداً له ، وكاتباً ، ودليلاً[١] .

وعلى الرغم من أن واردات السنية كانت تذهب إلى نظارة الخزينة الخاصة في إستانبول فإن ولاية بغداد قد انتفعت من قيام هذه الإدارة بإنشاء بعض المشاريع الخيرية العامة فيها ، كالمدارس[٢] والمساجد والجسور والقناطر وشق الترع والقنوات الإروائية[٣] . وقد بلغ عدد المدارس الإبتدائية التي أنشأتها وأدارتها السنية في الولاية ، حتى إلغائها في عام ١٩٠٩ ، أربع عشرة مدرسة[٤] . ولم يقتصر وجود هذه المدارس على الأراضي السنية ، بل إن بعضها قد أسس في المدن القريبة منها[٥] . على أن محاولة إظهار السلطان عبد الحميد الثاني ، وهو مالك السنية ، بمظهر الورع والتقى وحب الخير كانت ، فيما يبدو ، سبباً رئيسياً من أسباب قيام إدارة السنية بمثل هذه الأعمال .

وعقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في نيسان (أبريل) ١٩٠٩ انتقلت ملكية الأراضي السنية إلى نظارة مالية الدولة[٦] ، وسميت إدارتها بـ (مديرية الأملاك المدورة)[٧] . كما دعيت إدارة البواخر الحميدية التي كانت تتبعها بـ (الإدارة النهرية العثمانية) . وقد استمرت الأملاك المدورة في

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٤٩ - ١٥١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٣٦ - ١٣٧ .

(٢) انظر : التميمي ، حميد أحمد حمدان ، البصرة في ظل الإحتلال البريطاني ١٩١٤ - ١٩٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٤١٣ .

(٣) للإطلاع على المشاريع الخيرية العامة التي أنجزتها السنية في الولاية حتى عام ١٩٠٧ انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٣٨ - ١٤٠ .

(٤) الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ .

(٥) انظر : جريدة المعلومات ، العدد ٦١ ، س ١ ، الآستانة ١٨ محرم ١٣١٦ - ٨ حزيران ، ١٨٩٨ .

(٦) جريدة العدل ، العدد ٧٦ ، س ٣ ، ٢٤ ذي القعدة ١٣٢٨ .

(٧) الرقيب ، العدد ٤٨ ، ١ رمضان ١٣٢٧ ، وتعني الأملاك المدورة الأملاك التي عادت ملكيتها للدولة .

عملها ، كمديرية مستقلة مرتبطة بنظارة المالية في استانبول مباشرة ، حتى نهاية العهد العثماني في ولاية بغداد[1] .

ثالثاً : الزراعة

أولت الدولة العثمانية أمور الزراعة في ولاياتها بعض الإهتمام منذ بداية ستينات القرن التاسع عشر ، فأصدرت في ١٧ شعبان ١٢٨٠ ـ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٨٦٤ تعليمات تخص وظائف مديري الزراعة في الولايات . ونصت هذه التعليمات على « أن الزراعة والحراثة هما أساس عمار المملكة فالسعي على استحصال وسائل تكثيرهما وتوفيرهما من واجبات ذمة الحكومة وكذلك ترغيب أهل الزراعة وإفادة الحكومة المحلية وتبليغها ما يحتاجون إليه هما مترتبان على عهدة حمية مأموري الزراعة . . . »[2] .

وأكدت هذه التعليمات أن تعيين مدير للزراعة في مركز كل ايالة وسنجق هو من « اقتضاء النظام » ، الذي أوجب قيام هؤلاء المدراء بتعيين ممثل أو وكيل من قبلهم في كل قضاء وناحية وقرية . وتكون واجبات ومهام مدراء ووكلاء الزراعة هي التحري عن وسائل « تكثير وتوفير أصول الزراعة والحراثة على الوجه المطلوب العالي . . »[3] ، وإخبار الإدارة المحلية للولاية بها للعمل على تنفيذها ، وترغيب وتشويق الأهالي على زراعة مختلف أنواع المحاصيل وبخاصة تلك التي تدخل في الصناعة كالقطن . كما كان من واجبات هؤلاء ، وفقاً لما نصت عليه التعليمات نفسها ، حضور مجالس الدعاوى الثي تعقد للفصل في قضايا المزارعين والفلاحين التي تخص أمور زراعتهم .

وقد نص نظام الولايات ، الذي نشر بعد صدور تلك التعليمات بعشرة

---

(١) Longrigg, op. cit., p. 61.

(٢) انظر : (تعليمات تخص وظائف مأموريات مديري الزراعة) ، في الدستور ، م٢ ، ص ٣٨١ ـ ٣٨٣ .

(٣) الدستور ، م ٢ ، ص ٣٨١ .

أشهر ، على وجوب تعيين مدير للزراعة والتجارة في مركز كل ولاية من الولايات « للنظر في أمر الزراعة وتسهيل إدارة التجارة وتقدير محصولات الولايـة وضبط إخراجاتها وإدخالاتها وينصب ويتعين من طرف الدولة بـانتخاب نـظارة التجارة والزراعة . . »[١] . كما أكد نظام إدارة الولايـات العموميـة (١٨٧١) على أن مدير الزراعة والتجارة هو أحد أعضاء « هيئـة المأمـورين الإجرائيين التي تؤلف شعبات إدارة الولاية »[٢] . وتطرق النظام نفسه إلى ذكر وظائف هذا المديـر ، وكان ما يتعلق بالزراعة منها هو إجراء « التنظيمات المقتضية لأمور الزراعة فنـاً وعملاً بحسب ما يقتضيه الموقع الجغرافي لكـل محل داخـل الولايـة وقابليتـه الطبيعية . . والنظارة على إجراءات ترقي الزراعـة . . »[٣] ، مع تقـديم تقريـر سنوي بما أنجز من هذه الأعمال ورفعه إلى والي الولاية ليرسله بدوره إلى الباب العالي في استانبول[٤] .

ولكنه على الرغم من تأكيد أنظمة الدولة على وجوب تعيين مدير للزراعة والتجارة في مركز كل ولايـة ، وأهمية الـزراعة في ولايـة بغداد لكـونها حـرفة لمعظم سكانها ، وما تحتله من مكانة في اقتصادياتها[٥] وموارد الدولة منها ، فإن الحكومة المركزية قد أهملت أمر تعيين مدير للزراعة في ولاية بغداد حتى أواخر عهـدها فيهـا ، حيث أقدمت في عـام ١٩١٠ ، لأول مرة ، على تعيين مـديـر للزراعة في الولاية[٦] .

---

(١) المادة الثانية عشرة من النظام . الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٢) المادة الثالثة من النظام . الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ .

(٣) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣ .

(٤) انظر المادتين (٢٣ ، ٢٤) من النظام في المصدر والصفحتين أنفسها .

(٥) كانت منطقة الفرات الأوسط في ولاية بغداد تعد من أغنى مناطق إنتاج الحبوب في الدولة العثمانية . انظر :

Ireland, op. cit., p. 240.

(٦) لم تذكر سالنامات ولاية بغداد وسالنامات الدولة العثمـانية الصـادرة حتى عام ١٩٠٩ ، وجود مثل هذا المدير . إلا أن سالنـامة الـدولة العثمـانية التي صـدرت في سنة ١٩١٠

وكان من بين الأعمال التي مارستها مديرية زراعة ولاية بغداد توزيع البذور على الفلاحين والمزارعين مجاناً بشرط قيامهم بزراعتها ، وكان أغلب تلك البذور لمحاصيل البقول التي تزرع بكثرة في أراضي الولاية[1] . كما كانت هذه الدائرة تصدر نشرات بطرق وقاية وعلاج الأمراض والآفات التي تصيب المزروعات[2] . وقامت في أواخر عام ١٩١٢ باستيراد ما يقرب من مائتي مضخة ماء بخارية وباعتها لأصحاب الأراضي الزراعية[3] .

صندوق تسليف الفلاحين (صندوق الأمنية) :

أصدرت الدولة نظاماً في عام ١٨٦٨ يقضي بتأسيس صندوق في عاصمتها لتسليف الأموال يدعى بـ (صندوق الأمنية) . ثم أصدرت نظاماً آخر لتأسيس مثل هذا الصندوق في كل ولاية من ولاياتها . وكان نظام هذه الصناديق يقضي بقبول الإيداعات المالية للأفراد مقابل منحهم فائدة سنوية مقدارها ٩٪ ، وتسليف التجار وغيرهم الأموال لقاء رهن مجوهرات أو عقارات بفائدة سنوية مقدارها ١٢٪[4] . وقد عدّل الباب العالي نظام صناديق الولايات بموجب تعليمات ، أصدرها إلى الولاة في ١٧ رمضان ١٢٨٨ ـ ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧١ ، أوجبت حصر تسليف الأموال من قبل صناديق الأمنية بالفلاحين والمزارعين[5] .

وقد قام مدحت باشا ، بعد مضي ما يقرب من ثلاثة أشهر على وصوله إلى

= وسالنامات الدولة التي أعقبتها في الصدور ، قد أشارت إلى وجود مدير للزراعة في ولاية بغداد مما يدل على تعيينه في تلك السنة (١٩١٠) .
انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٣ .

(١) لغة العرب ، ج ٣ ، س ٢ ، رمضان ١٣٣٠ ـ أيلول ١٩١٢ ، ص ١١٨ .

(٢) لغة العرب ، ج ١ ، س ٢ ، رجب ١٣٣٠ ـ تموز ١٩١٢ ، ص ١٧ ـ ١٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ج ٦ ، س ٢ ، محرم ١٣٣١ ـ كانون الأول ١٩١٢ ، ص ٢٦٢ .

(٤) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٣ ؛ ٣٣٨ ـ ٣٤٨ .

(٥) الجوائب ، العدد ٥٦٣ ، سلخ رمضان ١٢٨٨ ، ١٢ ديسمبر ـ ك ١ ، ١٨٧١ .

بغداد ، بتأسيس (صندوق أمنية) في الولاية . ويبدو أن هذا الصندوق كان يعمل ، منذ الأيام الأولى لإنشائه بكفاءة ونجاح ، حيث بلغ مجموع الأموال التي أودعت فيه بعد عشرين يوماً من تأسيسه (٣١٢,٦٧٧) قرشاً . أما المبالغ التي قام بتسليفها آنذاك ، فبلغ مقدارها (١٢٦,١٥٠) قرشاً[١] . وقد دأبت جريدة الزوراء على نشر خلاصة بميزانية الصندوق ، في كل ثلاثة أشهر تقريباً ، موضحاً فيها مقدار الأموال المودعة فيه ، والمبالغ التي قام بتسليفها[٢] .

واضطلع (مدير) بمهمة إدارة صندوق الأمنية ، وكان يعمل معه كاتب ومحصل وأمين صندوق . ويبدو أن هذه المؤسسة قد توقفت عن العمل في منتصف ثمانينات القرن الماضي ، حيث كان آخر ذكر لها في سالنامات ولاية بغداد قد ورد في السالنامة الصادرة في عام ١٨٨٤[٣] .

إدارة الأمور البيطرية (أمور بيطرية إداره سي)

وهي دائرة صغيرة أسست في مركز الولاية سنة ١٩٠٦ ، وكانت تدار من قبل (مفتش بيطري) يعمل معه بضعة موظفين بيطريين آخرين[٤] . وكان هؤلاء يجوبون في أوقات معينة من السنة المناطق الريفية والمناطق التي ترعى فيها الماشية لعلاجها من الأمراض التي قد تصيبها[٥] .

رابعاً : إدارة الدفتر الخاقاني أو الطابو (التسجيل العقاري)

أقدمت الدولة العثمانية في ٧ رمضان ١٢٧٤ ـ ٢١ نيسان (أبريل) ١٨٥٨

---

(١) انظر : الزوراء ، العدد ٦ ، ١٠ ربيع الآخر ١٢٨٦ .
(٢) انظر : الأعداد : ١٥ ، ٢٧ ، ٤١ ، ٥٤ ، ٧٨ الصادرة في ٨ جمادى الآخر ، ١٠ رمضان المبارك ١٢٨٦ ، ٤ محرم الحرام ، ٢٥ ربيع الأول ، ٢١ جمادى الآخر ١٢٨٧ على التوالي .
(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧١ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٩٤ .
(٤) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١١٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٢ .
س د ع ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٥ .
(٥) لغة العرب ، ج ١٠ ، ص ٢ ، جمادى الأولى ١٣٣١ ـ نيسان ١٩١٣ ، ص ٤٧٢ .

على إصدار (قانون الأراضي) وذلك بهدف تنظيم وتحديد ملكية الأراضي العثمانية ، ووضع حد للفوضى والنزاعات التي كانت تجرى على عائديتها ، والتأكيد على حقوق الدولة باعتبارها مالكة لجميع الأراضي أو لمعظمها . وقد قسمت الأراضي بموجب هذا القانون ، وبضمنها أراضي الولايات ، إلى خمسة أقسام ، هي :

أ ـ الأراضي المملوكة . وهذه أربعة أنواع : **الأول** قطع الأراضي السكنية (العراص) داخل المدن والقرى على أن لا تزيد مساحتها عن نصف دونم(١٢٥٠ م٢) . **والثاني** الأراضي الزراعية التي أفرزت من الأراضي الأميرية ـ أي أراضي الدولة ـ وتملكت تملكاً صحيحاً . **والثالث** الأراضي العشرية ، وهي الأراضي التي أسلم أصحابها عند الفتح الإسلامي وتركت ملكيتها لهم ، أو التي أخذت صلحاً أو عنوة آنذاك وقسمت على الفاتحين وغيرهم من المسلمين ، فأصبحت ملكاً لهم . **والرابع** الأراضي الخراجية ، وهي الأراضي التي أبقيت حين الفتح الإسلامي بيد أصحابها غير المسلمين وفرض الخراج عليها . ونص القانون على أن « رقبة الأراضي المملوكة كافة يعني ذاتها وملكيتها تعود إلى الشخص الذي هو صاحبها ومالكها وتتوارث مثل الأموال وباقي الأشياء وتجري عليها الأحكام مثل الوقف والرهن والهبة والشفعة »[١] .

ب ـ الأراضي الأميرية . وهي الأراضي العائدة لـ (بيت المال) ، أي للدولة ويجري استغلالها من قبل الأشخاص بإذن من دوائر الدولة المختصة في حالتي الإيجار والبيع . ويتم البيع ، الذي كان يمنح للمشتري حق التصرف فقط مع إبقاء (رقبة الأرض) بيد الدولة ، في دوائر الدفتر الخاقاني التي تقوم بتزويد المشتري (المتصرف) بسند يدعى (سند الطابو) .

---

(١) انظر المادة الثانية من القانون في : الدستور ، م ١ ، ص ١٤ .

ج ـ الأراضي الموقوفة . وتنقسم إلى قسمين : الأول الأراضي التي تملكها أصحابها تملكاً صحيحاً وأوقفوها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . ولا تجرى المعاملات القانونية على هذه الأراضي بل تكون جميع حقوق التصرف بها بموجب شرط الواقف . والثاني الأراضي التي أفرزت من الأراضي الأميرية ، وأوقفت من قبل سلاطين الدولة أو بإذن منهم ، ويسمى هذا الوقف بـ (الوقف غير الصحيح) ، واعتبر القانون هذه الأراضي بحكم الأراضي الأميرية .

د ـ الأراضي المتروكة . وقسمت إلى قسمين : القسم الأول الأراضي المتروكة لانتفاع عموم الناس كالطرق العامة . والقسم الثاني الأراضي المخصصة لفائدة أهالي قرية من القرى أو مدينة من المدن ، مثل المراعي والغابات والساحات العامة ومحال الأسواق الموسمية وغيرها .

هـ ـ الأراضي الموات، وهي الأراضي التي ليست في تصرف أحد الأشخاص ، وغير متروكة وخالية ، وبعيدة عن العمران بمسافة ميل ونصف الميل . ويمكن الإنتفاع بمثل هذه الأراضي وإحراز حق التصرف بها بإحيائها بعد أخذ إذن الإدارة الحكومية المختصة[1] .

وقد مهدت الدولة بإصدارها قانون الأراضي السبيل أمام وضع تشريع مستقل بكيفية ضبطها وتسجيلها ، فقامت في ٨ جمادي الأولى ٢٧٥ ـ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٨ ، بعد بضعة أشهر من إصدارها لقانون الأراضي ، بنشر (نظام الطابو)[2] الذي تطرق إلى طريقة تسجيل الأراضي الزراعية ، بأقسامها كافة ، ومنح سندات تثبت حق التصرف بها ، والرسوم التي

---

(١) للتفاصيل انظر قانون الأراضي في الدستور ، م ١ ، ص ١٤ ـ ٤٣ .

(٢) انظر : طابو نظامنامة سي ـ صورت خط همايون ، تقويمخانة عامرة دة طبع أولنمشدر ، استانبول .

وانظر تعريبه في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٤ ـ ٥١ .

تترتب على إصدار هذه السندات التي عرفت بـ (سندات الطابو) ، والتي كانت دائرة الدفتر الخاقاني في استانبول تقوم بمنحها للمتصرفين في الولايات كافة وذلك بواسطة مأموري المال في هذه الولايات ، وهم الدفتردار في مركز الولاية ، والمحاسب في السنجق ، ومدير المال في القضاء .

وعقب نشر نظام الطابو قامت الدولة بإصدار (لائحة تعليمات بحق سندات الطابو) في ٧ شعبان ١٢٧٦ - ٢٩ شباط (فبراير) ١٨٦٠ ، ومن ثم (تعريف بحق سندات الطابو) في ١٥ شعبان من السنة نفسها[١] . وقد عالجت التعليمات والتعرف أمر تسجيل الأراضي أيضاً ، والحصول من الدفتر الخاقاني على سند الطابو . ونصت على عدم الإعتراف بأي سند آخر يثبت حق التصرف بالأراضي الزراعية ، وإبطال أي تعامل بها يقع خارج دائرة (الطابو) ، وهي دائرة الدفتر الخاقاني .

وكانت سندات الطابو الخاصة بالأراضي في ولاية بغداد تصدرها قبل عهد الوالي مدحت باشا دائرة الدفتر الخاقاني في العاصمة استانبول . أما معاملات تسجيل المنازل والعقارات الأخرى ، وانتقال ملكيتها فكانت تجرى في المحاكم الشرعية للولاية ، حيث يقوم قضاة هذه المحاكم بإصدار سندات بملكية العقارات ، تدون على ورق خاص يحمل شعار الدولة (الطغراء السلطانية)[٢] . وعند تولي مدحت باشا أمور ولاية بغداد قام في شهر أيلول (سبتمبر) ١٨٦٩ بعد أقل من خمسة أشهر على تعيينه ، بافتتاح مديرية للدفتر الخاقاني في مركز الولاية[٣] ، وعين لإدارتها المدعو عثمان وافي أفندي . وقد

---

(١) للإطلاع عليهما انظر : الدستور ، م ١ ، ص ٥١ - ٦٢ .

(٢) الهيتي ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

(٣) الزوراء ، العدد ١٥ ، ١٥ جمادى الآخر ١٢٨٦ .

وجدير بالذكر أن جميع المصادر التي تعرضت لتاريخ تأسيس مديرية الدفتر الخاقاني في ولاية بغداد قد ذكرت ، خطأً ، أن تأسيسها كان في عام ١٧٨٠ . انظر منها : الهلالي ، عبد الرزاق ، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، (بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ٣٩ .

=

طلب الوالي من شاغلي الأراضي الأميرية التقدم لإدارة الدفتر الخاقاني لتقوم بتفويض هذه الأراضي لهم ببدل رمزي ، وتصدر سندات طابو بأسمائهم ، فبادر كثير منهم لاستحصال هذه السندات التي تفوضهم حق التصرف بالأراضي الأميرية[1] .

على أن مدحت باشا كان يهدف من دعوته إلى تسجيل الأراضي الأميرية بالطابو بأسماء شاغليها لقاء بدل مالي مقسط[2] ، أو بوضعها في المزاد العلني عند عدم تقدم هؤلاء لتسجيلها بأسمائهم[3] ، إلى تحقيق عدة أهداف منها زيادة موارد خزينة الدولة في الولاية ، وتشجيع توطن العشائر شبه البدوية وبالتالي زيادة رقعة الأراضي الزراعية ، وإحكام سيطرة الدولة على العشائر وشيوخها بعد استقرارهم في الأراضي التي تفوض إليهم[4] .

وبادر الوالي في السنة التالية لقيامه بتأسيس دائرة الدفتر الخاقاني ، أو الطابو كما عرفت أحياناً ، إلى زيادة عدد موظفي هذه الدائرة ، فاستقدم من العاصمة في شهر تموز (يوليه) ١٨٧٠ من هؤلاء[5]، ثم شرع بإنشاء دوائر فرعية لها في بعض مدن الولاية. وكانت إدارة الدفتر الخاقاني في مركز الولاية تتألف في عام ١٨٧٥ من مدير ، ومحاسب ، وكاتب تحريرات ، ومعاون له ، ومدقق للسندات ، إضافة إلى مقيد لمعاملات كل سنجق من سناجق الولاية ، حيث كانت (مأمورية الأراضي) في السنجق تجري معاملات الطابو وتبعث بها إلى

= الخالد والأزري ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
الشريس ، ناجي وداعة ، لمحات من تاريخ النجف الأشرف ، (النجف ، ١٩٧٣) ص ٢١٧ .

(١) الخالد والأزري ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(٢) Jamali, op. cit., p. 79.

(٣) Haider, op. cit., p. 164.

(٤) انظر : Ireland, op. cit., p. 91.

(٥) الزوراء ، العدد ٦٠ ، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٧ .

مديرية الدفتر الخاقاني في مركز الولاية لإصدار سندات طابو بها[1] .

ومنذ منتصف القرن الماضي شرع بإنشاء إدارات للدفتر الخاقاني في مراكز السناجق ، ففتحت مأمورية في مركز سنجق الديوانية في عام ١٨٨٤ ، ومأمورية أخرى في مركز سنجق كربلاء في عام ١٨٨٦ . وكان في كل دائرة منهما عدد صغير من الموظفين . كما عين في السنة نفسها (١٨٨٦) كاتب للطابو والأملاك في معظم أقضية الولاية[2] . واستكمل في السنوات التالية تعيين كتاب للطابو في بقية الأقضية[3] .

وقد ألزمت الدولة ، بموجب قرار أصدرته بتاريخ ٢٧ جمادى الأخرى ١٣٢٠ - ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٢ ، تسجيل معاملات البيع وانتقال الملكية التي تخص جميع الأراضي والعقارات في دوائر الطابو ، ومنعت المحاكم من سماع الدعاوى المتعلقة بمعاملات البيع التي تتم خارج هذه الدوائر . ومن ثم أصبح التسجيل إلزامياً في دوائر الخاقاني « في كل التصرفات الجارية على الأموال غير المنقولة المتعلقة بالعين أو بحق التصرف بها »[4] . وبناء على ذلك فقد ازداد عدد موظفي إدارة الدفتر الخاقاني في مركز الولاية منذ صدور هذا القرار[5] ، وذلك فيما يبدو لمواجهة الأعمال المتزايدة التي نجمت نتيجة لتطبيقه . وأصبحت الإدارة تنقسم إلى شعبتين : شعبة الطابو التي تتولى مهمة القيام بمعاملات الأراضي الزراعية ، وشعبة الأملاك التي اختصت بمعاملات العقارات[6] .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص٥٨ ، ١١٠ ، ١٢٩٩ هـ ، ص٤٣ - ٤٤ ، ٨٥ ، ٩١ .

(٢) انظر : المصدر نفسه ، ١٣٠١ هـ ، ص١٤٣ ، ١٣٠٣ هـ ، ص٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٣١ ، ١٣٤ .

(٣) انظر : الشريس ، المصدر السابق ، ص٢١٧ .

(٤) الخالد والأزري ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٥) انظر : س و ب ، ١٣٢١ هـ ، ص٦٣ - ٦٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص٨٦ - ٨٧ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ج ٣ ، ص ١٠٥٦ .

وكانت إدارة الدفتر الخاقاني في الولاية تتبع نظارة الدفتر الخاقاني في العاصمة استانبول ، وتتلقى الأوامر والتعليمات منها[1] . وتتقاضى هذه الدائرة رسوماً عن معاملات بيع الأراضي والعقارات وانتقال حقوق التصرف بها ، ومقدارها حوالي ٠,٥٪ من قيمة الأرض أو العقار[2] .

ومما هو جدير بالذكر أن عملية تفويض الأراضي الأميرية وتسجيلها في الطابو قد تعرضت لكثير من الصعوبات منذ إنشاء إدارة الدفتر الخاقاني في الولاية حتى نهاية العهد العثماني فيها ، ذلك أن هذه الإدارة كانت تفتقر إلى الإمكانات الفنية اللازمة للقيام بتلك المهمة على الوجه الأمثل ، فخلت من وجود خرائط للأراضي فيها ، ولم تستخدم الفنيين من المهندسين والمساحين لكي يقوموا بمسح وفرز الأراضي وتعيين الحدود الدقيقة لها ، فأدى ذلك إلى قيامها أحياناً بمنح سندات لأكثر من متصرف في قطعة معينة من الأرض ، وإصدارها مثل هذه السندات لأراض « يشك في موقعها الحقيقي ، أو ليس لها حدود معلومة »[3] . كما أن عدم نزاهة موظفي هذه الإدارة ، وإهمالهم في أداء أعمالهم قد مكّن بعض أصحاب رؤوس الأموال والمضاربين من تسجيل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بأسمائهم ، ومن ثم نشوب النزاعات بينهم وبين مستوطني هذه الأراضي من الفلاحين والمزارعين[4] .

---

(١) انظر : الرقيب ، العدد ١٠ ، ١٠ ربيع الأول ١٣٢٧ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٥٦ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .

(٤) Haider, op. cit., p. 164.

الفصل الثامن

ادارات الخدمات العامة

أولاً : التعليم والثقافة

أ ـ إدارة المعارف :

بدأت الدولة العثمانية بإنشاء المدارس الحديثة في ولاية بغداد منذ عام ١٨٦٩ بعد مرور فترة طويلة على قيامها بإنشاء مثل هذه المدارس في عاصمتها ، وفي بعض ولاياتها الأخرى وبخاصة ولايات الأناضول التركية . فقد اتجهت الدولة منذ أواخر عهد السلطان مصطفى الثالث إلى تأسيس المدارس العسكرية والمهنية الحديثة في استانبول وفقاً للأساليب والنظم الأوروبية ، واستعانت للقيام بهذا العمل بالمتخصصين من رجال التعليم الأوروبيين[1] . ويبدو واضحاً أن الدولة كانت تهدف من وراء تأسيس المدارس العسكرية واقتباس أسس وطرق ومناهج التعليم العسكري الحديث إلى تحسين كفاءة جيشها ليتمكن من الوقوف بوجه جيوش دول أوروبا الطامعة في أراضي العثمانيين ، والساعية إلى تقويض دولتهم .

كما حظي التعليم المدني الحديث باهتمام الدولة في عهد التنظيمات ،

---

(١) للتفاصيل انظر : Shaw, Stanford, J, Between Old and New..
The Ottoman Empire under Sultan Selim III 1789-1807, (Massachusetts, 1971), pp. 144-149.
Shaw, Stanford J and Ezel Kural, op. cit., pp. 27-29, 48.

العهد الذي أدرك فيه رجالها ضرورة الخروج بدولتهم من غياهب القرون الوسطى التي كانت تعيشها إلى عصر التقدم والرقي العلمي الذي كانت تعيشه الدول الأوروبية ، فشرع العثمانيون منذ أواسط القرن التاسع عشر بفتح ما دعي بـ (المدارس الرشدية) في عاصمة دولتهم[١] ، وهي مدارس متوسطة للتعليم المدني الحديث تناظر في مستواها المدارس الإعدادية القائمة في الوقت الحاضر في مصر . وكان إنشاؤها ضمن الخطة التي كانت ترمي إلى تحديث الدولة وتزويد مؤسساتها الإدارية ، التي بدأت بالظهور في عهد التنظيمات ، بما يلزمها من موظفين وإداريين .

وفي إطار تلك السياسة التعليمية العامة التي كانت ترمي إلى تقوية الجيش وتدعيم الأجهزة الإدارية التي ولدت في ظل التنظيمات ، قام الوالي مدحت باشا ، بعد مرور بضعة أشهر على وصوله إلى بغداد ، بتأسيس عدد من المدارس الحديثة لتكون نواة للتعليم الحكومي الحديث ، ولتعبر ، ليس عن رغبة الدولة في تطبيق سياستها التعليمية في ولاية بغداد فحسب ، بل لتعبير أيضاً عن روح إصلاحية لهذا الوالي مكنته من القيام بهذا العمل في ظروف لم تكن مهيأة له سواء من جانب مجتمع الولاية الذي اتصف بالتحفظ نحو التجديد واقتباس أساليب الغرب[٢] ، أو من جانب الدولة التي لم يبدر منها ما يدل على رغبة خالصة في تقديم الخدمات التعليمية[٣] ، لسكان ولاية بغداد ، تلك الخدمات التي أضحت آنذاك من ضرورات تقدم ورقي المجتمعات .

وكانت المدرسة الرشدية المدنية ، التي افتتحها الوالي مدحت باشا في مدينة بغداد في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٨٦٩[٤] ، هي أول

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ٨٤ .

(٢) انظر : الرقيب ، العدد ١٢٦ ، ١١ جمادى الآخرة ١٣٢٨ .

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٢٢٣ ، ١٥ ذي الحجة ١٢٨٨ .

(٤) المصدر نفسه ، العدد ١٧ ، ٢٩ جمادى الآخر ١٢٨٦ .

مدرسة رسمية حديثة تفتح في الولاية . ومن ثم قام هذا الوالي بفتح مدرسة رشدية عسكرية ، ومدرسة صنائع ، وهي مدرسة للتعليم المهني ، في السنة التالية لقيامه بفتح المدرسة الأولى[1] . وقد استمرت عملية إنشاء المدارس الحكومية الحديثة في الولاية طوال سنوات الحكم العثماني التي أعقبت مغادرة مدحت باشا لولاية بغداد . وكانت هذه المدارس تتألف عند انتهاء حكم العثمانيين في بغداد من :

- إحدى وسبعين مدرسة إبتدائية[2] . وقد شرعت الدولة بإنشاء المدارس الإبتدائية في الولاية منذ سنة ١٨٨٦ [3] ، وكانت تقوم قبل تلك السنة بالإعتماد على (الكتاتيب) في تزويد المدارس الرشدية بالطلاب .
- بضع عشرة مدرسة رشدية مدنية[4] .
- مدرسة إعدادية (ثانوية) واحدة أنشئت في عام ١٨٧٣ ، ولكنها لم تنتظم في عملها إلا في سنة ١٨٩٠ [5] . وقد حولت هذه المدرسة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩١٣ إلى مدرسة (سلطانية)[6] . والمدارس السلطانية هي نوع من المدارس الثانوية أرقى ، من حيث التنظيم والعمل ، من المدارس الإعدادية .

---

(١) Cuinet, op. cit., Tome 3, pp. 99-100.

(٢) الحصري ، ساطع ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ - ١٩٢٧ ، ج ١ ، ط ١ ، (بيروت ، ١٩٦٧) ، ص ١١٥ - ١١٦ .

(٣) انظر : سالنامة نظارت معارف عمومية ، يرنجي سنة ، ١٣١٦ سنة هجرية سنة مخصوصدر ، دار الخلافة العلية ، مطبعة عامرة دة باصلمشدر ١٣١٦ ، ص ٩٧٢ - ٩٧٥ .

(٤) Diskin, John J, The Genesis of The Government Educational System in Iraq. A doctoral dissertation, Submitted To The Graduate Faculty in The School of Education, University of Pittsburgh, 1971, Unpublished, p. 175.

(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ص ١٠٥٨ .

(٦) لغة العرب ، ج ٦ ، س ٣ ، تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٣٢ .

- ثلاث مدارس عسكرية ، هي : مدرسة رشدية قام بإنشائها مدحت باشا ، ومدرسة إعدادية افتتحت في سنة ١٨٧٩ ، إضافة إلى مدرسة ثالثة لتخريج نواب للضباط دعيت بـ (كوجك ضابطان مكتبي) ، وأنشئت إبان سنوات الحرب العالمية الأولى لمواجهة متطلبات الحرب من العسكريين . وكانت جميع هذه المدارس تدار من قبل الفيلق السادس .

- خمس مدارس للبنات ، إحداها رشدية أسست في سنة ١٩٠٠[١] ، وكانت أول مدرسة من نوعها تؤسس في الولاية ، والأربع الأخريات إبتدائية شرع بإنشائها بعد قيام العهد الدستوري في سنة ١٩٠٨ ، وجميع هذه المدارس فتحت في مدينة بغداد[٢] .

- مدرسة مهنية واحدة دعيت بـ (مدرسة الصنائع) ، وهي التي قام بإنشائها الوالي مدحت باشا .

- دار للمعلمين . فتحت في مدينة بغداد في سنة ١٩٠٠[٣] ، وهي المدرسة الوحيدة التي تولت مهمة إعداد معلمين للمدارس الإبتدائية في الولاية حتى نهاية العهد العثماني

- مدرسة الحقوق . فتحت أبوابها للطلاب في ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٨[٤] ، وكانت المدرسة العالية الوحيدة التي وجدت في ولاية بغداد حتى نهاية الحكم العثماني فيها .

وقد تزامن شروع الوالي مدحت باشا بوضع أساس التعليم الحديث في ولاية بغداد بفتحه لعدد من المدارس مع قيام الدولة بإصدار (نظام المعارف

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٤٦ .

(٢) Diskin, op. cit., p. 134.

(٣) انظر : س و ب ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢٤٥ .

(٤) انظر : الدجيلي ، حسن ، تقدم التعليم العالي في العراق ، (بغداد ، ١٩٦٣) ، ص ٢٢ - ٢٤ .

العمومية) ، في ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٦[1] - ١ أيلول (سبتمبر) ١٨٦٩ ، وصيغ هذا النظام ، الذي يعتبر أول تشريع متكامل يوضع للتعليم المدني الحديث ، في مائة وثمان وتسعين مادة تناولت مختلف نواحي هذا التعليم ومؤسساته وإداراته ، وقد أشار النظام ، فيما يتعلق بإدارات التعليم في الولايات ، إلى أن (مجلس معارف الولاية) ، الذي أوجب أن يشكل في كل ولاية من الولايات ، هو السلطة الإدارية الرسمية للتعليم في الولاية ، ويكون بمثابة (شعبة) لـ (مجلس المعارف الكبير) في العاصمة استانبول .

ونص هذا النظام على أن يرأس مجلس معارف الولاية (رئيس) ، هو في الوقت نفسه مدير لإدارة المعارف ، وتقوم بتعيينه ، وبعض كبار موظفي المجلس ، نظارة المعارف العمومية في استانبول . ويضم المجلس عدداً من الأعضاء ، من موظفيه ومن بعض الشخصيات المحلية التي تقوم بانتقائها إدارة الولاية . أما الإدارة التعليمية في السناجق التابعة للولاية ، فتوكل في كل سنجق منها بإثنين من موظفي مجلس معارف الولاية يسمون بـ (المفتشين) . وقد حصر القانون مهام مجلس معارف الولاية ، وكان أهمها :

- تنفيذ تعليمات وأوامر نظارة المعارف ، التي تتعلق بالتعليم في الولاية .
- صرف الإعانات المالية التي تقدم لمعارف الولاية في أوجهها الصحيحة .
- الإشراف على تأسيس المدارس والمكتبات العامة والمطابع .
- تنظيم الميزانية السنوية للمدارس الحكومية .
- مراقبة سير أعمال المدارس الرسمية ، وبحث أساليب تطويرها وتقدمها ، والقيام برفع تقرير سنوي إلى نظارة المعارف ومجلس الولاية العمومي عن أحوال ومشاكل التعليم .
- اختيار وتعيين المعلمين للمدارس الرسمية بعد إجراء امتحان لهم ، وفصلهم من وظائفهم عند الضرورة .

---

(١) انظر مواد النظام في : الدستور ، م ٢ ، ص ١٥٦ - ١٨٧ .

ـ مسؤولية رئيس المجلس عن صرف مخصصات المعارف في المجالات المخصصة لها .

كما أولت الدولة مسألة تنظيم إدارات التعليم في ولاياتها إهتماماً ملحوظاً حينما شرّعت نظام إدارة الولايات العمومية الذي نشر في عام ١٨٧١ ، حيث نص هذا النظام على أهمية وظيفة مدير معارف الولاية ، فاعتبرته المادة الثالثة منه أحد كبار الموظفين الذين يشكلون « هيئة المأمورين الإجرائيين التي تؤلف شعبات إدارة الولاية[١] . وتناول الفصل السابع من النظام « وظائف مديري المعارف » ، و « هي عبارة عن الترأس على مجلس معارف الولاية والنظارة والتدقيق على ما يجري من المصالح المتعلقة بمعارف الولاية وإجراءات (كذا) ما يتقرر من الإصلاحات فعلاً وإجراء كامل أحكام نظام المعارف والتعليمات التي تصدر من نظارة المعارف وتفتيش المكاتب (المدارس) ومحلات الكتب الموجودة في مركز الولاية وعلى الخصوص المكاتب الإعدادية والمكاتب السلطانية والعالية وصرف مخصوصات (كذا) معارف الولاية واستعمالها في دائرة قرارها ونظامها لأن المسؤولية فيما يختص بإدارة التخصيصات تعود عليه في الدرجة الأولى . »[٢] . وأوجبت المادة السادسة والعشرون من النظام نفسه على مدير المعارف أن « يعمل خلاصة ما يقع في ظرف السنة من الإجراءات (كذا) والإصلاحات للتربية العمومية داخل الولاية ويعطيها إلى الوالي ليقدمها للباب العالي »[٣] .

وعلى الرغم من أن مدير معارف الولاية كان يتبع نظارة المعارف في استانبول وفقاً لما تنص عليه نظام المعارف العمومية ، فإن والي الولاية قد اعتبر في نظام إدارة الولايات العمومية الصادر سنة ١٨٧١ مسؤولاً عن حسن سير وانتظام أعمال إدارة المعارف والإشراف عليها ، حيث نصت المادة الحادية

---

(١) الدستور ، م ١ ، ص ٣٩٧ .

(٢) انظر المادة الخامسة والعشرين من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٣ .

(٣) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٣ .

عشرة منه على « إن استحصال التعليم والتربية العمومية . . . محول إلى الولاة في الدرجة الأولى »[1] .

وعقب تأسيس مدحت باشا للمدارس الحديثة في ولاية بغداد قام، في إطار الجهود التي بذلها لتطبيق القوانين والأنظمة الإصلاحية التي صدرت خلال عهد التنظيمات ، بإنشاء مجلس للمعارف في الولاية في أواخر أيامه فيها[2] . ولكن أعمال المجلس قد تعثرت بعد رحيل هذا الوالي عن بغداد وذلك لقلة موارده المالية ، وعدم وجود مخصصات معينة له فيما يبدو[3] ، علاوة على قلة أعداد المدارس التي فتحت في الولاية حتى مطلع ثمانينات القرن الماضي - نتيجة لضآلة المخصصات - مما لم يستدع وجود إدارة متفرغة للإشراف عليها . ولم ينتظم مجلس معارف ولاية بغداد في عمله إلا بعد إعادة تشكيله في عام ١٨٨٣[4] ، عقب صدور المرسوم السلطاني المؤرخ في ٤ شباط (فبراير) ١٨٨٢[5] ، والقاضي بضرورة تشكيل مجالس للمعارف في الولايات وانتظامها في أعمالها للخروج بما جاء به نظام المعارف العمومية ونظام إدارة الولايات العمومية عن هذه المجالس إلى حيز التنفيذ الفعلي .

وكان مجلس معارف ولاية بغداد يتألف عند إعادة تشكيله من رئيس وستة أعضاء ، نصفهم من موظفي المعارف ونصفهم الآخر من وجهاء مدينة بغداد[6] . وقد انقسم المجلس ، وفقاً لما ورد في نظام المعارف ، إلى دائرتين كانت إحداهما ، وهي التي ضمت الموظفين ، تشرف على شؤون مدارس الولاية . واضطلعت الثانية ، التي تألفت من الأعضاء المحليين ، بمهمة مناقشة

---

(١) الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٠ .

(٢) Lewis, op. cit., p. 163.

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٤٦٦ ، ١٧ جمادى الثاني ١٢٩١ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ٨٤ - ٨٥ .

(٥) انظر : س و م ، ١٣٠٨ هـ ، ص ٢٠ .

(٦) انظر : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ٨٤ - ٨٥

أمور التعليم في الولاية والعمل على تقدمه وحل مشكلاته وعقد الإمتحانات للمتقدمين لشغل وظائف التدريس .

واستمرت هاتان الدائراتان بالعمل كدائرة واحدة تدعى (هيئة مجلس المعارف) حتى انفصالهما قبيل عام ١٨٩٢ ، حيث وجدت في تلك السنة دائرتان مستقلتان للمعارف هما : (قلم المعارف) و (مجلس معارف الولاية) . ثم تبدل اسم قلم المعارف إلى (إدارة المعارف) في سنة ١٩٠٦[1] وذلك بعد أن توسعت أعمال هذه الدائرة وازداد عدد موظفيها إلى أحد عشر موظفاً في تلك السنة ، وإلى اثني عشر موظفاً في السنة التي تلتها (١٩٠٧)[2] ، بعد أن كان عددهم في سنة ١٨٨٣ لا يتجاوز الثلاثة موظفين .

وقد أسندت إدارة المعارف ورئاسة مجلس معارف الولاية ببعض العراقيين من أبناء مدينة بغداد مثل محمد أفندي آل جميل، وحكمت سليمان. واضطلع بعض مديري المعارف، من ناحية أخرى، بمهمة إدارة المدرسة الإعدادية المدنية في مدينة بغداد علاوة على وظيفته الأصلية . أما أعضاء مجلس المعارف ، فقد وجد بينهم بعض علماء الدين ، وبعض كبار موظفي الولاية كالمكتوبجي ومدير مطبعة الولاية . وكان عددهم يتراوح بين ثلاثة أعضاء وسبعة في المدة الواقعة بين سنة إعادة تشكيل مجلس المعارف ونهاية الحكم العثماني في الولاية[3] .

ويبدو أن خلو هذه الإدارة أحياناً من مدير متفرغ لشؤونها ، وإسناد عضوية مجلس المعارف في أحيان أخرى ببعض الشخصيات الإجتماعية التي لا علاقة لها بأمور التعليم الحديث ومدارسه ، كان سبباً من الأسباب التي أدت إعاقة تقدم التعليم الحديث في الولاية .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٩٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٩ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها مثلاً : س و ب ، ١٣٠٠ هـ ، ص ٨٤ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٤٨ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٩ .

على أن إدارة معارف الولاية قد أنشأت في أواخر سني العقد التاسع من القرن الماضي مجلساً للمعارف في كل من مركزي سنجقي كربلاء والديوانية . وكان يرأس المجلس أحد كبار موظفي الإدارة الحكومية في مركز السنجق ، وغالباً ما كان هذا مدير الأوقاف . أما أعضاء المجلس فكانوا من الشخصيات المحلية البارزة ، ومن علماء الدين في معظم الأحيان ، وتراوح عددهم بين عضو واحد وأربعة أعضاء[1] . ولعل مهمة مجلس المعارف في السنجق كانت لا تتعدى تقديم المشورة للإدارات المدرسية الحكومية في السنجق ، التي كانت مرتبطة من الناحية الإدارية بإدارة المعارف في مركز الولاية .

أما ميزانية معارف ولاية بغداد ، فكانت منذ ثمانينات القرن الماضي مستقلة بذاتها ، ولا علاقة لها بميزانية الولاية . وتألفت واردات هذه الإدارة من ضريبة (حصة المعارف) المضافة على ضريبتي الأعشار والويركو وعلى الرسوم الجمركية ، ومن بعض الرسوم التي فرضت في أوائل هذا القرن وخصصت للمعارف كرسوم (الشريعة)[2] . وذلك إضافة إلى الإعانات التي كانت تجبيها إدارة الولاية من مختلف مدنها لصالح المعارف[3] . وكانت الواردات تفيض على مصروفات هذه الدائرة بمبالغ كبيرة وصلت إلى أكثر من نصف مليون قرش في سنة ١٩٠٥[4] ، فلا يستغل الفائض لبناء المدارس ودعم الخدمات التعليمية في الولاية وتطويرها ، بل يعمد إلى إرساله إلى العاصمة . وقد خصص هذا الفائض في عامي ١٩٠٠ ، ١٩٠١ للمدارس العالية في استانبول[5] .

---

(١) سالنامات ولاية بغداد الصادرة منذ عام ١٨٩١ . انظر منها : س و ب ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٠٢ ، ٣١٦ ـ ٣١٧ .

(٢) انظر : الرقيب ، العدد ٨٧ ، ٢٦ محرم الحرام ١٣٢٨ ، وراجع ص ٣٧١ .

(٣) المصدر نفسه ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٤٢٦ .

(٥) انظر المصدر نفسه ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٢٦ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠٣ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٨ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٤٢٦ .

ب ـ مطبعة الولاية وجريدتها الرسمية :

أوجب نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ تأسيس مطبعة حكومية في مركز كل ولاية من ولايات الدولة ، تكون تحت إدارة وإشراف (مكتوبجي) الولاية[١] . وقد جلب الوالي مدحت باشا معه مطبعة يدوية صغيرة عند قدومه إلى بغداد وذلك في إطار الخطة التي وضعها ، ورجال الدولة في استانبول لتطبيق الأنظمة والقوانين الإصلاحية ، وفي مقدمتها نظام الولايات ، في بغداد . ونصبت هذه المطبعة ، التي دعيت بـ (مطبعة الولاية) ، في سرداب إحدى الدوائر الحكومية ، وأضيفت لها بعد مدة قصيرة من إنشائها ماكنة حجرية صغيرة للطبع جلبت من الهند ، وكانت تقوم بطبع الأوراق والسجلات الحكومية التي تحتاج إليها دوائر الولاية[٢] .

كما قامت مطبعة الولاية بإصدار صحيفة الولاية الرسمية التي دعيت بـ (الزوراء)[٣] ، وذلك بعد شهر ونصف الشهر من وصول الوالي مدحت باشا إلى مدينة بغداد ، حيث صدر العدد الأول منها في ١٥ حزيران (يونيه) ١٨٦٩[٤] .

وفي السنة التالية لتأسيس هذه المطبعة ، أي سنة ١٨٧٠ ، وصلت إلى

---

(١) انظر المادة التاسعة من النظام في : الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٢) الزوراء ، العدد ٨٤ ، ١٣ رجب الفرد ١٢٨٧ .

(٣) الزوراء ، اسم من أسماء مدينة بغداد . انظر : الوسيط ، ج ١ ، ص ٤٠٦ .

(٤) انظر : زوراء ، نومرو ١ ، ٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ ، يوم الثلاثاء ، ٣ حزيران سنة ١٢٨٥ (رومية) ، السنة الأولى .

ومن الجدير بالذكر أن بعض المصادر قد ذكرت ، خطأ ، أن جريدة الزوراء قد بدأت بالصدور في سنة ١٨٧٠ . انظر من هذه المصادر :

لغة العرب ، ج ٧ ، س ٢ ، صفر ١٣٣١ ـ كانون الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٠٤ .

صابات ، خليل (الدكتور) ، تاريخ الطباعة في الشرق العربي ، ط ٢ ، (مصر ، ١٩٦٦) ، ص ٣٠١ .

الولاية آلتان بخاريتان حديثتان للطبع ، فأفردت لهما ، وللآلتين القديمتين : اليدوية والحجرية ، بناية خاصة مكّنت القائمين على شؤون المطبعة والجريدة من أداء أعمالهم بصورة حسنة بعد أن كانوا يعانون من ضيق المكان السابق وعدم ملائمته للعمل[١] . واستمرت المطبعة في شراء آلات الطبع حتى بلغ عددها في عام ١٨٩٣ تسع آلات منها واحدة « لتحسين الأقمشة وأخرى لعمل المظاريف »[٢] . إلا أن المطبعة قد أصابها الإهمال في السنوات الأولى من هذا القرن ، ثم ما لبثت أن حلّت إدارتها ، وأجّرت لأحد أصحاب الجرائد المحلية ببغداد في مطلع عام ١٩٠٩ بمبلغ قدره (١٥٠) ليرة سنوياً[٣] . وكانت دائرة (المحاسبة الخصوصية) تتسلم بدل إيجارها منذ بداية السنة المالية ١٩١٤ ـ ١٩١٥[٤] .

وقد قامت مطبعة الولاية بطبع بعض أنظمة وقوانين الدولة ، كقوانين التجارة والأراضي ، وبعض الكتب العامة وبخاصة الكتب الدينية وكتب التراث[٥] ، وذلك إضافة إلى الجريدة الرسمية (الزوراء) ، و (سالنامة) الولاية التي كان يشرف على تنظيمها وطبعها (المكتوبجي) . وقد صدر منها اثنان وعشرون كتاباً في الفترة ١٨٧٥ ـ ١٩١١[٦] . وعلى الرغم من أن إصدار السالنامات في ولايات الدولة العثمانية بصورة عامة قد اقترن بإنشاء المطابع

---

(١) الزوراء ، العدد ٨٤ ، ١٣ رجب الفرد ١٢٨٧ .

(٢) صابات ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

(٣) لغة العرب ، ج ٧ ، س ٢ ، صفر ١٣٣١ ـ كانون الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٠٥ .

(٤) المصدر نفسه ، ج ١٠ ، س ٣ ، جمادى الأولى ١٣٣٢ ـ نيسان ١٩١٤ ، ص ٥٥٥ .

(٥) لغة العرب ، ج ٧ ، س ٢ ، صفر ١٣٣١ ـ كانون الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٠٥ .

(٦) Duman, Hassan, Osmanli Yillikiari (Salnameler ve Nevsaller), Bibliyografya ve bazı istanbul Kütüphanelerine görebir Katolog denemesi, (Istanbul, 1982), S. 41-44.

الحكومية فيها ، بحيث أنهما عدّا شيئين متلازمين ظهرا معاً[1] ، فإن سالنامات ولاية بغداد لم تبتدىء بالصدور حال إنشاء مطبعة الولاية ، وهذا مما لا يوجد تفسير واضح له . وقد صدرت أول سالنامة لولاية بغداد في سنة ١٨٧٥ في وقت كانت فيه بعض الولايات العربية ، فضلاً عن عدد كبير آخر من ولايات الدولة ، قد سبقت ولاية بغداد في إنشاء المطابع وإصدار السالنامات ، حيث أصدرت ولايات : حلب وسورية وطرابلس الغرب سالناماتها في السنوات ١٨٦٧ ، ١٨٦٨ ، ١٨٦٩ على التوالي[2] .

أما بالنسبة لصحيفة الزوراء ، فقد كانت تصدر مرة في الأسبوع قبل أن تنتقل المطبعة إلى بنايتها المستقلة وتقوم باستعمال آلة الطبع البخارية ، ولكنها بدأت بالصدور مرتين في الأسبوع ، يومي السبت والثلاثاء ، من العدد (٥٢)[3] . وكانت الجريدة تصدر باللغتين التركية والعربية ، بصفحتين لكل لغة منهما ، وتولت نشر أخبار الولاية تحت عنوان (مواد خصوصية) ، وأخبار الدولة العثمانية وبقية ولاياتها تحت عنوان (مواد عمومية) ، والأخبار الدولية تحت عنوان (حوادث خارجية) ، علاوة على مختلف المواد الأخرى من مقالات ، وتعليمات رسمية ، وتعريب لبعض القوانين ، ونصوص (فرامين) الولاة . وكان مكتوبجي الولاية مسؤولاً عن تحرير المواد الرسمية ونشرها فيها[4] .

وقد توقفت الجريدة عن الصدور باللغة العربية بعد إعادة إعلان الدستور العثماني في عام ١٩٠٨ ، واقتصر نشرها على اللغة التركية ، وذلك تمشياً ،

---

(١) انظر : د . أكمل الدين إحسان أوغلي ، المقدمة العربية لكتاب : Duman, Osmanli Yilliklari. الصفحة ج

(٢) Duman, Osmanli Yilliklari, S. 41, 58, 80, 84.

(٣) الصادر في ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧ .

(٤) انظر بخصوص مسؤولية المكتوبجي عن تحرير المواد الرسمية : الدستور ، م ١ ، ص ٤٠٢ .

كما هو واضح ، مع سياسة التتريك التي انتهجتها جمعية الاتحاد والترقي . غير أنها عادت إلى الصدور باللغتين ، التركية والعربية ، منذ ١٢ تموز (يولية) ١٩١٣ بعد احتجاج عدد من البغداديين الذين لا يحسنون اللغة التركية على هذا العمل[١] . كما يبدو أن تصاعد مناهضة الجمعيات العربية في العاصمة استانبول آنذاك لسياسة التعصب القومي للاتحاديين الأتراك كان له أثر في إعادة القسم العربي للجريدة . وقد حملت الصفحة الأولى من العدد (٢٤١٨) الذي استأنفت به الجريدة النشر باللغة العربية العبارة التالية : « لقد اتسع حجم جريدة الولاية ومنذ اليوم صارت تبرز إلى ساحة العيان باللغتين التركية والعربية »[٢] . وتوقفت الزوراء عن الصدور بعد نشر عددها المرقم (٢٦٠٦) الصادر في ٣٠ ربيع الثاني ١٣٣٥[٣] ـ ٢٢ شباط ١٩١٧ قبيل دخول الانجليز إلى بغداد .

ومما لا شك فيه أن جريدة الزوراء قد قامت بدور بارز في رفع المستوى الثقافي لأبناء الولاية علاوة على تسجيلها لكثير من حوادثها وأخبارها مما جعلها مصدراً مهماً من مصادر تاريخ ولاية بغداد منذ عهد مدحت باشا . إلا أن ما يؤخذ على الجريدة هو مسلك المصانعة الذي كانت تنتهجه تجاه الولاة وكبار موظفي الإدارة ، واللغة الركيكة المليئة بالأخطاء النحوية والإملائية التي كانت تكتب بها وبخاصة في الأوقات التي يتولى فيها مهمة تحريرها الموظفون غير العرب .

ومما هو جدير بالذكر أن الزوراء لم تكن الجريدة الرسمية الوحيدة في ولاية بغداد في العهد العثماني ، فقد وجدت جريدة رسمية أخرى في أواخر هذا العهد ، أشرف على إصدارها قائد الجيوش العثمانية في العراق ووالي الولاية

---

(١) عيسى ، رزوق ، تاريخ الصحافة في العراق ، مقال ، مجلة الحرية ، الجزء الثامن والتاسع ، السنة الأولى ، ١٥ شباط ١٩٢٤ ـ ٢١ رجب ١٣٤٣ ، ٤٢٥ ـ ٤٢٦ .

(٢) انظر العدد ٢٤١٨ ، في ٧ شعبان المعظم ١٣٣١ وفي ٢٩ حزيران سنة ١٣٢٩ .

(٣) عيسى ، المصدر السابق ، ص ٤٢٦ .

نور الدين بك ، دعيت بـ (صدى الإسلام) ، ونشر العدد الأول منها في ٢٣ تموز (يوليه) ١٩١٥ ، واستمرت حتى الاحتلال البريطاني لبغداد في ١١ آذار (مارس)[1] . وكان هدفها ، فيما يبدو ، سياسياً ودعائياً .

أما فيما يتعلق بإدارة مطبعة الولاية ، فكان المكتوبجي هو المشرف على أعمال المطبعة وإدارة شؤونها ، ودعي بـ (ناظر المطبعة) . ووجد للمطبعة مدير ، ومعاون للمدير في بعض الأحيان ، وكان المدير يقوم منذ عام ١٨٨٥ ، خلا سنوات قليلة ، بمهمة تحرير الزوراء علاوة على وظيفته الأصلية . وكان يعمل في إدارة المطبعة عدد من الفنيين والمترجمين والمصححين ، وأمين صندوق ، وبعض الكتاب من بينهم كاتب متخصص بشؤون (السالنامة) . على أن إدارة المطبعة ، ووظيفة (محرر الزوراء) قد أسندت إلى الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي في عام ١٨٩١ ، وإلى عراقي آخر ، هو فهمي المدرس ، في معظم سنوات المدة الواقعة بين عامي ١٨٩٦ و١٩٠٧[2] .

ثانياً : المواصلات

أ ـ إدارة ترام الكاظمية (كاظمية تراموای إدارة سي) :

بذل الوالي مدحت باشا جهوداً صادقة هدفت إلى إصلاح ولاية بغداد وتقدمها في مختلف المجالات . وكان من بين الأعمال التي قام بها لتحقيق هذا الهدف انشاء (تراموای) تجر عرباته الخيول لربط مدينة بغداد بضاحيتها المهمة (الكاظمية) بواسطة وسيلة سريعة ومريحة للنقل تحل محل الحيوانات التي كانت تستخدم لهذا الغرض .

---

(١) إبراهيم ، زاهدة ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، (بغداد ، ١٩٧٦) ، ص ١٠٠ .

(٢) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها مثلاً : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٣ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨٣ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٥ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١١٨ ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٩٩ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٨٩ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٩٧ .

ولكي يتفادى الوالي تحميل ميزانية الولاية أعباء مالية قد ترهقها قام بتأليف شركة مساهمة للترامواي ، ورغب إلى تجار وأثرياء بغداد والكاظمية بتعدها وشراء أسهمها على أن تكون الحكومة المحلية للولاية ضامنة لأسهمها المالية . وطرحت الشركة ستة آلاف سهم ، قيمة كل واحد منها (٢٥٠) قرشاً . وبلغت جملة تكاليف المشروع (١٨,٠٠٠) ليرة بما يقصّر عن رأس المال المساهم بجمعه بمبلغ قدره (٣,٠٠٠) ليرة بقيت ديوناً على الشركة . وقد تولت إدارة النافعة (الأشغال العامة) في الولاية مهمة مدّ الخط الحديدي ، الذي بلغ طوله سبعة كيلو مترات ، وشراء الأدوات والتجهيزات اللازمة للمشروع ، وتنظيم حساباته[1] .

بدأ (ترامواي) بغداد ـ الكاظمية بالعمل في عام ١٨٧١[2] ، وكانت إدارته (كاظمية ترمواي إدارة سي) ، كما كانت تدعى ، تتألف من رئيس وعدد من الأعضاء لمجلس إدارة الشركة ، وجميع هؤلاء من التجار ، ومن (مدير) وعدد صغير من الموظفين في كل من مركزي بغداد والكاظمية[3] . ومن الجدير بالذكر أن هذا المشروع قد استمر بالعمل إلى ما بعد نهاية العهد العثماني في بغداد .

ب ـ إدارة عمان[4] العثماني (عمان عثماني إدارة سي) :

وهي دائرة البواخر النهرية التي أنشئت قبل حلول عهد الوالي مدحت باشا ببضعة سنوات لتقوم بإدارة شؤون الباخرتين الحكوميتين العاملتين بين بغداد والبصرة في مجال نقل البضائع والمسافرين ، وقد اهتم مدحت باشا عند قدومه

---

(١) الزوراء ، العدد ٤٤ ، ٢٥ محرم الحرام ١٢٨٧ .
مذكرات مدحت باشا ، ص ١٦٨ .

(٢) القيسي ، المصدر السابق ص ١٢٣ .

(٣) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧١ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

(٤) تعني كلمة (عمان) : البحر باللغة التركية .

إلى بغداد بإصلاح هذه الإدارة وتنظيمها ، فعين لهـا مديـراً كفوءً[1] ، وأسس حوضاً في البصرة لإصلاح بواخرها ، وعمل على زيادة هذه البواخر حتى وصل عددها في أواخر عهده إلى ثمانية مـراكب بخاريـة[2] . وعمد إلى تـطهير نهـر دجلة ، ومسح نهر الفرات وتطهيره ليكون صالحاً لسير البواخر النهرية فيه حتى مسكنة الواقعة بالقرب من حلب . وبالفعـل فقد خصصت بـاخرتـان في أيامـه للعمـل في الفرات بين المسيب ومسكنـة ، وبين دجلة ـ من موقـع الصقلاويـة القريب من بغداد ـ ومسكنة عن طريق جدول الكنعانية الموصل بين نهري دجلة والفرات ، والذي اهتم مدحت باشا بتطهيره وتوسيعه[3] . ولكن ملاحة البواخر في الفرات كانت تكتنفها عدة صعبوات ، لذلك لم تستمر البواخر النهـرية في عملها في الفرات طويلاً ، وتوقفت بعد عهد مدحت باشا ، ولـم ترجع إلى السير في هذا الطريق إلا في عام ١٩١١[4] .

ويمكن القول بأن هذه الدائرة قد شهـدت تقدمـاً وتطوراً كبيـرن في أيام مدحت باشا لم تشهد مثلهما طوال الاثنين والأربعين سنة التي عاشتها بعده قبل أن تقوم الدولة ببيع بواخرها لشركة انجليزية وتسلمها لها في عام ١٩١٤ . حيث كانت هذه البواخر تقوم في عهد مدحت باشا برحلات منتظمة بين بغداد وكل من استـانبول ولنـدن مارة بـالبصرة ومـوانىء الخليج العـربي وبحر العـرب والبحر الأحمر والبحر المتوسط ، علاوة على تلك الرحلات التي كـانت تقوم بهـا في نهري دجلة والفرات موصلة ولاية بغداد بالبصرة وحلب . وقد دأبت هذه الإدارة آنـذاك على الإعلان عن سفـرات بواخـرها وأسعـار نقل المســافرين والبضـائع التجارية إلى مختلف المناطق في جريدة الزوراء[5] . على أن تلك الرحلات قد

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٤ خ

(٢) راسم ، عثمانلي تاريخي ، دردنجي جلد ، ص ٢١٩٩ .

(٣) انظر : الزوراء ، العـدد ٢٥ ، ١٦ شعبان المعـظم ١٢٨٦ ، العدد ١٣٢ ، ١٤ محـرم ١٢٨٨ ، العدد ٤٢٣ ، ٢٠ صفر ١٢٩١ .

(٤) راجع ص ١٦٠ .

(٥) انظر من أعداد الزوراء مثلاً : العدد ٣١ ، ١٦ شوال المكرم ١٢٨٦ ، العدد ٣٣ ، ٣٠

ألغيت بالتدريج بعد عهد الوالي مدحت باشا ، واقتصر نشاط البواخر تقريباً على السفر بين بغداد والبصرة . وذلك ما أثر ، بطبيعة الحال ، في اقتصاديات الولاية التي كانت تعتمد بصورة كبيرة على الزراعة وتصدير المنتجات الزراعية وتجارة بضائع (الترانزيت) التي تمر بها .

وكانت إدارة عمان العثماني قبل أن تشتريها السنية في عام ١٩٠٤ تابعة لنظارة البحرية في استانبول ، ويشرف على أعمالها عادة (قومندان) القوة البحرية في البصرة[١] . أما مركز الإدارة ، الذي كان يتخذ من أحد الأبنية المطلة على نهر دجلة في مدينة بغداد مقراً له[٢] ، فكان في عام ١٨٧٥ يدار من قبل أحد كبار ضباط الفيلق السادس ، ويدعى هذا بـ (رئيس إدارة عمان العثماني) ، ويعمل معه (معاون) ، ومحاسب ، ومدير تحريرات ، وأمين صندوق ، وثمانية موظفين ، وللإدارة وكيل في كل مدينة من المدن الكبيرة الواقعة على نهر دجلة بين بغداد والبصرة . أما معمل إصلاح السفن العائد لها فكان يضم كاتباً وخمسة فنيين[٣] . وكان معظم موظفي وربابين مراكبها آنذاك من الانجليز[٤] .

وقد أهملت إدارة عمان العثماني بعد منتصف سبعينات القرن الماضي ، وقلت كفاءتها حتى قررت في أواخر ذلك العقد عرض بواخرها للبيع ، ولكن أحداً لم يتقدم لشرائها فواصلت ، على مضض ، نشاطها[٥] . ومنذ أواخر

= شوال المكرم ١٢٨٦ . العدد ٦٠ ، ١٧ ربيع الثاني ١٢٨٧ ، العدد ٦٧ ، ١١ جمادى الأول ١٢٨٧ . العدد ٨٨ ، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٧ ، العدد ٩١ ، ٨ شعبان المعظم ١٢٨٧ . العدد ١٣٢ ، ١٤ محرم ١٢٨٨ ، العدد ٢٠٩ ، ٢١ شوال ١٢٨٨ ، العدد ٤٢٣ ، ٢٠ صفر ١٢٩١ .

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢٢٥٤ ، ٢٢٦٧ .

Longrigg, op. cit., p. 33.

(٢) أصفر ، المصدر السابق ، الورقة ١٧٥ .

(٣) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٤ .

(٤) لوريمر ، المصدر السابق ، ق التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢٢٥٤ .

(٥) The Story of The Euphrates Company, op. cit., p. 148.

الثمانينات وحتى عام ١٩٠٤ كانت هذه الإدارة إدارة بسيطة تتألف من (مفتش) ، وعدد صغير جداً من الموظفين[١] .

وسبق القول أن دائرة السنية قد ابتاعت إدارة عمان العثماني في سنة ١٩٠٤ ، وأضافت للبواخر الأربع التي كانت لديها باخرتين فخمتين ، وإدارات هذه البواخر بكفاءة عالية ، وعقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني في سنة ١٩٠٩ ، ومصادرة أملاكه ألحقت (إدارة البواخر الحميدية) ، كما كانت تدعى عند تملكها من قبل السنية ، بنظارة النافعة[٢] ، وصارت تعرف بـ (الإدارة النهرية العثمانية) . وعلى الرغم من أن الإدارة الجديدة قد أضافت للبواخر باخرتين أخريين في عام ١٩١٠ ليرتفع عددها إلى ثمانية بواخر[٣] ، فإن هذه الإدارة كانت تعاني من سلبيات كثيرة منها عدم انتظام مواعيد سفر مراكبها ، والاختلاسات المالية التي كانت تحدث فيها[٤] . على أن والي الولاية كان يقوم ، في المدة الواقعة بين استرجاع الإدارة من السنية وبيعها إلى شركة إنجليزية في عام ١٩١٤ ، بمهمة تعيين (مدير) لها[٥] .

ويبدو أنه نتيجة لتلك الأوضاع التي كانت تعيشها الإدارة النهرية ، ولأسباب أخرى غيرها منها أسباب سياسة تتعلق بعلاقات الدولة مع بريطانيا[٦] ، أقدمت نظارة النافعة على عقد اتفاق مع شركة (لنج) الانجليزية التي تعمل في مجال النقل النهري في ولاية بغداد ، يقضي بدمج الإدارة النهرية مع الشركة المذكورة ، وتكوين شركة عثمانية تحمل مراكبها علم الدولة العثمانية وتخضع لقوانينها ، ويتألف مجلس إدارتها من ثمانية أعضاء ، أربعة من العثمانيين

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٤١ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٩٦ .

(٢) انظر : الرقيب ، العدد ٧٩ ، ٢٧ ذو الحجة ١٣٢٧ .

(٣) هي : بغدادي ، رصافة ، موصل ، فرات ، حميدية ، برهانية ، بصرة ، بغداد .
انظر : جريدة العدل ، الأستانة ، س ٢ ، العدد ٥٠ ، ٢٩ ربيع الآخر ١٣٢٨ .

(٤) انظر : المؤيد ، العدد ٦٣٠٢ ، ٢٩ صفر الخير سنة ١٣٢٩ ـ ٢٨ فبراير سنة ١٩١١ .

(٥) انظر : العمري ، حكايات سياسية . . . ، ص ١٨ .

(٦) انظر : لغة العرب ، ج ١٢ ، س ٣ ، رجب ١٣٣٢ ـ حزيران ١٩١٤ ، ص ٦١٨ .

وأربعة من الانجليز ، على أن ينتخب الرئيس من بين الأربعة الأجانب[1] .

وعند وصول أخبار هذا الاتفاق إلى ولاية بغداد احتج أهلها عليه بشدة ، وبخاصة التجار الذين أبرقوا إلى العاصمة برغبتهم في شراء بواخر الإدارة النهرية واعتراضهم على بيعها للانجليز الـذين يخشى من سيطرتهم على نهـري دجلة والفرات واحتكارهم للملاحة فيهما ورفعهم لأسعار النقل وشحن البضائع[2] . كما قدم نواب ولاية بغداد في مجلس (المبعوثان) العثماني استيضـاحاً لنـاظر النافعة بخصوص إبرامـه للاتفـاق مع الانجليـز دون إعلام المجلس ، الاتفـاق الذي وصف بأنه « امتياز بتسيير السفن في نهري دجلة والفرات اللذين هما من أعظم أنهار المملكـة العثمانيـة وأن هذا الاتفـاق عبارة عن حصـر يضر بـالقطر العراقي من وجوه شتى . . »[3] . إلا أن الصدر الأعظم قـد انبرى للدفـاع عن الاتفاق في جلسة المجلس التي عقدت في شهر كانون الثاني (ينايـر) ١٩٠٩ لبحث الموضوع ، ووافق أكثرية أعضاء المجلس بعد ذلك على اقراره بعد أن جرى التصويت عليه . وبدأت الشـركة الجـديدة تتسلم بـواخر الإدارة النهـرية العثمانية شيئاً فشيئاً منذ اليوم الثالث عشر من شهر آذار (مارس) ١٩١٤[4] . ثم ما لبثت أن نشبت الحرب العالمية الأولى ، فاستولت الدولة على جميع البواخر « بغية استخدامها في الأغراض العسكرية »[5] .

جـ ـ المديرية الرئيسية للبرق والبريد (تلغراف وبوسته باش مديريتي) :

لم يعبر استعمال البرق من قبل الدولة العثمانية لأول مرة عن رغبة خالصة في استخدام وسائل الاتصالات الحديثة التي عـرفتها أوروبـا آنذاك ، وجعلهـا متاحة لأغراض الخدمة العامة ، بل جاء استعماله نتيجة الحاجة إليه إبان حرب

---

(١) للتفاصيل انظر : الرقيب ، العدد ٧٩ ، ٢٧ ذو الحجة ١٣٢٧ .

(٢) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٨٦ ـ ١٨٧ .

(٣) الرقيب ، العدد ٧٩ ، ٢٧ ذو الحجة ١٣٢٧ .

(٤) لغة العرب ، ج ١٠ ، س ٣ ، جمادى الأول ١٣٣٢ ـ نيسان ١٩١٤ ، ص ٥٦٠ .

(٥) الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٣ ، ص ٢٣٤ .

القرم . حيث قام البريطانيون والفرنسيون ، حلفاء الدولة في حربها تلك مع روسيا ، بمد أول خط برقي في الدولة أنشىء لإيصال أخبار المعارك بسرعة إلى العاصمة. وقد وصلت أول رسالة برقية من مدينة أدرنة إلى استانبول في أيلول (سبتمبر) ١٨٥٥ لتنبىء بدخول القوات المتحالفة إلى مدينة سيفاستوبول . وبعد انتهاء تلك الحرب أدرك العثمانيون قيمة هذه الوسيلة من وسائل الاتصال فقاموا بمنح أحد رجال الأعمال الفرنسيين ، وهو الذي مد خط أدرنة - استانبول ، امتياز بنشر عدد من الخطوط البرقية[١] .

كما أدركت الدولة ضرورة ربط الولايات بعاصمتها بهذه الوسيلة السريعة للاتصال ، لأن ذلك يؤدي ، بطبيعة الحال ، إلى دعم الإدارة المحلية في الولايات ، وتحسين كفاءتها في أداء الأعمال المناطة بها ، فضلاً عن إحكام قبضة الدولة وسيطرتها على الولايات وتأمين استتباب الأمن والاستقرار فيها . وسارع القائمون على شؤون تشريع الأنظمة والقوانين في العاصمة بوضع نظام خاص للبرق بعد مرور مدة قصيرة على بدء استعماله ، فأصدروا (نظام التلغراف) في ٢٧ ربيع الأول ١٢٧٦[٢] - ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٥٩ ، ونص هذا النظام على منح الأولوية لمراسلات الدولة التي تتم عن طريق البرق ، ومن ثم لمراسلات السفارات الأجنبية ، ومن بعدها مراسلات التجار . وأكد على الحفاظ على سرية المخابرات .

وفي بغداد ، أوصل البريطانيون إليها ، بإتفاق مع الدولة العثمانية ، خطاً برقياً قادماً من الهند عن طريق البصرة ، ومن ثم إلى بغداد ممتداً في قاع نهر دجلة . وجرى أول اتصال برقي بينها وبين استانبول في ٢٧ حزيران (يونيه) ١٨٦١[٣] . وبحلول عام ١٨٦٤ كانت بغداد ترتبط بخطوط برقية مع مدينة خانقين ، ومنها إلى المدن الإيرانية ، ومع الخليج العربي والهند عن طريق خط

(١) Lewis, op. cit., p. 181.

(٢) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٣٠٣ .

(٣) الماريني ، المصدر السابق ، ص ٥٦

البصرة ، علاوة على اتصالها مع استانبول[1] . ويبدو أن جميع تلك الخطوط لم تشرع في العمل إلا في عام ١٨٦٥ بعدما أسست في تلك السنة دائرة للبرق في مدينة بغداد[2] . كما استمرت عملية إيصال الأسلاك البرقية من بغداد إلى بقية مدن الولاية ، فأوصل الخط البرقي منها إلى مدينة بعقوبة ، مركز قضاء خراسان ، في عام ١٨٦٩ [3] ، وإلى مدن كربلاء وخانقين والدليم والديوانية والحلة وشهربان بحدود عام ١٨٧٥ [4] ، وإلى مدينة النجف في سنة ١٨٩٣ [5] ، فمدن الكوت وبدرة ومندلي . وفي نهاية القرن كانت جميع المدن المهمة تقريباً ترتبط بوسيلة الاتصال البرقي مع مركز الولاية ومع بعضها . كما ربطت بغداد بأوروبا بخط برقي يمر عن طريق حلب في السنوات الأولى من القرن الحالي [6] .

أما بالنسبة للبريد ، فلم تشهد بغداد وجود خدمة بريدية منتظمة فيها إلا في سنة ١٨٦٨ ، وقبل تلك السنة كان البريد يقتصر على بريد (الجمال) الذي فتحته (شركة الهند الشرقية) البريطانية بعيد عام ١٨٣٠ ليقوم بربط مدينة بغداد بدمشق ومنها إلى أوروبا [7] . وبريد (السعاة) المعروفين بـ (التاتارية) الذي يقوم بنقل الرسائل بين بغداد واستانبول ، وكان ذلك يستغرق ، في عام ١٨٣٧ ، مدة تتراوح بين (١٢) و (١٣) يوماً [8] . وفي سنة ١٨٦٨ تأسست في ولاية بغداد أول خدمة بريدية عامة ، ولكنها لم تكن عثمانية ، بل كانت تابعة لحكومة الهند البريطانية . واستمرت الخدمة البريدية البريطانية بالعمل

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٢٨٣ .

(٢) انظر : العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ١٣٢ ، ١٥٣ .

(٣) الزوراء ، العدد ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ .

(٥) محبوبة ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٤٠٩ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٣٤ .

(٧) لتفاصيل أكثر انظر : بدج ، المصدر السابق ، ص ٧٩ ـ ٨٠ .

(٨) العمري ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب . . ، ص ٤٥ .

بصورة منتظمة طوال عشر سنوات شملت خلالها عدداً من مدن الولاية ، وبخاصة مدنها الواقعة على دجلة جنوبي بغداد ، ومدن العتبات المقدسة[1] .

ولكن الدولة قد بدأت بالاهتمام بأمر البريد كخدمة ضرورية من الخدمات العامة قبيل مطلع سبعينات القرن الماضي . فقامت في ٢٦ محرم ١٢٨٦ ، المصادف للخامس من شهر مايس (مايو) ١٨٦٩ ، بإصدار (نظام إدارة البوسطة الأساسي)[2] ، وأردفته بنظام آخر أكثر تفصيلاً دعي بـ (نظام البوسطة) ، ونشر في ٢٦ ربيع الآخر ١٢٨٨[3] ـ تموز (يوليه) ١٨٧١ . ثم شرعت بفتح دوائر للبريد والبرق في ولاياتها ، وشاركت في عام ١٨٧٨ في التوقيع على الاتفاقية البريدية الدولية التي أبرمت في باريس في تلك السنة . وقامت بعد ذلك بالتوسع في إنشاء دوائر بريدية في مدن ولاياتها كافة ومنها ولاية بغداد التي بدأت فيها دوائر البريد البريطانية تلاقي منذ ذلك الحين ضغوطاً شديدة من قبل إدارة الولاية لعرقلة نشاطها وإيقافه ، ولكنها استمرت ، على الرغم من ذلك ، في عملها حتى نشوب الحرب العالمية الأولى[4] .

وكانت الخدمات البريدية الحكومية بعد دخولها إلى ولاية بغداد ، حتى نهاية الحكم العثماني تنحصر في :

- بريد الصحراء أو بريد الجمال الذي يؤدي خدمة بريدية أسبوعية منتظمة بين بغداد ودمشق . وقد بدء بالعمل به في سنة ١٨٧٣[5] ، وكان يتعرض لأخطار السرقة لذلك كان لا يحمل حتى أواخر القرن الماضي سوى الرسائل[6] .

---

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .
(٢) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٣٦٨ ـ ٣٦٩ .
(٣) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٣٧٠ ـ ٣٨٠ .
(٤) Ireland, op. cit., pp. 57.
(٥) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٢١ .
(٦) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 10.

ـ بريد الصحراء من بغداد إلى حلب . وتأسس في مطلع القرن الحالي ، وكان ينطلق من بغداد مرة في كل أسبوع ، ثم أصبح يرسل يومياً قبيل اندلاع الحرب العالمية الأولى(١) .

ـ بريد بلاد فارس . وكان يصل من بغداد إلى (كرمانشاه) ، أول مدينة إيرانية ، في مدة تتراوح بين ستة وثمانية أيام(٢) .

ـ بريد السعاة (التاتارية) من بغداد إلى استانبول عن طريق الموصل وديار بكر ، وكان يصل في أوائل هذا القرن في ظرف عشرين يوماً تقريباً مؤمناً خدمة بريدية لاثنتين وأربعين مدينة ومنطقة تقع بين بغداد واستانبول(٣) .

ـ البريد الداخلي لمدن الولاية . وقد توسع في أواخر العهد العثماني في بغداد ليشمل عدداً من المدن الصغيرة(٤) .

على أن الخدمات البريدية إلى مختلف الأنحاء ، عدا بريد الصحراء ، كانت بحلول عام ١٨٩٠ خدمات متكاملة تشمل نقل الرسائل والطرود النقود ، وغيرها وفقاً للتعريفة المحددة من قبل الاتحاد البريدي الدولي(٥) .

أما إدارة البرق والبريد في ولاية بغداد ، فكانت إدارة موحدة ، للخدمتين البرقية والبريدية ، دعيت في السنوات الأولى من سبعينات القرن الماضي بـ (مفتشية البرق والبريد) . واضطلع بمهمة إدارتها في سنة ١٨٧٥

---

(١) لغة العرب ، ج ٥ ، س ٣ ، ذي الحجة ١٣٣١ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٢٨٠ .

(٢) Lanzoni, op. cit., p. 181.

(٣) انظر : Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 9.

Lanzoni, op. cit., p. 181.

(٤) انظر : لغة العرب ، ج ٤ ، س ٢ ، شوال ١٣٣٠ ـ تشرين الأول ١٩١٢ ، ص ١٦٥ .

(٥) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 10.

وللإطلاع على تعريفة أجور البرق في سنة ١٨٧٥ بين مدينة بغداد ومدن الولاية الأخرى ، وبينها وبين بقية ولايات الدولة . انظر :

س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٢٧ .

(مفتش) ، وتتبعها دائرة مركز الولاية التي كان يقوم بإدارة شؤونها (مدير) أسندت إليه في الوقت نفسه وظيفة (معاون المفتش) ، وضمت الإدارة عشرين موظفاً . وللمفتشية دوائر صغيرة للبرق في مدن : بعقوبة وخانقين والحلة وشهربان والدليم وكربلاء والديوانية ، وهي المدن التي كان قد وصلها الخط البرقي آنذاك[1] .

وقد تبدل اسم إدارة البرق والبريد في الولاية في أواخر سبعينات القرن الماضي ، وأصبحت تعرف بـ (باش) مديرية البرق والبريد ، أي المديرية الرئيسية للبرق والبريد ، يديرها (باش مدير) ، وفيها (مفتشان) ، وعدد آخر من الموظفين[2] . ومع التوسع في نشر دوائر البرق والبريد في ولاية بغداد ، أصبحت هذه الإدارة تتألف في السنوات الأولى من القرن الحالي من :

- دائرة باش مديرية البرق والبريد . ويشرف (الباش مدير) فيها على دوائر البرق والبريد في ولايات العراق الثلاث : بغداد والموصل والبصرة .
- دائرة التفتيش . وفيها مفتشان ، واحد للموصل والآخر للبصرة .
- قلم الباش مديرية . يديره باشكاتب ، وفيه كاتبان : للتحريرات والمحاسبة ، وعدد من الموظفين .
- مديرية برق مركز الولاية . يديرها (مدير) ، ويعمل فيها خمسة وعشرون موظفاً .
- مديرية بريد مركز الولاية . ويقوم (مدير) بإدارتها . ويعمل فيها ستة موظفين .
- مديرية للبرق والبريد في مركزي سنجقي كربلاء والديوانية ، وجميع أقضية الولاية تقريباً ، وفي عدد من النواحي[3] .

---

(١) انظر المصدر نفسه ، ص ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٨ .
(٢) انظر المصدر نفسه ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .
(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٩٨ ـ ١٠٠ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ،

وكانت إدارة البرق والبريد في الولاية تابعة للمديرية العامة للبريد والبرق في استانبول ، وهي إحدى دوائر نظارة النافعة (الأعمال العامة)[1] ، ولكنها أصبحت في أواخر العهد العثماني تتبع نظارة مالية الدولة[2] . وتتلقى إدارة بغداد تعليماتها من مديرية استانبول العامة ، ولها ميزانية خاصة ، وقد بلغت واردات البرق والبريد في عام ١٩٠٧ أكثر من مليونين قرش[3] ، يخصم منها مصروفات الدائرة ورواتب موظفيها ، ويبعث بالفائض ، الذي كان يصل أحياناً إلى مليون ونصف المليون قرش ، إلى استانبول[4] .

وعلى الرغم من أن دائرة البرق والبريد كانت تدر دخلاً مالياً كبيراً ، فإن الدولة لم تمنحها عناية كافية ، حيث كانت تعتمد أحياناً على التبرعات المالية التي تجمعها من الأهالي في إنشاء أبنية لبعض دوائر البريد الفرعية في مدن الولاية[6] ، وتهمل لمدد طويلة إصلاح خطوط البرق التي تتعرض للعطب[5] ، ولم تعمل على تأمين هذه الخطوط وحفظها من عبث العشائر وتخريبها لها ، ومن تعرضها للبريد وسرقته[7] .

= ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ، ١٨٢ .

(١) Shaw, Stanford J and Ezel Kural, op. cit., p. 74.

(٢) انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، الصفحة الثالثة من صفحات الفهرست غير المرقمة .

(٣) انظر : س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٤ .
وللإطلاع على ميزانيات البرق والبريد لسنوات كثيرة تقع بين سنتي ١٨٨٦ و١٩٠٧ انظر سالنامات ولاية بغداد الصادرة خلال تلك الفترة ، منها مثلاً : س و ب ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٢٠٤ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٦ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٩ .

(٤) Cuinet, op. cit., Tome 3, p. 11.

(٥) انظر : الزوراء ، العدد ٩١ ، ٨ شعبان المعظم ١٢٨٧ .

(٦) لوريمر ، المصدر السابق ، ق الجغرافي ، ج ٣ ، ص ١٠٣٥ .

(٧) انظر : الزوراء ، العدد ٢١ ، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٦ .

ولكن الدولة قد أولت الخدمات البرقية والبريدية في أواخر عهدها في ولاية بغداد بعض الاهتمام والرعاية التي كان من مظاهرها تنظيم الوالي حسين ناظم باشا لأعمال دائرة البريد في بغداد ، وقيام الإدارة الحكومية للولاية في أواخر عام ١٩١٣ بدفع « مشاهرات (رواتب شهرية) وافية إلى العشائر المبثوثة في العراق لتضمن الراحة والأمن للبريد وناقليه وحفظ الطريق من اللصوص قطاع الطرق . . »(١) . كما أنشئت بناية حديثة للبرق والبريد في مركز ولاية بغداد ، افتتحت في ٢٩ حزيران (يونية) ١٩١٣(٢) . غير أن الخدمات البرقية والبريدية في العهد العثماني مع ذلك كله كانت تعاني من كثير من السلبيات ، منها قلة ثقة الناس في البريد الحكومي لبطئه(٣) وعدم انتظامه(٤) ، والإقدام أحياناً ، وبخاصة في العهد الدستوري ، على فتح الرسائل والإطلاع على أسرار الناس ، علاوة على جهل كثير من موظفي البرق باللغة العربية مما تصعب معه على الناس ، أو تتعذر عليهم قراءة البرقيات التي ترسل لهم(٥) .

ومما هو جدير بالذكر أن الاتصالات الهاتفية قد دخلت إلى الولاية بعد حلول العهد الدستوري ، وارتبطت بغداد في أوائل عام ١٩١٢ عن طريق (الهاتف) بمدينة الكاظمية ثم جرى مد أسلاك للهاتف بين بغداد ومدينة بعقوبة ، مركز قضاء خراسان ، وبين مدينتي النجف والكوفة في سنة ١٩١٣(٦) .

---

(١) لغة العرب ، ج ٥ ، س ٣ ، ذي الحجة ١٣٣١ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٢٨٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ج ٢ ، س ٣ ، رمضان ١٣٣١ ـ آب ١٩١٣ ، ص ١١٢ .
(٣) الخليلي ، جعفر ، هكذا عرفتهم ، ج ٣ ، (بيروت ، د . ت) ، ص ٢١٧ .
(٤) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ١٥٦ .
(٥) انظر : شبارو ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ ـ ١٦٥ .
(٦) انظر : لغة العرب ، ج ٨ ، س ١ ، صفر ١٣٣٠ ـ شباط ١٩١٢ ، ص ٣٢٠ ، ج ٨ ، س ٢ ، ربيع الأول ١٣٣١ ـ شباط ١٩١٣ ، ص ٣٥٨ .

ثالثاً : الصحة

أ ـ مفتشية صحة الولاية :

بدأت الدولة العثمانية بالاهتمام بأمور الصحة العامة منذ سنة ١٨٣٨ ، حيث قامت في تلك السنة بتطبيق نظام الحجر الصحي[١] ، وأصدرت بعد سنتين ، أي في سنة ١٨٤٠ ، نظاماً خاصاً به أسمته بـ (نظام الكورنتينا)[٢] ، واستمرت بإصدار ذيول وأنظمة فرعية كثيرة لهذا النظام حتى عام١٨٧١[٣] . وفي ٢١ تموز (يولية) من العام نفسه قامت بنشر أول نظام يتعلق بالصحة العامة وإدارتها في العاصمة وفي الولايات على حد سواء ، وهو (نظام الإدارة العمومية الطبية) المؤرخ في ٣ جمادى الأول ١٢٨٨[٤] ، الذي اتجه بإصداره اهتمام الدولة نحو مجمل الأوضاع الصحية ولم يقتصر على الحجر الصحي فقط .

وقد أوجب هذا النظام على كل بلدية من بلديات مدن كل ولاية من ولايات الدولة أن تعين طبيباً ، ومعاوناً له في المدن الكبيرة ، « ليعاين المرضى مجاناً مرتين في الأسبوع في محل يتعين ويعلن من طرف الإدارة البلدية[٥] . . » ، وهو مسؤول عن الصحة العامة في المدينة . وتقوم البلدية بدفع راتبه ، ولكنه يكون مرتبطاً بـ (إدارة الأمور الطبية) ، التي أنشئت في استانبول في سنة صدور هذا النظام[٦] ، ويتلقى تعليماته منها . كما أوجب النظام على بلدية المدينة أن تقوم أيضاً بفتح صيدلية عامة لتزود الفقراء بالأدوية مجاناً .

وكانت دوائر الحجر الصحي (الكرنتينات) تزاول أعمالها في بغداد في

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٤١ .

(٢) Quarantine : كلمة إنجليزية تعني الحجر الصحي .

(٣) انظر : الدستور ، م ٢ ، ص ٧٣٧ ـ ٨١١ .

(٤) انظر المصدر نفسه ، ص ٧١٣ ـ ٧١٥ .

(٥) المادة الخامسة . الدستور ، م ٢ ، ص ٧١٣ .

(٦) الوتري والشابندر ، المصدر السابق ، ص ٤٨ .

منتصف القرن الماضي[1] . وقد عنى الوالي مدحت باشا في أثناء ولايته بتنظيمها[2] ، حيث كانت دوائر الحجر الصحي في الولاية ، وبخاصة في مدينتي خانقين ومندلي الواقعتين على الحدود الإيرانية ، دائبة آنذاك على اتخاذ إجراءات حجر الزوار القادمين إلى الولاية لمدة عشرة أيام قبل التصريح لهم بالدخول ، وذلك عند ظهور بوادر أي وباء في المدن الإيرانية[3] .

وأشرفت مديرية (كرنتينة) ولاية بغداد على دوائر (الكرنتينة) التي بثت في عدة مدن تقع على الحدود الشرقية للولاية ، وفي مدن العتبات المقدسة ، وبعض المدن الكائنة في الطرق الموصلة إليها ، وذلك لكثرة الزوار الإيرانيين الذين يفدون لزيارتها . وتألفت هذه الدائرة في السنوات ١٨٧٥ ـ ١٨٨٥ من (مدير) ، وكان هذا طبيباً في معظم الأحيان ، ومن (مفتش) لدوائر الحجر الصحي الفرعية ، ومحاسب ، وإثنين إلى ثلاثة موظفين للأعمال الكتابية[4] . وقد ألغيت وظيفة (المدير) في عام ١٨٨٦ ، وأصبح المفتش منذ تلك السنة مسؤولاً عن تصريف شؤون الدائرة[5] .

كما تغير اسم الدائرة بعد ذلك من مديرية كرنتينة بغداد إلى (مفتشية صحة الولاية) ، حيث كان (المفتش) منذ مطلع تسعينات القرن الماضي ، حتى نهاية العهد العثماني ، يتولى إدارتها . ووجد معه ، في الإدارة المركزية في مدينة بغداد ، محاسب ، وباشكاتب ، وعدد صغير آخر من الموظفين . ومنذ سنة ١٩٠٨ وجد طبيب آخر علاوة على المفتش ، دعي بـ (قرانتينة انسبكتوري) ليتولى مهمة تفتيش دوائر الحجر الصحي في الولاية . وكانت هذه الدوائر تتألف من :

---

(١) انظر : العمري ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب . . ، ص ٨٩ .

(٢) Davison, op. cit., p. 161.

(٣) انظر : الزوراء ، العدد ٢١ ، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٦ ، العدد ٧٧ ، ١٧ جمادى الآخر ١٢٨٧ ، العدد ٩٥ ، ٢٢ شعبان ١٢٨٧ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٧٠ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٦٣ .

(٥) انظر المصدر نفسه ، ١٣٠٣ ، ص ٨٧ .

- إدارة كرنتينة قضاء خانقين . وفيها طبيب ، وباشكاتب ، وكاتبان ، وموظف مختص بفحص الجنائز التي تدخل إلى الولاية .
- مأمورية الكرنتينة في مركز سنجق كربلاء ، وفي أقضية : النجف والكاظمية وسامراء ومندلي والمسيب[1] .

وكانت مفتشية صحة الولاية تابعة لإدارتها المركزية في استانبول ، ولها ميزانية خاصة مستقلة عن ميزانية الولاية[2] . وتولت دوائر الكرنتينة التابعة لها مهمة الإشراف الصحي على دخول الزوار إلى الولاية ، وفحص الجنائز التي ترد إليها لتدفن في مدن العتبات المقدسة ، حيث كانت تسمح بمرور الجنائز القديمة ، التي مضى زمن على وفاة أصحابها وسبق دفنها ، وترد ما سواها من الجنائز الحديثة[3] ، وذلك منعاً لما قد تنشره من أوبئة وأمراض . وتتقاضى هذه الدوائر رسماً من الزوار الداخلين مقداره عشرة قروش عن كل زائر ، كما تتقاضى رسماً آخر عن فحص كل جنازة . وتتولى دوائر الحجر الصحي في مدن العتبات المقدسة جباية رسم مقداره (٥٠) قرشاً عن كل جثمان يدفن في هذه المدن[4] .

على أن مفتشية صحة الولاية لم تكن في واقع الحال سوى دائرة لشؤون الحجر الصحي ، إذ لم تقم فيما يبدو بأداء أية مهام تتعلق بأمور الصحة العامة

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٣٠ - ١٣١ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٢ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٧٢ .
س د ع ، ١٣١٦ هـ ، ص ٧١٨ .

Cuinet, op cit., Tome 3, p. 12.

(٢) انظر ميزانيتها للسنوات ١٨٩٧ - ١٩٠١ ، ١٩٠٣ ، ١٩٠٥ في : س و ب ، ١٣١٥ هـ ، ص ٣١٥ ، ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٧ ، ١٣١٧ هـ ، ص ٢٩٩ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٣٢٦ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠٣ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٨ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٤٢٦ .
(٣) مجلة العلم ، العدد الثالث ، المجلد الثاني ، أول رمضان ١٣٢٩ - ٢٦ أغستوس ١٩١١ ، ص ١٢٠ .
(٤) راجع ص ٣٠١ .

كما يوحي بذلك اسمها . وكانت مهمة تقديم الخدمات الصحية والحفاظ على الصحة العامة مناطة بالبلديات . وقد سبق القول أن كل بلدية من بلديات مدينة بغداد الثلاث كانت تستخدم طبيباً بشرياً لعلاج مرضى الأهالي ، ومراقبة الحالة الصحية العامة . ووجدت في أواخر العهد العثماني في مدينة بغداد صيدليتان تابعتان لبلديات المدينة[1] . كما كان هناك لبلديات مدن كربلاء وخانقين والحلة ، وفتحت بلدية المدينة الأخيرة صيدلية في أواخر العهد العثماني[2] . وقد أهملت بقية بلديات المدن استخدام الأطباء حتى انتهاء حكم العثمانيين في ولاية بغداد ، مما دعا أهالي إحدى هذه المدن ، وهي مدينة الديوانية مركز سنجق الديوانية ، إلى عرض شكواهم على صفحات جريدة الرقيب ، من « عدم وجود طبيب للبلدية فيها والأهالي مضطرون لذلك لحفظ صحتهم[3] . . » .

كما تناوبت بلديتا مدينة بغداد : الأولى والثالثة ، الإشراف على إدارة مستشفى (الغرباء) ، وتمويله مالياً .

ب ـ مستشفى الغرباء :

حثَّ الوالي مدحت باشا لدى قدومه إلى بغداد مواطني المدينة على تقديم التبرعات المالية لإنشاء مستشفى عام لخلو مدينة بغداد من وجود أية مؤسسة صحية عامة فيها . وقد لاقت رغبة الوالي استجابة من الأهالي الذين سارعوا لتقديم الأموال لإنشاء المستشفى[4] . وطلب مدحت باشا من استانبول طبيباً وصيدلياً وعدداً من الموظفين الصحيين لإدارته[5] . وافتتح المستشفى في

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٤٢ .
لغة العرب ، ج ١٢ ، س ٢ ، رجب ١٣٣١ ـ حزيران ١٩١٣ ، ص ٥٨٧ .

(٢) راجع ص ٢٠٨ ، ٢١٧ ، وانظر الرقيب ، العدد ١٣١ ، ٢٢ جمادى الآخرة ١٣٢٨ .

(٣) العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(٤) انظر قوائم بأسماء المتبرعين في أعداد جريدة الزوراء : ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ ، ١٣ ، ١ جمادى الآخر ١٢٨٦ ، ١٤ ، ٨ جمادى الآخر ١٢٨٦ .

(٥) الزوراء ، العدد ١٢ ، ٢٣ جمادى الأول ١٢٨٦ .

الجانب الغربي من بغداد (الكرخ) في عام ١٨٧٢ . ويبدو أنه قد أهمل بعد افتتاحه بمدة قصيرة ، عقب مغادرة الوالي مدحت باشا للولاية ، ولم ينتظم في عمله إلا بعد إعادة افتتاحه بصورة رسمية في سنة ١٨٧٨ أيام الوالي قدري باشا الذي أعاد « ترتيب مأموريه وملازميه وتهيئة لوازمه من الأدوية والآلات والأدوات الطبية »[١] . ورمم ما تصدع من بنائه .

وكانت إدارة المستشفى في مطلع ثمانينات القرن الماضي تتألف من : المدير ، وطبيب الولاية (طبيب البلدية) ، والجراح ، والصيدلي ، والكاتب ، والإمام . وهي تابعة لبلدية بغداد الأولى[٢] . ولكنها أصبحت في السنة التالية (١٨٨٣) تابعة للبلدية الثالثة[٣] ، التي يشمل نطاق عملها جانب بغداد الغربي كله . ثم أرجعت إدارة المستشفى لتتبع البلدية الأولى ثانية في سنة ١٨٩٢[٤] .

وقد أهمل هذا المستشفى حتى حلول عهد الوالي نامق باشا الذي قام ببناء مستشفى آخر في جانب بغداد الشرقي (الرصافة) ، وفتحه في ١٥ ذي الحجة ١٣١٨[٥] - ٥ نيسان (أبريل) ١٩٠١ ، وأطلق عليه اسم مستشفى الغرباء ، وأولى نامق باشا هذا المستشفى عناية فائقة فجلب له الأدوية والآلات الجراحية من أوروبا[٦] . وكانت هيئة إدارته التابعة لبلدية بغداد الأولى تتألف ، منذ سنة افتتاحه حتى عام ١٩٠٧ ، من (رئيس) ، وهو مفتش صحة الولاية ، ومن مدير للمستشفى ، وطبيبين ، واثنين من الجراحين ، وكحّال (طبيب عيون) ، وصيدلي ، ومعاون صيدلي ، وكاتب[٧] .

---

(١) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٤٤ - ٤٥ .
(٢) انظر : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦٤ .
(٣) انظر المصدر نفسه ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١٥ .
(٤) انظر : س و ب ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٣٣ .
(٥) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٤١ .
(٦) الوتري والشابندر ، المصدر السابق ، ص ٥٥ .
(٧) انظر : س و ب ، ١٣١٩ هـ ، ص ١١٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٤ .

وقد استمر المستشفى على هذا الحال حتى قام الوالي نجم الدين منلا بإعادته إلى مبناه القديم في جانب الكرخ ، ونقل له جميع تجهيزات مستشفى نامق باشا . كما أعيد الإشراف عليه إلى دائرة البلدية الثالثة التي تقع في الكرخ . واستمر بالعمل ، مع تغييرات طفيفة في إدارته ، حتى الاحتلال البريطاني لبغداد في أوائل سنة ١٩١٧[١] .

ومما هو جدير بالذكر أن المستشفيات الحكومية العامة التي وجدت في ولاية بغداد حتى نهاية العهد العثماني فيها كانت تقتصر على مستشفى الغرباء في مدينة بغداد ، وعلى مستشفيين آخرين شرع بإنشائها في مدينتي كربلاء والنجف في سنة ١٩٠٨ ، وصدر الأمر السلطاني في تلك السنة ، بعد مرور وقت قصير على البدء ببنائها ، بتسمية كل واحد منهما بـ (المستشفى الحميدي) نسبة للسلطان عبد الحميد الثاني[٢] . ولكنه في الوقت الذي أشار فيه أحد المصادر بافتتاح مستشفى كربلاء في سنة ١٩١٤ ، وتسميته بـ (المستشفى الحسيني)[٣] ، بعد خلع السلطان عبد الحميد الثاني وتغيير أسماء المؤسسات التي كانت تحمل اسمه ، فإننا لم نعثر في الوقت نفسه على أية إشارة تفيد بافتتاح مستشفى مدينة النجف قبل نهاية الحكم العثماني في ولاية بغداد .

ومما يجدر ذكره أيضاً أن الخدمات الصحية في الولاية لم تقتصر على الخدمات الحكومية بل كانت هناك بضعة عيادات خاصة في مدينة بغداد لبعض الأطباء من الأوروبيين ، ولبعض المشتغلين في مجال الطب . كما وجد عدد من الصيدليات الخاصة أيضاً في المدينة نفسها[٤] . وفتح في عام ١٩١٠

---

(١) انظر : الوتري والشابندر ، المصدر السابق ، ص ٥٤ ، ٥٦ .
(٢) المؤيد ، عدد ٥٤٣٤ ، ٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٦ ـ ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨ .
(٣) انظر : الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ١٩٣ .
(٤) انظر : الماريني ، المصدر السابق ، ص ٤٧ ـ ٤٨ .
س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٤٢ .

مستشفى خيري أهلي شيده أحد أثرياء يهود بغداد ، ودعي بـ (مستشفى مئير الياس) ، وهو اسم مؤسسه[1] . ولكن الحالة الصحية في الولاية ظلت مع ذلك تعاني ، طوال المدة الواقعة بين سنتي ١٨٦٩ و١٩١٧ ، من التدهور بسبب نقص الخدمات الطبية الحكومية ، وقلة وعدم كفاءة مؤسساتها ، ومن عبث بعض المتطببين وشعوذتهم . فأدى ذلك إلى انتشار الأمراض والأوبئة التي كانت تجتاح الولاية باستمرار ، وتزهق أرواح الكثيرين من أبنائها[2] .

رابعاً : دائرة النافعة (الأعمال العامة)

أوجب نظام الولايات الصادر سنة ١٨٦٤ تعيين « مأمور للأمور النافعة » في مركز كل ولاية من ولايات الدولة ، « نصّب من طرف الدولة العلية ويتعين بانتخاب نظارة الأمور النافعة الجليلة ويكون مأموراً بأن يكشف مع مهندسين يوجدون بمعيته على الطرق والمعابر . . والمذاكرة بها وإجرائها »[3] .

وقد قام الوالي مدحت باشا ، بعد تقلده منصب والي بغداد ووصوله إلى مركز الولاية بوقت قصير ، بتأسيس مديرية للنافعة وذلك في إطار عمله لتطبيق مواد نظام الولايات في بغداد . وكان المدعو (مسعود بك) مديراً لدائرة النافعة آنذاك[4] ، ثم عين معاون والي بغداد ، شاكر بك ، في منتصف سنة ١٨٧١ مديراً للنافعة علاوة على وظيفته الأصلية[5] .

ولكن دائرة النافعة في الولاية قد ألغيت في سنة ١٨٧٢ [6] بعد مغادرة

---

(١) العلاف ، بغداد القديمة ، ص ٣٠ .

(٢) انظر عن تدهور الحالة الصحية : الزوراء ، العدد ٢٢ ، ٧ ذي الحجة ١٢٨٨ .
الماريني ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
لغة العرب ، ج ٦ ، س ٣ ، محرم ١٣٣٢ ـ تشرين الثاني ١٩١٣ ، ص ٣٣٣ .

(٣) المادة الحادية عشرة من النظام ، الدستور ، م ١ ، ص ٣٨٣ .

(٤) انظر : الزوراء ، العدد ١٨ ، ٦ رجب الفرد ١٢٨٦ .

(٥) راجع ص ١٨٩ ـ ١٩١ .

(٦) العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ١٣ .

الوالي مدحت باشا لبغداد بأقل من شهرين . وكانت هذه الدائرة قد قامت خلال مدة وجودها بإنجاز بعض الأعمال العامة التي كان منها مسح وتطهير بعض الأجزاء من نهر الفرات لجعله صالحاً لملاحة البواخر النهرية[1] ، وإصلاح وتشغيل المعمل العائد لإدارة البواخر الحكومية ، وتعهد مشروع إنشاء (تراموای) الكاظمية وتمهيد طريقة ومد سكته الحديدية[2] .

وقد خلت ولاية بغداد طوال السنوات الواقعة بين عامي ١٨٧٢ و ١٩٠٦ من وجود أية دائرة متخصصة تقوم بتنفيذ المشاريع العامة والإشراف عليها . وكانت مثل هذه المشاريع ، وهي قلية ، تنفذ غالباً من قبل البلديات ، التي كانت تستخدم بعض المهندسين ، ومن قبل إدارة السنية ، أو بعض الدوائر العسكرية التابعة للفيلق السادس[3] . وذلك على الرغم من أن الحكومية المركزية في استانبول كانت تضم نظارة للنافعة[4] ، أدمجت قبل حلول القرن الحالي مع التجارة ، ودعيت بـ (نظارة التجارة والنافعة) . وكان القسم المختص بالأعمال العامة فيها (النافعة) يشرف على كل الأمور المتعلقة بالطرق والجسور والبريد والبرق ووسائل الاتصالات الأخرى[5] ، ومشاريع الري[6] .

إلا أن الدولة قامت في سنة ١٩٠٦ بتعيين مهندس للنافعة في ولاية بغداد ، وأوجدت لجنة خاصة بها تتبع الإدارة المحلية للولاية . وكان يرأس هذه اللجنة (نافعة قومسيوني) والي الولاية . وتألف أعضاؤها غالباً من :

الدفتردار ، وناظر النفوس ، وكاتب مصروفات محاسبة الولاية ،

---

(١) الدملوجي ، مدحت باشا ، ص ٤١ .

(٢) انظر : الزوراء ، العدد ١٨ ، ٦ رجب الفرد ١٢٨٦ ، العدد ٢٤ ، ٢٥ محرم الحرام ١٢٨٧ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٠٢ .

(٤) انظر : س و ب ، ١٣٠١ هـ ، ص ٧٨ .

(٥) Shaw, Stanford J. and Ezel Kural, op. cit., p. 74.

(٦) سوسة ، المصدر السابق ، ص ٤٣٢ .

وبـاشكاتب مجلس إدارة الـولاية ، ورؤسـاء بلديات مـدينة بغـداد ، ومهنـدس النافعة ، ونقيب الأشراف ، وعضوين من وجهاء أهالي مـدينة بغـداد[1] . وقد ازداد عدد مهندسي النافعة في الولاية خـلال العهد الـدستوري ، وكـان هؤلاء يعملون بإشراف (رئيس مهندسي النافعة)[2] .

---

(١) انظر : س و ب ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٩٢ ؛ ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٢ .

(٢) انظر : س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٣ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٧ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٥ .

خاتمة واستنتاجات

تناول البحث دراسة الإدارة العثمانية في ولاية بغداد ، إحدى ولايات الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٦٩ ، السنة التي عين فيها مدحت باشا أحد رجال الدولة المصلحين والياً على بغداد ، حتى انتهاء الحكم العثماني في الولاية سنة ١٩١٧ عقب احتلال الإنجليز لمدينة بغداد في أوائل تلك السنة .

وكانت سنة ١٨٦٩ بداية لعهد متميز من عهود العثمانيين في بغداد ، حيث شرع فيها الوالي مدحت باشا بتطبيق الأنظمة ، وذلك ما اقتضى تشكيل إدارة حكومية لها صفات تختلف اختلافاً واضحاً عن تلك التي وجدت قبل تعيين هذا الوالي . وقد استمرت الإدارة الجديدة محافظة على جوهر هيكلها ونظامها حتى انتهاء حكم العثمانيين في بغداد .

وشملت دراسة الإدارة العثمانية في بغداد جميع دوائر أجهزة الإدارة المدنية والعسكرية والقضائية ، وطبيعة الأعمال التي كانت تؤديها ، والأنظمة التي سارت عليها . وتوصل البحث من هذه الدراسة إلى جملة نتائج ، أهمها :

١ ـ إن الدولة العثمانية قد استخلصت بغداد من أيدي الولاية المماليك، وأنهت حكمهم التابع لها بالإسم وشبه المستقل عنها في سنة ١٨٣١ ، وشرعت في حكمها منذ تلك السنة حكماً مباشراً تقوم فيه استانبول بتعيين الباشوات لإيالة بغداد وتقيلهم من وظيفتهم متى شاءت . وقد تزامنت إعادة السيطرة المباشرة على بغداد مع قيام حركة للإصلاحات في الدولة دعيت باسم

(التنظيمات) ، قصد من ورائها العثمانيون تحديث دولتهم ، وتشريع الأنظمة والقوانين لها وفقاً للأنماط التي كانت تتبعها الدول الأوروبية ، وبخاصة فرنسا ، في الحكم والإدارة ، وفي مجمل قوانين الدولة وأنظمتها .

٢ ـ سعت الدولة العثمانية إلى إدخال الأنظمة والقوانين الإصلاحية التي ولدت في ظل التنظيمات في جميع ولاياتها ، ولكنها لم تصب ، بهذا الصدد ، سوى بعض النجاح في بغداد قبل تعيين الوالي مدحت باشا فيها سنة ١٨٦٩ ، ذلك أن جهودها قبل تلك السنة قد انصبت على إنهاء هيمنة ونفوذ عدد من شيوخ العشائر والزعماء المحليين على بعض أجزاء إيالة بغداد ، وإحكام قبضتها على أراضيها كافة . ولم يتحقق ذلك تماماً إلا بعد نجاح مدحت باشا في تقويض أركان مشيخة (المنتفق) ، آخر كيان شبه مستقل للزعامات المحلية .

٣ ـ تعتبر سنة ١٨٦٩ ، السنة التي عين في أوائلها مدحت باشا والياً على ولاية بغداد ، سنة ذات شأن ودلالة كبيرة في تاريخ بغداد العثماني ، وشكلت بداية لعهد متميز من عهود العثمانيين في العراق ، حيث بدأ فيها الوالي مدحت باشا بحركة واسعة لتطبيق أنظمة التنظيمات وقوانينها في بغداد . وكان في مقدمة تلك الأنظمة نظام الولايات الذي أصبحت بغداد بتطبيقه تعرف باسم (ولاية) بغداد ، بعد أن كانت تسمى بـ (الإيالة) . وذلك فضلاً عن إنجاز الوالي لكثير من الأعمال الإصلاحية على الرغم من قصر عهده الذي بدأت فيه ولاية بغداد بالخروج من مدلهمات القرون الوسطى التي خيمت عليها إلى نور التقدم والرقي الذي كانت تشهده سنوات الربع الأخير من القرن التاسع عشر .

٤ ـ وقد اقتضى قيام الوالي مدحت باشا بتطبيق أنظمة وقوانين عهد التنظيمات في ولاية بغداد بناء هيكل جديد للإدارة الحكومية في هذه الولاية ، شرع مدحت بوضع لبناته الأولى بتنظيمه لشكل الجهاز الإداري فيها ، وإنشائه

لعدد من الدوائر الحكومية التي استمرت الدولة بعملية تأسيسها في الولاية حتى أواخر عهدها لتتخذ حينذاك إدارتها في بغداد ، والدوائر والمؤسسات التابعة لها ، وأجهزتها الأخرى شكلاً متكاملاً ، تقريباً ، ومنتظماً من حيث اتباعها لأنظمة وقوانين وتعليمات محددة .

٥ ـ انتظم الجهاز الإداري بالعمل في الولاية ، وفي السناجق والأقضية والنواحي والقرى وهي الوحدات الإدارية التابعة لها مرتبة من الأكبر فالأصغر، منذ أيام مدحت باشا الذي قسّم الولاية إلى تلك الوحدات ، وعين موظفاً إدارياً على رأس كل وحدة منها . وقد استمر الجهاز الإداري هذا في عمله لذلك التنظيم حتى نهاية الحكم العثماني في بغداد .

٦ ـ وتألف الجهاز الإداري في مركز الولاية من الوالي وكبار موظفي الإدارة المدنية ، وهم : معاون الوالي ، والدفتردار ، والمكتوبجي ، ومدير الأمور الأجنبية ، ورؤساء إدارة بقية الدوائر الحكومية في مركز الولاية . أما الجهاز الإداري في السنجق ، فكان يرأسه (المتصرف) ، وتألف من : المحاسب ، ومدير التحريرات ، ومديري دوائر الدولة في مركز السنجق . ورأس (القائمقام) الجهاز الإداري في القضاء ، الذي ضم مدير المال ، وكاتب التحريرات ، ورؤساء دوائر الدولة في مركز هذه الوحدة الإدارية . أما الجهاز الإداري في الناحية ، فتألف من (مدير الناحية) لرئاسته ، ومن كاتب الناحية ، ومأموري دوائرها الرسمية . ومثّل (المختار) في القرية الجهاز الإداري الحكومي البسيط فيها . وقد ترتب عمل الجهاز الإداري في الولاية على أساس تابعية رأس الجهاز الإداري في كل وحدة لرئيس الوحدة الأكبر منها . فمدير الناحية مرجع مختاري قرى ناحيته ، والقائمقام له مثل هذه الصفة لمديري نواحي قضائه ، والمتصرف هو المشرف على أعمال قائمقامي الأقضية التابعة لسنجقه ومرجعهم ، أما الوالي فهو مرجع متصرفي سناجق الولاية .

٧ ـ ارتبط والي بغداد من الناحية الإدارية بنظارة الداخلية في العاصمة

استانبول . ومنح حق الاتصال ببقية نظارات الدولة في الشؤون التي تتعلق بدوائرها في الولاية ، والإشراف على هذه الدوائر ومراقبة أعمالها . وقد انقسمت الدوائر الحكومية في الولاية بخصوص إشراف الوالي ومسؤوليته عنها إلى قسمين : قسم خاضع خضوعاً تاماً ومباشراً للوالي مثل دوائر الأمن الداخلي (الضبطية) ودوائر رئاسة الوحدات الإدارية ، وقسم خاضع لإشراف وإدارة الوالي والنظارات والدوائر المركزية التي يتبعها في عاصمة الدولة معاً ، مثل دوائر المعارف والرسومات والأوقاف وغيرها . وذلك ما كان يقلل أحياناً من كفاءة هذه الدوائر في أداء أعمالها بسبب عدم توحّد جهة مرجعيتها . وكان أسلوب المركزية الإدارية الذي يقضي بأن ترجع هذه الدوائر ، لإداراتها المركزية في العاصمة ، من جهة ، والسلطة التي منحت للولاة عليها ، من جهة أخرى ، عائقاً أمام سير أعمالها بصورة منتظمة . كما أن الأسلوب المركزي في الإدارة كان يقف حائلاً في بعض الأحيان بين الوالي نفسه وممارسة حقه الذي كفلته أنظمة الدولة في إدارة الولاية .

٨ ـ أثّرت سياسة عدم إبقاء والي بغداد في منصبه إلا لمدة قصيرة في حسن سير الإدارة الحكومية في الولاية وانتظامها في عملها ، وشلّت يد كثير من الولاة عن إنجاز الأعمال العمرانية والإصلاحية في الولاية . وكان خوف الدولة من قيام الوالي بترسيخ أقدامه في بغداد واحتمال استقلاله بالولاية هو الدافع لها على اتباع تلك السياسة فيما يبدو . وقد وجد في العهد الدستوري سبب آخر لسياسة تغيير الولاة بسرعة وعدم ترك الوالي في منصبه مدة طويلة ، ويتمثل هذا السبب في الصراعات السياسة التي كانت تحدث في العاصمة بين الفئات والأحزاب المتنازعة على الحكم وما يعقبها من عزل للولاة المحسوبين على هذه الفئة ، وتنصيب لآخرين معدودين على غيرها وذلك حينما تصل هذه أو تلك للحكم ، أو تحقق أغلبية في مجلس (المبعوثان) .

٩ ـ لم يتصف سوى نفر قليل من ولاة بغداد بالكفاءة وحسن الإدارة . ووجد بين

هؤلاء الولاة الفقيه والأديب والقاضي ، وكان كثير منهم من العسكريين . وقد عين جميع الولاة العسكريين خلال العهد الدستوري ، وكان الغرض من تعيينهم ، فيما يبدو ، هو تثبيت دعائم الحكم العثماني وتوطيد أركانه في ولاية بغداد في تلك الفترة المضطربة التي حفلت بالصراعات السياسية والتحزبات القومية ، وازدادت فيها الأطماع الأجنبية ، وتفاقم خلالها نفوذ الدول الأوروبية في جميع أجزاء الدولة العثمانية . ومما لا شك فيه أن هؤلاء الولاة العسكريين ، أو معظمهم ، لم يتمكنوا من إدارة الولاية إدارة جيدة تقتضيها أصول الإدارة السليمة .

١٠ ـ وجدت في مركز الولاية ومراكز جميع الوحدات التابعة لها تقريباً ، وبخاصة مراكز السناجق والأقضية ، مجالس محلية دعيت بـ (مجالس الإدارة) لتقوم بمساعدة الوالي ، ورئيس الوحدة الإدارية ، في إنجاز أعمال ووظائف الإدارة الحكومية ، وحل مشكلاتها ، ومناقشة سبل تطويرها . وكان هدف الدولة من إنشاء هذه المجالس هو إضفاء قدر من صفة اللامركزية الإدارية على إدارة الولاية ، وإشراك الأهالي في تسيير شؤونها . ولكن الدولة كانت تشترط في المرشح لعضوية مجالس الإدارة شروطاً معينة لم تتوفر إلا في بعض الشخصيات الاجتماعية البارزة والوجهاء السائرين في ركابها ، وبالتالي لم يعبر انتخاب هؤلاء ، الذين كانت عضويتهم أشبه بالتعيين منها إلى الانتخاب ، عن آراء عامة الناس . كما لم تكن أعمال هذه المجالس في كثير من الأحيان بذات جدوى لهيمنة رغبات الوالي ، والإدارة الحكومية بصورة عامة ، عليها .

١١ ـ اهتمت الدولة بشؤون البلديات في أواخر سبعينات القرن الماضي بعدما أصدرت في عام ١٨٧٨ قانوناً خاصاً بها . وقد شهدت مدن ولاية بغداد بداية للتوسع في نشر البلديات فيها بعد صدور هذا القانون . وأنيطت رئاسة بلديات مدن الولاية بأبناء الولاية ، ولكن عملية انتخاب الأعضاء لمجالس البلديات قد شابتها مثل تلك السلبيات التي لازمت انتخابات

أعضاء مجالس الإدارة . وعلى الرغم من وجود بعض الانتقادات التي يمكن توجيهها إلى البلديات ، فإن هذه الدوائر قد قامت بالكثير من الأعمال العامة التي عادت بالفائدة على مدن الولاية وسكانها .

١٢ ـ قام الجهاز العسكري ممثلاً بالفيلق العثماني السادس الذي رابط في بغداد ، واتخذ منها مقراً له ، بأداء جزء ليس بالقليل من الأعمال والواجبات التي تخص الإدارة المدنية ، كجمع الضرائب وحراسة الأمن والاستقرار الداخلي ، فكان هذا الجهاز ظهيراً أساسياً للإدارة المدنية ، ودافعاً لعجلتها لكي تتمكن من الدوران والسير دون توقف . وقد منح الولاة صلاحية استخدام الجيش وسوق قطعاته والاستعانة بها على تصريف أمور الحكم والإدارة . وأنيطت مهمة قيادة الجيش بعدد من ولاة بغداد علاوة على وظائفهم الأصلية . كما أن بعض قواد الجيش كانوا يشغلون منصب والي بغداد بالوكالة في بعض الأحيان .

١٣ ـ قام جهاز الأمن الممثل في قوات الجاندرمة أو (الضبطية) ، والبوليس بواجبات كثيرة كان في مقدمتها حفظ الأمن والنظام داخل مدن الولاية وطرقها الخارجية ، وحراسة مؤسسات ودوائر الإدارة الحكومية ، وجباية ضرائب الدولة في بعض المناطق . ولكن قوات الأمن كان ينقصها التنظيم والتدريب اللازم لقيامها بتلك الأعمال على الوجه الأمثل . كما أن ضآلة رواتب أفرادها قد دفعتهم في أحيان كثيرة إلى الفضاضة وتقاضي الرشوة .

١٤ ـ أعادت الدولة العثمانية بناء جهازها القضائي إبان عهد التنظيمات ، فاقتبست النظم الغربية وقوانينها القضائية الوضعية ، وصاغت منها قضاء مدنياً له مؤسساته ومحاكمه وقوانينه الخاصة التي تختلف عن محاكم القضاء الشرعي وأحكامه المستمدة من الفقه الإسلامي . وقد ظهرت مثل هذه المؤسسات إلى الوجود في ولاية بغداد بصورة واضحة في عهد الوالي مدحت باشا . واستمرت المحاكم المدنية بالعمل إلى جانب محاكم الشرع ، التي كانت موجودة في الولاية منذ النصف الأول من القرن الثامن

عشر ، حتى نهاية العهد العثماني فيها . وكان والي بغداد ، ورؤساء الوحدات الإدارية في الولاية ، مسؤولين عن تنفيذ أحكام القضاء الشرعي والمدني .

١٥ ـ وعلى الرغم من تشعب القضاء في الدولة العثمانية إلى قضاء شرعي وقضاء مدني ، وتقلص دائرة اختصاص القضاء الأول منهما بعد ظهور الثاني ، فإن المحاكم الشرعية في ولاية بغداد قد استمرت في مزاولة أعمالها حتى انتهاء حكم العثمانيين في الولاية . واحتل قضاة الشرع ، أو نواب الشرع كما كانوا يدعون آنذاك أحياناً ، مكانة بارزة في مؤسسات الإدارة المدنية في الولاية كأعضاء دائمين في مجالس الإدارة . وأنيطت بهم رئاسة بعض مؤسسات القضاء المدني ، وبعض المناصب المهمة في المحاكم المدنية . وأناب ولاة بغداد أحياناً قضاة الولاية ليحلوا في مكانهم عند تغييبهم عن مركز الولاية ، وعهدت استانبول في أحيان أخرى بمنصب والي بغداد وكالة إلى أشخاص منهم .

١٦ ـ تعرض القضاء المدني أحياناً لنوع من الضغوط والتأثيرات من قبل بعض الولاة ورؤساء الوحدات الإدارية ، ومن قبل بعض ذوي النفوذ والوجاهة ، وذلك ما أثّر في نزاهته وعدالته . كما اتهم بعض قضاته بعدم الاستقامة وتقاضي الرشوة . وكان جهل معظم هؤلاء القضاة باللغة العربية سبباً من أسباب ضعف فاعلية القضاء المدني ، وانصراف الناس عن تقديم شكاواهم إلى المحاكم المدنية لاحتمال ضياع حقوقهم في هذه المحاكم التي تتم المرافعات فيها باللغة التركية التي لا تفهمها أغلبية الناس العظمى . وقد تشدد الاتحاديون بعد نجاح ثورتهم في فرض هذه اللغة كلغة للمحاكم في ولاية بغداد ، وفي غيرها من الولايات العربية ، إلا أنهم تراجعوا عن ذلك بعد اشتداد ضغط الجمعيات العربية عليهم ، ووقوف نواب مجلس (المبعوثان) العثماني العرب ، ومن بينهم بعض نواب العراق ، بوجههم .

١٧ ـ تعددت دوائر الإدارة المالية في ولاية بغداد ، وتشعبت نوعيات أعمالها ومهامها ، وارتبط بعضها بالدائرة المالية الرئيسية للولاية ، التي يقوم بأمرها الدفتردار أكبر موظف في الإدارة المالية للولاية . ولكن بعضها الآخر كان يتبع إداراته المركزية في العاصمة استانبول ، ويتلقى تعليماته وأوامره منها ، ويسوّي ميزانيته السنوية معها ، ومن هذه الدوائر الرسومات (الجمارك) والديون العمومية . وقد أثقلت الدولة كاهل سكان الولاية بالكثير من الضرائب والرسوم التي فرضتها عليهم ، وكان بعضها مجحفاً وثقيلاً ، وبعضها الآخر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية . واستعملت إدارة الولاية القوة والقسوة في جمع هذه الضرائب التي لم ترجع بالخير والفائدة على ولاية بغداد وأهلها ، حيث كان الفائض المالي لموازنة دوائر الإدارة المالية ، وغيرها من الدوائر يحول في نهاية كل سنة مالية إلى العاصمة استانبول ، على أن نظام (الإلتزام) في جباية الضرائب والرسوم قد استمر بالعمل به ، لأنواع كثيرة من هذه الضرائب والرسوم ، حتى نهاية عهد العثمانيين في بغداد وذلك على الرغم من مساوئه وإجحافه بحقوق الناس ، وإعلان الدولة في عدة مناسبات عن رغبتها في إبطاله .

١٨ ـ سارت دائرة أوقاف الولاية ، التي كانت تعتبر دائرة رئيسية من دوائر الإدارة الحكومية العثمانية عند حلول عهد مدحت باشا ، على وتيرة واحدة في مزاولة أعمالها وواجباتها المعهودة . ولم تلاحظ عليها منذ ذلك الحين وطوال سنوات الحكم العثماني التي أعقبته ، أية بوادر للتطور نحو الأفضل في أداء الوظائف المناطة بها ، وذلك على الرغم من قيام الإدارة العثمانية في أواخر ثمانينات القرن الماضي بتشكيل لجنة دائمة للأوقاف لتقوم بمهمة مناقشة شؤون أوقاف الولاية وحل مشكلاتها ، ووضع السبل الكفيلة بتحسين أداء دوائر الأوقاف لواجباتها . ويبدو أن سبب ذلك كان دأب استانبول على الاستحواذ على الفائض السنوي لأموال الدائرة .

١٩ ـ اتصفت الإدارة شبه الرسمية لأملاك السلطان عبد الحميد الثاني في ولاية

بغداد التي دعيت بـ (الإدارة السنية) ، بالانتظام والكفاءة في العمل . وتمتع الفلاحون الذين كانوا يعملون في الأراضي الزراعية العائدة إلى هذه الإدارة بكثير من الامتيازات . وكانت إدارة السنية تشرف إشرافاً كاملاً على أراضيها وتقوم بتعيين مدراء للنواحي الواقعة في تلك الأراضي ، وليس للإدارة الحكومية للولاية أية سلطة إدارية أو قضائية في المناطق التابعة للسنية . وعلى الرغم من أن إدارة السنية كانت تحقق أرباحاً مالية ضخمة تذهب إلى الخزينة الخاصة في استانبول فإنها قامت بالكثير من المشاريع العامة التي عادت بالفائدة على الولاية .

٢٠ ـ لم تول الدولة أهمية لأمور الري والزراعة والبيطرة في ولاية بغداد على الرغم من اعتماد اقتصاديات الولاية بصورة كبيرة على الزراعة التي كانت حرفة لمعظم سكانها ، فلم تؤسس طوال العهد العثماني دائرة للري في ولاية بغداد ، ولم تشرع الدولة في إنشاء إدارة للزراعة والبيطرة إلا في السنوات الأولى من القرن الحالي ، أي في أواخر عهدها في الولاية ، ولم يؤثر عن هاتين الإدارتين الصغيرتين قيامهما بأعمال ذوات شأن .

٢١ ـ افتقرت إدارة التسجيل العقاري التي كانت تعرف بـ (الدفتر الخاقاني) أو (الطابو) إلى الإمكانات الفنية اللازمة لقيامها بأداء الأعمال المناطة بها ، وهي تسجيل معاملات البيع وانتقال ملكية العقارات والأراضي الزراعية . حيث لم تستخدم هذه الدائرة الفنيين من المساحين والمهندسين ليقوموا بمسح وفرز الأراضي والأملاك وتعيين الحدود الدقيقة لها ، وذلك ما أدى إلى قيامها أحياناً بمنح سندات تملك عين واحدة لأكثر من مالك ، أو إصدار مثل هذه السندات لأراض لا تعرف حدودها على وجه الدقة .

٢٢ ـ شرع مدحت باشا بوضع نواة التعليم الحكومي المدني الحديث في ولاية بغداد بإنشائه لعدد من المدارس الحديثة في الولاية لأول مرة إبان فترة ولايته . وأسس في أواخر تلك الفترة إدارة للتعليم دعيت بـ (مجلس المعارف) ، ولكن هذا المجلس لم ينتظم في عمله إلا في سنة ١٨٨٣ .

وبعد ما يقرب من عشر سنوات على ذلك انفصلت إدارة مستقلة للتعليم عن هذا المجلس دعيت أولاً بـ (قلم المعارف) ، ثم بـ (إدارة المعارف) فيما بعد . ولم تحقق إدارة المعارف ، ومجالس المعارف في مركز الولاية ومراكز سناجقها ، فائدة كبيرة تعود على التعليم ومدارسه في ولاية بغداد بالتقدم والرقي . وكان من أسباب ذلك خلو الإدارة لفترات طويلة من مدير متفرغ لأعمالها . وإسناد عضوية مجالس المعارف ببعض الشخصيات الاجتماعية البارزة ، التي لا علاقة لها بالتعليم وشؤونه ، وقلة المبالغ المخصصة من استانبول لمعارف الولاية .

٢٣ ـ أشرف (المكتوبجي) على إدارة مطبعة الولاية التي أسست في أيام مدحت باشا الأولى ، ووجدت للمطبعة إدارة خاصة يرأسها (مدير المطبعة) . وقد أسدت المطبعة وإدارتها خدمات جليلة للولاية وسكانها . كان أبرزها إصدار التقويم السنوي المعروف بـ (السالنامة) ، وطبع جريدة الولاية الرسمية .

٢٤ ـ اهتمَّ الوالي مدحت باشا بإصلاح وتنظيم (إدارة عمان العثماني) ، وهي إدارة البواخر النهرية الحكومية التي أسست قبيل مجيئه إلى الولاية كوال عليها . وازداد عدد بواخر هذه الإدارة في عهده ، وانطلقت لتربط بغداد مع البصرة وحلب واستانبول ولندن . ولكن هذه الإدارة قد أهملت وقلت كفاءتها بعد مغادرة مدحت باشا للولاية إلى أن ابتاعت بواخرها (السنية) في سنة ١٩٠٤ ، فانتظمت إدارتها وأعمالها ثانية وشهدت تقدماً ملموساً . وعند مصادرة أملاك السلطان عبد الحميد الثاني بعد خلعه في سنة ١٩٠٩ أعيدت الإدارة إلى الدولة ، فعادت تعاني من بعض السلبيات .

٢٥ ـ قامت إدارة البرق والبريد في بغداد بتقديم خدماتها بصورة منتظمة في الولاية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي . ويمكن القول بأن هذه الإدارة على الرغم من القصور الذي كان يشوب أحياناً بعض أعمالها فإنها قد قدمت فوائد كثيرة لولاية بغداد وسكانها . ويبدو أن الاهتمام الذي حظيت

به إدارة برق وبريد ولاية بغداد ـ وهي إدارة مهمة كان يعمل فيها عدد كبير من الموظفين ـ من الدولة كان بسبب حرص استانبول على أن تمتلك وسائل سريعة ومضمونة للاتصال بولاياتها دعماً لأمنها واستقرارها ، ورفعاً لكفاءة إداراتها .

٢٦ ـ اقتصرت الإدارة الصحية في الولاية على وجود مديرية للكرنتينة (الحجر الصحي) في مركز الولاية ، يتبعها عدد صغير من دوائر الحجر الصحي في المدن الحدودية وبعض المدن الداخلية . وقد تبدل إسم هذه الدائرة إلى (مفتشية صحة الولاية) ، ولكن هذه المفتشية لم تكن لتمارس سوى الأعمال نفسها التي كانت تقوم بها سالفتها (الكرنتينة) ، وهي حجر الزوار الوافدين إلى الولاية عند ظهور أعراض للأمراض والأوبئة ، على أن أمر الحفاظ على الصحة العامة كان يقوم به أطباء البلديات ، وهي على وجه التحديد بلديات مدينة بغداد الثلاث ، وبلديات مدن كربلاء ، والحلة وخانقين ، ولم تستخدم بلديات بقية مدن الولاية الأطباء حتى نهاية العهد العثماني في بغداد . واقتصر وجود المستشفيات المدنية الحكومية على مستشفى واحد في مدينة بغداد أسس عن طريق التبرعات المالية الأهلية في عهد مدحت باشا ، ومستشفى آخر في مدينة كربلاء افتتح في عام ١٩١٤ ، وذلك ما يدل دلالة واضحة على مدى إهمال الدولة للخدمات الصحية في ولاية بغداد .



الملحق (١)

سلاطين الدولة العثمانية من السلطان مصطفى الثالث

اسم السلطان	مدة حكمه
مصطفى الثالث	١٧٥٧ ـ ١٧٧٤
عبد الحميد الأول	١٧٧٤ ـ ١٧٨٩
سليم الثالث	١٧٨٩ ـ ١٨٠٧
مصطفى الرابع	١٨٠٧ ـ ١٨٠٨
محمود الثاني	١٨٠٨ ـ ١٨٣٩
عبد المجيد	١٨٣٩ ـ ١٨٦١
عبد العزيز	١٨٦١ ـ ١٨٧٦
مراد الخامس	٣٠ مايس ١٨٧٦ ـ ٣١ آب ١٨٧٦
عبد الحميد الثاني	١٨٧٦ ـ ١٩٠٩
محمد رشاد الخامس	١٩٠٩ ـ ١٩١٨

الملحق (٢)

باشوات بغداد قبل عام ١٨٦٩

ت	اسم الباشا		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
١	علي رضا باشا اللاظ	هـ	١٢٤٧/٤/٨	شعبان ١٢٥٨
		م	١٨٣١/٩/١٦	١٨٤٢
٢	محمد نجيب باشا	هـ	شعبان ١٢٥٨	١٢٦٥/٨/٢٢
		م	١٨٤٢	١٨٤٩/٧/١٣
٣	عبد الكريم نادر باشا	هـ	شعبان ١٢٦٥	صفر ١٢٦٧
		م	حزيران ١٨٤٩	كانون الأول ١٨٥٠
٤	محمد وجيه (وجيهي) باشا	هـ	صفر ١٢٦٧	١٢٦٨/٣/٥
		م	كانون الأول ١٨٥٠	١٨٥١/١٢/٢٩
٥	محمد نامق باشا	هـ	صفر ١٢٦٨	١٢٦٩/١٠/٢٩
		م	كانون الأول ١٨٥١	١٨٥٣/٨/٥
٦	محمد رشيد باشا الكوزلكي	هـ	١٢٦٩	١٢٧٣/١٢/٢٢
	(توفي وهو في منصبه)	م	١٨٥٣	١٨٥٧/٨/١٣
٧	عمر باشا (السردار الأكرم)	هـ	١٢٧٤/٧/٤	١٢٧٦/٢/٢٧
		م	١٨٥٨/٢/١٨	١٨٥٩/٩/٢٥
٨	مصطفى نوري باشا	هـ	١٢٧٦/٨/١٢	شعبان ١٢٧٧
		م	١٨٦٠/٣/٥	شباط ١٨٦١
٩	أحمد توفيق باشا	هـ	١٢٧٧/٨/٢٢	١٢٧٨/٧/٢٥
		م	١٨٦١/٣/٥	١٨٦٢/١/٢٦
١٠	محمد نامق باشا (ثانية)	هـ	١٢٧٨/٨/٢	١٢٨٤/٣/١٣
		م	١٨٦٢/٢/٢	١٨٦٧/٧/١٥
١١	تقي الدين باشا	هـ	١٢٨٤/٣/١٧	١٢٨٦/١/٢٠
		م	١٨٦٧/٧/١٩	١٨٦٩/٥/٢

ولاة بغداد[1]

١٨٦٩ - ١٩١٧

ت	اسم الوالي		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
١	مدحت باشا	هـ م	١٢٨٦/١/١٨ ١٨٦٩/٤/٣٠	١٢٨٩/٣/٥ ١٨٧٢/٥/١٣
٢	محمد رؤوف باشا	هـ م	١٢٨٩ ١٨٧٢	١٢٩٠/٣/٢٣ ١٨٧٣/٥/٢١
٣	رديف باشا	هـ م	١٢٩٠/٥/٢٢ ١٨٧٣/٧/١٨	١٢٩٢ ١٨٧٥
٤	عبد الرحمن باشا	هـ م	١٢٩٢/٩/١٦ ١٨٧٥/١٠/١٦	١٢٩٤/٣/٢٣ ١٨٧٧/٤/٧
٥	عاكف باشا	هـ م	١٢٩٤/٤/٢٩ ١٨٧٧/٥/١٣	١٢٩٥/٣/١٤ ١٨٧٨/٣/١٨
٦	قدري باشا	هـ م	١٢٩٥/٤/١ ١٨٧٨/٤/٤	١٢٩٥/١٢/١٧ ١٨٧٨/١٢/١٢

(١) اعتمدنا في إعداد هذه القائمة على مصادر عديدة ، كان أهمها :

العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، صفحات كثيرة منه .

سركيس ، يعقوب ، ولاة بغداد من سنة ١٩٠٧ م إلى الإحتلال البريطاني ١٩١٧ م ، مقال ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع ، الجزء الأول (١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م) ، ص ١٥٦ - ١٦٦ .

الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٣ ، ص ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٩ ، ٧٤ ، ١٧٠ ، ١٧٣ ، ١٨٤ ، ج ٤ ، ص ٦٩ .

وقابلنا التواريخ الهجرية بالميلادية بالاعتماد على كتاب :

فريمان ، جرنفيل ، التقويمان الهجري والميلادي ، ترجمة الدكتور حسام محيي الدين الآلوسي ، ط ٢ ، (بغداد ، ١٩٨٦) .

ت	اسم الوالي		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
٧	عبد الرحمن باشا (ثانية)	هـ م	١٢٩٦/٣/١٢ ١٨٧٩/٣/٦	١٢٩٨/٢/١ ١٨٨١/١/٣
٨	تقي الدين باشا	هـ م	١٢٩٨/١/٢٨ ١٨٨١/١/١	١٣٠٤/٧/٤ ١٨٨٧/٣/٢٩
٩	مصطفى عاصم باشا	هـ م	١٣٠٤/٦/٣٠ ١٨٨٧/٣/٢٥	١٣٠٧/٤/١٨ ١٨٨٩/١٢/١٢
١٠	سري باشا	هـ م	١٣٠٧/٥/٢٠ ١٨٩٠/١/١٢	١٣٠٨/١٢/٣٠ ١٨٩١/٨/٥
١١	حاجي حسن رفيق باشا	هـ م	١٣٠٩/١/١٩ ١٨٩١/٨/٢٥	١٣١٤/١/١٥ ١٨٩٦/٦/٢٦
١٢	عطاء الله باشا الكواكبي	هـ م	١٣١٤/٢/١٥ ١٨٩٦/٧/٢٦	١٣١٧/١/١٠ ١٨٩٩/٥/٢١
١٣	نامق باشا الصغير	هـ م	١٣١٧/١/٨ ١٨٩٩/٥/١٩	١٣٢٠/٥/٢٦ ١٩٠٢/٨/٣١
١٤	المشير أحمد فيضي باشا (وكالة)	هـ م	١٣٢٠ ١٩٠٢	١٣٢٢/٨/١١ ١٩٠٤/١٠/٢١
١٥	عبد الوهاب باشا	هـ م	١٣٢٢/١٠/٨ ١٩٠٤/١٢/١٦	١٣٢٣/١٠/١٠ ١٩٠٥/١٢/٨
١٦	عبد المجيد بك	هـ م	١٣٢٣/١٠/٢٨ ١٩٠٥/١٢/٢٦	١٣٢٤/١٢/٢٦ ١٩٠٧/٢/١٠

ت	اسم الوالي		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
١٧	أبو بكر حازم بك	هـ م	١٣٢٥/١/٣ ١٩٠٧/٢/١٦	١٣٢٥ ١٩٠٧
١٨	ناظم باشا الأول	هـ م	١٣٢٥/١٢/٢٣ ١٩٠٨/١/٢٧	– –
١٩	نجم الدين منلا	هـ م	– –	١٣٢٧/٤/٣٠ ١٩٠٩/٥/٢٠
٢٠	محمد فاضل باشا الداغستاني (وكالة)	هـ م	١٣٢٧/٤/٢٣ ١٩٠٩/٥/١٤	١٣٢٧/٧/٢٧ ١٩٠٩/٨/١٤
٢١	محمد شوكت باشا	هـ م	١٣٢٧/٧/٢٢ ١٩٠٩/٨/٩	١٣٢٨/٤/٢٦ ١٩١٠/٥/٧
٢٢	حسين ناظم باشا الثاني	هـ م	١٣٢٨/٤/٢٥ ١٩١٠/٥/٦	١٣٢٩/٣/١٦ ١٩١١/٣/١٧
٢٣	يوسف آكاه باشا (وكالة)	هـ م	١٣٢٩/٣/١٦ ١٩١١/٣/١٧	– –
٢٤	جمال بك	هـ م	١٣٢٩/٩/١ ١٩١١/٨/٢٦	١٣٣٠/٩/٤ ١٩١٢/٨/١٧
٢٥	محمد زكي باشا	هـ م	١٣٣٠/١٢/٣ ١٩١٢/١١/١٣	١٣٣١/٦/١٥ ١٩١٣/٥/٢٢
٢٦	حسين جلال بك	هـ م	١٣٣١/٧/١٧ ١٩١٣/٦/٢٢	١٣٣١/١٢/٢٦ ١٩١٣/١١/٢٦

ت	اسم الوالي		تاريخ التعيين أو وصول بغداد	تاريخ العزل أو مغادرة بغداد
٢٧	جاويد باشا	هـ م	١٣٣٢/٢/٢١ ١٩١٤/١/١٩	— أواخر ١٩١٤
٢٨	الدكتور رشيد بك (وكالة)	هـ م	— —	— —
٢٩	سليمان نظيف بك	هـ م	١٣٣٣/٢/١٨ ١٩١٥/١/٥	١٣٣٣/٨/٢٤ ١٩١٥/٧/٦
٣٠	نور الدين بك	هـ م	١٣٣٣/٧/٥ ١٩١٥/٥/١٩	— —
٣١	خليل باشا	هـ م	١٣٣٤/٣/٦ ١٩١٦/١/١٢	١٣٣٥/٥/١٧ ١٩١٧/٣/١١

معاونو ولاة بغداد[1] ١٨٦٩ - ١٩١٧

الاســم	تاريخ التعيين
معاون الوالي رائف بك	١٨٦٩
معاون الوالي شاكر بك	١٨٧١
قائمقام الوالي ثابت باشا[2]	١٨٧٢
معاون الوالي عطاء الله أفندي	١٨٨٠
معاون الوالي ممتاز بك	١٩٠٧
معاون الوالي عمر لطفي بك	١٩١٠
معاون الوالي خليل هجري بك	١٩١٤
معاون الوالي رشيد بك	١٩١٤
معاون الوالي المقدم أحمد بك	١٩١٥
معاون الوالي شفيق بك	١٩١٥
معاون الوالي سعاد بك	١٩١٦
معاون الوالي فائق بك	١٩١٧
معاون الوالي ممدوح بك	١٩١٧

(١) س د ع ، ١٢٨٦ هـ ، ص ١٢٩ ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٥٧ ، ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٦ ، ١٢٩١ هـ ، ص ١٦٣ .
الزوراء ، العدد ٥٦ ، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٧ ، العدد ٢٢٢ ، ٧ ذي الحجة ١٢٨٨ ، العدد ٢٤١٨ ، ٧ شعبان المعظم ١٣٣١ .
الجوائب ، العدد ٥٢٨ ، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨ ، ٤ جولاي (تموز) ١٨٧١ .
س و ب ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٧٨ .
لغة العرب ، ج ١ ، س ٢ ، رجب ١٣٣٠ ـ تموز ١٩١٢ ، ص ٤٠ ، ج ١٢ ، س ٢ ، رجب ١٣٣١ ـ حزيران ١٩١٣ ، ص ٥٨٥ .
مجلة الحرية ، الجزء الثامن والتاسع ، س ١ ، ١٥ شباط ١٩٢٤ ـ ٢١ رجب ١٣٤٣ ، ص ٤٢٦ .
مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع ، الجزء الأول (١٣٧٥ هـ ـ ١٩٥٦ م) ، ص ١٦٢ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٧ ، ص ٢٤٥ ، ٢٦٠ ، ج ٨ ، ص ٥٠ ، ٢٠٨ ، ٢٣٢ ، ٢٥١ ، ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٩٩ .
(٢) تغير اسم المعاون إلى قائمقام الوالي في السنتين ١٨٧٢ ـ ١٨٧٤ .

دفتردارو ولاية بغداد[1]

ت	الاسم	تاريخ التعيين
١	آصف أفندي	١٨٦٩
٢	راسم أفندي	١٨٧٠
٣	عبدي أفندي	١٨٧١
٤	محمد راشد أفندي	١٨٧٣
٥	عثمان سيفي أفندي	١٨٧٤
٦	هاشم أفندي	١٨٧٧
٧	رشدي أفندي	١٨٨٢
٨	حقي بك	١٨٨٤
٩	حسن رضا أفندي	١٨٨٦
١٠	شاكر أفندي	١٨٨٧
١١	جمال بك	١٨٩١
١٢	رفعت بك	١٨٩٢
١٣	مصطفى نيازي أفندي	١٨٩٣
١٤	نوري أفندي	١٨٩٤
١٥	أحمد توفيق أفندي	١٨٩٦
١٦	حسن واهب أفندي	١٨٩٨
١٧	إسماعيل رفعت أفندي	١٩٠١
١٨	أمين بك	١٩٠٣
١٩	نهاد بك	١٩٠٤
٢٠	محمد شكري أفندي	١٩٠٦
٢١	نجيب بك	١٩٠٧
٢٢	آغوش أفندي	١٩٠٨
٢٣	إسماعيل رائف بك	١٩٠٩
٢٤	توفيق بك	١٩١٢

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . س د ع ، ١٢٨٦ هـ ، ص ١٢٨ ، ١٢٨٧ هـ ،

مكتوبجيو ولاية بغداد(١)

ت	الاسم	تاريخ التعيين	ت	الاسم	تاريخ التعيين
١	صائب بك	١٨٦٩	١٥	محمود طلعت بك	١٨٩١
٢	حكمت بك	١٨٧٠	١٦	سليمان فائق أفندي	١٨٩٢
٣	صائب أفندي	١٨٧١	١٧	محمد شاكر أفندي	١٨٩٣
٤	قربى باشا	١٨٧٢	١٨	محمد نجيب بك	١٨٩٦
٥	عبد الله بك	١٨٧٣	١٩	أحمد صبحي بك	١٨٩٧
٦	حالت بك	١٨٧٥	٢٠	شوكت بك	١٨٩٨
٧	تحسين بك	١٨٧٦	٢١	رؤوف بك	١٩٠٠
٨	نور أفندي	١٨٧٩	٢٢	خليل رامي بك	١٩٠٥
٩	مختار بك	١٨٨٠	٢٣	محمد طاهر بك	١٩٠٦
١٠	مصطفى ذهني بك	١٨٨٢	٢٤	إبراهيم فهيم بك	١٩٠٨
١١	سعيد بك	١٨٨٤	٢٥	مراد بك	١٩١٠
١٢	رأفت بك	١٨٨٦	٢٦	مصطفى نادر بك	١٩١١
١٣	صادق أفندي	١٨٨٧	٢٧	خليل هجري بك	١٩١٤
١٤	نجيب بك	١٨٨٩	٢٨	إسماعيل حقي بك	١٩١٥

= ص ١٤٣ ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٥٦ ، ١٢٨٩ هـ ، ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٦ ، ١٢٩١ هـ ، ص ١٦٣ ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧١٦ ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٢ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٦ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٤ .

الزوراء ، العدد ٥ ، ٣ ربيع الآخر ١٢٨٦ ، العدد ٢١ ، ٢٧ رجب الفرد ١٢٨٦ ، العدد ٣٩ ، ٢٠ ذي الحجة ١٢٨٦ .

الرقيب ، العدد ٤ ، ٢٧ محرم الحرام ١٣٢٧ .

(١) س وب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٤٩ ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٣٩ ، ١٣٠١ هـ ، ص ٨٠ . ١٣٠٣ هـ ، ص ٧٦ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١١٠ ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٠٨ ، ١٣١١ هـ ، ص ١١٨ ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٩١ ، ١٣١٥ هـ ، ص ١٥٧ ، ١٣١٦ هـ ، ص ١٢٩ ، ١٣١٨ هـ ، ص ٢١١ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٥٧ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٨٨ ، ٣٣٤ .

س دع ، ١٢٨٧ هـ ، ص ١٤٤ ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٥٧ ، ١٢٨٩ هـ ، ص ١٤٩ ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧١٦ ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٢ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٦ .

مديرو الأمور الأجنبية وترجمانو الولاية(١)

ت	الاســم	تاريخ التعيين
١	مدير الأمور الأجنبية حمدي بك	١٨٦٩
٢	مدير الأمور الأجنبية نانو أفندي	١٨٧١
٣	ترجمان الولاية نيقولايديس أفندي	١٨٧٥
٤	ترجمان الولاية داود أفندي	١٨٨٢
٥	ترجمان الولاية ساسون أفندي	١٨٨٤
٦	ترجمان الولاية إلياس شامي أفندي	١٩٠٥
٧	ترجمان الولاية يوسف راجي أفندي	١٩٠٧
٨	ترجمان الولاية معمر بك	١٩٠٩
٩	مدير الأمور الأجنبية واصف بك	١٩١٠
١٠	مدير الأمور الأجنبية قدرت بك	١٩١١
١١	مدير الأمور الأجنبية محمد علي بك	١٩١٢

= لغة العرب ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . . ج ٨ ، ص ٤٦ ، ٨٣ ، ٢٥١ .

(١) انـظر : س د ع ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٥٧ ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧١٨ ، ١٣٢٦ مالية ص ٥٨٢ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٨٦ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٤ .
الزوراء ، العدد ٢٩ ، ٢٤ رمضان المبارك ١٢٨٦ ، العدد ٥٦ ، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٧ .
الجوائب ، العدد ٥١٠ ، ٨ محرم ١٢٨٨ ، ٢٩ مارس ـ آذار ١٨٧١ ، العدد ٥٢٨ ، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨ ، ٤ جولاي ـ تموز ١٨٧١ .
س و ب ، كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : ١٢٩٢ هـ ، ص ٥٨ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٥٤ ، ١٣١٤ هـ ، ص ١٩٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ٨٠ .
لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، ج ٤ ، ص ٢١١٨ .
الرقيب ، العدد ٢٤ ، ٢ جمادى الآخرة ، ١٣٢٧ .

متصرفو سنجق بغداد قبل إلغاء منصب متصرف سنجق مركز الولاية في أواخر ثمانينات القرن التاسع عشر[1]

ت	الاســـم	تاريخ التعيين
١	شاكر بك	١٨٦٩
٢	حسين بك	١٨٧١
٣	ثابت باشا	١٨٧٢
٤	آصف أفندي	١٨٧٤
٥	مظهر باشا	١٨٧٦
٦	عطاء الله أفندي	١٨٨٠
٧	ناظم بك	١٨٨٤

(١) س د ع ، ١٢٨٧ هـ ، ص ١٥٦ ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٦٨ .
س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٧ ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦١ ، ١٣٠٠ هـ ، ص ١١١ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٢ ، ١٣٠٢ هـ ، ص ٨٦ ، ١٣٠٣ هـ ، ص ٩٠ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٣٥ .
الزوراء ، العدد ٣٠ ، ٩ شوال المحرم ١٢٨٦ ، العدد ٦٥ ، ٤ جمادى الأول ١٢٨٧ ، العدد ١٩١ ، ١٤ شعبان المعظم ١٢٨٨ .
الجوائب ، العدد ٥٢٨ ، ١٥ ربيع الثاني ١٢٨٨ ، ٤ جولاي ـ تموز ١٨٧١ .

متصرفو سنجق كربلاء[1]

١٨٦٩ - ١٩١٧

ت	الاســم	تاريخ التعيين	ت	الاســم	تاريخ التعيين
١	إسماعيل باشا	١٨٦٩	١٦	جلال باشا (ثانية)	١٨٩٠
٢	حافظ باشا	١٨٦٩	١٧	محمود بك	١٨٩٢
٣	خليل بك	١٨٧٠	١٨	فريد باشا	١٨٩٣
٤	مظهر باشا	١٨٧٠	١٩	يحيى نزهت بك	١٨٩٤
٥	صبيح بك	١٨٧٣	٢٠	أحمد بك ربيعي	
٦	راشد أفندي	١٨٧٧	٢١	زادة (وكالة)	١٨٩٦
٧	قدري بك	١٨٧٧	٢٢	عبد اللطيف باشا	١٨٩٧
٨	مظهر باشا	١٨٧٨	٢٣	يحيى توفيق باشا	١٩٠٦
٩	روحي أفندي	١٨٨٠	٢٤	رشيد باشا الزهاوي	١٩٠٦
١٠	محمد باشا	١٨٨١	٢٥	حسن حسني باشا	١٩٠٧
١١	مظهر باشا (ثانية)	١٨٨٢	٢٦	طاهر أفندي	١٩١٠
١٢	حاجي علي باشا	١٨٨٣	٢٧	جلال بك	١٩١٠
١٣	جلال بك	١٨٨٤	٢٨	رشيد باشا	١٩١٢
١٤	مصطفى باشا	١٨٨٦	٢٩	حمزة بك الكردي	١٩١٥
١٥	علي رضا بك	١٨٨٩		أسعد رؤوف بك	١٩١٦

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منهـا ، على سبيل المثـال : س و ب ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٩٠ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢١٦ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٥٣ ، ١٣٢١ هـ ، ص ٢٧١ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٧٨ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٤ .

س د ع ، ١٢٩٠ هـ ، ص ١٥٧ ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧٢٢ ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٨ ، ١٣٢٧ مالية ، ص ٥٩٣ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦١١ .

الزوراء ، العدد ٢ ، ١٢ ربيع الأول ١٢٨٦ ، العدد ٣٦ ، ٢١ ذي القعـدة ١٢٨٦ ، العدد ٥٢ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧ .

العزاوي ، تاريخ العراق . . . ، ج ٨ ، ص ٢٠٤ .

متصرفو سنجق الديوانية[1]

١٨٦٩ - ١٩١٧

ت	الاسم	تاريخ التعيين	ت	الاسـم	تاريخ التعيين
١	قربى باشا	١٨٦٩	١٤	زكي أفندي	١٨٨٧
٢	توفيق أفندي	١٨٦٩	١٥	يحيى نزهت بك	١٨٨٨
٣	فهد باشا	١٨٦٩	١٦	محمود بك	١٨٩٠
٤	مظهر باشا	١٨٧٠	١٧	جلال باشا	١٨٩٠
٥	خليل بك	١٨٧٠	١٨	صالح باشا	١٨٩١
٦	محمد باشا	١٨٧٠	١٩	عبد القادر باشا	
٧	شبلي باشا	١٨٧٢		(وكالة)	١٨٩٢
٨	محمد باشا	١٨٧٥	٢٠	علي رضا بك	١٨٩٣
٩	أشرف باشا	١٨٨٠	٢١	سعيد باشا	١٨٩٤
١٠	صالح بك	١٨٨٢	٢٢	موسى كاظم باشا	١٨٩٥
١١	عبد الغني باشا	١٨٨٣	٢٣	جميل بك	١٨٩٦
١٢	محمد باشا		٢٤	أديب أفندي (وكالة)	١٨٩٦
	الخديوي بابان	١٨٨٤	٢٥	حقي بك	١٨٩٧
١٣	محمد رشيد باشا	١٨٨٥	٢٦	صفوت باشا	١٨٩٨

= الخاقاني ، المصدر افسابق ، ج ١٠ ، ص ٧٠ ، ٨٣ .
آل طعمة ، المصدر السابق ، ص ٤٧ - ٤٨ .
الوردي ، لمحات اجتماعية . . ، ج ٤ ، ص ١٩٤ ، ٢٩٢ ، ٣٣٧ .

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة ، انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ١٠٩ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ٢٣٦ ، ١٣١٤ هـ ، ص ٢٩٩ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١٨٧ ، ٣٣٦ - ٣٣٧ ، ١٣٢ هـ ، ص ١٧٣ .
س د ع ، ١٢٨٦ هـ ، ص ١٤١ ، ١٢٨٨ هـ ، ص ١٦٩ ، ١٢٨٩ هـ ، ص ١٥٩ ، ١٢٩١ هـ ، ص ١٦٥ ، ١٣٢٦ هـ ، ص ٧٢١ ، ١٣٢٦ مـالية ، ص ٥٨٦ ، ١٣٢٧ مالية ص ٥٩١ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٩ . =

ت	الاســـم	تاريخ التعيين	ت	الاســـم	تاريخ التعيين
٢٧	مصطفى لطفي باشا	١٨٩٩	٣٤	مدحت بك	١٩١١
٢٨	سليمان فائق أفندي	١٩٠١	٣٥	سامي بك	١٩١٢
٢٩	جمال بك	١٩٠٤	٣٦	رشيد باشا الكردي	١٩١٣
٣٠	حمدي باشا بابان	١٩٠٥	٣٧	فائق بك (وكالة)	١٩١٤
٣١	خيري بك	١٩٠٦	٣٨	عزت بك	١٩١٤
٣٢	محمد طاهر بك	١٩٠٧	٣٩	صالح أفندي الملى	١٩١٦
٣٣	فؤاد بك	١٩١٠	٤٠	عبد الرحمن وصفي بك	١٩١٧

= الزوراء ، العدد ٨ ، ٢٤ ربيع الآخر ١٢٨٦ ، العدد ٣٧ ، ٢٨ ذي القعدة ١٢٨٦ ، العدد ٤٦ ، ٩ صفر الخير ١٢٨٧ ، العدد ٥٢ ، ١٨ ربيع الأول ١٢٨٧ ، العدد ٦٤ ، ١ جمادى الأول ١٢٨٧ .

الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٣٧٣ ، ٣٨٨ ، ٤٤٤ ، ٤٤٨ ـ ٤٤٩ ، ٤٥٣ .

العطية ، المصدر السابق ، ص ٥٤ ، ٩٢ ، ١٤٠ .

آل بازركان ، المصدر السابق ، ص ٢١ .

محاسبو سناجق ولاية بغداد(١)

ت	سنجق بغداد		سنجق الديوانية		سنجق كربلاء	
	الاسم	تاريخ التعيين	الاسم	تاريخ التعيين	الاسم	تاريخ التعيين
١	توفيق أفندي	١٨٧٠	إسماعيل أفندي	١٨٧٣	مهدي أفندي	١٨٧٣
٢	درويش أفندي	١٨٧٥	عسكر أفندي	١٨٧٥	نوري أفندي	١٨٨٢
٣	صالح أفندي	١٨٨٢	سليمان سيفي أفندي	١٨٨٢	حافظ فرهاد أفندي	١٨٩١
٤	محمود سيرت أفندي	١٨٨٥	حسن خلقي أفندي	١٨٩١	رشيد بك	١٨٩٣
٥	علي ثروت أفندي	١٨٨٦	صالح زكي بك	١٨٩٢	رسول سامي أفندي	١٨٩٤
٦			حسن واصف أفندي	١٩٠١	عثمان نزهت أفندي	١٨٩٧
٧			مصطفى لامع أفندي	١٩٠٧	حسن أنور أفندي	١٨٩٩
٨			أحمد حلمي أفندي	١٩١٢	عثمان أفندي	١٩٠١
٩					حاجي ثروت أفندي	١٩٠٦
١٠					محمد سليم أفندي	١٩١١

(١) الزوراء، العدد ١٠٠، ٩ رمضان ١٢٨٧.
س د ع، ١٢٩٠ هـ، ص ١٥٧، ١٣٢٧ مالية ص ٥٩٣، ١٣٢٨ مالية ص ٦٠٩.
س و ب، ١٢٩٢ هـ، ص ٦٧، ١٠٩، ١٢٩٩ هـ، ص ٦١، ٨٤، ٩٠، ١٣٠٢ هـ، ص ٨٦، ١٣٠٣ هـ، ص ٩٠، ١٣٠٩ هـ، ص ٢١٦، ٢٣٦، ١٣١٠ هـ، ص ١٩٢، ١٣١١ هـ، ص ١٩٣، ١٣١٢ هـ، ص ٢١٩، ١٣١٥ هـ، ص ٢٥٣، ١٣١٧ هـ، ص ٢٣٥، ١٣١٩ هـ، ص ٢٩٢، ٣١٤، ١٣٢٤ هـ، ص ١٧٨، ١٣٢٥ هـ، ص ١٧٣.

الملحق (١٢)

مديرو تحريرات سناجق ولاية بغداد[1]

ت	سنجق بغداد		سنجق كربلاء		سنجق بغداد	
	الاسم	تاريخ التعيين	الاسم	تاريخ التعيين	الاسم	تاريخ التعيين
١	وافي أفندي	١٨٧٥	عبد الغني أفندي	١٨٨٢	مصطفى بك	١٨٧٥
٢	منير أفندي	١٨٨٢	منير أفندي	١٨٨٣	شوكت بك	١٨٨٢
٣	جلال بك	١٨٨٣	عبد الحميد بك	١٨٨٤		
٤	أحمد عزت أفندي	١٨٨٤	عبد القادر أفندي	١٨٨٥		
٥	طاهر أفندي	١٨٩١	حاجي فائق أفندي	١٨٩٠		
٦	بهاء الدين أفندي	١٨٩٢	حاجي غالب أفندي	١٨٩٢		
٧	محمد أمين أفندي	١٨٩٥	أحمد حالت أفندي	١٨٩٣		
٨	حسن نورس أفندي	١٩٠٠	إبراهيم رضا أفندي	١٨٩٤		
٩	عبد الرحمن نافذ أفندي	١٩٠١	عزت أفندي	١٨٩٦		
١٠	شوكت بك	١٩٠٣	مصطفى أفندي	١٩١٠		
١١	صادق أفندي	١٩٠٦	فؤاد بك	١٩١١		
١٢	مصطفى أفندي	١٩٠٧	عبد الودود أفندي	١٩١٢		
١٣	شريف نجمي أفندي	١٩١٠				
١٤	عبد الودود أفندي	١٩١١				
١٥	أحمد نهري أفندي	١٩١٢				
١٦	نوري بك	١٩١٦				

(١) سالنامات ولاية بغداد كافة . انظر منها ، على سبيل المثال : س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٧ ، ١٠٩ ، ١٣٠١ هـ ، ص ١١٢ ، ١٤٢ ، ١٥٩ ، ١٣١٠ هـ ، ص ١٨٢ ، ص ١٩٢ ، ١٣١٥ هـ ، ص ٢٥٣ ، ٢٧١ ، ١٣١٩ هـ ، ص ٢٩٢ ، ٣١٤ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٦٤ ، ١٧٣ .
س د ع ، ١٣٢٦ مالية ، ص ٥٨٦ ، ٥٨٨ ، ١٣٢٧ مالية ص ٥٩١ ، ٥٩٣ ، ١٣٢٨ مالية ، ص ٦٠٩ ، ٦١١ .
الواعظ ، المصدر السابق ، ص ٤٥١ .

رؤساء بلديات مدينة بغداد[1]

البلديــة الأولى

١ ـ إبراهيم أفندي الدفتري (١٨٦٨) .
٢ ـ سعيد محمد أمين الكهية (١٨٧٩) .
٣ ـ إسماعيل أفندي (١٨٨٢) .
٤ ـ مصطفى أفندي الجميل (١٨٩١) .
٥ ـ ثابت أفندي الآلوسي (١٩٠٣) .
٦ ـ مصطفى أفندي الجميل (١٩٠٥) .
٧ ـ رفعت أفندي الجادرجي (وكالة) (١٩٠٦) .
٨ ـ عبد الرحمن أفندي الحيدري (١٩٠٧) .
٩ ـ عزت الفارسي .
١٠ ـ رفعت بك الجادرجي (وكالة) (١٩١٥) .
١١ ـ محمد رؤوف أفندي الجادرجي (١٩١٦) .

البلديــة الثانية

١ ـ عبد الرزاق الشيخ قادر (١٨٧٩) .
٢ ـ أحمد بك الربيعي (١٨٩٤) .
٣ ـ عبد اللطيف بك (وكالة) (١٩٠١) .

---

(١) الزوراء ، العدد ٥٦ ، ٢ ربيع الثاني ١٢٨٧ .
س و ب ، ١٢٩٢ هـ ، ص ٦٨ ، ١٢٩٩ هـ ، ص ٦٣ ـ ٦٤ ، ١٣٠٩ هـ ، ص ١٣٨ ، ١٣١١ هـ ، ص ١٤٤ ، ١٣١٢ هـ ، ص ١٦٩ ، ١٣١٩ هـ ، ص ١١٣ ـ ١١٤ ، ١٣٢١ هـ ، ص ١٩٣ ، ١٩٥ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ٩٤ ، ٩٦ ، ١٣٢٤ هـ ، ص ١١٦ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٣ .
مجلة الزنبقة ، العدد ٧ ، س ١ ، ١ كانون الثاني ١٩٢٣ ، ص ١٩٧ ـ ١٩٨ .
العزاوي ، تاريخ العراق . . ، ج ٨ ، ص ٤٥ ، ٢٦٦ .

٤ ـ إبراهيم وفي بك (١٩٠٣) .
٥ ـ عبد الرحمن أفندي الحيدري (١٩٠٥) .

البلديــة الثالثة

١ ـ عبد الله الزيبق (١٨٧٩) .
٢ ـ الحاج محمود أفندي التكريتي (١٨٩٣) .
٣ ـ سليمان أفندي الزيبق (١٩٠٣) .
٤ ـ الحاج محمود جلبي القشطيني (١٩٠٥) .

قادة الفيلق السادس [1]

ت	اسم القائد	تاريخ التعيين
١	الوالي مدحت باشا	١٨٦٩
٢	الوالي محمد رؤوف باشا	١٨٧٢
٣	الوالي رديف باشا	١٨٧٣
٤	الوالي عبد الرحمن باشا	١٨٧٥
٥	المشير حسين فوزي باشا	١٨٧٧
٦	الفريق رجب باشا	١٨٨٠
٧	الفريق عزت باشا	١٨٨٠
٨	المشير هدايت باشا	١٨٨٣
٩	المشير نافذ باشا	١٨٨٦
١٠	المشير أحمد توفيق باشا	١٨٨٧
١١	المشير رجب باشا	١٨٩٠
١٢	المشير أحمد فيضي باشا	١٨٩٩
١٣	الفريق الأول سليمان شوقي باشا	١٩٠٥
١٤	الفريق صدقي باشا	١٩٠٧
١٥	الفريق يوسف باشا	١٩٠٩
١٦	الوالي الفريق الأول حسين ناظم باشا	١٩١٠
١٧	الفريق علي رضا باشا الركابي	١٩١١
١٨	الوالي أمير اللواء جاويد باشا	١٩١٤
١٩	البيكباشي سليمان عسكري بك	١٩١٥
٢٠	الوالي الميرألاي نور الدين بك	١٩١٥
٢١	المشير فون در غولتز باشا	١٩١٥
٢٢	الوالي أمير اللواء خليل باشا	١٩١٦

(١) انظر: س و ب، ١٢٩٢ هـ، ص ٤٩، ١٣٠٠ هـ، ص ٩٨، ١٣٠٩ هـ،

= ص ١٥٢ ، ١٣١٧ هـ ، ص ١٧٧ ، ١٣٢٣ هـ ، ص ١١٧ ، ١٣٢٥ هـ ، ص ١٠٨ ، ٣٢٣ .

العـزاوي ، تـاريـخ العـراق . . ، ج ٨ ، ص ٢٨ ، ١١٠ ، ١٨٤ ، ١٩٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٢ .

لغة العرب ، ج ٦ ، س ٢ ، محرم ١٣٣١ ـ كانون الأول ١٩١٢ ، ص ٢٦٤ ، ج ٨ ، س ٣ ، ربيع الأول ١٣٣٢ ـ شباط ١٩١٤ ، ص ٤٤٤ .

العسكري ، المصدر السابق ، ص ٥٧ ، ٦٧ ، ١٠٥ ، ١٢٣ .

العمري ، تاريخ حرب العراق . . ، م ١ ، (بغداد ، ١٩٣٥) ، ص ٢٩ .

برو ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .

الصفحة الأولى من أول سالنامة تصدرها ولاية بغداد

في سنة ١٢٩٢ هـ - ١٨٧٥ م



الصفحة الأولى من سالنامة ولاية بغداد الصادرة في سنة ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٧ م ، وهي السالنامة قبل الأخيرة من سالنامات الولاية



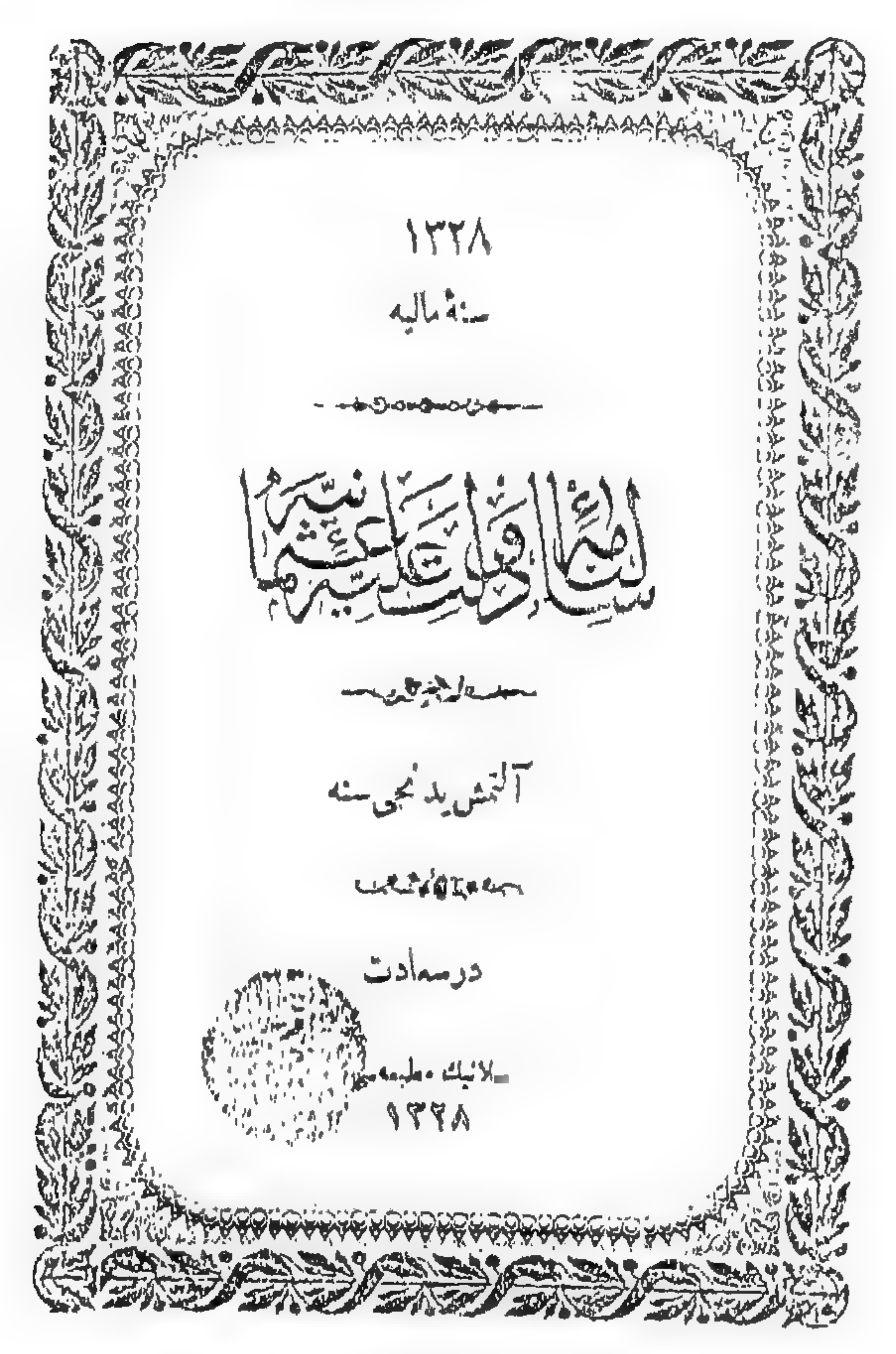
بغداد ولايتنه مخصوص سالنامه

يكرمى برنجى دفعه

سنه هجريه ١٣٢٥

روميه ١٣٢٢ — ١٣٢٣

الصفحة الأولى من آخر سالنامة أصدرتها الدولة العثمانية
سنة ١٣٢٨ مالية - ١٩١٢ م



١٣٢٨

سنۀ ماليه

سالنامۀ دولت عليۀ عثمانيه

آلتمش يدنجى سنه

درسعادت

لانيك مطبعه‌سى

١٣٢٨

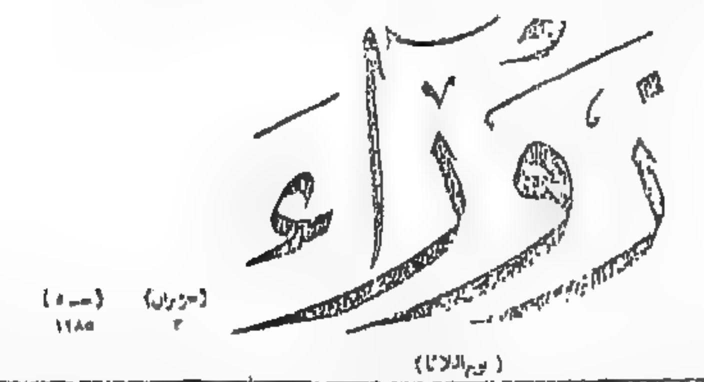
مثال لميزانيات ولاية بغداد التي كانت توردها سالنامات الولاية
(ميزانية العام المالي ١٣١١ التي أوردتها سالنامة ولاية بغداد ١٣١٤ هـ - ١٨٩٦ م)

٣٤٣ ﴿ موازنهٔ ماليه جدولى ﴾

﴿ بغداد ولايتك اوچيوزاون بر سنه‌سى واردات ومصارفات ﴾
﴿ عموميه موازنه‌سنى مبين جدولدر ﴾

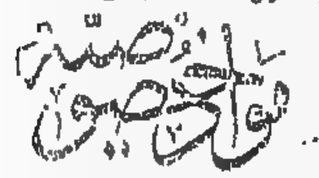
غروش	واردات	غروش	مصارفات
٠٠٧٠٤٨٦٥	چادر ويركوسى	٠٠٣٦٢٨٥١	شرعيه
٠٠٥٣٢٩٦١	بدل عسكرى	٠٢٠٤٠٥٠١	داخليه
٠٥٧٠٧٩٣٥	اغنام رسمى	٠٠٩٤٩٨٦٢	عدليه
٠٠١٦١٩٥٠	جاموس «	٠١١٦٨٥٢٦	مع ذاتيه ماليه
٠٠٤١٠٣٢٠	دوه «	٠٤٧٧٠٢٠٩	ژاندرمه
٠٣٩٥٥١٩٢	مقطوعاً احاله اولنان اعشار بدلى	٠٠٠٧٧٧٢٤	پوليس
٠٧٣٤٥٢٨١	امانةً اداره اولنان اعشار حاصلاتى	٠٠٨٠٠٥٢٥	متقاعدين وايتام وارامل عسكريه
٠٠٠١٨٥١٧	املاك اميريه وايجار وحاصلاتى	١٠٦١٠٨٨٢	التنجى اردوى همايونك حوالاتى
٠٣٣٢٧٧٠٧	رسومات متنوعه	٢٠٦٨١٠٧٧	يكون
٠٠١٠٧٣٤٢	اورمانجق وكراسته وپول رسملرى		
٠٠٠٤٠٤١٨	انواع معادن		
٠٠٥٠١٣٥٩	املاك وطابو خرجلرى		
٠٠٢٣٣٣٨٤	محاكم خرجلرى		
٠٠٢٩٤٩٨٥	حاصلات متفرقه		
٢٣٣٤٢٢١٦	يكون		

الصفحة الأولى من العدد الأول لجريدة الزوراء

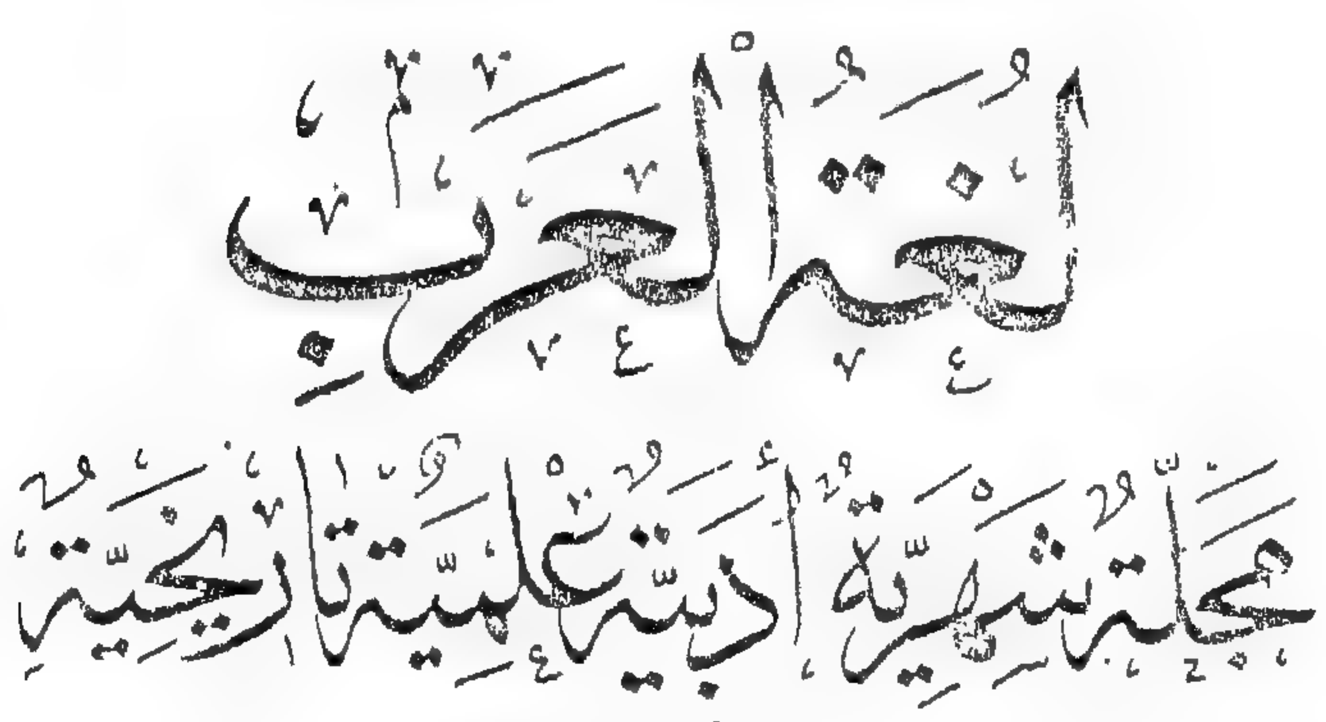


(يوم الثلاثاء)

﴿ مقدمة ﴾



الصفحة الأولى لأحد أعداد مجلة لغة العرب البغدادية



بيد الآباء الكرمليين المرسلين

صاحب امتيازها :

الأب أنستاس ماري الكرملي

مديرها المسؤول : كاظم الدجيلي

بدل اشتراكها فى بغداد وولايتها : مجيدى ونصف
وفى الديار العربية اللسان : تسعة فرنكات
وفى الديار الاجنبية : اثنا عشر فرنكاً
ثمن العدد فى بغداد ٤ قروش صاغ وفى الخارج فرنك ونصف

تدفع كلها سلفاً

العدد ٩ عن آذار ١٩١٣

طبعت بمطبعة الآداب — فى بغداد

الصفحة الأولى لأحد أعداد جريدة الرقيب البغدادية

الرقيب

١٣٢٧

المصَادر وَالمـَراجع

أولاً : الوثائق

أ ـ العثمانية المنشورة باللغة التركية :

- سالنامة ، ١٢٩٢ ، دفعه ١ ، مطبعه ٔ ولايت بغداد .
- سالنامة ولايت بغداد ، ١٢٩٩ ، دفعه ٣ .
- بغداد ولايتي سالنامة سيدر، سنه ٔ هجريه سنة مخصوص ١٣٠٠ ، دفعه ٤ ، مرتبي بغداد مكتوبجيسي مصطفى ذهني بكدر .
- بغداد ولايتي سالنامة سيدر ، ١٣٠١ سنة هجريه سنه ٔ مخصوص ، دفعه ٥ .
- بغداد سالنامة سي ، سالنامة ١٣٠٢ ، دفعه ٦ .
- سالنامه ٔ ولايت بغداد ، سنة ١٣٠٣ ، دفعه ٧ .
- سالنامه ٔ ولايت بغداد ، ١٣٠٩ سنة هجريه سنة مخصوص در ، دفعه ٨ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد سالنامة سي ، سنة هجريه ١٣١٠ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة ، بغداد سالنامة سي ، سنة هجرية ١٣١١ ، مكتوبجي ولايت سعادتلو شاكر أفندي معرفتيله ترتيب وطبع أولنمشدر .
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة ، بغداد سالنامة سي ، سنه ٔ هجريه ١٣١٢ ، أون برنجي دفعه ، ولايت مطبعه سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليله سنة مخصوص سالنامه در ، دفعه ١٢ ، سنة شمسية ١٣١٢ ، قمرية ١٣١٣ و ١٣١٤ .

- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، دفعه ١٣ ، سنة قمرية ١٣١٥ ، وشمسية ١٣١٣ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامة در ، دفعه ١٤ ، سنة قمرية ١٣١٦ ، وشمسية ١٣١٤ - ١٣١٥ ، بغداد ولايتي مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة ينة مخصوص سالنامة در ، دفعه ١٥ ، سنة قمرية ١٣١٧ ، وشمسية ١٣١٥ - ١٣١٦ ، بغداد ولايتي مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، أون آلتنجي دفعه در ، سنة قمرية ١٣١٨ ، وشمسية ١٣١٦ - ١٣١٧ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامه در ، أون يدنجي دفعه در ، سنة قمرية ٣١٩ ، وشمسية ٣١٧ - ٣١٨ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، أون سكزنجي دفعه در ، سنة قمرية ٣٢١ ، وماليه ٣١٩ ، ولايت مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، دفعه ١٩ ، سنة هجرية ١٣٢٣ ، وسنة مالية ١٣٢١ ، مطبعة ولايتده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در ، يكرمنجي دفعه در ، سنة هجرية ١٣٢٤ ، رومية ١٣٢١ - ١٣٢٢ ، مطبعة ولايتده طبع أولنمشدر .
- بغداد ولايتنه مخصوص سالنامة در ، يكرمي برنجي دفعه در ، سنة هجرية ١٣٢٥ ، رومية ١٣٢٢ - ١٣٢٣ .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٢٨٦ دفعه ٢٤ ، استانبول دار الطباعة العامرة .
سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٢٨٧ دفعه ٢٥ ، استانبول دار الطباعة العامرة .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ٨٨ دفعه ٢٦ ، استانبول دار الطباعة العامرة .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٢٨٩ دفعه ٢٧ ، استانبول دار الطباعة العامرة .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٢٩٠ دفعه ٢٨ ، استانبول دار الطباعة العامرة .

- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٢٩١ دفعه ٢٩ ، استانبول حاجي حسين أفندنين مطبعة سي .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٣٢٦ سنۀ هجريه سنة مخصوص ، آلتمش دردنجي سنة ، در سعادت ، مطبعة أحمد إحسان .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٣٢٦ سنۀ ماليه ، آلتمش بشنجي سنة ، سلانيك مطبعة سي .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٣٢٧ سنۀ ماليه ، آلتمش آلتنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي .
- سالنامۀ دولت عليۀ عثمانية ، ١٣٢٨ سنۀ مالية ، آلتمش يدنجي سنة ، در سعادت ، سلانيك مطبعة سي .
- سالنامۀ ولايت موصل ، موصل ولايتي إيجون برنجي دفعه أولـه رق ، عربي ١٣٠٨ ، رومي ١٣٠٦ ، مكتوبي ولايت سعادتلو حسن توفيق أفندي معرفتيله ترتيب وطبع أولندي .
- موصل ولايتي سالنامة رسميسدر ، ١٣٢٥ سنة هجريه سنة مخصوص أولمق أوزره ، موصل مطبعة سنده طبع أولنمشدر .
- سالنامۀ نظارت معارف عمومية ، برنجي سنة ، ١٣١٦ سنة هجريه سنة مخصوص در ، دار الخلافة العليه ، مطبعة عامرة دهباصلمشدر ١٣١٦ .
- سالنامۀ ولايت بصره ، ١٣١٨ سنة هجريه سنة مخصوص ، دفعه ٤ ، بصرة ولايتي مطبعة سنده باصلمشدر .
- سالنامۀ ولاية بصره ، ١٣٢٠ سنة هجريه سنۀ مخصوص در ، دفعه ٥ ، بصره ولايتي مطبعة سنده باصلمشدر .
- رسومات سالنامة سي ، برنجي دفعه أولـه رق ١٣٣٠ سنة سنده نشر أولنمشدر ، أمور تحريرية دائرة سنجه ترتيب إيدلمشدر ، در سعادت ، أحمد إحسان وشركاسي ، مطبعة جيلق عثمانلي شركتي ١٣٣٠ .
- طابو نظامنامة سي ، صورت خط همايون ، تقويمخانة عامره ده طبع أولنمشدر .

ـ بغداد ولايتي داخلنده بولنان بالجملة أراضي سنية ملوكـانه نـك صورت إدارة سي حقنده بالإستيذان مرعيت أحكامنه إرادة سنيـة جناب شهنشـاهي شرف متعلق بيوريلان نظامنامه در ، در عليه ده مطبعة عثمانية ده طبع أولنمشدر ، ١٣٠٠ .

ب ـ العثمانية المنشورة المعربة :

ـ الدستور ، ترجمه من اللغة التركية إلى العربية نوفل أفندي نعمة الله نوفـل ، بمراجعة وتدقيق خليل أفندي الخوري مدير مطبوعات ولاية سورية .
المجلد الأول ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٣٠١ .
المجلد الثاني ، المطبعة الأدبية ، بيروت ١٣٠١ .
ضم المجلدان تـرجمة لنصـوص المراسيم والقـوانين والأنظمـة والبيـانـات الرسمية التي أصدرتها الدولة منـذ سنة ١٨٤٠ حتى أوائـل سبعينات القـرن الماضي .

ـ كنـز الرغـائب في منتخبات الجـوائب ، وهـو يشتمـل على مـا في الجـوائب (جريدة الجوائب العربيـة الاستانبـولية) من الحـوادث التاريخيـة والوقـائع الدولية من جملتها الأوامر السلطانية التي صدرت في الخطوب الشهيرة وغير ذلك من الفوائد . . اعتنى بجمعه سليم فارس مدير الجوائب .
الجزء الخامس ، ط ١ ، مطبعة الجوائب ، الأستانة ١٢٩٤ هـ .
الجزء السادس ، ط ١ ، مطبعة الجوائب ، الأستانة ١٢٩٥ هـ .
احتوى هذان الجزءان على ترجمة لنصوص المعاهدات الدولية ، والمراسيم السلطانية ، والقوانين الرسمية منذ سنة ١٨٥٦ حتى سنة ١٨٧٨ .

جـ ـ البريطانية المنشورة :

- the arab Bureau - Baghdad, arab tribes of the Baghdad wilayat, July 1918 , Issued by the arab Bureau - Baghbab. calcutta , Superintendent Government printing, India, 1919.

وهـو تقريـر سري أعـده المكتب العـربي في بغـداد (دائـرة الإستخبـارات البـريطانيـة) في تموز (يـوليـه) ١٩١٨ عن عشـائر ولايـة بغـداد ومنـاطق

إنتشارها ، وعلاقات بعضها مع البعض الأخر ، ومع الإدارة العثمانية . وطبع في كلكتا بالهند سنة ١٩١٩ ليستعين به الحكام السياسيون لإدارة الإحتلال البريطاني في العراق .

— Naval Intelligence Division, Iraq and the Persian Gulf, September 1944, Oxford University Press, Oxford, 1944.

تقرير سري أصدره قسم المخابرات البحرية البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية للأغراض العسكرية ، وضم معلومات جغرافية وتاريخية كثيرة عن العراق ومنطقة الخليج العربي .

ثانياً : الصحف والمجلات

أ ـ الصحف :

- ـ الجوائب . صدرت في الأستانة سنة ١٨٦٠ .
- ـ الحقائق . صدرت في الأستانة في ١٨٨٥/١٢/٨ .
- ـ الرقيب . صدرت في بغداد في ١٩٠٩/١/٢٨ .
- ـ الزوراء . أصدرها الوالي مدحت باشا في بغداد بتاريخ ١٨٦٩/٦/١٥ .
- ـ صدى بابل . صدرت في بغداد في آب (أغسطس) ١٩٠٩ .
- ـ العدل . صدرت في الأستانة في ١٩٠٨/١١/٥ .
- ـ المؤيد . كانت تصدر في القاهرة .
- ـ المعلومات . صدرت في الاستانة في ١٨٩٧/٦/٢٠ .
- ـ المفيد . صدرت في بيروت في ١٨٠٩/٢/٩ .

ب ـ المجلات :

- ـ الأبحاث . تصدرها الجامعة الأميركية في بيروت .
- ـ الحرية . صدرت في بغداد في ١٩٢٤/٧/١٥ .
- ـ دراسات عربية . تصدر في بيروت .
- ـ الزنبقة . صدرت في بغداد في ١٩٢٢/١٠/١ .
- ـ العلم . صدرت في النجف بتاريخ ١٩١٠/٣/٢٩ .

ـ كلية الأداب ـ جامعة بغداد . صدرت في حزيران (يونية) ١٩٥٩ .
ـ لسان العرب . صدرت في الاستانة في ١١/٣/١٩١٣ .
ـ لغة العرب . صدرت في بغداد في ١/٧/١٩١١ .
ـ المجمع العلمي العراقي . صدرت في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٠ .
ـ مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد . صدرت سنة ١٩٧١ .
ـ المشرق . صدرت في بيروت سنة ١٨٩٨ .
ـ المصرية للدراسات التاريخية .
ـ المعرض . صدرت في بغداد في ١/١١/١٩٢٥ .
ـ المقتطف . كانت تصدر في القاهرة .
ـ المنار . صدرت في القاهرة سنة ١٨٩٧ .
اليقين . صدرت في بغداد في ١٦/٤/١٩٢٢ .

ثالثاً : المخطوطات :

ـ أصفر ، جبرائيل حنوش ، مختصر المستفاد في تاريخ بغداد أو منتجع المرتاد في تاريخ بغداد . معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، رقم ١٩٨٤ .
ـ (الآلوسي) ، محمود شكري البغدادي ، أخبار بغداد وما جاورها من البلاد ، المجلد الأول ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، رقم ١٣٤٢ .
ـ الشافعي ، السيد عباس بن جواد بن رجب بن عبد الله البغدادي ، نيل المراد في أحوال العراق وبغداد ، معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، رقم ٢١٥٨ .

رابعاً : الرسائل الجامعية غير المنشورة

ـ الارحيم ، فيصل محمد ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين ١٩٠٨ ـ ١٩١٤ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٦٩ .
ـ التميمي ، حميد أحمد حمدان ، البصرة في ظل الاحتلال البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .
ـ محمد حسن ، جاسم ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩ ، رسالة

ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة بغداد ، ١٩٧٥ .
ـ مصطفى ، آمال سعد زغلول ، تاريخ العراق السياسي ١٩١٧ ـ ١٩٢١ ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ـ جامعة عين شمس ، ١٩٨٠ .
ـ معروف ، خلدون ناجي ، الأقلية اليهودية في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٥٢ ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٢ .
- Diskin, John J, The Genesis of the Goverment Educationl System in Iraq, A doctoral dissertation Subimtted to the Graduate Faculty in the School of Education, University of Pittsburgh, 1971.

خامساً : الكتب المطبوعة

أ ـ العربية والمعربة :

ـ إبراهيم ، زاهدة ، كشاف الجرائد والمجلات العراقية ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٧٦ .
ـ الأثري ، محمد بهجة ، أعلام العراق ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٤٥هـ .
ـ الأثري ، محمود شكري الألوسي وآراؤه اللغوية ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ، ١٩٥٨ .
ـ أحمد ، كمال مظهر (الدكتور) ، كردستان في سنوات الحرب العلمية الأولى ، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، مطبعة المجمع العلمي الكردي ، بغداد ، ١٩٧٧ .
ـ أحمد ، ليلى عبد اللطيف (الدكتورة) ، الإدارة في مصر في العصر العثماني ، مطبعة جامعة عين شمس ، القاهرة ١٩٧٨ .
ـ استارجيان ، ك. ل (الدكتور) ، تاريخ الأمة الأرمنية ، مطبعة الاتحاد الجديدة ، الموصل ١٩٥١ .
ـ الأعظمي ، علي ظريف ، مختصر تاريخ بغداد ، مطبعة الفرات ، بغداد ١٩٢٦ .

- الأعظمي ، مختصر تاريخ البصرة ، مطبعة الفرات ، بغداد ١٩٢٧ .
- الآلوسي ، محمود شكري ، تاريخ مساجد بغداد وآثارها ، مطبعة دار السلام ، بغداد ١٣٤٦هـ .
- الأنصاري ، أحمد نور ، النصرة في أخبار البصرة ، تحقيق الدكتور يوسف عز الدين، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.
- انطونيوس ، جورج ، يقظة العرب ، ترجمة الدكتور ناصر الدين الأسد والدكتور إحسان عباس ، ط ٧ ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٨٢ .
- أنيس ، محمد (الدكتور) ، الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٨١ .
- بابو اسحق ، رفائيل ، تاريخ نصارى العراق ، مطبعة المنصور ، بغداد ١٩٤٨ .
- باتريك ، ماري ملز ، سلاطين بني عثمان الخمسة ، تعريف حنا غصن وآخرين ، مطبعة صادر ، بيروت ١٩٣٣ .
- آل بازركان ، علي ، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية ، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٥٤ .
- البحراوي ، محمد عبد اللطيف (دكتور) ، حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني ١٨٠٨ - ١٨٣٩ ، ط ١ ، مطابع المختار الإسلامي ، القاهرة ١٩٧٨ .
- بدج ، سر وليس، رحلات إلى العراق ، نقله إلى العربية فؤاد جميل ، ط ١ ، الجزء الأول ، مطابع دار الزمان ، بغداد ١٩٦٦ .
- البرازي ، نوري خليل (الدكتور) ، البداوة والاستقرار في العراق ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ١٩٦٩ .
- برو ، توفيق علي ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤ ، دار الهنا للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٠ .
- البستاني ، سليمان ، عبرة وذكرى أو الدولة العثمانية قبل الدستور وبعده ، مطبعة الأخبار ، القاهرة ١٩٠٨ .

ـ بطي ، رفائيل ، الصحافة في العراق ، معهد البحوث والدراسات العـربية ، القاهرة ١٩٥٥ .
ـ بندر أوغلو ، عبد اللطيف ، التركمان في عراق الثورة دار الحـرية للطبـاعة ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ١٩٧٣ .
ـ بونيه ، أ ، الدولة والنظم الاقتصادية في الشرق الأوسط ، ترجمة دكتور راشد البراوي ، ط ١ مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ .
ـ بيهم ، محمد جميل ، الانتـدابان في العـراق وسوريـة ، مطبعـة العرفـان ، صيدا ، ١٩٣١ .
ـ التكريتي ، منير بكر ، الصحافة العراقيـة واتجاهـاتها السيـاسية والاجتمـاعية والثقافية من (١٨٦٩م ـ ١٩٢١م) ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٩ .
ـ الجبلي ، داود (الدكتور) ، مخطوطات الموصل ، مـطبعة الفـرات ، بغداد ١٩٢٧ .
ـ جواد ، مصطفى (الدكتور) وسوسة ؛ أحمد (الدكتور) ، دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديماً وحديثاً ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد ١٩٥٨ .
ـ حاطوم ، نور الدين (الـدكتور) وآخـرون ، المدخـل إلى التاريـخ ، مطبعـة الكمال ، دمشق ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م .
ـ حراز ، السيد رجب (الدكتور) ، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ ـ ١٩٠٩ ، المطبعة العالمية ، القاهرة ١٩٧٠ .
ـ حسن ، محمد سلمان (الدكتور) ، التطور الاقتصادي في العـراق ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ ، الجزء الأول ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٩٦٥ .
ـ حسن ، عبد المجيد فهمي ، تاريخ مشاهير الألوية العراقية ، الجزء الأول ، مطبعة الزمان ، بغداد ١٣٦٥هـ ـ ١٩٤٦م .
ـ الحسني ، عبد الرزاق ، الصابئة قديماً وحديثاً ، ط ١ ، المطبعة الرحمانية ، مصر ١٩٣١ .

ـ الحسني ، اليزيديون في حاضرتهم وماضيهم ، ط ٦ ، دار الكتاب الجديد ، بغداد ١٩٧٤ .
ـ حسنين ، عبد النعيم محمد (الدكتور) ، قاموس الفارسية ، ط ١ ، مطبعة نهضة مصر ، القاهرة ١٩٨٢ .
ـ حسين ، عبد الرزاق عباس (الدكتور) ، نشأة مدن العراق وتطورها ، المطبعة الفنية ، القاهرة ١٩٧٣ .
ـ الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ١٩٥٧ .
ـ الحصري ، حولية الثقافة العربية ، السنة الأولى ، مطبعة لجنة التأليف ، والترجمة والنشر ، القاهرة ١٣٦٩ هـ ـ ١٩٤٩ م .
ـ الحصري ، مذكراتي في العراق ١٩٢١ ـ ١٩٤١ ، ط ١ ، الجزء الأول ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧ .
ـ الحلي ، الشيخ يوسف كركوش ، مختصر تاريخ الحلة ، مطبعة العرفان ، صيدا ١٩٣٤ .
ـ الحمادي ، حمود عبد الأمير ، الشبيبي الكبير . . الشيخ محمد جواد الشبيبي ، حياته وأدبه ، ط ١ ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٧٢ .
ـ الخاقاني ، علي ، شعراء الغري ، الجزء التاسع ، الجزء العاشر ، الجزء الحادي عشر ، الجزء الثاني عشر ، المطبعة الحيدرية ، النجف ، ١٣٧٦ ـ ١٩٥٦ .
ـ الخالد ، خليل إبراهيم ومهدي محمد الأزري ، تاريخ أحكام الأراضي في العراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠ .
ـ خدوري ، مجيد ، أسباب الاحتلال البريطاني للعراق ، مطبعة الشعب ، الموصل ١٩٣٣ .
ـ الخليلي ، جعفر ، موسوعة العتبات المقدسة ، قسم النجف ، الجزء الأول ، ط ١ بيروت ١٩٦٥ ، قسم كربلاء ، الجزء الأول ، ط ١ ، بيروت ١٩٦٦ ، قسم الكاظمية ، الجزء الأول ، ط ١ ، بيروت ١٩٦٧ .

ـ الخليلي ، هكذا عرفتهم ، الجزء الثالث ، مطبعة دار الكتب ، بيروت د . ت ، الجزء السادس ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ١٩٨٢ .
ـ الخياط ، هاشم ، دليل الرافدين ، الطبعة الثانية ، بغداد د . ت .
ـ الدجيلي ، خسن ، تقدم التعليم العالي في العراق ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ١٩٦٣ .
ـ الدراجي ، عبد الرزاق عبد ، جعفر أبو التمن ودوره في الحركة الوطنية في العراق ١٩٠٨ ـ ١٩٤٥ ، ط ٢ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ١٩٨٠ .
ـ الدروبي ، إبراهيم ، البغداديون . . أخبارهم ومجالسهم ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٨م .
ـ الدملوجي ، صدّيق ، مدحت باشا ، مطبعة الزمان ، بغداد ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ .
ـ الدملوجي ، اليزيدية ، الموصل ١٩٤٩ .
ـ دي فوصيل ، بيير ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ ـ ١٩١٤ ، ترجمة الدكتور أكرم فاضل ، دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٨ .
ـ ديوان السيد حيدر الحلي ، عنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه علي الخاقاني صاحب مجلة (البيان) النجفية ، ج ٢ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٤ .
ـ ديوان عبد الباقي العمري ، الترياق الفاروقي ، مطبعة محمد أفندي مصطفى ، القاهرة ١٣١٦هـ .
ـ رامزور ، أرنست أ ، تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨ ، ترجمة الدكتور صالح أحمد العلي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ١٩٦٠ .
ـ رؤوف ، عماد عبد السلام (الدكتور) ، التاريخ والمؤرخون العراقيون في العصر العثماني ، ط ١ ، الدار العربية ، بغداد ١٩٨٣ .
ـ رؤوف ، الموصل في العهد العثماني . . فترة الحكم المحلي ١٧٢٦ ـ ١٨٣٤ م ، مطبعة الآداب ، النجف الأشراف ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م .
ـ الراوي ، طه ، بغداد مدينة السلام ، دار المعارف ، إقرأ ٢٧ ، مصر د. ت.
ـ زيدان ، جرجي ، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر ، الجزء الأول ، ط ٣ ، دار الهلال ، مصر ١٩٢٢ .

- السامرائي ، يونس الشيخ إبراهيم ، تاريخ علماء بغداد في القرن الرابع عشر الهجري ، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، بغداد ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
- سركيس ، يعقوب ، مباحث عراقية . . في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد . . الخ ، القسم الأول ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٤٨م. القسم الثاني ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٥ .
- السكري ، محمد أمين صوفي ، سمير الليالي ، الجزء الثاني ، ط ٢ ، مطبعة البلاغة ، طرابلس الشام سنة ١٣٢٨ هجرية .
- السهروردي، محمد صالح ، لب الألباب ، جزءان ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٣٣ .
- سوسة ، أحمد (الدكتور) ، فيضانات بغداد في التاريخ ، القسم الثاني ، مطبعة الأديب البغدادية ، بغداد ١٩٦٥ .
- شبارو ، عصام محمد (الدكتور) ، محقق ، ثورة العرب ضد الأتراك . . مقدماتها - أسبابها - نتائجها ، بقلم أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية ، دار مصباح الفكر ، بيروت ١٩٨٧ .
- الشرقي ، علي ، الأحلام ، ط ١ ، شركة الطبع والنشر الأهلية ، بغداد ١٩٦٣ .
- الشريس ، ناجي وداعة ، لمحات من تاريخ النجف الأشرف ، ج ١ ، مطبعة القضاء ، النجف ١٩٧٣ .
- صابات ، خليل (الدكتور) ، تاريخ الطباعة في الشرق العربي ، ط ٢ ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٦ .
- صالح ، زكي (الدكتور) ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ١٩٦٦ .
- صالح ، مقدمة في دراسة العراق المعاصر ، مطبعة الرابطة ، بغداد ١٩٥٣ .
- صفوت ، محمد مصطفى (الدكتور) ، محاضرات في المسألة الشرقية

ومؤتمر باريس ، المطبعة الكمالية ، القاهرة ١٩٥٨ .
- صفوت ، نجدة فتحي ، العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب ، الطبعة الثانية ، مطبعة منير ، بغداد ١٩٨٤ .
- الطاهر ، عبد الجليل (الدكتور) ، التقدم الاجتماعي في العراق ، بحث مكتوب على الآلة الكاتبة ، مقدم لحلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة للدول العربية ، بغداد ٦ - ٦ - ٢٥ مارس ١٩٥٤ .
- الطاهر ، معرب ، تقرير سري لدائرة الاستخبارات البريطانية عن العشائر والسياسة ، مطبعة الزهراء ، بغداد ١٩٥٨ .
- الطاهر ، العشائر العراقية ، ج ١ ، مطابع دار لبنان ، بيروت ١٩٧٢ :
- آل طعمة ، السيد عبد الحسين الكليدار ، بغية النبلاء في تاريخ كربلاء ، حققه عادل الكليدار ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٦٦ .
- الطماوي ، سليمان محمد (الدكتور) ، مبادىء علم الإدارة العامة ، ط ٣ ، دار الحمامي للطباعة ، القاهرة ١٩٦٥ .
- العباسي ، الشيخ عبد القادر باش أعيان ، البصرة في أدوارها التاريخية ، مطبعة دار البصري ، بغداد ١٣٨١هـ - ١٩٦١م.
- عبد الله ، الهادي عبد الصمد (دكتور) ، السلطة الإدارية بين التركيز والتخويل ، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر ، أم درمان ، ١٤٠٥هـ .
- عبده ، علي إبراهيم (الدكتور) وخيرية قاسمية ، يهود البلاد العربية ، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث ، بيروت ١٩٧١ .
- عز الدين ، يوسف (الدكتور) ، الشعر العراقي . . أهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٧ .
- العزاوي ، عباس ، تاريخ الضرائب العراقية (من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني) ، شركة التجارة والطباعة ، بغداد ١٩٥٨ .
- العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، الجزء السابع، العهد العثماني الثالث، شركة التجارة والطباعة المحمودة بغداد ١٩٥٥ ، الجزء الثامن ، العهد

العثماني الأخير ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٦ .
ـ العزاوي ، عشائر العراق، ٣، أهل الأرياف، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٥ ، ٤ ، أهل الأرياف ، شركة التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٦م ـ ١٣٧٥هـ .
ـ العسكري ، تحسين ، مذكراتي عن الثورة العربية والثورة العراقية ، الجزء الأول ، مطبعة العهد ، بغداد ١٩٣٦ .
ـ العطيّة ، ودّاي ، تاريخ الديوانية قديماً وحديثاً ، المطبعة الحيدرية ، النجف ١٩٥٤ .
ـ العظم ، حقي ، تاريخ حرب الدولة العثمانية مع اليونان ، ط ١ ، مطبعة الترقي ، مصر ١٣١٩هـ ـ ١٩٠٢م .
ـ عقراوي ، متى ، العراق الحديث ، الجزء الأول . . تحليل الأحوال العامة ، تعريب المؤلف ومجيد خدروي ، مطبعة العهد ، بغداد ١٩٣٦ .
ـ العلاف ، عبد الكريم ، بغداد القديمة ، ط ١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٠ .
ـ العلاف ، قيان بغداد في العصر العباسي والعثماني الأخير ، مطبعة دار التضامن ، بغداد ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩ م .
ـ العمر ، محمد أحمد ، الدليل لإصلاح الأوقاف ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٤٨ .
ـ العمري ، خيري ، حكايات سياسية من تاريخ العراق الحديث ، مطابع دار الهلال ، القاهرة ١٩٦٩ .
ـ العمري ، خيري أمين ، شخصيات عراقية ، ج ١ ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ١٩٥٥ .
ـ العمري ، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الأجانب في القرون الخمسة الأخيرة ، ترجمه وجمعه عن الألمانية سعاد هادي العمري ، مطبعة دار المعرفة ، بغداد ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م .
ـ العمري ، محمد أمين ، تاريخ حرب العراق خلال الحرب العظمى ١٩١٤ ـ

١٩١٨ ، المجلد الأول ، المطبعة العربية ، بغداد ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م ، المجلد الثاني ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م .
ـ العمري الموصلي ، محمد طاهر ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، المطبعة العصرية ، بغداد ١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م .
ـ عوض ، عبد العزيز محمد ، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٩ .
ـ غرايبة ، عبد الكريم محمود ، تاريخ العرب الحديث ، الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت ١٩٨٤ .
ـ الغصين ، فائز ، المظالم في سوريا والعراق والحجاز ، ١٣٣٦هـ ـ ١٩١٨م دون ذكر المطبعة ومكان الطبع .
ـ غنيمة ، يوسف رزق الله ، تجارة العراق قديماً وحديثاً ، ط ١ ، مطبعة العراق ، بغداد ١٩٢٢ .
ـ غنيمة ، نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق ، مطبعة الفرات ، بغداد ١٣٤٢ هـ ـ ١٩٢٤ م .
ـ فائق ، سليمان ، تاريخ بغداد ، نقله إلى اللغة العربية موسى كاظم نورس ، مطبعة المعارف ، بغداد ١٩٦٢ .
ـ فانيس ، جون ، أقدم أصدقائي العرب ، نقله إلى العربية جليل عمسو ، مطبعة بغداد ، بغداد ١٩٤٩ .
ـ آل فرعون ، فريق المزهر ، الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ، ونتائجها ، ط ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م .
ـ آل فرعون ، القضاء العشائري ، ط ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٣٦٠ هـ ـ ١٩٤١ م
ـ فريد ، محمد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٧٧ .
ـ فريمان ، جرنفيل ، التقويمان الهجري والميلادي ، ترجمة الدكتور حسام محيي الدين الآلوسي ، ط ٢ ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ١٩٨٦ .
ـ فيضي ، سليمان ، في غمرة النضال . مذكرات سليمان فيضي ، شركة

التجارة والطباعة المحدودة ، بغداد ١٩٥٢ .
- الفياض ، عبد الله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ ، ط ١ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٦٣ .
- الكرملي ، أنستاس ماري ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه إلى يومنا هذا ، مطبعة الحكومة ، البصرة ١٩١٩ .
- آل كليدار ، محمد حسن مصطفى ، مدينة الحسين أو مختصر تاريخ كربلاء ، ط ١ ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م .
- كوتلوف ، ل. ن ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة الدكتور عبد الواحد كرم ، مطبعة وأوفسيت الديواني ، بغداد ١٩٨٥ .
- كوك ، ريجارد ، بغداد مدينة السلام ، نقله إلى العربية الدكتور مصطفى جواد وفؤاد جميل ، ج ٢ ، ط ١ ، مطبعة شفيق ، بغداد ١٩٦٧ .
- لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة الدكتورة عفيفة البستاني ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧١ .
- لوريمر ، ج. ج، دليل الخليج ، الجزءان الرابع والسادس من القسم التاريخي ذي الأجزاء السبعة . والأجزاء : الأول والثاني والثالث والرابع من القسم الجغرافي ذي الأجزاء السبعة . طبعة جديدة معدلة ومنقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر ، مطابع علي بن علي ، الدوحة د. ت.
- لونكريك ، ستيفن هيمسلي ، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، ط ٢ ، دار الكشاف ، بيروت ١٩٤٩ .
- لويد ، سيتن ، الرافدان . . موجز تاريخ العراق منذ أقدم العصور حتى الآن ، نقله إلى العربية طه باقر وبشير فرنسيس ، بغداد ١٩٤٣ .
- الماريني ، نابليون ، تنزه العباد في مدينة بغداد ، المطبعة اللبنانية ، بيروت ١٨٨٧ .
- مجمع اللغة العربية (القاهرة) ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، المجلد الثالث عشر ، سنة ١٩٧١ ، الهيئة العامة لشؤون

المطابع الأميرية ، القاهرة ١٣٩٢هـ ١٩٧٢م .
ـ مجمع اللغة العربية ، الوسيط ، الجزء الأول ، مطابع دار المعارف ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م . الجزء الثاني ، الطبعة الثانية ، مطابع دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣ .
ـ آل محبوبة ، جعفر الشيخ باقر ، ماضي النجف وحاضرها ، ج ١ ، ط٢ ، مطبعة الآداب ، النجف ١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٨م . ج ٢ ، المطبعة العلمية ، النجف ١٣٧٤ ـ ١٩٥٥ . ج ٣ مطبعة النعمان ، النجف ١٣٧٦ ـ ١٩٥٧ .
ـ مذكرات مدحت باشا ، تعريب يوسف كمال بك حتاته ، ط ١ ، مطبعة هندية مصر ، د. ت .
ـ مردم بك ، خليل ، أعيان القرن الثالث عشر في الفكر والسياسة والاجتماع ، ط ١ ، لجنة التراث العربي ، بيروت ١٩٧١ .
ـ المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب ، نقله إلى العربية وكتب حواشيه جعفر الخياط ، بيروت ١٩٧١ .
ـ مشتاق ، طالب ، أوراق أيامي ١٩٠٠ ـ ١٩٥٨ ، ج ١ ، ط ١ ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٨ .
ـ ميجرسون ، « ميرزا غلام حسين شيرازي » ، رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، الجزء الأول من (اصطنبول) إلى (السليمانية) ، ترجمة فؤاد جميل ، ط ١ ، مطابع الجمهورية ، بغداد ١٩٧٠ .
ـ نوار ، عبد العزيز سليمان (الدكتور) ، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م .
ـ نوار ، تاريخ العرب الحديث ، الجزء الأول . العراق ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ١٩٨٣ .
ـ نوار ، داود باشا والي بغداد ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٣٨٨ ـ ١٩٦٨ .

ـ الهاشمي ، طه ، حرب العراق ، جزءان في مجلد واحد ، ط ٢ ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٣٦ .
ـ الهاشمي ، مفصل جغرافية العراق (العراق الحديث ، العراق في زمن العباسيين ، العراق القديم) ، ط ١ ، مطبعة دار السلام ، بغداد ١٩٣٠ .
ـ الهراوي ، عبد السميع سالم ، لغة الإدارة العامة في مصر في القرن التاسع عشر ، دار ومطابع الشعب ، القاهرة ١٣٨٢ ـ ١٩٦٣ .
ـ الهلالي ، عبد الرزاق ، قصة الأرض والفلاح والإصلاح الزراعي في الوطن العربي ، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع ، ط ١ ، بيروت ١٩٦٧ .
ـ الهلالي ، معجم العراق ، الجزء الأول ، مطبعة النجاح ، بغداد ١٩٥٣ .
ـ الهيتي ، هيت في إطارها القديم والحديث ، ج ١ ، ط ١ ، مطبعة أسعد ، بغداد ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م .
ـ الوائلي ، إبراهيم ، الشعر السياسي العراقي في القرن التجسع عشر ، مطبعة المعارف ، ط ٢ ، بغداد ١٩٧٨ .
ـ الواعظ ، مصطفى نور الدين، الروض الأزهر في تراجم آل السيد جعفر ، مطبعة الاتحاد ، الموصل ١٩٤٨ .
ـ الوتري ، هاشم (الدكتور) ومعمر خالد الشابندر ، تاريخ الطب في العراق مع نشوء وتقدم الكلية الطبية الملكية العراقية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٩ .
ـ الوردي ، علي (الدكتور) ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي ، مطبعة العاني ، بغداد ١٩٦٥ .
ـ الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني ، من سنة ١٨٣١ إلى سنة ١٨٧٢ ، مطبعة الارشاد ، بغداد ١٩٧١ ، الجزء الثالث ، من عام ١٨٧٦ إلى عام ١٩١٤ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٧٢ ، الجزء الرابع ، من عام ١٩١٤ إلى عام ١٩١٨ ، مطبعة الشعب ، بغداد ١٩٧٤ .
ـ ويلسون ، سر أرنلد تي ، بلاد ما بين النهرين بين ولاءين. . خواطر شخصية

وتاريخية ، ترجمة فؤاد جميل ، ج ١ ، ط ١ ، مطابع دار الجمهورية ، بغداد ١٩٦٩ .
- ويلكوكس ، السير ويليم ، تقرير عن ري العراق ، عنيت بتعريبه ونشره مديرية الري العامة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ١٩٣٧ .
- اليعقوبي ، محمد علي ، جامع ومعلق ، ديوان الشيخ يعقوب الحاج جعفر النجفي الحلي ١٢٧٠ - ١٣٢٩هـ ، ط ١ ، مطبعة النعمان ، النجف ١٩٦٢ .

ب - الأجنبية :

١ - المكتوبة بالحروف العربية :

- راسم ، أحمد ، عثمانلي تاريخي ، برنجي طبع ، دردنجي طبع ، دردنجي جلد ، مطبعة أبو الضيا ، قسطنطينية ١٣٣٠ هـ - ١٣٢٨ .
- شوكت ، محمود (فريق) عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكرية سي ، قسم ثاني - ايكنجي جلد ، مكتب حربية مطبعة سنده طبع ايدلمشدر ، سنة ١٣٢٥ .
- نوري ، عثمان ، عبد الحميد ثاني ودور سلطنتي ، حيات خصوصية وسياسية سي ، جلد أول وثاني وثالث ، طابع وناشري كتابخانة إسلام وعسكري .
- إبراهيم حلمي ، استانبول ١٣٢٧ .

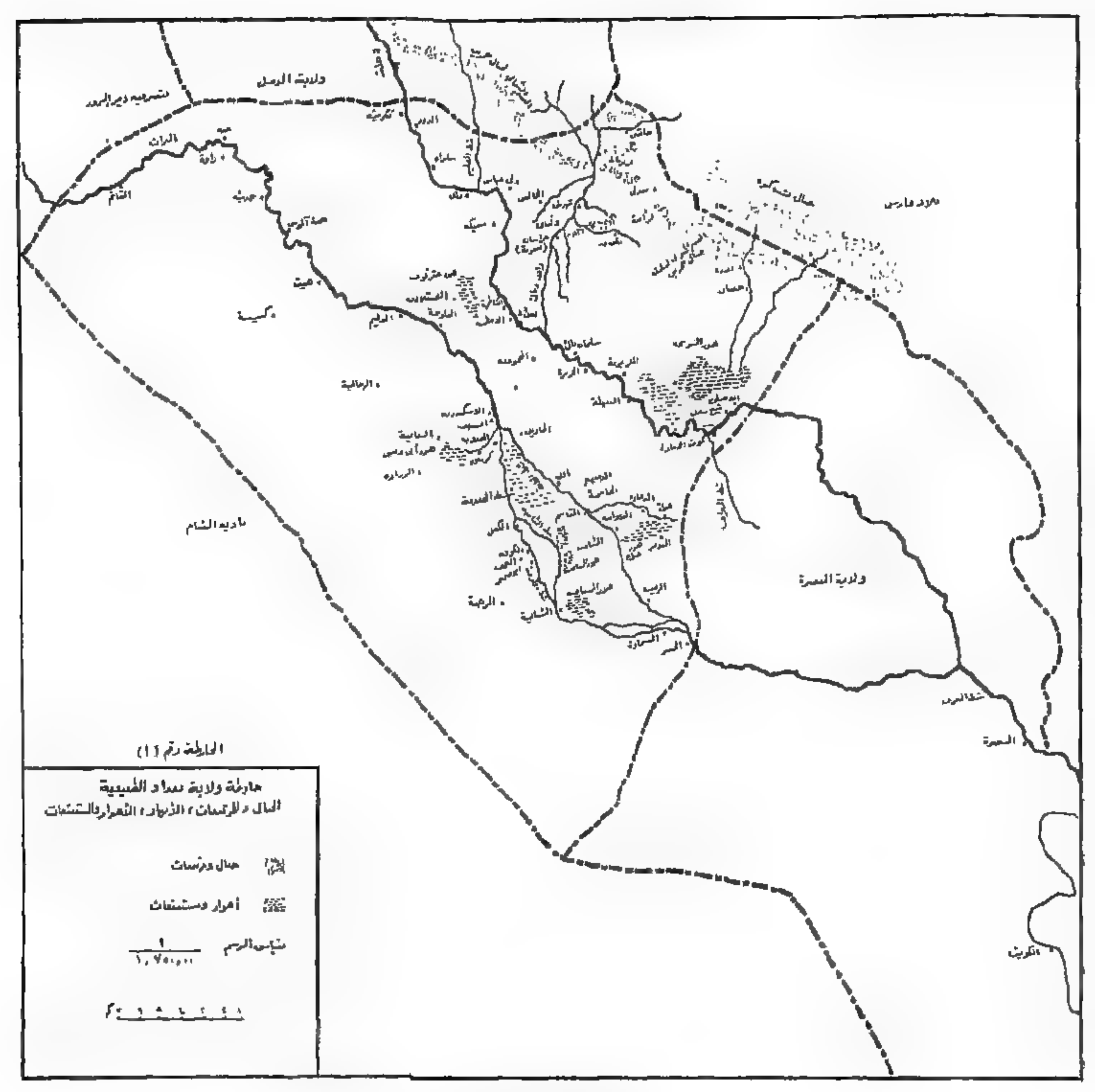
— Eversley, Lord, The Turkish Empire.. Its Growth and Decay, T. Fisher Unwin Ltd., London 1917.
— Foster, Henry A. The Making of Modern Iraq, University of Oklahoma Press, First edition, Norman, 1935.
— Ireland, philip Willard, Iraq.. A study in Political Development, Jonathan Cape, First Published, London 1937.
— Issawi, Charles, The Economic History of the Middle East 1800 — 1914, Edited and with Introductions by Charles Issawi, the University of Chicago Press, 1966.
— Jackh, Ernest, The Rising Crescent.. Turkey Yesterday, Today, and Tomorrow, Farrar and Rinehart, Inc., New York 1944.

— Jamali, Mohammed Fadhel, The New Iraq: Its Problem of Bedouin Education, The Rumford Press, New York 1934.
— Lady Bell, The Letters of Gertrude Bell, Selected and Edited By Lady Bell, D.B.E., Vol. I, Sixth Impression, Ernest Benn Limited, London 1927.
— Layard, Austen H., Discoveries in the ruins of Niniveh and Babylon, John Murray, London 1853.
— Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Oxford University Press, London 1961.
— Longrigg, Stephen Hemsley, Iraq, 1900 to 1950, A Political, Social, and Economic History, Oxford University Press, Second Impression, Great Britain 1956.
— Mansfield, Peter, the Ottoman Empire and its Successors, st. Martin's Press, First Published, New York 1973.
— Miller, William, the Ottoman Empire and its Successors 1801—1927, New Impression, Frank Cass and Co. Ltd., London 1966.
— Redhouse, Sir James W., A Turkish and English Lexicon, Constantinople 1890.
— Shaw, Stanford J., Between Old and New, the Ottoman Empire under Sultan Selim III, 1789-1807, Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts 1971.
— Shaw, Stanford J. and Ezel Kural Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol.2, Reform, Revolution, and Republic: the Rise of Modern Turkey, 1808—1975, Cambrige University Press, New York 1977.
— Sluglett, Peter, Britain in Iraq 1914-1932, the Middle East Centre St. Antony's College Oxford by Ithaca Press, London 1976.
— Stevens, E.S., By Tigris and Euphrates, Hurst and Blackett, Ltd., London 1923.
— Superitendent of Government Press, The Arab of Mesopotamia, Basrah, Published by the Superintendent, Government Press, 1916.
— Zeine N. Zeine, Arab-Turkish Relation and the Emergence of Arab Nationalism, Published by Khayat's, Beirut-Lebanon 1958.

سادساً : المقالات

- البغدادي ، يوسف رزق الله غنيمة ، الزراعة في العراق ، مجلة المشرق ، العدد ٨ ، س ١١ ، آب سنة ١٩٠٨ .
- جحا ، شفيق ، التنظيمات أو حركة الإصلاح في الإمبراطورية العثمانية ١٨٥٦ - ١٨٧٦ ، مجلة الأبحاث ، الجامعة الأميركية في بيروت ، السنة ١٨ ، ج ٢ ، حزيران ١٩٦٥ .
- حلمي ، إبراهيم ، العشائر القاطنة بين بغداد وسامراء ، مجلة لغة العرب ، ج ٣ ، س ٢ ، رمضان ١٣٣٠ - أيلول ١٩١٢ .
- رفيق ، أحمد ، الذرعة ، مجلة لغة العرب ، ج ٨ ، س٣ ، ربيع الأول ، ١٣٣٢ - شباط ١٩١٤ .
- سركيس ، يعقوب ، ولاة بغداد من سنة ١٩٠٧م إلى الإحتلال البريطاني ١٩١٧م، مجلة المجمع العلمي العراقي ، المجلد الرابع ، الجزء الأول (١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م) .
- العطية ، غسان (الدكتور) ، التنظيم الحزبي في العراق قبل الحرب العالمية الأولى مجلة دراسات غربية ، س ٨ ، العدد ١٢ ، بيروت تشرين الأول ، اكتوبر ١٩٧٢
- عيسى ، رزوق ، تاريخ الصحافة في العراق ، مجلة الحرية ، الجزء الثامن والتاسع ، السنة الأولى ، ١٥ شباط ١٩٢٤ - ٢١ رجب ١٣٤٣ .
- القيسي ، عبد الوهاب عباس (الدكتور) ، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية وتأثيرها في العراق ١٨٣٩ - ١٨٧٧ ، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد ، العدد الثالث ، كانون الثاني ١٩٦١ .
- الكرملي ، أنستاس ، حالة بغداد التجارية والزراعية للسنة المالية ١٩٠٣ - ١٩٠٤ مجلة المشرق ، س ٨ ، ع ٦ ، ١٥ آذار ١٩٠٥ .
- معروف ، خلدون ناجي ، لمحات عن يهود العراق في العهد العثماني ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية بجامعة بغداد ، م ٢ ، ع ٤ ، أيلول ١٩٧٣ .

ـ نوار ، عبد العزيز سليمان (دكتور) ، آل محمد ، بيت الرئاسة في عشائر شمر الجربا ، المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الخامس عشر ، القاهرة ١٩٦٩ .



الخارطة رقم (١)

خارطة ولاية بغداد الطبيعية

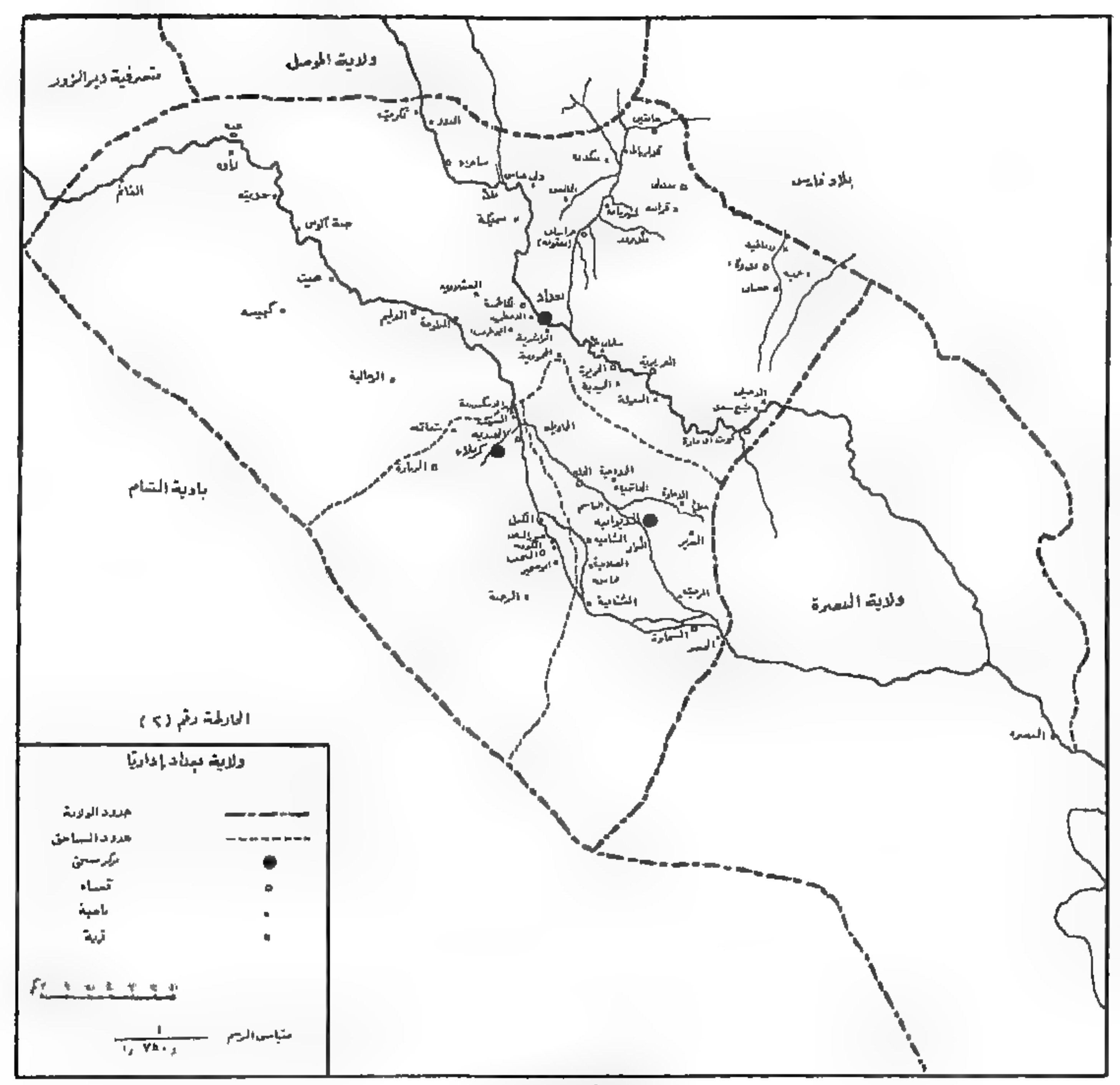
الجبال والمرتفعات، الأنهار، الأهوار والمستنقعات

جبال ومرتفعات

أهوار ومستنقعات

مقياس الرسم $\frac{1}{1,750,000}$

١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ كم



الخارطة رقم (٢)

ولاية بغداد إدارياً

حدود الولاية — قضــاء

حدود السناجق — ناحية

مركز سنجق — قريـة

١٠ ٢٠ ٣٠ ٤٠ ٥٠ ٦٠ ٧٠ كم

مقياس الرسم $\frac{١}{١,٧٥٠,٠٠٠}$

SUMMARY

Ottoman Administration in Baghdad Province «Wilayat»

.. since the era of the Governor Midhat Pasha until the end of Ottoman period , 1869 - 1917.

This dissertation is consecrated to the study of the Ottoman administration in the Province «Wilayat» of Baghdad since 1869 when early that year Midhat Pasha, one of the Ottoman state reformers, was appointed as its governor, until the end of the Ottoman rule in 1917, the year in which the British army occupied the city of Baghdad, when First World War which already broken out.

The year 1869 actually marks the beginning of one of the distinguished eras of Ottoman rule in Baghdad, when governor Midhat Pasha started the application of the Ottoman reformatory regulations and laws in Baghdad Province, enacted by the state during the «Tanzemat» era, which began by the promulgation of the reformatory decree «Hatti Cherif of Gulhane» in 1839 and came to an end with the proclamation of the Ottoman constitution in 1876.

The application of the «Tanzemat» regulations and laws in Baghdad required the formation of a new Ottoman administration there, and Midhat Pasha began to lay down the props of its structure when he set out to organize the administrative system in the Province in accordance with the stipulations of regulations laid down for running the affairs of the provinces in 1864 and established a number of various governmental bodies. This new administration, the organs of which were run by specified instructions and systems, preserved its framework until culmination of the Ottoman era in the Baghdad Province .

The study of the Ottoman Administration in Baghdad covered all civil, military and judicial bodies, and the nature of tasks it performed, in addition to the systems which it followed .

The importance of this research and reasons for its choice, is due to the fact that it deals with a very important facet of the modern history of Iraq which still lacks further researches and studies particularly with regard to its cultural aspects, with a view to highlighting its various components. It should also be noted that the recent Ottoman era in Baghdad, which lasted for approximately half a century and began by the appointment of Midhat Pasha as governor of the «Wilayat» in 1869, has actually formulated a distinguished era in the history of both Baghdad, modern and contemporary Iraq, during which the country entered a new stage and witnessed its first steps on the road to progress, in an attempt to keep pace with its convoy. This is why this era requires a scientific searching look, taking into account all its facets, considering that it is closely related to the near and present history of Iraq. It goes without saying that the Ottoman Administration in the Baghdad Province is only one major aspect .

The research is divided into a preface, an introduction and eight chapters. The preface deals with the Ottoman «Tanzimat» and their impact on the administration of Baghdad Province. By the term «Tanzimat» is meant the movement of reforms which took place in the Ottoman state during the period from 1839 to 1876. The researcher has found out that the nature of the topic requires the carrying out of a concise and concentrated study covering the «Tanzimat» period and elucidation of its impact on the Ottoman administration of Baghdad Province before 1869, considering that the «Tanzimat» have drawn the Ottoman state from the conditions of the Middle Ages within which it was living to other conditions under which it began to be a modern state, having its systems, laws and constitution. This evolution was reflected on the provinces falliny under its rule, including Baghdad, where the influence of these «Tanzimat» never came to a halt at the year 1869, but were rather extended to approximately the end of the Ottoman rule in the province .

The introduction has cared to study in brief the Ottoman administration in Baghdad province as from the end of the «Mamluks» reign up to the rule of governor Midhat Pasha (1831-1869), being a distinguished period in the history of Ottoman Baghdad, during which the Ottoman state recovered its direct control of the province after putting an end to the reign of Mamluks Pashas who were about to take hold of it . During that period the state was bent on stabilizing the props of its rule in that part of its territory and attempting to introduce some of «Tanzimat» reforms therein.

The first chapter deals with the geography of Baghdad province and its administrative partitions and studies its sight, boundaries, its surface, climate, means of communication and population, in addition to its administrative divisions since 1869 . This geographic study came as a consequence to the researcher's belief in its importance and influence on the performance of the public administration and level of efficiency.

The second chapter broached the study of the organ of civil administration in Baghdad, capital of the province and centres of the administrative units subordinated to it . The study also considered the role played by Midhat Pasha in the reform of the administrative system, nature of the work and functions of each administrative unit, and the most important functionaries of civil administration therein, starting by the «Wilayat» and ending by the village.

The third chapter was consecrated to studying the administrative councils and municipalities established in the capital of the province and its other units. The setting up of these councils aimed at helping the governor and heads of the administrative units in carrying out the functions and burdens of public administration and bestowing a tincture of decentralization on Ottoman Administration .

The fourth chapter considered the military and security organ in the Province, including the sixth Ottoman Army which made Baghdad a center for its residence. This chapter also studied the administrative tasks carried out by this Army, which made it a support and a fundamental partner to the civil administration in the Wilayat concerning

the duties and functions confided to it . The study was also extended to include the military movements of the Army, the compulsory military service and its laws, personal status, public security and order forces.

The fifth chapter was consecrated to studying the judicial body in Baghdad Province, with special reference to its Islamic legal and civil institutions and courts, the laws and systems it adopted, the functions it performed and duties assigned to its judges, and other circuit presidents.

The sixth chapter mainly studied the financial administration and its various branches, the different taxes and duties imposed on the inhabitants of Baghdad province, and methods of levying and the annual budget of the Wilayat.

The seventh chapter is focused on the study of the government departments whose functions were concerned with lands and real estate. These are: the «Wakfs», Saniya lands Administration i.e., (Lands owned by Sultan Abdul Hamid the second), the Agriculture Department, Veterinary Administration, peasants Advances Fund and the «Tapu» Administration i.e., (Land Registry).

The eighth chapter, which is the last chapter, focused on the study of the public services Administrations, confined to the Education Department and the printing Department of the Wilayat in respect of education and culture, the kazemya Tram and riverine steamers administrations which were named: the Oman Ottoman Administration, Telegraph and Mail Administration as far as communications are concerned, the Wilayat public Health Establishment and the Baghdad Hospital Directorate, in respect of the public health services, in addition to the Nafia (Public Works) Department.

المحتويات

الموضوع | الصفحة

(الفصل الثاني)

الموضوع | الصفحة

(الفصل الثالث)

(الفصل الرابع)

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة
أ ـ إدارة ترام الكاظمية	٤٣٠
ب ـ إدارة عمان العثماني	٤٣١
جـ ـ المديرية الرئيسية للبرق والبريد	٤٣٥
ثالثاً: الصحة	٤٤٣
أ ـ مفتشية صحة الولاية	٤٤٣
ب ـ مستشفى الغرباء	٤٤٦
رابعاً: دائرة النافعة (الأعمال العامة)	٤٤٩
خاتمة البحث ونتائجه	٤٥٣ ـ ٤٦٥
الملاحق	٤٦٧ ـ ٤٩٥
المصادر والمراجع	٤٩٧ ـ ٥٢٢
ملخص باللغة الانجليزية	٥٢٣